

البحث العلمي
في
تكنولوجيا التعليم

الدكتور محمد عبد الحميد
أستاذ الإعلام
كلية التربية - جامعة حلوان

علاق الكتب

الكتاب

نشر. توزيع . طباعة

❖ الإدارة :
16 شارع جواد حسنى - القاهرة
تليفون : 3924626
فاكس : 002023939027

❖ المكتبة :
38 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة
تليفون : 3926401 - 3959534
ص . ب 66 محمد فريد
الرمز البريدى : 11518

❖ الطبعة الأولى
1425 هـ -- 2005 م

❖ رقم الإيداع 17107 / 2004

❖ الترقيم الدولى I.S.B.N

0 - 418 - 232 - 977

❖ الموقع على الإنترنت : WWW.alamalkotob.com

❖ البريد الإلكتروني : info@alamalkotob.com

بسم الله الرحمن الرحيم

ن و القلم وما يسطرون

صدق الله العظيم

مقدمة

تكنولوجيا التعليم، المجال الحاضر الغائب في النظم التعليمية وعملياتها، في حضوره يطغى إلى درجة الاستفادة من كل معطيات العصر الحديث، وبصفة خاصة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وإفادة النظم التعليمية بها، بل وتأثيره في تطويرها وتغييرها بما يتفق مع هذه المعطيات المعاصرة وحاجة الدول إليها . وفى غيابه يتوارى إلى درجة إنكار وجوده أو الحاجة إليه في الفصل الدراسي والمواقف التعليمية .

وبين هذا وذلك يتفاوت الاهتمام بهذا المجال، والاستفادة بالنظرية والتطبيق فى عملياته ومصادره ووظائفه، التى أصبحت دليلاً ومرشداً فى تطوير النظم التعليمية فى معظم الدول المتقدمة .

ولا ننكر أن هذه الصورة تمثل تحدياً كبيراً فى سبيل تطوير هذا المجال وتطوير الإفادة من تطبيقاته فى النظم التعليمية وعملياتها ومواقفها المختلفة. بما يضع عبئاً كبيراً على عاتق الخبراء والمتخصصين فى مجال تكنولوجيا التعليم لتطوير الفكر والتطبيق الذى يرقى إلى مستوى الإفادة فى النظم التعليمية كما سيقنتنا إلى ذلك الدول المتقدمة .

ولا يرقى الفكر والتطبيق دون بحث علمى جاد، فى هذا المجال ونظرياته وتطبيقاته، فى مجالات العمليات ومصادر التعليم والتعلم . وتجاوز الرؤى المحدودة التى تقف عند حدود مفاهيم الوسائل التعليمية ومعينات الشرح والتدريس فى الفصل الدراسي . انطلاقاً إلى دراسة الظواهر العلمية فى هذا المجال وعلاقاته العلمية، والإفادة بنتائج هذه الدراسات فى تطوير الفكر والتطبيق لهذا المجال التربوى الهام .

ولذلك يأتى هذا الكتاب ليكون مرشداً للباحثين على طريق البحث العلمى الجاد فى هذا المجال، الذى يتميز بالحدائث الملموسة من جانب، والعلاقات العلمية الراسخة مع العديد من المعارف والعلوم الإنسانية والأساسية الأخرى . ويقدم دليلاً إلى الدراسة المنهجية المتخصصة، أحد المعالم الأساسية فى قيام العلوم وتطورها .

ويستهدف الكتاب فى أبوابه الخمسة الإجابة على السؤالين الرئيسيين، الذين طالما استهدفتهما فى كتب مناهج البحث السابقة فى مجال الإعلام، وهما : ماذا ندرس ؟... أو فيما نبحث ؟... وكيف ندرس أو نبحث ؟...

ويقدم الباب الأول الإجابة على السؤال الأول من خلال التعريف بمجال تكنولوجيا التعليم ومحدداته ووظائفه وعلاقاته العلمية، والمداخل الأساسي للبحث فى هذا المجال، وتصنيف البحوث والدراسات التى ترتبط بهذه المداخل وغيرها من مجالات التصنيف، وهذا التعريف يحدد بداية المجال وحدوده وتطبيقاته وعلاقاته العلمية، واتجاهات البحث وسبل الإفادة منها بما يثرى النظرية والتطبيق فى هذا المجال .

أما الأبواب الأخرى فإنها تسهم فى الإجابة على السؤال الثانى : كيف ندرس أو نبحث ؟... ابتداء من التعريف بالمشكلات العلمية وطرق دراستها وأدوات الدراسة والتصميمات المنهجية المختلفة وصولاً إلى النتائج وتفسيرها وكتابة التقارير العلمية الخاصة بالبحث والدراسة . وذلك كله فى إطار الطابع الخاص لمجال تكنولوجيا التعليم وتطبيقاته والإفادة بالبحوث السابقة، بما يسهم فى التحديد الدقيق للمنهج العلمى وأدواته الخاصة بهذا المجال ومعالمه الأساسية، وعلاقاته العلمية .

ومع تقديمنا لهذا الكتاب - فى إطار سلسلة مناهج البحث فى الإعلام والتعليم- نأمل أن نكون قدّمنا إسهاماً متواضعاً يلبي حاجة ملحة للباحثين والخبراء فى مجال تكنولوجيا التعليم ويثرى المعرفة العلمية فى هذا المجال .

والله الموفق

القاهرة فى ٢٠٠٤/٧/٣١

دكتور

محمد عبد الحميد

فهرست المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	ز
الباب الأول : مدخل عام	(١٢٠-١)
الفصل الأول : التعريف بالبحث العلمى والعناصر المنهجية	٥
(المعرفة والعلم- البحث العلمى فى تكنولوجيا التعليم - أنواع الدراسات والمناهج العلمية - خطوات أو إجراءات البحث العلمى- النظرية والتعميم والبحث العلمى- المفاهيم والمتغيرات)	
الفصل الثانى:تعريف تكنولوجيا التعليم ومحدداته الأساسية	٣١
(تطور اتجاهات تعريف تكنولوجيا التعليم- التعريف المعاصر لتكنولوجيا التعليم-محددات تعريف تكنولوجيا التعليم- الوظائف الرئيسية لتكنولوجيا التعليم- إسهامات المدرسة العربية فى تعريف تكنولوجيا التعليم- تكنولوجيا التعليم والإعلام والمعلومات)	
الفصل الثالث : مداخل البحث فى تكنولوجيا التعليم	٦٥
(المدخل المعرفى- مدخل العلاقات الاتصالية- مدخل المنظم وتصميم العمليات- المدخل الوظيفى- مدخل التطوير التكنولوجى- مدخل الاستخدام وسلوك المتعلمين- مدخل التقويم وتحليل الأداء- مدخل التنظيم والإدارة- تكامل المداخل البحثية)	
الفصل الرابع : تصنيف بحوث تكنولوجيا التعليم	١٠٣
(التصنيف على أساس أهداف البحث العلمى- التصنيف على أساس البيانات أو المعلومات المتاحة أو وجود مصادر البيانات وغيابها-التصنيف على أساس وظائف تكنولوجيا التعليم-التصنيف على أساس نوع المصادر-	

التصنيف على أساس خصائص المتعلمين- التصنيف على أساس المستحدثات التكنولوجية- التصنيف على أساس مجال جمع البيانات- التصنيف على أساس التعامل الكمي أو الإحصائي)

(٢٢٣-١٢١)

الباب الثاني : الخطوات المنهجية العامة

١٢٥

الفصل الخامس: تحديد المشكلة العلمية

(تعريف المشكلة العلمية- مصادر التعرف على المشكلات العلمية- خطوات تحديد المشكلة العلمية- عرض المشكلة العلمية وتحديد أهدافها وأهميتها- صياغة عنوان المشكلة العلمية)

١٥١

الفصل السادس: مراجعة التراث العلمي وأدبيات البحث

(مفهوم الدراسات السابقة والمرتبطة- مصادر أدبيات البحث وأهمية مراجعتها- خطوات مراجعة أدبيات البحث- استخدام الكمبيوتر وشبكات المعلومات في مراجعة أدبيات البحث- البحث من خلال محركات البحث- كتابة التقرير الخاص بمراجعة أدبيات البحث- موقع الدراسات السابقة في التقرير العام)

١٧٧

الفصل السابع : صياغة الفروض العلمية والعلاقة بين

المتغيرات

(تعريفات- أهمية الفروض العلمية- أنواع الفروض العلمية- الفروض والتساؤلات- تقويم الفروض)

٢٠٣

الفصل الثامن: اختيار عينات البحث

(المفاهيم والتعريفات- نظام العينات- أنواع العينات وطرق اختيارها- تعدد اختيار العينات)

الباب الثالث : مناهج البحث والتصميمات المنهجية (٣١٧-٢٢٥)**الفصل التاسع : التصميمات المنهجية للدراسات الوصفية** ٢٢٩

(المسح الوصفى ودراسة العناصر البشرية- تصميمات المسح الوصفى- خصائص المسح الوصفى- دراسة الحالة فى وصف الأعلام والمراكز والمؤسسات التعليمية- تحليل النظم فى دراسة المؤسسات التعليمية والتكنولوجية- خصائص تحليل النظم- تصميم النظم وبناء النماذج- تحليل محتوى الوثائق والمطبوعات والبرامج التعليمية- الإجراءات المنهجية لتحليل المحتوى- التحليل البعدى أو التحليل من المستوى الثانى)

الفصل العاشر : الدراسات التاريخية والمستقبلية ٢٧٩
(المنهج التاريخى- طرق البحث فى الدراسات المستقبلية)**الفصل الحادى عشر : وصف العلاقات السببية واختبارها** ٢٩٥
(منهج الدراسات السببية المقارنة- التصميمات المنهجية للسببية المقارنة- المسح الاستدلالى ووصف العلاقات السببية- منهج الدراسات الارتباطية- الدراسات دون التجريبية وشبه التجريبية- المنهج التجريبى واختبار العلاقات السببية- تصميمات المنهج التجريبى)**الباب الرابع : القياس وجمع البيانات** (٤٣٣-٣١٩)**الفصل الثانى عشر : القياس وبناء المقاييس** ٣٢٥

(تعريف- خصائص القياس وأهميته- مستويات القياس- مقاييس تصنيف الذات- مقاييس الاتجاهات- مقياس الصفات أو السمات)

٣٥١	الفصل الثالث عشر: الاستقصاء أو الاستبيان (تعريف- طرق الاستقصاء- استخدام الشبكات الإلكترونية- تصميم استمارة الاستقصاء وخطواتها- مراجعة إطار البيانات وتحديد نوعها- تحديد نوع الاستمارة ونوع الأسئلة المستخدمة- إعداد الاستمارة في صورتها الأولية ووضع الأسئلة في أشكالها المختارة- ترتيب الأسئلة- اختبار صدق استمارة الاستقصاء- الإعداد النهائي لاستمارة الاستقصاء)
٣٩٣	الفصل الرابع عشر : المقابلة والملاحظة الميدانية (المقابلة وأنواعها-تنظيم المقابلة-إدارة المقابلة- الملاحظة الميدانية- الخطوات المنهجية للملاحظة المنهجية)
٤١٥	الفصل الخامس عشر: اختبارات الثبات والصدق (أخطاء تصميم المقاييس- اختبارات الثبات- تقدير قيمة الثبات- تعريف الصدق وأنواعه- العلاقة بين معامل الثبات ومعامل الصدق)
(٤٨٦-٤٣٥)	الباب الخامس : تفسير النتائج وكتابة تقرير البحث
٤٣٩	الفصل السادس عشر : التفسير العلمى لنتائج البحوث (بناء التفسيرات فى الدراسات الجزئية- نماذج التفسير - صعوبات التفسير - آليات التفسير)
٤٥٩	الفصل السابع عشر: كتابة مشروع البحث وتقريره النهائي (عناصر مشروع البحث- عناصر التقرير النهائي وتنظيمه- كتابة محتوى المشروعات وتقارير البحوث- الاقتباس والاستشهاد والإحالات المرجعية- التوثيق

والإسناد المرجعي- التسجيل في هوامش النصوص-
توثيق النصوص الإلكترونية- التسجيل في قائمة
المراجع)

مراجع الكتاب

(٤٨٧-٥٠٠)

البياب الأول

مدخل

ام

ارتبط بحدائثة مجال تكنولوجيا التعليم العديد من الحقائق التي لا يمكن أن نغفلها، ويتصدرها غياب الاتفاق حول المفاهيم العلمية الخاصة بهذا المجال، وبصفة خاصة التعريف ومحدداته، التي تعتبر الدليل الأساسي للبحث العلمي ومتطلباته . هذا التعريف الذي تأثر بمرحلة النشأة وتطور المجال، وارتبط بمراحل هذا التطور، تباين في الاتجاهات والرؤى الخاصة بالمجال وانتمائه ووظائفه ومتطلبات البحث العلمي فيه .

وعلى الرغم مما نشهده من تطور في المفاهيم والتطبيقات، إلا أنه مازالت هناك بعض الاتجاهات التي مازالت تدعم المفهوم الخاص بالوسائل والمعينات وتوجه بحوثها في هذا الاتجاه الذي تجاوزه التطورات المعاصرة في التربية والتعليم . وأخرى تقترب بحذر بالغ نحو المفاهيم المعاصرة لتكنولوجيا التعليم وعملياتها ومصادرها، بينما نرى اتجاهات أكثر جرأة في مسيرة العصر وتطوراته وتوجيه البحوث والدراسات العلمية في إطاره ونرى أن مجال تكنولوجيا التعليم يتسع للعديد من الوظائف والعمليات والنظم والمستحدثات في الفكر والأدوات والتطبيق التي ترتبط بتطور الفكر التربوي بصفة عامة ونظم التعليم بصفة خاصة .

وفي إطار هذه الاتجاهات نجد تباينا واضحا في المفاهيم والعلاقات العلمية والتطبيقات البحثية، يتأثر بها الطلاب والباحثون في توجيه بحوثهم وتحديد أهدافها .

ولما كان اهتمام الكتاب هو الإجابة على الأسئلة: ماذا ندرس أو نبحث في مجال تكنولوجيا التعليم .. ؟ وكيف ندرس أو نبحث في هذا المجال ؟.. فقد أختص هذا الباب بالعرض الموجز لإجابة السؤال الأول، من خلال الاتفاق على المفاهيم العلمية وبصفة خاصة مفهوم تكنولوجيا التعليم وتعريفه ومحددات هذا التعريف وعلاقاته . ثم تحديد المداخل الفكرية والنظرية للبحث العلمي في هذا المجال بناء على الاتفاق في المفاهيم الخاصة بالبحث العلمي وعناصره كمدخل إلى الإجراءات المنهجية بعد ذلك في الأبواب والفصول التالية.

ولذلك ينقسم هذا الباب إلى الفصول الأربعة التالية :

الفصل الأول : التعريف بالبحث العلمى والعناصر المنهجية . ويعتبر المدخل الأساسى للاقتراب من المنهج العلمى وأدواته بالتعريف بالمفاهيم والمصطلحات السائدة فى أساسيات المنهج العلمى وتطبيقاته .

الفصل الثانى : تعريف تكنولوجيا التعليم ومحدداته الأساسية، ويرسم المعالم الأساسية للتعريف بالمجال وعناصره ووظائفه وعلاقاته العلمية .

الفصل الثالث : مداخل البحث فى تكنولوجيا التعليم . ويعتبر دليلاً للباحث فى اختيار المشكلات العلمية وعلاقاتها وتطويرها بما يتفق مع المرجعيات العلمية التى ترتبط بهذه المداخل .

الفصل الرابع : تصنيف بحوث تكنولوجيا التعليم والعلاقات بين فئات التصنيف المختلفة وتحديد الانتماءات المنهجية والنظرية للبحوث .

الفصل الأول

التعريف بالبحث العلمى والعناصر المنهجية

اكتسبت الإنسانية على مدار تاريخها تراكماً لانهائياً من المعارف العامة والخاصة، التى تشكل إطار الخبرة الإنسانية . وتجد صداها فى سلوك الإنسان وعلاقاته على مر التاريخ . وهذه المعارف يكتسبها الفرد من خلال ملاحظة الأشياء والموجودات، والتأمل فيما وراء وجود الأشياء وحركتها، أو نتائج التجريب الذى يقوم به الإنسان بنفسه لتأكيد اعتقاده أو الربط بين الأشياء والموجودات .

وهذا التراكم الأولى من الخبرات الإنسانية هو الذى يشكل قواعد الفكر الإنسانى فى كافة المجالات، وبدونه لانصل إلى الحقائق والقوانين التى تحكم مسار الإنسانية على قمة هذا الفكر الإنسانى . ومن هنا جاءت العلاقة بين المفاهيم العلمية والمنهجية المختلفة التى تعكس تصور الإنسان لمستويات بناء المعرفة والعلاقات بينها وبين الحقائق الثابتة .

المعرفة و العلم

تفسر عملية التنظيم العلاقة بين المعرفة *Knowledge* والعلم *Science* فالمعرفة هى تراكم الخبرات الإنسانية للعلاقات بين الأشياء والموجودات فى حياة الإنسان وهى تتحول إلى حقائق عندما يعيها من خلال الأساليب المختلفة، فالوعى الحسى أو المادى يتم من خلال الملاحظة والمعايشة لحقائق الوجود

الفعلى وعلاقته . وقد يصل الإنسان إلى هذه الحقائق من خلال البحث فيما وراء الموجودات *Meta* أو من خلال تجريب الاقتراب من هذه الحقائق ووصفها في شكل وبناء معين نتيجة هذا التجريب.

وهذه الطرق الثلاث تمثل طرق بناء المعرفة، ويتم تصنيف أنواع المعرفة من خلال طرق الاقتراب منها واكتسابها كالاتى :

١- المعرفة الحسية : التى تتم نتيجة الملاحظة والمشاهدة والمعايشة مع الحقائق المختلفة .

٢- المعرفة الفلسفية التى تتم من خلال التأمل أو التحليل العقلى .

٣- المعرفة العلمية التى تتم من خلال التجريب والمنهج العلمى .

وإذا كانت الملاحظة والتأمل تمثل التجربة الذاتية فى تقرير الحقائق والظواهر التى كان يلاحظها الإنسان أو يتأملها . فإن هناك مصادر أخرى للمعرفة مثل :

- السلطة *Authority* حيث كان الإنسان يعتقد فيما تراه السلطة التى تمثل فى مستوى من مستويات العلاقات مع الفرد، والتى تعبر عن الثقة فى مجال المعرفة التى يسعى إليها داخل العائلة أو القبيلة أو الوطن أو أصحاب الخبرة فى مجال ما .

- ويتفق أسلوب الحدس *Intuitive* ورسوخ الاعتقاد *Tenacity* مع التأمل أو التحليل العقلى حيث يقترب الفرد من المعرفة على أساس تحليله العقلى لخصائص الأشياء ووجودها والعلاقات بينها . أو اعتقاده فى الوجود والخصائص المميزة لها .

- وتبقى بعد ذلك المعرفة العلمية والمنهج العلمى فى تحصيل المعرفة بالحقائق وبناء العلاقات بينها. وبذلك فإن الفرد بعد أن يكتسب المعرفة بالحقائق بصورة أو أخرى، ينتقل إلى إدراك العلاقات والارتباطات بين هذه الحقائق وبعضها بما يفسر الحركة والتطور والتفاعل والنمو الذى يفرز فى النهاية حقائق متجددة فى إطار من التنظيم الذى يميز العلم بذاته .

والعلم Science هو التراكم المعرفى المنظم للعلاقات بين الحقائق والظواهر المختلفة . وبالتالي فإن أهم ما يميز العلم هو اتباع المنهج العلمى لتنظيم المعرفة، ومن هنا تأتي العلاقة بين المعرفة والعلم والمنهج العلمى .

وهناك تعريفات عديدة للعلم تشير فى مجموعها إلى إدراك العلاقات بين الأشياء والظواهر، وتجاوز معرفة الحقائق بذاتها إلى محاولة السيطرة وال ضبط لحركتها وعلاقاتها (محمد على محمد ٨٣: ١٣-١٤) فالعلم معرفة لا تتعلق بالأشياء أو الظواهر بذاتها، وإنما العلم أن تدرك ما يربط هذه الأشياء أو الظواهر من علاقات، وجوهر المعرفة العلمية هو معرفة القوانين أو المبادئ التى تحكم العلاقة بين الظواهر بعضها ببعض .

وهو بناء منظم من المعرفة يبدأ بالواقع وينتهى إلى تفسيره من خلال برنامج محدد يودى إلى الكشف عن الحقيقة . ووظيفة العلم هى إقامة القوانين العامة التى تحكم اكتشاف الأحداث أو القضايا التى يبحثها، وتساعدنا هذه الوظيفة فى الربط بين ما نكتشفه من أحداث، والتوصل إلى توقعات خاصة بهذه الأحداث لاتزال غير معروفة .

وهو إدراك المعانى والعلاقات غير المعروفة بعد تنظيم الوقائع فى نسق مجرد، أو مجموعة قوانين تلخص العلاقات بين هذه الوقائع .

وتتسم المعرفة العلمية بأنها واقعية ترتبط بالظواهر والخبرات الملموسة التى نعيشها وبناء علاقات يمكن ملاحظتها *Empirical* . وتقوم على إجراءات منسظمة، تسعى إلى حل المشكلات، ودراسة الظواهرات وصياغتها فى إطار منطقى عام .

وتشير الخصائص العامة للمعرفة العلمية إلى مفهوم المنهج العلمى فى استقاء المعرفة وتنظيمها، حيث تعتمد على الملاحظة والتجريب والكشف عن الحقائق من خلال خطوات وإجراءات منتظمة .

ونتيجة لارتباط المعرفة العلمية فى تكنولوجيا التعليم بالتغير المستمر فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتغير فى التقنيات السمعية والبصرية وتطوير المثيرات التعليمية، فإن نتائج الملاحظة والتجريب تميل هى الأخرى إلى

التفسير. على الرغم من اعتماد البناء النظري لتكنولوجيا التعليم على نظريات راسخة في الاتصال وعلم النفس .

ومن هنا فإن المعرفة العلمية لتكنولوجيا التعليم على الرغم من حداثة إلا أنها تتميز بالتغير السريع الذي يؤثر في بناء النظرية والتطبيق، بجانب أن اعتمادها على العديد من العلوم التربوية والنفسية في تقرير النتائج وتفسيرها جعل جزءاً كبيراً من هذه المعرفة يرتبط بهذه العلوم ويأثر ببنائها الفكرية والتطبيقية. ولم تستقل هذه المعرفة بعد بنظريات علمية مستقلة تكون سياقاً للبحث والتجريب العلمي . اكتفاء بالإسهامات الخاصة بالتعريف الذي يعتبر موجهاً ومرشداً للباحثين في الكشف عن الحقائق وبناء العلاقات بينها . ولذلك فإن الكثير من الجهود العلمية يتطلبها هذا التخصص لبناء نظريات مستقلة تتفق مع خصائص العلم ومجالاته وأهدافه .

البحث العلمي في تكنولوجيا التعليم

البحث هو نشاط علمي منظم ومحدد، نقدي وتطبيقي، يسعى إلى كشف الحقائق ومعرفة الارتباط بينها، ثم استخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية . أو هو التحقق المنظم في موضوع ما أو قضايا فرضية للكشف عن الحقائق أو النظريات وتطويرها . وهذا يعني أن ندرس، وأن نتحقق، وأن نختبر، وأن نفحص من أجل تحقيق أهداف البحث العلمي (R.K.Tucker., et al., 81:405) .

وهذا التعريف الذي يتفق عليه كثير من خبراء مناهج البحث العلمي يشير إلى أن هناك أهدافاً للبحث العلمي بصفة عامة، مثل الكشف عن الحقائق، ومعرفة الارتباط بينها واستخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية . اعتماداً على طرق معينة تتسم بالتحديد والتنظيم والموضوعية هي المناهج العلمية Methods .

ويمكن تلخيص أهداف البحث العلمي في الآتي :

١- الكشف عن الحقائق وخصائصها .

- ٢- الكشف عن العلاقات الارتباطية لهذه الحقائق وعناصرها، وغيرها من الحقائق، وتطورها .
- ٣- السيطرة على حركة الحقائق التي تم اكتشافها ومعرفة خصائصها وعلاقاتها .
- ٤- إمكانية التوقع بحركة هذه الحقائق أو مثيلاتها في إطار العلاقات المتجددة والمتغيرة .

والأهداف السابقة صياغة جديدة في الإطار التطبيقي للأهداف التي يتردد ذكرها كثيراً في المراجع الخاصة بالمنهج وطرق البحث . والتي يمكن تلخيصها في الأهداف التالية :

- الكشف عن الظواهر العلمية .
- وصف الظواهر العلمية وعلاقاتها، والعلاقات بين عناصرها .
- تفسير حركة الظواهر وعلاقاتها .
- تعميم النتائج والتفسيرات في مجالات حركة الظاهرة .
- الضبط المحكم لحركة الظواهر وعلاقاتها .
- التنبؤ أو بناء التوقعات الخاصة بحركة الظواهر وعلاقاتها .

ذلك أن الظاهرة العلمية لا يتم البحث فيها إلا بعد أن تتحول إلى حقائق في حياتنا وبناء لحقائق فرعية تعكس العلاقات بين السبب والنتيجة أو المقدمات والنتائج . ولذلك يكون هدف البحث العلمي عادة هو التعامل مع هذه الحقائق وعلاقاتها بالوصف والتفسير والضبط والتوقع بحركتها في إطار العلاقات المتجددة .

وفي هذا الإطار يمكن تعريف الدراسة العلمية أو البحث العلمي في مجال تكنولوجيا التعليم بأنه "النشاط العلمي المنظم للكشف عن الحقائق المرتبطة بالعمليات المتعددة لمصادر المعرفة العلمية وعلاقاتها بعناصر المجال ومكوناته، ووصف هذه الحقائق وتفسيرها، وضبطها، والتوقع باتجاهات الحركة فيها .

ويهدف البحث العلمي في تكنولوجيا التعليم إلى :

- ١- تطوير المعرفة العلمية - النظرية والتطبيقية - فى مجال التخصص، وتأسيس المفاهيم والوظائف والأدوار والمهام وسبل تحقيقها .
- ٢- تأسيس العلاقات بين عناصر تكنولوجيا التعليم ومجالاتها، ووضع الأسس الخاصة بالتطوير والتصميم والاستخدام والإدارة والتقويم، لهذه العناصر فى علاقاتها ببعضها، وفى علاقاتها بالحقائق العلمية وتطبيقاتها للعلوم الأخرى-الطبيعية والإنسانية-وفق معايير وأسس علمية للنظرية والتطبيق.
- ٣- تأسيس العلاقات مع النظم التعليمية الفرعية أو العمليات التعليمية الأخرى، التى تعمل فى إطار النظام التعليمى العام وسياقه، ورسم اتجاهات هذه العلاقات بما يحقق فاعلية تكنولوجيا التعليم ومجالاتها .
- ٤- تطوير الأداء والمهام والمهارات الخاصة بالتطبيق فى مجالات التطوير والتصميم والاستخدام والإدارة والتقويم، وصياغة المعايير العلمية لهذه المستويات ومجالات التطبيق فيها .
- ٥- متابعة التطور التكنولوجى فى مجالات العلوم المختلفة، وبصفة خاصة تكنولوجيا الاتصال والإعلام والمعلومات، واختبار تطبيقاتها فى علاقاتها بتكنولوجيا التعليم ومجالاتها .

وهذه الأهداف وإن كانت تمثل أطرا عامة ومجالات لبناء النظرية والتطبيق، فإنها لا تتحقق إلا من خلال مستويات أهداف البحث العلمى السابق الإشارة إليها فى إطارها التطبيقى، وهى الكشف عن الحقائق الخاصة بتكنولوجيا التعليم ومجالاتها وعلاقاتها، ثم وصف هذه الحقائق والعلاقات بينها وبين الحقائق النظرية والتطبيقية فى المجالات العلمية والتعليمية المختلفة، واختبار هذه العلاقات، وضبطها، وأخيرا التوقعات بحركتها فى المستقبل .

أنواع الدراسات والمناهج العلمية

هناك العديد من الاتجاهات فى تصنيف الدراسات العلمية إلى أنواع طبقاً لمعايير متعددة، مثل التصنيف على أساس ميدان العمل إلى دراسات مكتبية وميدانية ومعملية، أو على أساس أسلوب البحث إلى دراسات كمية وأخرى كيفية،

أو ربط نوع الدراسة بالأهداف إلى دراسات وصفية وأخرى تجريبية، أو على أساس المجال العلمى إلى دراسات طبيعية وأخرى اجتماعية وإنسانية وغيرها من التصنيفات التى يمكن أن تتعدد بتعدد المعايير التى يقوم على أساسها التصنيف . إلا أنه فى جميع الأحوال ليست هناك حدود فاصلة بين هذه التصنيفات وبعضها، لأنه يمكن أن يتم تصنيف الدراسة الواحدة فى إطار هذه المعايير كلها مثل الدراسة فى العلوم الاجتماعية التى تتم من خلال العمل الميدانى بإتباع الأسلوب الكمي معتمدة على المناهج الوصفية وهكذا . ولذلك لا يوجد التصنيف الجامع المانع الذى يعتمد على معيار واحد للتصنيف .

وفى مجال تكنولوجيا التعليم يمكن أن يكون هناك تصنيفات متعددة لأنواع الدراسات والبحوث العلمية . مثل التقسيم على أساس عناصر العملية أو عناصر النظام - كما سيأتى شرحه بعد- مثل بحوث الوسائل، وبحوث الاستخدامات، وبحوث الأداء والتحصيل . أو عناصر التعريف ومكوناته، مثل بحوث التطوير وبحوث التصميم وبحوث الاستخدام وبحوث الإدارة وبحوث التقويم وغيرها . وهذه كلها تصنيفات يمكن الاعتماد عليها عند تصنيف نتائج البحوث والاستفادة بها، لوضع خصائص مميزة لكل نوع من أنواع هذه الدراسات . مع مراعاة أن هذه التصنيفات وغيرها يمكن أن تتداخل مع بعضها فى العديد من العناصر مثل الهدف والمنهج والأدوات وغيرها . بجانب أن هذه كلها يمكن أن يتم تصنيفها مرة أخرى تحت فئات تصنيفات أخرى للبحوث والدراسات السابق الإشارة مثل البحوث المكتنية أو الميدانية أو العملية أو البحوث الكمية والبحوث الكيفية ... وغيرها .

ولذلك فإن الأهم من تسمية الفئات فى تصنيف الدراسات هو الاتفاق على حدود فاصلة أو علامات مميزة تنتهى إلى فئات محدودة المعالم، تتسم بالكفاية والشمول وعدم التداخل، بالإضافة إلى إمكانية التحديد الدقيق للمناهج والتصميمات المنهجية التى يمكن توظيفها مع كل فئة من فئات تصنيف الدراسات العلمية .

ولذلك فإننا نميل إلى تقسيم الدراسات العلمية ومنها دراسات تكنولوجيا التعليم على أساس أهداف البحث العلمى ذاتها والتي يمكن تكييفها بناء على المجال العلمى للدراسة أو مجال التخصص العلمى وهى :

١- الدراسات الصياغية أو الكشفية أو الاستطلاعية .

٢- الدراسات الوصفية .

٣- الدراسة التجريبية أو دراسات اختبار العلاقات السببية .

فهذا التصنيف يشير إلى الأهداف النهائية للبحث العلمى ابتداءً من صياغة المعرفة العلمية مروراً بوصف الظواهر البحثية وحركتها وعلاقتها، إلى الضبط التجريبى لحركة الظواهر وعلاقتها، فالتنبؤ بهذه الحركة والعلاقات بعد ذلك .

بالإضافة إلى إشارتها إلى المتطلبات المنهجية المميزة لكل منها والتي تختلف عن الأخرى وبصفة خاصة إطار تصنيف مناهج البحث والتصميمات المنهجية تبعاً لهذا التصنيف الذى يتفق بداية مع الأهداف، وهذا يحقق الاتساق فى مسار العمل المنهجى وتحديد متطلباته وأدواته .

وتناسب الدراسات الاستطلاعية *Exploratory* أو الصياغية *Formulative* أو الكشفية *Discovery* البحوث والدراسات التى تتم فى المرحلة الارتدادية للمجال العلمى حيث يتسم بالجدة والحدأة، وتتسم المعلومات والأفكار والتطبيقات بالندرة نظراً لحدأة المجال العلمى، وبالتالي فإن هدف هذا النوع من الدراسات هو الكشف عن المشكلات أو الظواهر العلمية وعرضها، أو صياغة المشكلات والفروض العلمية وتنميتها. وتعتمد فى حالة ندرة المعلومات والبحوث والدراسات السابقة على سؤال ذوى الخبرة وأصحاب الاختصاص، ومسح التراث العلمى للمجال أو علاقاته التى يمكن الاستفادة منها فى إثراء المجال العلمى الجديد وتطبيقاته .

وإذا كانت دراسات وبحوث تكنولوجيا قد تجاوزت الدراسات الاستطلاعية أو الصياغية أو الكشفية نظراً لوفرة النظريات والتطبيقات فى هذا المجال خصوصاً أن دراسات تكنولوجيا التعليم تعتبر من الدراسات البينية *Interdesiplinary* الأكثر استفادة من علوم عديدة تمثل قاعدة معرفية لها سواء

ففى مجال العلوم الطبيعية أو الإنسانية، بالإضافة إلى انتمائها القوى إلى علم النفس المعرفى والسلوكى وعلوم الاتصال والإدارة ... وغيرها التى نجد فى نظرياتها العديد من الأسئلة المطروحة فى بحوث ودراسات تكنولوجيا التعليم . إذا كانت دراسات تكنولوجيا التعليم قد تجاوزت الحاجة إلى هذا النوع من الدراسات، إلا أن الدراسات الاستطلاعية أو الصياغية أو الكشفية نضل مطلباً أساسياً فى البحوث والدراسات العلمية لتكنولوجيا التعليم وتمثل هدفاً مساعداً يثرى المعرفة الخاصة بتطوير وتنمية الخطوات المنهجية للدراسات الوصفية. ومنهجها ودراسات اختبار العلاقات السببية وتعميماتها المنهجية خصوصاً فى الاقتراب من مصادر المعرفة والخبرة التى تسهم فى تحديد المشكلات العلمية أو صياغة الفروض التى تهدف البحوث العلمية إلى اختبارها والتحقق من صحتها .

أما الدراسات الوصفية *Descriptive Studies* أو التشخيصية *Normative* فهى الدراسات التى تستهدف وصف الوقائع والأحداث والأشخاص والعلاقات بينها وتفسيرها . وفى دراسات تكنولوجيا التعليم فإنها تستهدف وصف أطراف العمليات الخاصة بها، أو وصف عناصر النظم التى تتم فى إطارها هذه العمليات، أفراد/ وسائل/ مصادر/ أهداف وغايات . وكذلك العمليات الفرعية وعناصر كل مجال من هذه المجالات، وكذلك العلاقات بينها، وتفسير ذلك فى إطار عمليات التعليم والتعلم وأهدافها .

وتتسم هذه الدراسات بالآتى :

- إن هذه الدراسات تستهدف وصف الظاهرة وعناصرها وعلاقاتها فى وضعها الراهن .
- إن هدف الوصف لا يقف عند حدود الوصف المجرد للظاهرة وحركتها وعناصرها، ولكن يمتد ليشمل وصف العلاقات والتأثيرات المتبادلة والوصول إلى نتائج تفسر العلاقات السببية وتأثيراتها . للوقوف على الأسباب والمقدمات فى علاقاتها بالنتائج وهذا هو جوهر عملية التشخيص *Normative* الذى يشير بالتالى إلى أنسب الحلول للمشكلات الخاصة بالظاهرة نفسها أو علاقاتها .

- إن هذه الدراسات وإن كانت تهتم في معظم إجراءاتها المنهجية بعملية جمع البيانات وتسجيلها، إلا أن ذلك لا يمثل الهدف الأساسي حيث يجب أن تكتمل الدراسات الوصفية بأهداف التحليل والتفسير المقارن .
- لا تعتمد هذه الدراسات على الأساليب الكمية *Quantitative* فقط ولكنها تعتمد أيضاً على الأساليب الكيفية *Qualitative*، وإن كانت الصدارة دائماً للأساليب الكمية والتحليل الإحصائي في تفسير البيانات .

وهذه الدراسات يمكن أن تقترب في بعض من تصميماتها المنهجية من هدف الضبط المنهجي، إلا أنه لا يتسم بنفس صرامة الضبط التجريبي، نظر لأن الدراسات الوصفية تتعامل مع الظاهرة أو المشكلة العلمية محل البحث في الواقع الراهن دون تدخل الباحث في حركة الظاهرة وعناصرها أو علاقاتها .

وفي مستوى أعلى من الضبط المحكم تهدف الدراسات التجريبية *Experimental Studies* أو دراسات اختبار العلاقات السببية *Causal Relations Testing* إلى التحقق من صحة العلاقات بين المتغيرات المختلفة، وبصفة خاصة السبب والنتيجة أو المقدمات والنتائج أو التأثيرات أو التبعية، تهدف إلى التحقق من ذلك من خلال التجريب في البيئة المعملية أو الصناعية التي يصممها الباحث لتحقيق هذا الهدف، كما تتميز بالضبط المحكم في عملية التجريب وعناصرها .

كما أن هناك بعض الدراسات التي تقترب من الدراسات التجريبية أو الدراسات الخاصة باختبار العلاقات السببية . ولا تقوم على الضبط الكامل لعناصر التصميم المنهجي ، ولذلك فإنه يطلق عليها الدراسات شبه التجريبية *Quasi Experimental* أو التجريب الميداني *Field Experimental* وتحقيق أهداف الضبط في بعض العناصر وفي حدود ما تسمح به طبيعة الدراسة أو البحث وأهدافه .

وبالإضافة إلى الدراسات الوصفية والتجريبية فإن هناك تصنيفاً آخر للدراسات يقوم على أساس بعد الزمن . فبينما تهتم الدراسات الوصفية بالواقع الراهن أو وصف الأشخاص والوقائع والأحداث والنظم والمؤسسات في

حالتها الراهنة، فإن الدراسات التاريخية *Historical Studies* تقوم على استعادة الوقائع والأحداث التي حدثت في الماضي . وعلى الجانب الآخر الدراسات المستقبلية *Futur Studies* التي تحاول أن ترسم التوقعات أو التنبؤ بما يمكن أن يحدث في المستقبل بمستوياته الزمنية المختلفة .

خطوات أو إجراءات البحث العلمي

وهذه الدراسات مهما اختلفت فيجب أن يتم البحث فيها في إطار خطوات وإجراءات منتظمة ومحددة تمثل خطوات البحث العلمي أو دراسة المشكلة العلمية كالآتي :

- اختيار مشكلة البحث وتحديد ها .
 - صياغة الفروض أو طرح التساؤلات العلمية .
 - تحديد مجتمع البحث أو أسلوب دراسته .
 - تحديد نوع الدراسة .
 - تحديد المنهج أو المناهج العلمية ، أو التصميمات المنهجية المناسبة .
 - بناء المقاييس أو أدوات جمع البيانات .
 - جمع البيانات وتسجيلها .
 - تصنيف البيانات وتحليلها .
 - استخلاص النتائج وتفسيرها .
- ويرتبط بنوع الدراسة المناهج أو التصميمات المنهجية المناسبة التي تتفق مع نوع الدراسة وأهدافها .

والمنهج Method هو طائفة من القواعد العامة للوصول إلى الحقيقة في العلوم، أو هو الطريق المؤدى إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيم على سير العقل وتحديد عملياته للوصول إلى نتيجة معلومة (عبد الرحمن بدوي ٧٧: ٥) وهو أداة اختبار الفروض ويقع عليه عبء تطويرها وتحقيقها (D. & Ch. Nachmais 81:15) .

وإذا كان المنهج يمثل مجموعة القواعد والإجراءات التي يجب أن يتبعها الباحث للوصول إلى النتائج المستهدفة ، فإنه يمثل أيضا أداة الباحث في السيطرة على البحث بصفة عامة وضبط إجراءاته طبقاً للإجراءات والقواعد المعيارية المميزة لكل منهج . وكذلك يشير - من الناحية التطبيقية - إلى طريقة تعامل الباحث مع القاعدة المعرفية ، أو قاعدة البيانات المتاحة لتحقيق أهداف الدراسة . بدءاً من جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها ، ثم تحليلها في إطار العلاقات الفرضية أو تساؤلات البحث ، إلى صياغة النتائج - التي تعتبر هدف البحث - أو الحقائق التي يسعى الباحث إليها ، لتقوم بدورها في التفسير أو التعميم أو الضبط والتنبؤ العلمي .

ولا يعني اعتماد كل المناهج على أساليب للتعامل مع قاعدة البيانات من أجل جمعها وتسجيلها وتحليلها أن كل المناهج متشابهة . ولكن هناك الخطوات المميزة لكل منهج وتميزة عن الآخر ، وترتبط في نفس الوقت بالتعريف واسم المنهج .

وفى إطار بناء المنهج العلمي الذي يستخدم مع كل نوع من أنواع الدراسات، يمكن استخدام العديد من التصميمات المنهجية التي تتفق مع التطبيقات البحثية المتعددة ، وتتفق أيضاً مع الأهداف الفرعية لكل من الأهداف العامة . وعلى سبيل المثال نجد أن المسح يعتبر أحد المناهج المستخدمة في الدراسات الوصفية ، ولكن يمكن استخدام تصميمات متعددة مع هدف الوصف المجرد ، وغيرها مع هدف الاستدلال ووصف العلاقات السببية كما سيأتي شرحاً بعد في الباب الثالث .

ويعبر التصميم المنهجي عن مهارة الباحث في تعديل أو تغيير الخطوات المنهجية المميزة لتتفق مع النماذج المتعددة لمجتمع البحث أو الأهداف الفرعية للبحوث العلمية، أو رغبة الباحث في تأكيد صدق الإجراءات وثباتها وكذلك صدق النتائج والتفسير والاستدلال وبالتالي يعتبر التصميم المنهجي أسلوباً فرعياً للبحث *Technique* يمكن أن يختلف من بحث لآخر في إطار المنهج العام.

وعلى سبيل المثال يعتبر التحليل الكمي أسلوباً للبحث في مقابل أسلوب التحليل الكيفي كأساليب لتحليل محتوى الأعلام . ويعتبر المسح العارض *One-*

Shot Survey أسلوباً للمسح في مقابل المسوح المتكررة *Multiple Time Survey* طبقاً لاختلاف الهدف في كل منها مع الاتفاق في الخطوات العامة والاختلاف في عدد مرات المسح في كل منهما .

وبصفة عامة فإن المنهج العلمي يجب أن يتوفر فيه الصلاحية لاختبار الفروض العلمية والإجابة على التساؤلات المطروحة ، وكذلك الصلاحية للتفسير وإصدار التعميمات ، بالإضافة إلى إمكانية التعرف عليه من خلال خطوات تميزه عن غيره من المناهج .

وهناك العديد من المناهج العلمية التي يتم استخدامها مع أنواع الدراسات العلمية ، وقد يختلف الخبراء في تصميمها ، ولكن هناك اتفاقاً على تصنيف المناهج العلمية في إطار الدراسات العلمية كآلاتي :

- الدراسات الاستطلاعية أو الصياغة أو الكشفية . وتعتمد على مسح التراث العلمي، وسؤال ذوي الخبرة، وتحليل الحالات والأمثلة التي يمكن الاستدلال من خلالها عن نتائج تثرى الدراسة .
- الدراسات الوصفية وتعتمد على منهج المسح بتصميماته المتعددة، ودراسة الحالة، وتحليل النظم، وتحليل المحتوى، والسببية المقارنة، والدراسات الارتباطية، والتطورية .
- الدراسات التجريبية وتعتمد على المنهج التجريبي .
- الدراسات التاريخية وتعتمد على المنهج التاريخي .
- وهذه المناهج يكاد يكون قد استقر التصنيف عليها بالإضافة إلى الأساليب المستجدة في البحث والدراسة مثل الدراسات النقدية في إطار الدراسات الوصفية وكذلك أساليب الاستقصاء المتعدد والمقابلات المركزة أو العصف الذهني والسيناريوهات في الدراسات المستقبلية .
- وللمناهج العلمية أدوات للقياس أو جمع البيانات *Tools & Measures* يمكن استخدامها مع كل المناهج، وهي الوسائل التي يعتمد عليها الباحث في قياس المتغيرات أو جمع البيانات عنها بشكل منهجي يتوفر فيه الاتساق والثبات، وصدق القياس والصلاحية للاستخدام من أجل الهدف الذي أعدت له .

ويختار منها الباحث أو يقوم بتصميمها طبقاً لأهداف البحث وخصائص القاعدة المعرفية التي يستقى منها البيانات أو المتغيرات التي يهدف إلى قياسها .

وليس هناك تصنيف معين لهذه الأدوات ولكنها تتمثل في الآتي :

- الاستقصاء *Questionnaire* .
- المقابلة *Interview* .
- الملاحظة *Observation* .
- المقاييس مثل : مقاييس الاتجاهات والخصائص والصفات والأساليب الاسقاطية والمقاييس السوسيومترية ومنها أمثلة كثيرة يمكن الاسترشاد بها أو يقوم بتصميمها الباحث بما يحقق أهداف البحث وحاجاته .
- وليس هناك معيار للاختيار من بين هذه الأساليب والأدوات ، ولكن الباحث هو الذي يتخذ قراره باختيار أى منها أو يجمع بين أكثر من أسلوب وأداة .

النظرية والتعميم والفرض العلمي

هناك علاقة بنائية بين هذه المفاهيم الثلاثة ، فهي تعبر عن متطلبات سابقة لبعضها ، أو نهايات أيضاً لها تبدأ بالفرض العلمي وتنتهى ببناء النظريات .

وترتيب العلاقة البنائية تكون كالآتي :

- فرض علمي يتم اختياره .
- عند ثبوت صحة الفرض العلمي يمكن اعتباره تعميماً نهائياً .
- استقرار التعميمات بعد تجربتها ينتقل بها إلى مفهوم النظرية .

ولذلك إذا كان تعريف **الفرض العلمي Hypothesis** بأنه تعميم مبدئي تظل صلاحيته محل اختبار ، أو أنه حدس مؤقت لم يثبت بعد ، أو أنه علاقة أولية بين متغيرين لم تثبت صحتها بعد ، فإنه عند ثبوت صحة هذا الفرض من خلال الملاحظة العلمية والتجريب بصورة مختلفة ، وعدم وجود فروض أخرى تنقضه أو تتعارض معه ، فإن الفرض يتحول بعد ذلك إلى تعميم نهائي

Generalization بين هذه المتغيرات، ويأخذ هذا التعميم شكل القانون الذي يحكم العلاقة بين هذه المتغيرات وحركتها . مما لا يحتاج إلى تجريبه مرة أخرى، ويمكن تطبيقه مباشرة بعد ذلك على الحالات المماثلة، وبذلك تصبح العلاقة في شكلها الأخير عامة ومجردة لا ترتبط بحالة بذاتها .

ومن هنا يمكن تعريف كل من الفرض والتعميم في علاقتهما ببعض . فالفرض العلمي تعميم مبدئي لم تثبت صحته . والتعميم هو فرض ثبتت صحته .

فالعلاقة بين كثافة استخدام الحاسب في التعليم واستخدام الوسائل المتعددة *Multimedia* في البرامج التعليمية هو تعميم تم صياغته من خلال فروض تم اختبارها وثبتت صحتها في إطار نظريات الإدراك البصري .

ولم يعد للبحث العلمي حاجة لإعادة إثبات هذا التعميم باعتباره فرضاً علمياً مرة أخرى . مادامت قد توفرت نفس الظروف المحيطة بتجريب الفرض في المرات السابقة وثبوته .

أما النظرية Theory فهي تحديد نهائي للعلاقة بين الحقائق والمتغيرات، يقدم تفسيراً للظاهرة ويتوقع اتجاهات الحركة فيها .

والنظرية بذلك التعريف تمثل إطاراً فكرياً لعدد من التعميمات ذات العلاقة ببعضها، ويقدم هذا الإطار تفسيراً للظاهرة العلمية والتنبؤ بها .

وبذلك إذا كانت النظرية تمثل مستوى أعلى للتحديد النهائي للعلاقات بين المتغيرات قائماً على التفسير العلمي . فإنها من ناحية أخرى تمثل وعاءً فكرياً لفروض أخرى يتم اشتقاقها من خلال هذه النظريات . بل إنها تعتبر بعد ذلك إطاراً تفسيرياً للعلاقات يتم استخدامها في مجالات علمية أخرى . فالنظريات الخاصة بعلم النفس المعرفي يتم استخدامها بتوسع في مجالات الاتصال الجماهيري والإعلام وتكنولوجيا التعليم والمعلومات، ونظريات الدوافع تعتبر إطاراً تفسيرياً يتم استخدامه بتوسع في بناء التعميمات الخاصة باستخدام الحاسب في التعليم، وكذلك اكتساب مهارات التصميم والإنتاج من خلال التعليم التعاوني . وتدعيم الخدمات التي تقدمها البرامج التعليمية عبر شبكة الإنترنت للاتصال بالآخرين وغيرها .

وتظهر أهمية النظرية في أنها توجه الباحث إلى التساؤلات الصحيحة التي يطرحها، وتدعم قدرته على اختيار الظاهرة محل الدراسة . وبدون النظرية تظل العلاقات مجرد رؤى أوحقائق تم تجميعها، ولكن النظرية تجمع الحقائق في إطار واحد يفسر ويساعد على التنبؤ (Ph.Emmeret & W.D.Brook 81:3) .

ولايعنى ارتفاع مستوى النظرية هو ثباتها وعدم تغيرها . بل إنها تكون قابلة للتغير متى تغيرت المجالات والظروف التي تم تأكيدها خلالها . ولذلك فإنها يجب أن تتغير بتغير المعرفة والعلوم التي تم صياغة النظرية في إطارها. لأن النظرية هي جزء من كل يمثل إطار المعرفة المنظمة أو إطار العلوم في تخصصاتها المختلفة .

وتقدم النظريات في تفسيرها للحقائق والعلاقات العديد من المفاهيم والمتغيرات المتجددة التي يتم اختبار علاقاتها بعد ذلك في فروض جديدة وهكذا . ويعبر ذلك عن عملية التغير والتجديد في المعرفة العلمية .

المفاهيم و المتغيرات

تكتسب الحقائق والأشياء قيمتها من المعاني والصور المشتركة التي يرسمها الأفراد لها، ويتفقون عليها في البيئة الواحدة . وهذه المعاني والصور تصاغ في شكل رموز ذات دلالة، بحيث تستدعي هذه الرموز بمجرد ذكرها المعاني والصور، وكذلك يتم استدعاء هذه الرموز بمجرد ذكر المعاني والصور التي تعبر عنها .

ونظراً لاختلاف هذه الرموز ودلالاتها باختلاف العلوم، حيث أصبح لكل علم أو مجال علمي رموزه المتميزة. فإنه يتم التعبير عن الرمز ودلالته أو معناه في المجال العلمي الواحد بالمفهوم *Concept* ولهذا يقال دائماً إن لكل علم مفاهيمه الخاصة . وهي مجموعة الرموز ذات المعاني والتصورات المشتركة في مجالات هذا العلم وتطبيقاته .

ومن خلال هذه المفاهيم يتم تناول المعلومات والأفكار والآراء، حيث تعتبر المفاهيم أداة الاتصال في البيئة العلمية الواحدة .

وهذه المفاهيم هى بناءات لغوية، وتركيبات لفظية، تسهم فى بناء التركيبات الأكبر مثل الفروض أو التعميمات والنظريات العلمية، التى تشرح أو تفسر الظواهر العلمية .

ومتى استقرت هذه المفاهيم فى البيئة العلمية الواحدة، فإن الرمز والمعنى يتلازمان كلما تم استدعاء المفهوم خلال عمليات ملاحظة الحقائق والأشياء ذات العلاقة بهذه المفاهيم .

فعندما نقول أن الأطفال فى المرحلة المبكرة يتميزون بكثافة المشاهدة، فإن استخدام مفهوم كثافة المشاهدة فى بحوث التعرض إلى التلفزيون يشير إلى الجلوس أمام التلفزيون لفترات طويلة مقارنة بالكثافة المتوسطة أو المحدودة .

واستدعاء المعنى فى هذه الحالة لايحتاج من الخبراء إعادة ملاحظة ظاهرة الجلوس أمام التلفزيون لفترات متباعدة باعتبارها ظاهرة إعلامية، ولا يحتاجون إلى دراسة العلاقة بينها وبين الكسب الدراسى باعتبارها ظاهرة تعليمية . لأن المفهوم بعد تكرار ملاحظة الظواهر يتم تجريده أو عزله عن الظواهر فتصبح كما يقال بناءاً لفظياً مجرداً *Abstract* أى يمكن استخدامه فى الظاهرة التى تم اشتقاقه منها والاتفاق عليه، وفى غيرها من الظواهر فى المجال العلمى الواحد، أو المجالات العلمية المتعددة ذات العلاقة .

ويعتبر غموض المفاهيم أو عدم الاتفاق على تعريفات محددة لها، من أبرز المشكلات التى تؤثر أيضاً فى أساليب دراسة الظواهر العلمية ومعالجتها وتطوير البحث العلمى فى المجالات العلمية المختلفة .

ولذلك يعتبر **التعريف Definition** أمراً ضرورياً وملازماً للمفهوم، حيث يتم من خلاله الاتفاق على المحددات الخاصة بكل مفهوم . لتأكيد الاتفاق حول التعميمات والتفسيرات العلمية التى تقوم على بناء المفاهيم .

وتعريف الشئ هو تحديد خواصه التى تميزه عن غيره من الأشياء . ولذلك فإنه يمكن تعريف الشئ الذى يعبر عنه بكلمة من خلال عبارة تتضمن هذا الشئ، ومحدداته الخاصة . فتعريف الاتصال باعتباره كلمة، يحتاج إلى

عبارة أو عبارات لتعريفها وهكذا . وقد يصلح هذا التعريف للتحديد الدقيق أو القياس وقد لا يصلح . ولذلك يقسم الخبراء التعريف إلى نوعين رئيسيين :

١- التعريف الاصطلاحي *Constitutive* أو المفهومي *Conceptual* أو الوصفي *Descriptive* ويعبر عنه بالبناء الفكري للمفهوم، أى تعريف المفهوم من خلال بناءات لفظية تشير إلى المعنى كما يراه الشارح أو المفكر أو البناء النظرى للمفاهيم .

ويستعرض هذا النوع إلى نقد شديد فى الاستخدام نظراً لندرة الاتفاق على الرؤى الخاصة بالمفكرين أو الباحثين للمفاهيم أو المصطلحات، أو الاتفاق على حدود البناءات اللفظية التى تحدد المعنى وتشرح الصورة . خصوصاً إذا ماتم تعريف المفهوم من خلال مفاهيم أخرى تحتاج إلى تعريف وهكذا .

مثل تعريف يسر القراءة *Readability* على سبيل المثال من وجهة نظر القارئ على أنها سهولة إدراك المعانى الخاصة بالرموز التى يقرأها . ومن وجهة نظر الكاتب على أنها عدة عمليات تنتهى بتيسير القراءة بالنسبة للقارئ بدءاً من اختيار الرمز حتى التركيب والإعراب ومجالات النحو والصرف، وكذلك من وجهة نظر الناشر أو الطابع على أنها عدة عمليات أيضاً ترتبط بالأساليب الخاصة بوضع النص على الصفحة البيضاء ليكون مقروءاً بسهولة ويسر وهكذا .

ونتيجة للاختلاف فى الرؤى الفكرية والبناءات اللفظية لهذا النوع من التعريفات، فإنه لا يصلح عادة لاستخدامه فى البحث العلمى عندما تكون هناك حاجة للتجريب والقياس ويحتاج الباحث إلى نوع آخر من التعريف يحدد له ما يمكن إخضاعه للتجريب، ويمكن قياسه فى المفهوم الذى يتعامل معه .

٢- التعريف الإجرائى *Operational Definition* ويقصد به التعريف الذى يحدد المفهوم من خلال سلسلة من الإجراءات أو التعليمات أو العمليات التى تشرح وجود المفهوم من خلال سلسلة القياس أو المعايرة . وبصفة خاصة عندما يتعامل الباحث مع هذا المفهوم خلال البحوث التجريبية أو التطبيقية، أو خلال ملاحظته لحركة هذا المفهوم وعلاقاته واتجاهاته .

مثل مفهوم تأثير التلفزيون التعليمي، فيمكن تعريفه من خلال ما يحدثه التلفزيون من آثار إيجابية أو سلبية بالنسبة للمشاهد في مجالات متعددة يمكن الكشف عنها مثل المجالات المعرفية أو السلوكية أو الوجدانية . وبذلك فإنه يمكن الكشف عن اتجاه هذه الآثار وقياسها من خلال مقاييس الكسب المعرفي أو التغيير في السلوك، أو القيم أو العقائد.... على سبيل المثال .

والتعريفات الإجرائية هي همزة الوصل أو حلقة الاتصال بين النظرية والتطبيق وتسهم في الإجابة على التساؤلات الخاصة بماهية الإجراءات، والمقاييس، وطرق القياس وإجراء المقارنات وتنقسم إلى نوعين فرعيين هما :
(L.Donohew & Ph.Palmgreen In:G.H. Stempl,III & B.H. Westley, 81:35)

- **التعريف الإجرائي القابل للقياس Measured** . وهو الذي يصف كيفية تحويل المفهوم إلى قيم كمية يمكن قياسها . فاستخدام الحاسب في التعليم في مدارسنا، يمكن تعريفه من خلال عدد الحواسيب الموجودة في مدارسنا، والتحصيل العلمي يمكن تعريفه من خلال مجموع الدرجات التي يحصل عليها الطالب في اختبار ما . وسلوك استخدام الكمبيوتر يمكن تعريفه من خلال الاستخدام أو عدم الاستخدام، وعدد مرات الاستخدام أسبوعياً، والوقت الذي يقضيه في الاستخدام في كل مرة . وهذه كلها تعريفات يمكن قياسها بعد تحويلها إلى قيم كمية .

- **التعريف الإجرائي التجريبي Experimental** . وهو الذي لاكتفى بكيفية القياس ولكنه يحدد أيضاً طريقة التعامل خلال التجريب . وعندما نهتم باكتساب المهارات من خلال برامج الفيديو التعليمية فإن هذا يعني ضرورة تحديد المهارات وطريقة عرضها في البرامج، والقياس القلي والبعدى، أو المقارنة بين الجماعات التجريبية والضابطة ... إلى آخره .

وهذه الإجراءات تحتاج إلى تعريف المفهوم تعريفاً دقيقاً بحيث يمكن توظيفه أثناء التجريب بمستوى عال من الثقة والصق . فما هي المعانى المستهدفة، وكيف يمكن اكتسابها، وماهى مظاهر وجودها أو غيابها، وماهى طرق قياسها وهكذا بالنسبة للمفاهيم الأخرى . لأن هذا التحديد يسهم في

توجيه الباحث إلى أساليب التجريب والقياس والتأكد من صحة المقاييس وصدق النتائج التجريبية .

والتعريف الإجرائي بأنواعه التي صنفها كيرلنجر (F.N.Kerlinger 73:31) كما أوضحها دونهو وبالمجرين . هي التي تقود إلى وصف المفهوم بالمتغير؛ وبصيح المتغير Variable هو المفهوم في حالته التطبيقية، وعندما يكون معداً للوصف والقياس .

وبذلك يكون تعريف المتغير بأنه المفهوم .

١- في حالته المتغيرة أو الديناميكية، التي يعكسها بناء العلاقات مع غيره من المتغيرات .

٢- في حالته الكمية حيث يمكن التعبير عنه كمياً. وبالتالي يمكن عده أو قياسه.

٣- تغير في حالته الكمية، نتيجة للتغير في بناء علاقاته . فيصبح له أكثر من قيمة، قيمتين فأكثر .

٤- يستخدم في الحالة التجريبية أو التطبيقية أى بناء العلاقات واختبارها .

وبذلك يكون تعريف المتغير هو أى مفهوم تطبيقي له أكثر من قيمة واحدة، قيمتين فأكثر .

وتبعاً لهذا التعريف تتعدد أنواع المتغيرات التي تستخدم في بناء العلاقات الفرضية وصياغة التعميمات والنظريات العلمية .

أنواع المتغيرات :

تنقسم المتغيرات إلى أنواع متعددة، تبعاً لخصائصها، أو استخداماتها، أو موقعها من العلاقات الفرضية أو النهائية في المعرفة العلمية .

المتغير الكمي والمتغير الوصفي أو الفئوي :

والمتغير الكمي Quantitative Variable هو المتغير الذي يتم التعبير عن التغير في حالته من خلال القيم الكمية . مثل التعبير عن كثافة المشاهدة بعدد الساعات التي يقضيها الفرد أمام التلفزيون، أو التعبير عن استخدام الوسائل التعليمية في المدارس بعدد الأجهزة والمواد التعليمية الموجودة منها .. وهكذا .

وكما يمكن التعبير عن المتغير الكمي بالقيم الكمية التي تعكسها الأعداد والأرقام أو التكرارات فإنه يمكن التعبير عنه بالقيم الكمية اللفظية مثل التعبير عن الاستخدام بالقيم الكمية (كبير/قليل) أو قدر الأفراد المؤيدين (كبير جدا/كبير/متوسط/قليل/قليل جدا) وهكذا . ومن المتغيرات الكمية الشائعة في الدراسات الوصفية للمتعلمين متغير السن والتحصيل العلمي وعدد أفراد الفصل الدراسي وغيرها من المتغيرات التي يمكن قياسها كمياً أو التعبير عنها بقيم عددية أو لفظية كمية .

وعلى الجانب الآخر هناك متغيرات أخرى يمكن توزيعها في فئات متجانسة، واستخدام التغير في هذه الفئات في بناء العلاقات واختبارها . وهذه المتغيرات يطلق عليها المتغيرات الوصفية أو الفئوية أو النوعية *Categories* *Variables* . والتي يتم التعبير عن التغير فيها من خلال وصف الفئات بالصفات المتباينة مثل الحالة الاجتماعية تضم فئات وصفية (متزوج/غير متزوج) أو الحالة التعليمية ويمكن وصف فئاتها المتغيرة من خلال الصفات (أمية/يقرأ ويكتب/تعليم متوسط/تعليم جامعي) أو وصف التعرض إلى البرامج التعليمية من خلال فئات (منتظم/غير منتظم) أو مستوى الانتظام في الدراسة فيمكن التعبير عنها بقيم كمية (عال/متوسط/منخفض) .

ولا يترتب على تصنيف المتغيرات إلى كمية/وفئوية أو وصفية . وضع حدود للباحث في استخدامها، فقد تستخدم متغيرات كمية في علاقتها بأخرى كمية، مثل :

العلاقة بين التغير في السن والتغير في الوقت المخصص لاستخدام الكمبيوتر أو مشاهدة البرامج التعليمية في التلفزيون .

وقد تستخدم متغيرات كمية في علاقتها بأخرى فئوية أو وصفية، مثل العلاقة بين عدد الساعات الدراسية التي أنهاها الطالب (٥- /١٠- /١٥- /٢٠ ساعة فأكثر) ومستوى الانتظام في استخدام الكمبيوتر (منتظمون/غير منتظمين) .

وقد تستخدم متغيرات فئوية في علاقتها بأخرى فئوية مثل العلاقة بين متغير المستوى التعليمي (يقرأ ويكتب/تعليم متوسط/تعليم عال) ومتغير تفضيل الوسائل التعليمية، (سمعية/بصرية/سمعية بصرية) .

وفيد التصنيف السابق لأنواع المتغيرات في اختيار الطرق الإحصائية أو المعاملات التي تكشف عن العلاقة (علاقات الاتفاق أو الاختلاف) ذلك أن هناك معاملات إحصائية يفضل استخدامها في حالات المتغيرات الوصفية/ الوصفية عن غيرها الكمية/ الوصفية عن الأخرى الكمية/ الكمية. وعدد الفئات التي يتم تصنيف المتغيرات فيها .

المتغير المستقل والمتغير التابع :

المتغير المستقل *Independent Variable* هو المتغير الفاعل في حركة الظاهرة، فإذا كان البحث عن العلاقة بين السبب والنتيجة، يكون هو السبب في حدوثها، وإذا كان البحث عن علاقة التأثير يكون هو العنصر المؤثر . ويترتب على حركة هذا المتغير النتائج التي تحدث في الظاهرة أو التأثير بحركته .

وفي الدراسات الوصفية عندما ندرس العلاقة بين مشاهدة التليفزيون والتحصيل الدراسي فإن تكرار المشاهدة أو كثافتها يعتبر في هذه الدراسة هو المتغير المستقل الذي يترتب على حدوثه انخفاض التحصيل الدراسي على سبيل المثال، أو يؤثر في التحصيل الدراسي للطلاب الذين يستخدمون التليفزيون بكثافة أعلى .

والمتغير الذي يحدث نتيجة لوجود المتغير المستقل، أو يتأثر به هو المتغير التابع *Dependent Variable* .

وهذا التصنيف لا يرتبط بالمتغير في حد ذاته ولكنه يرتبط باستخدامه، فليس هناك متغير مستقل في كل البحوث وآخر تابع بنفس الطريقة، ولكن ما يستخدم في بحث ما على أنه متغير مستقل يمكن أن يستخدم في بحوث أخرى على أنه تابع .

فمتغير مستوى التحصيل يمكن أن يكون متغيراً مستقلاً في علاقته بتحصيل الوسائل التعليمية، وهو نفسه يكون متغيراً تابعاً في علاقته بمتغير اكتساب المعرفة من خلال الإنترنت في بحث آخر .

وكما سبق أن قدمنا في التصنيف السابق يمكن أن يكون أي منهما وصفاً أو كمياً أو كلاهما وصفاً أو كمياً عند بناء العلاقات الفرضية أو صياغة التعميمات .

وفى البحوث التجريبية يطلق على المتغير المستقل المتغير التجريبي *Experimental Variable* أو متغير المعالجة *Manipulated- Treatment* الذى يتحكم فيه الباحث بالتغيير أو التعديل لأغراض الاختبار، مثل المثيرات التى يمكن أن يتحكم فى عرضها الباحث . وفى هذه الحالة يسمى المتغير التابع: المتغير الناتج *Outcomes* . وفى البحوث الوصفية حيث يتعلق المتغير المستقل بالخصائص أو الصفات فيسمى فى هذه الحالة *Attribute Variable* مثل متغيرات السن والنوع والحالة الزوجية، أو الاقتصادية والمستوى التعليمي . ولذلك يختار الباحث لأغراض التجريب فى هذه الحالة المفردات التى تجتمع لها الخصائص التى يصنفه فى إطارها المتغير، مثل المتزوج/الأعزب، ذكور/إناث وهكذا .

المتغيرات الضابطة :

فى كثير من الدراسات لا يصبح المتغير المستقل وحده هو السبب أو المقدمة لحدوث الظاهرة أو ملاحظة النتائج . ولكن توجد متغيرات أخرى تسهم بشكل أو آخر فى تفعيل المتغير المستقل وقيامه بدوره فى العلاقة مع المتغير التابع .

ومن هذه المتغيرات ما يتم تحديده صراحة فى مشكلة البحث وصياغة الفروض العلمية، فى إطار التنبؤ بالعلاقة بين المتغيرات، وهو المتغير الوسيط *Intervening Variable* الذى يرى الباحث فى وجوده تأكيداً للعلاقة بين كل من المتغير المستقل والتابع . باعتباره متغيراً محركاً أو دافعاً للمتغير المستقل .

وعلى سبيل المثال فإنه فى بحوث التعليم من بعد قد يرى الباحث أن مستوى تحصيل الطلاب من خلال المطبوعات أعلى من الاعتماد على التسجيلات السمعية . وتعتبر الوسائل التعليمية هى المتغير المستقل والتحصيل هو المتغير التابع . والأفضل فى هذه الحالة أن يضبط الباحث متغير الوقت المتاح لكل من الذكور والإناث فى التحصيل حيث يمكن أن يتوفر الوقت للطلاب الذكور فى التعليم من بعد أكثر من الطالبات فى التحصيل الدراسى . أو متغير الإقامة بعداً أو قرباً عن المؤسسة التعليمية . فهذه كلها تعتبر متغيرات

وسبطة يمكن أن تؤثر في بناء العلاقة ويتم ضبطها من خلال التصنيف بناء على هذه المتغيرات . كالآتي :

- متغير الوسيلة التعليمية متغير مستقل
- متغير التحصيل متغير تابع
- متغير الإقامة / أو الوقت المتاح متغير وسيط

ويطلق عليها أيضاً متغيرات التصنيف *Classification Variable* يتم أولاً تصنيف المجموعات بناءً عليها قبل صياغة العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وذلك مثل التصنيف على أساس النوع/ المستوى الدراسي/ التخصص العلمي/ الأساليب المعرفية وغيرها وذلك حتى يمكن ضبط العلاقة بين المتغيرات أولاً وعزل تأثيرات هذه المتغيرات الوسيطة أو التصنيفية .

وبذلك فإن بناء العلاقة مع وجود المتغير الوسيط يساعد على التفسيرات الخاصة بالعلاقة بين كل من المتغير المستقل والمتغير التابع .

ولذلك فإن الباحث يضع في اعتباره ضبط هذا المتغير بالكشف عن وجوده وتسجيله في إطار اختبار العلاقات بين المتغيرات التي تبحثها الدراسة، وتفسير هذه العلاقات . فينتج بذلك هذا النوع من المتغيرات إلى المتغيرات الضابطة *Controlled Variable* التي يضعها الباحث في اعتباره عند دراسة العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، لأغراض صدق التفسير والاستدلال من خلال النتائج .

وعلى الجانب الآخر هناك نوع آخر من المتغيرات الضابطة التي يضعها الباحث في اعتباره لإدراكه بداية بتأثيرها المتداخل مع المتغير المستقل فيقوم بعزلها أو عزل تأثيرها على المتغير المستقل. وفي هذه الحالة تسمى المتغيرات الدخيلة أو العارضة *Extraneous Variables* أو الزائفة أو غير الظاهرة .

مثل التفرقة بين الطلاب والطالبات في التحصيل بواسطة الحاسب التعليمي أو التليفزيوني في التعليم الفردي، ففي هذه الحالة قد لا يكون النوع وحده هو المتغير المستقل ولكن الدخل أو المستوى الاقتصادي أو الإقامة قد تؤثر في عملية استخدام هذه الوسائل في التعليم الفردي والتحصيل بالتالي .

وفى هذا المثال يجدر بالباحث ضبط هذا المتغير الدخيل وعزله حتى لا يكون له تأثير فى عمليات المراجعة والإستدكار والتأثير بالتالى فى مستويات التحصيل والإنجاز .

- النوع
- التحصيل بواسطة الحاسب التعليمى
- الدخل أو المستوى الاقتصادى
- متغير مستقل
- متغير تابع
- متغير وسيط

ويسمى فى هذه الحالة متغير زائف أو دخيل لأن الباحث أغفل أو أهمل وضعه فى الاعتبار عند صياغة العلاقات الفرضية بين المتغيرات المستقلة والتابعة . وكذلك فى وجود المتغيرات الضابطة .

ولذلك فإنه بداية يضع فى اعتباره عزل هذا المتغير بواسطة الاختيار العمدى للجماعات التجريبية من نفس المستوى الاقتصادى أو الإقامة .

ومهما اختلفت مسميات المتغيرات الضابطة، أو الحالة التى يتم تصنيفها خلالها، فإننا نفرق بين الحالات التالية :

- وعى الباحث بوجود المتغيرات الضابطة بداية، ووضعها فى الاعتبار عند صياغة العلاقات الفرضية . أو عدم وعيه بوجودها أو عدم ظهورها بداية . ومراعاة وضعها فى الاعتبار عند تفسير نتائج اختبار العلاقات الفرضية بين المتغير المستقل والتابع .

- ضبط هذه المتغيرات سواء بتأكيد تأثيرها على حركة المتغير المستقل- فى حالة المتغير الوسيط- أو عزل تأثيرها أو تداخلها مع المتغير المستقل كما فى حالة المتغيرات العارضة أو الدخيلة .

وفى جميع الحالات فإن الضبط الإجرائى أو الإحصائى لعلاقة هذا المتغيرات بكل من المتغير المستقل والتابع يعتبر ضرورة لضمان تفسير العلاقات التى تم اختبارها تفسيراً صادقاً .

الفصل الثانى

تعريف تكنولوجيا التعليم ومحدداته الأساسية

يعتبر التعريف بالعلوم المختلفة ومحددات هذا التعريف هو المدخل الأساسى والأولى للبحث العلمى فى هذه العلوم، ودراسة الظواهر العلمية الخاصة بها .

ولا يقلل من أهمية التعريف وجود اتفاق أو خلاف على محدده، ما دام هناك اتفاق فى البداية على وجود العلم ذاته وأهميته فى تفسير الظواهر فى مجال من المجالات الإنسانية وتحقيق أهدافها .

ورغم حداثة تكنولوجيا التعليم *Instructional Technology* كمجال للمفاهيم وأسس للنظرية والتطبيق فى مجالات متعددة من عمليات التعليم والتعلم، إلا أنها اكتسبت اهتماما كبيرا من الباحثين والخبراء بأهميتها وأهمية الاعتراف بمجالها كتخصص مستقل، من تخصصات التربية والتعليم فى المجتمعات المختلفة .

ومن هنا كان اهتمام الهيئات الدولية والمحلية والمؤسسات التعليمية بمحاولات تحديد معالم هذا التخصص وعلاقته بالتخصصات العلمية الأخرى فى مجالات التربية والتعليم . متجاوزة بذلك التطور التاريخى والعلاقات اللغوية فى بناء التعريف ومحدداته .

لأن الاهتمام بالتعريف هو الذى يحدد هوية التخصص ومجالات النظرية والتطبيق، واتجاهات البحث فى هذه المجالات، ومجالات الإفادة

من نتائج البحوث وتعميماتها سواء في مجال التخصص ذاته أو التخصصات ذات العلاقة .

وبذلك فإن تعريف تكنولوجيا التعليم يحدد للباحث بصفة أولية : ماذا يدرس أو فيما يبحث؟ في هذا التخصص من مشكلات أو ظواهر علمية تضيف للمعرفة العلمية وتدعم المعرفة العلمية في النظرية والتطبيق .

والاهتمام بتعريف تكنولوجيا التعليم لأغراض البحث العلمي لا يوضع في اعتباره كثيراً التطور التاريخي للمفهوم أو نشأته أو بنائه اللغوي واشتقاقاته، قدر اهتمامه بالوصف البنائي للمفهوم، وعناصره، ومجالاته . وهو ما استقر عليه الفكر الحديث في تعريف المفهوم .

وفى هذا الإطار فإننا لا يمكن أن نغفل التعريف الذى قدمته جمعية وسائل الاتصال وتكنولوجيا التربية *Association for Educational Communications and Technology (AECT)* فى أمريكا ١٩٩٤ وكان نتاج عمل لجنة التعريف والمصطلحات بالجمعية لمدة ثلاث سنوات .

وجاء فى مقدمة وثيقة التعريف التى نشرتها باربارا سيلز وريتشاردسى *B.B. Seels & R.C. Richey* فى الكتاب الذى صدر لهذا الغرض عام ١٩٩٤ وترجمه إلى العربية بدر الصالح فى عام ١٩٩٨، جاء فى مقدمة الوثيقة أن الجمعية تعتقد : *(B.Seels & R.Richey 94:xvi)*

- إن هذا هو أفضل الأطر المتاحة حتى الآن لتعريف تكنولوجيا التعليم .
- يمكن فهمه وتطبيقه بسهولة بواسطة الخبراء والمتخصصين فى مجالات تكنولوجيا التعليم .
- مع بعض التحليل يمكن أن ينسجم هذا الإطار المفهومى مع أطر أخرى .

تطور اتجاهات

تعريف تكنولوجيا التعليم

تأتى أهمية التعريف الذى تبنته جمعية وسائل الاتصال وتكنولوجيا التربية فى أنه جاء محصلة لكل التعاريف التى صدرت قبل هذا التاريخ عن خبراء وباحثين ومؤسسات دولية وقومية ساهرت تطور تكنولوجيا التعليم وتطور

استخداماتها . بالإضافة إلى أنه حسم الكثير من الجدل حول المفهوم وعلاقاته واشتقاقاته .

وتظهر أهميته أيضاً فى أنه جاء مليئاً لحاجات علمية متعددة ترتبط بالتخصص فى علاقته بما استحدث من مفاهيم علمية فى مجالات الإدارة والتربية، ومجالات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات . وهذه المستحدثات كانت الهاجس الرئيسى فى أفكار الخبراء والباحثين فى تخصص تكنولوجيا التعليم لانتشار توظيفها واستخدامها، دون أن ترتبط بالتخصص فى إطار فكرى ونظرى واحد يدعم استقلال التخصص ويرفع مكانته العلمية، منذ بداية الفترة التى شهدت اهتماماً بالتخصص وتوسعاً فى دراسة مجالاته والبحث العلمى فيها، وهى فترة الستينيات والسبعينيات .

فقد تأثرت بدايات هذه الفترة بالعديد من العوامل التى توجهت بالباحثين والخبراء إلى تجاوز المفاهيم التى ارتبطت بالأجهزة والآلات التى تسهم فى تحسين التعليم واستكمال دور المعلم فى الشرح والتعليم . ومن هذه العوامل مايلى :

١- بداية التوسع فى بث البرامج التعليمية بواسطة التلفزيون، وبصفة خاصة تلفزيون الخدمة العامة *Public Service T.V* .

٢- الاتجاه إلى التعليم المفتوح منذ إنشاء جامعة الهواء عام ١٩٦٣ فى بريطانيا ونظورت بعد ذلك لتكون الجامعة المفتوحة، واعتمدت فى نظامها التعليمى بالدرجة الأولى على المحاضرات بالراديو والتلفزيون بجانب المراسلة ومحاضرات محدودة فى مراكز قريبة من تجمعات الطلاب .

٣- الاتجاه إلى نظام التعليم المبرمج الذى تجاوز الاهتمام بالأجهزة والأدوات إلى الاهتمام بالبرامج والمواد التعليمية الهادفة، التى يتم تصميمها وإنتاجها لأغراض تعليمية، وفى أوعية تتفق مع حاجات التلاميذ واختلاف المواقف التعليمية . وفى إطار نماذج للتصميم التعليمى تشمل عناصر العملية التعليمية ومكوناتها .

وبعد أن كان اهتمام المعلمين بطرق إثارة دافعية التلاميذ وتقديم الأنشطة المقبولة لديهم، بدأوا فى هذه الفترة بالاهتمام بتحديد أهداف التعليم واقتراح

الأساليب التي يتحققون بها من الوصول إلى هذه الأهداف : وعكس التعليم المبرمج ترتيب هذه الأولويات وبدأ البحث عن الرسالة أولاً قبل البحث في كيفية تقديمها . وكانت هذه بداية الفكر المنظومي في عملية التعليم، الذي انطلق من انتشار التعليم المبرمج الذي بدأ في فترة الستينات أيضاً (د.رونترى ٨٤: ٥-٧) .

وهذه الفترة - منذ بداية الستينات - كانت بداية الإنطلاقة نحو التوجه الصحيح في تعريف تكنولوجيا التعليم بتأثير مستحدثات تكنولوجيا الاتصال والإعلام في هذه الفترة، والاتجاه إلى الفكر المنظومي وتصميم التعليم وبصفة خاصة التعليم المبرمج، وانتشار التعليم المفتوح والتعليم من بعد . حتى أننا نجد أن الكثير من تعريفات تكنولوجيا التعليم في هذه الفترة ركزت على وسائل الاتصال السمعية والبصرية والوسائل التي تولدت عن ثورة الاتصال، وساد الاعتقاد بأن تكنولوجيا التعليم قد تطورت بتطور وسائل الاتصال السمعية البصرية .

وتصدرت هذه التعريفات التعريف الذي جاء في مشروع التطوير التكنولوجي لجمعية التربية الوطنية حيث بدأت بمفهوم وسائل الاتصال السمعية البصرية (Audiavvisual Communications) كبديل لتكنولوجيا التعليم في التعريف : (للاستزادة راجع : B. Seels & R. Richey 94: 15-21)

وسائل الاتصال السمعية البصرية هي ذلك الفرع من النظرية والتطبيق التربوي الذي يهتم بتصميم واستخدام الرسائل التي تضبط عملية التعلم . وتهتم بالآتي : (D.Ely- 63: 18-19)

أ- دراسة الرسائل المصورة وغير المصورة التي يمكن توظيفها في عملية التعلم لتحقيق أى من أهدافها .

ب- بناء وتنظيم الرسالة بواسطة الأفراد والوسائل في البيئة التربوية وتشمل هذه الاهتمامات التخطيط، والإنتاج، والاختيار، والإدارة، واستخدام كل من المكونات والنظم التعليمية . ويهدف عملياً إلى الاستخدام الكفء لطرق ووسائل الاتصال التي تسهم في تنمية كفاءة المتعلم .

بالإضافة إلى تعريفات الخبراء والمتخصصين في هذه الفترة التي ركزت على مفهوم التكنولوجيا من جانب، والانتقال بالتعريف من الوسائل البصرية التي كانت تتفق مع مفهوم التعليم البصري *Visual Instruction* إلى الوسائل السمعية البصرية *Audio Visual* التي عكست ثورة الاتصال والتطور الذي حدث في تكنولوجيا التسجيلات والفيديو والتلفزيون والتوسع في استخدامها في التعليم *Audio Visual Instruction* إلى الانتقال إلى المفاهيم الخاصة بعمليات الاتصال التي تؤكد على الإدراك الصحيح لأهمية وسائل الاتصال السمعية البصرية واستخدامها في التعليم . ثم الانتقال بعد ذلك إلى المفاهيم الأولى للنظم التي ارتبطت بمفهوم التعليم المبرمج ومتطلباته وتحقيق الارتباط بينها وبين عمليات الاتصال السمعية البصرية في إنتاج واستخدام الرسائل التعليمية (راجع بالتفصيل تقرير جمعية وسائل الاتصال وتكنولوجيا التربية- ترجمة حسين الطوبجي ٨٥ : ٦٣-٥١) .

وهذه التطورات السابقة في اتجاهات التعريف هي التي قادت لجنة الرئيس الأمريكي لتكنولوجيا التعليم في عام ١٩٧٠ إلى تعريف تكنولوجيا التعليم كالآتي :

يمكن تعريف مجال تكنولوجيا التعليم *Instruction Technology* بمعنيين :

- المعنى الأكثر شيوعاً هو الوسائل التي تولدت عن ثورة وسائل الاتصال *Communications* . والتي يمكن استخدامها في الأغراض التعليمية مناظرة للمعلم والكتاب والسموعة ... إن مكونات تكنولوجيا التعليم هي التلفزيون، والأفلام، وأجهزة العرض الضوئي والحاسبات وعناصر أخرى من الأجهزة *Hardware* والبرامج *Software* .

- والمعنى الثاني هو : تكنولوجيا التعليم *Instruction Technology* هي طريقة منظمة لتصميم العملية الكلية للتعليم والتعلم وتنفيذها وتقويمها في إطار أهداف محددة، وتعتمد هذه الطريقة على البحث في التعلم والاتصال الإنساني، وتوظيف المصادر البشرية وغير البشرية لتحقيق تعليم أكثر فاعلية .

ونجد أن هذه التعاريف في مجمل اتجاهاتها قد تأثرت بالتطورات التي حدثت في المفاهيم ذات العلاقة بتكنولوجيا التعليم ومجالاتها واستخداماتها كما

سبق أن ذكرنا . ولعل أبرز المفاهيم المتطورة فيها هو تأثيرات التطور في ثورة الاتصال والاتجاه الحثيث نحو تطبيقات التعليم المبرمج تلبية لحاجات التعليم وأهدافه في مراعاة الفروق الفردية، والوصول بالتعليم إلى كل الفئات وتجاوز عقبات الزمان والمكان في التعليم .

كما يلاحظ أيضا على مجمل التعريفات السابقة أنها عكست تفاعلا بين الخبراء والباحثين في اتجاهات التعريف، وبحث وتمحيص التعريفات ذات العلاقة وبناء تعريفات أخرى بالإضافة أو التعديل، إلا أنها كلها كانت تصب في دوائر ثلاث :

- أنها جهود منظمة للاستفادة من تطورات المعرفة العلمية في علم النفس والاتصال .

- الاستفادة من تطورات تكنولوجيا الاتصال في تدعيم إنتاج البرامج والمواد التعليمية والاستفادة من الأجهزة في عرض هذه البرامج والأدوات لتحقيق أهداف تعليمية .

- تفاعل الأفراد مع هذه التطورات في إطار منظم لتطوير المنتج النهائي واستخدامه لتحقيق أهداف عمليات التعليم والتعلم .

وبالإضافة إلى الدوائر السابقة فقد أشار تعريف جمعية وسائل الاتصال وتكنولوجيا التربية في عام ١٩٧٢ إلى مفهوم العملية *Process* "تكنولوجيا التربية *Educational Technology* هي مجال يهتم بتيسير التعلم الإنساني من خلال العمليات المحددة والمنظمة لتطوير وتنظيم واستخدام مصادر التعلم وإدارتها" . (AECT 72: 36) .

والمعروف أن مفهوم العملية *Process* يشير إلى سلسلة من الإجراءات في كل عنصر من العناصر تستهدف في مجموعها، هدفا معينا، فهناك إجراءات يقوم بها الأفراد في مجال التصميم والإنتاج والاستخدام والتقويم والإدارة لتحقيق هدف الارتقاء بعملية التعليم والتعلم، كما يشير إلى التغير والتطور المستمر في الأداء والتفاعل بين العناصر المختلفة لهذه العملية وأبرزها الأفراد/ الإنتاج/ والاستخدام/ والإدارة لمصادر التعلم في سبيل تحقيق أهداف عملية التعليم والتعلم .

وهذا ما يفرض بالتالى مراقبة البيئات الخاصة بهذه العناصر ومتابعة التحديث والتطوير فيها للاستفادة به فى تطوير مجالات تكنولوجيا التربية* لتحقيق أهدافها .

وهذه الدوائر الأربعة للمفاهيم بما فيها مفهوم العملية العملية *Process* التى قادت التعريفات التى صدرت بعد ذلك فى فترة السبعينات مثل تعريف سيلبر عام ١٩٧٠ (K.Silbar 70:21) " تكنولوجيا التعليم *Instruction Technology* هى تطوير (بحث، تصميم، إنتاج، تقويم، إمداد ودعم، استخدام) مكونات النظم التعليمية (رسائل، أفراد، مواد، أجهزة، أساليب، مواقف) وإدارة ذلك التطوير بطريقة منتظمة لحل المشكلات التربوية".

وبدأ يطرح هذا التعريف فكرة حل المشكلات التربوية كهدف من أهداف تكنولوجيا التعليم باعتبارها الوظيفة الأساسية لعمليات التفاعل المنظم بين مكونات العملية التعليمية وإدارتها .

* يعتبر مصطلح تكنولوجيا التربية أكثر اتساعاً وشمولاً من مصطلح التعليم، لأن التربية هى المظلة الخاصة بالتعليم وغيره من وسائل تعديل السلوك الإنسانى والاتجاه إلى الفرد فى بيئات عديدة غير المدرسة أو المؤسسة التعليمية .
بينما يرتبط مصطلح التعليم بالمواقف التعليمية بالمدرسة أو الجامعة فقط . ويثير مصطلح تكنولوجيا التربية التوسع فى دراسة مصادر التعلم لتشمل البرامج والمواد السينمائية والتلفزيونية والمسرحيات التى تقدم فى هذه الوسائل بجميع أشكالها مثل الدراما والمسرحيات والمسلسلات الإذاعية والتلفزيونية غير التعليمية والهادفة تربوياً .
وإن كانت لم تستخدم بعد أو يشار إليها كمصادر للتعلم فى مفاهيم تكنولوجيا التعليم التى تقصر مجالاتها على المواقف التعليمية، بينما يمكن أن يتسع مفهوم تكنولوجيا التربية لهذه المصادر التربوية وهو أمر مطروح للمناقشة .
وبصفة عامة فإن الفرق بينهما أصبح لاثير جداً فى الاستخدام، بل يستخدم المصطلحان فى اللغات الأجنبية عند الكثيرين بالتبادل، أما فى العربية فيسهل الفصل بينهما واستخدام كل فى موقعه لتوضيح دلالة التعريف المفهومى والإجرائى لكل منهما. خصوصاً فى الارتباط بأمور تنظيمية تحدد الواجبات والمسئوليات الإدارية والأكاديمية فى المؤسسات التعليمية وغيرها .
تشير سيلز *Seels & Richey* إلى أن مصطلح تكنولوجيا التربية يسود استخدامه أكثر فى كل من كندا وبريطانيا، بينما مصطلح تكنولوجيا التعليم يسود استخدامه فى الولايات المتحدة الأمريكية .

وانتهى إلى (D.Ely 73:52) في مناقشة عدد من التعريفات الأخرى إلى اشتراك تعريفات تكنولوجيا التربية في محاور ثلاثة :

- ١- أنها تعتمد على مدخل منظومي (Systematic Approach) .
- ٢- دراسة الوسائل .
- ٣- يستهدف المجال أهدافاً معينة .

وبذلك نرى أن ما تعتمد عليه معظم التعريفات بداية من فترة السبعينات هو استخدام مدخل النظم في دراسة الوسائل والمكونات لتحقيق أهداف معينة. وهو ما نجده شائعاً في معظم التعريفات دون الدخول في تفاصيل المكونات والوسائل والأدوات وتعدد الأهداف التربوية أو التعليمية . ذلك أن مدخل النظم في التصميم التعليمي بدأ في الانتشار والتوسع في دراسته واستخدامه في البناء والتفسير للمواقف التعليمية في هذه الفترة .

وأدى تعدد المداخل والمكونات في عرض تعريفات تكنولوجيا التربية/التعليم إلى وصف تكنولوجيا التربية بأنها عملية معقدة في تعريف جمعية وسائل الاتصال وتكنولوجيا التربية في عام ١٩٧٧ . "تكنولوجيا التربية في هذا التعريف" هي عملية معقدة ومتكاملة لتنظيم التفاعل بين الأفكار البشرية والإجراءات والأدوات لتحليل المشكلات، وتصميم، وتنفيذ، وتقييم حلول هذه المشكلات المتعلقة بجميع صور التعلم الإنساني، وإدارتها .

ويلاحظ في هذه التعريفات أن عناصر النظم بدأت تنصدر هذه التعريفات من خلال التأكيد على مفاهيم التصميم والتطوير والاستخدام والإدارة، وهي عمليات يقوم بها الأفراد في علاقتهم بمصادر التعلم . وبالتالي تصدرت مفاهيم العمليات *Processes* والمصادر *Resource* التعريفات التي صدرت بعد ذلك.

وهذه المفاهيم والمصطلحات هي التي بدأت في الانتشار في السنوات التالية - الثمانينات والتسعينات - في تعريف تكنولوجيا التعليم، وتحدد العلاقة بين هذه المفاهيم وبعضها مجالات تكنولوجيا التعليم واستخداماتها، خصوصاً بعد انتشار استخدام الحاسبات وبرامجها، والشبكات الرقمية كمصدر من مصادر التعلم، يؤكد على عمليات التصميم والإنتاج والتقويم والإدارة من جانب والاستخدام من جانب

آخر، فى إطار نظم فاعلة لبناء العلاقة بينها وتحليلها، استرشاداً بنظم معالجة البيانات وتصميم البرامج وإنتاجها واستخدامها فى مجال الحاسبات .

التعريف المعاصر لتكنولوجيا التعليم

بجانب ما قدمناه فى بداية الفصل عن أهمية تعريف جمعية وسائل الاتصال وتكنولوجيا التربية *EACT* فى عام ١٩٩٤ فى أنه جاء محصلة لمجموع التعريفات التى صدرت عن خبراء وباحثين خلال الفترات السابقة . وأنه جاء ملبياً لحاجات علمية متجددة ترتبط بالتخصص فى علاقته بالمستحدثات العلمية والتكنولوجية .

بجانب ذلك فإن بربرا سيلز وريتشارد ريتش تؤكدان على أن هذا التعريف يقوم أساساً على الافتراضات التالية: (B.Seels & R.Ricley 94:2-3).

- إن تكنولوجيا التعليم قد تطورت من حركة إلى مجال ومهنة تهتم ببناء قاعدة معرفية مجالها الدراسة والتطبيق . وليس الأدوار التى يقوم بها أصحاب التخصصات المختلفة (الممارسون) والتفاعل بينها وبين الأدوات فى تصميم وتنفيذ وتقويم حلول المشكلات التعلم الإنسانى كما جاء فى تعريف ١٩٧٧ .
- يشتمل تعريف المجال على الموضوعات التى تهتم الممارسين والدارسين، وهى المجالات الفرعية .
- اهتم بكل من العملية والمنتج فى علاقتهما الحيوية بالمجال .

ومن الطبيعى أن يهتم التعريف ضمناً - وإن لم يكن صراحة - بمفاهيم الفاعلية والكفاءة فى تأكيده على المنتج النهائى وهو التعلم هدف تكنولوجيا التعليم .

وهذا الهدف هو الذى أكد عليه جاجنيه من قبل فى تعريفه لتكنولوجيا التعليم "بأنها تهتم بدراسة شروط التعلم الفعال وترسيخها" (R. Gagné 87:3) .

وبينما ركز جاجنيه على هدف تحقيق شروط التعلم الفعال فإن جنترى بعد دراسته لعدد من التعريفات انتهى إلى أن هدف تكنولوجيا التعليم أو تكنولوجيا

التربية هو حل المشكلات التعليمية . فتكنولوجيا التعليم حسب تعريفه هي التطبيق المنظم للاستراتيجيات والأساليب المستقاة من مفاهيم العلوم السلوكية والأساسية والمعارف الأخرى لحل المشكلات التعليمية (C. Gentry 91:7-8) .

وفى إطار التعريفات السابقة جاء تعريف جمعية وسائل الاتصال وتكنولوجيا التربية فى عام ١٩٩٤ محددا أهمية الإطار النظرى والتطبيقات لكل مكونات مجال تكنولوجيا التعليم فى تحقيق الهدف الرئيسى لها وهو التعلم . طبقاً لهذا التعريف فإن : "تكنولوجيا التعليم هي النظرية والتطبيق فى تصميم العمليات والمصادر، وتطويرها، واستخدامها، وإدارتها، وتقييمها، من أجل التعلم" .

وهذا التعريف يؤكد على :

- أهمية الأطر النظرية والتطبيقية التى توجه الدراسة والبحث فى هذا المجال، وتستهدف بناء قاعدة معرفية توجه مسارات وإجراءات العمليات المختلفة ذات العلاقة بكل عنصر من عناصر المجال وهى : التصميم/ التطوير/ الاستخدام/ الإدارة/ والتقييم .

وتتكون هذه الأطر النظرية من المفاهيم والمعارف والنظريات والتعميمات والفروض . التى يتوصل إليها الخبراء والباحثون من نتائج دراساتهم العلمية والأكاديمية المختلفة، بالإضافة إلى الخبرات المكتسبة من التطبيق فى المواقف التعليمية المتعددة .

وتتكون الأطر التطبيقية من نتائج توظيف الأطر النظرية فى حل المشكلات التعليمية .

- إن مجال تكنولوجيا التعليم لا يقف عند حدود استخدام الأجهزة والأدوات والمواد التعليمية فقط، ولكنه يقوم على عدد من العمليات الخاصة بمنظومة التطوير من أجل الاستخدام المتقن الذى يحقق أهداف التعلم الفعال وحل المشكلات .

- إن كل عنصر من عناصر المجال له إطاره النظرى والتطبيقات الذى يوجه البحث والدراسة، والتطبيق وفى عمليات فرعية متعددة خاصة بكل عنصر منها .

- إن الهدف الأساسي لتكنولوجيا التعليم هو تحقيق التعلم الفعال، الذي يتجاوز المشكلات التعليمية ويؤدي إلى تغيير في السلوك وتعديله .

محددات تعريف تكنولوجيا التعليم

ومن خلال استعراض العديد من التعريفات الخاصة بتكنولوجيا التعليم وتطورها، نجد أنها اهتمت بعدد من الرؤى النظرية والعلاقات التي تحدد المفهوم وعلاقاته ومجالاته وعناصره :

- إن تكنولوجيا التعليم لم تعد مجرد مبادرات تستهدف إثارة التلميذ أو الطالب للانتباه والتعرض إلى الدرس في الفصل التعليمي، من خلال وسائل الإثارة المختلفة التي كان يطلق عليها الوسائل التعليمية أو معينات التدريس والتي تستهدف إثارة دافعية التلميذ أو الطالب وزيادة الجاذبية والانتباه إلى المعلم، وتعويض ما نقص من الشرح واستكماله برموز أخرى تخاطب الحواس في الإنسان .

- وكذلك لم تعد تكنولوجيا التعليم هي الإنتاج والتطوير لهذه الوسائل في حد ذاتها واستخدامها لتلبية حاجات التعليم في الفصل الدراسي، ولكنها تجاوزت ذلك إلى الاستفادة من المفاهيم والنظريات الخاصة بمفاهيم ونظريات الاتصال بصفة عامة، والاتصال التعليمي بصفة خاصة وبذلك ظهر **مفهوم التوظيف الذي يحقق الأهداف الاتصالية في المجال التعليمي**، ويوفر نجاح عناصر عملية الاتصال التعليمي في أداء أدوارها . المعلم وتنمية مهاراته الاتصالية في التعليم واتجاهاته نحو الرسالة والمحتوى وكذلك التلميذ والطالب، ثم أساليب بناء الرسالة والمحتوى وطرق عرضها بواسطة الوسائل المختلفة *Media* التي تتفق مع طبيعة الموقف التعليمي وخصائص الرسالة والمحتوى التعليمي . ثم التلميذ والطالب وتنمية مهاراته الاتصالية في الانتباه والتعرض والإدراك واتجاهاته أيضاً نحو الرسالة والمحتوى والمعلم والموقف التعليمي كله .

- وبجانب ذلك فإن هذه التعاريف اهتمت بمصادر اشتقاق المعارف النظرية والمفاهيم الخاصة لعمليات التعليم والتعلم، وعلم النفس، وعلوم الاتصال

والعلوم الأساسية، وعلوم الإدارة والاقتصاد وغيرها التي تشير إلى عمق العلاقة مع تكنولوجيا التعليم في بناء النظرية والتطبيق لتكنولوجيا التعليم وعناصر مجالها .

ولعل هذا ما دعا إلى أن يحدد دافيد ميتشيل *D.Mitchell* في تعريفه لمجالات تكنولوجيا التربية/التعليم والمنشور بدائرة معارف وسائل الإعلام والاتصال وتكنولوجيا التربية في عام ١٩٧٤. في تعريفه لهذه المجالات بأن العمق العلمى لتكنولوجيا التربية هو قيامها على الجوانب السيكلوجية/ والمعلومات ووسائل الاتصال التربوية/ والإدارة التربوية/ والنظم التربوية/ ثم التخطيط التربوى .

وهذه المجالات التي أشار إليها دافيد ميتشيل في عام ١٩٨٧ هي نفسها التي عرضها الخبراء والباحثون قبل ذلك باعتبارها الركائز العلمية لتكنولوجيا التربية وتكنولوجيا التعليم. وهي نفسها التي تقوم عليها أهداف الكثير من بحوث ودراسات تكنولوجيا التعليم في العلاقة بالمجالات العلمية الخاصة بعلم النفس وبصفة خاصة علم النفس التعليمى والمعرفى وعلوم الاتصال والإعلام والمعلومات وعلوم الإدارة والتنظيم، وتوظيف أساليب النظم في دراسة العديد من القضايا والمشكلات العلمية في مجالات تكنولوجيا التعليم .

- بذلك ارتقى مفهوم تكنولوجيا التعليم إلى اعتباره علما يقوم على أطر نظرية وتطبيقية، تستقى من العلوم الأخرى مفاهيمها وعلاقاتها وتطبيقاتها في مجال توظيف واستخدام الموارد ومصادر التعليم والتعلم في المستوى المنقن من النظرية والتطبيق .

- إن توظيف المفاهيم والمعارف النظرية لهذا العلم وتطبيقها يقوم على أسس منهجية صارمة تدعم الثقة في بناء المفاهيم والتعميمات سواء كان في مجال البحث والدراسة أو مجال التقويم والتطبيق .

- إن نجاح أى مجال في تحقيق أهدافه يقوم على تأكيد العلاقة بين عناصر، مدخلات *Inputs* هذا المجال وتفاعلها من أجل الوصول إلى مخرجات *Outputs* تتميز بالدقة والإتقان . وهو ما يشير إلى ضرورة تحديد الأهداف وعناصر البناء التي تحقق هذه الأهداف، وتفاعلها وهذا هو مفهوم النظام

System الذى أصبح يهتدى به العلم الحديث فى تنمية معارفه ونظرياته وتطبيقاته فى المجالات المختلفة .

وهو ما أخذت به معظم التعريفات الخاصة بتكنولوجيا التعليم سواء كان صراحة أو ضمناً. ذلك أن وجود الأهداف، ووجود العناصر والمكونات وتفاعلها فى سبيل تحقيق هذه الأهداف يشير إلى أهمية مفهوم مدخل النظم *Systems Approach* فى إدارة العمليات الخاصة بالعناصر والمكونات فى تحقيق الأهداف .

وفى تعريف ١٩٩٤ وإن لم يذكر ذلك إلا أن النماذج التى عرضت للشرح والتفسير فى التقرير الخاص بالتعريف تشير ضمناً إلى أهمية مدخل النظم فى تحديد العلاقة بين العناصر والمكونات وتحقيق الأهداف، بالإضافة إلى الإشارة إلى العمليات الخاصة بأداء كل عنصر وتطبيقاته فى المجال .

- ظهراً واضحاً فى تعريفات تكنولوجيا التعليم الاهتمام بمفهوم العملية *Process* والتى تعنى سلسلة من الإجراءات والعلاقات المنتظمة التى تسهم فى تحقيق الأهداف . ظهر الاهتمام بهذا المفهوم لترشيد الأداء وضبطه وتقويمه فى مراحل أخرى بالنسبة لكل عنصر أو مكون من مكونات المجال أو العملية الكلية لتكنولوجيا التعليم باعتبارها عملية فرعية من العملية الأكبر وهى التعليم والتعلم .

- تكاد تجمع التعريفات، وتعريف جمعية وسائل الاتصال وتكنولوجيا التربية على تحديد وظائف رئيسية لمجال تكنولوجيا التعليم تمثلت فى الوظائف الخمس التالية: التصميم/ والتطوير/ والاستخدام/ والإدارة/ والتقويم . ولكل منها وظائف فرعية توجه الأداء لتحقيق الوظائف الرئيسية لتكنولوجيا التعليم .

ففى تعريف عام ١٩٦٣ اهتم التعريف بوظائف التصميم واستخدام الوسائل، وكذلك التخطيط والإنتاج والاختيار والإدارة .

وفى تعريف ١٩٧٢ اهتم بوظائف التطوير والتنظيم والاستخدام والإدارة وفى تعريف ١٩٧٧ للجمعية أيضاً، اهتم بتصميم وتنفيذ وتقويم وإدارة حلول المشكلات المتعلقة بجمع أوجه التعلم الإنسانى .

وفى تعريف ١٩٩٤ حددها فى تصميم العمليات والمصادر/ وتطويرها واستخدامها/ وإدارتها/ وتقويمها/ من أجل التعلم، وإن كان قد قدمها ضمن مكونات مجال تكنولوجيا التعليم أو مجالاته الفرعية . ولكل من هذه المجالات الفرعية وظائف تسهم فى مراجعة المفاهيم والنظريات ومراقبة البيئة العلمية ومتابعتها للمساعدة فى بناء النظرية والتطبيق فى المجال العام والمجالات الفرعية .

- كما تؤثر النظرية والتطبيق فى توظيف تكنولوجيا التعليم فى مجالات متعددة فإنها تتأثر بنتائج التوظيف فى زيادة المعرفة والخبرات التى تدعم النظرية والتطبيق فى علم تكنولوجيا التعليم .

- وبالإضافة إلى ذلك فإن العلاقة بين المجالات والوظائف وبعضها هى علاقة تبادلية فى مجال البحث والدراسة والتطبيق .

ومن خلال استعراض عدد من التعريفات لخبراء وباحثين آخرين من الخارج، نجد أنها تأثرت بكل الرؤى التى سبق عرضها خلال المسار المرحلى لتطور التعريف بالمفهوم وعناصره، سواء فى المراجع العلمية أو القواميس الأجنبية .

ومن هذه التعريفات الحديثة التعريف الذى تبناه روبرت مفوليتو *R. Moffelettto* فى تحريره لكتاب التربية والتكنولوجيا . فينطلق من تعريف التكنولوجيا باعتبارها طريقة للتفكير تتسم بالعملية التى تعتمد على العمليات أو نظم الإدارة تقدم إطاراً للتفكير، وللتعريف بالمشكلات غير المعروفة وحلولها . والمشكلة التى يراها فى التعليم هى عملية ضبط ومراقبة توصيل المنهج . وأحد الحلول لهذه المشكلات بين السببىات والسببىيات كان التطوير البرامجى للمواد التعليمية التى تعتبر جزءاً من النظام، يتم تصميمها لتوصيل منهج نمطى بكفاءة وطرق محسوبة، ثم تطوير أدوات الإدارة واستخدامها لتفعيل نماذج النظم لضبط التوصيل والتقويم وليس ضبط محتوى المنهج فقط .

ومن هذا المنظور حاولت تكنولوجيا التربية/التعليم تقديم عمليات الضبط فى توصيل المنهج التى تعتبر أساس تطوير المنهج بما يتفق مع متطلبات فكرة الحياد وعدم التحيز فى تقديم المنهج وتوصيله . ومن هنا فإن تكنولوجيا

التعليم/التربية ليست الأدوات أو الآلات أو الكمبيوتر وغيرها من الوسائل الصناعية، ولكنها نظم وعمليات تستهدف الوصول إلى المخرجات المطلوبة. وهى عملية علمية يتم تصميمها لضبط توصيل المنهج فى الشكل والمحتوى . واستفادت من تطور التليفزيون التعليمى وتوظيف الكمبيوتر فى التعليم والشبكات والنظم الرقمية، الذى نقل السيطرة على المنهج وتوصيله إلى المنظور المركزى . وتغير المفهوم الذى كان سائداً من قبل حول أهمية تقديم المواد التعليمية لتلبية حاجات المدرسين، وأصبحت تكنولوجيا التعليم تركز على النظم والأفكار الواردة خلفها (R.Maffioletto 2001: 1-4) .

الوظائف الرئيسة لتكنولوجيا التعليم

كثيراً ما تناولنا مشكلة تكنولوجيا التعليم الرئيسية فى عدم الاتفاق على المفاهيم والمصطلحات، والحذر البالغ عند تناول المفهوم فى علاقته بالوضع العلمى للمفاهيم والمصطلحات، وهل يرقى إلى مستوى العلم الذى يقوم على التراكم المعرفى المنظم للحقائق والظواهر المختلفة والعلاقات بينها؟ . وهل وصلت البحوث ونتائج الممارسة والتطبيق إلى تحديد علاقات خاصة بين هذه الحقائق والظواهر فى مجال تكنولوجيا التعليم؟ يمكن من خلال تنظيمها بالمنهج العلمى أن يصل إلى مستوى العلم *Sciene* .

كل هذا وغيره مازال موضوع خلاف بين أساتذة التربية والتعليم وخبرائها. وهذا ما أدى إلى السلوك الحذر فى تناول المفهوم، ولعل آخرها هو تعريف الجمعية لأخير بأنها مجال للنظرية والتطبيق دون تحديد لهوية هذا المجال *Field*، وعندما يتطرق التعريف إلى عناصره ومجالاته الفرعية فإنه يستخدم مصطلح مكونات *Componant* وتأخذ عنه التعريفات الأخرى فى لغتها الأصلية أو العربية .

ولكننا نرى أنه حتى مع تعريف الجمعية الأخير، فإن الحذر العلمى يظهر فى الكتاب الخاص بالتعريف السابق الإشارة إليه . فالكتاب لم يتناول من الأطر العلمية سوى مفهوم النظرية والتطبيق . أما الوظائف الرئيسة للمجال وهى التصميم *Design* والتطوير *Development* والاستخدام *Utilization* والإدارة

Management والتقويم Evaluation ، فقد أشار إليها في إطار مفاهيم أخرى مرة في إطار الموضوع (خمسة موضوعات) ومرة في إطار المكونات، ويتحدث بعد ذلك عن وظائف المكونات والعلاقة بين المكونات من خلال النماذج الواردة في صفحات هذا الكتاب .

وفى رأى أن التعريف والتفسير الخاص به في الكتاب المذكور أغفل الكثير من الأمور التي يجب الاتفاق عليها للارتقاء بهذا المجال بعد أن أصبح تخصصاً علمياً من تخصصات العلوم التربوية في الكثير من الكليات والمعاهد في دول العامل، مثل :

١- حتى مع استخدام مفهوم المجال، فإن التعريف لم يحدد هوية هذا المجال، هل هو مجال من مجالات العلوم التربوية أو مجالاً تطبيقياً لها .

٢- مع استخدام مفهوم النظرية والتطبيق، لماذا لم ينص صراحة على مفهوم العلم الذي يقوم على هاتين الدعامتين (النظرية والتطبيق) .

٣- وإذا كان ذلك يقوم إلى عدم كفاية التراكم المعرفي في هذا المجال، فإن مفهوم النظرية والتطبيق يظل أيضاً دون هوية علمية واضحة . لعنا نشهدا في الاستفادة من النظريات العلمية والتطبيقات الخاصة بالعديد من العلوم مثل علم النفس، وعلم اللغة، والاتصال، والمعلومات والإدارة والتنظيم وغيرها .

٤- إن التعريف لم يشر صراحة إلى مفهوم النظام ليستعير منه مفهوم المكونات ولم يستند بتعريف عام ١٩٧٢ الذي كان أكثر وضوحاً في التعريف وكذلك تعريف ١٩٧٧ في تأكيد العلاقات والأهداف .

فقد جاء في تعريف الجمعية لعام ٧٢ أنها مجال يهتم بتيسير التعلم الإنساني وهذا يعني أن تكنولوجيا التعليم يكون لها دور حيث يكون الاهتمام بتيسير التعليم الإنساني، ووصفها بأنها عملية نظامية وظيفتها تظهر في تحديد نطاق متكامل من مصادر التعلم، وتطويرها، وتنظيمها، واستخدامها وإدارتها . وهذا يعني أنها تهتم في وظيفتها بتحديد مصادر التعلم، وتطويرها وتنظيمها واستخدامها وإدارتها .

٥- وفى تفسير التعريف الأخير يشير إلى استعارته أفكاراً من تعريفات الأعوام السابقة ويشير إلى مفهوم الأدوار *Roles* فيما عرضه فى التعريف الأخير ضمن مكونات التعريف وهى التطوير والتنظيم والإدارة والاستخدام .

٦- وفى تعريف ١٩٧٧ أشار صراحة إلى مفهوم العملية .. بأنها عملية معقدة ومتداخلة تتضمن الناس والإجراءات والأفكار والأدوات والتنظيم من أجل

ومفهوم "تتضمن" هذا هو الذى يشير إلى مكونات، أو عناصر العملية أو عناصر النظام فى حالة استخدام مفهوم النظام، ثم يشير بعد ذلك إلى سبب وجود هذه العناصر أو المكونات - وهى الوظائف - وهى تحليل المشكلات، وتصميم، وتنفيذ، وتقويم، وإدارة حلول هذه المشكلات المتعلقة بجميع أوجه التعليم الإنسانى .

مما سبق أرى أن الشرح والتفسير الخاص بتعريف الجمعية لعام ١٩٩٤ يمكن أن يقترب أكثر من القارئ والعاملين فى المجال لو أنه استبدل مفهوم الوظائف أو الأدوار *Roles / Functions* بمفهوم المكونات الذى ظهر فى شرح هذا التعريف بكتاب بربارا سيلز وريتشاردشى السابق الإشارة إليه . وما ذكره الشرح حول وظائف المكونات (P23) ما هو إلا وظائف فرعية من الوظائف الخمس الرئيسية، أو مجالات تحقيق هذه الوظائف وتجب على الأسئلة تصميم ماذا ؟....؟ وتطوير ماذا ؟....؟ وهكذا .

ولذلك فإن تفسير التعريف يمكن أن يكون كالاتى :

١- النظرية والتطبيق لكل ما يتعلق بالمصادر والعمليات التى تتم فى مجال تكنولوجيا التعليم، مع تعدد المصادر وتنوعها فى التعليم والتعلم، وتعدد العمليات التى تسهم بها تكنولوجيا التعليم كعمليات رئيسية أو عمليات فرعية فى نظم التعليم والتعلم .

وهذه العمليات تتكون من عدد من العناصر ينصدها المتعلم، والمحتوى، والمعلم . والعلاقات بينها .

٢- فى سبيل القيام بهذه العمليات، والتعامل مع مصادر التعليم والتعلم تقوم تكنولوجيا التعليم بأحد هذه الوظائف أو الأدوار وهى التصميم والتطوير والاستخدام والإدارة والتقويم، أو بعضها، أو كلها معاً .

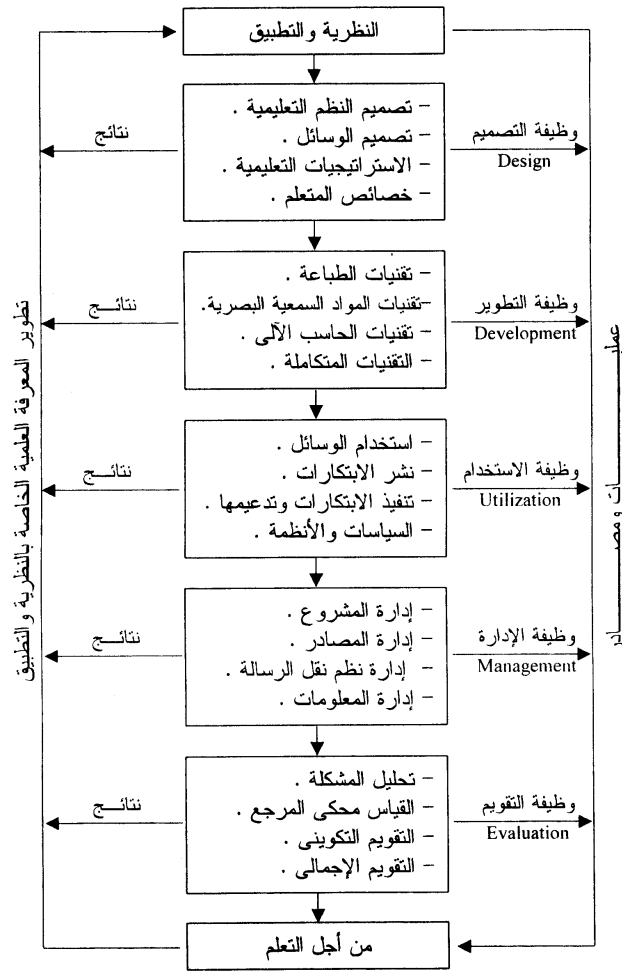
٣- يتم القيام بهذه الوظائف مع كل من المصادر والعمليات، فيتم القيام بوظيفة تصميم المصادر وتطويرها وإدارتها وتقويمها بجانب استخدامها، وكذلك تصميم عمليات التعليم والتعلم والنظم التعليمية وتطويرها وإدارتها وتقويمها وهكذا .

٤- الهدف النهائي من القيام بهذه الوظائف مع كل من المصادر والعمليات هو التعلم . والعنصر الغائب هنا هو وصف التعلم المستهدف، ومن الطبيعي أن يكون كل ما يتفق مع الصفات الإيجابية للتعلم . مثل الارتقاء بالتعليم أو تحسين التعليم وبصفة عامة تفعيل التعليم .

٥- وتشير مجالات تحقيق هذه الأدوار والوظائف إلى مفهوم المصادر والعمليات مرة أخرى فالمصادر هي الرسالة، أو المستحدثات، أو الوسائل وغيرها . والعمليات هي إعداد الرسائل، ونقلها وتوصيلها في النظم المختلفة، بالإضافة إلى إعداد المعلم وتهيئة المتعلم في هذه النظم وتحقيق نتائجها . وهذه هي التي تشملها وظائف التصميم والتطوير والاستخدام والإدارة والتقويم .

وإذا كانت النظرية والتطبيق . هي القاعدة المعرفية لمجال تكنولوجيا التعليم، فإن وظائفه أو الأدوار التي تقوم بها وتتأثر بالنظرية والتطبيق هي التصميم/ التطوير/ الاستخدام/ الإدارة/ التقويم وذلك مع كل من مصادر التعليم والتعلم والعمليات الخاصة بها من أجل التعلم .

ونلاحظ من الشكل التالي العلاقات بين هذه المفاهيم وبعضها . فالنظرية والتطبيق تدعم المصادر والعمليات من خلال الوظائف الخمس المذكورة، التي تتم في مجالات فرعية متعددة لكل منها، ونتيجة للقيام بهذه الوظائف في المجالات المتعددة من أجل التعلم ، نصل إلى نتائج تسهم في تطوير المعرفة العلمية الخاصة بالنظرية والتطبيق لمجال تكنولوجيا التعليم .



إسهامات المدرسة العربية فى تعريف تكنولوجيا التعليم

تتميز دراسة تكنولوجيا التعليم وتطبيقاتها فى مصر والعالم العربى بالحدائثة النسبية، وإن كانت مصر أسبق الدول العربية فى هذه الدراسة إلا أن عمرها لم يزد حتى الآن عن ربع قرن- بدأ إنشاء أول قسم لتكنولوجيا التعليم بكلية التربية/ جامعة حلوان عام ١٩٨٢- هى الفترة التى تم خلالها إرساء ملامح التعريف بهذا التخصص الوافد ومجالاته وتطبيقاته فى الدراسة والبحث العلمى، ثم التطور نحو التأليف والترجمة التى لا تبالغ إذا قلنا أنها حتى الآن ما زالت فى البداية وإن كانت تخطو بخطى حديثة نحو إرساء هذا التخصص وتدعيمه .

ومع ذلك فإن مساهمات عديدة من الخبراء والباحثين فى تخصص تكنولوجيا التعليم والعلوم التربوية تميزت بجهد واضح فى سبيل إرساء تعريف تكنولوجيا التعليم يتفق والتطورات المعاصرة للمفهوم ومجالاته .

ولاننكر أن هذه التعريفات قد تأثرت أيضاً بالمفاهيم والعلاقات التى كانت تسود خلال التطور المرحلى، فنجد أنه منذ مرحلة البداية فى مصر والدول العربية تأثرت التعريفات بمفاهيم الموارد والمصادر البشرية، والجهود المنظمة، ثم مفاهيم التصميم التعليمى بعد ذلك، ومعها المفاهيم الاتصالية وكذلك مفاهيم التخطيط والتنظيم والإدارة وغيرها من المفاهيم التى سادت فى التعريفات الأجنبية خلال مراحل تطور التعريف سابقة الذكر .

ومن الطبيعى أننا لن نتعرض للمفاهيم الخاصة بالوسائل أو الوسائط التعليمية التى مازال البعض يستعملها فى مصر والوطن العربى كمرادف لتكنولوجيا التعليم، بينما تم حسم التباين بين المفهومين منذ زمن بعيد فى الدراسات التربوية فى الخارج .

ينطلق **عبد العظيم الفرجاني** فى تعريفه لتكنولوجيا التعليم -بعد استعراضه لعدد من التعريفات- بأن مفهوم تكنولوجيا التعليم يتضمن معنى التكنولوجيا فى أى ميدان آخر غير الميدان التربوى، باعتبار أنها عملية صياغة تطبيقية للمفاهيم النظرية . وبالتالى فإن العلاقة المثلى للتكنولوجيا وهى : الإنسان

والمادة والأداة تنطبق على تكنولوجيا التعليم، باعتبار أن مهمات تكنولوجيا التعليم الأساسية هي العناية بكل ما يتصل بالتطبيق التربوي، وما يتطلبه هذا التطبيق من وضع الأطر الصحيحة لاستراتيجيات الاتصال التعليمي . فالإنسان هو المعلم والمتعلم ومعهما كل مهتم بالعملية التعليمية وشارك في الإعداد لها . والمواد هي لغات الاتصال التعليمي المستهدف من بناء الموقف التعليمي . والأدوات هي تكنولوجيا التعليم هي الأجهزة وما تتطلبه من مكونات تشغيلها وكذلك متطلبات العروض التي تسهم في نقل المادة التعليمية للمتعلم نقلاً ميسراً يقلل من أخطاء التدريس التقليدي . على أن يتم هذا التفاعل وفق نظام محدد يكفل تفاعل جميع المفردات وتسخيرها لتحقيق الأهداف التعليمية (عبد العظيم الفرجاني ٩٣: ٤٠-٤٢) .

ونجد أن **عبد المنعم** يعرفها بأنها : "طريقة منهجية تقوم على أساس تطبيق المعرفة القائمة على أسس علمية في مجالات المعرفة المختلفة لتخطيط وتصميم وإنتاج وتنفيذ وتقييم وضبط كامل العملية التعليمية في ضوء أهداف محددة" (على عبد المنعم د.ت ٤٤-٤٥) وهو في هذا التعريف تبنى تعريف جمعية وسائل الاتصال وتكنولوجيا التربية عام ١٩٧٧ في تحديد وظائف تكنولوجيا التعليم وهي التخطيط والتصميم والإنتاج والتقييم والاختيار . والستراره بمفاهيم المعرفة القائمة على أسس علمية وهو ما يقابل نظرية البحث المشار إليها في تعريف الجمعية المذكورة .

ومن جانب آخر تأثر تعريف على عبد المنعم بانتشار الفكر النظمي أو مدخل السنظم *Systems Approach* عندما قدم وصف الطريقة بالمنهجية *Systematic*، ووضع من ضمن الوظائف الضبط، ثم المعايير في ضوء الأهداف السابق تحديدها .

ويلاحظ أيضا أن الفكر النظمي كان رائداً لعدد من التعريفات في بداية الثمانينات حيث أكد على ذلك **ضياء الدين زاهر** و**كمال اسكندر** في تعريفهم لتكنولوجيا التعليم بأنها "نظام تربوي منظم ينطوي على مكونات مادية وبشرية تتفاعل مع بعضها بغية تحقيق هدف تربوي أو أكثر في ضوء معايير الكفاية والفعالية" (ضياء الدين زاهر وكمال اسكندر ٨٤: ٢٩)

ويلاحظ أن الكاتبين حرصا على تدعيم التعريف بمفهوم النظام والتدخل في التفاعل لتحقيق الأهداف وهو ما يقترب من مجال التصميم في التعريفات المعاصرة، وكذلك التقويم من خلال المعايرة في تحقيق كفاية الأهداف وفعاليتها .

وكذلك تعريف حسين الطوبجي بأنها "أسلوب في العمل وطريقة في التفكير وحل المشكلات بالاستعانة بنتائج البحوث العلمية في ميادين المعرفة. (حسين الطوبجي ٨٤ : ٢٥)

أما فتح الباب عبد الحليم فقد اقترب من المجالات الحديثة لتكنولوجيا التعليم وخصوصاً مجالات التخطيط وتنفيذ النظم التعليمية في ضوء أهداف محددة وتقويمها لتحسين العمليات التعليمية والارتقاء بها" (فتح الباب عبد الحليم ٨٧ : ٧) وهذا التعريف يتفق مع التعريف القاموسى للمفهوم، حيث يعرفها جود في قاموس التعليم عام ٧٨ بأنها تطبيق الأسس العلمية في تخطيط النظم التعليمية وتنفيذها في ضوء أهداف تربوية محددة يمكن قياسها (C.Good 78: 592) .

أما التعريفات الحديثة لتكنولوجيا التعليم فنجد أنها تأثرت بالمفاهيم السائدة وبصفة خاصة، مفاهيم النظم Systems والعمليات Processe وأنها سارت على نفس الخط الذى انتهجته جمعية وسائل الاتصال وتكنولوجيا التربية في تعريفاتها لتكنولوجيا التعليم خلال المراحل المختلفة فيهم أحمد حامد منصور بالأهداف في تعريفه لتكنولوجيا التعليم وبصفة خاصة توصيل الرسالة إلى المتعلم بجانب الهدف التعليمى وهو تعديل سلوك المتعلم .

ويرى في تعريفه أن تكنولوجيا التعليم تعنى فى المقام الأول تعديل سلوك المتعلم فى أقل وقت ممكن وبأقل جهد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة . وفى نفس الوقت تصل الرسالة إليه بأعلى كفاءة ممكنة وفقاً لقدراته وسعته .

وبجانب التعريف المذكور قدم تعريفاً إجرائياً لمصطلح تكنولوجيا التعليم، نرى أنه أكثر تفسيراً في تحديد العناصر والعلاقات من التعريف السابق ذكره (أحمد حامد منصور ٩١ / ١٣٨ - ١٤٠) فيعرض التعريف الإجرائى فى شكل نموذج يوضح العناصر والعلاقة على أنها : تفاعل بين المواد التعليمية/

والأجهزة والآلات التعليمية/ والأدوات التعليمية/ والمواقف التعليمية، وبين المدرس والمنظومة، لتحقيق أهداف سلوكية محددة، من خلال أسلوب المنظومات .

ويرى أنه يمكن تعريف تكنولوجيا التعليم في ظل أسلوب المنظومات ومكوناته الخمسة الرئيسية وهي المدخلات وهي طالب/ وسائط/ أدوات/ أجهزة وآلات ثم عمليات خاصة بالمدخلات والمخرجات التعليمية في إطار مواقف تعليمية والمخرجات وهي الأهداف التربوية المراد تحقيقها ثم الرجوع أو التغذية الراجعة، والمجال وهو البيئة التعليمية والمجتمع .

وفي التعريف السابق الذي قدمه أحمد حامد منصور وأوضح فيه العناصر والعلاقات بينها في النموذج الذي قدمه، وكذلك في اعتماده على أسلوب المنظومات كان أكثر تحديداً واقتراحاً من الاتجاهات المعاصرة السائدة في التعريف التي تعتمد على مفاهيم العمليات/ والعناصر/ والمنظومات في التعريف بتكنولوجيا التعليم .

ومن جانب آخر اهتم محمد عبد الحميد بمفهوم العملية والعمليات *Processes* في وصف تكنولوجيا التعليم حيث أشار إلى أن تكنولوجيا التعليم أصبحت بفضل التطور الهائل والسريع في تكنولوجيا الاتصال، أصبحت عملية *Process* بحد ذاتها، تعمل في إطار العمليات المتعددة التي تستهدف تطوير الفكر التربوي والأداء في مجال التعليم، الذي يدعم الاختيار الحر، والتحكم الذاتي للفرد في مساره التعليمي وفق ما يراه مرتبطاً بعوامل عديدة تدعم بناء شخصية وتحقيق أهدافه . وتتسم هذه العملية بتعدد العناصر الفاعلة في تحريكها وتطويرها، ويتوقف نجاحها بداية على بناء هذه العناصر وبناء العلاقات بين هذه العناصر بما يحقق أهداف هذه العملية مع جمهورها المستهدف، أحد العناصر أيضاً بكل خصائصه وسماته . بالإضافة إلى أنه لا يمكن أن نغفل حركة عملية تكنولوجيا التعليم بعناصرها في إطار المنظومة الكلية للتعليم وعملياتها المتعددة . ولا يمكن النظر إلى أي من عناصر تكنولوجيا التعليم بمعزل عن باقي العناصر الأخرى أو بمعزل عن الإطار أو السياق الكلي لمنظومة التعليم أو العملية التعليمية . (محمد عبد الحميد ١/٩٨: ٣-٦)

وفى اهتمامه بمفهوم العملية فى تعريف تكنولوجيا التعليم، نجده قد اقترح كثيراً من مفهوم النظم *Systems* وأشار إلى اهتمامه بمفهوم النظام بقوله "يشير النظر إلى تكنولوجيا التعليم فى إطار السياق التعليمى الكلى أو النظام التعليمى العام إلى أن تكنولوجيا التعليم تعتبر نظاماً فرعياً ذا أهداف تعليمية محددة - تتفق مع أهداف النظام العام - تقوم على تحقيقها مجموعة من العناصر المادية والبشرية التى تكون هذا النظام وتتفاعل مع بعضها وفق سياسات خاصة للأداء وتنفيذ المهام" (محمد عبد الحميد: ٢/٩٨: ٧٥-٨٢) .

وفى هذا التعريف نجد أنه قد اهتم بمفاهيم النظام/ والعناصر/ والتفاعل بينها/ والأداء وتنفيذ المهام/ والسياسات السابق تحديدها لتكون معياراً للتقويم.

ونجده فى جانب آخر خاص بتحديد الأهداف نجده يعرف تكنولوجيا التعليم بأنها "مجموعة العمليات والجهود المنظمة للتعامل مع مصادر المعرفة لتحسين عملية التعليم والتعلم، وإثرائها، وصولاً إلى تشكيل العقل التطبيقى للمستفيدين" (محمد عبد الحميد ٢٠٠٣: ١٣٦-١٤٣) .

وفى هذا التعريف اهتم أيضاً بمفاهيم العملية والعمليات، والتنظيم للتعامل مع مصادر المعرفة لتحقيق الأهداف المشار إليها .

بجانب أنه انتقل فى هذا التعريف إلى مفهوم مصادر المعرفة *Knowledge Resources* حيث يرى أن مصادر المعرفة أوسع مجالاً وأكثر عمقاً واستخداماً فى بناء المصادر عنها فى مفهوم مصادر التعليم والتعلم لأن المعرفة تقوم على المعارف النظرية المدعمة بالخبرات التجريبية والتطبيقية المترجمة والتى تصلح لهدف جديد يراه الكاتب فى هذا التعريف وهو تشكيل العقل التطبيقى الذى يساعد المستفيد على إدراك معطياته العصر وخصائصه خصوصاً فى مجال التطور التكنولوجى ومستحدثاته، أساس تطوير العلم والمعرفة فى مجالات تكنولوجيا التعليم. لأنه بالعقل التطبيقى يمكن أن يتصور المفاهيم والمعارف المجردة التى تقدمها هذه المستحدثات فى مجال التعليم، وإدراكها وتصور مجالات الاستفادة العملية منها .

ولعل إضافة هدف تشكيل العقل التطبيقي يعود إلى عدد من العوامل التالية:

١- إن مفهوم تطبيق المعرفة العلمية يرتبط كثيراً بمفهوم التكنولوجيا، ذلك أن الهدف الأساسي لمفهوم التكنولوجيا يركز على تحسين المهارات وتنظيم العمل بدلاً من الآلات والأدوات، فالتكنولوجيا الحديثة توصف بأنها المعرفة العلمية المنظمة لتحسين المنتج . أو هي علم تطبيق المعرفة في الأغراض العلمية بطريقة منظمة ومقننة (جمعية وسائل الاتصال وتكنولوجيا التربية ١٩٨٥: ٩٣) .

وبالتالى فإن الاهتمام بتكنولوجيا التعليم يسهم فى تدعيم اهتمام الطلاب بالتطبيق العملى للأفكار النظرية ومحاولة ربطها بالواقع للإفادة منها . وذلك بجانب الأهداف الأخرى فى التعليم والتعلم .

٢- إن الاهتمام بالجانب العملى والتطبيقي كان محور اهتمام تكنولوجيا التعليم فى البدايات الأولى، فى الفصول والمختبرات والمعامل لتقريب المفاهيم والمعلومات إلى إدراك الطلاب .

٣- إن الاهتمام الحالى فى دول العالم المتقدم بالمعرفة وتكوينها والإفادة منها، وهى التى تقوم على تراكم الخبرات العملية والتطبيقية للمفاهيم والمعلومات، بجانب الأفكار النظرية .

٤- إذا كان من ضمن الأهداف التعليمية التى نسعى إلى تحقيقها هو تشكيل العقل الناقد القادر على التغيير والإبداع، فإن الملاحظة التجريبية تعتبر أحد المدخل فى العملية النقدية، والملاحظة التجريبية تقوم على التجريب والتطبيق العملى بالدرجة الأولى .

٥- والاهتمام بالتطبيق وتشكيل العقل التطبيقي يتفق مع كثير من التعريفات الخاصة بتكنولوجيا التعليم . أمثال هاينك R.Heinich ومولندا M.Molenda ورسل J.D.Russell الذين يعرفون تكنولوجيا التعليم بأنها تطبيق معارفنا العلمية حول التعلم الإنسانى فى المهام العملية للتعليم والتعلم . وغالباً ما يتم تعريف تكنولوجيا التعليم على أنها تطبيق مبادئ العلم فى حل مشكلات التعلم.(B.Seels & R.Richey 94: 6). ولذلك فإن هدف تشكيل أو بناء العقل التطبيقي يعتبر هدفاً مضافاً إلى أهداف تكنولوجيا التعليم تسعى بواسطته إلى الاستفادة السريعة من التطور التكنولوجى الذى يميز هذا العصر وتسهم فيه.

أما عبد اللطيف الجزار فيعتمد في تعريفه لتكنولوجيا التعليم على تعريف جمعية وسائل الاتصال وتكنولوجيا التربية عام ١٩٧٧ ويقدم لتعريفه بهذا التعريف وأبعاده، ثم يقدم التعريف في إطار مفهومي وإجرائي (عبد اللطيف الجزار د.ت ٧-٩) .

ويرى "أن تكنولوجيا التعليم هي عملية متكاملة تقوم على تطبيق هيكل من العلم والمعرفة عن التعلم الإنساني، واستخدام مصادر بشرية وغير بشرية تؤكد على نشاط المتعلم وفرديته، بمنهجية أسلوب المنظومات، لتحقيق الأهداف التعليمية والتوصل إلى تعلم أكثر فعالية" .

وفي الإطار الإجرائي يرى أن تكنولوجيا التعليم كعملية ديناميكية تتضمن :

- ١- تطبيق هيكل من العلوم والمعرفة التطبيقية المنظمة المتصلة بالمتعلم/ وعملية التعلم/ ومصادر التعلم .
- ٢- استخدام وتوظيف مصادر تعلم بشرية وغير بشرية، صممت أو استخدمت بحيث تحدث التعلم أو تسهل حدوثه .
- ٣- استخدام أسلوب المنظومات الذي يتضمن اتباع خطوات منطقية مترابطة قابلة للمراجعة والتعديل لتصميم التعليم حتى تتحقق الأهداف التعليمية المحددة، تلك الخطوات نلخصها في التالي :
- أ- الدراسة والتحليل للواقع التعليمي الذي توجد فيه المشكلة التعليمية وتحديد الحاجات التعليمية للمتعلمين وما يتوافر من مصادر تعلم بهذا الواقع التعليمي .
- ب- تصميم التعليم : وهي مرحلة يتم فيها تطبيق الكثير من العلوم عن المتعلم والتعلم ومصادر التعلم لتحديد مواصفات عناصر المنظومة التعليمية (الأفراد- المحتوى- المواد- الأجهزة- الأماكن والتسهيلات- الأساليب) التي تحقق الأهداف التعليمية . وهي مرحلة مكتوبة تتم بالورقة والقلم .
- ج- إنتاج المواد والوسائط التعليمية: وهي مرحلة تنفيذية لإنشاء أو للحصول على عناصر المنظومة التعليمية- أو اختيارها من المصادر المتوفرة .

د- تنفيذ التدريس بالمنظومة وإجراء التقويم المستمر بأدوات القياس والاختبار .

هـ- عمل التعديلات فى ضوء التغذية الراجعة المشتقة من التقويم المستمر حتى يتم تحقيق الأهداف التعليمية .

ومن ثم تكون مخرجات هذا الأسلوب هى منظومة تعليمية تحدث التعلم المحدد بالأهداف التعليمية .

٤- تحديد الأهداف التعليمية بطريقة إجرائية يمكن قياسها والتأكد من تحققها، والتوصل إلى تعلم أكثر فعالية .

ويلاحظ أن تعريف الجزار قد اهتم بالمفاهيم المتجددة لتكنولوجيا التعليم التى تركز على التطبيق -وهو ما يتفق مع ماسبق الإشارة إليه- والمعرفة بدلا من المعلومات أو العلوم أو الدروس .

بجانب الاهتمام الأكبر بتطبيق أسلوب النظم *Sysyrm's Techinique* فى تخطيط مسار عملية تكنولوجيا التعليم التى تتسم بالتكامل فى هذا التعريف . بل نجد أنه فى تعريفه الإجرائى اهتم أكثر بخطوات المنظومة التى تبدأ بالدراسة والتحليل وتنتهى بالتقويم المستمر حتى يتم تحقيق الأهداف التعليمية.

أما صالح الدباسى فعلى الرغم من أنه تبنى تعريف الجمعية الأمريكية فى عام ١٩٩٤، إلا أنه فى دراسة العلاقة بين تكنولوجيا التعليم ومستحدثات تكنولوجيا المعلومات، قام بتعريف مفهوم تكنولوجيا التعليم بأنه يعنى كل ما يمكن استخدامه من تكنولوجيا المعلومات فى عملية التعليم والتعلم . فهى أجهزة ومواد تعليمية تساعد على نقل المعلومات لأطراف العملية التعليمية، محاولة الاستفادة من هذه المعلومات والتعامل معها بشكل سريع وجهد قليل، وهى كل ما تقدمه التكنولوجيا لأغراض تعليمية وتعلمية .

وهى عبارة عن الأجهزة والأدوات التى تستخدم لأغراض تعليمية، وتشمل إلى جانب ذلك تخطيطا وتطبيقا وتقويما لمواقف تعليمية صالحة وناجحة، وقادرة على تحقيق أهداف تعليمية، وهى جزء من استراتيجية تعليمية يحددها المعلم، ويعمل على تطبيقها ضمن نظام محدد، وتتضمن التكنولوجيا السمعية

والبصرية والمحسوسة والمقروءة (صالح الدباسي ٢٠٠٠ : ٢٣) ونلاحظ في سياق التعريف السابق اهتمامه بالأجهزة والأدوات باعتبارها وسائل الاتصال التي ارتكزت في تطورها على تطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات .

ويمثل تعريف محمد عطية خميس محاولة جادة للجمع بين الاتجاهات المختلفة لتطور التعريفات إلى قدمتها الجهود السابقة منذ عام ١٩٦٣ وحتى تعريف جمعية وسائل الاتصال وتكنولوجيا التربية في عام ١٩٩٤ . وشاملة للمفاهيم التي ركز على كل منها أو بعضها الآخرون في تعريفهم لتكنولوجيا التعليم مثل الإطار المعرفي للمجال ثم مفهوم العمليات *Processes* وأنواع العناصر أو المصادر وكفاءة توظيفها والأهداف والتفاعل بينها من خلال أسلوب النظم الذي يبدأ بالتحليل وينتهي بالتقويم .

ويعتبر تحديد مجال التحليل كبدية لتطبيق أسلوب النظم والتصميم التعليمي، يعتبر إضافة أغفلتها تعريفات الجمعية السابقة حيث تبدأ عادة بالتصميم . بينما أن البناء السليم لحركة عمليات التصميم التعليمي يجب أن تبدأ بالتحليل . كما بدأ بها أيضاً عبد اللطيف الجزار في تعريفه السابق ونموذجه للتصميم التعليمي .

ويعرف محمد عطية خميس تكنولوجيا التعليم بأنها "ذلك البناء المعرفي من البحوث والنظريات والممارسات الخاصة بعمليات التعليم ومصادر التعلم، وتطبيقها في مجال التعلم الإنساني، وتوظيف كفاء لعناصر بشرية وغير بشرية، لتحليل النظام والعملية التعليمية ودراسة مشكلاتها، وتصميم العمليات والمصادر المناسبة كحلول عملية لهذه المشكلات، وتطويرها (إنتاج وتقويم) واستخدامها، وإدارتها، وتقويمها لتحسين كفاءة التعليم وتحقيق التعلم (محمد عطية خميس ٢٠٠٣ : ١٣-١٦) .

ويرى محمد عطية خميس في تعريفه أن قاعدة تكنولوجيا التعليم تتمثل في القاعدة المعرفية (البحوث والنظريات) وقاعدة الممارسة العملية والتطبيق .

وأن مجالات تكنولوجيا التعليم هي التحليل/ ثم تصميم العمليات والمصادر/ والتطوير الذي يشمل الإنتاج والتقويم/ وكذلك الاستخدام الذي يشمل توظيف

العمليات والمصادر وتفاعل المتعلمين معها/ ثم الإدارة التى تشمل التخطيط والتنظيم والتنسيق والمراقبة والتحكم/ فالنقويم للحكم على كفاءة المنتج وكفاءة الاستخدام .

ومن خلال استعراض التعريفات السابقة نجد أنها تتفق فى كثير منها وفى كثير من محدداتها مع الرؤى النظرية فى التعريفات التى قدمها الخبراء والباحثون فى الغرب وتلك التى تبنتها جمعية وسائل الاتصال وتكنولوجيا التربية فى المراحل المختلفة .

ومنها يمكن أن نتفق على المحددات الأساسية فى تعريف تكنولوجيا التعليم التى اتفقت عليها رؤى كل الخبراء والمؤسسات الأكاديمية والعلمية وهى :

- تكنولوجيا التعليم هى علم يقوم على النظرية والتطبيق .
- إن مصادر اشتقاق المبادئ العلمية وأسس التطبيق تعتمد على عدد من العلوم التربوية والسلوكية وعلوم الإدارة بالإضافة إلى علوم الاتصال والإعلام والمعلومات وتقنياتها بجانب الفنون وتراثها العلمى . وذلك بجانب المبادئ والأسس التى تولدت عن تراث البحوث الأكاديمية فى مجال تكنولوجيا التعليم وتطبيقاتها .
- وتعتبر المبادئ العلمية والأسس التطبيقية هى القاعدة المعرفية لهذا العلم، وتوظيفه فى تحقيق أهداف التعليم والتعلم .
- وتتعامل تكنولوجيا التعليم مع مصادر المعرفة فى التعليم والتعلم من خلال عدد من العمليات فى كل مجال من مجالات تكنولوجيا التعليم .
- تتعدد مجالات تكنولوجيا التعليم لتشمل التحليل/ والتصميم/ والتطوير/ والاستخدام/ والإدارة/ والنقويم .
- فى كل مجال من هذه المجالات هناك عدد من الوظائف التى تفرضها أهداف تكنولوجيا التعليم ومجال عملها .
- تتعدد أهداف تكنولوجيا التعليم بتعدد الرؤى الخاصة بالتوظيف والاستخدام، وتطور شكل المؤسسة التعليمية أو الفصل التعليمى . بداية من الفصل

التقليدي إلى التعليم عبر الشبكات الرقمية *Networks Based Instruction* مروراً بـ *Computer Based Instruction* و *Computer Based Learning* وبمساعدة الكمبيوتر *Assisted Instruction & Learning* وغيرها من مجالات توظيف الكمبيوتر في التعليم واستخداماته التي تقوم على توظيف المستحدثات التكنولوجية وبصفة خاصة تكنولوجيا الاتصال الرقمية في التعليم .

وتعدد التعريفات وتطورها مع تطور الاستخدامات أو توظيف المفاهيم العلمية المستحدثة، لايعنى تغير الأهداف وتطورها، ولكنه يشير إلى تعدد الأهداف أيضاً وتعدد مستوياتها . حيث لايشير التأكيد على هدف ما في أحد التعريفات إلى إغفال أو تقادم الأهداف المحددة في التعريفات السابقة، ومن هنا تظهر أهمية تكنولوجيا التعليم في تجاوز المشكلات التعليمية، والاستخدام الكفاء لطرق ووسائل الاتصال التي تسهم في تنمية كفاءة المتعلم، وتوظيف المصادر البشرية وغير البشرية لتحقيق تعليم أكثر فاعلية أو تحسين العمليات التعليمية والارتقاء بها، وكذلك ضبط كامل العملية التعليمية والتحكم في مسارها لتحقيق أهدافها . بالإضافة إلى هدف تشكيل العقل التطبيقي، أو تحقيق أهداف سلوكية محدده. وكلها وغيرها أهداف تعددت بتراكم التعريفات الخاصة بتكنولوجيا التعليم في علاقتها بالتعلم الإنساني بصفة عامة .

تكنولوجيا التعليم والإعلام والمعلومات

تقوم العلاقة بين المفاهيم الثلاثة على عدة مرتكزات أهمها :

- ١- أن التعليم والإعلام في جوهره من الوظائف الأساسية للاتصال الإنساني منذ بدء الخليقة وحتى التطورات المعاصرة في الفكر والتطبيق لهذه العمليات في المجتمعات المختلفة .
- ٢- لا يؤثر في هذه الوظائف وجودها أو غيابها- القيام بها داخل الفصل الدراسي باستخدام الاتصال المواجهي، أو من بعد باستخدام تقنيات الاتصال بالجمهير أو وسائل الإعلام .

٣- تمثل المعلومات *Information* جوهر عملية الاتصال الإنساني في مستوياتها المختلفة باعتبارها رسائل اتصالية تستهدف التعليم في الفصل الدراسي أو من بعد، أو تستهدف الوظائف الإعلامية المتعددة، ومن بينها أيضا التعليم، وتتم عليها عمليات الترميز *Coding*، والمعالجة *Processing* ونقلها وتوصيلها وعرضها على المستخدمين أو المستفيدين من خلال الوسائل والأدوات الخاصة بالقيام بهذه العمليات، والتي أطلق عليها في مرحلة من المراحل الوسائل التعليمية، أو الوسائل السمعية البصرية، أو مصادر التعليم والتعلم في تكنولوجيا التعليم، أو وسائل الإعلام في الاتصال الجماهيري والإعلام، أو مصادر المعلومات في علم المعلومات ونظم المعلومات .

٤- وبذلك فإننا نرى أن تكنولوجيا الاتصال *Communication Technology* تمثل قاسما مشتركا بين المفاهيم الثلاثة وعملياتها الأساسية . ومما زاد من قوة العلاقة بين الثلاثة هو التطور السريع في تكنولوجيا الاتصال في خدمة هذه العمليات والتي اتخذت اتجاهها في التسمية والتعريف باتجاه المعلومات أكثر وسميت بتكنولوجيا الاتصال أو تكنولوجيا المعلومات . لتمييزها الشديد في تطورها بعمليات الترميز والمعالجة والنقل والتوصيل والعرض والتقديم بالسرعة والدقة وتجاوز حدود الزمان والمكان لتلبي الحاجات المتكررة لحجم المعلومات والمعرفة التي تتنامى بشكل كبير جداً في العصر الحديث.

وبناء على هذه المرتكزات وبصفة خاصة الاعتماد على المستحدثات التكنولوجية في معالجة البيانات والمعلومات والنقل والتوصيل والعرض والتقديم بدءاً من استخدام الحاسب أو الكمبيوتر إلى استخدام الشبكات الرقمية *Digital Network* في التعليم والإعلام . بناء على هذه المرتكزات أصبح التعلم باستخدام هذه المستحدثات وكذلك الإعلام نظاماً للمعلومات *Information System* يهتم بالترميز والمعالجة للمعلومات الخاصة بالمناهج والمقررات الدراسية (مدخلات *Inputs*) لتخرج في محتوى للتعلم يتفق مع متطلبات النظريات الخاصة بالتعليم والتعلم وعلم النفس المعرفي (مخرجات *Outputs*) وغيرها من النظريات التي تخدم عمليات التعليم والتعلم، ثم نقل هذا المحتوى وتوصيله إلى المستفيدين من بعد بواسطة الأوعية المختلفة كشرائط الفيديو أو الأسطوانات المدمجة أو

بواسطة وسائل الإعلام أو الشبكات الرقمية المحلية أو العالمية التي أفادت العمليات التعليمية والتوسع فيها .

وبناء على هذه الرؤى فإننا في مرحلة من المراحل يصعب التفرقة تماماً بين المفاهيم الثلاثة، متى كان التوظيف خاصاً بالعملية التعليمية وأطرافها . فعند توظيف الشبكات في التعليم أو التعلم القائم على الشبكات *Network Based Instruction- Learning* أو القائم على الإنترنت *Internet Based Instruction* أو التعليم باستخدام التلفزيون التفاعلي *Interactive Television* . في هذه الحالة سوف نجد اندماجاً بين المفاهيم الثلاثة وعملياتها، أو أن التعليم يتم من خلال العمليات المدمجة *Integrated* بين المعلومات والإعلام في خدمة التعلم من بعد *Distance Learning*، الستي ظهر خلالها بوضوح تأثير التطور في مستحدثات تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات .

وتغيب تماماً الحدود الفارقة بين التعليم والإعلام في المستويات المعاصرة لتوظيف وسائل الإعلام في التعليم مثل البرامج التعليمية المذاعة في القنوات التعليمية سواء لخدمة التعليم النظامي أو التعليم المفتوح أو تعليم الكبار وغيرها من النظم، حيث يصعب التفرقة بين وظيفة التعليم في وسائل الإعلام، أو توظيف وسائل الإعلام في التعليم ويظهر هدف التعليم والتعلم واضحاً ومباشراً في الحاليتين .

وبناء على هذه الرؤى أيضاً يتسع مفهوم مصادر التعليم والتعلم، أو مفهوم المصادر في كل تعريفات تكنولوجيا التعليم ليشمل مصادر المعلومات، والمصادر الإعلامية وكلاهما أصبح يقوم على الاستخدام المتطور لتكنولوجيا الاتصال ومستحدثاتها .

وكذلك فرض التطور المستمر في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات توسعاً في نظم التعليم من بعد والتعليم المفتوح الذي أصبح يعتمد في الجانب الأكبر منه على مصادر التعليم والتعلم الإلكترونية . وأصبحت الأوعية الرقمية ودليل استخدام المواقع التعليمية على شبكة الإنترنت جزءاً أساسياً من تكوين الحقائق التعليمية في مفهومها المعاصر .

وتأثرت أيضا نظم التدريس واستراتيجياته بتطور المستحدثات التكنولوجية والرقمية التي تخدم التعليم النظامي القائم على الكمبيوتر أو بمساعدته أو التعليم من بعد والتعليم المفتوح . وتطور نظم المحاكاة *Simulation* في برامج الكمبيوتر التعليمية أو عرض المواد والمقررات على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) وكذلك استخدام النظم الخبيرة *Expert System* في التدريس وبناء الواقع الافتراضي *Virtual Reality* في تنظيم التعليم الافتراضي والجامعات الافتراضية *Virtual Universities* والوصول بالمحتوى العلمي والمقررات إلى المستفيدين عبر الشبكات الرقمية *Course Delivery System* حتى أصبحت أكثر قبولاً لدى المتعلمين عن مصادر أخرى للتعليم والتعلم . وهذه كلها أمثلة للدمج العلمي بين مفاهيم تكنولوجيا التعليم والإعلام والمعلومات التي تأثرت في مجموعها بالتطور السريع في مستحدثات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات .

ولم يعد هناك مجال للتقرير بالتغير الحادث في التعليم بأنه في مجال الوسائل أو المواد والبرامج فقط ولا تغيير في المحتوى، لأن التغيير في الوسائل *Media* وتطورها يؤثر بالتالي في تطوير المحتوى وعرضه وتقديمه وهو مانجده شائعاً في عرض المحتوى العلمي في برامج الكمبيوتر التعليمية باستخدام الوسائل المتعددة *Multimedia* أو الفائقة *Hypermedia*، وتأثير نتائج البحوث والدراسات في العرض والتقديم على صورة المحتوى العلمي وخصائصه في حالات التعليم القائم على المصادر الإلكترونية . وذلك لتقرير تأثير الوسيلة وخصائصها على الرسالة التي يتم عرضها من خلالها . وهو ما ينطبق تماماً على تأثير المستحدثات التكنولوجية على تقديم المحتوى التعليمي وعرضه على المتعلمين الذي يجب أن يوضع في الاعتبار عند التخطيط للبحث العلمي في مجال تكنولوجيا التعليم .

ولم يعد هناك مجال أيضاً للتقرير بمفاهيم توظيف تكنولوجيا المعلومات أو وسائل الإعلام في التعليم، لأن كلا منهما أصبح بفضل التطور الفكري والتكنولوجي يضم مصادر متعددة للتعليم والتعلم يتم الاعتماد عليها تبعاً للموقف التعليمي وحاجات أطرافه من توظيف تكنولوجيا التعليم واستخدام مصادرها .

وأصبح بالتالى الاتجاه بالبحث العلمى فى مجال تكنولوجيا التعليم نحو مصادر المعلومات بأنواعها وكذلك وسائل الإعلام بأنواعها ضرورة يحتمها التطور فى النظم التعليمية ومرتكزاتها . ولم يعد هناك مجال للتفرقة بين ما هو بحث خاصة بالمعلوماتية أو الإعلام وبين بحوث تكنولوجيا التعليم مادامت عناصر العملية التعليمية وأهدافها قد توفرت فى البناء الفكرى للبحث وأهدافه .

الفصل الثالث

مداخل البحث فى تكنولوجيا التعليم

هناك عدد من الحقائق التى نطرحها فى بداية هذا الفصل يمكن تلخيصها فى التالي :

- أن تخصص تكنولوجيا التعليم قطع شوطا كبيرا تجاوز به المرحلة الارتشادية، وبدأت تظهر فى بحوثه ومؤتمراته معالم التخصص واتجاهات الإفادة منه . وأصبح هناك تراث علمى انتظمت سلسلة المعارف الخاصة به، وتزايدت التعميمات العلمية والصياغات الخاصة بالممارسة والتطبيق .
- يعتبر هذا التخصص أكثر التخصصات التربوية والتعليمية استفادة من التطورات الهائلة فى مجالات تنامى المعرفة وتقنيات نشرها وتوزيعها .
- كان من الطبيعى أن تنعكس الحقائق السابقة على اتجاهات البحث العلمى وتحقيق التوازن بين أهدافه، لصياغة المعرفة النظرية وأسس التطبيق فى كل مكونات تكنولوجيا التعليم وعملياتها ومصادرها .

ولذلك فإننا نلمس تزايدا فى اتجاهات البحث العلمى الخاصة بتوظيف المستحدثات التكنولوجية فى العملية التعليمية، حتى أصبحت تمثل اتجاها رئيسيا فى الكليات والمعاهد العلمية وبصفة خاصة فى مراحل الدراسات العليا، بعد أن كانت محدودة مع نهاية القرن الماضى، لم تزد نسبة الاهتمام بها عن نسبة بسيطة تمثل قياس الاتجاهات نحو هذه المستحدثات، واختبار صلاحيتها كوسائل مساعدة فى العملية التعليمية .

ومع الاتجاه إلى تزايد البحث العلمى فى مجال تكنولوجيا التعليم مع تزايد الأقسام العلمية فى هذا التخصص فى مصر والعالم العربى، فإن التنوع فى اتجاهات البحث العلمى يصبح مطلباً علمياً لتغطية مجالات تكنولوجيا التعليم وإثراء القاعدة المعرفية فى هذا التخصص ومجالاته بنتائج البحوث فى هذه المجالات .

ولذلك يقدم هذا الفصل عدداً من المداخل النظرية للبحوث العلمية التى تغطى مجالات تكنولوجيا التعليم، وتسهم فى إثراء الفكر النظرى والمنهجى، ووضع الأسس العلمية للنظرية والتطبيق فى تكنولوجيا التعليم

ويستخدم مفهوم المدخل العلمى *Approach* للدلالة على المرجعية العلمية أو المعرفية التى يمكن طرح مشكلة البحث وتفسير نتائج دراستها فى إطار هذه المرجعية .

وتظهر أهمية المدخل النظرى فى اعتباره دليلاً للباحث فى تحديد المشكلات العلمية، وبناء العلاقات بين عناصرها . حيث تعتبر مجموعة المعارف والخبرات العلمية المكتسبة مرجعية الباحث فى الاقتراب من أى مشكلة تطرح للبحث والدراسة . وتعتبر هذه المعارف والخبرات بعد تصنيفها بدائل يختار منها الباحث ما يتفق مع طبيعة المشكلة وأبعاد النتائج المتوقعة لها.

والمدخل النظرى أو الفلسفى فى هذه الحالة يختلف عن المدخل المنهجى الذى يهتم باختيار الطريقة أو الأسلوب فى معالجته للمشكلة المطروحة والوصول إلى الحقائق الخاصة بها .

وتتلخص أهمية المدخل النظرى فى دراسات تكنولوجيا التعليم فى تحقيق الوظائف التالية :

- ١- الاتفاق على المفاهيم والمصطلحات ودلالاتها المقصودة فى الدراسة محل البحث .
- ٢- رد المفاهيم والمصطلحات إلى أصولها الفكرية والنظرية .
- ٣- توظيف المدخل فى صياغة المشكلات والفروض العلمية من خلال النظريات أو التعميمات التى تطرحها المرجعية العلمية .

٤- بناء إطار التفسير والاستدلال للحقائق التي يتوصل إليها الباحث في دراسته للمشكلة .

ومع تعدد الأفكار والنظريات والعلوم ذات العلاقة بمجالات تكنولوجيا التعليم، تتعدد أيضا المداخل النظرية التي يختار منها الباحث ما يتفق مع طبيعة المشكلة العلمية وأهدافها .

وتصنيف هذه المداخل لا يرتبط باتجاه بذاته، حيث يمكن أن يجمع المدخل بين أكثر من اتجاه، يتصدرها اتجاهات التعريف، والعلاقات العلمية مع المعارف والتطبيقات الخاصة بالعديد من العلوم الأخرى .

وفي هذا الإطار يمكن عرض عدد من المداخل التالية :

المدخل المعرفي

من المتفق عليه بين الكثيرين من أصحاب الاهتمام بتكنولوجيا التعليم أنها استمدت معارفها من روافد عملية كثيرة يتصدرها علم النفس التعليمي وبصفة خاصة نظريات التعليم والتعلم وعلم النفس المعرفي وبصفة خاصة النظريات الإدراكية، ثم علم الاتصال الذي يفسر العلاقات الاتصالية وأهدافها بين أطراف العملية التعليمية، وأساليب النظم في التربية، وعلوم الإدارة، بالإضافة إلى علم المعلومات الذي ارتبطت به التطورات الحديثة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات التي فرضت صور استخدامها على العملية التعليمية بواسطة تكنولوجيا التعليم وتطورها .

ولا يكفى لذلك أن نقول أن المعرفة العلمية في تكنولوجيا التعليم هي معرفة ببنية *Interdisciplinary* ، أو أن علم تكنولوجيا التعليم من العلوم البينية، ولكن العلاقة - في رأيي - مع هذه العلوم وغيرها هي علاقة انتماء واندماج أكثر من كونها علاقة اتصال مع مجال من مجالات المعرفة العلمية لهذه العلوم، لأن تكنولوجيا التعليم في بناء فروضها العلمية وتعميماتها، وتفسير العلاقات ونتائج البحث والتطبيق إنما تعتمد بالدرجة الأولى على القواعد العلمية لهذه العلوم، بحيث يصعب القول الآن بوجود قاعدة علمية للتعميم والتفسير

خاصة بتكنولوجيا التعليم وحدها، ولا تصلح للتصنيف مع القواعد العلمية الأخرى في عدد من العلوم الطبيعية والإنسانية .

ولعل ذلك هو الذي دفع بتكنولوجيا التعليم أن تسرع في خطى التطور العلمى والتطبيق لخدمة أهداف التعليم من خلال الاستفادة بالقواعد العلمية لهذه العلوم، وشأن تكنولوجيا التعليم هو شأن الكثير من العلوم التى لم تستقل بقواعدها العلمية إلا فى سنوات متأخرة رغم البدايات المبكرة للبحث والتطبيق مثل علوم الإعلام، وحديثا السياحة والآثار وغيرها .

ولذلك فإننا نجد أن المعرفة العلمية فى مجال تكنولوجيا التعليم تتسم بهذه السمات :

- إنها ما زالت فى المرحلة الارتدادية وتتسم بالجدة والحدثة العلمية .
- أن التطبيقات والبحوث لا تسير بنفس سرعة الاهتمام بالتدريس والتطبيق للمفاهيم الخاصة بالاستخدام والأداء للأجهزة والمواد التعليمية . ومن المعروف أن الأخيرة تهدف إلى تخريج معلمين أو مهنيين وليس خبراء أو باحثين .
- نقص كبير فى الخبراء وأصحاب الاختصاص فى تطوير الفكر النظرى والبناء المعرفى للعلم ونظرياته فى تكنولوجيا التعليم، ويمتد هذا إلى الخبراء وأصحاب الاختصاص فى العلوم ذات العلاقة الوثيقة بتكنولوجيا التعليم ومجالاتها وتطبيقاتها، مثل علوم الإعلام، وعلوم الحاسب والمعلومات .
- وهذا ما يؤكد على أهمية البحوث والدراسات التى تقوم على هذا المدخل من مداخل البحث فى تكنولوجيا التعليم . ولتجاوز صعوبات التحديد والاتفاق على المفاهيم العلمية فى هذا المجال، ودعم موقف التخصص من العلوم التربوية الأخرى، خصوصا بعد التطورات السريعة والمتلاحقة فى النظرية والتطبيق .
- ويهتم هذا المدخل بالتحديد الدقيق لمعالم التخصص فى تكنولوجيا التعليم، والمفاهيم المرتبطة بهذه المعالم، وموقع هذا التخصص من العلوم التربوية والاجتماعية الأخرى، وإسهاماته فى المجال التعليمي العام .

ويضع في نفس الوقت الأسس والمبادئ الخاصة ببناء العلاقات العلمية، ومسارات تحقيق الأهداف في إطار من المعرفة الكاملة بحدود النظريات والتطبيقات التي تؤدي إلى صياغة التعاون الوثيق مع العلوم الأخرى وتدعيم بناء العلاقات العلمية معها . ويضع أيضا حدا للخلافات الفكرية والمنهجية التي تميز العلوم الحديثة ومعارفها وتطبيقاتها الجديدة .

ولذلك يهتم هذا المدخل بصفة عامة بإثراء الجوانب النظرية والتطبيقية ممثلة في الاتجاهات البحثية الفرعية التالية .

- الرؤية النقدية لحدود الاتفاق والاختلاف حول المفاهيم والأسس العلمية، واتجاه العلاقات مع العلوم الأخرى .
- الرؤية النقدية لحدود الاتفاق والاختلاف بين النظرية والتطبيق في مجالات المعرفة المتخصصة لهذا العلم أو التخصص ومجالاته .
- تحديد الحاجات الأساسية، وتطوير الأهداف والغايات العلمية، بما يتفق مع التطورات السريعة والمتلاحقة لهذا التخصص وتطبيقاته في المجالات العلمية المختلفة .
- حدود الإفادة من التطورات العلمية والتكنولوجية للعلوم الأخرى، في تطوير النظرية والتطبيق لهذا التخصص وفروعه أو مجالاته .
- تأثيرات تطوير النظرية والتطبيق لهذا التخصص وفروعه، على تطور المعرفة والأداء في العلوم التربوية والتعليمية الأخرى .
- بناء المحتوى العلمي للمفاهيم والمعارف الفرعية بهذا التخصص، وكفايته في تحقيق الأهداف العلمية .
- تطوير الأساليب والطرق الخاصة بتقديم هذا المحتوى في برامج تعليمية، لتسهم في تحقيق الأهداف التعليمية. ويدخل في هذا الإطار الدراسة النقدية للأساليب والطرق القائمة باعتبارها مدخلا للتطوير والتحديث في هذا المجال .
- وضع الأسس والمعارف والمفاهيم موضع التطبيق للكشف عن حدودها وكفايتها وصلاحياتها للتطبيق وأداء المهام المختلفة .

- متابعة التطوير والتحديث فى مجال تكنولوجيا الوسائل والأدوات، واختبار هذه المستحدثات، وصياغة نتائج الاختبارات فى علاقاتها بتطوير المعرفة والأداء .

وتعتبر هذه الاتجاهات البحثية الفرعية أمثلة لمداخل بحثية تهتم فى إطارها بتطوير المعرفة المتخصصة وإرساء الأسس والمبادئ النظرية، وتقرير صلاحيتها للتطبيق وتطوير الأداء .

وفى كل هذه الاتجاهات أو بعضها يتمثل هدف الكشف أو الصياغة، أو هدف الوصف والتفسير من خلال الدراسات النقدية فى جانب منها والتطبيقية فى جوانب أخرى باستخدام المناهج والأدوات البحثية المختلفة، وكذلك هدف الاختبار والتجريب للأفكار والنظريات المستخدمة لتقرير صلاحيتها للإفادة فى تطوير المعرفة وإرساء أسس التطبيق .

مدخل

العلاقات الاتصالية

تعتبر عملية الاتصال *Communication* أحد العمليات الأساسية فى مجال تكنولوجيا التعليم، حيث تعكس جهود العناصر البشرية فى صياغة رسائل *Messages* فى رموز لفظية وغير لفظية *Verbal - Nonverbal* يتم إنتاجها فى أوعية أو وسائل *Channels / Media* يستخدمها المستعلمون والمعلمون (مستقبلون *Receivers*) فى تحقيق أهداف التعليم والتعلم .

وهذه العلاقة تعكس التعريفات التى اتفق عليها خبراء الاتصال والإعلام فى تعريفهم لعملية الاتصال الإنسانى فى صورتها الأولية . والإسهامات الخاصة بعلم النفس فى تعريف الاتصال من خلال العلاقة بين المنبه والاستجابة *S . R* التى تشير إلى الاتصال المقصود، ومنها تعريف كارل هوفلاند *K.Hofland* وآخرين بأن الاتصال هو العملية التى يقوم بمقتضاها الفرد - القائم بالاتصال - بإرسال مثير عادة ما يكون لفظيا لكى يعدل من سلوك الآخرين، وكذلك تقرير دافيد بيرلو *D.Berlo* بأن السلوك الاتصالى يهدف إلى الحصول على استجابة معينة من شخص ما، أو أن الاتصال هو الاستجابة المميزة للفرد

نحو مؤشر معين، وهي عملية تفاعل *Interaction* بين المرسل والمستقبل من خلال اتجاه المثير والاستجابة (راجع بالتفصيل ، محمد عبد الحميد ٢٠٠٤ : ٢٢-٣٠) ومهما تعددت التعريفات الخاصة بالاتصال، فإننا في النهاية يمكن الاتفاق على تعريف هذه العملية من خلال تحديد عناصرها الأساسية التي تحدد عمق العلاقة بعمليات تكنولوجيا التعليم وعناصرها . وأقدم تحديد لهذه العناصر ما قدمه هارولد لازويل في تعريفه للاتصال من خلال عدد من الأسئلة .

من ؟... Who

يقول ماذا ؟ Say What

بأى وسيلة ؟ In Which Channel

لمن ؟... To Whom

بأى تأثير ؟... With What Effect

وتقدم إجابات هذه الأسئلة تحديدا واضحا لعناصر عملية الاتصال التي يجب توافرها في كل عمليات الاتصال بكل أشكالها ومستوياتها، وفي مجال تكنولوجيا التعليم يتم ترجمة هذه الإجابات وتحديد عناصر العملية كالآتي :

١- المرسل *Sender* أو القائم بالاتصال *Communicator* وهو المقصود بإجابة السؤال من . وهو الشخص أو المجموعة التي تبدأ عملية الاتصال بإرسال الفكرة أو الموضوع أو المعلومات من خلال الرسالة التي يقوم بإعدادها .

وهو أخصائي تكنولوجيا التعليم الذي يتعهد الموضوع أو المحتوى التعليمي لصياغته وإعداده في رسالة يتم توصيلها إلى المتعلمين.

ولا يعنى ذلك أن أخصائي أو خبراء تكنولوجيا التعليم ينفردون بهذا العمل ولكنهم في معظم الأحوال جزء من فريق عمل *Team Work* يجمع بين الخبراء والمتخصصين في مجال إعداد الرسائل التعليمية وإنتاجها في أوعية مختلفة . مثل المطبوعات أو شرائط الفيديو أو برامج الكمبيوتر التعليمية، كل في تخصصه بجانب خبراء المناهج وطرق التدريس، وفي هذه الحالة يطلق على فريق العمل هذا المرسل أو القائم بالاتصال .

٢- الرسالة : *Message* وهى المادة التعليمية التي تحتوى على عدد من المعانى والأفكار يتم التعبير عنها بالرموز اللفظية الخاصة باللغة القومية

المستخدمة فى إعداد هذه المادة، والرموز غير اللفظية والتي تضم الإشارة والحركات والإيماءات والموسيقى . وغيرها، بالإضافة إلى أدوات المصور أو الرسام فى التعبير عن المعانى مثل زوايا الكاميرا أو استخدام الألوان وغيرها. أو كل من الرموز اللفظية وغير اللفظية .

٣- الوسيلة : *Channel, Mediem* وهى الوعاء أو القناة التى يتم نقل الرسالة ومحتواها من خلالها . وهذا الوسيلة هى التى يطلق عليها المواد أو الوسائل التعليمية، أو البرامج فى تكنولوجيا التعليم *Software* ، وتختلف هذه الوسائل فى خصائصها وإمكانياتها باختلاف الموقف الاتصالي أو التعليمي فى هذا الحالة، وعدد المتلقين وهم المتعلمين وانتشارهم وحدود المسافة بين المرسل والمتلقين . وقد تحتاج هذه المواد أو الوسائل إلى أجهزة أو معدات *Hard Ware* لإرسالها واستقبالها مثل المسجلات الصوتية، وأجهزة الفيديو بأنواعها، وأجهزة الكمبيوتر، وصولاً إلى الأقمار الصناعية *Satellite* والشبكات الإلكترونية *E.Network* .

٤- المستقبل *Reciever* أو المتلقى *Audience* وهم المتعلمون أو المعلمون أو بصفة عامة هم مستخدموا مصادر التعليم والتعلم التى تعتبر نتاج عمليات تكنولوجيا التعليم ومنها عملية الاتصال .

ويضاف إلى هذه العناصر وبصفة أساسية رجع الصدى أو التغذية المرتدة أو المراجعة أو العكسية *Feed Back* التى تعتبر أداة التقويم لمصادر التعليم والتعلم واستخدامها بالنسبة للفئات المختلفة، وذلك كله فى إطار البيئة التعليمية التى تعتبر عنصر أساسياً فى التأثير على عملية الاتصال والعلاقات بين عناصرها ونجاحها .

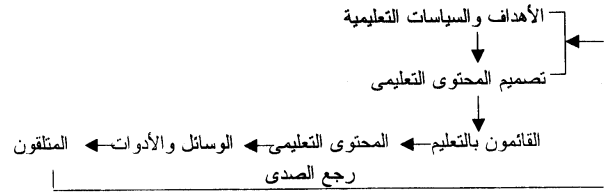
ولا يقف الأمر عند التعرف على عناصر عملية الاتصال فقط كمدخل للبحوث العلمية، ولكن العلاقات بين هذه العناصر وخصائصها، ومقومات نجاحها تعتبر ضرورة لدراساتها من خلال النظريات والتعميمات العلمية التى نجدها فى تراث علم النفس التعليمي والمعرفي واللغوي ونظريات الاتصال والإعلام التى تهتم بمناقشة العديد من المقومات التى تضمن نجاح عملية الاتصال فى المواقف التعليمية المختلفة . وأهمها المهارات الاتصالية وبصفة

خاصة مهارات الترميز Coding بالنسبة لكل من المرسل والمستقبل، وكذلك إيجابية الاتجاهات بينهما وكذلك وبين موضوع الاتصال وصياغة رموزه. وهو ما أكد عليه دافيد بيرلو في نموذجه الذي نشره في الستينات (D.Berla 63:28-70)، وهذه كلها بالإضافة إلى مفهوم التشويش Noise ومصادره وسياق البيئة التعليمية كلها عوامل تؤثر في نجاح العملية الاتصالية بين عناصرها. بالإضافة إلى ما أكدته نظريات التوازن المعرفي في تحقيق التوازن بين عناصر عمليات الاتصال. والعناصر الأخيرة وهي مفهوم التشويش وتأثير البيئة التعليمية هي التي تعنى عدم القدرة على وصول الرسالة إلى المتلقين (المحتوى التعليمي) وإدراكها بنفس المعنى الذي يستهدفه القائمون بالاتصال في مرحلة التصميم وهم (الخبراء والمتخصصون في العلوم المختلفة والخبراء والمتخصصون في تكنولوجيا التعليم) بجانب القائمون بالتعليم (المعلمون + أخصائين تكنولوجيا التعليم) والمتلقون. بالإضافة إلى أن تأثيرات البيئة التعليمية قد تقوم بأدوار سلبية تمثل صعوبات في تحقيق أهداف تصميم المحتوى والمواد التعليمية والوسائل وأهداف السياسات العامة والجزئية بالتالي.

ولذلك يتطلب الأمر بداية تحديد العناصر الخاصة بهذه العملية، والعلاقات بين هذه العناصر وبعضها، واتجاه هذه العلاقات الذي يصف العملية بالتطور والتغيير المستمر، والتي نلخصها في العناصر التالية

- الأهداف والسياسات التعليمية العامة والجزئية .
- تصميم المحتوى التعليمي (الخبراء والمتخصصون في العلوم المختلفة + الخبراء والمتخصصون في تكنولوجيا التعليم)
- القائمون بالتعليم (المعلمون + أخصائيو تكنولوجيا التعليم).
- المحتوى التعليمي .
- الوسائل والأدوات .
- المتلقون .
- تقويم الأداء (التحصيل والكسب العلمي + أداء تكنولوجيا التعليم في تحقيق أهدافها ووظائفها الخاصة)

ويوضح النموذج التالي عناصر عملية تكنولوجيا التعليم والعلاقات بينها في إطار العملية التعليمية الكلية



وفي هذا الإطار يهتم هذا المدخل بالإجابة على التساؤلات التالية :

- ما هي الخصائص والسمات والكفايات المطلوبة في خبراء تكنولوجيا التعليم وعلاقتها بالمشاركة والمساهمة في عمليات التخطيط والتصميم للمحتوى العلمي في العلوم المختلفة ؟
- ما هي حدود العلاقات مع المتخصصين والخبراء في وضع السياسات التعليمية وتصميم المحتوى العلمي؟ وما هي الاتجاهات المختلفة نحو هذه العلاقة ؟ وما هي مظاهر التوازن أو الاختلال في بناء هذه العلاقة ؟ التي تنعكس على مفهوم المشاركة والإسهام المطلوب من خبراء تكنولوجيا التعليم مع أقرانهم من الخبراء والمتخصصين في المجالات التعليمية الأخرى .
- ما هي الخصائص والسمات والكفايات الخاصة بأخصائي تكنولوجيا التعليم ذات العلاقة بالمشاركة في العملية التعليمية داخل الفصل الدراسي ؟
- ما هي إمكانيات التدريب والتأهيل اللازم لإعداد هؤلاء الأخصائيين ؟ وحدود الإفادة منها ؟
- ما هي حدود العلاقات مع المعلمين في إطار الإفادة من الكفايات الخاصة بأخصائي تكنولوجيا التعليم خلال العملية التعليمية داخل الفصل الدراسي .
- ما هي خصائص العلاقات التنظيمية بين فريق العمل الخاص بتصميم الوسائل والأدوات التعليمية، وإنتاجها ؟
- ما هي حدود العلاقات مع المتلقين من الطلاب؟ وحدود إدراك أخصائي تكنولوجيا التعليم لخصائص وسمات هؤلاء المتلقين ومستوياتهم المعرفية والمهارية ؟

- ما هى وسائل التقويم الخاصة بإدراك المتلقين ومهاراتهم فى التعامل مع الوسائل والأدوات الخاصة بتكنولوجيا ؟

وتعتبر هذه التساؤلات وإجاباتها مجالاً للبحث العلمى التى تفيد نتائجها فى الكشف عن أو وصف أو اختبار العلاقات الاتصالية بين هذه العناصر وبعضها والى تعتبر بالتالى ضرورة فى تقويم الأداء، وصلاحيّة تكنولوجيا التعليم للتطبيق مع المجالات المعرفية المختلفة فى العملية التعليمية، وتحديد الوظائف والكفايات الخاصة بالخبراء والاختصاصيين فى تكنولوجيا التعليم والى تعتبر جزءاً مكملاً وأساسياً فى بناء العلاقات الاتصالية بينهم وبين أقرانهم وبين الطلاب والمتعلمين.

مدخل النظم وتصميم العمليات

من الملاحظ على التعريفات المتعددة والمتطورة، لتكنولوجيا التعليم، أنها اهتمت بوصف تكنولوجيا التعليم فى إطار مفهوم النظم أو المنظومات *Systems* وإطار مفهوم العمليات *Process* وذلك بما يتفق مع بناء تكنولوجيا التعليم وأهدافها .

ومع اتفاقنا على الأهداف التعليمية لتكنولوجيا التعليم، فإن تحقيق هذه الأهداف يكون مرهوناً بوجود عدد من العناصر التى تتفاعل مع بعضها فى سبيل تحقيق هذه الأهداف . أبسط هذه العناصر هى المعلم، وأخصائى تكنولوجيا التعليم، ومصادر المعلومات والمعرفة، والطلاب أو التلاميذ فى المراحل لدراسة المختلفة . وهذا التفاعل يتسم بالتغير والتطور المستمر بما يتفق بالتالى مع مفهوم العملية الذى قدمناه فى الفصل السابق .

فالنظام عبارة عن بناء يقوم على عدة عناصر تتفاعل مع بعضها لتحقيق أهداف معينة ويتوفر فى مفهوم النظام الخصائص التالية :

- ١- توزيع الأدوار والمهام على كل عنصر من عناصر النظام .
- ٢- توزيع الأدوار والمهام يتسم بالثبات والاستقرار .
- ٣- تكامل الأدوار والمهام الخاصة بعناصر النظام .

- ٤- قيام العناصر بعمليات فرعية لتحقيق الأدوار والمهام .
- ٥- هذه العمليات الفرعية تتسم بالترابط والتعاون .
- ٦- التقويم المستمر للعمليات الفرعية فى المراحل المختلفة .
- ٧- التغيير والتطوير المستمر لحركة هذه العمليات الفرعية وأهدافها .
- ٨- تحقيق الأهداف العامة وتقويمها .

ونظر لتعدد العناصر وتعدد العمليات الفرعية وأهدافها ، فإن النظام الواحد قد يقوم على عدة نظم فرعية *Subsystems* يتوفر لها نفس التعريف والخصائص . بجانب أن النظام نفسه قد يكون نظاما فرعيا فى نظام أكبر .

وهذا النظام قد يكون نظاما مغلقا *Closed System* لا يتفاعل مع نظم أخرى، يتأثر أو يؤثر فيها أو يشاركها الأهداف . أو يكون نظاما مفتوحا *Open System* يتفاعل مع غيره من النظم الأخرى يؤثر فيها أو يتأثر بها أو يشاركها الأهداف .

وبناء على هذا التصنيف فإن النظام الفرعى لا يمكن أن يكون نظاما مغلقا، لأنه يشارك النظم الفرعية الأخرى فى تحقيق الهدف الرئيسى للنظام الكل ويتفاعل معها . وذلك مثل النظام التعليمي فى الدولة وعلاقته بالنظام الاجتماعى العام والنظم الاجتماعية الأخرى فى المجتمع، وكذلك نظام تكنولوجيا التعليم باعتباره نظاما فرعيا فى النظام التعليمي العام فى الدولة .

ويؤثر التصنيف السابق فى رؤية الباحثين فى دراسة نظام تكنولوجيا التعليم أو عناصره وعملياته، باعتباره نظاما فرعيا فى النظام التعليمي الكل بحيث يعتبر النظام التعليمي العام وعناصره متغيرا من متغيرات الدراسة يتم اختبارها أو ضبطها فى إطار دراسة علاقات التفاعل بين عناصر النظام وتأثرها بالنظام التعليمي العام .

ومن جانب آخر فإنه يرشد الباحث فى بناء النظم أو تصميم النماذج الخاصة بالنظم بتأكيد تعدد الانساق وبصفة خاصة النسق الأعلى أو الأكبر من تكنولوجيا التعليم، أو إغفالها والاكتفاء بالعلاقات داخل نظام تكنولوجيا التعليم فقط .

وعلى الرغم من أن النظام هو بناء فرضي لعناصر وعلاقات حقيقة، إلا أن الاهتمام برسم التصورات الخاصة بهذا البناء في إطار نماذج صورية أو شكلية تحدد العناصر وموقعها وعلاقاتها، وتلخص بناء النظام في نموذج من النماذج المقترحة، هذا الاهتمام كان اهتماما كبيرا من الخبراء في التنظيم والتطبيق وهو ما عرف بتصميم وبناء النماذج *Models Design* وبصفة خاصة نماذج تصميم العمليات التعليمية، التي يتم توظيفها في عمليات عديدة من عمليات تكنولوجيا التعليم وبصفة خاصة نماذج تطوير المصادر المختلفة وتوظيفها في تكنولوجيا التعليم ومنها نماذج توظيف المستحدثات التكنولوجية في التعليم وانتاجها مثل الوسائل المتعددة *Multimedia* في برامج الكمبيوتر التعليمية .

وأصبحت بالتالي دراسات النظم والنماذج تعنى بنفس المدخل ونفس المفاهيم وإجراءات الدراسة والتحليل . وأصبح تصميم النظم والعمليات الخاصة بتكنولوجيا التعليم يعرض في نماذج مقترحة تعكس رؤية الباحثين في المتطلبات الخاصة بالنظام أو حركة العمليات والعلاقات بينها . أبسطها تصور العلاقة بين المدخلات *Inputs* وهى الأهداف والموارد ثم العمليات (التفاعل) *Processes* والمخرجات *Outputs* وهى المنتج النهائى أو تحقيق الأهداف . وصولا إلى العناصر الفرعية وتحت الفرعية، وتحديد العلاقات بينها، مع تحديد الخصائص والصفات باعتبارها متطلبات توظيف العناصر في العمليات، التي يمكن رصدها في النموذج ورصد اتجاهات الحركة فيها. ثم التقييم بأنواعه وشروطه المختلفة الذي يتفق مع رؤية الخبراء في البناء والعلاقات .

ومن هنا تعددت النماذج الخاصة التي تعكس النظم المختلفة في التعليم بصفة عامة وفي تكنولوجيا التعليم بصفة خاصة (راجع بالتفصيل: عبد اللطيف الجزار ٢٠٠٠، محمد عطية خميس ٢٠٠٣، 97 *K. Gustafson & R. Branch*)

وفى عرض النماذج المختلفة للتطوير التعليمي ومنها عمليات تكنولوجيا التعليم - يضع جاستفسون وبرانش افتراضات أساسية في تعريفهم للعمليات ودور النماذج الخاصة بالتطوير التعليمي يمكن أن يكون مرشدا للخبراء والباحثين عند الاقتراب من أهداف بناء النماذج الخاصة بالعمليات وتطورها،

وأهمها هو الاتساق بين النماذج وأصولها النظرية والفلسفية وسياقات الظواهرات التى تعمل فيها أو تعكسها هذه النماذج، وعدم إغفال تحليل المستفيدين، والتفاعلات المتعددة، التى يمكن أن تحدث خلال العملية الرئيسة والعمليات الفرعية مع الاستفادة من خبرات النظم المنهجية وتجاوزها .

ويهتم مدخل النظم وتصميم العمليات باتجاهين رئيسين فى بحوث تكنولوجيا التعليم .

الاتجاه الأول : تكنولوجيا التعليم بوصفها نظاما متعدد العناصر، تتمثل فى الأهداف والغايات والبنىات الفكرية، وكذلك الهياكل والمواد البشرية والمادية التى تتفاعل مع بعضها فى إطار متناسق لتحقيق الأهداف والغايات.

الاتجاه الثانى : تكنولوجيا التعليم بوصفها نظاما فرعيا من النظام التعليمي العام وعنصرا أساسيا من عناصر هذا النظام الأخير .

وفى إطار الاتجاه الأول الخاص بدراسة تكنولوجيا التعليم بوصفها نظاما يضم عناصر متعددة تعمل معا فى اتساق لتحقيق أهداف النظام ، وتتمثل هذه العناصر فى الأهداف، والهياكل البشرية، والهياكل المادية، والمحتوى والوسائل والأدوات *Hard Ware* والمواد *Soft Ware*، التى تستهدف فى مجموعها المتعلمين أو فئات المتلقين المختلفة.

فى إطار هذا الاتجاه فإن الباحث يمكن أن يتجه بدراسته إلى الجوانب التالية :

- الأهداف أو الغايات العامة، والوظائف والمهام التى يقوم بها نظام تكنولوجيا التعليم فى مجال من مجالات المعرفة المتخصصة، وتطوير هذه الأهداف أو الغايات وكذلك الوظائف والمهام بما يتفق مع التطور والتغير الذى يحدث فى السياق العام، أو فى مجالات المعرفة المتخصصة، واختبار صلاحية الأهداف والوظائف ومدى ملاءمتها للتطور والتغير الذى يتم ويلاحظه الباحث .
- دراسة الكفايات الخاصة بالقوى البشرية العاملة فى مجال تكنولوجيا التعليم، وتقويمها بما يتفق مع تحقيق الأهداف والقيام بالوظائف، والكشف عن أوجه القصور فى هذه الكفايات وتطويرها، وكذلك تطوير هذه الكفايات بما يتفق مع صور التطوير والتغير فى هذه الأهداف والوظائف .

- دراسة الكفايات الخاصة بالقوى البشرية فى علاقتها بالخصائص المميزة، للاستخدام والتطبيق الأمثل للأفكار والنظريات، وكذلك للوسائل والأدوات والمواد التكنولوجية، وتطوير هذه الكفايات بما يتفق مع التطور فى الأفكار والنظريات والوسائل والأدوات .

- دراسة الخصائص المميزة للوسائل والأدوات التكنولوجية فى علاقتها بصور المحتوى المختلفة التى تعتبر مجالات الاستخدام والتطبيق الأمثل لهذه الوسائل والأدوات .

- دراسة سبل التطوير والتحديث فى خصائص الاستخدام والتطبيق الأمثل للوسائل والأدوات، واختبار هذه السبل للتحقق من مدى ملاءمتها لواقع الاستخدام والتطبيق ومجالاته .

- دراسة اتجاهات الطلاب والمتعلمين - المتلقين - نحو الأهداف والغايات والوظائف والمهام الخاصة بتكنولوجيا التعليم .

- دراسة اتجاهات الطلاب والمتعلمين نحو القوى البشرية العاملة فى مجال تكنولوجيا التعليم وكفاياتها فى تحقيق الأهداف والوظائف، والاستخدام والتطبيق الأمثل للوسائل والأدوات والمواد التكنولوجية فى المجالات المختلفة.

- دراسة اتجاهات الطلاب والمتعلمين نحو الوسائل والأدوات والمواد التكنولوجية وتطبيقاتها واستخداماتها .

وهذه الدراسات ومثيلاتها يتم صياغتها بحيث تغطى كل عنصر من عناصر النظام الفرعى من خلال وصف خصائص كل عنصر وسماته وعلاقاته بالعناصر الأخرى باعتبارها مكونات النظام، وبالأفكار والغايات باعتبارها محدثاته . واختبار هذه العلاقات فى دراسات أخرى تهدف إلى ترسيخ الأسس والمبادئ الخاصة ببناء العلاقات، وأداء العمل، وتوظيف الوسائل والمواد، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف والوظائف مع المستهدفين بحركة هذه العناصر واتجاهاتها .

ونشير أيضاً فى هذا المجال إلى اتجاهات البحث فى دراسة كل عنصر من عناصر النظام فى إطار مدخل النظم بنفس الأسلوب والأدوات المنهجية

خصوصاً في علاقة كل عنصر بالعمليات الرئيسية في تكنولوجيا التعليم مثل التصميم والتطوير والاستخدام والإدارة والتقويم لمصادر التعليم والتعلم .

وفي هذا المجال فإنه كثيراً ما يتم الخلط بين النظام والنموذج المعبر عنه والذي يعكس مكوناته وعلاقاته. فهناك فرق بين بناء نظام إنتاج البرامج التعليمية يتكون من أهداف وعناصر ومنتج نهائي، والنموذج الذي يعبر عن هذا البناء ويصف مسار العلاقات بين عناصره، حيث يمكن أن تختلف الآراء في أهمية العناصر في علاقاتها ببعضها وتفاصيل العمليات الفرعية التي يتم وصفها في كل عنصر في علاقته بالأهداف أو العناصر الأخرى . ولذلك فإنه يمكن أن نتفق على أهداف النظام وعناصره والعمليات الرئيسية ويكون الاختلاف حول ترتيب العناصر والعمليات الفرعية وأهميتها في الوصول إلى تحقيق الأهداف أو المنتج النهائي. وهو ما يعبر عنه بالنماذج التي يجتهد فيها الخبراء والباحثون مثل تعدد نماذج التطوير التعليمي على سبيل المثال أو تعدد نماذج إنتاج المواد التعليمية مع اتفاقها في الأهداف والعناصر الرئيسية وتقييم المنتج النهائي .

وينظر الاتجاه الثاني إلى تكنولوجيا باعتبارها نظاماً فرعياً للنظام التعليمي وي طرح هذا الاتجاه العديد من المشكلات التي تثير البحث والدراسة في جوانب عديدة منها، ومن هذه المشكلات الأمثلة التالية :

- حدود الاتفاق أو الاختلاف بين البناءات الفكرية والنظرية التي تتمثل في الأهداف والغايات، والرؤى المختلفة لاتجاهات العمل وأساليبه في كل من النظام العام والنظام الفرعي .
- حدود الاتفاق أو الاختلاف بين البناءات الفكرية والنظرية واتجاهات العمل وأساليبه بين عناصر النظام العام أو أحد هذه العناصر وتكنولوجيا التعليم بوصفها نظاماً فرعياً . والتي قد تنعكس على دفع نظام تكنولوجيا التعليم في تطوير الأداء أو إعاقته .
- خصائص البيئة التعليمية وإمكانياتها وكفايات الأفراد فيها، والتي تنعكس على أداء تكنولوجيا التعليم في إطارها .

- تحديد خصائص المحتوى العلمى للعلوم المختلفة - باعتباره أحد عناصر النظام العام - تحديداً دقيقاً بشكل يسمح بالتوظيف الأمثل لنظام تكنولوجيا التعليم فى عرض هذا المحتوى وتقديمه إلى المتلقين بالإضافة إلى الكشف عن وجود أو غياب المثيرات التى تسمح بهذا التوظيف الأمثل .
- دراسة الخصائص والسمات الخاصة بالمتلقين - باعتبارهم أحد عناصر كل من النظام العام والنظام الفرعى - وتقويم المستويات المختلفة للتصصيل والأداء التى تسمح بالتوظيف الأمثل لتكنولوجيا التعليم فى مجالات المعرفة المتخصصة .

وبصفة عامة فإن هذا الاتجاه يهتم بدراسة التوازن فى العلاقات، ووجود الاتفاق والاختلاف مع وحدات النظام العام وعناصره الفرعية الأخرى .

وتظهر أهمية النماذج أكثر فى تصميم العمليات، حيث يعكس النموذج العمليات الفرعية ووصفها وموقعها فى المداخل المختلفة للتنفيذ والتقويم، مثل العمليات الخاصة بالتطوير وبصفة خاصة إنتاج المواد التعليمية المطبوعة أو التعليمية أو برامج الكمبيوتر التعليمي، أو العمليات الخاصة بتصميم النظم التعليمية أو تصميم المحتوى التعليمي . وهناك نماذج عديدة فى إنتاج المواد التعليمية (مثل نموذج أحمد منصور ٩١ ، ونموذج الجزار المعدل ٢٠٠٠) .

وهذه النماذج ليست قيда على الباحث فى ضرورة الاسترشاد بها فى عمليات تكنولوجيا التعليم ولكنها تحقق هدفها عندما تكون هاديا ومرشدا للباحث فى العمل أو التطوير فى إطار الأهداف المتجددة والمستحدثات من التقنيات والأدوات التعليمية التى تتغير بصور مستمرة وسريعة .

ولذلك يمكن أن يكون أيضاً من الدراسات الخاصة بالنماذج ما يلى :

- تحليل النماذج القائمة وعرضها فى إطار هدف الوصف أو المقارنة.
- تجريب صلاحية النماذج القائمة فى إطار ما يستحدث من عناصر أو أهداف، أو تطوير لمجالات تكنولوجيا التعليم .
- تطوير وتحديث النماذج القائمة نتيجة للتحليل والمقارنة والتجريب، واقتراح نماذج جديدة قابلة للتطبيق فى ضوء المستحدثات والمستجدات الفكرية والتطبيقية وتقنياتها .

- صياغة نماذج جديدة لمنظم فرعية فى مجالات تكنولوجيا التعليم وعملياتها يفرضها تطوير المجالات وتطوير المنظم التعليمية والسياسات الخاصة بها .

ونشير فى هذا المجال إلى أن النماذج الخاصة بتحقيق الجودة والالتقان فرضت تغييرا كبيرا فى وصف العلميات الفرعية وعلاقتها فى مجالات تكنولوجيا التعليم بما يتفق مع المعايير الخاصة بالجودة الشاملة بصفة عامة وجودة المخرجات التعليمية بصفة خاصة .

المدخل الوظيفى

يرتبط هذا المدخل ارتباط وثيقاً بمدخل المنظم، ذلك أن المدخل الوظيفى يمثل الجانب الاجرائى فى مدخل المنظم، حيث لا يكفى تحديد عناصر المنظم فقط دون تحديد أدوار هذا العناصر ووظائفها ومهامها فى تيسير العمليات الخاصة بالنظام للوصول إلى المنتج النهائى وتحقيق الأهداف .

وتعتبر نظرية البنائية الوظيفية *Structural Functional* هى الأساس المرجعى لهذا المدخل حيث تهتم بتوزيع الأدوار والوظائف بين عناصر النظام بشكل متوازن يحقق ثبات النظام واستقراره .

ولذلك نجد أن نظام تكنولوجيا التعليم باعتباره نظاماً فرعياً فى النظام التعليمى العام يقوم بعدد من الأدوار والوظائف مع المنظم الفرعية الأخرى، وتعمل باتساق معها من أجل ثبات النظام التعليمى واستقراره .

وفى نفس الوقت نجد أن نظام تكنولوجيا التعليم ذاته قد حدد لعناصره الأدوار والوظائف التى تقوم بها فى إطار عملياته لتحقيق ثبات النظام واستقراره أيضاً . فهناك أدوار ووظائف للقوى البشرية فى التصميم والتطوير، ووظائف للمعلمين والطلاب فى استخدام مصادر التعليم والتعلم، ووظائف لعناصر أخرى فى الإدارة والتقييم . ويقوم النظام على أساس استمرار الأنشطة المتكررة لهذه العناصر فى تنفيذ الوظائف، وأن هذه الأنشطة المتكررة تعتبر ضرورة لاستمرار وجوده وتحقيق أهدافه .

ولذلك فإننا لاندج تعريفًا لتكنولوجيا التعليم في نشأتها وتطورها يخلو من تحديد للأهداف أو الوظائف الرئيسية لها باعتبارها نظامًا أو عملية، أو مجموعة من العمليات المتجددة والمستمرة في سبيل تحقيق الأهداف. وفي سبيل تحقيق الوظائف الرئيسية فإن كل عنصر من عناصر تكنولوجيا التعليم تحدد له أدواره ووظائفه التي يعمل على تنفيذها باتساق مع العناصر الأخرى.

وإذا كان تعريف الجمعية الأمريكية لوسائل الاتصال وتكنولوجيا التربية قد حدد الوظائف الرئيسية لتكنولوجيا التعليم في التصميم والتطوير والاستخدام والإدارة والتقييم، فإن معظم التعريفات ركزت على الوظيفة الرئيسية لهذه العمليات، والتي تدور في إطار واحد هو الارتقاء بالعملية التعليمية. وإن اختلفت صياغة المفاهيم الخاصة بهذا الإطار.

ففى البداية كان الاهتمام بمفهوم تحسين التعليم واستكمال دور المعلم في الشرح والتعليم. أو تنمية المتعلم. وغيرها.

وفى مرحلة الاهتمام بالوسائل السمعية البصرية بدأ الاهتمام بوظائف دراسة الوسائل المصورة وغير المصورة التي يمكن توظيفها في عملية التعليم، وبناء وتنظيم الرسالة بواسطة الأفراد والوسائل في البيئة التربوية.

وتوسعت التعريفات بعد ذلك في فترة السبعينيات لتشمل وظائف تيسير التعليم الانساني/ حل المشكلات التربوية/ تحليل المشكلات وتقييم حلول هذه المشكلات، ثم الاهتمام في السنوات الأخيرة بتحقيق التعلم الفعال الذي يتجاوز المشكلات التعليمية ويؤدي إلى تغير في السلوك وتشكيل العقل التطبيقي، وغيرها من الوظائف المتعددة التي ساققتها تعريفات تكنولوجيا التعليم في مراحل تطورها كما ذكرنا تفصيلاً في الفصل السابق.

وإذا كان هناك العديد من الأدوار والوظائف التي قام بتحديددها الخبراء وأكدتها الدراسات العلمية، فإنه لا يمكن أن نغفل على الجانب الآخر حاجات المتعلمين من تكنولوجيا التعليم والتي تتمثل في تيسير عملية التعلم والتعليم، وإثراء التعليم، وإثارة دافعيتهم للتعليم والتعلم، واختصار زمن التعلم، وتدعيم الاتجاهات الإيجابية نحو الأنشطة التعليمية ووسائل استخدامها، وكذلك نحو

استخدام المستحدثات التكنولوجية فى التعليم والتعلم، ومتابعة التطورات السريعة فى هذا المجال ... وغيرها من الحاجات التى تمثل وظائف أساسية لنظام تكنولوجيا التعليم وعملياته .

ولذلك فإن الباحث لا يدرس فقط الوظائف التى أكدت عليها الأدبيات العملية والدراسات السابقة، ولكن يضع فى اعتباره أيضا الحاجات التى يبغي المتعلمون والمعلمون تلبيةها من استخدام توظيف تكنولوجيا التعليم ومصادر التعليم والتعلم وبصفة خاصة الحاجات التى تفرضها المستحدثات العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها فى التعليم والتعلم مثل التعليم القائم على الكمبيوتر . أو القائم على الشبكات ... على سبيل المثال، وتوظيف هذه المستحدثات فى الاتصال والتفاعل، وتلبية حاجات التعليم من بعد والتعليم المفتوح، بالإضافة إلى الحاجات التى تفرضها الاهتمامات المتجددة ببعض فئات المتعلمين والمعلمين، مثل فئات ذوى الحاجات الخاصة .

ومن خلال العرض العاجل لأدبيات التعريف بالوظائف والأدوار الخاصة بتكنولوجيا التعليم فى العملية التعليمية يمكن إجمال هذه الوظائف فى إطار عام يستهدف تحسين عملية التعليم والتعلم وتطويرها، من خلال تطوير الأداء لعناصر العملية التعليمية، وتفصيلها فى عدد من الوظائف والأدوار الفرعية التالية :

- دور تكنولوجيا المعلومات التعليمية فى دعم عمليات التخطيط والتصميم للسياسات والبرامج التعليمية .
- دور تكنولوجيا المعلومات التعليمية فى تطوير أساليب الإدارة التعليمية، وأداء القائمين عليها .
- دور تكنولوجيا التعليم والمعلومات فى تصميم البرامج والمناهج التعليمية، وتطوير المحتوى العلمى بما يحقق الإفادة الكاملة من تطوير تكنولوجيا التعليم فى كافة المجالات .
- تنمية مصادر التعليم والتعلم وتوفير البدائل المختلفة التى تتفق مع أهداف الاستخدام المختلفة لكافة الفئات والمراحل العمرية والتعليمية وكذلك القدرات والميول الخاصة .

- توفير البدائل المختلفة للتعليم المدرسي والنظامي مثل نظم التعليم من بعد والتعليم المفتوح .
- تدعيم أساليب تفريد التعليم والتعلم الذاتي .
- تجاوز مشكلات التعليم في المراحل المختلفة مثل مشكلات كثافة الفصل، ونقص المعلمين، والكفاءة الإدارية .
- دور تكنولوجيا المعلومات التعليمية في تنمية البحث العلمي، وإثارة دافعية الباحثين من خلال توفير المعلومات العلمية وبدائل الحصول عليها، والاستفادة منها في المجالات المختلفة .
- وذلك بالإضافة إلى الوظائف والأدوار المتعددة ذات العلاقة بزيادة التحصيل، وتخفيض زمن التعلم، وتوفير التنوع في التقديم والعرض للبدائل المختلفة من طرق التعليم وأدواته . والارتقاء بنوعية المعلمين وتطوير أدوارهم في التوجيه والإرشاد بجانب الأدوار التقليدية في التدريس والتقديم .
- وغيرها من الوظائف المتعددة التي يمكن أن تعكسها التطورات السريعة والمتلاحقة في المعرفة العلمية وتكنولوجيا الاتصال . والتي تنعكس بالتالي على تكنولوجيا التعليم والمعلومات .
- وهذه الوظائف والأدوار المتعددة لتكنولوجيا التعليم في عملية التعليم والتعلم يمكن أن تثير الباحث إلى دراستها من خلال أهداف الكشف عن هذه الوظائف أو غيابها، ووصفها واختبار وجودها أو غيابها في علاقتها بعناصر العمليات المتعددة لتكنولوجيا التعليم وتكنولوجيا التعليم ذاتها كالآتي:
- ويتصدر مثل هذه الدراسات دراسة الاتساق بين وجود الوظائف المختلفة، والسياسات والاستراتيجيات التعليمية العامة والجزئية أو الخاصة .
- دراسة الاتساق بين وجود الوظائف المختلفة والحاجات المتعددة للبيئة التعليمية .
- دراسة الاتساق بين وظائف معينة وسبل تحقيقها بالنسبة لفئات معينة من الطلاب المتلقين .
- دراسة الاتساق بين وظائف معينة، والتوظيف الأمثل للمواد التعليمية التي تحقق هذه الوظائف .

- دراسة استيعاب تحقيق هذه الوظائف فى علاقتها ببعضها، فى المواقف التعليمية المختلفة .

- دراسة الاتساق بين وجود وظائف معينة، وتأهيل وتدريب المتخصصين فى تكنولوجيا التعليم على تحقيق هذه الوظائف .

- دراسة الاتساق بين وجود الوظائف المختلفة، وسبل تقويم الأداء الذى يهدف إلى تحقيق هذه الوظائف .

وهذه الوظائف وأهداف دراستها فى إطار الكل أو الجزء، يمكن أن تشير إلى اتجاه العلاقات بين عناصر عملية تكنولوجيا التعليم من جانب، وعملية تكنولوجيا التعليم والعملية التعليمية الكلية من جانب آخر .

كما تشير إلى حدود الواجبات والمسؤوليات الخاصة بالقوى البشرية فى تحقيق الأهداف والوظائف، والتي يمكن أن تخضع للوصف والاختبار من خلال الطرق والأساليب المنهجية المختلفة .

ويجب أن نشير بعد ذلك إلى أن أهم بحوث ودراسات هذا المدخل، هو التطوير الوظيفى ذاته، ذلك أن من أهم سمات عملية تكنولوجيا التعليم هو التغير والتطور المستمر بما يواكب التطورات الفكرية والتكنولوجية المتلاحقة، والتي تفرض تطورا فى الأهداف والوظائف وأساليب تحقيقها بما يتفق مع هذا التغير المستمر

مدخل التطوير التكنولوجي

خلال مراحل تطور تكنولوجيا التعليم أرتبط مفهوم التطوير *Development* بالمصادر و الوسائل التعليمية، واتجهت الجهود الخاصة به إلى تطوير إمكانات هذه المصادر والوسائل لتتوافق مع التغير فى الأهداف أو خصائص المتعلمين أو النظم التعليمية بصفة عامة . وذلك بداية بتطوير الكتاب المدرسي إلى ظهور الصور المتحركة إلى التطوير فى استخدام الفيديو والتلفزيون التعليمي وصولا إلى استخدام الحواسيب والشبكات الإلكترونية فى التعليم .

وفى كل مرحلة من هذه المراحل كانت البحوث تهتم بالدرجة الأولى بإنتاج هذه المصادر والوسائل أو التغير فى مواصفاتها وإمكانياتها واختبار المنتج أو التغير فيه فى علاقته بخصائص المتعلمين، وهى ما أطلق عليها بحوث التفاعل بين الاستعداد والمعالجة *Aptitude - Treatment* ويرتبط الاستعداد بخصائص المتعلمين وترتبط المعالجة بالتغير فى المصادر أو الوسائل وتطويرها. ومع تطور استخدام الحاسب فى التعليم، والتعليم القائم على الشبكات فى نظم التعلم الذاتى ودعم التعليم الفردى ونظم التعليم عن بعد بصفة عامة، ارتفع الاتجاه بنوعية هذه البحوث التى تهدف إلى اختبار العلاقة بين مصادر التعليم والتعلم ومتغيرات إنتاجها، وبين خصائص المتعلمين وبصفة خاصة الخصائص المعرفية.

وعلى الرغم من اهتمام هذه المراحل بالتطوير فى المجالات المادية وهى إنتاج المصادر والوسائل، إلا أننا يجب ألا نغفل أن التطوير يشمل أيضا الرسالة التعليمية واختيار الرموز والمثيرات فى بناء المحتوى التى تتفق أيضا مع خصائص المتعلمين واستعدادهم، مثل الانتقال من الرموز اللغوية المكتوبة فى المطبوعات إلى الرموز المستحدثة التى فرضتها لغات الحاسب وبرامج المعالجة وهى أيضا مجالات للبحث والدراسة فى تكنولوجيا التعليم، وبصفة خاصة التطوير التكنولوجى.

وحيث أن التطوير هو عملية تحويل مواصفات التصميم إلى صيغة مادية تصل إلى المستخدمين فى تكنولوجيا التعليم وهم المعلمين والمتعلمين، فإن التطوير يشمل ثلاثة مجالات أساسية هى: التصميم، الإنتاج، ونقل الرسالة التعليمية وتوصيلها إلى المستخدمين.

ولعل مجال التطوير فى التلفزيون التعليمى، والتعلم القائم على الشبكات يقدم نموذجا لهذه المجالات الثلاثة وهى التصميم والإنتاج، ونقل الرسائل سواء بواسطة الكابلات أو الخطوط اللاسلكية أو الطرق السريعة للمعلومات والمدمجة فيها الأقمار الصناعية والشبكات الإلكترونية.

ولذلك تحتل التقنيات المدمجة *Integrated Technology* فى العصر الحالى اهتماما كبيرا فى التطوير وتوظيف هذا التطوير فى نظم التعليم من بعد،

وتوصيل المقررات التعليمية إلى المستخدمين من بعد *Course Delivery System* والاختبارات الإلكترونية *E.Test / Internet Based Assessment* التي تقوم أساساً على وجود متطلبات التكنولوجيا المدمجة التي تمثل في أجهزة الإرسال والاستقبال، والبرامج، وخطوط التوصيل وتتنوع فيها التكنولوجيا المستخدمة وتكون بالتالي مجالاً للتطوير التكنولوجي، قد يرتبط من جانب آخر بتطوير الاستراتيجيات التعليمية وطرق التعليم والتدريس، اعتماداً على هذه الأنماط من التكنولوجيا مثل أساليب التدريس الخصوصي عبر الشبكات *Network Based Tutorial*، وأساليب التدريس الذكية *Intelligent tutorial* والنظم الخيرة *Expert Systems*.

وتمثل النظريات الخاصة بالتصميم، والإدراك البصري والجماليات واللغويات، ونظريات معالجة المعلومات ونظريات التعلم وعلم النفس المعرفي، إطاراً مرجعياً في هذه البحوث التي تستهدف تطوير مصادر التعليم والتعلم في علاقتها بخصائص المستخدمين والمتعلمين، بحيث يؤدي التفاعل بينهما إلى الارتقاء بالمنتج النهائي، وهو التعليم والتعلم لدى كل فئة من فئات المستخدمين والمتعلمين.

ولا يستهدف البحث في هذا المجال تطوير الأجهزة والمعدات *Hardware* بوصفه منتجاً نهائياً، فذلك مجاله المؤسسات المنتجة للأجهزة والمعدات أو البرامج على المستوى الجماهيري، ولكن الباحث يستهدف الإجابة على السؤال الخاص بتأثير تطوير المتغيرات الخاصة ببناء البرامج أو المواد التعليمية في فاعلية التحصيل والأداء المهاري وكفايته لدى الفئات المتعددة للمتعلمين والمستخدمين. فالباحث يدرس العلاقات البنائية لعناصر الوسائل المتعددة في برامج الكمبيوتر التعليمية، لكنه لا يدرس سرعة المعالج في جهاز الكمبيوتر. ويدرس زوايا الكاميرا في إنتاج شريط الفيديو ولا يدرس إمكانيات جهاز الفيديو أو إنتاج شريط الفيديو الخام، وكذلك المتغيرات الخاصة بالبرامج التعليمية في التلفزيون التعليمي، وعلى مواقع الشبكة العالمية للمعلومات. ولا يدرس المتغيرات الهندسية والقدرات الخاصة بالأجهزة والمعدات أو الحواسيب والخوادم والشبكات الخاصة بالبحث والإذاعة في التلفزيون أو النشر في الشبكات.

وكما يشمل التطوير عمليات التصميم والإنتاج وتوصيل البرامج والمواد التعليمية، فإن هذه العمليات تكون مجالاً للدراسة في المطبوعات، والوسائل المسموعة المرئية، والحواسب والشبكات، والتقنيات المدمجة التي تجمع بين أكثر من وسيلة من الوسائل المذكورة والعمليات الثلاث معاً، وذلك في إطار المرجعية العلمية السابق الإشارة إليها .

وفي هذا المجال فإن الباحث يهتم بالأداء المهارى والممارسة العملية بقدر اهتمامه بالتحصيل العلمى وإكتساب المعارف النظرية الخاصة . لأن التطوير يستهدف بجانب الارتقاء بالتحصيل الناتج عن عملية التعليم والتعلم بواسطة المصادر التكنولوجية، يستهدف أيضاً تيسير عملية التعليم والتعلم واختصار زمن التعلم، والجهد المبذول من أطراف العملية التعليمية . ولذلك يرتبط بهذا المدخل ارتباطاً وثيقاً اقتصاديات عملية التطوير وتكلفة العائد منها / *Cost* *Benefet* كمحور أساسى من محاور البحوث العلمية الخاصة بالتطوير والتي يتخذ على أساسها الكثير من قرارات التفضيل والاستخدام، بجانب قرارات التطوير ذاتها .

ولذلك تمثل عمليات التطوير وهى التصميم والإنتاج والتوصيل لمصادر التعليم والتعلم ومتغيراتها طرفاً فى العلاقة العلمية ويمثل التحصيل العلمى والأداء المهارى بالفاعلية والكفاءة المطلوبة طرفاً آخر . وذلك لكل فئة من فئات المتعلمين والمستخدمين حسب التصنيف الذى يختاره الباحث لهذه الفئات . وهذا هو جوهر بحوث التفاعل بين الاستعداد والمعالجة السابق الإشارة إليها. فالم يهدف الباحث إلى دراسة العلاقة بين المعالجة وأهداف التعليم والتعلم مباشرة فى إطار العملية التعليمية الكلية . مثل دراسة تأثير الرسوم المتحركة فى البرامج العلمية على إدراك المفاهيم العلمية لدى التلاميذ فى مرحلة رياض الأطفال . فلا يستهدف الباحث تصنيف التلاميذ إلى فئات فى هذه المرحلة طبقاً للفروق الفردية للدراسة التفاعل بينها وبين المعالجة بالرسوم المتحركة، ولكنه أستخدم دراسة تأثير المعالجة على كل تلاميذ هذه المرحلة التعليمية .

ونشير أيضاً إلى أن مجالات التطوير التكنولوجى تشمل الاتى :

- تطوير بناء المحتوى التعليمى، وعرضه وتقديمه .

- تطوير الأوعية والوسائل والمصادر التي تقدم هذا المحتوى .
- تطوير الاستراتيجيات والمواقف التعليمية التي تسهم في تحقيق المنفعة والقيمة المضافة لتطوير بناء المحتوى ووسائل عرضه وتقديمه .
- تطوير البيئة التعليمية التي تحقق التوظيف الأمثل من جانب الأجهزة والمؤسسات التعليمية وأفضل استخدام من جانب المتعلمين والمستخدمين لهذه الأوعية والوسائل والمصادر في المواقف التعليمية المختلفة .

وهذه المجالات المذكورة تمثل إطاراً للعديد من الدراسات والبحوث العلمية في مجال التطوير التكنولوجي . بجانب ما تفرضه التطورات المعاصرة في المستحدثات التكنولوجية التي يتم توظيفها بتوسع في التعليم، مثل تصميم وإنتاج البرامج التعليمية في الفيديو التفاعلي *Interactive Video* والتلفزيون التفاعلي *Interactive Television* وفي التعليم الإلكتروني *E.Instruction* والتعلم الإلكتروني *E. learning*، سواء كان قائماً على الحاسب فقط، أو قائماً على الشبكات، أو قائماً على شبكة الإنترنت، وتأثيرات هذه التطورات المعاصرة على بناء المحتوى وإنتاج البرامج وتخطيط الاستراتيجيات والمواقف التعليمية وفق أسس ومعايير علمية *Criteria*، يتم صياغتها من خلال البحوث والدراسات العلمية لتصميم وإنتاج وعرض وتقديم وتوصيل المواد التعليمية، وبصفة خاصة المتغيرات الخاصة بهذه العمليات والمنتج النهائي لها (برامج فيديو / كتاب إلكتروني *E.Book* / مواقع تعليمية ... وغيرها) وبناء العلاقات بين هذه المتغيرات بما يتفق مع الاستراتيجيات والمواقف التعليمية وأهدافها . بالإضافة إلى المعايير الخاصة بالتوظيف والاستخدام الأمثل بما يتفق مع الحاجات التعليمية المتعددة .

وبجانب البحوث الخاصة بصياغة هذه الأسس والمعايير، يمكن اختبار صلاحية هذه المعايير للتطبيق في المواقف التعليمية ومع فئات المتعلمين والمستخدمين المختلفة ، وتأثيرات البيئة التعليمية على هذا التطبيق في التوظيف والاستخدام الأمثل .

ومثل هذه الدراسات والبحوث وغيرها في مجال التطوير التكنولوجي تسهم في مساهمة التطوير العلمي والتكنولوجي، وتوظيف المستحدثات التكنولوجية في

التعليم بما يحقق المنفعة القصوى بأقل قدر من الجهد المبذول والوقت المتاح والإمكانات المادية والمالية . وهذا مجال آخر من مجالات بحوث التطوير التكنولوجي ، والتي تتناول اقتصاديات التطوير التكنولوجي وتعظيم العائد والقيمة المضافة في العملية التعليمية .

مدخل الاستخدام وسلوك المتعلمين

على الرغم مما يثيره مفهوم الاستخدام في تعريف الجمعية الأمريكية لوسائل الاتصال وتكنولوجيا التربية من اتجاهات في البحث والدراسة . خاصة باستخدام الوسائل ونشر الابتكارات، وتنفيذ الابتكار ودمجه في النظم القائمة، بالإضافة إلى علاقات السياسات والأنظمة . إلا أن المفهوم المقصود في هذا المدخل هو استخدام المصادر *Using , Utilization* بالنسبة لكل من المعلمين والمتعلمين، وسلوك المتعلمين في التعامل معها، واتجاهاتهم نحوها.

وتظهر أهمية استخدام المتعلمين بصفة خاصة في نظم تفريد التعليم *Individualization of Instruction* وبصفة خاصة التعليم الفردي . بالإضافة إلى التعلم الذاتي *Self Learning* وفي كلاهما يعتمد المتعلم على نفسه في استخدام المصادر المختلفة للتعليم والتعلم .

ويشير تعريف الجمعية لتكنولوجيا التعليم إلى الاستخدام بأنه الاستخدام المنظم للمصادر من أجل التعلم، وتظهر أهميته في وصف أسلوب الاتصال بين المتعلم من جهة والمصادر ونظم التعليم من جهة أخرى .

وإذا كان ما سبق هو التعريف العام لمفهوم الاستخدام نظرياً، فإنه - في رأينا - مفهوم تطبيقي يسير في اتجاهين :

الأول : الاتجاه الخاص باستخدام المعلمين والاختصاصيين، ويرتبط به قرار الاختيار والتوظيف الذي يتأثر بالعديد من العوامل والتأثيرات يتصدرها الأهداف التعليمية والمحتوى العلمي، وخصائص المتعلمين، وخصائص المصادر والوسائل الفنية والاقتصادية، وإمكاناتها في عرض المواد التعليمية المختلفة وتوصيلها إلى المتعلم بسهولة ويسر .

السّاتى : الاتّجاه الخاصّ باستخدام المتعلّمين لمصادر التّعلّم، ويرتبط بقرّارهم الذاتى وحريّتهم فى الاختيار والاستخدام فى إطار الحاجات والميول والقدرات، ثمّ تقرير الأهمية فى حدود تكلفّة المنفعة والعائد *Cost-Benefit* .

ويرتبط الاتّجاه الثّانى ارتباطاً وثيقاً بالتّعلّم الفردى والتّعلّم الذاتى... الذى ارتفع الاهتمام به مع الاتّجاه إلى تفريد التّعلّم وانتشار التّعلّم المبرمج، ونظم التّعلّم المفتوح والتّعلّم من بعد والذى واكب التّوسّع فيه انتشار اعتماد مصادر التّعلّم على المستحدثات الرّقمية فى مجال الحاسبات والشبكات .

ولذلك تعتبر النظريات الخاصة بتفريد التّعلّم، والتّعلّم الذاتى، وتقدير الحاجات وتنمية الميول والاتّجاهات، وقياس الاهتمام والتّفضيل ، والسلوك الاتّصالى مع المواقف التّعليمية والمصادر وغيرها ، تعتبر هذه النظريات والتّعميمات الخاصة بها الإطار المرجعى للبحوث والدراسات الخاصة بالاستخدام وسلوك المتعلّمين فى الاتّصال والتّعامل مع مصادر التّعلّم والتّعلّم .

ونسود فى هذا المجال أن نفرّق بين مفهومى التّعلّم الفردى والتّعلّم الذاتى، فالتّعلّم الفردى أحد تطبيقات تفريد التّعلّم الذى يعتبر نظاماً تعليمياً ذا خصائص ومقومات تختلف عن التّعلّم التقليدى حيث يركّز على المتعلّم ذاته، ويهتم بالفروق الفردية بين المتعلّمين التى تتيح للمتعلّم الحرية فى اختيار مصادر التّعلّم التى تناسبه، والتى أصبحت تلبى حاجات المتعلّم وتتفق مع قدراته وميوله واتّجاهاته، بما دخل عليها من تطوّر فى التصميم والإنتاج يحقق قوة العلاقة بين خصائص هذه المصادر وخصائص المتعلّم وحاجاته .

وبذلك نجد أن تفريد التّعلّم نظام تعليمى له خصائصه واستراتيجياته ومنها التّعلّم الفردى، وكذلك التّعلّم فى المجموعات الصغيرة، وكذلك المجموعة الكبيرة متى تمّ تصنيفها فى إطار أحد الفئات الخاصة بخصائص المتعلّمين وحاجاتهم واختيار المناسب من مصادر التّعلّم والتّعلّم .

أمّا التّعلّم الذاتى فيعتمد على الفرد ذاته فى اكتساب المعرفة والمهارات، اعتماداً على مصادر التّعلّم والتّعلّم المتاحة للفرد . ولذلك يسمّى التّعلّم المنظم

ذاتياً *Self Regulated Learning /Self Planned Learning* وكذلك التدريس الذاتى *Self teaching* التعلم المستقل *Autonomous Learning* ومبادئ التعلم الذاتى هى التى يقوم عليها تطوير المستحدثات التكنولوجية فى التعليم بحيث تلبي حاجة المتعلم فى التعلم فى الوقت والمكان الذى يناسبه . مع صياغة المواقف التعليمية وعناصرها، والأنشطة فى شكل برامج تحقق الأهداف التعليمية وتقدم المحتوى الذى يتفق مع الأهداف والمواقف ويلبي حاجات المتعلمين فى نفس الوقت .

وفى إطار الاستخدام وسلوك المتعلمين يتشابه التعليم الفردى مع التعلم الذاتى فى جوانب كثيرة خاصة بالعلاقة مع مصادر التعليم والتعلم منها:

- حرية المتعلم فى الاختيار والانتقاء من بين المصادر، ويرتبط بهذه الصفة الكثير من معالم السلوك الاتصالي مع مصادر التعليم والتعلم، وأهمها قبول بعض المصادر أو العزوف عنها، وكذلك كثافة الاستخدام ، وطريقة الاستخدام .

- الاهتمام بالتغذية الراجعة *Feed back* الفورية والمستمرة فى البرامج المعدة للتعليم الفردى أو التعليم الذاتى، وما يرتبط بها من تغيير أو تعديل فى سلوك الاستخدام .

- المتابعة والقياس المستمر لنتائج التحصيل واكتساب المهارات، وتطوير عملية التعليم والتعلم بناء على ذلك، وتوجيه المتعلم وإرشاده إلى تنمية اتجاهاته نحو مصادر التعليم والتعلم أو بعضها .

- تعدد الأنشطة التعليمية والتدريبات فى تصميم البرامج وإنتاجها التى تعمل على تنمية الاتجاهات نحو مصادر التعليم والتعلم أو بعضها .

والخصائص السابقة للتعليم الفردى والتعلم الذاتى فى علاقته بمصادر التعليم والتعلم تشير إلى أبعاد معرفية وعملية متعددة يلجأ إليها الباحث فى دراسته لهذه العلاقة التى ترتبط بمفهوم استخدام المتعلمين وسلوكهم الاتصالي مع هذه المصادر . مثل الأسس التربوية والفنية لتطوير مصادر التعليم والتعلم فى علاقتها بتطوير الاستخدام وتنمية الاتجاهات . الأطر العلمية المرجعية الخاصة بتصميم التغذية الراجعة فى البرامج الخاصة بالتعليم والتعلم/ وكذلك

تصميم الاختبارات وبنائها في برامج التعليم والتعلم وتقويم الخطو الذاتى فى هذه العمليات، بالإضافة إلى الأسس العلمية والنظريات الخاصة بالتصميم فى علاقته بالعمليات الادراكية والمعرفية، ووصف خصائص المتعلمين وقياس هذه الخصائص وتصنيفها .

وفى الاتجاه الخاص باستخدام المعلمين والاختصاصيين لمصادر التعليم والتعلم يمكن أن يشير هذا الاتجاه العديد من البحوث الخاصة بعمليات الاستخدام مثل :

- تنمية اتجاهات المعلمين والاختصاصيين نحو مصادر التعليم والتعلم وأدواتها وبعضها .
- تقويم العلاقة بين خصائص هذه المصادر واستخدامها لتحقيق أهداف تعليمية معينة .
- تقويم العلاقة بين خصائص هذه المصادر واستخدامها مع الفئات المتعددة للمتعلمين وخصوصا فى حالات التعليم المفرد، أو الجماعات الصغيرة ذات الخصائص المتشابهة .
- تطوير أساليب الاستخدام لبعض المصادر لخدمة المواقف التعليمية المختلفة، فى حالة غياب خصائص المصادر التى تتفق مع هذه المواقف مثل استخدام الحاسب مع المجموعات الكبيرة أو استقبال برامج التلفزيون التعليمي وعرضها فى الفصول الدراسية .
- تطوير الحافز إلى استخدام مصادر التعليم والتعلم لدى كل من المعلمين والاختصاصيين والمتعلمين، بالنسبة للمصادر التى يقل استخدامها أو لاتجد قبولا منهم للاستخدام .
- تطوير الأدلة والإرشادات الخاصة بالاستخدام السليم فى المواقف المختلفة بناء على دراسات عملية تهدف إلى صياغة أسس استخدام المصادر فى مختلف المواقف .
- دراسة البدائل المختلفة للاستخدام فى تحقيق الأهداف التعليمية، وكذلك مع الاستراتيجيات والمواقف التعليمية المختلفة .
- دراسة اقتصاديات الاستخدام الأمثل وتطوير الاستخدام بما يحقق الأهداف الاقتصادية للاستخدام .

- الدراسات الخاصة بتنمية الوعي بأهمية التحديث والتطوير فى أساليب الاستخدام لخدمة العملية التعليمية وتأمينها ، وتطوير التدريب عليها .

أما الاتجاه الثانى الخاص باستخدام المتعلمين لمصادر التعلم والتعلم فى مواقف التعليم الفردى والتعلم الذاتى، فيمكن استثارة العديد من الدراسات الخاصة بالاستخدام ، وبصفة خاصة فى مجال استخدام المستحدثات التكنولوجية فى التعليم ووصف سلوكهم الاتصالي مع هذه المستحدثات. مثل:

- تنمية الوعي بأهمية هذه المستحدثات فى التعليم، وأهمية استخدامها فى برامج التعليم الفردى والتعليم الذاتى .

- تنمية الاتجاهات نحو هذه المستحدثات ومصادر التعلم الأخرى، لتدعيم قبول الاستخدام والارتفاع بمستوى كثافته .

- الدراسات الجزئية الخاصة بوصف أساليب الاستخدام لمصادر التعلم الخاصة بفئات المتعلمين فى التخصصات المختلفة ومراحلها التعليمية والعوامل المؤثرة فيها .

- الدراسات الجزئية الخاصة بوصف السلوك الاتصالي مع هذه المصادر وتحديد اتجاهات القبول والعزوف لدى الفئات المتعددة للمتعلمين .

- الدراسات المقارنة لاستخدام فئات المتعلمين لبعض المصادر، وأساليب الاستخدام وكثافته .

- تطوير أساليب استخدام بعض المصادر لتتفق مع حاجات الفئات الخاصة فى التعليم .

- تطوير مهارات استخدام المتعلمين لبعض المصادر، ونشرها للاستفادة بها فى التعليم .

وغيرها من أمثله البحوث التى يقترحها الباحثون فى إطار مدخل الاستخدام لدى كل من المعلمين والمتعلمين والاختصاصيين . بالإضافة إلى اتفاق الاتجاه الخاص باستخدام المتعلمين، مع الاتجاه الأول الخاص باستخدام المعلمين والاختصاصيين فى الدراسات الخاصة بتطوير أساليب الاستخدام وتطوير الحافز إلى الاستخدام، وتطوير الأدلة والإرشاد، وكذلك اقتصاديات الاستخدام الأمثل وتطوير الاستخدام بما يحقق أهدافه .

مدخل التقويم وتحليل الأداء

التقويم فى العملية التعليمية هو عملية تقرير كفاية التعليم والتعلم . وفى مجال تكنولوجيا التعليم هو تقرير كفاية عناصر النظام لتحقيق أهداف عمليات التعليم والتعلم، ولذلك يشمل التقويم كافة عناصر النظام، فيشمل تقويم السياق العام وتقويم المدخلات والعمليات وتقويم المنتج النهائي وتقويم صلاحيته، سواء كان هدفاً أو مصدراً يسهم فى تحقيق الأهداف .

والتقويم عملية مستمرة . تبدأ قبل وأثناء وبعد الانتهاء من تحقيق الأهداف، ولذلك فإنها تستخدم المقاييس التى تتفق مع هذه المراحل مثل الاختبارات التكوينية *Formative Assessment*، ومحكية المرجع *Criterion - Referenced*، وغيرها من الاختبارات التى تذخر بها أدبيات بناء المقاييس والاختبارات .

ويرتبط التقويم بتحليل الأداء للإجابة على التساؤلات الخاصة بكفاية المهام، أو المنتج لتحقيق الأهداف . وكذلك تقدير الحاجات حيث يتم رسم الأهداف لتلبية هذه الحاجات، ويجب التقويم فى هذه الحالة على السؤال الخاص بمدى تلبية الحاجات التى تستهدفها العمليات المختلفة فى مجال تكنولوجيا التعليم .

وفى مجال تكنولوجيا التعليم نجد أن الأداء وتطويره هو المعيار الأساسي لوجود تكنولوجيا التعليم أو غيابها ويشمل الأداء كفاية القيام بالعمليات الأساسية لتكنولوجيا التعليم وهى التصميم والتطوير والاستخدام والأداء والتقويم لتحقيق أهداف تكنولوجيا التعليم فى العملية التعليمية .

وفى نفس الوقت يرتبط التقويم وتحليل الأداء بكل المداخل السابقة حيث يستهدف بالضرورة تحليل المهام والوظائف، والمهارات، وتقويم المعلومات الخاصة باتجاهات التطوير التكنولوجى وأهدافه ومجالاته .

ولذلك يهدف التقويم وتحليل الأداء تقديم المعلومات التفصيلية الخاصة بتقدير الحاجات، وتحليل الأهداف وتحليل المهام والوظائف وتحليل خصائص المتعلمين، وخصائص البيئة التعليمية، والاستفادة بنتائج التقويم وتحليل الأداء

فى وضع أسس التطوير فى مجال تكنولوجيا التعليم وعملياتها . أو المساهمة فى تطوير العملية التعليمية واستراتيجياتها .

وتعتبر دراسات تحديد المهارات الخاصة بالمهام والوظائف المختلفة لتكنولوجيا التعليم، وصياغة المعايير الخاصة بهذه المهارات من الدراسات الأساسية فى هذا المدخل، ويعتمد على نتائجها فى تحليل الأداء، وفق التحديد المسبق للمهارات والمعايير أو تقويم الأداء، ثم صياغة سبل التطوير المختلفة التى تسهم فى تطوير الأداء والإرتفاع بكفافته .

ولذلك يثير هذا المدخل العديد من الدراسات والبحوث التالية :

- الكشف عن المهارات المتعددة الخاصة بالممارسة العملية للمهام المختلفة لتكنولوجيا التعليم، وصياغة هذه المهارات وفق الأسس والقواعد العملية السليمة .
- وصف المهارات الفعلية للممارسة العملية فى مجالات التوظيف والاستخدام لتكنولوجيا التعليم، ووصف التأثيرات المختلفة فى القيام بهذه المهارات، وتأثير القيام بهذه المهارات فى أساليب الممارسة وتحقيق المهام، وتأثير ذلك فى كفاءة الاستخدام والتوظيف وفاعليته.
- المقارنة العلمية بين نتائج الكشف والصياغة لمهارات الممارسة العملية للمهام المختلفة، ونتائج الوصف المنهجي للمهارات القائمة وسبل القيام بها فى تحقيق المهام . واقتراح سبل تطوير هذه المهارات بما يتفق مع نتائج هذه البحوث .
- الدراسات الكشفية والاستطلاعية التى تستهدف المسح العلمى للمعايير الخاصة باستخدام تكنولوجيا التعليم وتوظيفها مع فروع العلم والمعرفة المتخصصة، وفق خصائص وسمات العلوم والمعارف المختلفة وتطبيقاتها.
- وصف العلاقات بين أداء المهارات وتحقيق المهام المختلفة فى المجال التعليمي الواحد، والكشف عن الاتساق أو الاختلال فى أداء المهارات أو المهام .
- وصف العلاقات بين أداء المهارات والمهام وتحقيق الأهداف التعليمية، بالنسبة للطلاب والمستخدمين وبالنسبة للقائمين بأداء هذه المهارات والمهام أيضاً .

- صياغة المعايير العلمية *Criteria* لتصميم *Design* المواد التعليمية، بما يتفق مع الأهداف التعليمية لكل مجال من مجالات التوظيف والاستخدام .
- صياغة المعايير العلمية الخاصة بإنتاج *Production* هذه المواد، وبناء العلاقات بين عناصر الإنتاج وفقاً لهذه المعايير .
- صياغة المعايير العلمية الخاصة بالاستخدام *Using* وتوظيف هذه المواد التعليمية بما يتفق مع المواقف التعليمية وأهدافها .
- اختبار صلاحية هذه المعايير للتطبيق من واقع الممارسة العملية للاستخدام والتوظيف .
- اختبار تأثيرات المواقف التعليمية المختلفة في استخدام المنتج *Product* التكنولوجي وتوظيفه .
- اختبار تأثيرات البيئة التعليمية في استخدام المنتج التكنولوجي وتوظيفه في المجالات التعليمية المختلفة .
- صياغة نتائج الكشف أو الوصف والاختبار لأداء المهارات، وتطبيق المعايير العلمية باعتبارها مدخلاً لتطوير التكنولوجيا في التصميم والإنتاج والاستخدام .
- إجراء الدراسات المقارنة لنتائج تحليل الأداء وتطبيق المعايير العلمية التي تكشف عنها البحوث المحلية مع نتائج البحوث العالمية في هذه المجالات، للكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف باعتبارها أيضاً مدخلاً لتطوير التكنولوجيا .
- مثل هذه الدراسات تهتم بالدرجة بتحليل الأداء وتطويره، بما ينعكس على تحقيق الأهداف الخاصة بالمعرفة المتخصصة أو المعرفة العامة في مجالات التعليم المختلفة، ومتابعة تطوير هذا الأداء مع التطورات السريعة والمستمرة في مجالات توظيف الأجهزة والمواد المستخدمة في تكنولوجيا التعليم واستخدامها، والاستخدام الأمثل الذي يسهم أيضاً في تحقيق الأهداف الخاصة والعامة بكفاءة وفعالية .

مدخل التنظيم والإدارة

تعتبر علوم الإدارة بأنواعها هي الإطار المرجعي لهذا المدخل الذي يهتم بدور التنظيم والإدارة في تحقيق الأهداف . وتظهر أهمية هذا المدخل في أن عمليات تكنولوجيا التعليم قد تعمل جميعها في إطار واحد ضمن تنظيم المؤسسة التعليمية، أو المشروع التربوي، أو مراكز التطوير ومصادر التعليم والتعلم على مستويات المناطق أو المحافظات . مما يقتضى التنسيق بين هذه العمليات من خلال تنظيم شامل يحدد الوظائف والأدوار والواجبات والمسؤوليات والسلطات الممنوحة لها، ومستويات هذه الوظائف والأدوار وعلاقتها الإدارية ، في إطار تنظيم إداري شامل يحقق أهداف التخطيط والتنفيذ ومتابعة الأداء وتقويمه .

وإذا كان هذا التنظيم لا يظهر واضحا في المؤسسات التعليمية، إلا أنه يكون مطلوبا وضروريا في مراكز التطوير التكنولوجي، ومصادر التعليم والتعلم التي تتعدد وظائفها في التخطيط والتصميم والإنتاج للبرامج والأدوات التعليمية، وتيسير وصولها إلى المستفيدين وإدارة الإتاحة والتبادل والتخزين بما يحقق الإفادة الكاملة بها من أجل التعلم .

ويدعم الاهتمام بهذا المدخل في بحوث ودراسات تكنولوجيا التعليم التوسع في الاهتمام بتصميم وإنتاج المصادر وإدارة شبكات المعلومات والاتجاه نحو التوسع في إنشاء المكتبات الرقمية *Digital Libraries* أو الإلكترونية وتطوير أساليب الإمداد بالمعلومات والإتاحة والتبادل من خلال شبكات المعلومات المحلية والعالمية، وارتباط هذه الأهداف بنظم المعلومات وإدارتها التي أصبحت تحظى باهتمام بالغ في عمليات تكنولوجيا التعليم والارتباط بينها .

وهذا الاتجاه هو الذي يدعم بالتالي أهمية الفكر الإداري في تنظيم هذه المراكز والمصادر وأدواتها بما يحقق الإفادة منه في التعليم والتعلم . خصوصا وأنه مهما اختلفت أهداف المشروعات أو المراكز فإنها تحتاج إلى تنظيم إداري يقوم على العلاقات بين المستويات الإدارية وتوزيع المهام والمسؤوليات

والسلطات لتحقيق أهداف المشروع مثل مراكز التطوير التكنولوجي أو مصادر التعليم والتعلم .

وفى إطار المفاهيم الخاصة بعلوم التنظيم والإدارة فإنه لا يكفى أن تعهد المهام والوظائف إلى الخبراء والاختصاصيين والفنيين، ولكن يتم ذلك فى إطار الوظائف الأساسية للتنظيم والإدارة وهى التخطيط والتنظيم والتنفيذ والإشراف والمتابعة والتقويم، وكلها تعهد إلى المتخصصين فى هذه الوظائف بناء على تأهيلهم وتدريبهم وكفاياتهم للقيام بهذه الوظائف وكذلك تحديد المسؤوليات فى هذه الوظائف أمام المستويات الإدارية الأعلى وفقا لمهامها وتأهيلها وتدريبها وكفاياتها أيضا فى هذا المستوى الإداري .

وعلى الرغم من أهمية التنظيم والإدارة فى تنفيذ عمليات تكنولوجيا التعليم ومهامها ، خصوصا فى المراكز والمؤسسات التعليمية ومصادر التعليم والتعلم التى أصبحت تجمع بين مهام التصميم والتطوير فى توفير الأجهزة والمعدات والبرامج والمواد التعليمية، وكذلك مهام الإتاحة والتخزين والتبادل مع المراكز والمؤسسات والمصادر الأخرى بما يحقق الإفادة منها فى العملية التعليمية، على الرغم من ذلك فإن البحوث والدراسات العلمية فى هذا المجال تكاد تكون غائبة تماما فى بحوث تكنولوجيا التعليم ودراساتها نظرا للاعتقاد السائد بعدم الحاجة إليها . لاكتفاء المؤسسات التعليمية بعدد محدود من المهام الخاصة بتكنولوجيا التعليم والاعتماد على المؤسسات والشركات الخارجية فى توفير المصادر وإنتاج البرامج، وكذلك كفاية أخصائي المكتبات فى الإشراف على المهام الخاصة بالمصادر المطبوعة وتخزينها وإتاحتها فى إطار مستقل عن المصادر الأخرى .

إلا أن هذا الاتجاه فى البحث يعتبر ضروريا مع التوسع فى تنظيم التعليم من بعد، والتعليم المفتوح والاتجاه نحو تفريد التعليم خصوصا أن هذه النظم تحتاج إلى مراكز مستقلة للتطوير والإنتاج، وكذلك للإتاحة والتبادل والتخزين . مما يحتاج إلى تعدد فى الوظائف والمهام، وتعدد فى القائمين على تنفيذها وتعدد فى المستويات الإشرافية والتنفيذية وتحديد كفاياتهم للقيام بهذه المهام وتنفيذها .

وتظهر أهمية مدخل الكفايات فى علاقاتها بالأهداف والوظائف والمهام فى هذه الدراسات لأنها الأساس فى توزيع الأدوار والوظائف والمسئوليات فى إدارة هذه المراكز وتحقيق أهدافها .

ولذلك يثير هذا المدخل العديد من البحوث والدراسات الخاصة بالتنظيم والإدارة فى مجال تكنولوجيا التعليم مثل :

- دراسة التنظيمات الإدارية القائمة لمراكز التعليم والتعلم ومصادرهما وتقويمهما فى إطار الأهداف، والخدمات التى تقدمها ، وحدود المستفيدين من هذه الخدمات وانتشارهم .
- دراسة كفايات العاملين بهذه المراكز والمصادر فى علاقتها بالوظائف والأدوار ومسئولياتها الإدارية .
- دراسة العلاقات الإدارية والتنظيمية بالأقسام العلمية والإدارات التعليمية فى إطار التنظيم العام للمؤسسات التعليمية وأهدافها وتأثير هذه العلاقات فى الأداء وتحقيق الأهداف .
- بحوث التطوير فى التنظيم والإدارة لتلبية الحاجات والأهداف المتجددة، والمستحدثات فى تكنولوجيا التعليم والإفادة منها .
- البحوث والدراسات الخاصة بالتدريب وتطوير الكفايات والإمكانات فى المستويات التنظيمية المختلفة .
- البحوث الخاصة بالمتابعة وتقويم الأداء فى إطار أهداف التنظيم والإدارة للمؤسسة والمراكز والمصادر .
- وذلك بالإضافة إلى البحوث والدراسات الخاصة باقتصاديات المشروع وتحقيق المنفعة وقياس القيمة المضافة ودراسات الجوى فى المؤسسات والمراكز القائمة، وتحت الإنشاء لخدمة العملية التعليمية .

بالإضافة إلى العديد من البحوث والدراسات الخاصة بهذا المجال، والتى يجد الباحث لها مرجعا فى علوم الإدارة والتنظيم والإدارة التعليمية واقتصاديات المشروع، وتطبيقاتها فى مجال تكنولوجيا التعليم وعملياتها المتعددة والمتكررة فى إطار المراكز والمصادر، أو فى إطار المؤسسات التعليمية ذاتها .

تكامل المداخل البحثية

لا يعنى تناول المداخل السابقة وما تثيره من بحوث ودراسات بشكل مستقل، تجزئ بحوث تكنولوجيا التعليم وفق هذه المداخل، باعتبارها أجزاء مستقلة فى إطار التخصص، ولكن النظر إلى تكنولوجيا التعليم بوصفها نظاما أو عملية تدور فى تلك العملية التعليمية الكلية، أو نظاما فرعيا من نظام التعليم وسبقه يفرض النظر أيضا إلى العناصر الخاصة بالعملية أو النظام وما يثيره كل عنصر فيها من بحوث ودراسات علمية تصب نتائجها فى النهاية فى إطار تطوير العملية أو النظام .

وفرض منظور العملية والنظام واتجاهات الحركة بين عناصرها أن تكون النظرة إلى كل عنصر وحركته وعلاقته فى إطار الأهداف العامة والخاصة للبحث العلمى، التى تفرض فى معظم اتجاهاتها نظرة شاملة لحركة العناصر وعلاقاتها داخل العملية أو النظام وخارج أى منهما، وبالتالى فإن النظرة الشاملة تفرض بالتالى تكاملا بين هذه المداخل - والأمثلة على ذلك عديدة - ويرتبط هذا التكامل بحدود الأهداف البحثية ومسارات تحقيقها بالأسلوب العلمى .

ألا أن التكامل بين هذه المداخل لا يعنى بالتالى التوسع فى صياغة الأهداف العلمية التى تفرض مداخل متعددة بالتالى، لأن هذا سيؤدى إلى التوسع فى طرح المشكلات العلمية بما يفوق طاقات البحث العلمى أو الباحث فى دراسته لإحدى الظواهر العلمية فى مجال تخصص تكنولوجيا التعليم .

ولذلك فإن النظرة الجزئية إلى المداخل أو تكامل هذه المداخل يرتبط بداية بحدود الأهداف العلمية للبحث والدراسة، والتى يجب أن ينظر إليها فى إطار ما تضيفه من قيمة علمية إلى تخصص تكنولوجيا التعليم فى إطاره النظرى أو التطبيقى .

الفصل الرابع

تصنيف بحوث تكنولوجيا التعليم

تأثر البحث في مجال تكنولوجيا التعليم باتجاهات التعريف المعاصرة، وتعدد المداخل النظرية والفكرية للبحث في هذا المجال . وتوسعت بالتالي البحوث إلى مجالات متعددة استهدفت في مجموعها الوصول إلى نتائج تسهم في إثراء العملية التعليمية وتطويرها، وإن كان هذا التوسع في البحث لم يصاحبه دليل لتصنيف هذه البحوث في فئات تساعد الباحث في تقرير المنهج العلمي وأدواته، الذي يتفق مع الفئات وخصائصها .

وحتى بداية السبعينات لم تكن هناك حاجة إلى هذا التصنيف، لأن البحوث في معظمها كان ينصب اهتمامها على الوسائل التعليمية *Instructional Media* والإجابة على الأسئلة الخاصة بفعالية هذه الوسائل أو بعضها في التعليم، أو المقارنة بينها وبين بعضها في بعض المواقف التعليمية . وكانت هذه البحوث تستق ومفهوم السائد حينئذ للوسائل التعليمية أو المعينات أو الوسائل السمعية البصرية في التعليم .

ولكن مع التطور في المفاهيم والمداخل البحثية، تعددت اتجاهات البحث وتتنوعت البحوث في هذا المجال لتتطلب حاجات التطور المعاصرة وبصفة خاصة تطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات التي أصبحت تستخدم بتوسع في خدمة العمليات، والنظم التعليمية المتعددة . مع الاتجاه للتوسع في دراسة العلاقات بين أطراف العملية التعليمية وتكنولوجيا التعليم، وكذلك دراسة نظام تكنولوجيا التعليم وعناصره وعملياته والعلاقات بينها .

وحسبى مع مفهوم الوسائل التعليمية ظهر الاتجاه فى دراسة هذه العلاقات من خلال تصنيفات البحوث التى اهتمت بالوسائل التعليمية وعلاقتها، وذلك مثل دراسة دونالد ايلي *D. Ely* فى عام ١٩٨٧ التى حددت خمسة مسارات للبحوث فى مجال الوسائل التعليمية، يشار إلى كل منها بأسئلة بحثية رئيسية وكلها تشير إلى العلاقات بين عناصر العملية التعليمية وتوظيف هذه الوسائل واستخدامها . (كمال اسكندر ٨٨ : ٤-٥) .

- السؤال الأول : هل تعمل الوسائل التعليمية؟ *Does It Works?* ، ويتفرع منه سؤالان فرعيان هما : هل يمكن أن يتعلم التلاميذ من وسيلة محددة مثل الصور المتحركة أو الراديو أو التلفزيون؟ وهل يمكن أن تستبدل وسيلة بأخرى فى ضوء التعلم والتذكر ؟

- السؤال الثانى: إلى أى حد من الجودة تعمل الوسائل التعليمية؟ *How Well?* . ويتفرع عنه أيضاً سؤالان هما : هل هناك تصميمات فيزيقية وتكنولوجية للوسائل التى تيسر التعلم؟ وهل يمكن زيادة مقدار التعلم بواسطة تغيير عوامل محددة ؟

- السؤال الثالث : تحت أى شروط تعمل هذه الوسائل ؟ *Under what Conditions?* ويتفرع عنه أيضاً سؤالان هما : ما هو دور المعلمين عند استخدام هذه الوسائل ؟ ، وأى الشروط تيسر استخدامها ؟

- السؤال الرابع : مع أى نمط من المتعلمين؟ *With What Type of Learners?* ويتفرع عنه أيضاً سؤالان : ما العلاقة بين قدرات أو استعدادات التلاميذ والمعالجة التعليمية؟ ما الاختلافات فى التعليم بين التلاميذ ذوى القدرات المتباينة عند اكتسابهم لمفهوم معرفى ؟

- السؤال الخامس : هل يتمكن المتعلمون من نمط معين أن يبلغوا الأهداف باستخدام الوسائل التعليمية تحت شروط معينة ؟

وهذه الأسئلة قدمت فى حد ذاتها تصنيفاً للبحوث الخاصة بالوسائل التعليمية فى علاقاتها بالمعلمين والمتعلمين والاستخدام أو التوظيف وشروطه . ومع أى من الأسئلة السابقة يمكن التقرير بأهداف البحث ومناهجه وأدواته، وهو هدف التصنيف الخاص بالبحوث العلمية .

وفى إطار أكثر شمولاً جمعت هذه الأسئلة تصنيفاً خاصاً بالبحوث فى مجال تكنولوجيا التعليم سادت لفترة طويلة سميّت ببحوث التفاعل بين الاستعداد والمعالجة (*ATI*) *Aptitude- Treatment Interaction* وبصفة خاصة الأسئلة الرابعة والخامسة فى هذا التصنيف لبحوث الوسائل التعليمية.

إلا أنه فى السنوات الأخيرة فرضت تعريفات تكنولوجيا التعليم المعاصرة تصنيفاً آخر ارتبط بالوظائف الرئيسة للمجال - أو ما يسمونها مكونات المجال - بجانب تصنيفات ارتبطت بالتطور فى مستحدثات تكنولوجيا التعليم فى علاقتها بالمصادر وتطورها لتلبية حاجات النظم التعليمية المختلفة مثل التعليم النظامى والتعليم من بعد والتعليم المفتوح، وكذلك التعليم بمساعدة الحاسب، والتعليم القائم على الحاسب، والقائم على الشبكات، والتعليم الافتراضى وكلها تصنيفات فرضها التطور فى المفاهيم والمستحدثات المعاصرة فى تكنولوجيا التعليم ومصادر التعليم والتعلم .

وأياً كان التصنيف الذى يتم على أساسه توزيع بحوث تكنولوجيا التعليم فى فئات، فإن التصنيف بصفة عامة يهدف إلى :

- ١- إرشاد الباحثين إلى المداخل الفكرية والنظرية للبحث .
- ٢- إرشاد الباحثين إلى مناهج البحث وأدواتها .
- ٣- إرشاد الباحثين إلى تصميم إطار النتائج والتوصيات الخاصة بها .

وذلك بما يتفق مع فئات التصنيف التى اقترّب منها الباحث . عند بداية الإحساس بالمشكلة وتحديدها .

وهناك العديد من الاتجاهات فى تصنيف البحوث العلمية بصفة عامة والتى يمكن تطبيقها على بحوث ودراسات تكنولوجيا التعليم، وبناء على معايير معينة. مثل التصنيف المنهجى لنوع البحوث والدراسات، والتصنيف على أساس مصادر المعلومات، والتصنيف على أساس الأهداف، أو الموضوعات وغيرها من معايير التصنيف .

ومهما تعددت التصنيفات لبحوث ودراسات تكنولوجيا التعليم فإنه لا يوجد تصنيف منها يتوفر فيه شرط الكفاية (*Adequacy*) (بمعنى أنه يجب أن يتم

تصنيف الدراسة الواحدة تحت فئة واحدة من فئات التصنيف) . لأنه لا توجد دراسة أو بحث علمي يمكن الاكتفاء بتصنيفه تحت فئة واحدة . لأن لكل بحث مجالاً فكرياً ونظرياً أو تطبيقياً يتم تصنيفه في إطاره، ومستويات للمعلومات وتعدد الأهداف التي يتم تصنيف نفس البحث في إطارها، وكذلك المناهج العلمية، حيث تتكامل التصنيفات في وصف الدراسة العلمية أو البحث الواحد .

وبصفة عامة يمكن تصنيف بحوث تكنولوجيا التعليم بناء على المعايير الآتية :

أولاً : التصنيف على أساس أهداف البحث العلمي

كما سبق أن أوضحنا في الفصل الأول يمكن تلخيص أهداف البحث العلمي في تكنولوجيا التعليم في تأصيل وتطوير المعرفة العلمية، ثم دراسة الظواهر العلمية والكشف عن الحقائق الخاصة بها لتأصيل العلاقات بين عناصر تكنولوجيا التعليم، وبين تكنولوجيا التعليم وعناصر العملية التعليمية، وضبط هذه العلاقات لتطوير الأداء والاستخدام في هذا المجال .

وهذا يعني أن هناك هدفاً يرتبط بالكشف عن الحقائق الخاصة بمجال تكنولوجيا وصياغتها في إطار علمي، وآخر يرتبط بوصف هذه الحقائق وتفسيرها وتفسير العلاقات الخاصة بها، ثم ضبط حركة هذه الحقائق واتجاهاتها لتطوير العملية التعليمية . وهو ما يمكن وصفه في إطار الأنواع الثلاثة التالية:

١- الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية أو الصياغية . وهي التي تهدف إلى الكشف عن المشكلات العلمية وتحليلها وصياغة الفروض الأولية الخاصة بها . مثل الدراسات الخاصة ببناء النماذج *Models*، أو نقل التجارب العالمية إلى المجتمع المحلي وتحليلها ومقارنتها بالواقع المحلي لتقرير وجود مشكلات أو ظواهر خاصة بها في مجتمعاتنا المحلية . وعلى سبيل المثال تعتبر من الدراسات الاستطلاعية أو الصياغية الدراسات التي تستهدف تحديد المعايير أو الأسس الخاصة بالتصميم أو التطوير أو الاستخدام . حيث يمكن وصفها فعلاً من خلال أهداف الكشف أو الصياغة العلمية للمفاهيم أو الحقائق . وكذلك الدراسات والبحوث التي تستهدف بناء نماذج للعلاقات أو الأداء أو التطوير اعتماداً على التراث العلمي في مجال

تصميم النماذج وتحليل هذا التراث وتطوير نماذج في صياغات جديدة تتفق مع خصائص البيئة التعليمية التي يتم تطبيق النماذج المستهدفة فيها . مع الوضع في الاعتبار أنه في المثالين السابقين نلاحظ غياباً كاملاً للحقائق الخاصة ببناء الأسس أو المعايير أو النماذج في المجتمع المحلي يمكن الإكتفاء بها وتقويمها وتطويرها .

وبذلك فإننا يمكن أن نقرر أن التطبيقات الخاصة لاستخدام الحاسوب في التعليم سواء كان بمساعدته أو الاعتماد عليه تعتبر نتاجاً لدراسات استطلاعية أو صياغية اعتمدت على المرجعية العلمية الأجنبية في هذا المجال في بداية التطبيق في مجتمعاتنا المحلية .

ولايغير من هذه الرؤية وجود دراسات محدودة استهدفت وصف استخدام الحاسوب أو الكمبيوتر في التعليم في مدارس محدودة، لأن الهدف في هذه الحالة ليس صياغة العلاقة بين الاعتماد على الحاسوب في التعليم وتطوير التعليم والتعلم والخروج بتعميمات علمية في هذا المجال، ولكن يقف الهدف عند حدود وصف استخدام هذه المدارس لاستخدام الكمبيوتر في التعليم سواء كان في التدريس أو الإدارة على سبيل المثال .

٢- الدراسات الوصفية أو التشخيصية . والتي تهدف إلى وصف الظواهرات أو الحقائق العلمية أو المهنية الموجودة فعلاً، والوصول إلى تعميمات خاصة بالوصف والتقويم وتحديد الأسباب والعلاقات بين أسباب حدوث هذه الظواهرات ونتائجها. مثل البحوث والدراسات الخاصة بوصف استخدام المعلمين لمصادر التعلم الإلكترونية واتجاهاتهم نحوها، فهذه الدراسة تستهدف بداية وصف هذا الاستخدام وتقرير العلاقة بين خصائص الاستخدام وبناء الاتجاهات أو تعديلها نحو مصادر التعلم الإلكترونية . فمثل هذه الظواهرات تحدث فعلاً في البيئة التعليمية وتحتاج إلى رصد العلاقة بين أطرافها ووصفها وتحديد الاتجاهات وتقرير العلاقة بين شدة الاتجاه كنتيجة وخصائص الاستخدام كسبب لهذه النتيجة .

وفي المثال السابق: عندما نقول أن خصائص استخدام المعلمين للكمبيوتر تتباين بين الفئات المختلفة فإن السبب في تباين الاستخدام قد يعود إلى

التباين فى سمات هذه الفئات ومنها اتجاههم نحو التطوير التكنولوجى بصفة عامة . أو على العكس من ذلك قد يعود التباين فى الاتجاه نحو التطوير التكنولوجى فى التعليم بصفة عامة إلى التباين فى خصائص استخدام الكمبيوتر بصفة عامة وكثافة هذا الاستخدام . وذلك ما يعكس وصف العلاقات السببية كهدف لهذه البحوث والدراسات .

٣- الدراسات التجريبية . وهى الدراسات والبحوث التى تهدف إلى اختبار العلاقة السببية وتجريبها . وبذلك لا تقف عند حدود وصف العلاقات وتشخيصها فقط ، ولكن تجريب هذه العلاقة والتأكد من صحتها أو زيفها من خلال هذا التجريب . ويرتبط هذا الهدف بالضبط المحكم للعلاقات بين عناصر الظاهرات أو الظاهرات وبعضها بوصفها أسباباً ونتائج يتم السيطرة على العلاقة بينها وتطويرها من خلال الضبط العلمى القائم على التجريب المعملى .

وفى دراسات تكنولوجيا التعليم تسود الدراسات التجريبية التى تهدف إلى ضبط العلاقات بين عناصر تكنولوجيا التعليم أو ضبط العلاقة بين مصادر التعليم والتعلم والتطوير فيها واستخدامها . أو إدارتها وتقويمها والأمثلة على ذلك كثيرة فى البحوث والدراسات التجريبية فى مجال تكنولوجيا التعليم وبصفة خاصة بحوث المعالجة والتطوير لمصادر التعليم والتعلم ومتغيراتها وكذلك البحوث الخاصة بالتفاعل بين الاستعداد والمعالجة السابق الإشارة إليها .

ثانياً : التصنيف على أساس البيانات أو المعلومات المتاحة ، أو وجود مصادر البيانات وغيابها . التى يمكن استقاء البيانات والمعلومات الخاصة بالظواهر العلمية من خلالها ، مثل الخبرات البشرية أو أدبيات التراث العلمى التى تصف هذه الظواهر وتسهم فى تشخيصها أو تجريب العلاقة بين عناصرها .

ففى حالة غياب البيانات أو المعلومات حول ظاهرة أو مشكلة علمية أو ندرتها ، أو عدم القدرة على الوصول إلى مصادر هذه البيانات سواء كانت بشرية أو وثائقية فإن الهدف فى هذه الحالة يكون جمع البيانات وتحليلها وعرضها للكشف عن الظواهر العلمية بما يتفق مع نوع الدراسة الاستطلاعية

أو الكشفية أو الصياغية . التى تحتاج إلى جمع البيانات التى تقيد فى تقرير هذا الاستعداد والكشف عن المشكلات أو الظواهر العلمية التى يمكن أن يتم دراستها فى هذه الحالة، أو صياغة فروض أولية بعد جمع البيانات التى تصف العلاقات المحتملة بين الظواهر أو المتغيرات المرتبطة بهذا الانتقال إلى التعليم القائم على المستحدثات الإلكترونية .

ومع وجود البيانات الخاصة بالمشكلات أو الظواهر العلمية فإن ذلك سيسهم فى تحقيق أهداف وصف هذه المشكلات أو الظواهر التى تغيب عن الوصف العلمى سواء فى وصف الظاهرة نفسها وعناصرها أو علاقتها بالظواهر الأخرى .

وفى هذه الحالة فإن وجود البيانات الأولية عن المشكلات أو الظواهر لايعنى وصف هذه الظواهر أو وصف عناصرها أو علاقاتها . وبالتالى تكون الدراسات الوصفية وتوظيف البيانات المتاحة فى هذا الوصف هى النوع المناسب فى هذه الدراسات حيث تتميز بوجود البيانات والمعلومات عن الظاهرة وغياب وصفها . وذلك مثل البحوث الخاصة باستخدام المستحدثات التكنولوجية فى التعليم من بعد ووصف هذا الاستخدام، أو وصف خصائص المستحدثات التى تلبي حاجات مواقف تعليمية . فالبيانات الأولية فى هذه الحالات تعتبر متاحة ولكن تغيب المعلومات الوصفية الخاصة بها .

أما الدراسات التجريبية التى تستهدف اختبار العلاقات السببية وتجريبها فلا يمكن القيام بها إلا بعد توافر البيانات الأولية عن عناصر الظاهرة، والبيانات الوصفية لهذه العناصر للاستفادة بها فى صياغة الفروض واختبارها وضبط التجريب والخروج بالنتائج الخاصة عن ضبط العلاقات السببية . ولذلك تعتبر البيانات الخاصة بضبط المتغيرات والتجريب المعملية والسيطرة على المتغيرات الزائفة أو الدخيلة، والخروج بالاستدلالات الإحصائية. وتعتبر هذه البيانات ضرورة فى مثل هذه الدراسات وتمثل مستوى أعلى فى البيانات المتاحة عن المجال، أو البيانات الوصفية للظواهر .

ثالثاً : التصنيف على أساس وظائف تكنولوجيا التعليم :

فى إطار عرض تعريف الجمعية الأمريكية لوسائل الاتصال وتكنولوجيا التربية عرضت بربارا سيلز وريتشاردشى العلاقة بين مكونات المجال والأسس النظرية لها وكذلك مقترح بالبحوث المختارة فى تكنولوجيا التعليم ومكونات المجال . وفى مجال أكثر تفصيلاً عرض كمال اسكندر دراسته فى بناء العلاقة السببية توضيح البحوث المختارة مصنفة حسب هذه المكونات (الوظائف) (كمال اسكندر ٩٨٠ : ٧٠-٧٢) وبذلك يمكن اتخاذ هذا المعيار أساساً لتصنيف بحوث تكنولوجيا التعليم والمرجعية العلمية لها فى العلوم المختلفة ونظرياتها كالاتى :

١- التصميم : وتجد هذه البحوث مرجعاتها العلمية فى النظرية العامة للنظم ونظريات علم النفس السلوكى والمعرفى ونظريات التعلم والتصميم التعليمى، ونظريات المنهج ونظريات الاتصال ونظريات التصميم الفنى.... وغيرها من النظريات التى تقيد فى صياغة المشكلات العلمية ودراسة الظواهر العلمية الخاصة بالتصميم فى مجالاته المتعددة .

ومن أمثلة هذه البحوث، البحوث الخاصة بالتفاعل بين نمط المتعلمين والوسائل التعليمية، وبحوث تصميم الوسائل واختبارها، وبحوث تصميم الرسائل، وتصميم التعليم، وتصميم أساليب العرض والتقديم، وتصميم المعالجة البصرية للمواد التعليمية، وتصميم الحوافز والاستشارة التعليمية، ومنها ما يسود الآن فى معظم بحوث تكنولوجيا التعليم خاصة بتصميم الوسائل المتعددة فى برامج الكمبيوتر ومواقع الشبكات وغيرها من البحوث والدراسات الخاصة بالقدرات الإبداعية والابتكارية فى التصميم وعلاقته بالعمليات التعليمية من جانب وعمليات تكنولوجيا التعليم ومصادرها من جانب آخر .

٢- التطوير : وتعتمد على المرجعة العلمية فى النظريات السابقة بالإضافة إلى نظريات معالجة المعلومات والتعلم التفاعلى . وتهدف البحوث فى هذا المجال إلى تطوير النظم ومصادر التعليم والتعلم وفقاً لمبادئ ونظريات الاتصال ومعالجة المعلومات وخصائص المتعلمين . ولذلك نجد مثلاً لهذه

البحوث فى بحوث تطوير وسائل الإعلام، وتقنيات الطباعة، والتقنيات الرقمية بما فيها إنتاج المواد والبرامج التعليمية فى الوسائل المختلفة .

٣- الاستخدام : وبالإضافة إلى النظريات السابقة كمرجعيات علمية، تعتمد البحوث فى هذا المجال على نظريات علم النفس المعرفى ونظريات التبنى والاختيار وتكنولوجيا الأداء ونجد مثلاً لهذه البحوث التى تستهدف دراسة استخدام المستفيدين (معلمين/ متعلمين) لمصادر التعليم والتعلم واتجاهاتهم نحوها، والصعوبات التى تجول دون الاستخدام الأمثل لهذه المصادر .

بالإضافة إلى تأثيرات الاستخدام فى قبول أو رفض، أو تبني المصادر ومستحدثاتها فى التعليم والتعلم . ويدخل فى هذا المجال بحوث الإقناع وتعديل الاتجاهات نحو المصادر بأنواعها للوصول إلى مستوى تيسير عملية الاستخدام وتحقيق أهدافها .

٤- الإدارة : وتعتمد البحوث فى هذا المجال على النظريات الخاصة بالإدارة العامة وإدارة الأعمال والمشروعات والإنتاج واقتصادياتها، بالإضافة إلى إدارة المعلومات، بحيث ينتهى ذلك كله لخدمة إدارة المصادر التعليمية وتوظيفها لتحقيق التعليم والتعلم الفعال . ومن أمثلة البحوث والدراسات فى هذا المجال بحوث إدارة المكتبات، وإدارة مراكز مصادر التعلم، ومراكز التطوير التكنولوجى، وبحوث إدارة نقل الرسالة التعليمية وتوصيلها أو نشرها عبر الوسائل المختلفة، وبصفة خاصة الوسائل الإلكترونية وأهمها الشبكات فى نظم التعليم من بعد .

٥- التقييم : وتتصدر النظريات الخاصة بالقياس المرجعية العلمية بهذه الوظيفة بالإضافة إلى النظريات الأخرى . ومن أمثلة البحوث فى هذا المجال بحوث تقدير الحاجات Needs، وبحوث تقييم المنتج، والبحوث الخاصة بتصميم وتطوير أساليب التقييم المختلفة وأدواته، وتحليل الأهداف والوظائف والمهام كمدخل أساسى للتقييم بصفة عامة . وفى هذا المجال تعتبر بحوث التكلفة والعائد مطلباً أساسياً فى هذا المجال لتقدير وتقييم المهام والأداء وتقديمه وكذلك المنتج النهائى لخدمة أهداف التعليم والتعلم .

وعلى الرغم من أن هذا التصنيف يتفق وتعريف تكنولوجيا التعليم ووظائفها أو مكوناتها، إلا أنه لا يقدم أيضاً حدوداً فاصلة للبحث، لأن العديد من البحوث يمكن تصنيفها تحت وظيفتين أو أكثر من الوظائف السابقة مثل بحوث التفاعل بين الاستعداد والمعالجة التي يمكن تصنيفها في إطار التصميم عند تحليل خصائص المتعلمين، وبحوث التطوير في دراسة المعالجات أو المعالجة الخاصة بالموارد وكذلك الاستخدام وتقرير الأسلوب والكثافة على سبيل المثال .

رابعاً : التصنيف على أساس نوع المصادر

تمثل الوظائف السابقة وهي التصميم والتطوير والاستخدام والإدارة والتقويم دليلاً للعمليات المتعددة في مجال تكنولوجيا التعليم وأطرافها . ويتصدرها المتعلمون ومصادر التعليم والتعلم . كما تحظى المصادر بالنصيب الأكبر من البحوث في الوظائف المذكورة . حيث تستهدف هذه البحوث تصميم المصادر وتطويرها واستخدامها وإدارتها وتقويمها . وبالتالي فإننا سوف نجد في بحوث الوظائف أو المكونات مدخلاً آخر للتصنيف وهو تنوع المصادر والإجابة على الأسئلة الخاصة بتعدد البحوث تبعاً لتعدد خصائص هذه المصادر وتباينها، وتوظيفها واستخدامها في المواقف التعليمية المختلفة .

ولا يوقف الأمر في هذا التصنيف عند حدود التصنيف المادي للمصادر ذاتها من حيث علاقتها بالحواس المرتبطة بها مثل البصرية والسمعية والسمعية البصرية، ولكننا سوف نجد تصنيفاً هاماً يرتبط بنظم التعليم والتعلم السائدة وتباينها في حاجاتها من أنواع المصادر المتاحة والمستحدثة، فما يحتاجه التعليم النظامي التقليدي قد لا يفي بحاجات التعليم الفردي أو التعلم الذاتي في نظم التعليم من بعد أو التعليم المفتوح .

ولذلك فإن التصنيف على أساس المصادر في هذه الحالة يتأثر بنظم التعليم والتعلم، بجانب تأثره بتوظيف الحواس في توظيف هذه المصادر واستخدامها . وذلك بالإضافة إلى الحاجات المتعددة للفئات الخاصة وتلبية حاجاتها من مصادر للتعليم والتعلم ذات خصائص معينة تلبي هذه الحاجات .

وهذا يفرض تعدداً في أسس تصنيف المصادر ذاتها، وتصنيف البحوث الخاصة بها بناء على ذلك .

ولعل ذلك يفرض بالتالي تداخلاً في تصنيف البحوث بناءً على أنواع المصادر، وعلى سبيل المثال نجد أن بحثاً خاصاً بتوظيف المواد المطبوعة لتلبية الحاجات التعليمية للتلاميذ الصم، يجمع بين التصنيف على أساس التصنيف المادي إلى مطبوعة/ ومقروءة/ ومرئية/ ومرئية مسموعة، بالإضافة إلى التصنيف على أساس فئات المتعلمين واختيار ما يناسبها من هذه المصادر .

وكذلك نجد أن الشبكات الإلكترونية باعتبارها مصدراً من مصادر التعلم يمكن تصنيفها بصفتها من المستحدثات الإلكترونية والرقمية، بالإضافة إلى توظيفها في نظام التعليم من بعد، أو التعلم الذاتي بناءً على نظم التعليم والنسبة للكبار باعتبارها فئة من فئات المتعلمين . وذلك يفرض صعوبة في تصنيف البحوث الخاصة بأنواع المصادر في فئات تتسم بالكفاية ولكنها سوف تنتمي بالتصنيف لأكثر من مسمى قد تجتمع كلها لمصدر واحد من مصادر التعليم والتعلم .

وبصفة عامة يمكن تصنيف البحوث على أساس نوع المصادر في علاقتها بتنظيم التعليم أو خصائص المتعلمين، أو الحواس، أو التحديث وغيرها . ولا يغير ذلك من خصائص هذه المصادر وما تقرضه من اتجاهات للبحث والدراسة خصوصاً في مجالات تصميم هذه المصادر وتطويرها واستخدامها وإدارتها وتقويمها .

خامساً : التصنيف على أساس خصائص المتعلمين

وتعتبر بحوث تحليل خصائص المتعلمين مطلباً أساسياً لتحقيق وظائف تكنولوجيا التعلم، لأن المتعلم هو المستهدف بعمليات تكنولوجيا التعليم ومصادرهما، بالإضافة إلى أن تحليل خصائص المتعلمين طرف أصيل في بحوث أخرى عديدة، حيث يكون الهدف من الدراسة فئة من فئات المتعلمين تبعاً لأى تصنيف لها مثل مراحل النمو، أو المراحل التعليمية، أو التخصص، أو الفروق الفردية وما يرتبط بها من قدرات ، أو خصائص معرفية

وغيرها من فئات المتعلمين التى تختلف حاجاتها من عمليات تكنولوجيا التعليم ومصادرهما باختلاف خصائص هذه الفئات. وأقرب الأمثلة على هذه البحوث ما سبق أن أشرنا إليها وهى بحوث التفاعل بين الاستعداد والمعالجة حيث يرتبط الاستعداد بخصائص المتعلمين وبصفة خاصة الخصائص المعرفية وما يتفق معها من معالجات بالتصميم والتطوير والإنتاج فى مصادر التعليم والتعلم ومتغيراتها . ولذلك تدخل خصائص المتعلمين طرفاً أصيلاً فى متغيرات بحوث تكنولوجيا التعليم حيث تستهدفها بالنتائج والتوصيات للإجابة على التساؤلات الخاصة بماذا...؟ يصلح مع من...؟ لتحقيق أهداف تعليمية . وهذه التساؤلات تعكس بناء معظم بحوث ودراسات تكنولوجيا فى إطارها النظرى والتطبيقات، وسواء كانت بالنسبة لعملياتها أو مصادرهما .

سادساً : التصنيف على أساس المستحدثات التكنولوجية

فرض هذا التصنيف نفسه فى نهاية القرن السابق حيث انتشر استخدام المستحدثات الرقمية فى التعليم بداية من استخدام الحاسب إلى توظيف المواقع الإلكترونية على الشبكات فى عمليات التعليم والتعلم .

ولم يقف توظيف هذه المستحدثات عند حدود التعليم الفردى والتعلم الذاتى، بل تم تطوير العديد من المستحدثات لاستخدامها فى الفصل الدراسى مثل أجهزة العرض الفوقى المرتبطة بالحاسب أو جهاز الفيديو *L.C.D* فى التعليم الجمعى .

ويمكن بناء على ذلك تصنيف البحوث على أساس توظيفها مع أعداد المتعلمين، مثل بحوث استخدام الكمبيوتر فى التعليم الفردى، والتعليم الجمعى، وتعليم الأعداد الصغيرة، بالإضافة إلى التصنيف بناء على مستوى الاستخدام مثل بحوث استخدام الكمبيوتر أو الحاسب فى دعم التعلم أو مسانذته *C.A.L* أو التعلم القائم على الكمبيوتر *C.B.L* أو استخدام الكمبيوتر فى الإدارة التعليمية *C.A.M* .

وذلك بجانب التصنيف على أساس استخدام هذه المستحدثات مع نظم التعليم والتعلم . مثل بحوث توظيف المستحدثات الإلكترونية- الكمبيوتر أو الشبكات- فى التعليم الفردى، وكذلك فى التعليم من بعد، أو فى التعلم والتنمية المهنية للمعلمين، بالإضافة إلى التعليم التقليدى، وتدريب المعلمين .

وتصنيف البرامج بناء على أساليب إنتاج البرامج وبناء المواقع التي تتفق مع هذه المستحدثات مثل بحوث إنتاج برامج الوسائل المتعددة والفائقة، وبحوث إنتاج برامج الواقع الافتراضى ومستويات إنتاج برامج التعلم الذاتى مثل التدريس الخصوصى *Tutorial* وبرامج التدريب والمران *Bractic and Training* والمحاكاة *Simulation* والألعاب التعليمية *Games* وغيرها من مستويات إنتاج البرامج التعليمية فى الكمبيوتر ومواقع الشبكات، وتستدعى فى نفس الوقت خصائص المتعلمين ومستوياتهم وبناء العلاقة بينها فى بحوث التصميم أو التطوير أو الاستخدام فى المواقف التعليمية المختلفة .

وفى هذا التصنيف تعتبر المستحدثات التكنولوجية فى التعليم فئة رئيسية فى مقابل الأجهزة والأدوات التقليدية مثل الشفافيات وأجهزة العرض الرأسى والشرائح الفيلمية والتسجيلات السمعية وتسجيلات الفيديو والتليفزيون التعليمى .

ويتفرع عن الفئتين الرئيسيتين فئات فرعية أخرى مثل بحوث التعليم القائم على الكمبيوتر، وبحوث إنتاج البرامج التعليمية وبرامج الوسائل المتعددة والنص الفائق والوسائل الفائقة ودراسة تأثيرات متغيرات إنتاجها أو العلاقة بين متغيرات الإنتاج وخصائص المتعلمين . وكذلك التعليم بمساعدة الكمبيوتر أو الإدارة التعليمية بواسطة الكمبيوتر ثم بحوث التعليم القائم على الشبكات وبحوث المكتبات الافتراضية والجامعات الافتراضية وغيرها من أمثلة البحوث التى تقع فى هذا المجال . وعلى الجانب الآخر بحوث إنتاج برامج الفيديو أو التسجيلات السمعية لتلبية حاجات المتعلمين تبعاً لخصائصهم، وكذلك دراسة المتغيرات الخاصة بإنتاج هذه البرامج والتسجيلات والمصورات والرسوم بأنواعها، وتأثير هذه المتغيرات وعلاقاتها بغيرها من المتغيرات الخاصة بأطراف العملية التعليمية أو عناصر تكنولوجيا التعليم .

وتتضمن الفئة الثالثة البحوث التى تجمع بين الفئتين السابقتين مثل بحوث إنتاج الشفافيات أو الرسوم المتحركة بواسطة الكمبيوتر لتلبية الحاجات التعليمية ومتغيرات هذا الإنتاج فى علاقته بالعديد من المتغيرات الأخرى .

سابعاً : التصنيف على أساس مجال جمع البيانات .

تنقسم البيانات من حيث علاقاتها بالبحوث وأهدافها إلى بيانات أولية وهى البيانات التى يقوم الباحث بجمعها بنفسه ومن مصادرها- والتى عادة ما تكون المصادر البشرية- والتى ترتبط بأهداف البحث وتلبى حاجاته مباشرة. وكذلك **البيانات الثانوية** . وهى البيانات التى أعدها آخرون لتلبية حاجات دراساتهم أو قراراتهم، مثل السجلات الرسمية والكتب والمراجع العلمية والإحصائيات السنوية والدورية التى تعدها الأجهزة والمؤسسات لخدمة أهدافها . وهذه البيانات قد يرى الباحث إمكانية الاستفادة منها فى خطوة أو إجراء من إجراءات البحث والدراسة .

وعندما يغلب على البحث الاستعانة بالبيانات الأولية من مصادرها البشرية فإن هذه البحوث تنتمى إلى فئة **البحوث الميدانية** مثل البحوث والدراسات الخاصة بوصف خصائص المتعلمين أو دراسة اتجاهات المعلمين، أو استخدام المتعلمين لمصادر التعليم والتعلم وغيرها مما تستلزم التقصى والاستبيان والمقابلة وملاحظة المعلمين أو المتعلمين .

أما البحوث الأخرى التى يعتمد فيها الباحث على البحوث والدراسات السابقة والكتب والمراجع العلمية والسجلات والإحصاءات الحاجزة فتتنمى هذه البحوث إلى فئة **البحوث والدراسات المكتبية** . مثل البحوث والدراسات التحليلية التى تهتم بتحقيق أهداف التحليل البعدى أو التحليل من المستوى الثانى للبحوث والدراسات السابقة فى مجال تكنولوجيا التعليم أو عناصرها أو وظائفها، وكذلك بحوث تحليل محتوى الوثائق والكتب التعليمية والمطالعات، وكذلك محتوى المواقع التعليمية على الشبكات الإلكترونية وغيرها .

وفى إطار هذا التصنيف تعتبر **البحوث المعملية** فئة ثالثة حيث يتم الضبط المنهجى لإجراءات البحوث ومتغيراتها للحصول على بيانات أكثر دقة نتيجة سيطرة الباحث على هذه الإجراءات وحركة المتغيرات . وذلك مثل البحوث والدراسات التجريبية التى يتم تصميمها فى معظم دراسات تكنولوجيا التعليم .

وهذا التصنيف يتفق مع التصنيف المنهجى العام على أساس أهداف البحوث ومستوى البيانات المتاحة عن الظواهر والمشكلات العلمية . ذلك أن

الدراسات الاستطلاعية أو الصياغية تعتمد في جانب منها على البحوث والدراسات المكتبية، خصوصاً في تحليل التراث العلمي والدراسات السابقة، بينما تتطلب الدراسات الوصفية جمع البيانات من مصادرها الأولية والتي عادة ما تكون العناصر التي يتم وصفها في الواقع الراهن . ولذلك تعتمد على البحوث والدراسات الميدانية . أما الدراسات التي تستهدف اختبار العلاقات السببية وضبطها فإنها تقوم على الدراسات والبحوث العملية بالدرجة الأولى نظراً لضرورة سيطرة الباحث وضبطه لإجراءات التجريب في المعمل أو الفصل ومتغيرات التجربة وعناصرها .

ثامناً : التصنيف على أساس التعامل الكمي والإحصائي

وهناك تصنيف آخر للبحوث بناء على سيادة أى من الأسلوبين : الكمي *Quantitative* أو الكيفي *Qualitative* في التعامل مع البيانات التي تم جمعها واستخراج النتائج . والأسلوب الكمي هو الأسلوب السائد في بحوث ودراسات تكنولوجيا التعليم حيث تنقسم هذه البحوث بخصائص البحوث الامبريقية *Inpirical* التي تعتمد على التعامل مع الموجودات والمحسوسات شأنها شأن البحوث في مجالات العلوم الطبيعية . ويتم الوصف والتقدير في إطار كمي وكذلك استخراج النتائج وتفسيرها بناء على التعامل الإحصائي مع البيانات الكمية الخاصة بالوصف والتقدير . وحيث يتوفر للباحث قواعد البيانات ومصادرها، وشروط الضبط في الوصف والتقدير . مما لا يدع هناك حاجة إلى البحوث الكيفية التي تعتمد على الأساليب الذاتية والإنطباعية والتأملية في بناء الاستدلالات ورسم العلاقات في هذه البحوث .

ولذلك يمكن وصف بحوث ودراسات تكنولوجيا التعليم بصفة عامة بالصفة الكمية . على الرغم من أن هناك مجالات تربوية وتعليمية أخرى للبحوث والدراسات يمكن توظيف الأسلوب الكيفي أو الانطباعي في بناء الاستدلالات والتفسيرات الخاصة بها، مثل البحوث والدراسات الخاصة بأصول التربية والتربية المقارنة.

وإذا كانت الصفة الكمية هي الصفة السائدة في كل أو معظم بحوث ودراسات تكنولوجيا التعليم، فإننا نعتبرها بهذا الشكل صفة مضافة إلى

التصنيفات السابقة فالدراسات الوصفية هي دراسات كمية، وكذلك الدراسات الخاصة بالتصميم أو التطوير، وكذلك البحوث والدراسات الخاصة بتسجيلات الفيديو، أو البحوث والدراسات الخاصة بالتعليم القائم على الكمبيوتر، أو البحوث والدراسات الميدانية والمعملية وهكذا . فهذه كلها تقوم على الرصد والتسجيل والوصف الكمي للبيانات والنتائج .

ومما يلاحظ في هذه المجال أن وصف بحوث ودراسات تكنولوجيا التعليم بالصفة الكمية لا يجب أن يكون سبباً لإغفال أهمية التفسير الكيفي للنتائج، حيث يلاحظ في معظم البحوث والدراسات غياب هذا التفسير اعتماداً على كفاية العرض الكمي والإحصائي للنتائج . وهذا يعتبر من الأخطاء الشائعة في البحوث والدراسات الكمية بصفة عامة، وفي مجال تكنولوجيا التعليم بصفة خاصة . لأن التعميمات والنظريات والتراكم المعرفي في مجالات التخصص تحتاج إلى التفسيرات الكيفية التي تدعم رؤية الباحث للنتائج الكمية أو الإحصائية .

ملاحظات عامة على تصنيفات بحوث تكنولوجيا التعليم

هناك العديد من الملاحظات الخاصة باتجاهات التصنيف المذكورة أهمها :

١- إن هذه الاتجاهات لا تقدم تصنيفات جامعة مانعة، بل إن اجتهادات الخبراء والباحثين يمكن أن تقدم مزيداً منها، ومزيداً من التصنيفات الفرعية للبحوث سواء كانت تصنيفات مقترحة للبحوث التالية، أو تصنيفاً للبحوث السابقة في إطار الدراسات البعدية ومنها التحليل البعدي أو التحليل من المستوى الثاني . ومن أهم هذه التصنيفات الفرعية الدراسة التي قدمها كمال اسكندر في تصنيف البحوث والدراسات الخاصة بالتفاعل بين الاستعداد والمعالجة بناء على ثلاثة متغيرات هي خصائص الوسائل والسمات أو الاستعداد الخاص بالمتعلمين كمتغيرات مستقلة بالإضافة إلى المتغيرات التابعة الخاصة بالإنجاز والكسب التعليمي، والنتائج التي توصل إليها من استخدامه لتصنيفات الدراسات السابقة في مجال التفاعل بين الاستعداد والمعالجة (كمال اسكندر ٨٨: ٤-٢٢) .

٢- إن هذه التصنيفات ليست ملزمة للباحثين في تأكيدها أو تأكيد الالتزام بالمسمى إلا في التصنيف القائم على الأهداف وهو الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية أو الصياغية والدراسات الوصفية والتشخيصية ودراسات اختبار العلاقات السببية . حيث يؤثر هذا التصنيف بالذات على إجراءات العمل المنهجى واختيار المناهج وطرق البحث والأدوات وأساليب جمع البيانات، وهذه كلها ترتبط بدرجة كبيرة بنوع الدراسة بناء على التصنيف المذكور .

٣- هذه التصنيفات لا تنقسم بالكفاية كما سبق أن ذكرنا لأن معظم الدراسات والبحوث في مجال تكنولوجيا التعليم يمكن تصنيفها تحت أكثر من تصنيف فالدراسات الوصفية هي دراسات ميدانية كمية وتبحث في مجال المستحدثات الرقمية أو الإلكترونية، وتهتم بوظائف التصميم والتطوير والاستخدام على سبيل المثال .

وبالتالى ليس هناك ما يمنع من الاجتهاد في تطوير اتجاهات التصنيف المذكورة، أو تغييرها أو الإضافة عليها بما يثرى المعرفة النظرية والمنهجية في مجال تكنولوجيا التعليم .

٤- يجب ألا تغفل أهمية هذه التصنيفات بداية في إرشاد الباحثين إلى الأطر والمداخل النظرية والمنهجية فى دراسة المشكلات والظواهر المختارة، لأن هذه التصنيفات تعكس خصائص البحوث والدراسات العلمية . ومعرفة خصائص البحث والدراسة التى يختارها الباحث وتقدم دليلاً للباحث في إجراءاته وخطواته المنهجية والوصول إلى النتائج المستهدفة .

فعندما يكون البحث ميدانياً فإنه يستلزم توظيف مناهج المسح وتصميماتها، وعندما يكون من البحوث أو الدراسات المكتبية فإنه يقوم على منهج التحليل وأساليبه، وتتأثر بالتالى طرق جمع البيانات وأدواتها وهكذا .

٥- إن هذه التصنيفات ليست عنواناً للمشكلة البحثية أو دراسة الظاهرة العلمية، ولا يتم صياغة العنوان في إطارها، وإنما تعكس عناصر العنوان والعلاقات بينها نوع الدراسة، وبالتالي لايحتاج العنوان إلى التأكيد على أن البحث دراسة ميدانية، أو دراسة كمية أو غيره مما يلحق بعناوين البحوث ولا يضيف إليها .

٦- هذا التصنيف يقدم إجابة على الأسئلة الخاصة بالشكل أو القالب الذى توضح فى إطاره الدراسة، أما الموضوع وما يستهدفه الباحث فى دراسته من تحليل أو تفسير لعناصر البحث والعلاقات بينها فإنه يرتبط بداية بالجدة أو الحداثة التى تشير إلى عدم دراسته أو الوصول إلى نتائج خاصة به من قبل، وتعتبر شرطاً أساسياً لقبول الموضوع أو الفكرة أو رفضها بداية. ولذلك فإنه لا توجد حدود نهائية لأفكار أو موضوعات البحوث والدراسات التى يجتهد الباحث فى اختيارها مع شرط الجدة والحداثة . ولذلك لا نتصور تصنيفاً لموضوعات البحوث والدراسات إلا فى بحوث التحليل البعدى أو تحليل الوثائق التى تستهدف بحثاً سبق دراستها .

وإذا كنا نؤكد على أهمية هذه التصنيفات فى إرشاد الباحثين إلى المداخل الفكرية والنظرية والمنهجية، فإننا نؤكد على أهمية البحث فى الجديد من بحوث ودراسات تكنولوجيا التعليم التى تتفق مع المستجدات فى هذا التخصص سواء فى المفاهيم أو النظريات، أو التطبيقات، أو مستحدثات المصادر والمواد التعليمية التى تلقى اهتماماً كبيراً من النظم التعليمية بتأثير تطورات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وما فرضته من مواد وبرامج تدعم النظم التعليمية المختلفة وحاجات المعلمين والمتعلمين فى الفئات والمراحل والتخصصات العلمية المتعددة .

الباب الثاني

الخطوات
المنهجية العامة

فنى بحوث تكنولوجيا التعليم- كما فى البحوث والدراسات الإنسانية الأخرى- تمثل العمليات العقلية الأولية منذ بداية تحديد المشكلة العلمية والاقتراب منها إلى اتخاذ القرارات الخاصة بتحديد المنهج العلمى والتصميمات المنهجية، تمثل هذه العمليات ضرورة قصوى لضمان دقة العمل الميدانى أو المعملى وضمان موضوعية الباحث فى هذا العمل، ثم ضمان الثقة فى النتائج والاعتماد عليها .

وهذه العمليات هى -بصفة عامة- مجموعة من القرارات التى يتخذها الباحث، وتعتبر دليلاً ومرشداً للعمليات المنهجية الفعلية فى الميدان أو المعمل، فتحدد المشكلة العلمية وعناصرها والعلاقات بين هذه العناصر وتقويم المشكلة هى قرار الباحث باختياره المشكلة العلمية، بعد الدراسة المتعمقة والتحليل الوافى لأبعاد المشكلة وعلاقتها وصلاحياتها للبحث العلمى .

وكذلك إثراء المشكلة المختارة وزيادة الاقتراب منها ومن إجراءات دراستها، بالتعمق فى التراث العلمى والأدبيات والبحوث السابقة التى تفيد - أيضاً- فى زيادة المعرفة الخاصة بعناصر المشكلة والقدرة على الوصول إلى قرارات أخرى خاصة بالعلاقات بين المتغيرات وما يستهدفه الباحث من نتائج .

وهذا التعمق وزيادة المعرفة بالمشكلة وعناصرها وعلاقتها، يقود الباحث ويساعده فى اتخاذ القرارات الخاصة بتصوير شكل العلاقات بين المتغيرات واتجاه هذه العلاقات، بوصفها البداية الأولية للعمل الميدانى أو المعملى والتى تسهم فى الإجابة على التساؤلات الخاصة بتحديد مجتمع البحث، والبيانات المستهدفة، وكيفية جمعها وتحليلها، ثم التصورات الخاصة بإطار النتائج المستهدفة .

وبناء على تحديد العلاقة بين المتغيرات وصياغة هذه العلاقة فى فروض عملية، يتمكن الباحث من تحديد مجتمع البحث المستهدف دراسته وخصائصه، وكيفية دراسته سواء فى جمع البيانات أو القياس من خلال العمل الميدانى أو المعملى. واتخاذ القرارات الخاصة بالدراسة الشاملة لهذا المجتمع وخصائصه، أو اختيار عينات ممثلة له وكيفية اختيار هذه العينات .

وهذه العمليات والقرارات المرتبطة بها، وهى تحديد المشكلة العلمية، والتعمق فى دراسة التراث العلمى والأدبيات السابق الخاصة بها، ثم صياغة العلاقات الفرضية بين المتغيرات التى يستهدف دراستها، وكذلك تحديد مجتمع البحث وكيفية دراسته، هذه العمليات أو الإجراءات والقرارات الخاصة بها هى عمليات عقلية عامة تشترك فى الحاجة إليها كافة البحوث والدراسات العلمية فى كل المجالات الإنسانية والطبيعية دون تفرقة بينها. وبينما يمكن أن تختلف بعد ذلك الحاجة إلى المناهج العلمية، وتصميماتها وكذلك الأدوات وطرق القياس، أو الاستخدامات الإحصائية باختلاف طبيعة المجال أو التخصص وخصائص المجتمع المستهدف .

ولذلك فإننا نفضل تصنيف هذه الخطوات المنهجية بوصفها خطوات منهجية عامة تعتبر مطلبا مشتركا لكل البحوث والدراسات العلمية بصفة عامة ومجال تكنولوجيا التعليم بصفة خاصة .

وهذه الخطوات المنهجية العامة يتناولها هذا الباب فى الفصول الأربعة التالية :

الفصل الخامس : تحديد المشكلة العلمية .

الفصل السادس : مراجعة التراث العلمى وأدبيات البحث .

الفصل السابع : صياغة الفروض العلمية والعلاقة بين المتغيرات .

الفصل الثامن : اختيار عينات البحث .

الفصل الخامس

تقديم

المشكلة العلمية

ليس هناك تعريف جامع مانع لمفهوم المشكلة العلمية التي تحتاج إلى البحث والدراسة، فلا تعنى فى الدراسات العلمية - كما فى اللغة- بأنها الصعوبة أو العقبة التى تحول دون وصول الإنسان إلى نتائج محددة، مما يتطلب إجراءات معينة لتجاوز هذه الصعوبة أو العقبة للوصول إلى النتائج . ولكنها كما نرى كل ما يثير الباحث للوصول إلى حقائق جديدة فى مجال التخصص العلمى .

وهذه الإشارة العلمية لا نجدها عند كل باحث، ولكننا نجدها فقط لدى الباحث، الناقد، شديد الملاحظة للحقائق العلمية وتطبيقاتها فى مجال تخصصه.

فالحقائق العلمية تنسم بالتراكم الناتج عن بناءات النظريات والتعميمات التى انتهت إليها البحوث والدراسات السابقة، أو نتائج الممارسة والتطبيق لهذه التعميمات والنظريات العلمية . مما يتطلب من الباحث الملاحظة الناقدة لهذا التراكم العلمى وتطبيقاته واتجاهات الممارسة العلمية فى مجال التخصص .

ومن خلال هذه الملاحظة يقف الباحث على عديد من معالم النقص أو القصور أو الانحراف أو الغياب فى المسار العلمى النظرى أو التطبيقى، الذى يجعل الباحث يشعر بصعوبة ما، أو يدرك موقفاً ما يتسم بعدم الاتساق، أو فكرة علمية تحتاج إلى البحث والنقصى لاستكمال جوانبها، أو تعميماً ما يحتاج إلى تدعيم ببنائه وغيره من مما يمكن تصنيفه فى إطار مفهوم المشكلة، أو

الموقف المشكل أو الظاهرة التي نحتاج إلى البحث والدراسة لتجنب هذه الصعوبة، أو تحقيق الاتساق أو استكمال البحث والتقصي لإستكمال البيانات والمعلومات، وصياغة التفسيرات والتعميمات .

وعندما تبرز الحاجة إلى دراسة هذه المواقف أو القضايا أو الأفكار أو الآراء من خلال الأسلوب العلمي للوصول إلى نتائج خاصة بها . نكون أمام مفهوم المشكلة العلمية أو الموقف المشكل *Problematic Situation* أو الظاهرة العلمية *Phenomena* التي يمكن تعريفها بأنها : عبارة عن موقف علمي، أو علاقة علمية، أو مفهوم يحتاج إلى البحث والدراسة للوقوف على المقدمات، والعلاقات، والنتائج للوصول إلى حقائق جديدة .

وغياب هذه الحقائق الجديدة قبل البحث والدراسة هو الذي يجعل الباحث يشعر بصعوبة ما في وصف وتفسير ما يلاحظه في المسار العلمي- نظرياً وتطبيقياً- من نقص، أو جنوح، أو عدم اتفاق المقدمات مع النتائج، ويثير الباحث إلى البحث والتقصي والاختبار للكشف عن هذه المواقف أو العلاقات أو المفاهيم ووصفها وتفسيرها .

ويمكن عرض مفهوم المشكلة العلمية أو الموقف المشكل أو الظاهرة من خلال بعض الأمثلة التالية في مجال تكنولوجيا التعليم، التي نرى أهمية دراستها والوصول إلى نتائج بشأنها تتفق مع خصائص هذا المفهوم :

- حالات ندرة البيانات أو المعلومات الخاصة بالأبعاد النظرية أو التطبيقية للعلوم في مراحلها المبكرة، مما يتطلب القيام بدراسات عديدة لوضع الأسس النظرية ومتطلبات الممارسة والتطبيق . وعلى سبيل المثال يحدد تعريف تكنولوجيا التعليم عدداً من العمليات الخاصة وهي التطوير والتصميم والاستخدام والإدارة والتقييم. وإذا كانت العمليات الثلاث الأولى قد حظيت باهتمام كبير في الدراسات العلمية وبصفة خاصة التصميم والاستخدام، فإننا يمكن أن نلاحظ غياباً واضحاً للبحوث الخاصة بالإدارة والتقييم، وبالتالي ندرة أو غياباً للبيانات والمعلومات النظرية والتطبيقية لهذه العناصر في مجال تكنولوجيا التعليم . مما يتطلب إجراء دراسات وبحوث علمية في هذه المجالات للمشاركة في وضع الأسس النظرية والتطبيقية .

- تطوير مصادر المعرفة واستخدام مستحدثات تكنولوجيا جديدة فى التعليم والتعلم: مثل التعليم القائم على الكمبيوتر *Computer Based Instruction* أو التعليم بمساعدة الكمبيوتر *Computer Assisted Learning* أو التعليم القائم على الشبكات *Network Based Learning* أو التعليم القائم على الإنترنت *Internet Based Learning* أو الجامعات الافتراضية *Virtual Universities*.. وغيرها من الأشكال والنظم الجديدة للتعليم والتعلم التى ارتبطت بالمستحدثات الرقمية واستخداماتها فى التعليم والتعليم .
- بالإضافة إلى حالات انتشار نظم جديدة فى التعليم النظامى مثل التدريس المصغر والتعليم التعاونى، والتعليم الفردى وما يرتبط به من حاجات، تؤثر فى عمليات تكنولوجيا التعليم وتطوير المصادر واستخدامها .
- وكذلك تزايد المصادر وإنتاجها مع وجود متغيرات جديدة فى التصميم والإنتاج لم تختبر تأثيراتها أو علاقاتها بعملية التعليم والتعلم، مثل حركة كاميرا الفيديو وزواياها، ومتغيرات العرض وتقديم المحتوى وعناصره . واستخدام إمكانيات برامج الكمبيوتر فى تطوير إنتاج محتوى برامج الفيديو وعرضها وتقديمها . أو التغيرات الناتجة عن استخدام حروف الكمبيوتر فى إعداد الشفافيات والشرائح الفيلمية بدلاً من الخط اليدوى أو الحروف الجاهزة، وما يترتب عليها من إعادة بناء العلاقات بين عناصر الشفافية أو الشريحة الفيلمية .
- وقد تفرض المستحدثات الجديدة وتطبيقاتها إعادة اختبار العلاقات البنائية بين الوسائل المتعددة *Multimedia* فى برامج الكمبيوتر وتأثيراتها فى المخرجات التعليمية، أو اختبار طرق عرض النصوص والوسائل فى البرامج التعليمية التى تستخدم النص الفائق *Hyper Text* أو الوسائل الفائقة *Hypermedia* وتأثيراتها أيضاً على هذه المخرجات، وذلك فى إطار نظم التعليم الفردى أو التعليم من بعد، أو التعلم الذاتى .
- أو يرى الباحث عدم اتفاق النظرية والتطبيق، وعلى سبيل المثال نجد أن مخروط الخبرة لإدجار ديل *E.Dale* يضع الخبرات الممثلة فى وضع اسبق من الصور المتحركة ومع ذلك يرى الباحث أن تأثيرات برامج الفيديو فى تحليل لعدد من البحوث فى العرض الجماعى كانت تحقق نتائج أفضل من

الخبرات الممثلة أو البيان العملي داخل الفصل الواحد. فهذا يدفع الباحث إلى إعادة اختبار العلاقة المقارنة بين تأثيرات الخبرات الممثلة، وبرامج الفيديو مع العرض الجماعي والبحث في تأثيرات الاتصال بين الجماعة أثناء العرض الجماعي على التحصيل العلمي أو الأداء المهارى .

- أو يرى الباحث عدم كفاية التعميمات العلمية فى الإجابة على العديد من التساؤلات التى لاتزال مطروحة للنقاش، مثل السؤال عن تأثيرات الاتصال ومستوياته: بين الأقران، بينهم وبين المعلم، قبل الشرح، بعد الشرح، أثناء الشرح، على العملية التعليمية ومنجزاتها .

- وبجانب ذلك يمكن أن تؤثر التطورات المعاصرة لتكنولوجيا مصادر التعليم والتعلم، وانتشار نظم التعليم من بعد، يمكن أن يؤثر ذلك فى تطوير حاجات الطلاب والتلاميذ من تكنولوجيا التعليم، وأساليب استخدامهم لهذه المصادر فى نظم التعليم المختلفة، وفى المراحل الدراسية أيضاً، بالإضافة إلى علاقة الخصائص العامة للطلاب والتلاميذ بهذه الحاجات والاستخدامات المتجددة فى ظل تطوير المصادر وتحديثها .

- بجانب ما يمكن أن تؤثر به التطورات المعاصرة فى كفايات المعلمين وكفايات المهنيين فى تكنولوجيا التعليم، وما يتطلبه من دراسة تطوير هذه الكفايات بما يتفق مع التطورات المعاصرة والحاجات المتجددة للطلاب والتلاميذ وأساليب استخدامهم للمستحدثات من مصادر التعليم والتعلم .

- وبالإضافة إلى ما سبق فإن الباحث قد يرى أيضاً الحاجة إلى دراسة التطوير فى نظم التعليم والتدريس بما يتفق مع التطورات المعاصرة فى مصادر التعليم والتعلم، وتأثيرات أوجه التطوير أو التغيير المقترحة على مخرجات العملية التعليمية، مثل نشر المناهج والبرامج التعليمية على شبكة الإنترنت *Course Delivery System* ، أو نظم التدريس الذكية والنظم الخبيرة فى إعداد المادة التعليمية فى برامج الكمبيوتر التعليمية، أو التعليم بواسطة الشبكات وحاجاته من تطوير فى نظم التجول والإبحار، والاتصال، والرجوع إلى المصادر المختلفة على الشبكة وهى ما يطلق عليها أدوات التعامل مع البرامج على شبكة الإنترنت *Web Course Tools* . والبحث فى

كيفية تصميمها وانتاجها؛ وكذلك عرضها وتقديمها أو استخدامها والمتغيرات العاملة فيها .

وغير ذلك العديد من الموضوعات التي تحتاج إلى البحث والدراسة العلمية وتدخل في إطار مفهوم المشكلة أو الظاهرة العلمية التي يهدف الباحث الكشف عنها أو وصفها ووصف عناصرها أو علاقاتها وتفسير هذه العلاقات أو ضبطها والتوقع بتطوراتها وهو ما يترجم أهداف البحث العلمي في دراسة الظاهر والمشكلات العلمية .

وإذا كانت المداخل والتصنيفات التي قدمناها في الباب السابق تقدم إجابة على السؤال: ماذا يدرس ؟... فإنها تكون قد قدمت تصنيفاً منهجياً للعديد من المشكلات العلمية التي يدرسها الباحث في إطار مدخل أو أكثر من المداخل المذكورة .

مصادر التعرف على المشكلات العلمية

هناك اتجاهان رئيسيان للتعرف على المشكلات التي تستحق البحث والدراسة

الاتجاه الأول : وهو القراءة المتعمقة والناقدة لأدبيات المجال العلمي العام والخاص ذات العلاقة بتخصص الباحث أو انتمائه العلمي، وتتعدد مصادر هذه الأدبيات ومستوياتها . ولكنها يمكن أن تتمثل إجمالاً فيما يلي :

- التراث العلمي الذي يضم النظريات والأفكار العلمية للخبراء والباحثين وتطوره، وملاحظة الحدود أو المعالم الخاصة لهذه النظريات والأفكار، وما يمكن أن تثيره من أفكار وموضوعات متجددة أو متطورة . ونجده في المراجع *Refrences* والكتب والمؤلفات العلمية التي تنتجها المكتبة المتخصصة من وقت لآخر .

- البحوث المنشورة في الدوريات العلمية المتخصصة عالمياً ومحلياً، مثل *Journal of Computer Based Instruction / Educational Technology*
Research and Development / Programmed Learning & Educational

Technology / Educational Media International. وغيرها من الدوريات الأجنبية وفي مصر مجلة تكنولوجيا التعليم، ومجموعة المجلات والدوريات العلمية التي تصدرها الجامعات وكلية التربية ومراكز البحوث، والتي تضم بحوثاً في التخصص .

- وقائع المؤتمرات العلمية المتخصصة والبحوث المنشورة فيها .
- بحوث الماجستير والدكتوراه في التخصص التي تم إجازتها في الجامعات المحلية والخارجية. والتي يمكن الكشف عنها من خلال الكشافات التي تصدرها الجامعات أو مراكز البحوث .
- مواقع الجامعات أو الكليات أو الموضوعات المتخصصة على شبكة الإنترنت التي تقدم عروضاً أو ملخصات، أو صفحات عن الموضوعات والباحثين والخبراء المشتركين في هذه الشبكة .

أما الاتجاه الثاني : فهو الملاحظة الميدانية للتطبيقات والممارسات التي يمكن أن تعكس أنماط الممارسة المهنية واتجاهاتها وتقويمها . وصور العلاقات بين عناصر أو مكونات تكنولوجيا التعليم وعملياتها ومصادر التعليم والتعلم وعلاقاتها. وتسجيل نتائج هذه الملاحظة بما يمكن أن تثيره من دراسات أو بحوث تدعم نتائج الملاحظة أو تحاول تحليلها وتقويمها .

وذلك بجانب تأكيد نتائج الملاحظة أو البحث في مقدماتها من خلال الرجوع إلى الوثائق أو سؤال ذوي الخبرة وأصحاب الاختصاص في مجالات الممارسة المهنية بالمؤسسات التعليمية ومراكز التطوير التكنولوجي .

ويعتبر التعرض المستمر إلى حلقات النقاش والندوات والمحاضرات المتخصصة صورة من صور الملاحظة واستثارة المشاركين في الموضوعات والأفكار المطروحة والتعرف من خلالها على المشكلات أو الظواهر العلمية، أو تطويرها .

ويطرح التعرض المستمر للفكر العلمي وملاحظة الممارسة المهنية والتطبيقية سؤالاً حول: صلاحية إعادة بحث مشكلات علمية سبق دراستها وانتهى الآخرون إلى نتائج وتعميمات خاصة بها .

وفى هذا الإطار يجب أن نعى أن المشكلات التى سبق دراستها إنتهت إلى نتائج محدودة بحدود الزمان والمكان، وكذلك خصائص مفردات البحث، ومناهج الدراسة وأدواتها . بحيث نجد أن إعادة بحث المشكلة فى إطار سياق إجتماعى أو مهنى أو فنى وقت آخر أو من خلال استخدام أدوات ومناهج مختلفة قد ينتهى إلى نتائج مختلفة عن نتائج الدراسة الأولى .

وذلك بشرط أن تدعو الحاجة العلمية الملحة إلى ذلك وأن يتأكد الباحث من الوصول إلى نتائج مختلفة تقدم إضافة علمية إلى ماسبق تحقيقه من نتائج .

خطوات تحديد المشكلة العلمية

أولاً : الإحساس بالمشكلة العلمية :

تعتبر الأمثلة التى عرضناها من قبل نموذجاً للأفكار أو المواقف التى يدركها الباحث- من خلال الملاحظة العلمية- على أنها تستحق البحث والدراسة، والتعرف عليها وعلى عناصرها، واتجاه الحركة والعلاقات بين عناصرها. والوصول إلى نتائج علمية بخصوصها تتفق وأهداف البحث العلمى.

ويعتبر هذا الإدراك الأولى لوجود مشكلة أو موقف مشكل أو إدراك الباحث أن هناك ظاهرة تستحق البحث والدراسة، وإدراكها فى إطارها العام، يعتبر هذا الإدراك الخطوة الأولى فى تحديد المشكلة العلمية والإقتراب منها . وهو إحساس الباحث بوجود مشكلة أو موقف مشكل .

وتتميز هذه الخطوة بالآتى :

- أنها تعتبر إقتراباً من الموقف أو الفكرة فى إطارها العام . ونتيجة للملاحظة الأولية للمصادر المختلفة للتعرف على المشكلات .
- إن هذا الإحساس يعتبر دافعاً للباحث إلى تطوير البحث والتقصى فى المشكلة وعلاقاتها بشكل أعمق . ويعتبر الإحساس بالمشكلة بداية الطريق إلى التحديد النهائى للمشكلة وليس نهايته .
- ويترتب على ذلك تهيئة الباحث لإعادة النظر فى المشكلة وبناء العلاقات بين عناصرها، أو العلاقات مع عناصر أخرى خارجية .

- ضرورة تسجيل رؤية الباحث للمشكلة في مذكراته بشكل عاجل، وتسجيل التطور أو التغير الذى يراه الباحث خاصاً بها، مادام التفكير فيها مستمراً .
 - فى هذه المرحلة ليس هناك ما يؤكد صلاحية الفكرة للدراسة، بل إن الباحث يجب أن يكون مستعداً لأن يطرحها جانباً والتفكير فى غيرها بعد ذلك، ما لم تتوافر لها مقومات الصلاحية للبحث والدراسة، كما تحددها الخطوة التالية .
- وبالتالى فإن الباحث لا يقف عند مجرد الإحساس بوجود مشكلة، ولكن يبدأ فى اتخاذ إجراءات الخطوات التالية لتقرير صلاحيتها وتحديدها فى صورتها النهائية .

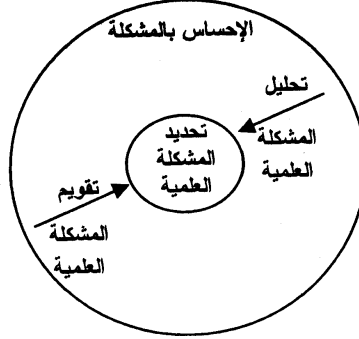
فالباحث قد يلاحظ زيادة تعرض الأطفال لبرامج التلفزيون بمتوسط ساعات يفوق الدول والمجتمعات الأخرى. وتعتبر هذه الملاحظة إحساساً أولاً بوجود مشكلة تطرحها تساؤلات عديدة حول: الأسباب الدافعة لزيادة التعرض، أو تأثيره هذا التعرض الكثيف على التحصيل الدراسى للطلاب سلباً أو إيجاباً، أو تأثيره أيضاً على نمط من أنماط السلوك وغيرها من العلاقات التى قد يراها الباحث بين التعرض الكثيف والأسباب أو النتائج المترتبة عليه .

ومن خلال التعرض إلى البحوث والدراسات السابقة مثل : المشكلات التى يواجهها خريجو أقسام تكنولوجيا التعليم وعلاقتها باحتياجات سوق العمل التربوى فى ضوء النهضة التكنولوجية^(١) وتوصل البحث إلى نتائج خاصة بالمشكلات فى العمل، وعلاقتها بالسن وسنوات الخبرة ونوعية الكلية التى تخرجوا منها، وتحديد هذه المشكلات من وجهة نظر المسؤولين والخريجين والمجالات التى عمل فيها الخريجون وعلاقتها بالمشكلات محل البحث . مثل هذا البحث قد يؤثر لدى الباحثين دافعاً إلى دراسة عدد من المشكلات البحثية التى تنطلق من نتائج هذا البحث مثل : العلاقة بين الإعداد والتأهيل ووجود هذه المشكلات أو غيابها، وكذلك دور التدريب أثناء الخدمة فى تجاوز هذه

(١) انشراح عبد العزيز: المشكلات التى يواجهها خريجو أقسام تكنولوجيا التعليم وعلاقتها باحتياجات سوق العمل التربوى فى ضوء النهضة التكنولوجية، وقائع المؤتمر العلمى السابع لتكنولوجيا التعليم، الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم - كلية التربية النوعية، كفر الشيخ ٢٦، ٢٧/٤/٢٠٠٠

المشكلات أو بعضها، اتجاهات العمليات الإدارية التعليمية فى التطوير والتنمية المهنية وغيرها من البحوث والدراسات التى يمكن أن تستثيرها الدراسات والبحوث السابقة .

مثل هذه الأفكار والموضوعات تمثل إحساساً بوجود موضوع يستحق البحث والدراسة ينطلق منه الباحث بعد ذلك إلى التحديد الدقيق لمشكلة البحث الذى يقوم على دعائمين أساسيين، تمثل كل منها خطوة من خطوات تحديد المشكلة . الأولى وهى تحليل المشكلة العلمية والثانية هى تقويم المشكلة العلمية لتقدير أهميتها وصلاحياتها للبحث والدراسة كما يوضحها الشكل التالى :



ثانياً : تحليل المشكلة العلمية :

بعد أن يستشعر الباحث بوجود مشكلة تستحق البحث والدراسة، وتتبلور المشكلة فى إطارها العام، يعتبر المدخل إلى التحديد الدقيق للمشكلة ومعالمها هو تحليل الإطار العام للمشكلة التى إهتدى إليها الباحث .

وتشمل عملية التحليل بشكل عام تجزئ عناصر المشكلة فى إطارها العام، وعزلها عن بعضها، وإعادة النظر إلى كل عنصر فى صورته الجزئية، وفى

علاقته مع العناصر الأخرى، ثم إعادة تركيب هذه العلاقات مرة أخرى في شكلها النهائي القابل للتطبيق .

ولن يجد الباحث في التراث العلمى مشكلة علمية في إطارها العام حتى يهتدى بشكل صورتها الأولية في هذه المرحلة . مالم تكن هذه المشكلة هي مشكلة يتم إعادة دراستها من جوانب أو أبعاد جديدة كما سبق أن ذكرنا .

ويقوم الباحث في هذه المرحلة بالإجراءات التالية :

١- عزل عناصر المشكلة والنظر إلى كل عنصر فيها في إطار جزئى وعلى سبيل المثال فعندما يفكر الباحث في دراسة تأثيرات الوسائل المتعددة لبرامج الكمبيوتر التعليمية في التحصيل العلمى، يجد أنها تتضمن العديد من العناصر مثل: المراحل الدراسية للطلاب أو التلاميذ في هذه الدراسة، التخصص العلمى لهذه الفئات، استخدام الطلاب أو التلاميذ للكمبيوتر التعليمى بصفة عامة/ تأثيرات كل وسيلة من الوسائل المتعددة (نص- صورة- صوت- رسوم- موسيقى إلى آخره) العلاقات البنائية بين هذه الوسائل أو بعضها وهكذا .

٢- تجميع الحقائق الخاصة بوصف هذه العناصر، والعلاقات الخاصة بهذه العناصر، فيقوم الباحث بالتعمق في أدبيات البحث والدراسات ذات العلاقة، ومقابلة الخبراء وأصحاب الاختصاص لجمع هذه الحقائق والكشف عن العلاقات بين العناصر وبعضها . وذلك حتى يتخذ قراره بقبول العلاقات الصحيحة، واستبعاد العلاقات الزائفة . وفي هذه الحالة يطرح مثل هذه التساؤلات ؟

- هل هناك علاقة بين المرحلة الدراسية واستخدام برامج الكمبيوتر التعليمية ؟

- هل هناك علاقة بين التخصص العلمى واستخدام برامج الكمبيوتر التعليمية ؟

- ماهى البرامج التعليمية المفضلة فى الكمبيوتر التعليمية لدى الطلاب فى مراحل دراسة معينة، وكذلك فى تخصصات معينة ؟

- ماهى الوسائل الأكثر استخداما فى برامج الكمبيوتر التعليمية (نص مكتوب/ نص مسموع/ صورة/ رسوم/ موسيقى إلى أخره) ؟
- ماهى الوسائل المتعددة المناسبة للاستخدام فى كل من المراحل الدراسية والتخصص العلمى ؟
- ماهى العلاقة بين هذه الوسائل وبعضها الأكثر مناسبة مع المرحلة الدراسية والتخصص العلمى ؟

ونتيجة لهذه التساؤلات وغيرها فإنه يبدأ فى ترتيب أهمية هذه العناصر فى وجود المشكلة التى يفكر فيها ويقوم بتحليلها، وعلى سبيل المثال قد لا تمثل المرحلة الدراسية أهمية فى هذه الدراسة لأن كل المراحل الدراسية أصبحت تستخدم الكمبيوتر فى المدرسة والمنزل، وقد لا يمثل التخصص العلمى أهمية لأن تصميم وإنتاج برامج الكمبيوتر أصبح يتم لكل التخصصات العلمية أو التعليمية لتلبية حاجاتها فى التعليم الفردى والجمعى . وكذلك فإن الحقائق تشير إلى أن استخدام الوسائل المتعددة فى برامج الكمبيوتر التعليمى يحقق تقدماً فى التحصيل فى كل المراحل وكل التخصصات . ولذلك يبقى أمام الباحث اختبار العلاقات البنائية بين النص المسموع والمكتوب وبين مواقع الصور والرسوم فى برامج الكمبيوتر التعليمية لتحديد أكثرها تأثيراً فى التحصيل العلمى . وهو ما يجعل الباحث يتجه إلى التركيز على أهمية هذه العلاقات البنائية فى التحصيل العلمى .

٣- يلى ذلك اقتراح تفسيرات خاصة بوجود المشكلة وأسبابها، وهذا يتم من خلال الصياغة المبدئية للعلاقة بين الحقائق وبعضها أو بين المتغيرات وبعضها . وذلك بعد أن يكون الباحث قد قام بضبط العناصر والمتغيرات الأخرى وعزلها، واستبعاد العلاقات التى تشير الحقائق إلى زيفها أو غيابها .

ويمثل هذا الإجراء التحديد شبه النهائى للمشكلة . وهو صياغة العلاقة بين العناصر القائمة بعد استبعاد غيرها .

وفى المثال السابق نجد أنه قد تم استبعاد أهمية المرحلة الدراسية، والتخصص العلمى والاستخدام العام للكمبيوتر التعليمى . ولذلك فإن اقتراح

تأثير العلاقات البنائية بين الوسائل المتعددة لبرامج الكمبيوتر التعليمي في مستويات التحصيل العلمى هى التى يركز عليها الباحث فى صياغته لعنوان المشكلة، وتحديد له لباقي الخطوات الإجرائية المنهجية لاختبار صحة هذه العلاقة أو زيفها، والبحث فى الأطر النظرية ونتائج البحوث والدراسات السابقة وأدبيات البحث التى تثرى الفكرة وتدفع الباحث إلى دراستها .

٤- ولا يتوقف الأمر عند اقتراح التفسير من خلال صياغة العلاقات الأولية بين السبب والنتيجة، ولكنه يستمر فى التعمق فى هذا التفسير فى علاقته بغيره من التفسيرات البديلة، لتنمية هذا التفسير وربطه بالتعميمات والنظريات العلمية والأدبيات المرتبطة . حتى يطمئن تماماً إلى تحديد للمشكلة العلمية عند حدود العلاقة التى قام بصياغتها .

وهذه الخطوات الأربع السابقة تقترب فى إجراءاتها وصياغاتها من الخطوات المنهجية للدراسات الاستطلاعية *Exploratory* أو الاستكشافية *Discovery* أو الصياغية *Foronulative* التى تهدف بالدرجة الأولى إلى الكشف عن المشكلات والظواهر العلمية وزيادة الاقتراب منها وإدراك أبعادها وعلاقتها تمهيداً لتحديدها تحديداً دقيقاً وصياغتها .

ونرى من الخطوات السابقة كيف انتقل الباحث من الإحساس بوجود تأثير للوسائل المتعددة لبرامج الكمبيوتر التعليمية فى التحصيل العلمى إلى تحديد المشكلة فى تأثير العلاقات البنائية للنص المكتوب والمسموع ومواقع الصور أو الرسوم فى التحصيل العلمى لتلاميذ المرحلة الثانوية" على سبيل المثال .

أما المشكلات التى يتم إعادة دراستها فى جوانب وأبعاد أخرى، تتفق والمعطيات العلمية المستجدة . فإن الدراسة السابقة فى هذه الحالة تعتبر إحساساً بوجود مشكلة فى إطار هذه المعطيات ينطلق منها إلى تحديد المشكلة الجديدة من خلال الخطوات الأربع المذكورة من قبل . وبعد أن يطرح التساؤلات التالية :

- ما هى النتائج التى توصل إليها البحث السابق ؟
- ما هى علاقة هذه النتائج بالنظريات العلمية القائمة ؟

- ما هي أوجه الاتفاق أو الاختلاف مع المعطيات المستحدثة مثل النظريات والأفكار الحديثة، التأثيرات المكانية أو البيئية، التأثيرات الثقافية، التأثيرات الزمانية ؟
- ماهو تقويم الباحث لنتائج البحث في ضوء هذه المعطيات، وهل هناك قصور أو نقص معين ؟
- ماهو المدخل الجديد الذي يمكن أن يتجه إليه الباحث، لإعادة دراسة المشكلة السابقة أو البحث السابق .

وغيرها من التساؤلات التي تسهل على الباحث استنباط مشكلة علمية تتسم بالجدة في علاقتها بالمشكلة السابقة، نتيجة لتغير البحث في إطار البيئة أو الزمان أو المدخل أو الاتجاه البحثي الذي يراه الباحث جديداً ويضيف إلى المعرفة العلمية في مجال التخصص كما سبق أن ذكرنا .

ثالثاً : تقويم المشكلة العلمية :

لا تقف جهود الباحث في مرحلة تحديد المشكلة على تحليلها وتجميع الحقائق حولها وزيادة التعمق في أبعادها وجوانبها العلمية فقط، لكنه يكون مطالباً في هذه المرحلة بالإجابة على السؤال الخاص بمدى صلاحية المشكلة للبحث والدراسة، وتقرير قيمتها العلمية وأهميتها للباحث والمجتمع، لاتخاذ القرار الخاص بالاستمرار في باقى الإجراءات المنهجية، أو تطويرها أو تغييرها .

وهناك عدد من الاعتبارات أو المعايير التي يحكم من خلالها الباحث على مدى صلاحية المشكلة المختارة للبحث والدراسة . وتتلخص هذه المعايير أو الاعتبارات في علاقة المشكلة بالمجتمع والباحث وحدود الإمكانيات المتاحة لتنفيذ الإجراءات الخاصة بتحقيق أهداف دراستها . وهذه المعايير التي يضعها الباحث للحكم على المشكلة، أو الاعتبارات التي يراعيها الباحث عند اختيارها لاترتبط بمجال معين من مجالات التخصص، أو مشكلة معينة من المشكلات العلمية . ويتم عرض هذه المعايير أو الاعتبارات في شكل أسئلة يضع الباحث إجابة لها، أو يضع تقديراً لهذه الإجابة يمكن من خلاله التقرير بصلاحية المشكلة للدراسة أو درجة هذه الصلاحية التي تدفع الباحث إلى الاستمرار فيها.

وتتلخص هذه الأسئلة في الآتي :

- ما هي حدود المشكلة أو الموضوع الذي يهدف الباحث إلى دراسته ؟ ذلك أنها قد تكون محدودة جداً لاتمثل نتائجها قيمة علمية . مثل الحدود الجغرافية أو الزمنية لمجتمع البحث فلا يصلح على سبيل المثال دراسة العلاقة بين عروض متغيرات تصميم برامج الكمبيوتر ومستوى التحصيل العلمي لدى طلاب فرقة معينة بكلية معينة لأنها لاتكون ممثلة للمجتمع الكلي وهو طلاب نفس الفرقة بكليات التربية التي يستخدم فيها الكمبيوتر المساعد في التعليم . وكذلك لاتكون المشكلة واسعة جداً لاتسمح جهود الباحث، أو المؤسسات التي تدعم البحث وإمكاناتها بتحقيقها في الوقت المناسب . ومن الأمثلة على ذلك كثرة عدد العناصر والمتغيرات التي يدرسها الباحث، أو تعدد العلاقات بين هذه العناصر والمتغيرات .
- فالمشكلة التي تهدف إلى دراسة تأثيرات التعلم الإلكتروني على التحصيل العلمي للطلاب، تعتبر من المشكلات الواسعة جداً حيث أن التعلم الإلكتروني تتعدد فيه الخصائص والوسائل وطرق العرض والتقديم . بالإضافة إلى المتغيرات الخاصة بالخصائص الطلابية ومتغيراتها . ولذلك يصعب في إطار هذه الصياغة دراسة المشكلة والوصول إلى نتائج أو حقائق، ما لم يتوفر لها جهود العديد من الباحثين وليس باحثاً واحداً .
- ولذلك فإن مثل هذه الصياغات يمكن أن نعتبرها في مرحلة الإحساس بالمشكلة ونتعامل معها كفكرة أولية يتم تطويرها بإعادة تحديد المتغيرات والعلاقات القابلة للدراسة في مجال التعلم الإلكتروني .
- ما هو مدى جدة المشكلة العلمية في علاقتها بالتراث العلمي في مجال الدراسة ؟ فالمشكلة يجب أن تكون جديدة بالنسبة لما سبق دراسته من مشكلات أو بحوث علمية . حتى يمكن أن تضيف جديداً للمعرفة العلمية المتخصصة . ويجب مراعاة هذا الاعتبار في المشكلات التي يعاد دراستها من حيث ضرورة توفر شرط الجدة في مجال الاختيار أو التكرار كما سبق أن أوضحنا .
- ماهي حدود إنتماء المشكلة العلمية للتخصص العلمي، وتحديد هوية البحث ؟... وذلك لأن الكثير من الخبراء وأصحاب الاختصاص يرون

صعوبة الفصل بين تخصص المناهج وطرق التدريس وبين تخصص تكنولوجيا التعليم، واعتقاد أصحاب هذا الاتجاه في كفاية مفهوم الوسائل التعليمية أو معينات التدريس مرادفاً لمفهوم تكنولوجيا التعليم . نتيجة لذلك قد تتأثر كثير من البحوث بهذا الاعتقاد أو تتجه إليه دون وعي في تحديد مشكلاتهم العلمية، مثل كفاية اختبار صلاحية الأجهزة والمواد أو البرامج في تدعيم مخرجات العملية التعليمية دون التطرق إلى المتغيرات الخاصة بالتطوير أو التصميم أو الإنتاج أو الاستخدام الخاصة بهذه الوسائل باعتبارها مصادر للمعرفة وليست وسائل للاتصال أو تحسين الاتصال التعليمي فقط . ومن هنا فإن مثل هذه البحوث تعتبر إضافة إلى طرق التدريس أكثر منها إضافة إلى المعرفة العلمية المتخصصة في تكنولوجيا التعليم .

وفي هذا المجال يصبح تحديد هوية البحث وإنتمائه إلى تخصص تكنولوجيا والتأكيد على المحددات الخاصة بهذا التخصص في تحديد المشكلة العلمية، يصبح هذا مطلباً ضرورياً يجب أن يراعيه الباحث بتنمية الوعي بحدود .ومعالم تخصص تكنولوجيا التعليم وعلاقتها بالمشكلة المطروحة، مع الوعي السام بالحدود الفارقة بين هذا التخصص وتخصص طرق التدريس وخصوصاً في الفصول التقليدية، حيث يظهر تخصص تكنولوجيا التعليم واضحاً جلياً في الفصول الإلكترونية *E.Class* أو الفصول الافتراضية *Virtual Class*، والتعليم الإلكتروني *E.Learning* .

- ما هو مدى أهمية دراسة المشكلة العلمية بالنسبة للمجتمع والبيئة العلمية؟ ويضع الباحث في اعتباره في تطبيق هذا المعيار أن مفهوم المجتمع يتسع ليشمل المجتمع الكلي بالإضافة إلى المجتمع العلمي والمجتمع الخاص بالممارسة المهنية أو التطبيقية متى كانت المشكلة تجمع بين النظرية والتطبيق، وينعكس هذا التطبيق على استفادة المجتمع الكلي من مثل هذه المشكلات وتطبيقاتها . وكذلك استفادة المجتمع المهني من هذه التطبيقات .

- ما هو مدى ما تضيفه نتائج الدراسة إلى المعرفة الإنسانية ؟ وتتمثل إجابة هذا السؤال في محصلة إجابة الأسئلة السابقة ذلك أن الجودة وأهميته بالنسبة

للمجتمع بأبعاده يعنى بالتالى إضافة إلى المعرفة الإنسانية المتراكمة فى المجالات العامة أو مجالات التخصص .

- هل تتعارض المشكلة أو طرق دراستها مع المعايير الاجتماعية، التى استقر عليها المجتمع أو البيئة العلمية ؟ وفى هذه الحالة يجب مراعاة الاختلاف والتباين بين الخصائص الثقافية للمجتمعات، ويضع الباحث فى اعتباره أن ما يصلح للدراسة فى مجتمع ما قد لا يصلح فى مجتمع آخر بتأثير المعايير الاجتماعية والثقافية السائدة فى هذا المجتمع .

- ما هو مدى قابلية المشكلة العلمية للدراسة والتحقيق ؟ وهذا يشمل إمكانية توظيف المنهج العلمى المناسب وأدواته لتحقيق أهداف الدراسة .

وقد لاتظهر هذه الصعوبة كثيراً فى تخصص تكنولوجيا التعليم - مثل الإعلام الذى يصعب فى دراساته التجريب المعملى - لأن هذا التخصص يتسع لتوظيف كل المناهج والأدوات فى المجالات العلمية والمهنية المتعددة. ولكن الصعوبة تظهر فى التعامل مع بعض فئات الطلاب والتلاميذ من مناهج أو أدوات غير مناسبة . مثل التلاميذ ذوى الاحتياجات الخاصة، وكذلك مثل محاولة تطبيق أدوات لاتتفق مع المستويات والخصائص العمرية أو العقلية لمثل هذه الفئات .

- ما هو مدى اتفاق موضوع البحث أو المشكلة العلمية مع اتجاهات الباحث وأفكاره ومعتقداته ؟ ذلك أن وجود هذا الاتفاق يساعد الباحث على التكيف السريع مع البحث وإجراءاته ومتطلباته . مع مراعاة توفير الضوابط التى توفر الموضوعية وعدم التحيز فى إجراءات البحث وصياغة النتائج .

- ماهى حدود معارف الباحث ومهاراته فى مجال البحث العلمى بصفة عامة والمشكلة المختارة بصفة خاصة ؟ وإمكانات تطوير هذه المعارف والمهارات بما يتفق مع حاجات البحث ومتطلباته .

- ماهى حدود الإمكانيات المادية المتاحة لإجراء البحث وتطبيق أدواته، وتلبية حاجات هذه الإجراءات والتطبيق؟ ويدخل فى ذلك صلاحية البيئة الاجتماعية ذاتها لإجراء البحث وتطبيق أدواته . فقد تتوفر كافة الإمكانيات

للبحث والدراسة فى المناطق النائية، بينما لاتسمح الصعوبات الجغرافية بإجراء بحث معين فى هذه المناطق .

- هل يكفى الوقت المتاح لإجراء البحث والوصول إلى النتائج ؟ وهذا يتفق مع السؤال الأول الخاص بحدود البحث . فالفترة الزمنية المحدودة قد لاتكفى لتلبية حاجات الدراسة والتطبيق للمشكلات الكبيرة الواسعة ولذلك يجب أن تتفق الفترة الزمنية وخطه التنفيذ مع حدود المشكلة المطروحة للدراسة .

- وبجانب التقدير الذى ينتهى إليه الباحث لصلاحيه المشكلة للبحث والدراسة، فإنه يجب أن يضع فى اعتباره أيضاً قابلية نتائج البحث للتعميم *Generalization* وما يمكن أن تشير هذه النتائج من بحوث ودراسات أخرى، تهدف فى النهاية إلى تطوير المعرفة العلمية فى مجال التخصص .

عرض المشكلة العلمية وتحديد أهدافها وأهميتها

تفرض الإجراءات المنهجية على الباحث أن يبدأ بحثه بتقرير موجز ينتهى إلى التحديد الدقيق لمشكلة البحث التى يهدف لدراستها .

وهذا التقرير الموجز هو الذى يقدم للمشكلة فى مشروع البحث أو تقريره السنوائى، ولذلك فإنه يتم عرض هذا التقرير تحت عنوان مشكلة البحث، أو مدخل إلى البحث أو مقدمة البحث- يقدم فيه الباحث تعريفاً بالإطار العام أو خلفيه المشكلة، والأسباب الدافعة لدراستها، وعناصرها أو المتغيرات الحاكمة فيها، والعلاقة بين هذه العناصر أو المتغيرات، وكذلك النظريات أو التعميمات التى يستند إليها الباحث فى بناء هذه العلاقات .

ويختتم الباحث تقديمه أو عرضه السابق بصياغة للمشكلة العلمية تحدد بدقة الهدف العام من الدراسة، والمتغيرات التى سوف يدرسها والعلاقة بين هذه المتغيرات، واتجاه هذه العلاقة، أو يحدد النتائج المستهدفة والعلاقات بين هذه النتائج، ومجالات التطبيق فى حالة الدراسات التطبيقية . ويتم بناء الصياغة وتسجيلها فى نهاية العرض فى شكل من الأشكال التالية :

أولاً : صياغة المشكلة فى جملة أو عبارة تقريرية : توضح الهدف من هذه الدراسة، أو توضح النتيجة الكلية الذى يسعى الباحث تحقيقها . مثل :

..... ومن هنا جاءت فكرة الدراسة التى تهدف إلى تقديم المعارف الجديدة الخاصة بأدوات التعليم الإلكترونى على شبكة الإنترنت

وكذلك الكشف عن تعرض تلاميذ رياض الأطفال إلى برامج الرسوم المتحركة التعليمية وقياس اتجاهاتهم نحوها

أو : وبذلك يمكن تحديد المشكلة فى قياس اتجاهات الطلاب نحو المقررات التعليمية على شبكة الإنترنت

أو : توظيف أسلوب النظم فى تنمية عادات تعرض التلاميذ إلى المواقع التعليمية على شبكة الإنترنت

ويمكن أن يقوم الباحث بعرض المشكلة أكثر تفصيلاً، فيبدأ بعرض جملة تقريرية تعتبر تقديماً إلى مجموعة النتائج المستهدفة التى يسعى الباحث إلى تحقيقها مثل :

..... ويعالج هذا البحث عزوف الطلاب عن التعرض إلى المواقع التعليمية على شبكة الإنترنت ويقدم دراسة تحليلية لأسبابها، وتأثيرات هذا العزوف على اتجاهات الطلاب نحو هذه المواقع . ويستهدف البحث :

١- الكشف عن :

- استخدام الطلاب للمواقع التعليمية على شبكة الإنترنت .
- معدلات الاستخدام وكثافته .
- أسباب عدم استخدام المواقع التعليمية .
- اتجاهات الطلاب نحو المواقع التعليمية على الشبكة .

٢- اختبار صلاحية برنامج علاجى لأسباب عزوف طلاب المرحلة الثانوية عن استخدام المواقع التعليمية على الشبكة، وكذلك للاتجاهات السلبية نحو هذه المواقع .

وقد تزيد أو تقل عن ذلك ولكنها تقدم ملخصاً لمجموعة النتائج المستهدفة يعرضها الباحث في نهاية تقرير العرض والتقديم للمشكلة .

ولكننا نرى أن هذا العرض التفصيلي سيكون بديلاً عن تحديد الأهداف الخاصة بدراسة المشكلة التي يمكن أن تتفق في صياغتها مع هذه الصياغة التفصيلية .

ويصبح أمام الباحث إما أن يغفل تسجيل أهداف البحث وهذا يشكل تحفظاً على صورة عرض المشكلة العلمية التي يعتبر تحديد أهداف دراستها جزءاً أساسياً منها، أو يقوم بتكرار هذا التفصيل مرة أخرى في البند الخاص بأهداف البحث أو الدراسة وهذا سيعتبر تكراراً لاحتاجة للبحث به .

ولذلك فإننا نفضل الاكتفاء بجملة تقريرية شاملة لعناصر المشكلة العلمية وعلاقاتها في شكلها النهائي .

والملاحظ في بحوث تكنولوجيا التعليم أن هذا الأسلوب في تحديد المشكلة العلمية من خلال جملة تقريرية شاملة أو تفصيلية يغيب في هذه البحوث، على الرغم من انتشار استخدامه في العلوم الإنسانية الأخرى . بل يندر استخدامه مقارنة بصياغة المشكلة العلمية في شكل سؤال رئيسي، أو سؤال رئيسي وأسئلة فرعية . ونجد أن الشائع هو صياغة المشكلة في تساؤل رئيسي وعدد من التساؤلات الفرعية .

ثانياً : صياغة المشكلة في شكل سؤال رئيسي : يطرح الباحث في نهاية تقديم المشكلة وعرض جوانبها سؤالاً يلخص هدف البحث، أو يسعى إلى إجابة تلبي حاجة البحث . مثل :

ويمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل التالي :

ماهي أنماط استخدام تلاميذ رياض الأطفال لبرامج الرسوم المتحركة التعليمية، واتجاهاتهم نحوها ؟...

وكذلك .. ماهي اتجاهات الطلاب نحو المقررات التعليمية على شبكة الإنترنت ؟ .. ؟

وقد يلخص الباحث المشكلة في سؤال رئيسي وعدد من الأسئلة الفرعية؛ أو يستبدل عدداً من الأسئلة الفرعية بالسؤال الرئيسي .

مثل دراسة عبد اللطيف الجزار ١٩٩٥ التي حدد فيها المشكلة العلمية في سؤال رئيسي يتفرع عنه سؤالان فرعيان^(١) كالآتي :

تتحدد مشكلة البحث في استكشاف الإجابة على السؤال الرئيسي التالي : إلى أى مدى تتمكن الطالبات بكلية التربية بجامعة الإمارات العربية المتحدة من استخدام نموذج تطوير المنظومات التعليمية في تكنولوجيا التعليم ؟

ويتفرع هذا السؤال إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهي مواصفات النموذج الذي تتمكن به الطالبات المعلمات من استخدامه لتطوير المنظومة التعليمية في تكنولوجيا التعليم ؟
- ماهو مستوى التمكن الذي تحققه الطالبات المعلمات باستخدام هذا النموذج في تطوير المنظومات التعليمية .. ؟

بينما طرح رضا عبده القاضى مشكلة البحث في عدد من التساؤلات تجيب عليها الدراسة^(٢) وهى :

- ما الحاجات اللازمة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس لتوظيف الكمبيوتر والمستحدثات التكنولوجية بما يحقق أهداف الكلية والمكتبة .. ؟
- ما مدى إمكانات توظيف الكمبيوتر والمستحدثات التكنولوجية في عمليات المكتبة بشكل عام ومكتبة كلية التربية النوعية بكفر الشيخ/ جامعة طنطا على وجه الخصوص .. ؟
- ما إجراءات إعادة هندسة العمليات B.P.R اللازمة لإدارة مكتبة الكلية بفاعلية، والاستفادة منها لتحقيق أهدافها المستقبلية .. ؟

(١) عبد اللطيف بن الصفى الجزار : دراسة استكشافية لاستخدام طالبات كلية التربية بجامعة الإمارات العربية المتحدة لنموذج تطوير المنظومات التعليمية في تكنولوجيا التعليم، مجلة تكنولوجيا التعليم، المجلد ٥- الكتاب ٤ : خريف ١٩٩٥، ص ٢٥٢ .

(٢) رضا عبده القاضى : توظيف الكمبيوتر والمستحدثات التكنولوجية في إعادة هندسة العمليات B.P.R لتطوير المكتبات الجامعية، وقائع المؤتمر العلمى السابع للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، مرجع سابق .

وهكذا تتعدد الأسئلة الفرعية بتعدد النتائج المستهدفة، وقد يلجأ الباحث إلى تفصيل أكثر من هذه الأسئلة، بينما قد يجمع آخر كل فئة من المعلومات المستهدفة في سؤال واحد مثل السؤال عن كل من النوع، والسن، والتعليم في أسئلة منفصلة، أو يجمع هذه الفئة معاً في سؤال واحد حول الخصائص أو السمات العامة أو الأولية أو الديموغرافية .

ولكننا نرى نفس الرأي الذي ذكرناه في تفضيل الجملة التقريرية، لأن الأسئلة الفرعية في هذه الحالة قد تكون أو تقم على أنها بديل للتساؤلات المنهجية في غير موقعها من المشروع أو التقرير النهائي . لأن طرح الأسئلة الفرعية في هذا الموقع يكفي الباحث طرح التساؤلات المنهجية في موقع الفروض أو التساؤلات التي يتم تقييم النتائج في علاقتها بها .

ولهذا فإننا نرى أيضاً الاكتفاء بعرض المشكلة إما في جملة تقريرية شاملة أو سؤال رئيسي فقط، وطرح التساؤلات أو الأسئلة في موقعها بعد الانتهاء من عرض المشكلة وأهداف دراستها وأهميتها .

وعلى الرغم من أهمية التحديد النهائي لمشكلة البحث في نهاية تقديم المشكلة فإن الكثير من الباحثين يغفلون هذا التحديد، إعتقاداً بأن التقديم العام قد أوضح المشكلة أو ما يهدف الباحث دراسته، وهذا خطأ بالغ : لأن التحديد النهائي للمشكلة يعيد عرضها في شكل موجز يربط بين التقديم وما يليه من أجزاء أخرى في مشروع البحث أو تقريره بوضوح كامل .

وكذلك يقود العرض الموجز للمشكلة إلى الأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها، وهذه الأهداف هي التي يصيغ من خلالها الباحث العلاقات الفرضية التي يسعى إلى اختبارها أو التساؤلات التي يسعى إلى الإجابة عليها .

ولذلك فإن العرض الموجز للمشكلة في جملة أو عبارة تقريرية، أو سؤال رئيسي أو غيره من الصيغ المختلفة لعرض التحديد النهائي للمشكلة يسبق مباشرة أهداف دراسة المشكلة العلمية، التي يلخص الباحث فيها الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من خلال دراسة هذه المشكلة . والتي لاتخرج عن الأهداف العامة للبحث العلمي في إطار البعد النظري والتطبيقي الخاص بالمشكلة التي

يدرسها الباحث . ولذلك فإن تحديد الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها يتم صياغتها فى جمل أو عبارات تقريرية متعددة تبدأ عادة بكلمات الكشف عن /الستعرف على /تفسير /إختبار العلاقة /التنبؤ بـ وهى نفسها أهداف البحث العلمى، التى سبق أن قدمناها فى الفصل الأول ويتم إعادة صياغتها بما يتفق مع طبيعة الدراسة وأهدافها الخاصة .

ورغم وضوح مفهوم أهداف البحث العلمى وتطبيقها فى تحديد أهداف دراسة المشكلات العلمية فإن بعض الباحثين قد لا يدركون هذا المفهوم جيداً ويخلطون بينه وبين أهمية البحث، أو بينه وبين بعض الإجراءات أو المتطلبات التى يفرضها البحث .

ففى دراسة لقياس فعالية برنامج فيديو تعليمى لتنمية مهارات السكرتارية لطلاب المدارس الثانوية التجارية، خلطت هذه الدراسة بين الأهداف وإجراءات البحث وأهميته، ويظهر ذلك فى الصياغة التالية لبعض الأهداف كالتالى :

- بناء برنامج فيديو قائم على المحاكاة يتضمن معارف ومهارات السكرتارية التطبيقية اللازمة للطلاب (عينة البحث)

فليس من أهداف البحث بناء هذا البرنامج، ولكن تفرضه الإجراءات المنهجية التى تقوم على اختبار فعالية برنامج الفيديو التعليمى، لأنه لا يتم اختبار فعالية البرنامج وهو الهدف الأصيل للبحث دون بنائه وإعداده .

- تنمية مهارات السكرتارية التطبيقية اللازمة لطلاب المدارس الثانوية التجارية .

- العمل إمداد المؤسسات التجارية بالكوادر المؤهلة علمياً وفنياً لأداء وظائفهم.

وما تم صياغته سالفاً على أنها أهداف، هى تعبر عن أهمية البحث بالنسبة للممارسة المهنية بعد أن يتم اختبار فعالية البرنامج وتقرير صلاحيته كهدف أصيل كما سبق أن ذكرنا .

وكذلك ليس من أهداف البحث تدريب معلمى اللغة الإنجليزية بمرحلة التعليم الابتدائى أثناء الخدمة على إنتاج واستخدام الرزمة التعليمية، لأن إجراءات البحث وتطبيقاتها ميدانياً ومعملية تهدف فقط إلى اختبار التصميمات

أو العلاقات وقياس تأثيراتها أو فاعلياتها، ولا يكتسب الإضافة في التحصيل أو الأداء المهاري أو منجزات التدريب سوى أفراد المجموعات التجريبية وهي محدودة جداً .

ويمكن الاسترشاد في صياغة الأهداف بالنتائج المتوقعة للبحث، لأن الأهداف هي دليل الإجراءات والوصول إلى النتائج، والنتائج هي النهاية هي الحقائق التي يهدف البحث للوصول إليها .

ويتم بعد ذلك أيضاً عرض جوانب الأهمية في الدراسة، التي تشير إلى قيمة الدراسة بالنسبة للمجتمع، والمعرفة العلمية، والممارسة المهنية، وكذلك المعرفة الإنسانية بصفة عامة . بالإضافة إلى ما يمكن أن تنتج الدراسة من قضايا أو أفكار علمية أو مهنية أخرى، أو ما يمكن أن تسهم به الدراسة في حل القضايا أو المشكلات الأخرى، أو ما تحققه من اقتراب أو ارتباط بالعلوم الأخرى . وغيرها من المعالم التي تعكس أهمية الدراسة . ولذلك نشير إلى أن عرض المشكلة يتضمن الآتي :

- المقدمة العامة .
- الجسم الذي يوضح الأسباب الدافعة، والعناصر أو المتغيرات الحاكمة فيها، ورؤية الباحث لهذه العلاقات من خلال الإطار النظري ثم الهدف العام من بناء هذه العلاقات .
- خاتمة تعرض المشكلة بشكل محدد في صيغة من الصيغ السابقة الذكر .

ويلي ذلك مباشرة وتحت عناوين مستقلة .

- أهداف الدراسة أو البحث .

- أهمية دراسة المشكلة أو البحث .

وذلك في شكل تفصيلي مع مراعاة أن تسجيل أهداف الدراسة/ أو أهميتها وإن كان يتم عرضه في شكل مستقل إلا أنه يعتبر جزءاً من العرض المنهجي العام لمشكلة البحث . ولذلك يراعى الاتساق الكامل بين التعريف بالمشكلة وأهدافها وأهميتها في كل من مشروع البحث أو تقريره النهائي .

صياغة عنوان المشكلة العلمية

يعتبر عنوان البحث أو المشكلة التي يقوم بدراستها، تحديداً آخر للمشكلة يتصدر العرض المنهجي العام لمشروع البحث أو التقرير النهائي . ويشير العنوان فى صياغته أو بنائه إلى المشكلة العلمية وعناصرها ومتغيراتها والعلاقات بين هذه العناصر أو المتغيرات ومجالات التطبيق أو التجريب، فى صياغة موجزة، قد تتفق فى تكوينها مع صياغة تحديد المشكلة، أو تعتبر اختصاراً لها أيضاً، خصوصاً فى الحالات التى يتم فيها صياغة المشكلة فى عبارات تقريرية مطولة، أو أسئلة فرعية متعددة .

ويتميز عنوان المشكلة العملية بالآتى :

- ١- الإيجاز : حيث يتم صياغة العنوان فى جملة أو عبارة واحدة، تقدم رؤية شاملة لجوانب البحث وأبعاده .
- ٢- الشمول : وفى نفس الوقت لا يؤثر الإيجاز على ضرورة ذكر عناصر المشكلة أو متغيراتها والعلاقات بينها، ومجال التطبيق .

وهاتان السمتان تفرضان أن يتضمن العنوان ما يلى :

- عناصر المشكلة التى يقوم بدراستها أو المتغيرات الحاكمة فيها .
 - العلاقة بين هذه العناصر والمتغيرات، التى يهدف الباحث دراستها .
 - الإطار البشرى للبحث الذى يوضح مجتمع البحث أو مفرداته البشرية .
 - الإطار الجغرافى للبحث الذى يوضح ميدان أو مكان التطبيق أو التجريب .
 - الإطار الزمنى . خصوصاً فى الدراسات التاريخية .
 - الإطار الوثائقى الذى يوضح مجتمع البحث أو مفرداته من الوثائق .
- ولاعنى مبدأ الشمول ضرورة وجود كل هذه العناصر فى بناء العنوان، حيث يرتبط ذلك بطبيعة البحث وأهدافه .
- ٣- ترتيب بناء العنوان طبقاً للقواعد اللغوية والمنهجية معاً : فلا يجوز تأخير العناصر أو المتغيرات الفاعلة عن غيرها . أو تقديم مجال التطبيق عن بناء العلاقات بين العناصر .

٤- تجنب الغموض في بناء العنوان : والأسباب التي تؤدي إلى هذا الغموض مثل الأسباب المرتبطة باللغة كالترديد والتأخير أو استخدام المبنى للمجهول، أو استخدام الكلمات أو الألفاظ الإنشائية أو التعقيدات اللفظية أو الكلمات المهجورة على سبيل المثال، أو سقوط كلمة أو كلمات من بناء العنوان تؤدي إلى غياب المعنى والعلاقات والأهداف ويفضل استخدام المصطلحات والمفاهيم الواضحة والصريحة وغير الخلفية .

٥- تجنب التحيز في بناء العلاقات، أو تقرير النتائج بشكل نهائي فيها : حيث أن العنوان يشير إلى منهج العمل والأهداف أكثر منه إشارة إلى النتائج أو التعميمات .

٦- مراعاة الجوانب الأخلاقية والضوابط الاجتماعية . في اختيار الكلمات أو بناء العبارات .

٧- الفصل في بناء العنوان بين ما يشير إلى العلاقات، أو يشير إلى الأداء، أو المجالات . ويمكن بناء العنوان في هذه الحالة في أسطر متتالية .

العلاقة بين متغيرات عرض برامج الفيديو واكتساب مهارات إنتاج هذه البرامج
دراسة مقارنة بين الطلاب المستقلين والمعتمدين

٨- تخلص العنوان من الإشارات الزائدة . التي توضح المعنى أو الأسلوب أو استخدام الأدوات أو العينات . مثل أوصاف : دراسة ميدانية/ دراسة تحليلية/ دراسة مقارنة لأن مهارة بناء العنوان تظهر في توضيح هذه الأمور دون حاجة إلى الإشارة إليها صراحة .

استخدام التلاميذ لبرامج الكمبيوتر التعليمية
دراسة ميدانية

لأن الدراسة في هذه الحالة لن تتم بدون الوصف القائم على المسح الميداني لهؤلاء التلاميذ وخصائص استخدامهم لهذه البرامج

الفصل السادس

مراجعة التراث العلمى وأدبيات البحث

على الرغم من أن هذه الخطوة يتم تسجيلها فى مشروع البحث أو خطته، كخطوة تالية للكشف عن المشكلة العلمية وتحديدّها، إلا أنها فى مسار الإجراءات تعتبر مهمة مستمرة للباحث، تبدأ بوميض فكرة البحث وتستمر معه حتى الانتهاء من تفسير النتائج التى انتهى إليها البحث .

ومراجعة التراث العلمى أو أدبيات البحث *Reviewing the Literature* ، أو *Literature Review* هى التى يطلق عليها فى بحوثنا العربية "الدراسات السابقة" *Previous Studies* أو الدراسات المرتبطة *Related Studies* ، وقليل من يطلق عليها أدبيات البحث .

ذلك أن مفهوم التراث العلمى أو أدبيات البحث أوسع وأشمل من مفهوم الدراسات السابقة أو الدراسات المرتبطة لأن مفهوم السياق أو الارتباط ينسب إلى علاقة موضوع أو مشكلة البحث بالتراث . بينما أن التراث العلمى أو أدبيات البحث يتسع ليشمل المجال العام والخاص الذى يثرى البحث وفكر الباحث واتجاهاته نحو المشكلة وخطوات حلها والوصول إلى النتائج المستهدفة، واتجاهات تفسير هذه النتائج .

وبينما يتسع مفهوم أدبيات البحث ليشمل كلاً من مفهوم الدراسات السابقة ومفهوم الدراسات المرتبطة فإن هناك فارقاً جوهرياً بين المفهومين الأخيرين .

فالدراسات السابقة تشير إلى الدراسات التي درست نفس المجال الخاص للمشكلة التي يقوم بدراستها الباحث، بحيث تمثل بالنسبة للمشكلة المطروحة قاعدة معرفية أولية لها، وتمثل نتائج المشكلة المطروحة إضافة مباشرة إلى نتائج الدراسات السابقة . ولذلك تظهر أهميتها أكثر في تطوير المشكلة العلمية، أو الفروض البحثية، وصياغة الإطار النظري وتفسير النتائج الخاصة بالبحث .

وتحمل الدراسات السابقة هذا المعنى متى كان اهتمامها بنفس المجال البشرى للدراسة الحالية مثل الدراسات التي تتم على اختبار مختلف الوسائل التعليمية (شفافيات/ شرائح/ أفلامإلى آخره) في تنمية تحصيل تلاميذ المرحلة الثانوية . فتعدد وسائل عرض المواد التعليمية هو الذى يرتبط به تعدد الدراسات مع وحدة المجال البشرى وهو تلاميذ المرحلة الثانوية وتنمية التحصيل لديها، وتعتبر هذه الدراسات دراسات سابقة لكل ما يليها من اختبار للوسائل التعليمية في تنمية التحصيل .

أو وحدة المجال الجغرافى أو المؤسسات التعليمية مثل تلاميذ محافظات الوجه البحرى، أو طلاب كليات التربية . وكذلك وحدة الوسيلة أو أداة العرض والإتاحة مثل تعدد متغيرات إنتاج الفيديو التعليمية فى العديد من الدراسات المتتالية مع فئات طلابية مختلفة أو أماكن وحدود جغرافية متعددة إلى أخرى .

أما الدراسات المرتبطة : فتلك التي يكون اهتمامها بالمجال العام بالنسبة للبحث أو المشكلة المطروحة وعناصرها، فالدراسات الخاصة باستخدام الكمبيوتر فى التعليم تعتبر دراسات مرتبطة لتوظيف الكمبيوتر فى تعليم الطفل، أو التلاميذ فى المرحلة الثانوية، أو تعليم العلوم أو تعليم الرياضيات وهكذا . وكذلك الدراسات الخاصة بتنمية التحصيل فى التعليم من بعد Distance Learning ، أو التعلم الذاتى Self Learning هى دراسات مرتبطة باستخدام الفيديو فى التعليم من بعد، أو استخدام برامج الكمبيوتر التعليمية فى التعلم الذاتى وهكذا . ومثل هذه الدراسات تسهم أكثر فى إرشاد الباحث إلى الخطوات والإجراءات المنهجية، وأساليب العينات، وتصميم أدوات البحث

واستخدامها . وقد تسهم فى أحوال معينة فى إثراء البعد النظرى لبناء المشكلة أو تفسير النتائج بالإضافة إلى دورها كمرشد فى الرجوع إلى دراسات أخرى .
ولذلك تحتل الدراسات السابقة اهتماماً كبيراً من الباحثين وتعمقاً أكبر فى الرجوع إلى تفصيلاتها ونتائجها وعرضها فى أدبيات البحث .

مصادر أدبيات البحث وأهمية مراجعتها

يحتاج الباحث لمراجعة أدبيات البحث إلى عدد من المصادر تنقسم إلى :

١- المراجع العامة *General References* . والتي يبدأ بها الباحث للتعرف على باقى المصادر الخاصة بالمشكلة البحثية، مثل الكتب، والمقالات والملخصات والموسوعات، والفهارس، والوثائق الأخرى التي ترتبط مباشرة بمشكلة البحث .

٢- المصادر الأولية *Primary Sources* . وهى التي تبحث مباشرة فى موضوع البحث، وتتميز التقارير المنشورة فيها بأنها نتاج خالص للملاحظة الشخصية المباشرة للباحثين وأعمالهم، مثل المجلات العلمية المتخصصة ووقائع المؤتمرات العلمية التي تنظمها المعاهد والكلليات ومؤسسات البحث العلمى .

مثل الكتاب السنوى للوسائل التعليمية والتكنولوجيا *Educational Media and Technology Yearbook* الذى يصدره مركز المصادر التربوية *ERIC* مع جمعية وسائل الاتصال وتكنولوجيا التربية *AECT*

والمجلات العلمية التي تصدرها الجمعيات العلمية مثل : *Journal of Computer Based Instruction* التي تصدرها جمعية تطوير نظم التعليم القائم على الكمبيوتر (*ADCIS*)، ومجلة *Educational Technology Research and Development* التي تصدرها (*AECT*)، ومجلة *Journal of Educational Television* التي تصدرها جمعية التلفزيون التعليمى (*ETA*) وكذلك المجلة الدولية لوسائل التعليم *Educational Media Internahonal* التي تصدرها المجلس الدولى لوسائل التعليم (*ICEM*) بالإضافة إلى مجلة

تكنولوجيا التعليم التي تصدرها الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، بجانب
المجلات العلمية الدورية التي تصدرها كليات التربية في مصر وتضم في
منشوراتها بحثاً في تكنولوجيا التعليم والوسائل التعليمية .

٣- المصادر الثانوية Secondary Sources . وتشمل المطبوعات والإصدارات
التي تعتمد على تقارير أو موضوعات لم يتم كتابتها بملاحظة وقائعه بشكل
شخصي ومباشرة، ولكنه اعتمد على نتائج أعمال الآخرين في تسجيل
تقاريره العلمية في هذه المصادر . مثل الكتب الدراسية TextBook،
والموسوعات، والكتب السنوية .

وبالتالي لا يمكن الكشف عن التغيير أو التعديل الذي قام به الباحث أو
المؤلف على أصول المعلومات أو النتائج التي أعاد عرضها في هذه
المصادر الثانوية .

ويحتاج الباحث إلى هذه الأنواع معاً، مع تباين أهميتها، ودرجة الاعتماد
على بياناتها، والتأكيد على استخدام كل نوع منها حسب هذه الأهمية .
فالمراجع العامة يمكن أن تكون دليلاً ومرشداً لغيرها من المصادر، والمصادر
الثانوية قد تفيد في تقديم معلومات أكثر تفصيلاً، وتوفر على الباحث جهود بناء
العلاقات بين أعمال الباحثين - أصحاب المصادر الأولية - ونتائجها، إذا قامت
بتقديمها المصادر الثانوية .

أهمية مراجعة أدبيات البحث

تتلخص الأهمية العامة لمراجعة التراث العلمي وأدبيات البحث في اكتساب
الباحث خبرة الباحثين الآخرين في البحث العلمي، والاستفادة بنتائجهم في تطوير
المشكلة، وبناء إطار نظري كافٍ لصياغة العلاقات الفرضية وتفسير النتائج .

وهذه الأهمية يعكسها عدد من الوظائف والأدوار التي تقوم بها دراسة
أدبيات البحث ومراجعتها يتمثل في الآتي : (ل.ي. جاي ٩٣ : ٤٨-٥٠)
(W.R. Borg & M.D. Gall 83:143-145) .

- يتصدر هذه الوظائف زيادة الاقتراب من المشكلة التي يدرسها، في علاقتها
بالأدبيات السابقة، وتحديد موقع هذه المشكلة منها . بما يؤدي إلى مزيد من
تطوير المشكلة وتحديدها .

- التعمق في الدراسات السابقة يزيد اقتراب الباحث من كل أو معظم المداخل البحثية. فيختار منها ما يتفق مع طبيعة المشكلة وأهدافها، ويتجنب ما لا يناسب أو غير المثمر منها. أو يساعده على استخدام مداخل جديدة للبحث والدراسة.
- مراجعة هذه الدراسات يجنب الباحث التكرار غير المقصود، ويجنبه أيضاً أخطاء الباحثين السابقين، سواء في الاقتراب من المشكلة، أو اختيار المداخل أو تحديد الإجراءات المنهجية .
- تقدم هذه المراجعة إطاراً نظرياً يسهم في صياغة العلاقات الفرضية أو تطويرها .
- تسهم أيضاً في إكساب الباحثين مهارات البحث العلمي وتوظيف المناهج العلمية وأدوات القياس .
- تنفيذ هذه المراجعة والتعمق في نتائج الدراسات السابقة وتعميماتها في بناء إطار نظري يسهم في تفسير النتائج وعقد المقارنات وصياغة تعميمات مضافة إلى المعرفة العلمية .
- وبجانب ذلك فإن هذه المراجعة تجعل الباحث يقف على كافة الآراء الأخرى في مجال البحث التي تقف في مجال المعارضة أو النقد، فتتري بالتالي مناقشاته وتفسيراته وأحكامه العلمية .
- يؤدي إدراك الباحث لنتائج الدراسات السابقة وتوصياتها إلى الاهتمام بعنصر الجودة فيما يصدره من توصيات، أو ما يثيره من بحوث جديدة أخرى . ترتبط بنتائج دراسته وتعميماتها .

خطوات مراجعة

أدبيات البحث

على الرغم من أهمية المصادر الأولية في تحقيق أهداف مراجعة أدبيات البحث إلا أنه قد يصعب في كثير من الأحوال الوصول إليها مباشرة نظراً لتعدد هذه المصادر، وصدور الكثير منها في دول أجنبية، أو صدورهما في الدول العربية دون إعلان كاف عنها، نظراً لجدة التخصص وحداثته، بالإضافة

إلى أن نشر البحوث الخاصة بتكنولوجيا التعليم ومجالاتها قد لا يقتصر على المجلات الخاصة بهذا التخصص فقط، ولكن قد تنشر في دوريات علمية أخرى ذات علاقة به، مثل دوريات الإعلام، وعلم النفس بالإضافة إلى العلوم التربوية أخرى، نظراً للعلاقات البيئية لهذه العلوم والدراسات بتخصص تكنولوجيا التعليم ومجالاته .

ولذلك فإن الباحث يمكن أن يبدأ بالآتي :

- تحديد مصطلحات البحث بدقة .
- الرجوع إلى أكثر من مصدر من المصادر الثانوية أولاً . التي يمكن أن تكون دليلاً إلى البحوث والدراسات المتخصصة ومصادر النشر الخاصة بها .
- الرجوع إلى عدد من المراجع العامة أيضاً، التي يمكن أن تحقق الفائدة السابقة . مع مراعاة أن تتميز المصادر الثانوية والمراجع العامة بالجدة والحداثة . ونشير في هذه الحالة إلى أهمية مراجعة الكشافات الدورية والملخصات والمقالات التي ينشرها الخبراء والمتخصصون في المراجع العامة أو وقائع المؤتمرات العلمية المتخصصة .
- وفي جميع الأحوال تعتبر مصطلحات البحث *Search Terms* هي مفتاح البحث في كل أنواع المراجع والمصادر، والتي تقود الباحث مباشرة إلى مواقع الموضوعات أو المقالات أو التعليقات التي تقع تحت هذه المصطلحات .
- ولذلك تهتم المراجع الأجنبية بتوزيع الموضوعات والأعلام في نهايتها - بدليل الكلمات الدالة أو المرشدة أو المفتاحية *Keyword- Glossary* في كشاف خاص موضحاً أمام كل كلمة الصفحات التي تناولتها في الكتاب أو المرجع ليسهل على الباحث الرجوع إلى الصفحات المذكورة . ورغم أهمية هذا الدليل أو كشاف المصطلحات إلا أن القليل جداً من الباحثين العرب من يهتم بذلك نظراً للوقت والجهد المبذول في تكثيف المصطلحات والأعلام أو المؤلفين في المراجع العربية مما يجعل الباحث يعتمد على فهرست المحتويات للوصول إلى الموضوعات التي يحتاج إلى مراجعتها .

- تحديد المصادر الأولية، والبحوث أو الدراسات المنشورة فيها .
- مراجعة الدراسات والبحوث المنشورة . وتبدأ بقراءة الملخصات أولاً، لتحديد قوة العلاقة بين هذه البحوث والدراسة التي يقوم بها الباحث . ثم يبدأ في تسجيل البحوث التي يراجعها في بطاقات خاصة مع التركيز على :
 - مشكلة البحث بوضوح .
 - نص الفروض أو التساؤلات المطروحة .
 - الإجراءات المنهجية المستخدمة (مناهج/أدوات جمع بيانات/مقاييس).
 - أهم النتائج .
 - وفي الختام : تسجيل رأيه الخاص في البحث وأوجه الاتفاق أو الاختلاف مع بيان الأسباب والدوافع . وذلك في علاقته بدراسته التي يقوم بها .
- تسجيل بيانات البحث أو المرجع على رأس البطاقات المستخدمة في تسجيل المعلومات المستقاة من البحث وفي هذه الأحوال يضع الباحث في اعتباره أن قيمة البحث لا ترتبط بحجمه أو عدد صفحاته، ولذلك يجب أن يتجنب الباحث أثناء القراءة والتسجيل الحشو الزائد، ويركز فقط على العناصر السابقة وباختصار . مع مراعاة أن المجالات التي لم تحظ بقدر كبير من البحث لجدها أو إهمال دراستها في الماضي تتطلب مزيداً من الجهد في القراءة والمراجعة والبحث في مصادرها . وألا يتصور الباحث أن قيمة المشكلة العلمية ترتبط إيجابياً بحجم أدبيات البحث المنشورة حول أبعادها أو جوانبها فالمشكلات الجديدة فعلاً لايتوفر عنها إلا بحوث قليلة (ل.ر.جاي ٩٣: ٥٠) .
- وبصفة عامة فإن الباحث في مراجعته للدراسات السابقة يضع في اعتباره الإجابة على الأسئلة التالية (R.D.Wimmer, et al., 83:45) .
 - ما هي أنماط البحوث التي أجريت في مجال الدراسة ؟
 - ماذا توصلت إليه الدراسات السابقة ؟
 - ما هي توصيات الباحثين السابقين لإجراء دراسات تالية ؟
 - ما الذي لم يتم اختباره أو بحثه في الدراسات السابقة ؟

- كيف تقترح ما يمكن إضافته إلى معلوماتنا في هذا المجال ؟
- ما هي المناهج أو الأساليب المتبعة في الدراسات السابقة ؟

استخدام الكمبيوتر وشبكات المعلومات في مراجعة أدبيات البحث

أصبحت شبكات المعلومات المحلية والعالمية مصدراً أساسياً للمعرفة العلمية، يستقى منها الباحثون مختلف أنواع المعرفة التي يتم تخزينها في هذه الشبكات سواء بواسطة الكتاب والباحثين أنفسهم، أو بواسطة الأجهزة أو الهيئات التي تشرف على هذه الشبكات وتديرها .

وبجانب هذه الشبكات تقوم الكثير من المؤسسات البحثية والتعليمية بتخزين كم وفير جداً من المعرفة العلمية ممثلة في البحوث أو الملخصات أو التقارير أو القوائم وغيرها، تقوم بتخزين هذه المعارف في أجهزة الكمبيوتر في إطار نظم المكتبات المرجعية أو مصادر التعلم المحلية . بالإضافة إلى استخدام هذه الأجهزة في مراجعة قواعد البيانات المحفوظة على الاسطوانات المضغوطة *CDs* مثل الموسوعات أو قوائم المستخلصات التي تعد لهذا الغرض مثل إريك *ERIC* التي تعتبر موسوعة متجددة للبحوث التربوية تصدر عن المعهد القومي للتربية (*NIE*) .

ويعتبر استخدام الكمبيوتر في هذا المجال أحد استخدامات الكمبيوتر في التعليم والتعلم *C.A.I* أو *C.A.L* . *Computer Assisted Learning/ Computer Assisted Instruction* حيث يمثل الكمبيوتر بما يخزنه من معلومات وتشغيله للأقراص المضغوطة واستخدامها، يمثل مصدراً هاماً ومرجعاً للمستخدمين بهذه المعلومات حسب التخصصات المختلفة .

ويحتاج المستخدم أو الباحث الذي يستخدم الكمبيوتر كقاعدة للمعلومات، يحتاج إلى معرفة الكلمات المفتاحية أو الرائدة أو المرشدة إلى الموضوع الذي يود البحث فيه أو اسم الكاتب أو الناشر للموضوع أو البحث . وعادة ما يتم تخزين المعلومات تحت هذه الكلمات المفتاحية أو الأسماء لسهولة استعادتها أو التعرف عليها أو التجول خلالها على شاشة الكمبيوتر .

فهناك ملفات يتم تخزينها تحت كلمة تكنولوجيا التعليم / تكنولوجيا التربية/
الوسائل التعليمية/الوسائل المرئية/ *Instructional Technology/Educational Technology/Instructional Media/ Visual Media/*
المختلفة مثل تليفزيون تعليمي/ *Instructional T.V* ، أو فيديو تعليمي
Instructional Video ، أو شرائح تعليمية *I. Slide* وهكذا أو مؤتمرات
وندوات خاصة، أو أسماء الأعلام في مجالات التخصص وغيرها .

وهو نظام يتم وضعه بدقة لبناء قاعدة معلومات يسهل التعامل معها بمرونة
كافيه بالإضافة والحذف والتعديل ثم التجول والاستدعاء والتجول والاستفادة
بالمعلومات الموجودة عليها والرجوع إليها ثم تسجيل المعلومات المستهدفة أو
طباعتها بواسطة الطابعات *Printers* الملحقة بهذه الأجهزة .

وعادة ما يكون ذلك ضمن مهام العاملين على هذه الأجهزة *Operator*
تيسيراً على الباحثين أو المستخدمين *Users* في الوصول إلى المعلومات
المستهدفة .

وبالإضافة إلى استخدام الكمبيوتر في تخزين المعلومات المرجعية
واستعادتها - كقاعدة بيانات - فإنه يمكن أن يتصل أيضاً بالشبكات المحلية أو
العالمية من خلال الخطوط التليفونية الخاصة أو المؤجرة *Liesed Line* أو من
خلال وسائل أخرى للدخول على هذه الشبكات والوصول إلى المعلومات
المتاحة فيها .

وهذا الجهاز يمكن أن يكون وحدة في شبكة محلية داخلية *LAN* (*Lacal Area Network*)
بواسطة أي نظام من نظم الاتصال بين وحدات هذه الشبكة،
واستدعاء المعلومات المتاحة على الجهاز المركزي للمعلومات (حاسب خادم)
Server بحيث يعتبر الجهاز وحدة طرفية *Terminal* في هذه الشبكة ويستخدم
في التخزين والاستدعاء من خلال الاتصال السلكي *Cable* مع الجهاز المركزي
(الخادم) والأجهزة الطرفية الأخرى على مستوى المؤسسة أو الهيئة التي
تخدمها هذه الشبكة. أو الشبكات الخارجية على المستوى الجغرافي الأكبر
W.A.N(Wide Area Network) حيث يمكن أن تخدم الشبكة المشتركين في
الإقليم أو الدولة أو قطاع جغرافي معين مثل الشبكات المحلية المصرية: الشبكة

القومية للمعلومات العلمية والتكنولوجية (Egyptian National Scientific and Technical Information Network) الساتبة لأكاديمية البحث العلمى وتخدم قطاعات علمية وتكنولوجية عديدة ذات العلاقة بالأهداف التنموية، ولها عدة مراكز فى الجامعات المصرية . وكذلك شبكة الجامعات المصرية Egyptian Universities Network E.U.N وهى شبكة معلومات قومية تابعة للمجلس الأعلى للجامعات، وتقدم المعلومات العلمية إلى الجامعات والأفراد وذات اتصال بعدد كبير من الشبكات الأوربية الأكاديمية والبحثية . وذلك بالإضافة إلى شبكات أخرى عديدة ذات الطابع المتخصص أو الجغرافى وتتصل بالشبكات القومية الأكبر والشبكات العالمية وتقدم نفس الخدمات العلمية والبحثية إلى قطاعاتها المتخصصة أو الجغرافية، من خلال الاتصالات السلكية أو الأقمار الصناعية وهذه الشبكات بالإضافة إلى أنها تمثل قواعد معلومات وطنية وقومية فإنها تصل أيضاً إلى قواعد المعلومات فى الشبكات العالمية .

وبنفس البناء والتنظيم هناك العديد من الشبكات الوطنية والقومية على مستوى العالم التى تخدم قطاعاً جغرافياً أو علمياً متخصصاً فى المجالات المختلفة ويمكن التعرف عليها والاقتراب منها من خلال البحث فى برامج الاستطلاع على الشبكة العالمية (الإنترنت) Internet .

وتعتبر شبكة الإنترنت هى شبكة الشبكات حيث يرتبط بها أكثر من خمسين ألف شبكة محلية ووطنية وقومية وتخدم أكثر من مائتى مليوناً من مستخدمى الشبكة والباحثين عن المعرفة فيها .

وتقدم شبكة الإنترنت العديد من الخدمات للباحثين لعل أهمها التجول فى المعلومات المتاحة فى كافة المجالات على الشبكة العنكبوتية العالمية التى تغطى أكثر من ٧٠% من مناطق العالم، ومعلوماته (World Wide Web) ومن يلاحظ هذه الحروف يجدها تنصدر معظم العناوين المنشورة على شبكة الإنترنت . بالإضافة إلى العديد من الشبكات المتخصصة مثل شبكة المال والاقتصاد (FEN) وشبكة التجارة الدولية (ITN) بجانب الشبكات القومية مثل الشبكة الأوربية الأكاديمية البحثية (EARN)، والشبكة الأوربية (Euronet) والشبكة المصرية (Egynet) .

وبذلك تشكل الشبكة العالمية (الإنترنت) وارتباطها بهذه الآلاف من الشبكات العالمية والقومية الأخرى مصدراً أساسياً من مصادر المعرفة والمعلومات بالنسبة للباحثين والخبراء في المجالات العلمية المختلفة .

وتقدم شبكة الإنترنت العديد من الخدمات التي يمكن أن يستفيد منها الباحثون كالاتي :

١- البريد الإلكتروني *E.Mail* وتتخصص هذه الخدمة في إمكانية مراسلة الهيئات والمؤسسات والأفراد على عناوينهم الإلكترونية . في طلب الموضوعات أو السجود التي يحتاج إليها الباحث. ويلاحظ بداية المعرفة الدقيقة لهذه العناوين التي يضعها أصحابها على شبكة من الشبكات العالمية، ومختصرات العناوين الخاصة بالدول أو المؤسسات أو الموضوعات التي ينتمي إليها الفرد أو المؤسسة، وتشكل بناء العنوان . فالإتصال بالعنوان التالي على سبيل المثال : *hamid @ hot mail . com*

يعنى أن العنوان على شركة تجارية *com* اسم الشبكة *hot mail* أما حرف *@* وينطق *at* فيفصل بين اسم العميل وباقي العنوان .

أو العنوان التالي : *hamid @ edu . hel . eun . eg*

فالعنوان من اليمين يشير إلى جهة العنوان مصر ثم شبكة المجلس الأعلى للجامعات، ثم كلية التربية حلوان وهكذا تنازلياً حتى اسم العميل مع الفصل بين العنوان والاسم بحرف *@* . ثم تكتب الرسالة موضحاً بها المطلوب . ثم الشكر وكتابة عنوان المرسل لاستقبال الرد . وفي حالة استقبال الرسائل الإلكترونية يقوم المرسل إليه بالرد على الباحث على عنوانه الإلكتروني أيضاً .

وإذا كان العنوان على المؤسسة مباشرة (مثل الجامعات) لسؤالها عن أحد الأساتذة المنتمين إليها أو النظم المعمول بها أو الإحالة إلى قسم أو وحدة من وحداتها فيرسل الرسالة إلى اسم *Post Master @* ثم باقى العنوان الخاص بالمؤسسة أو الجامعة والذي يرسلها بدوره بطريقة أو بأخرى إلى صاحب الاختصاص .

ويتم في هذه الحالة توثيق الرسالة بتاريخ استقبالها والإشارة إلى محتواها من خلال بيانات البريد الإلكتروني بعد الإشارة إلى اسم الكاتب أو المؤسسة

بالطريقة العلمية لكتابة الأسماء ثم الموضوع فالعنوان وأخيراً تاريخ وصول الرسالة، كما سيأتى شرحه فى توثيق المعلومات فى الفصل الخاص بكتابة تقرير البحث .

ويمكن للباحث تحديد حاجاته من البحث وأهدافه بنشر عنوان البحث وما يتطلبه من معلومات خاصة به ويعلنها على صفحته الخاصة *Home Page* مع عنوانه الإلكتروني ليتلقى ردوداً على طلبه من المهتمين أو الدارسين لمجال موضوع البحث .

وعند فتح الباحث لبريده الإلكتروني سوف يجد الردود على رسائله محفوظة فى هذا البريد الذى يمكن أن يراجعها والتصرف بالحفظ أو الطباعة أو الإلغاء .

وتوجد فى مصر العديد من الشبكات التى توفر خدمة البريد الإلكتروني مثل شبكة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء *IDSC* وشبكة الجامعات المصرية *EUN* وغيرها من الشبكات الخاصة أو التجارية.

٢- اتفاقية تبادل الملفات *(FTP File Transfer Protocol)* : وهذه الاتفاقية من خلال البرامج الخاصة بها *FTP* تسمح بنقل الملفات الموجودة على حاسب معين إلى حاسبك الشخصى . وهذا يتطلب إذنًا خاصاً من الحاسب أو الجهة المطلوب نقل الملفات منها، مع وجود بعض المواقع التى تسمح بنقل الملفات منها بالمجان ودون إذن مسبق .

وفى حالة الاشتراك فى هذه الخدمة يكون للباحث كلمة مرور للدخول على البرنامج *PassWord* الذى يضم الملفات المطلوبة . ثم التجول فى هذه الملفات لاختيار ما يحتاجه الباحث منها .

٣- الاتصال من بعد *Telnet* : وتشبه هذه الخدمة اتفاقية نقل الملفات باستثناء أنها تتم بين حاسب وآخر، والدخول عليه والتعامل مع البيانات الموجودة عليه كما لو كان امتداداً لحاسبه الشخصى .

ومن خلال الخدمتين السابقتين تتوسع المكتبات ومراكز البحث العلمى فى توفير المعلومات للباحثين بالاتصال بقواعد المعلومات المتعددة من خلال هذه

البرامج التى نجدها على شبكة الإنترنت مع التفرقة بين الأمر الذى يسبق العنوان المطلوب الوصول إليه والدخول على قواعد البيانات الخاصة به .

٤- خدمة المؤتمرات *Usenet* أو شبكة المستخدمين *User's Network* : وتخدم المشتركين فى هذه الخدمة الذين يتزايد عددهم يوماً بعد يوم للوصول إلى عدة ملايين مشترك، يمكن أن يتم النقاش وتبادل الآراء بينهم فى موضوع محدد يضم عدداً من المهتمين به ويشكلون قائمة خاصة بهم يتعرف عليها الباحث لتبادل الأفكار والموضوعات والمناقشة معهم فى الموضوعات ذات الاهتمام المشترك .

ويتطلب الأمر فى هذه الحالة معرفة الباحث بالموضوعات وقوائم المشتركين فى هذه الموضوعات الذين يتبادل معهم النقاش فى مثل هذه المؤتمرات عن بعد .

والخدمات الثلاث السابقة تحتاج إلى أن يكون للباحث كود خاص به ورقم حساب *Usenet* ، وكذلك كلمة المرور *Pass Word* الخاصة بالنظام أو البرنامج أو الاتفاقية المطلوب الدخول عليها والاستفادة بها .

وبالإضافة إلى الخدمات السابقة هناك العديد من الخدمات المجانية التى تقدمها شبكة الإنترنت من خلال البرامج الخاصة بها مثل خدمة البحث والتقصى *Finger Service* التى توفر للباحث إمكانية البحث عن المشتركين الذين لهم حسابات شخصية على الشبكة وذلك من خلال الدخول بكلمة *Finger* فيمكن تسجيل *Finger Hamid @ edu hel eun eg* والتعرف على الصفحة الخاصة أو البيانات الخاصة بالسيد/ حميد على الشبكة .

وكذلك خدمة الأرشيف *Archie* حيث يوفر كماً ضخماً من المعلومات والملفات المخزنة فى آلاف الخوادم *Servers*، والتجول خلالها والتعرف على المواقع الخاصة بالملفات المختارة ثم الدخول بعد ذلك إلى المواقع باستخدام خدمة *F.T.P* فى التجول بين الملفات وتحميل أو طباعة ما يختاره الباحث .

بالإضافة إلى خدمة جوفر *Gopher* التى تساعد الباحث فى الوصول إلى القوائم المتخصصة فى مجال معينة والتعرف من خلال هذه القوائم على المواقع الخاصة بالموضوعات أو الملفات الموجودة عليها .

وكذلك ببرامج المحادثة *Talk* أو المحادثات المشتركة *Relay Chat* والمجلات الإلكترونية وغيرها من الخدمات والبرامج التي تتيح للباحث التجول في مليارات الصفحات والموضوعات في كافة المجالات عن كافة بقاع العالم ودوله ومؤسسته .

وعند التعامل مع هذه الخدمات يراعى الباحث ما يلي :

- إن هذه الخدمات لها مفاتيح ورموز الوصول إليها، والاستفادة بإمكانياتها والوصول إلى الخدمة ذاتها ليس هدفاً، ولكن الهدف هو الوصول إلى المواقع المستهدفة التي يمكن أن يتجول الباحث خلال صفحاتها أو موضوعاتها للوصول إلى حاجته .
- يجب أن يلم الباحث جيداً بالكلمات المفتاحية *Keywords* أو المرشدة التي يمكن استدعاء الموضوعات من خلالها .
- كثيراً ما تكون هناك قوائم رئيسية متعددة وقوائم فرعية وتحت الفرعية، أو روابط أخرى يقوم الباحث بالتعامل معها للوصول إلى الموضوعات المستهدفة . ولذلك يجب أن يعي الباحث جيداً حزمة القوائم أو الروابط التي يتعامل معها .
- يجب ألا يستعجل الباحث تحميل الصفحات أو طباعتها قبل أن يتجول ويقرأ هذه الصفحات للتأكد من كفايتها الخاصة . ولذلك يجب أن يتحلى الباحث بالصبر والدقة أثناء عملية التجول والإبحار *Navigation* خلال الصفحات أو الموضوعات .
- يجب أن يتمرس الباحث على خطوات الوصول إلى المواقع المختلفة من خلال التدريب المستمر على التعامل مع الشبكات ومواقعها .
- ضرورة التنقّرة بين الموضوعات التي تعرض كاملة لإفادة الباحثين منها، والعروض الخاصة بالموضوعات *Demonstration* مثل ملخصات الكتب، أو المجلات فهذه لا تقدم معلومات كافية ولكنها تستحث العملاء على اقتناء هذه المعروضات.
- التوثيق الجيد لكل ما يحصل عليه الباحث من معلومات من الشبكات، مع مراعاة أن الكثير من المعلومات عرضة للتقادم أو الإلغاء أو الاختصار

أو التغيير . ولذلك يجب أن يعى الباحث ذلك وأنها ليست كالكتب يمكن الرجوع إليها فى أى وقت ولذلك فإننا نفضل تحميل أو طباعة ما يختاره الباحث من موضوعات أو صفحات وتوثيقها .

- معاملة الحوارات والمحادثات الإلكترونية معاملة التسجيلات فى التوثيق العلمى والاهتمام بتسجيل تاريخ المحادثة أو اللقاء أو الحوار، والمشاركين فيه ووظائفهم وألقابهم العلمية وتخصصاتهم لتأكيد اهتمامهم بموضوع المحادثة أو الحوار .

- ويتم كذلك توثيق البريد الإلكتروني بتسجيل تاريخ الرسالة واسم مرسلها وصفته ووظيفته .

- فى جميع الأحوال يفضل عرض الموضوعات المختارة أو المراسلات أو المحادثات فى ملاحق خاصة، متى سمحت بذلك المساحة المتاحة . وخصوصاً ما ترتفع أهميته فى البحث بدرجة كبيرة، مثل القوانين أو المعادلات الرياضية أو الأفكار المستحدثة أو المصادر حديثة الصدور، أو محدودة الانتشار وهذا يخضع لتقييم الباحث لأهمية هذه المصادر أو أهمية رصد هذه المقتطفات مع ملاحق البحث أو الرسائل العلمية .

البحث من خلال

محركات البحث

من المفاجآت المزعجة للباحث فى الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) هى وصول الباحث بعد إدخاله المصطلح فى أى من صفحات التفاعل إلى آلاف أو عشرات الآلاف من الملفات، التى يدخل فى بنائها الكلمات المفتاحية التى استخدمها الباحث، وعند البحث فى بعض هذه الملفات قد يجد أنه لم يصل إلى معلومات مفيدة تتفق مع أهدافه فى البحث . وذلك بعد أن يكون قد أمضى وقتاً ليس بالقليل فى الوصول إلى هذه لنتائج . ذلك أن الشبكة بصفة عامة تحوى المليارات من الوثائق والملفات التى تنفذ إلى التنظيم وتسهيل عملية البحث والاسترجاع . مما يجعل أى مستخدم فى البداية يصف هذه الشبكة بالفوضى وعدم التنظيم وصعوبة الوصول إلى البيانات المستهدفة .

ولذلك فإن العديد من الهيئات والمؤسسات والشركات العاملة في مجال المعلومات بدأت منذ سنوات في جمع البيانات وتنظيمها في حقول أو فئات وارتباطات بحيث تسهل على الباحث الوصول إلى البيانات المستهدفة في سهولة ويسر، أو باختصار بناء قواعد بيانات منظمة يسهل على الباحث التّجول خلالها والكشف عن الوثائق والملفات التي تضمها هذه القواعد وتصنيفاتها المختلفة . وأصبحت هذه أداة رئيسية للبحث على شبكة الإنترنت، تسمى محركات البحث *Search Engines* .

ومحرك البحث هو أداة تسمح للمستخدم بالتّجول بين مليارات الصفحات أو ملايين على الأقلّ تضمها قاعدة البيانات الخاصة به بواسطة استراتيجيات للبحث وطرق للوصول إلى الملفات المستهدفة التي قد تختلف من محرك إلى آخر .

ومن أبرز محركات البحث ذات قواعد البيانات الواسعة محرك بحث جوجل *Google* ونسكيب *Netscape* وليكوس *Lycos* وهوت بوت *Hot Bot* وألتافيزتا *Altavista* وإكسيت *Excite* - وأن كان ياهو *Yahoo* يتمتع بشعبية أكثر على الرغم من أنه يعتمد على قاعدة بيانات جوجل بالإضافة إلى قاعدة بياناته- وغيرها من محركات البحث المتعددة والمنتشرة (لمزيد عن المعلومات راجع *W.W.W.Search engine wach. Com*) وتعتمد محركات البحث في جمع البيانات والمعلومات على برامج الروبوت *Robot* تتجول على مدار اليوم للعثور على صفحات أو ملفات الشبكة العنكبوتية التي ترتبط بتصنيفاتها، وتعريفها إلى قاعدة بيانات محرك البحث أو فهرسه .

وبعض هذه المحركات يقدم خدمات البحث مجانية أو مدفوعة أو الاثنين معاً حسب نوع البحث ومستواه وسرعة الوصول إلى الملفات .

ومن الطبيعي مع اختلاف سعة قواعد البيانات وتصنيفاتها وروابطها أن تختلف النتائج من محرك بحث إلى آخر .

وكذلك تختلف استراتيجيات البحث من محرك بحث إلى آخر مما يشير إلى ضرورة معرفة الباحث مسبقاً بهذه الاستراتيجيات . ذلك أنه ليس شرطاً أن

تحصل على نتائج جيدة عند كتابة المصطلح باللغة الإنجليزية دون أن تعرف كيفية الوصول إلى التحديد الدقيق للملفات التي تبحث عنها . ولذلك فإن الخبراء ينصحون باستخدام أكثر من محرك بحث من خلال مواقع متخصصة يمكن أن ترسل طلب المستخدم إلى أكثر من محرك بحث في نفس الوقت مثل مواقع *Meta Crawler* والموقع *Infind* وغيرها من المواقع العاملة في هذا المجال .

ويقصد باستراتيجية البحث مجموعة المعارف الخاصة بكيفية التعامل مع واجهة التفاعل *User Interface* أو ما يسميها البعض بصفحة البداية الخاصة بالمحرك، وكذلك التعامل مع القوائم الظاهرة والخفية وأساليب البحث العادي والبحث المتقدم *Advanced* وكذلك الأدلة الخاصة بهذه المحركات *Web Directory* وكذلك متى نبحث بالكلمة أو العبارة، أو الحقل، أو التاريخ أو طرق كتابة الحروف . وهذه المعارف تشكل في مجموعها استراتيجية البحث لكل محرك التي تتفق مع غيرها في محركات أخرى أو في بعضها أو تختلف عنها كثيراً .

وبالإضافة إلى معرفة استراتيجيات البحث فإن الباحث يجب أن يكون ملماً أيضاً بطرق البحث واستخدام الأدوات الرئيسة للبحث مثل أدوات البحث بالمنطق الرمزي *Boole Logic* وهي *AND- OR- NOT. Near* وكذلك البحث المستدخل واستخدام الأقواس بالنسبة للتحديد الدقيق في البحث عن المصطلح، واستخدام حروف البذل وكذلك كلمات التوقف . وهي كلها أدوات تسهم في التحديد الدقيق للملفات المطلوبة، فتظهر النتائج أكثر قرباً لما هو مطلوب البحث عنه بين ملفات أو صفحات محرك البحث .

كما يفرق الباحث عند بداية البحث بين محركات البحث وأدلة البحث *Search Directories* وهي قواعد منظمة لمواقع الويب يتم تنظيمها بواسطة الأفراد وليس البرامج، ويتم ترتيبها في فئات بالأسلوب الهرمي يتجول بينها الباحث للوصول إلى الموضوع الذي يبحث عنه، وتنقسم إلى :

الأدلة العامة التي تركز على مواقع المعلومات العامة ومتعددة المجالات مثل ياهو *Yahoo*، ولوك سمارت *Looksmart* بجانب الأدلة المتخصصة . التي تهتم بالمواقع المتخصصة في مجال معين مثل *about. Com* وحتى يستفيد

الباحث في الوصول إلى الملفات التي تلبي حاجته للدراسات السابقة وأدبيات البحث الفرعى المرتبطة بدراسته وأهدافها فإننا نشير إلى الآتى :

١- إتقان اللغة الإنجليزية وهي لغة قواعد البيانات والبحث في محركات البحث واستخدام استراتيجياتها وأدواتها . خصوصاً أن قواعد البيانات في محركات البحث العربية ما زالت محدودة جداً ولا تخدم تخصصات عديدة ومنها التخصصات الحديثة في العلوم والآداب وغيرها .

٢- إتقان التعامل مع محركات البحث، والأدلة وكذلك معرفة استراتيجياتها وطرق البحث فيها ويمكن للباحث أن يركز في بحثه على ما يختاره من محركات يرى فيها سعة التغطية والشمول للبيانات وسرعة الوصول إلى النتائج ودقتها، وهذه كلها عوامل يحددها الباحث بنفسه دون الاعتماد على الآخرين وتجاربهم الذاتية .

٣- اهتمام الباحث بالتدقيق الإملائي حيث أن عدم الدقة في كتابة الكلمات والمصطلحات تؤدي إلى نتائج مغلوطة أو تشكل صعوبة فى الوصول إلى النتائج .

٤- ابحث دائماً بواسطة مصطلحات تشير إلى تفردا بدلاً من المصطلحات التي نتوقع أن نجد لها حقولاً في مجالات متعددة مثل كلمة *Education* فسوف نجد لها حقولاً في كل مجالات التربية، أو كلمة *Instruction* وحدها أو *Training* وغيرها . وبذلك يقوم الباحث بتصنيف البحث أكثر بإضافة كلمة أخرى مثل *Instructional Video* أو *Instructional System Analysis*. وهذه العملية تحتاج إلى وقت أطول في التحديد الدقيق للمصطلح أو الكلمة المطلوب البحث عنها للوصول إلى نتائج دقيقة بدلاً من اتساع نتائج البحث دون ارتباط بالمصطلح ذاته . وهذا ما يجعل البحث أكثر سهولة مما لو كان قد استخدم المصطلح وعلاقته في مراحل، كل مرحلة منها تصل إلى نتائج لا ترضى الباحث .

٥- ولذلك فإن الباحث يجب أن يكون مدرباً على بناء المصطلحات باستخدام أدوات البحث التي يستخدمها كل محرك لتصنيف البحث أكثر، مثل أدوات البحث الرمزي السابق الإشارة إليها، وأن يمتلك القدرة أيضاً على التجول

بين الارتباطات المتشعبة . وعلى سبيل المثال نجد أن "جوجل" يتميز بكثرة الارتباطات التي تساعد على تضيق البحث أكثر . بينما يهتم "الفايستا" باستخدام البحث الرمزي وهكذا . ولذلك يجب على الباحث التعامل مع التعليمات المساعدة *Help* التي تشرح للمستخدم طرق استخدام أدوات البحث .

٦- تختلف المحركات في حساسيتها لشكل الحروف ومقاساتها مثل ضرورة كتابة الحرف الأول كبيراً *Cap* . ولذلك يجب على الباحث أن يبدأ باستخدام الحروف الصغيرة في حالة عدم معرفته بطرق البحث وأدواته للمحرك الذي يتعامل معه . ويفرق في هذا بين الأسماء والإعلام وبين كلمات الأثساء والمصطلحات، حيث قد يحتاج في الأولى إلى الاستهلال بحروف كبيرة .

٧- عند الوصول إلى النتائج لا يفترض الباحث أن كل الملفات ذات علاقة بالبحث أو مصطلح البحث، ولذلك يجب قراءة أو مراجعة المواقع جيداً قبل البدء في مراجعة الملفات ثم مراجعة الملفات قبل الطباعة .

٨- وحتى بعد الوصول إلى النتائج فإن الباحث يجب أن يكون واعياً إلى صحة الملفات، وذلك بمراجعة البيانات الخاصة بالمصدر والذي يظهر في العنوان *URL* الذي يبين المصدر ودافع النشر وانتماءاته . وهي الاختصارات الموجودة في عنوان الموقع وتشير إلى طبيعة النشاط تجاري أو حكومي *Com/Cov* أو انتمائه للدولة *eg مصر UK* المملكة المتحدة وهكذا . وكذلك مراجعة تاريخ التحديث . وفي بعض المحركات يمكن أن يوفر صفحة للمعلومات الخاصة بالموقع *Page Info* مثل نيتسكيب *Netscape* .

وبصفة عامة تعتبر قواعد البيانات الخاصة بمحركات البحث مصدراً جيداً للمعلومات والبيانات الخاصة بالدراسات السابقة وأدبيات البحث ، ومنها ما هو مطبوع في دوريات علمية أو على الشبكة مباشرة موضعاً بها تاريخ النشر وبيانات الكاتب والناشر . وذلك إذا ما أحسن الباحث استخدامها بالدقة والإتقان الذي يعتمد على التدريب الكافي للاستخدام واستخدام اللغة الأجنبية التي تساعد الباحث على التقييم الفوري للملفات التي تضم هذه الدراسات وأدبيات البحث .

كتابة التقرير الخاص بمراجعة أدبيات البحث

يستغل التقرير الخاص بمراجعة أدبيات البحث جزء خاص من التقرير العام لمشروع البحث، أو البحث ذاته في بعض الدراسات، ويكون تحت عنوان "أدبيات البحث" أو "الدراسات السابقة". وهذا الجزء الذي ساهم أكثر في تحديد مشكلة البحث وتطويرها، يمثل بعد ذلك القاعدة المعرفية أو الإطار النظري والفلسفي للفروض المطروحة وتفسير النتائج .

ويضع الباحث في اعتباره ما يلي عند كتابة هذا التقرير :

- استبعاد الدراسات قليلة الارتباط بمشكلة البحث حتى وإن كان الباحث قد بذل جهداً في تلخيص عناصرها .
- يبدأ عرض الدراسات السابقة قليلة الارتباط أو الأهمية بالنسبة للدراسة الحالية أولاً، ثم يتدرج إلى أقواها علاقة في نهاية التقرير .
- يكون العرض تدريجياً بحيث يصل في الختام إلى نتائج أو استدلالات منطقية تؤيد أهمية البحث الحالي أو تدعم الفروض التالية أو العلاقات التي سيتم اختبارها .
- يجب أن يبتعد الباحث عن التحيز في عرضه للدراسات السابقة، وأن يكون موضوعياً في عرضه للمداخل أو الاتجاهات البحثية أو النتائج المتعارضة، وأن يكون موضوعياً أيضاً في التعليق عليها بما يثرى الإطار النظري للبحث وتفسير النتائج .
- توزيع الدراسات السابقة تحت عدة محاور تتفق مع عناصر المشكلة البحثية أو متغيراتها أو علاقاتها .

مثل دراسة رضا القاضي وصلاح الدين عرفة ٩٩ بعنوان "برنامج لتدريس مقرر الدراسات الاجتماعية بالوسائل البصرية في ضوء بعض الأساليب لمعرفة لدى التلاميذ الصم"^(١) صنف الباحثان فيها عرض الدراسات السابقة تحت المحاور التالية :

(١) رضا عبده القاضي وصلاح الدين عرفة محمود : برنامج لتدريس مقرر الدراسات الاجتماعية بالوسائل البصرية في ضوء بعض الأساليب المعرفية لدى التلاميذ الصم ، مجلة تكنولوجيا التعليم، مجلد ٩، ل ٤، خريف ٩٩، ص.ص ٢٥٧-٣٣٣

- دراسات حول برامج تدريس وتعليم الدراسات الاجتماعية فى التعليم العام والخاص .
- دراسات حول توظيف تكنولوجيا التعليم والوسائل البصرية لتعليم المعاقين سمعياً .
- دراسات فى مجال الأساليب المعرفية المرتبطة بالمعاقين والصم خاصة .

وكذلك دراسة فادية ديمترى يوسف ٩٧ بعنوان "أثر استخدام الرسوم وأسئلة التحضير على تلاميذ الصف الأول الثانوى ذوى السعات العقلية المختلفة للمفاهيم التصنيفية، وقامت فيها الباحثة بعرض الدراسات السابقة تحت المحاور التالية :

- دراسات تناولت السعة العقلية وعلاقتها بالتحصيل .
- دراسات تناولت الرسوم وعلاقتها بالتحصيل .
- دراسات تناولت أسئلة التحضير وعلاقتها بالتحصيل .

كما يمكن تصنيف الدراسات السابقة بناء على تأييد النتائج للنظريات والتعميمات العلمية أو رفضها . أو التصنيف على أساس الاستخدامات الإيجابية والسلبية للمفاهيم مثل تصنيف الدراسات الخاصة بالنمذجة *Modeling* إلى دراسات استخدمت النمذجة الإيجابية وأخرى استخدمت النمذجة السلبية.... وغيرها، مما يمكن أن يبتكره الباحث من معايير متعددة للتصنيف .

- ولا يشترط بعد ذلك العرض المستقل لكل دراسة تحت كل محور، ولكن يمكن أن يجمع أكثر من دراسة معاً تحت عبارات أو فقرات وصفية تلخص ما اشتركت فيه أو تشابهت فيه هذه الدراسات، مع عدم إغفال البيانات البيبلوجرافية لكل دراسة بشكل مستقل، حتى وإن تم جمعها تحت رقم هامش واحد .

وعندما تتفق الدراسات المعروضة فى علاقتها بالبحث الحالى ودرجة أهميتها بالنسبة له، فإن الباحث يرتب عرضها حسب التسلسل التاريخى للنشر بحيث تصبح الدراسة الأخيرة هى آخر ما نشر فى هذا المجال . فيبدأ الباحث بالدراسة الأقدم ثم التى تليها وهكذا .

(١) فادية ديمترى يوسف : أثر استخدام الرسوم وأسئلة التحضير على تلاميذ الصف الأول الثانوى، مجلة تكنولوجيا التعليم، مجلد ٢٧، ربيع ٩٧، ص. ٣٥-٦٨ .

- يقدم الباحث في نهاية التقرير أو خاتمته منحصراً لما قدمته الدراسات في مجملها وما أضافته أو تضيفه من علاقات أو تفسيرات بالنسبة لمشكلة البحث الحالية، وما استخلصه الباحث من اتجاهات أو تعميمات لوصول إلى النتائج الخاصة بالمشكلة الحالية .
- وهناك اقتراح آخر يمكن تطبيقه عندما تتعدد الدراسات بشكل كبير، وتتعدد جوانب الاستفادة منها في هذا البحث، وتعميم الإفادة بها للغير . هذا الاقتراح يتمثل في العرض التحليلي الكمي أو الجدولي لمجمل الدراسات موزعة في فئات تشمل : المحاور الرئيسية/ العناصر والمتغيرات/ الأهداف/ بناء العلاقات الفرضية/ نوع الدراسة/ العينات/ المناهج المستخدمة/ أدوات الاختبار ووسائل القياس/ ملخص النتائج أو التعميمات . إضافة إلى العرض التفصيلي السابق .

موقع الدراسات السابقة في التقرير العام

تمثل مراجعة أدبيات البحث أو الدراسات السابقة جهود الباحث في المراحل الأولية لإعداد مشروع البحث وتحديد المشكلة العلمية، ولذلك فإنها تمثل في هذا المشروع الإطار المرجعي الأساسي للمشكلة العلمية ويقدم عرضها إجابة على السؤال الخاص بمصادر تطوير المشكلة العلمية، وكيفية تطويرها . بالإضافة إلى أنها تمثل المصدر الأساسي لاستقاء الفروض العلمية أو التساؤلات المطروحة . ولذلك فإن عرضها يقدم إجابة أيضاً على التساؤلات الخاصة بوجود أو غياب علاقات فرضية حول موضوع البحث في الدراسات السابقة . وكذلك الإضافة المنتظرة في العلاقات الفرضية الحالية . بعد أن يقوم الباحث بنقد الدراسات السابقة وعرض الجوانب الإيجابية والسلبية، ونواحي الوجود والغياب التي يحاول الباحث وضعها في الاعتبار في الدراسة الحالية .

لذلك فإنها تحتل موقعاً مستقلاً في مشروع البحث بعد عرض المشكلة العلمية وأهدافها، وقبل عرض العلاقات الفرضية للدراسة الحالية وباقي الإجراءات المنهجية .

ولايغنى الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة البحث وتسجيلها
فى عرض هذه المشكلة، لايغنى ذكرها عن العرض التحليلي والنقدى لهذه
الدراسات بشكل مستقل فى مشروع البحث بصفة خاصة . لأن ذلك يقدم الإطار
المرجعى للبحث الحالى تفصيلاً، واتجاهات الاستفادة من هذا الإطار فى كل
الخطوات المنهجية بعد ذلك وليس صياغة مشكلة البحث فقط . وتظهر ضرورة
ذلك عند تقييم مشروعات البحوث .

إلا أن الأمر قد يختلف حول عرض الدراسات السابقة فى التقرير النهائى
للبحث، حيث يختلف تبويب التقرير فى بعض الحالات عن تبويب مشروع
البحث أو خطته . بالإضافة إلى أن معالم الاستفادة من الدراسات السابقة تكون
قد ظهرت واضحة فى المواقع الخاصة بعرض الإطار النظرى للبحث، وإطار
تفسير النتائج وعقد المقارنات .

ولذلك فإن بعض التقارير النهائية تكتفى بتسجيل الاستفادة بهذه الدراسات
السابقة فى كل موقع من مواقع التقرير النهائى، دون عرض الدراسات السابقة
بشكل مستقل فى بداية التقرير النهائى .

وفى هذا المجال نميز بين حالتين :

الحالة الأولى : الاهتمام بالبعد النظرى والفلسفى للدراسة وبصفة خاصة
فى الدراسات الوصفية مما يجعل الحاجة ماسة إلى إثراء هذا البعد فى عرض
الإطار النظرى مستقلاً ومدعماً بالاتجاهات الفكرية والمداخل البحثية
والنظريات والتعميمات التى أفرزتها أدبيات البحث والدراسات السابقة .

وحيث تتعدد هذه المداخل والاتجاهات الفكرية والنظريات فى دراسات
تكنولوجيا التعليم، خصوصاً فى الدراسات البيئية مع العلوم الأخرى . فإن بناء
إطار نظرى قوى مدعم بنتائج البحوث السابقة يصبح ضرورة . ويصبح هذا
الإطار النظرى مدخلاً ضرورياً للإطار التطبيقي الذى يقوم فى بنائه وتفسيرات
نتائجه على ما قدم الإطار النظرى .

وفى هذه الحالة يمكن عرض الدراسات السابقة فى إطار الاستفادة منها فى
مواقع متعددة فى التقرير النهائى ينصدها الإطار النظرى للبحث وتفسير النتائج.

وفى هذه الحالة فإن الباحث يجب أن يكون حذراً فى الاستفادة من العروض النظرية فى الدراسات السابقة التى يكون مصدرها آخرون غير أصحاب الدراسات أنفسهم، لأن الاستفادة هذه العروض كما اقتبسها أصحاب الدراسات السابقة وإسنادها لهم يعتبر تزيفاً للمصدر نفسه وسلباً لحقوقه . حيث أن المبدأ العام فى استقاء المعلومات من آخرين، أن يكونوا المصدر الأولى لهذه المعلومات، ولايكفى الإشارة إلى هذه المصادر نقلاً عن المصادر الثانوية وهم أصحاب الدراسات السابقة فى هذه الحالة .

ويترتب على هذا المبدأ عدم صلاحية نقل معلومات من دراسات سابقة مسندة إلى آخرين فى هذه الدراسات، بل يتم الاستفادة من التوثيق فى الرجوع إلى المصادر الأصلية لهذه المعلومات . لأن الباحث فى حالة النقل عن الدراسات السابقة لا يعلم مدى صحة أو أمانة نقل المعلومات أو اقتباسها أو التحريف فيها، أو تعديلها لتتفق مع هدف العرض النظرى لهذه الدراسات .

الحالة الثانية : البحوث التطبيقية وبصفة خاصة التجريبية أو شبه التجريبية التى تستهدف إعادة دراسة أو تطبيق دراسات أخرى فى مجال ما، أو تستهدف إعادة اختبار علاقات فرضية بعد تطويرها أو تغييرها عما سبق دراسته . فى هذه الحالة فإن عرض الدراسات السابقة بشكل مستقل يعتبر ضرورة وبصفة خاصة التركيز على ما يقوم الباحث به من إعادة دراسة أو اختبار أو تطبيق أدوات أو معايير جديدة حتى يكون واضحاً أمام الغير مجال المقارنة أو التطوير والتغيير الذى يستهدفه الباحث . وحتى يسهل الرجوع إلى الإطار المرجعى للتطوير أو التغيير والمقارنة بينه وبين النتائج فى مراحل تقويم البحث ونتائجه . ذلك أنه فى مثل هذه الحالات تكون التعميمات أو النظريات مستقرة وراسخة تقريباً ويصبح استعادتها فى إطار نظرى خاص يشمل الدراسات السابقة أيضاً نوعاً من التكرار . مثل البحوث التجريبية التى تستهدف دراسة العلاقة بين استخدام الطلاب للبرامج التعليمية واتجاهات التفضيل والاهتمام والأسلوب المعرفى الذى يميز فئة من فئات لطلاب على سبيل المثال . فليس هناك ما يدعو لبناء إطار نظرى لعرض الأساليب المعرفية التى استقر تصنيفها وتصنيف الفئات على أساسها فى علم

النفوس المعرفى . ويمكن أن يكتفى الباحث هنا بعرض نتائج الدراسات السابقة فى هذا المجال .

أو إعادة اختبار أحد فروض النظريات القائمة مثل نظرية التعلم الاجتماعى من خلال التليفزيون وتغيير خصائص الجماعات التجريبية فى بحث عن آخر أو عن البحوث السابقة .

وفى الحالتين يجب أن تتوفر لدى الباحث مهارات النقد والتحليل للدراسات السابقة وعرضها فى إطار أهداف الدراسة الحالية ،بالإضافة إلى مهارات بناء العلاقات بين نتائج الدراسات السابقة والنتائج الحالية . وذلك حتى يتمكن الباحث من مهارات توظيف هذه الدراسات مع أى حالة من الحالتين السابقتين .

ولكننا لا نؤيد التسجيل المجرد للدراسات السابقة فى البداية دون عرض الرؤية الناقدة والفاحصة لهذه الدراسات ونتائجها . حيث لا تزيد فى هذه الحالة عن كونها قائمة لبعض المراجع أخطأ الباحث فى اختيار مكانها أيضاً .

الفصل السابع

صياغة الفروض العلمية والعلاقة بين المتغيرات

لعل أهم ما يميز الفكر المنهجي هو التنشيط المستمر للتحليل العقلي، للحقائق والمتغيرات التي يتعامل معها الباحث بقصد تطوير وتنمية الأفكار الخاصة بالاقتراب من المشكلات أو اقتراح تفسيرات أو حلول لها .

وإذا كان النشاط العقلي في المرحلة السابقة قد انتهى إلى صياغة الفكر النظري الخاص بمشكلة البحث وتحديد المشكلة وعناصرها . فإن استمرار هذا النشاط بعد ذلك يكون في اتجاه اقتراح تفسيرات أو حلول لهذه المشكلة من خلال عدد من الإجراءات التطبيقية أو العملية التي تقوم باختبار هذه التفسيرات أو التحقق من كفاية بدائل الحلول، لاختيار الصالح واستبعاد الزائف منها .

وأول هذه الإجراءات التطبيقية أو العملية هو وضع تصورات أو رؤى أولية أو تفسيرات مؤقتة، أو تعميمات مبدئية للعلاقة بين الحقائق وبعضها، التي قد يرى الباحث في وجود هذه العلاقة أو غيابها حلاً أو تفسيراً للمشكلة.

وهذا هو مفهوم الفرض العلمي *Hypothesis* الذي يحدد مبدئياً توقعات الباحث أو رؤيته الذاتية عن العلاقة بين المتغيرات الحاكمة في مشكلة البحث .

وتظل هذه التفسيرات/ أو التوقعات/ أو الرؤى/ أو التعميمات محل اختبار وتحقيق في الخطوات التالية حتى تثبت صحتها، أو زيفها . ولذلك فإن أبسط

تعريف للفرض العلمى أنه تفسير مؤقت أو تعميم مبدئى، تظل صلاحيته موضع اختبار .

والتعريف الإجرائى للفرض العلمى هو تصور مبدئى للعلاقة بين متغيرين أو أكثر .

ويسهم الإطار النظرى والدراسات السابقة التى اقترحها الباحث من خلاله إلى مشكلة البحث، يسهم هذا الإطار فى صياغة الفروض العلمية من خلال اتجاهين .

١- الاتجاه الأول : وهو التعامل مع العديد من الحقائق التفصيلية الخاصة بموضوع البحث أو مشكلته، ومحاولة إقامة بناءات للعلاقات بين هذه الحقائق وبعضها للوصول إلى تفسيرات أولية تقوم على هذه العلاقات .

وهذا هو جوهر عملية الاستقراء Induction باعتبار أن هذه الحقائق هى قضايا فرعية أو تفصيلية يمكن من خلال الربط بينها الوصول إلى قضايا أكبر وأشمل . ويمكن إقامة هذه الارتباطات بين الحقائق وبعضها على أساس مبدأ السببية Causal الذى يفسر العلاقة بين الأسباب والنتائج . أو على أساس التأثير المتبادل Matual Effect الذى يفسر تأثيرات الاقتران الذى يفرض خضوع الأجزاء لقوانين واحدة، مادامت تجمع بينها عوامل مشتركة تؤثر فى مجموعهم أو يتأثرون بها بالتبادل أو انتقال التأثير . وتفسر العلاقات بناء على ذلك سواء أكان الاقتران على سبيل المثال- فى الخصائص/ الوظائف/ المكان/ الزمان وغيرها من العوامل التى تجتمع لهذه الأجزاء .

فلو تحدثنا عن العلاقة بين استخدام الكمبيوتر فى التعليم وارتفاع مستوى تحصيل الطلاب وصياغة تفسيرات أولية لهذه العلاقة فإنه يمكن تفسير ارتفاع مستوى التحصيل نتيجة زيادة عدد الساعات التى يقضيها التلميذ فى التجول بين برامجه . ويمكن أن يكون هذا التفسير راجعاً إلى عدد من النتائج التى توصلت إليها بحوث أخرى سابقة فى دراسة هذه العلاقة فى مجالات تعليمية، أو تخصصات علمية . وهذه العلاقة تقوم على أساس (السبب والنتيجة) .

ومن جانب آخر فإنه يمكن بناء العلاقة على أساس وجود فروق فى تحصيل الطلاب لصالح الطالبات نتيجة استخدام الكمبيوتر فى التعليم . لأن

وفرة الوقت أتاح للإناث في المنازل جعلهم أكثر حرصاً على اقتناء أجهزة الكمبيوتر والتجول في برامجه بصرف النظر عن ساعات الاستخدام . وهذه العلاقة تقوم على أساس الاقتراض أو التأثير المتبادل . لأن وجود الحقائق الخاصة بزيادة امتلاك الإناث لأجهزة الكمبيوتر (كفئة من فئات النوع بين الطلاب) جعلنا نتجه إلى التفسيرات الأولية الخاصة بزيادة تحصيل الإناث عن الذكور .

٢- الاتجاه الثاني : التفسير المؤقت للعلاقات بين الحقائق في إطار النظريات الأعم والأشمل، أى الانتقال من قضايا كلية أو عامة إلى قضايا أو تفسيرات جزئية، تستفيد من هذه النظريات . وهذا هو جوهر الاستنباط أو الاستدلال

. Deduction

وفى المثال السابق فإن الباحث قد يلجأ إلى التفسيرات المؤقتة في غياب حقائق علمية سابقة- نتائج بحوث- نتيجة الاستدلال من التعميمات الكلية أو القضايا الكلية مثل تطوير عمليات التعليم والتعلم، انتشار المستحدثات الالكترونية كمصادر للتعليم، انتشار الوعي بتكنولوجيا المعلومات والمعلوماتية، التأثيرات الخاصة بتطبيق النظريات الحديثة في التدريس واختبارها إلى آخره من القضايا الكلية التي يستفيد بها الباحث في تفسيره المؤقت لارتفاع مستوى التحصيل .

ولذلك لا يكون محلاً للتساؤل حول أهمية صياغة علاقات فرضية في غياب الدراسات السابقة التي تعكس الحقائق الجزئية مصدر صياغة هذه العلاقات . لأن غياب الدراسات السابقة لايعنى غياب أحكام أو تعميمات أو نظريات عامة يمكن أن يسترشد بها الباحث في صياغة هذه العلاقات بدلا من الاعتماد على نتائج الدراسات السابقة .

وفى كلا الاتجاهين تظهر أهمية الإطار النظري للدراسة الذى يقدم تحديداً للحقائق والمتغيرات الخاصة بموضوع الدراسة ومسبق دراسته فيها فى إطار أهداف بحثية متعددة . تقدم دليلاً ومرشداً لصياغة التفسيرات التى تقوم على الاستقراء . وكذلك أهمية الإطار النظري الذى يقدم النظريات المختلفة فى العلوم ذات العلاقة بموضوع الدراسة التى يمكن الاستدلال من خلالها عن

التغيرات المختلفة للعلاقات بين الحقائق والمتغيرات . وتظهر فى هذه المرحلة أهمية التفكير الناقد الذى يعتمد على مخزون متراكم من المعرفة بالحقائق والمعلومات والبيانات التى تساعد الباحث فى بناء العلاقات بعد قبول ما يتفق ورفض ما لا يتفق مع رؤية الباحث فى حل مشكلة البحث أو الإجابة على التساؤلات التى تطرحها هذه المشكلة فى البداية .

وتظهر أيضاً أهمية التدريب والمران على التحليل العقلى للحقائق والمعلومات، وتركيبها فى صياغات جديدة تتفق وأهداف البحث .

ومهما تعددت تعريفات الفرض العلمى فهى تجتمع حول وجود العناصر التالية فى التعريف :

١- أنه تفسير مؤقت أو مبدئى، وليس تفسيراً نهائياً للحل أو اتجاه العلاقات بين عناصر المشكلة أو متغيراتها .

٢- وجود متغيرات *Variables* ذات أدوار فى حركة الظاهرة أو المشكلة .

والمتغير كما سبق تعريفه فى الفصل الأول هو أى مفهوم تطبيقى له أكثر من قيمة واحدة .

وهذا يعنى أن المفاهيم النظرية ما لم يمكن وضعها فى موضع التطبيق فإنها لاتصلح لبناء علاقات فرضية قابلة للاختبار مثل مفهوم ما وراء المعرفة *Meta Cognitive* ، أو مفهوم الرقمية *Digitalization*، فهذه المفاهيم تظل فى إطارها النظرى ما لم يلحق بها مفهوم آخر يجعلها قابلة للتطبيق مثل دراسات ما وراء المعرفة، أو خصائص الرقمية فهذه الإضافات هى التى تقدم البعد التطبيقى لهذه المفاهيم النظرية . ومنى اكتسبت هذه المفاهيم البعد التطبيقى فإنها تكون فى الصورة الديناميكية وتتغير صفاتها أو قيمها بما يسهل على الباحث وصفها أو قياسها وبناء علاقات فرضية مع غيرها من المتغيرات .

فمفهوم "تصميم برنامج" لا يعتبر متغيراً قابلاً للقياس ما لم يلحق به خاصية تجمع عدداً من الصفات أو القيم مثل أشكال تصميم البرنامج، عناصر تصميم البرنامج، وظائف تصميم البرنامج .

٣- بناء علاقات بين هذه المتغيرات وبعضها على أساس رؤية الباحث لدور كل متغير بالنسبة للآخر مثل العلاقات السببية، أو العلاقات الارتباطية، أو علاقات التباين والاتفاق وغيرها .

والعبارة في بناء هذه العلاقات الفرضية هو إمكانية إخضاع هذه العلاقات للاختبار والتجريب مادامت في الإطار المبدئي، وبالتالي يمكن الحكم بعد ذلك على صحة العلاقة أو زيفها بما لا يؤثر على صحة مسار البحث والثقة في النتائج .

أما لو قام الفرض على متغيرات غير قابلة للقياس والوصف، أو دون بناء علاقات فرضية مع غيرها فإنها تقترب من مفهوم المسلمات يعمل الباحث في هديها، يترتب على عدم صحتها عدم صحة مسار البحث كله وعدم الثقة في النتائج . وذلك مثل ما افترضه باحث في أحد فروضه الخمسة التي طرحها : يمكن تحديد قائمة بكفايات تكنولوجيا التعليم اللازمة لمعلمي التعليم الثانوي .

ومثل هذا البناء لا يصلح فرضاً علمياً للأسباب التالية :

١- أن قائمة كفايات تكنولوجيا التعليم مفهوم نظري لا يمكن إخضاعه في أنه للاختبار والتجريب لأنه لا يمكن وصفه أو قياسه .

٢- إن بناء الفرض لا يوضح العلاقة المراد اختبارها أو تجريبيها في غياب متغير آخر يؤثر أو يتأثر بالمفهوم السابق ذكره .

٣- وفي إطار تعريف الفرض بأنه تعميم مبدئي تظل صلاحية كل اختبار يكون السؤال المطروح ماذا لو لم يمكن تحديد قائمة بكفايات تكنولوجيا التعليم؟ إن ذلك يعني أن بناء البحث وإجراءاته كلها لم تعد صالحة للوصول إلى نتيجة موثوق بها وحقيقة يمكن التعامل معها في بحوث تالية .

وفي أبسط بناء لهذه العلاقات الفرضية هو وجود المتغير المستقل *Independent Variable* الذي يظهر من خلال العلاقة تأثيره بالسلب أو الإيجاب، أو الزيادة والنقصان، أو وجود الفروق وغيابها . وكذلك وجود المتغير التابع *Dependent Variable* الذي يتأثر بوجود المتغير المستقل وحركته كما سبق تقديمه في الفصل الأول .

وهذه العناصر في إطار التعريف يتم تركيبها في بناء يمكن من خلاله تفسير الظاهرة أو أحد أركانها تفسيراً أولياً يمكن اختباره والتحقق من صحته من خلال عدد من الخطوات المنهجية المنتظمة .

أهمية الفروض العلمية

لا تتوقف أهمية الفرض العلمي على بناء التفسير المؤقت للعلاقات بين المتغيرات وبعضها، أو تقديم حل أولى لمشكلة البحث لكنه يقوم في نفس الوقت بعدد من الوظائف تبرز أهميته في البحث العلمي .

١- يستلزم وضع الفرض العلمي البحث عن الحقائق والمتغيرات العاملة في المشكلة العلمية، وإعادة تقييمها مرة أخرى من حيث كفايتها أو عدم كفايتها. وبالتالي فإن الباحث قد يقوم بالبحث عن حقائق جديدة، تسهم في تطوير تحديد المشكلة العلمية وإعادة صياغتها بشكل أكثر دقة . نظراً لما قام به الباحث في مرحلة وضع الفروض بالبحث عن حقائق، ومعاني وتفسيرات، وعلاقات جديدة تسهم في تصور الحلول واقتراح التفسيرات .

٢- إن الباحث في تحديده للمتغيرات أو الحقائق باعتبارها خصائص أو صفات أو وظائف لمفردات تخضع للبحث أو باعتبارها أسباباً أو نتائج يسهم ذلك في تحديد هذه المفردات والمجتمع الذي تنتمي إليه . وهو ما يسمى مجتمع البحث *Population* . وبالتالي فإن الفرض العلمي يسهم في التحديد الدقيق لخصائص مجتمعه، وخصائص المفردات المختارة التي تمثل هذا المجتمع في الإجراءات المنهجية وكفاية عدد هذه المفردات، أو تقسيمها في مجموعات أو فئات تتفق مع تصنيف المتغيرات التي يدرسها الباحث .

٣- ويسهم الفرض العلمي كذلك في تحديد إطار البيانات الذي سوف يتعامل معه الباحث في الحصول على الحقائق والمتغيرات التي يقوم بدراستها وتقييم كفاية هذا الإطار في تلبية حاجات البحث والدراسة . وكذلك استبعاد ما لا يحتاج إليه الباحث في دراسته .

٤- وبعد تحديد مجتمع البحث وإطار البيانات الذي يستقي منه الباحث الحقائق التي يستهدف الباحث دراستها، فإنه يحدد أيضاً طريقة جمع البيانات

وأدوات جمعها والتصميمات المنهجية الملائمة لاختبار الفرض والتحقق من صحته .

٥- ونفس الفرض يحدد أيضاً البدائل المختارة للطرق الإحصائية التي يتم بواسطتها المعالجة العلمية للبيانات . ذلك أن اختيار الطرق الإحصائية يختلف باختلاف الهدف من اختبار الفرض سواء كان وصفيًا أو استدلالياً، يهدف إلى دراسة العلاقات الارتباطية أو التباين أو الاتفاق وغيرها مما يعكسه الفرض العلمي في بنائه .

٦- وبجانب ذلك يحدد الفرض العلمي إطار النتائج المستهدفة تحديداً دقيقاً، تلك التي تكون في حدود العلاقات الفرضية فقط واستبعاد ما عداها، ويؤدي بالتالي إلى ترشيد الوقت والجهد في الوصول إلى هذه النتائج .

٧- ولما كان الفرض العلمي هو تفسير مؤقت لحركة الظاهرة أو المشكلة العلمية. فإن التفسيرات النهائية لن تزيد في هذه الحالة عن الإقرار بصحة التفسير أو زيفه وبالتالي يكون الفرض العلمي قد حدد مسبقاً إطار التفسيرات والتعميمات والتنبؤات والاتجاهات العلمية التي تستند إليها هذه التفسيرات .

أنواع الفروض العلمية

على الرغم من أن الفرض العلمي في النهاية تعبير عن العلاقة بين المتغيرات كما يراها الباحث . إلا أن هناك عدداً من التصنيفات لأنواع الفروض التي قد تؤثر في شكل البناء الخاص بالفرض والأسلوب الذي يتم صياغته به، بل وتؤثر أيضاً في طريقة اختبار الفرض، واختيار الطريقة الإحصائية التي يتم بها المعالجة والبحث عن المغزى ودلالة العلاقة .

وعلى سبيل المثال هناك تصنيف الفروض بناء على طريقة اشتقاقها إلى:

فروض استقرائية، والتي يتم التوصل إليها من خلال الاستقراء وملاحظة الجزء للوصول إلى التعميمات الكلية كما سبق أن أوضحنا .

وفروض استنباطية أو استدلالية، التي يتم اشتقاقها من نظريات قائمة فتقدم دليلاً يدعم هذه النظرية أو يطورها أو يناقضها، فتظهر قيمة الفرض في هذه

الحالة فى الدراسات المستقبلية التى يقترحها الباحث نتيجة اختبار الفرض وتفسيرات هذه النتائج .

ومن الأمثلة على الفروض الاستقرائية . معظم الفروض فى دراسات تكنولوجيا التعليم التى اعتمدت على دراسات سابقة قامت باختيار العلاقة بين صفات الخصائص والفئات الخاصة بالطلاب وبين متغيرات أخرى تابعة مثل مستوى التحصيل، استخدام الوسائل التعليمية، تنمية الأداء المهارى وغيرها . ذلك عدداً من الصفات والفئات يكون قد سبق دراستها فى بحوث سابقة ويقوم الباحث بالاعتماد عليها فى صياغة فروضه مثل^(١) :

- الطالبات اللاتى فى المستويات الدراسية العليا يفضلن، ويستخدمن أجهزة العرض ووسائلها عن الطالبات فى المستويات الدراسية الأولى .
- الطالبات الدارسات فى شعب ذات تخصصات علمية، يفضلن ويستخدمن أجهزة العرض ووسائلها التعليمية، عن الطالبات اللاتى فى شعب ذات تخصصات أدبية .

بينما نجد الفرض الثالث الذى طرحه الباحثان فى الدراسة سאלفة الذكر حول العلاقة بين تفضيل واستخدام أجهزة العرض التعليمية ووسائلها وبين خصائص الأسلوب المعرفى (الاعتماد والاستقلال) تعتمد على النظريات الخاصة بتأثيرات الأساليب المعرفية على السلوك الإنسانى ؟

وكذلك مجموعة الفروض التى طرحتها فاطمة الزهراء فى دراستها لتنمية مهارة إنتاج الرسوم التعليمية بتأثير اختلاف أنماط أنشطة التعلم، وتجانس الطلاب، ومواقف الإنتاج الجماعى والفردى .

فقد صاغت الباحثة فى هذه الدراسة فروضاً ناتجة عن تطبيق للنظريات الخاصة بالتعليم التعاونى والتعليم الفردى والتعليم فى مجموعات^(٢) .

(١) أحمد علوان المذحجى، محمود خورشيد: تفضيل طالبات كلية التربية بجامعة الإمارات العربية المتحدة لتقنيات التعليم وعلاقة ذلك بأنماطهم المعرفية وتخصصاتهم النوعية، مجلة تكنولوجيا التعليم، مجلد ٩، كتاب ٢، ربيع ٩٩، ص ١٥١ .

(٢) فاطمة الزهراء محمود : أثر اختلاف نمط أنشطة التعلم فى تنمية مهارة إنتاج الرسوم التعليمية لدى طلاب تكنولوجيا التعليم المتجانسين وغير المتجانسين فى مواقف الإنتاج الجماعى والفردى . وقائع المؤتمر السابع للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، ٢٦/٤/٢٠٠٠، ص.ص ٥٠٣-٥٦٥ .

ويفرق فؤاد أبو حطب وآمال صادق بين **الفرض التجريبي** أو **فرض البحث** *Research Hypothesis* و**الفرض الإحصائي** *Statistical Hypothesis* فالفرض التجريبي أو فرض البحث هو عبارة عن حدس *Intuition* جيد أو توقع معقول للنتيجة، نتيجة خلاصة تأمل وفهم جيد للعلاقة بين متغيرات البحث، نتيجة الدراسة المتعمقة للأدبيات السابقة أو نظريات معينة أو خبرات رشيدة تؤلف في مجموعها الإطار النظري للبحث الذي يرتبط به الفرض التجريبي . ويصاغ الفرض التجريبي عادة في عبارات تقريرية يمكن الحكم عليها بعد ذلك بالصحة أو الخطأ (فؤاد أبو حطب وآمال صادق ٩١ : ٢٣٠ - ٢٣٨) .

وعلى الرغم من أن آخرين قد نهجوا نفس النهج في تقسيم أنواع الفروض (على ماهر خطاب ٢٠٠٢ : ٥٢ - ٥٣)، إلا أننا نفضل تقسيم الفرض التجريبي أو فرض البحث ذاته إلى نوعين. الفرض الكيفي أو اللفظي أو التقريري. والثاني هو الفرض الإحصائي، لأن الفروض العلمية مهما تم تصنيفها إلى أنواع فهي كلها فروض بحث أو فروض بحثية، أو فروض تجريبية لأن الحكم على صلاحيتها لا يكون إلا بعد البحث والاختبار أو التجريب . وأن مسمى الفرض الإحصائي يرتبط بالبناء اللغوي الذي يتفق مع صياغة المفاهيم والعبارات الإحصائية وأسلوب التعامل مع العلاقات الفرضية من خلال الأساليب والمعاملات الإحصائية .

ولذلك فإن الفرض العلمي -التجريبي أو فرض البحث- يتم تصنيفه بناء على الصياغة اللغوية إلى **فرض كيفي** يوضح بالشرح اللفظي نوع العلاقة واتجاهها (ويتم صياغته في عبارات تقريرية يمكن الحكم عليها بعد ذلك بالصحة أو الزيف) و**فرض إحصائي** يعتمد على اللغة الإحصائية في وصف العلاقة واتجاهها، ويشير بالتالي إلى استخدام المعاملات الإحصائية .

وكلاهما ينقسم بالتالي إلى الفروض الصفيرية/ التي تنفي وجود العلاقة بين المتغيرات، والفروض غير الصفيرية أو البديلة التي تتوقع وجود العلاقة بين المتغيرات .

وتنقسم الفروض غير الصفيرية أو البديلة سواء كانت كيفية وتقريرية أو فروضاً إحصائية إلى نوعين أيضاً هما : **الفروض الموجهة والفروض غير الموجهة** (J.R.Frankle & N.E. Allen 93:52 -- 53) .

والفروض الموجهة *Directional* لاكتفى بالتقرير بوجود العلاقة فقط، ولكنها تقرر أيضاً اتجاه هذه العلاقة وتقديرها اللفظي (أقل/ أكثر/ أعلى/ تنزايد/ تنناقص وغيرها. سواء كان هذا التقرير في شكل لفظي أو كفي أو في شكل إحصائي .

ومن أمثلة الفروض الموجهة ما يلي :

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات درجات الكسب الفعلي من القياس الأول للثالث، وذلك بالنسبة للتحصيل المعرفي والأداء المهارى لإنتاج الرسوم التعليمية، نتيجة لبقاء أثر التعاون في مواقف الإنتاج السابقة (جماعى/ فردى) لصالح مجموعة الإنتاج الجماعى .

ويحدد الفرض السابق (وهو إحصائي أيضاً) أن وجود الفروق سيكون في صالح مجموعة الإنتاج الجماعى، وهو ما يعنى أن الباحثة تتوقع مسبقاً أن مواقف الإنتاج الجماعى ستكون الأفضل في تحقيق مستويات التحصيل المعرفى والأداء المهارى^(١) .

والملاحظ أن كثيراً من الباحثين لا يتجهون إلى صياغة فروض موجهة سواء كانت تقريرية كفية أو إحصائية، اعتماداً على أن النتائج هي التي تحدد اتجاه العلاقة في لنهاية، ونجدهم في معظم البحوث يميلون إلى صياغة الفروض غير الموجهة *Nondirectional* .

ففى البحث السابق الذكر قامت الباحثة أيضاً بصياغة فروض غير موجهة بجانب الفرض الموجه وتشكل الغالبية العظمى للفروض العلمية في هذا البحث مثل .

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات التحصيل المعرفى والأداء المهارى لإنتاج الرسوم التعليمية نتيجة للاختلاف في نمط أنشطة التعلم (جماعى/ فردى) .

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات التحصيل المعرفى والأداء المهارى لإنتاج الرسوم التعليمية نتيجة للاختلاف في نوعية الطلاب (متباينين/ متجانسين) .

(١) فاطمة الزهراء محمود : مرجع سابق

وبالاحظ أن الفرض الموجه يكون أكثر ثراء ويعبر عن إلمام الباحث بالجوانب النظرية والأدبيات السابقة التي ساعدته على إدراك صورة العلاقة المتوقعة من نتائج التجريب كاملة . بينما لا يقدم الفرض غير الموجه والصفرى إلا بداية للاختبار لا تساعد الباحث على توجيه أدواته المنهجية وطرقه الإحصائية للوصول إلى النتائج التي يستهدفها من صياغته للفروض العلمية .

ومن الفروض الموجهة الأكثر ثراء تلك الفروض التي تحمل في صياغتها دلالات المتوقع بالاتجاه والقيمة فيصبح الفرض في هذه الحالة ذا مغزى ودلالة أولية من صياغته . وتقود إلى مزيد من المعرفة والمعلومات الخاصة بمرجعيات بناء الفرض ولذلك تسمى **الفروض الدالة** *Significant Hypotheses*. ذلك أن مثل هذه الفروض تشير في بنائها إلى أسباب العلاقة أو التأثير بين المتغيرات ولذلك يمكن أن نجد في بناء الفروض وجود **المتغيرات الوسيطة** *Intervening Variable* التي تعتبر ضرورة أو مفسرة لعلاقات التبعية أو التأثير بين المتغيرات* .

أما الفروض الإحصائية *Statistical Hypotheses* والتي يتم صياغتها في شكل إحصائي، فهي تمهد لاستخدام الطرق والإجراءات الإحصائية، متى توفرت لها مقوماتها . مثل البيانات الكمية وبناء العلاقات بشكل إحصائي يتضمن شكل العلاقة والدلالة وحدود الثقة التي يقبل في إطارها بناء العلاقة .

وأساس الفروض الإحصائية هو **الفرض الصفرى** *Null Hypothesis* الذي يفترض بداية عدم إمكانية الحصر الكافي والدقيق لبارامترات الأصول أو العينات نتيجة ندرة البيانات أو المعلومات أو عدم كفاية الإطار النظري للبحث بالشكل الذي يجعل الباحث يطمئن بداية إلى عدم وجود فروق، أو عدم وجود علاقة ذات دلالة أو مغزى إحصائي . وأى نتيجة خلاف ذلك تكون بسبب عوامل أخرى وليس بسبب الاتفاق في الخصائص أو السمات الخاصة بالعينات أو العينات والأصول .

* راجع أمثلة المتغيرات الوسيطة في الفصل الأول : ص. ٢٧-٢٩ . وإن كان الباحثون لا يميلون كثيراً إلى استخدامها على الرغم من أهميتها في ضبط المنهجى .

فنحن لا يمكن أن نثبت أن جميع الأطفال فى سن واحدة يشاهدون التلفزيون بنفس الكثافة مع اتفاق كافة الظروف . لأنه قد يكون هناك سبب أو أكثر غير واضح أو لا يمكن الكشف عنه يجعل طفلاً أو أكثر لا يشاهد التلفزيون بنفس درجة الكثافة . ولذلك يتم صياغة الفرض الإحصائى مبدئياً فى شكل فرض صفرى يرى عدم وجود اتفاق فى كثافة المشاهدة بين الأطفال فى مرحلة عمرية معينة . وهذا الفرض بهذا البناء يمكن إثبات زيفه، فيثبت بالتالى الشكل الآخر من الفروض الإحصائية وهو الفرض البديل *Alternative* والذى ينقسم كما سبق الإشارة إليه إلى موجه وغير موجه . ويصاغ بنفس الطريقة .

ولكن يصبح من الصعوبة إثبات الفرض البديل غير الصفرى مباشرة وهو الاتفاق فى كثافة المشاهدة لأنه سوف تكون هناك فروق بشكل ما ناتجة عن أى سبب أو عامل من العوامل المرتبطة . ويصبح الفرض الصفرى بداية مناسبة لأى اختبار احصائى بعد ذلك . ولذلك تبدأ الإجراءات الإحصائية من منطلق عدم وجود علاقة، أو عدم وجود اتفاق أو عدم وجود فروق ذات دلالة بين بارامترات الأصول والعينات، أو العينات وبعضها نتيجة عدم كفاية البيانات والحقائق التى تشير إلى إمكانية صياغة الفرض البديل . بينما يتطلب الفرض البديل (الموجه أو غير الموجه) وجود علاقة أو وجود اتفاق أو تباين أو فروق أو اختلاف ذات دلالة أو مغزى بين المتغيرات وبعضها، فى حدود الثقة المقبولة . ويسهل الكشف بعد ذلك عن دلالة الارتباط أو دلالات الفروق فى الجداول إحصائية تحت درجات الثقة المختارة فتثبت صحة الفرض البديل- إحصائياً- أو زيفه .

- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى ثقة ٠.٩٥ بين كثافة مشاهدة الطلبة والطالبات للبرامج التعليمية لصالح الطالبات (فرض موجه) .

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كثافة مشاهدة الإناث والذكور للبرامج التعليمية (فرض صفرى) .

والفرض الموجه يحتاج بداية إلى إثبات وجود تفروق أولاً من خلال المعاملات الإحصائية، ثم البحث ثانياً عن دلالة هذه الفروق من خلال الجداول الإحصائية .

- هناك علاقة ارتباطية إيجابية دالة بين المستويات الدراسية، ومستويات تفضيل واستخدام أجهزة العرض ووسائلها التعليمية (فرض موجه) .

وهي الصياغة الإحصائية للفرض الخاص بالعلاقة بين المستويات الدراسية للطالبات وتفضيل واستخدام أجهزة العروض ووسائلها التعليمية في الدراسة السابق الإشارة إليها^(١) .

فالفرض في الصياغة الإحصائية يشير بداية إلى استخدام الباحث لقياس الارتباط بين متغير المستويات الدراسية للطالبات وبين مستويات التفضيل والاستخدام لأجهزة العروض .

وكان يمكن للباحثين في حالة استخدام الفرض الصفري أن تكون صياغة الفرض كالآتي :

- لا توجد علاقة ارتباطية بين المستويات الدراسية، ومستويات تفضيل واستخدام أجهزة العروض ووسائلها التعليمية .

وهذا الفرض متى ثبتت صحته فإنه يشير إلى عدم صحة أى من الفرضين السابقين بداية دون الحاجة إلى البحث عن دلالات الفروق أو الارتباط على سبيل المثال ولكن إذا ثبت زيف هذا الفرض الصفري . فهذا يعنى أن الفرض الموجه صحيح مؤقتاً ويبدأ الباحث بعد ذلك في الكشف عن العلاقة واتجاهها ودلالاتها .

وبصفة عامة فإن أساس صياغة الفرض أن يتوفر في بنائه مقومات اختبار إحصائية، خصوصاً في البحوث التجريبية وشبه التجريبية التي تعتمد بالدرجة الأولى على اختبار العلاقات بين المتغيرات وتتجاوز حدود الوصف إلى الكشف عن الأسباب والمقدمات في علاقتها بالنتائج أو علاقات التأثير بين المتغيرات وبعضها .

(١) أحمد علوان المذبحي، محمود خورشيد : مرجع سابق

ولذلك يجب أن يصاغ الفرض العلمى ليكون قابلاً للاختبار إحصائياً بحيث يتضمن .

- وجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات وبعضها .
- اتجاه هذه العلاقة فى حالة وجودها .
- قدر هذه العلاقة فى حالة وجودها .
- حدود الثقة التى يبحث فى إطارها دلالة العلاقة بين المتغيرات .

وتشير صياغة الفروض بهذا الشكل إلى ثراء الإطار النظرى للبحث، وقدرة الباحث العلمية على بناء العلاقات الأولية بين المتغيرات من خلال دراسته الأولية المتعمقة لأدبيات البحث والإطار النظرى له .

وبشكل عام يجب الحذر تماماً من التوسع فى استخدام الفرض الصفرى لأن قبوله أو رفضه لا يعبر بشكل ثابت عن هذا القرار، لأنه إجراء إحصائى مؤقت، يجب إعادته متى توافرت بيانات كافية لاختبار فروض بديلة .

ولايعنى قبول الفرض الصفرى، التأكد من زيف الفرض البديل أو صحته فى حالة رفضه، ولكن العكس هو الصحيح متى اعتمد الفرض البديل على إطار نظرى قوى للبحث . فإن قبول الفرض البديل يعنى زيف الفرض الصفرى ورفض الفرض البديل يعنى فعلاً قبول الفرض الصفرى .

لأن الفرض الصفرى لا يقوم على بناء سليم من قوة الاستقراء أو الاستدلال، والحسد بعدم وجود العلاقة الذى يقوم على رؤية ثابتة وناقذة للإطار النظرى للبحث ولكنه كما قلنا إجراء مؤقت وسريع يتجاوز به الباحث الوقت والجهد لبناء فروض بديلة تعبر بقوة عن التفسير الأولى للباحث الذى يقوم على أسس علمية سليمة وقدرة على التحليل والتركيب وبناء العلاقات . وهذا فى حد ذاته يعتبر مطلباً أساسياً من ضرورات صياغة الفروض العلمية وأهميتها، لأن الفرض يجب أن يسهم بداية فى تنمية وتطوير مشكلة البحث وإجراءات دراستها، وسبل الوصول إلى النتائج والتأكد من دقتها . وهو ما لا يوفره الفرض الصفرى .

وذلك فإنه في رأينا يعتبر الفرض غير الصفري (الموجه أو غير الموجه) هو الأساس في صياغة الفروض العلمية، ولا نلجأ إلى الفرض الصفري إلا في حالات ندرة البيانات أو عدم كفاية الإطار النظري للبحث .

ونشير إلى أهمية وفرة البيانات والحقائق واقتراب الباحث منها اقتراباً جاداً، يحقق الألفة معها، التي تسمح له بتوظيف هذه البيانات بشكل مثمر ومبدع في صياغة تفسيرات أولية متميزة .

الفروض والتساؤلات

تعتبر صياغة الفروض العلمية والعلاقة بين المتغيرات خطوة منهجية من خطوات البحث العلمي وإجراء منظماً للوصول إلى النتائج الخاصة بهذا البحث. ولكنها ليست ملزمة للباحث في جميع الأحوال لأن الإجراءات قد تستهدف الإجابة على عدد من التساؤلات البحثية التي تنفرع عن المشكلة الرئيسية دون حاجة لاختبار العلاقات أو تجربتها .

ولذلك فإن صياغة الفروض العلمية تعتبر مطلباً منهجياً في بعض الدراسات، وقد لا تكون هناك ضرورة لها في دراسات أخرى فيتم استبدال بديل آخر بها، وهو أن يطرح الباحث عدداً من التساؤلات في إطار منهجي توفر إجاباتها الحقائق التي تلبى حاجات البحث وتحقق أهدافه .

وعلى سبيل المثال لا تحتاج المسوح الوصفية إلى صياغة فروض علمية، لأنها تستهدف في مجموعها الإجابة على الأسئلة من... ماذا...؟ أو كيف...؟ تستهدف الإجابة في أطر منفصلة وصف الواقع الراهن، دون أن تتجاوز هذا الوصف إلى بناء علاقات بينها أو اختبار هذه العلاقات .

بينما في الدراسات التجريبية وشبه التجريبية التي تستهدف وصف أو اختبار العلاقات السببية تتطلب صياغة فروض علمية تضع تفسيراً أولياً للعلاقات التي تستهدف وصفها أو اختبارها من خلال تعامل منهجي مع قاعدة وفيرة من المعلومات والحقائق .

ولذلك فإن وجود المتغيرات، وملاحظة هذه المتغيرات في حالتها الديناميكية التي تشير إلى علاقات التبعية أو التأثير هو الذى يفرض بداية وضع التفسيرات الأولية لهذه العلاقات . أما وصف المتغيرات في حالتها الساكنة أى في حالات عدم وجود علاقات لها ببعضها أو عدم وجود علاقات للظاهرة البحثية بغيرها من الظواهر، هذا الوصف لا يحتاج إلى صياغة فروض علمية ويكتفى في هذه الحالات بالتساؤلات المنهجية .

وبصفة عامة يتوقف الخيار بين صياغة الفروض العلمية وطرح التساؤلات على عدد من الاعتبارات يمكن إيجازها فيما يلى :

- طبيعة المشكلة أو الظاهرة البحثية وأهدافها- كما سبق أن أوضحنا- فالدراسة التي تستهدف الكشف عن سمات أو خصائص الطلاب أو التعرف على سلوكهم الاتصالي في البيئة التعليمية . أو تلك التي تقدم وصفاً لخصائص وسمات المعلمين أو الأخصائيين أو وصفاً لاتجاهات أى منهم، أو وصفاً للتفضيل والاستخدام بالنسبة لمصادر التعلم أو خصائصها... وغيرها. مثل هذه الدراسات يمكن الاكتفاء فيها بالتساؤلات التي تقيد الإجابة عليها في تحقيق أهداف الدراسة، حيث تستهدف في العادة دراسة متغير واحد أو متغيرات بمعزل عن بعضها .

أما الدراسات التي تستهدف وصف العلاقة بين العناصر السابق ذكرها في إطار علاقات فرضية، يستهدف البحث اختبارها أو على الأقل وصف هذه العلاقات، في هذه الحالة يتطلب الأمر صياغة فروض علمية .

- تعدد المتغيرات الحاكمة في المشكلة أو الظاهرة البحثية، مع ظهور تفسيرات أولية لعلاقات تبعية أو تأثير بين هذه المتغيرات وبعضها، مما يثير أهمية تحقيق واختبار هذه العلاقات لإثراء المعارف النظرية والفلسفية في موضوع البحث والدراسة .

- وفرة البيانات والحقائق وكفاية الإطار النظري والأدبيات العلمية التي تسمح بالاستقراء أو الاستدلال عن وجود العلاقات بين المتغيرات أو غيابها . بينما تعتبر ندرة البيانات والمعلومات سبباً لطرح التساؤلات التي تستهدف- من خلال الإجابة عليها- جمع البيانات والمعلومات المطلوب تبويبها وعرضها

فى إطار منهجى . ولذلك لا تحتاج الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية أو الصياغية عادة صياغة الفروض . ويكتفى فيها بطرح التساؤلات .

وفى جميع الأحوال يجب ألا يكون عجز الباحث عن الملاحظة العلمية للظاهرة وحركة المتغيرات، والاقترب منها من خلال التعمق فى دراستها الأولية، أو تكون الرغبة فى تجاوز الوقت أو الجهد، يجب ألا يكون ذلك سبباً فى الاكتفاء بطرح التساؤلات بدلاً عن الفروض العلمية التى يمكن أن تسهم بأدوار عديدة فى تنمية البحث وتطوير نظرياته .

ويجب ألا يلجأ الباحث إلى التساؤلات التى تبدأ بأدوات الاستفهام التى تقدم إجابات محدودة وضيقة مثل هل...؟ من...؟..... إلا إذا تأكد من أن الإجابة سوف تقدم حقائق ذات مغزى علمى ولن تكتفى بالإجابات المحدودة مثل نعم/لا... وغيرها .

وكذلك تجنب صياغة العلاقات الفرضية فى شكل تساؤلات مثل : هل كلما ارتفع المستوى التعليمى زاد اعتماد الدارسين على التعليم القائم على الكمبيوتر...؟

أو ما تم طرحه من فروض فى صيغة أسئلة كالاتى :

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فى متوسطات أداء طلبة كلية العلوم التربوية على مقياس الاتجاهات نحو تكنولوجيا التعليم تعزى للجنس ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فى متوسطات أداء طلبة كلية العلوم التربوية على مقياس الاتجاهات نحو تكنولوجيا التعليم تعزى للتخصص ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فى متوسطات أداء طلبة كلية العلوم التربوية على مقياس الاتجاهات نحو تكنولوجيا التعليم تعزى للمستوى الأكاديمى ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فى متوسطات أداء طلبة كلية العلوم التربوية على مقياس الاتجاهات نحو تكنولوجيا التعليم تعزى لدراسة مساق تكنولوجيا التعليم ؟

فهذه التساؤلات تعكس فقرا في الإطار المعرفي، حيث يسأل عن وجود أو عدم وجود العلاقة، ذلك أن الإجابة "نعم" أو "لا" على سبيل المثال لا تضيف جديدا للمعارف النظرية أو الفلسفية لمجال البحث العلمي أو الفكري أو المهني. ولكنه يستلزم استكمال العمل البحثي للإجابة على الأسئلة الخاصة بالاتجاه والقيمة واختبارها لتعميمها باعتبارها حقائق توصلت إليها البحوث العلمية ويمكن أن تصاغ بعد ذلك في تعميمات أو نظريات علمية .

وكثير من الدراسات التي تطرح إجراءاتها دون صياغة للفروض أو طرح للتساؤلات المنهجية في موقعها من إجراءات الدراسة، حيث يسود الاعتقاد بأن طرح التساؤلات الفرعية عن التساؤل الرئيسي لمشكلة البحث، يجعل الباحث في غنى عن طرح تساؤلات منهجية في موقعها مادام يرى أن البحث ليس في حاجة إلى صياغة فروض علمية .

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا أن هذا الاتجاه في طرح التساؤلات يسود في الدراسات التربوية بصفة عامة ودراسات تكنولوجيا التعليم بصفة خاصة .

بينما يقتضى العرض المنهجي لمشروع الدراسة أو التقرير النهائي لها، ضرورة وجود خطوة منهجية تقدم الفروض العلمية أو التساؤلات البديلة التي تقوم بأدوار عديدة في تنظيم الإجراءات المنهجية- كما سبق أن ذكرنا- وليس مجرد زيادة التفصيلات الشارحة لمشكلة البحث . وذلك للأسباب التالية :

١- إن ما يرد من تساؤل رئيسي شارح وتساؤلات فرعية بعده، إنما يتساءل عن عناصر المشكلة وعلاقاتها أو نتائج وجود هذه العلاقات بينما وظيفة الفروض العلمية والتساؤلات البديلة هو التعامل مع المتغيرات وهي المفاهيم في إطارها الديناميكي . وهي قد تكون هي العناصر نفسها أو غيرها أو قد لا تظهر في العنوان على الإطلاق .

فمفهوم التحصيل العلمي قد يكون عنصرا من عناصر عنوان المشكلة لكن التساؤل المنهجي سيكون عن دراسة مستويات التحصيل العلمي، أو ارتباطها بغيرها من المتغيرات أو الفروق في التحصيل بين فئات الدارسين على أساس النوع أو التخصص..... وغيرها وهذه كلها قد لا تظهر في عنوان المشكلة العلمية أو التساؤل الرئيسي لها وتساؤلاتها الفرعية .

٢- إن عرض الفروض أو التساؤلات البديلة في موقعها لا يقف دوره عند عرض المتغيرات ووصفها الأولى أو وصف العلاقات بينها، ولكن تتعدد الأدوار والوظائف المنهجية بدءاً من تحديد المجتمع والعينة المختارة وباقي الإجراءات المنهجية خصوصاً تحديد إطار البيانات المستهدفة وإطار النتائج .

ولا يتفق ذلك مع عرض التساؤلات في إطار عرض المشكلة العلمية من خلال التساؤلات لأن الإجراءات المنهجية التنفيذية للبحث تبدأ بعد صياغة الفروض أو التساؤلات البديلة وليس بعد تحديد المشكلة العلمية .

٣- إن عرض الفروض العلمية أو التساؤلات البديلة في موقعها، يمثل الإطار المرجعي أو محك الحكم على صحة الإجراءات المنهجية من جانب، وصلاحيّة النتائج والثقة فيها من جانب آخر .

وبالإضافة إلى ذلك فليس هناك ما يحول دون صياغة الفروض وطرح التساؤلات معاً في دراسة واحدة، متى رأى الباحث أن ذلك سيكون أكثر ثراءً للتفسير العلمي لحركة المتغيرات وعلاقاتها، في مشكلة البحث .

ولا يتوقف الأمر في الجمع بين الفروض والتساؤلات على إثراء التفسير العلمي لنتائج الدراسة فقط، لكنه يسهم في تجنب النقد الذي يوجه إلى الفروض العلمية، فيرى الخبراء أن الفروض قد تشجع الباحث على التحيز نحو تأكيد التفسيرات الأولية التي صاغها في الفروض العلمية، ويوجه الدراسة وإجراءاتها المنهجية في اتجاه الوصول إلى نتائج تتفق مع تفسيراته الأولية خصوصاً إذا كانت هذه التفسيرات تتفق مع أفكاره ومعتقداته الذاتية التي قد لا تتفق في بعض منها مع الحقائق والنظريات العلمية .

ومما يخشى منه أيضاً أن الفروض العلمية قد تحول دون ملاحظة الباحث لعناصر أو علاقات أخرى في الظاهرة التي يدرسها اكتفاء بالمتغيرات والعلاقات التي صاغها في فروض علمية ويحاول اختبارها . رغم ما يكون للعناصر والمتغيرات والعلاقات الأخرى من أهمية في الكشف عن الحقائق التي تفسر الظاهرة تفسيراً سليماً .

ولذلك فنبينا نرى أن طرح التساؤلات بجانب الفروض العلمية بجانب ما يؤدي إليه من إثراء للتفسير العلمي، فإنه يجنب البحث والباحث هذه المخاطر التي يحذر منها الخبراء، لأن البحث في إجاباتها سيعوض النقص الناتج عن عدم كفاية تناول كافة العناصر والمتغيرات وعلاقتها ويحقق قدراً من الموضوعية في الوصول إلى حقائق أخرى مضافة إلى ما يصل إليه الباحث من خلال اختياره للفروض العلمية التي قام بصياغتها في المراحل المبكرة .

تقويم الفروض

يعتبر الفرض كما سبق أن أوضحنا الخطوة الأولى في المرحلة التطبيقية للبحث حيث يحدد بداية معالم الطريق للوصول إلى الحقائق التي يستهدفها الباحث، ولا يكفي للإقرار بقبول الفرض العلمي أن يكون مصاغاً في جمل وعبارات لغوية بليغة . دون مقارنة الفرض المصاغ وفق معايير تحكم بقبول صياغة الفرض أو رفضها في البداية .

ولعل أول هذه المعايير ما اتفق عليه الخبراء والباحثون من أن الفرض العلمي يعرف تطبيقياً بأنه علاقة بين متغيرين أو أكثر .

ولذلك فإن معيار القبول الأولى هو وجود متغيرات - بالمفهوم الذي قدمناه في بداية هذا الكتاب - وتصور علاقة بين هذه المتغيرات. بما يعكس مفهوم الحركة في هذه العلاقة سواء كانت تبعية أو تأثير أو ارتباط . وبالتالي يستبعد من مفهوم الفرض في هذه الحالة بناء تفسيرات خاصة بعناصر ساكنة في الظاهرة محل الدراسة .

فتصور إمكانية تحفيز الطلاب على الانتظام في متابعة القنوات التلفزيونية التعليمية ليس فرضاً . ولكن إمكانية تحفيز الطلاب على ذلك بتأثير عوامل أخرى يراها الباحث يعتبر فرضاً . لأن تأثير هذه العوامل يمكن اختباره .

ويجب الاتفاق بالتالي على ضرورة وجود متغيرين أو أكثر، وقيام علاقة أولية بينهما يمكن اختبارها بطريقة من طرق البحث .

يضاف إلى ذلك عدد من المعايير التي يمكن تقويم جودة صياغة الفرض العلمي على أساسها :

١- إن بناء العلاقة الفرضية ليس تخميناً *Geuss* أو تفسيراً نابعاً من خيال الباحث ولكنه خلاصة لعمليات عقلية عليا من التعامل مع الحقائق المتاحة من خلال التحليل والتركيب واقتراح البدائل وإجراء المقارنات بغرض الوصول إلى تفسيرات أولية دون تسرع أو مبالغة في هذه التفسيرات وهذا هو مفهوم الحدس *Intuition* الذي يقوم بالاستقراء والاستدلال من أجل الوصول إلى تفسيرات قابلة للاختبار أو التحقق من صحتها أو زيفها .

٢- ولذلك يجب أن يتفق الفرض مع الحقائق التي أفرزتها الأدبيات السابقة، أو النظريات العلمية التي استقرت ولا يتعارض معها . لأن البحث العلمي يتسم بالتواصل الذي يؤدي إلى التراكم المعرفي في مجال التخصص .

ويشير هذا المعيار خلافاً حول حدود الاتفاق مع هذه الحقائق والنظريات التي قد تعتبر قيداً على الباحث في الوقت الذي ندعو فيه إلى الإبداع في البحث العلمي . ولذلك يضع الباحث في اعتباره أن التمرد على كل ما هو قائم ليس هدفاً في حد ذاته، ولكن ملاحظات الباحث ومراجعاته هي التي تقوده إلى التمرد على هذه الحقائق والنظريات مادامت قد ظهرت معالم تقادم هذه الحقائق والنظريات وعدم اتفاقها مع السياق العلمي المعاصر .

٣- اتفاق التفسيرات الأولية التي يقدمها الفرض العلمي مع المنطق . فلا تصل المبالغة بالباحث إلى صياغة تفسيرات غير مقبولة منطقياً . فليس من المنطقي صياغة فرض علمي يربط بين ارتفاع مستويات التعليم وغياب الأدوار التربوية للمدرسة أو المؤسسة التعليمية .

ولذلك يعتبر نقد الفرض بداية والتأكد من اتفاقه مع الحقائق وقبوله منطقياً والتأكد من عدم التناقض في بنائه، كل ذلك يعتبر ضرورة أثناء عملية التحليل وإعادة بناء العلاقات الفرضية قبل صياغته .

٤- وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون بناء الفرض العلمي قابلاً للاختبار والتحقيق . وتحقيق هذا الشرط يرتبط أيضاً بتوافر المقومات أو المتطلبات السابقة . بجانب ضرورة إمكانية إجراء التطبيقات واستخدام المناهج

والأدوات المتوفرة- وهى الإجراءات الفنية- للوصول إلى الحقائق النهائية التى يمكن مقارنتها بالفرض العلمى وإثبات صحته أو زيفه .

فيجب أن يكون هناك تعريف دقيق للمتغيرات والمفاهيم والمصطلحات العلمية، وتحديد لاتجاه حركة المتغيرات، ونمط العلاقة بين هذه المتغيرات بالشكل الذى يقدم إجابة أولية على التساؤلات الخاصة بالمناهج المختارة وأدوات جمع البيانات اللازمة، والمقاييس والاختبارات المطلوبة وكذلك الطرق الإحصائية المناسبة . فكل هذه الأمور يحددها بداية البناء السليم للفرض العلمى .

وعلى سبيل المثال يؤثر عدد المتغيرات المختارة وخصائصها فى اختيار أدوات جمع البيانات، وإمكانيات التجريب . بجانب أن وضوح العلاقة بين المتغيرات تحدد بدقة الطرق الإحصائية، ذلك أن قياس الارتباطات يختلف عن قياس الفروق، والمتغيرات الوصفية تختلف فى قياساتها عن المتغيرات الكمية ... وهكذا . ولذلك يجب أن يكون كل ذلك واضحاً ومصاعاً فى أشكال تشير ببساطة ووضوح إلى إمكانية تطبيق الإجراءات المنهجية والفنية ببساطة وسهولة .

٥- وتعتبر البساطة والوضوح فى صياغة الفروض مطلباً ضرورياً يحدد للباحث طريقه فى العمل واتجاهه فى التفسير النهائى . ولذلك يجب أن تختار العبارات الواضحة والجمل القصيرة والرموز الدالة بسهولة ويسر، بجانب الإشارة السريعة إلى نمط العلاقات وحدودها . وكلما كان التعبير كمياً عن المتغيرات والعلاقات كلما كان أفضل بدلاً من الغموض الذى يصاحب الرموز القيمة التى يمكن أن يختلف على تقديرها الباحثون أو تختلف فى القيمة من سياق إلى آخر .

٦- وفى إطار صياغة الفرض أيضاً، فإنه كثيراً ما يغيب على الباحث التأكيد على هوية البحث والمتغيرات فى صياغة الفرض سواء كانت الفروض تقريرية أو إحصائية . حيث أن كثيراً من البحوث تهتم برصد المتغيرات والعلاقة أو الفروق بينها دون تحديد هوية المتغيرات ومجال العلاقة، وهذا ما يضعف صياغة الفروض لعدم إسناده إلى بحث محدد، أو تجربة محددة المعالم . مثل :

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطى درجات مجموعة البحث التجريبية من التلاميذ فى التطبيق القبلى والبعدى لبطاقة تقويم الأداء عند مستوى ٠,٠٥ لصالح التطبيق البعدي .

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطى درجات مجموعة البحث من المعلمين فى التطبيق القبلى ودرجات التطبيق البعدي للاختبار التحصيلي عند مستوى ٠,٠٥ لصالح التطبيق البعدي .

فمثل هذه الصياغة تصلح لإنسائها لأى بعد بحث تجريبى على مجموعات من التلاميذ والمعلمين، لغياب سبب وجود الفروق - إنتاج واستخدام رزمة تعليمية- العنصر الأساسى فى عنوان البحث، بالإضافة إلى مجال الفروق.. والسئى تجيب على السؤال فروق فى تحصيل أو أداء ماذا ؟... وهى كتابات حروف اللغة الإنجليزية . وغياب المتغير المستقل يفقد هذه الفروض هويتها .

وكذلك الفروض الصفرية السئى يغيب فيها المتغير المستقل تماماً وتم صياغتها كالآتى :

- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات المجموعة الضابطة، والمجموعتين التجريبيتين فى الاختبار التحصيلي البعدي .

- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات المجموعة الضابطة والمجموعتين التجريبيتين فى مقياس الاتجاهات نحو تلوث البيئة .

- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات الذكور والإناث للمجموعة الضابطة والمجموعتين التجريبيتين فى الاختبار التحصيلي .

إن الباحث فى مثل هذه الفروض يعتمد على أن الدراسة تقرأ ككل وليست فى أجزاء، وبالتالي فإنه يكون محققاً فى ذلك لأن القراءة الكلية للبحث هى التى تكسب عناصره الهوية العامة والتعريف .

ونحن نتفق مع الباحثين فى هذه الرؤية، إلا أنه فى سعينا للتدريب الجيد على بناء الفروض وصياغتها بالشكل الذى يربطها بالنتائج ويساعد على التفسير

أو بناء التوقعات في التفسير يجعلنا نرى ضرورة وجود كل المتغيرات في بناء الفروض وصياغتها، وتحديد معالمها ومجالاتها ومجالات التجريب التي تستقى من التعريف بالمشكلة العلمية وتحديدها . بجانب أهمية تحديد هوية الفرض العلمى فى نشر الملخصات بالمجلات أو الدوريات العلمية أو مواقع الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) التى يسود استخدامها الآن . فيتحقق الهدف من نشر هذه الملخصات والاستفادة منها .

٧- ولا يمكن أن نحدد عدداً معيارياً لفروض، ولكن ذلك يرتبط بطبيعة كل بحث وأهدافه حيث تتعدد الفروض مع تعدد الأهداف البحثية . إلا أننا نرى أنه كلما كان العدد محدوداً بحدود الأهداف فقط كلما كان ذلك أكثر سهولة للباحث في الإجراءات التطبيقية والفنية . كما أن التحقق من فرض واحد يحمل في نفس الوقت نتائج التحقق من نقيضه. ولذلك يصبح من العبث صياغة فرضين إحداهما يعبر عن وجود علاقة مثلاً والآخر صفرى لنفس المتغيرات .

٨- ويضع الباحث في اعتباره أن نتائج اختبار الفروض والتحقق من صحتها لا يؤثر في قيمتها بالسلب أو الإيجاب . فالفرض الصحيح لا يعني أنه أكثر قيمة من الفرض الزائف فكلاهما قد قام بدوره المنهجي وانتهى إلى نتيجة وقدم حقائق تشير البحث في مشكلات أو ظواهر جديدة قد تشير إليها الفروض غير الصحيحة أو الزائفة . ولذلك يركز الخبراء على أن الفرض هو تفسير ترتبط صلاحيته بنتائج اختبار.

بل إن الفروض غير الصحيحة أو الزائفة تدفع الباحث عادة إلى تقصى التفسيرات الخاصة بعدم صحة الفرض والتعمق في الأسباب التي قد تصل إلى إعادة النظر في الحقائق والنظريات القائمة . ولا يعني إطلاقاً عدم صحة الفرض قصوره في تحقيق أغراضه العلمية، ولكن تظل له نفس القيمة العلمية في التفسير واستثارة البحث في حقائق جديدة خاصة بنفس الظاهرة .

ونود أن نشير في الختام إلى أن أهمية الفرض العلمى تظهر أساساً في أنه مدخل لتنظيم تفكير الباحث، ومرشد له في تنظيم خطواته المنهجية وإجراءاته

الفنية وتفسيراته النهائية . ولا ترتبط صياغة الفروض بمنهج بذاته أو دراسة بعينها من تصنيفات الدراسات والمناهج ولكنه يرتبط أولاً وأخيراً بهدف البحث فى العلاقات بين المتغيرات التى تعكس أسباب حركة الظاهرة أو تأثيراتها. والى يمكن إثباتها من خلال الوصف أو التجريب أو من خلالهما معا .

الفصل الثامن

اختيار عينات البحث

يعتبر التلميذ أو الطالب أحد العناصر الأساسية في النظام التعليمي وعملياته المتعددة ، وكذلك هو العنصر المستهدف بالوظائف المتعددة لتكنولوجيا التعليم . ولذلك فإن التلميذ أو الطالب في المراحل الدراسية المختلفة أحد العناصر الأساسية في معظم البحوث والدراسات العلمية في المجال التعليمي بصفة عامة ومجال تكنولوجيا التعليم بصفة خاصة .

ولذلك فإن مجموع التلاميذ أو الطلاب أو التصنيفات المتعددة لهم ، تبعاً لمعيار المرحلة الدراسية ، أو التخصص ، أو النوع ، أو الانتماء الجغرافي والإقليمي ... وغيرها من فئات التصنيف . يظل هذا المجموع أو فئة من فئاته ينقسم بضخامة العدد الذي يحول دون التعامل مع هذا المجموع بأسلوب الحصر أو الرصد الشامل لكل وحداته أو مفرداته ، وخصوصاً إذا تعددت المتغيرات المطلوب دراستها في وصف هذا العدد الكبير ، وتعددت أهداف هذه الدراسة .

ويصبح التعامل بنظام العينات *Sampling* هو الأساس في دراسة هذا المجموع الكلي ، أو مجموع فئة من فئاته ، أو عدد منها ، فيلجأ الباحث إلى اختيار - عدد محدود من التلاميذ أو الطلاب يكون ممثلاً في خصائصه وسماته للمجموع من التلاميذ أو الطلاب ، أو المجموع لفئة من فئات تصنيفه، بما يتفق مع أهداف الدراسة في حدود الوقت والإمكانات المتاحة .

المفاهيم و التعريفات

فى نظام العينات

ونظام العينات أو عملية المعاينة *Sampling* هو الذى ينظم عملية اختيار العدد المحدود من المفردات من المجتمع الكلى الذى يمثل مجتمع البحث

مجتمع البحث *Population* :

هو المجتمع الأكبر أو مجموع المفردات التى يستهدف الباحث دراستها لتحقيق نتائج الدراسة ويمثل هذا المجتمع الكلى أو المجموع الأكبر المجتمع المستهدف *Target Population* الذى يهدف الباحث دراسته ويتم تعميم نتائج الدراسة على كل مفرداته . ألا انه يصعب الوصول إلى هذا المجتمع المستهدف بضخامته ، فيتم التركيز على المجتمع المتاح أو الممكن الوصول اليه والاقتراب منه لجمع البيانات *Accessable Population* . والذى يعتبر عادة جزءاً ممثلاً للمجتمع المستهدف ويلبى حاجات الدراسة وأهدافها، وتختار منه عينة البحث .

ففى دراسة محمد عطية خميس ٩٧ بعنوان " واقع تدريب معلمى المرحلة الابتدائية بالسعودية أثناء الخدمة فى مجالات تكنولوجيا التعليم ، من وجهة نظر المعلمين " يكشف العنوان عن المجتمع المستهدف بأنه مجموع معلمى المرحلة الابتدائية بالسعودية أثناء الخدمة بينما المجتمع الممكن أو المتاح هو معلمو المرحلة الابتدائية فى ٧ مدارس معارف ابتدائية بمنطقة الرياض ، وهذا هو المجتمع الفعلى الذى اختار منه الباحث العينة بنسبة ٣٣,٨٦% (١) .

وكذلك دراسة محمد أحمد المقدم ٩٧ بعنوان " دراسة مقارنة لفاعلية التدريس المكبر والتدريس المصغر فى تنمية مهارات التدريس لدى الطلاب المعلمين " حيث يكشف العنوان عن المجتمع المستهدف بأنه مجموع الطلاب المعلمين؛ بينما أختار الباحث مجموعاته التجريبية من طالبات الفرقة الثالثة

(١) محمد عطية خميس : واقع تدريب معلمى المرحلة الابتدائية بالسعودية، أثناء الخدمة فى مجالات تكنولوجيا التعليم، من وجهة نظر المعلمين، وقائع المؤتمر العلمى الخامس لتكنولوجيا التعليم، الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم بالاشتراك مع جامعة الأزهر ٢١-٢٣/١٠/١٩٩٧ ص ٢١٦

بكلية الاقتصاد المنزلى / جامعة الأزهر (شعبة تربوية) كذلك طالبات شعبة الاقتصاد المنزلى بكلية التربية النوعية - كمثال للطلاب المعلمين قبل الخدمة - وهن بذلك تمثلن المجتمع الممكن أو المجتمع المتاح^(١).

فى الدراساتين السابقتين ثم تحديد المجتمع المستهدف فى عنوان البحث أو الدراسة . وتم تحديد المجتمع المتاح فى تحديد العينة كما فى الدراسة الأولى ، أو تقرير حدود البحث كما فى الدراسة الثانية .

وفى دراسات أخرى قد يختلف المجتمع المستهدف عن المجتمع المتاح أو المجتمع الممكن فى الخصائص والسمات عندما يصبح من الصعوبة الحصول على المعلومات من المجتمع المستهدف ذاته لأسباب اجتماعية أو أخلاقية ، أو صعوبات ترتبط بالأسباب الفنية والمنهجية . وهذه كلها تشير إليها طبيعة البحث وأهدافه .

ففى البحوث الخاصة برياض الأطفال على سبيل المثال يتجه الباحث إلى الأمهات أو المعلمات فى رياض الأطفال للحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالأطفال . وهنا يصبح المجتمع المستهدف هو الأطفال فى مرحلة رياض الأطفال والمجتمع الممكن هو الأمهات أو المعلمات فى هذه المرحلة .

وكذلك فى الدراسات التى تستهدف تقويم أداء بعض فئات المعلمين ، فقد يلجأ الباحث فى هذه الحالة إلى جمع البيانات أو المعلومات عن هذا الأداء من فئات أخرى تمثل المجتمع المتاح مثل الطلاب على سبيل المثال .

وهذا ما استخدمه أحمد كامل الحصرى (٩٥) فى دراسة بعنوان "استخدام أعضاء هيئة التدريس بجامعة السلطان قابوس للوسائل التعليمية ومدى استفادة الطلاب منها " حيث يشير العنوان إلى وجود مجتمعين للبحث هما أعضاء هيئة التدريس بجامعة السلطان قابوس ، والطلاب فيها . ونجده فى الإجراءات المنهجية اعتمد على المجتمع المتاح فى جمع البيانات من عينة مجتمع الطلاب وهم طلاب الفصل الدراسى السادس بكلية التربية والعلوم الإسلامية^(٢) .

(١) محمد أحمد المقدم : دراسة مقارنة لفاعلية التدريس المكبر والتدريس المصغر فى تنمية مهارات التدريس لدى الطلاب المعلمين، المرجع السابق ، ص ٢٤٨
(٢) أحمد كامل الحصرى : استخدام أعضاء هيئة التدريس بجامعة السلطان قابوس للوسائل التعليمية ومدى استفادة الطلاب منها، مجلة تكنولوجيا التعليم، المجلد ٥، الكتاب ٢، ربيع ١٩٩٥، ص ١٢٧ .

وفى مجال التفرقة بين المجتمع المستهدف والمجتمع المتاح نود أن نشير إلى الأتي :

١- يتم اختيار المجتمع المتاح بنفس خصائص المجتمع المستهدف ، بحيث لا تثير مشكلة صدق التمثيل *Representative* صعوبة فى أى من جوانبها ما لم يكن هناك سبب لاستقاء المعلومات أو البيانات من مصدر آخر لتأكيد الصدق أو تجنب الحرج أو لأسباب اجتماعية أو أخلاقية كما سبق أن ذكرنا .

٢- اختيار العينة يكون من خلال المجتمع المتاح وليس المجتمع المستهدف وإن تم اختيار المجتمع المتاح بأسلوب العينات (عينة التجمعات مثلاً كما سيأتى شرحه بعد) من المجتمع المستهدف .

٣- يفضل أن ينسب حجم العينة إلى المجتمع المستهدف حيث يسمح باختيار النسبة المحدودة لضخامة حجم المجتمع المستهدف . وإن تم اختيار الحجم منسوباً إلى المجتمع المتاح فيجب أن تزيد النسبة، ويظل حجم العينة ثابتاً فى الحالتين فالعينة التى يصل حجمها إلى ٣٠٠٠ مفردة قد تمثل بالنسبة للمجتمع المستهدف (طلّبات مثلاً) ١% لكنها تمثل بالنسبة للمجتمع المتاح ١٠% إذا ما تم اختيار العينة من طالبات حى من الأحياء فى مدينة كبيرة كالقاهرة مثلاً وهو ما لمسناه فى دراسة محمد عطية خميس حيث بلغت نسبة العينة من المجتمع المتاح حوالى ٣٣% وهى نسبة لا يمكن دراستها فى حالة الاختيار من المجتمع المستهدف .

٤- إن تعميم نتائج البحث يجب أن يتصل بالمجتمع المستهدف وليس المجتمع المتاح . حيث أن التعميم على المجتمع المتاح لا يمثل إضافة علمية تثرى النظرية أو التطبيق .

وبالإضافة إلى ذلك نشير إلى أن التفرقة بين المستويين من مجتمع البحث لا تظهر إلا عند تقرير إطار العينة الذى سوف يتعامل معه الباحث ، ولكن هذه التفرقة تختفى بعد ذلك حيث يتعامل الباحث مع مفردات العينة بعد اختيارها بالأسلوب والطريقة التى يقبلها وتحقق صدق تمثيل العينة لمجتمع البحث .

إطار العينة Sample Frame :

نظراً لأن مجتمع البحث هو مجرد مفهوم يتطلب تعريفه من خلال إطار مكاني أو زمني أو بشري . مثل " البرامج التعليمية أو طالبات الجامعة أو أطفال الرياض أو أعضاء هيئة التدريس أو تعريفه من خلال الخصائص والسمات أو دلالات الانتماء مثل كليات التربية أو أقسام تكنولوجيا التعليم أو الطلاب في مرحلة المراهقة المتأخرة ... وغيرها .

يظل مجتمع البحث في إطار المفهوم ما لم يتم تحديد إطار وثائقي لهذا المجتمع يتعامل معه الباحث مادياً لاختيار مفردات العينة بطريقة أو أخرى.

وإطار العينة يمثل المصدر الذي يختار منه الباحث مفردات العينة اختياراً محدداً وبذلك يمثل حدود مجتمع البحث من حيث البدايات والنهايات وبعض الخصائص أو السمات : مثل سجلات المواليد أو دفاتر السجل المدني . أو دفاتر التراخيص، أو دليل التليفون أو قوائم المشتركين في القنوات المشفرة ، أو قوائم التخصصات في الأقسام العلمية أو سجلات القيد بالمدارس والجامعات وغيرها مما يضم جميع الأفراد أعضاء هذا المجتمع .

ويشترط أن يتحقق في إطار العينة المواصفات التالية :

- ١- الشمول : أي يتوافر في مجموع المفردات الذي يضمه نفس الخصائص التي يتم وصف مجتمع البحث من خلالها (النوع / العمر / السكن ... وغيرها من الخصائص التي يمكن تصنيف المجتمع إلى فئات من خلالها .
- ٢- الكمال : حتى يعكس العدد الحقيقي لحجم مجتمع البحث . فلا يكون منقوصاً يؤثر في تحديد هذا الحجم الحقيقي . ولذلك ينبغي أن يكون الإطار جديداً وكاملاً غير منقوص في القيد والتسجيل . فلا يعتمد الباحث على سجلات أو دفاتر تقدمت تاريخياً . أو لم ينتظم التسجيل والقيد فيها خلال الفترات الزمنية المطلوبة .
- ٣- الكفاية : وترتبط كفاية الإطار بتلبية حاجات ومتطلبات تطبيق نظام العينات أو طرق الاختيار . فالإطار الذي يضم المقيد في الكلية لفرقة واحدة فقط لا يعكس كل الطلاب، وكذلك المقيد من الذكور فقط، أو دفاتر أعضاء هيئة التدريس التي لا تضم وصفاً للعمر من خلال تسجيل

تاريخ الميلاد لا تعتبر كافية وغيرها من المتطلبات التي قد تعتبر ضرورية لبحث ما ، فلا يلبي هذه المتطلبات لعدم كفايته .

وهذه الشروط يتأكد منها الباحث . لأن غياب أحدها سيؤدي إلى ظهور أخطاء تؤثر في اختيار العينة ، وصدق تمثيلها بالتالي .

العينات Samples :

العينة هي عبارة عن عدد محدود من المفردات التي سوف يتعامل الباحث معها منهجياً ، ويسجل من خلال هذا التعامل البيانات الأولية المطلوبة . ويشترط في هذا العدد أن يكون ممثلاً *Representative* لمجتمع البحث في الخصائص والسمات التي يوصف من خلالها هذا المجتمع .

المفردة Item / Subject :

هي الوحدة في هذه العينة والتي قد تكون الطالب أو الطالبة من بين الطلاب، أو اليوم في الأسبوع الدراسي، أو الفرد من جمهور المشاهدين للبرامج التعليمية، أو مستخدمى أجهزة الكمبيوتر التعليمي . وقد يكون الفرد الواحد في إحدى فئات العينة التي تجتمع لها خاصية معينة، فتتفق خاصية المفردة في هذه الحالة مع خاصية الفئة التي تختار منها . مثل الطالب من بين الذكور، أو الطالبة من بين الإناث، أو يوم الإذاعة في البرامج التعليمية، أو الطفل من أطفال الطفولة المبكرة أو الطالب من طلاب الجامعات .

ويختار الباحث المفردة من إطار العينة ويشكل مجموع هذه المفردات **حجم العينة Sample Size** الذي يتم تحديده عادة بنسبة من مجتمع البحث وكلما زاد عدد مفردات العينة وارتفعت نسبة هذا العدد - حجم العينة - كلما كانت أكثر تمثيلاً لمجتمع البحث .

ويستوقف تحديد حجم العينة على عدد من الاعتبارات التي تؤثر في هذا القرار، من هذه الاعتبارات ما يلي :

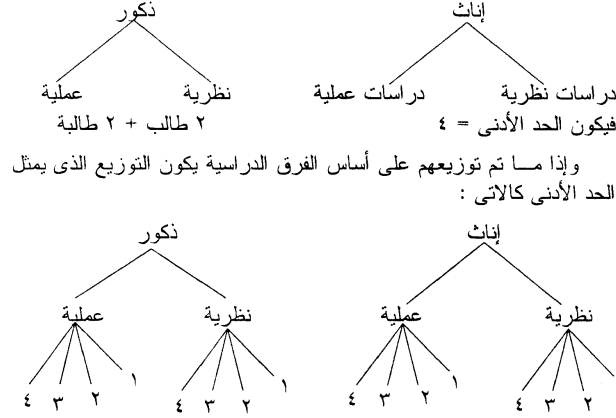
١- قدر التجانس بين مفردات المجتمع في الخصائص أو السمات ، فكلما زادت درجة التجانس بين مفردات المجتمع أمكن اختيار عدد أقل من المفردات لبناء العينة .

٢- التوزيع الجغرافى للمفردات وهو ما يعكس تشتتها وانتشارها ، وذلك أنه كلما زاد انتشار المفردات أو كانت موزعة على مناطق جغرافية متباعدة كلما تطلب الأمر زيادة حجم العينة .

٣- كفاية المعلومات التى يوفرها إطار العينة لاختيار المفردات ، فكلما كان إطار العينة شاملاً كاملاً يلبي حاجة البحث يمكن اختيار عينة أقل حجماً ، بينما يجب زيادة الحجم فى حالة غياب بعض المعلومات أو البيانات أو عدم استخدام أطر للعينة تلبي حاجات الاختيار وشروطه .

٤- عدد الفئات التى سوف يتم دراستها والمتغيرات التى يتم وصف مجتمع البحث من خلالها . واختيار العينة من فئة واحدة هي فئة الطلاب نقل فى حجمها عن عينة أخرى تضم طلبة وطالبات ، والأخيرة نقل فى حجمها عن عينة أخرى يتم توزيع الطلبة والطالبات على أساسها مثل التخصصات الأكاديمية ، أو الفرق الدراسية .

وعلى سبيل المثال إذا كان الهدف من الدراسة هو الوصف المقارن لاستخدام الطلاب للشبكات التعليمية فالحد الأدنى الذى يمثل هؤلاء الطلاب من حيث النوع هو مفردة واحد (ذكور) + مفردة واحدة (إناث) أما إذا كان يتم توزيع الطلاب على التخصصات الأكاديمية . فيكون الحد الأدنى كالاتي :



فيكون المجموع = ١٦ يمثل الحد الأدنى للاختيار الذي يمثل الخصائص التي يتم توزيع طلاب الجامعة على أساسها .

٢ نوع × ٢ تخصص × ٤ فرق دراسة = ١٦ مفردة

وهكذا يمكن تحديد الحد الأدنى الذي تمثل فيه مفردة تجتمع لها الخصائص المطلوب دراستها باعتبارها متغيرات فرضية .

٥- ويتأثر أيضاً حجم العينة بالمنهج المستخدم في البحث وما يتطلبه من أدوات لجمع البيانات ، فالمسح *Survey* على سبيل المثال يحتاج إلى عينة حجمها أكبر خاصة إذا كانت متعددة الخصائص كما سبق أن أوضحنا ، بينما يحتاج التجريب *Experiment* إلى أعداد أقل .

ويرتبط أيضاً حجم العينة بأهداف الدراسة التي تظهر في تعدد المتغيرات ومنهج البحث . وكذلك في المعاملات الإحصائية . فالتحليل العائلي *Factor Analysis* يحتاج إلى عينات حجمها أكبر يفرضها تعدد الاستجابات ، وتعدد المتغيرات . بينما يقل حجم العينة في دراسات العامل الواحد أو العوامل المحددة . وهناك اعتبارات أخرى مثل الوقت والإمكانات المتاحة التي قد تحول دون اختيار عينات كبيرة الحجم . إلا أنه يجب ألا يستسلم الباحث لهذه الصعوبات لأن التعميم يظل مرهوناً بكفاية العينة ومدى تمثيلها للمجتمع .

ويكاد يكون هناك اتفاق بين الخبراء بأنه لا يمكن الجزم بنسبة معينة لحجم العينة الممثلة إلا أن الأفضل دائماً هو اختيار الحجم الأكبر بقدر الأمكان ، ذلك أن عينة قوامها ٢٠% من المجتمع الأصلي تكون أفضل من ١٠% التي يمكن قبولها وأفضل من ٥% التي يمكن قبولها بتحفظ بينما لا تقبل عينة أقل من ذلك في بعض الدراسات ، ولكنها قد تصل في دراسات أخرى مثل الدراسات المسحية إلى ١٠,١% مثلاً وتكون مقبولة متى توفر فيها تمثيل خصائص مجتمع البحث . ويمكن الاستعانة بالطرق الإحصائية للعلاقة بين حجم العينة والمجتمع الأصلي في إطار بعض المعاملات الإحصائية ، وكذلك نسبة الخطأ المسموح به ودرجة الثقة المطلوبة عند تحديد نسبة العينة .

من هذه المعاملات الإحصائية في الدراسات الوصفية، المعامل الذي اقترحه رى وباركي *L. Rea & R. Parkey* ويقوم حساب العينة على أساس

تقدير قيمة فرضية للخطأ المعياري تمثل الحد الأقصى بقيمة الانحراف المعياري وهي ٥٠ % وبتطبيق المعادلة التالية يمكن الوصول إلى حجم القيمة

$$n = \left(\frac{\sqrt{\text{معامل الثقة}} \sqrt{\text{الخطأ المعياري} (1 - \text{الخطأ المعياري})}}{\text{الخطأ المسموح به}} \right)^2$$

ونظراً لأن الباحث لن يسمح - في تصوره - بنسبة خطأ تزيد عن ٠,٠٥ فإن معامل الثقة في هذه الحالة سيكون ٠,٩٥ وتساوى في الجدول المعيارية ١,٩٦ وبالتطبيق نجد أن العينة ستكون حوالى ٣٨٤,١٦ مفردة يتم رفعها إلى ٤٠٠ أو ٥٠٠ مفردة لمزيد من الثقة في البيانات المستهدفة منها (L.m.Rea R.A.Parkey 92:129) .

وبالقياس فإنه في حالة زيادة حد الثقة إلى ٩٩% (تساوى في الجداول المعيارية ٢,٥٨) فإننا نجد أن العينة سوف تزداد إلى ٦٦٦ مفردة يتم رفعها إلى ٧٠٠ أو ٨٠٠ مفردة لمواجهة احتمالات استبعاد عدد من الاستجابات المرتدة ، لمزيد من الثقة في البيانات المستهدفة .

ويفضل في جميع الأحوال إلا يقل حجم العينة بين مجتمع الطلاب عن هذا العدد لضخامة حجم هذا المجتمع وتعدد المتغيرات التي تصف مفرداته أما إذا كانت العينة مختارة من أعضاء هيئة التدريس أو أخصائي تكنولوجيا التعليم فإن العينة يمكن أن تكون دون ذلك بما يتفق مع حجم المجتمع الأصل. ويمكن تقديرها بعدد لا يقل عن ناتج مضاعفة عدد المتغيرات المطلوب في ١٠ أضعافها على الأقل .

حجم العينة = عدد المتغيرات الخاضعة للدراسة × ١٠

مع مراعاة العوامل المؤثرة في تحديد حجم العينة المشار إليها من قبل.

أما في الدراسات التجريبية فتوجد محاولات إحصائية عديدة للاقترب من الحجم الأمثل للعينة في حالة استخدام المجموعة الواحدة أو المجموعتين في الفروض البديلة غير الموجهة - ذات الطرفين - وكذلك في حالة استخدام المجموعة الواحدة أو المجموعتين في الفروض الموجهة- ذات الطرف الواحد-

(على ما هو خطاب ٢٠٠٢: ٩٥-١١٠) وتعتمد المعادلات التي قدمها هؤلاء الخبراء على افتراضات أولية لمستوى الثقة ودلالاتها واختيارات أولية للمتوسطات والفروق والانحرافات المعيارية سواء كانت ناتجة عن الدراسات السابقة ونتائجها ، أو الدراسات الاستطلاعية الأولية . وهذه كلها تعتبر أساسيات لتطبيق المعادلات الخاصة بنوعية كل دراسة وعدد المجموعات ونوع الفروض العلمية إلا أنهم في النهاية يتفقون على أن العينة للمجموعة الواحدة لا تقل عن ١٥ مفردة متى تميزت بالضبط الصارم.

أما في الدراسات الارتباطية فإنه يمكن الاستفادة من الجداول الإحصائية لتحديد حجم العينة المقابل لمعامل الارتباط المتوقع .

واستعان ويمر ودومينيك (68-72; 83 R.D.Wimmer & J.R.Dominick) بصيغة إحصائية لتقرير نسبة الخطأ المعياري في نتائج رصد التكرارات الناتج عن أخطاء العينات . وهذه النسبة يمكن أن تمثل حدود الخطأ المسموح في نتائج رصد التكرارات أو تقرير النتائج بناء على نتائج الرصد \pm الخطأ المعياري والذي يتم حسابه كالآتي :

$$\text{نسبة الخطأ المعياري } S.E = \sqrt{\frac{\text{نسبة التكرارات الملاحظة (١٠٠-نسبة التكرارات الملاحظة)}}{\text{عدد مفردات العينة (ن)}}}$$

فإذا تم رصد تكرار استخدام الكمبيوتر التعليمي في عينة قوامها ١٠٠٠ مفردة بنسبة ٨٥% فإن الخطأ المعياري في رصد النتيجة يمكن حسابه كالآتي :

$$\begin{aligned} &= \sqrt{\frac{(100 - 85) \cdot 85}{1000}} \\ &= \sqrt{\frac{15 \times 85}{1000}} \\ &= \sqrt{\frac{1275}{1000}} = 1,275 \\ &= 1,13 \pm \end{aligned}$$

وبذلك يمكن تقدير النتائج بأن نسبة استخدام الكمبيوتر التعليمي بين أفراد العينة تتراوح بين ٨٣,٨٧ % ، ٨٦,١٣ % .

وبصفة عامة ليس هناك حجم معيارى للعينات ولكنها مستويات يفضلها الخبراء والباحثون، وتوقف على عدد العوامل والمتغيرات التي يدرسها الباحث. ويتوقف قراره في النهاية على الاسترشاد بالدراسات السابقة . مع مراعاة أن المبدأ هو اختيار الحجم الأكبر دائماً ، وتحديد نسبة زائدة لتعويض الفاقد أثناء الدراسة وبصفة خاصة في الاستقصاءات . ومراعاة أيضاً أن تمثيل العينة للمجتمع هو الأساس وليس حجمها . ولذلك يجب أن يكون المعيار الأول هو خصائص العينة التي تعكسها مقاييس النزعة المركزية والتشتت التي تفيد في الكشف عن اتفاق خصائص العينة مع خصائص المجتمع .

أنواع العينات وطرق اختيارها

يتفق الخبراء على تقسيم العينات إلى أنواع رئيسية تبعاً لتدخل الباحث في اختيار الطريقة والمفردات وخضوعها بالتالي لقوانين الاحتمالات ، أو عدم خضوعها لهذه القوانين ، حيث تتأثر في الحالة الأخيرة بتدخل العامل الشخصي في الاختيار .

ولذلك نجد هناك تصنيفاً للعينات على أساس أنها احتمالية *Probability* ، أو عشوائية *Random* حيث لا يتدخل الباحث في اختيارها ولكنها تختار بطريقة عشوائية كما سيأتي تفصيله بعد. أو أنها غير احتمالية *Nonprobability* أو عمدية *Purposive* حيث يسمح بتدخل العامل الشخصي في الاختيار .

إلا أن الواقع التطبيقي لا يسمح بهذا التصنيف خارج حدود قاعات الدرس، لأن التطبيق يفرض على الباحث في أحوال عديدة تطبيق النوعين معا في الاختيار . حيث يبدأ بتحديد الشكل الذي يحقق قدر التجانس المطلوب مع المجتمع ، ويتجاوز به صعوبات الوقت والجهد والإمكانات ويتفق مع أهداف الدراسة ومتطلباتها . ثم يبدأ بعد ذلك اختيار المفردات من بين هذا الشكل، وهذا الاختيار هو الذي يوفر للباحث كم المفردات المطلوبة وهو حجم العينة التي سيتم التعامل معها منهجياً .

وبهذا الاختيار يحقق الباحث عنصر الكيف *Quality* والكم *Quantity* في اختيار العينة ومفرداتها .

وباستعادة طرق اختيار العينات تطبيقياً - في معظم البحوث التي تم إجراؤها في الدراسات التربوية وغيرها - نجد الباحث يقدم وصفاً للعينة المختارة من خلال العنصرين معاً . فالباحث عادة يختار العينة الطبقية على سبيل المثال ثم يختار المفردات بعد ذلك من بين الفئات بالطريقة العشوائية أو المنتظمة . لأن تمثيل العينة لخصائص المجتمع يفرض عليه اختياراً من بين الأنواع ثم يفرض اختيار الحجم اختياراً آخر مكملًا للأول .

ولذلك نعرض أنواع العينات التي توفر الشكل المناسب الذي يحقق تمثيل العينة لخصائص المجتمع ، ويلبيها الأنواع التي توفر إختيار عدد المفردات لنفس العينة .

العينة الطبقية *Stratified Sample* :

وتعتبر من أكثر الطرق شيوعاً في الدراسات التربوية وبصفة خاصة الطلاب في المؤسسات التعليمية . حيث توفر هذه الطريقة التمثيل النسبي لخصائص المجتمع التي تعتبر مطلباً في الدراسة . فالباحث قد يستهدف دراسة الاستخدامات في علاقتها بمتغير النوع (ذكور/ إناث) أو المستوى الدراسي (الفرقة الأولى/ الثانية/ الثالثة/ الرابعة) .

وتمثيل العينة للمجتمع يفرض على الباحث الوقوف على نسبة تمثيل هذه الفئات في مجتمع البحث، لتحديد عدد المفردات من كل فئة في العينة بنفس النسبة .

فإذا كان نسبة الذكور إلى الإناث في المجتمع تعادل ٥٥% : ٤٥% وكانت العينة قوامها ١٠٠٠ مفردة فإن الباحث يجب أن يحدد عدد الذكور في العينة ٥٥٠ مفردة والإناث ٤٥٠ مفردة .

أو كانت نسبة تمثيل الفئات لمتغير المستوى الدراسي في المجتمع ٤٠% للفرقة الأولى ٣٠% للفرقة الثانية ١٥% للفرقة الثالثة ١٥% للفرقة الرابعة فيختار الباحث عدد المفردات في العينة (١٠٠٠ مفردة) بنفس النسبة ٤٠٠ الأولى/ ٣٠٠ الثانية ١٥٠ الفرقة الثالثة ١٥٠ الفرقة الرابعة .

وإذا كان وصف المجتمع من خلال المتغيرين معاً يتم تقسيم كل فئة في متغير المستوى الدراسي إلى ذكور وإناث بنسبة ٥٥% - ٤٥% وبذلك تعكس العينة التقسيم الطبقي أو الفئوي للمجتمع .

وعلى الرغم من الجهود التي تحتاجها مثل هذه العينة ، وضرورة توافر إحصاءات سليمة في أطر صادقة لاختيار العينات ، لمعرفة تمثيل الطبقات *Strata* أو الفئات *Categories* في المجتمع . على الرغم من ذلك فإنها أكثر الاختيارات التي توفر درجة عالية من تمثيل خصائص المجتمع في عينة البحث. وبالتالي تخفيض أخطاء العينات إلى مستوى كبير .

العينة الحصصية *Quota Sample* :

نظراً لأنه قد تكون هناك صعوبات في الحصول على التمثيل النسبي للطبقات أو الفئات في مجتمع البحث ، لعدم كفاية اطر البيانات أو تقادها ، أو غياب المصادر الأصلية لها أساساً . أو زيادة الوقت والجهد في الحصول على البيانات الخاصة بالفئات . في هذه الحالة يلجأ الباحث إلى تحديد عدد المفردات لكل فئة في العينة بناء على تقديراته وأحكامه الذاتية أو بناء على خبرات سابقة .

وفي هذه الحالة يحدد الباحث المتغيرات والفئات التي يدرسها ثم يختار عدداً من المفردات يمثل كل فئة في العينة دون الحاجة لنسبة تمثيلها في المجتمع . بحيث تكون حصة كل فئة هي الرقم الذي حدده الباحث .

فإذا لم يكن لديه إحصاءات لنسب تمثيل الفئات في المجتمع (في المثال السابق) فإنه قد يختار أن يوزع العينة بالتساوي بين الذكور والإناث ٥٠٠ ذكور/ ٥٠٠ إناث وقد يرى نسبة أخرى (حصة) لفئات تخصص المعلمين : معلمى العلوم ٤٠% معلمى الآداب ٢٥% المعلم النوعى ٢٥% ويقسم نسبة منها بين الإناث والذكور بنسبة ٥٠% .

وعلى الرغم من وجود الفئات داخل بناء العينة ألا أن غياب مستوى تمثيلها، يجعل العينة غير ممثلة وبالتالي يصعب التعميم من خلال نتائج دراستها . ولذلك لا ينصح باستخدامها إلا في حالات صعوبة اختيار بديل آخر

مثل العينة الطبقة أو مبرر قوى لاختيارها . ولكن فى جميع الأحوال يظل الحذر من التعميم من أهم عيوب هذا النوع .

عينة التجمعات *Clusters Sample* :

يعتبر التمثيل الجغرافى ضرورة فى كثير من البحوث للأغراض المقارنة مثل دراسة استخدام الطلاب للمستحدثات التكنولوجية فى التعليم بين أقاليم مختلفة أو ثقافات متباينة، ومن خلال التقسيم الطبقي أيضاً داخل هذه الأقاليم أو المدن أو المحافظات إلى آخره .

ويشكل اختيار العينة فى هذه الحالة صعوبة فى تحديدها من بين كل المدن أو القرى التى تنتمى للإقليم أو المحافظة . على أساس عدد من المفردات فى كل مدينة أو كل قرية فيها . ولذلك يكتفى الباحث باختيار تجمع واحد *Cluster* داخل الإقليم أو المحافظة يمثلها - مدينة أو قرية - ويختار من هذا التجميع مفردات العينة التى سوف يتعامل معها الباحث . ولذلك تسمى أيضاً العينة المساحية *Area Sample* حيث يتم تقسيم المجتمع إلى مساحات أو أقاليم أو مناطق أو قطاعات جغرافية ثم يختار من كل منها تجمعاً يختار من بينه مفردات العينة .

ويتم اختيار التجمعات عادة على مراحل : فيتم تقسيم المجتمع أولاً إلى محافظات (على سبيل المثال) ثم يختار منها عدد من المحافظات (عشوائي أو عمدى) ثم يقسم المحافظات التى اختارها إلى مراكز ويختار من بينها المركز الذى سيختار منه بالتالى القرية أو المدينة (التجمع) التى سيختار منها مفردات العينة التى تمثل الإقليم والمحافظة فى النهاية .

ونظراً لهذا التدرج فى الاختيار محافظة / مركز / قرية / مفردات . فإنه يطلق عليها أيضاً **العينة العنقودية** .

ويتطلب هذا النوع ضرورة تمثيل التجمعات للإقليم أو المناطق أو القطاعات أو المحافظات تمثيلاً صادقاً . لأن هذا المجتمع هو الأساس فى تعميم النتائج . بجانب الاختيار الأولى السليم للقطاع أو الإقليم الأكبر ، حتى يتم تسلسل الاختيار بعد ذلك بما يوفر التمثيل الصادق لكل مستوى أعلى .

العينة العمدية Purposive Sample :

يختار الباحث المفردات في هذه العينة بطريقة عمدية ، طبقاً لما يراه من سمات أو خصائص تتوفر في المفردات بما يخدم أهداف البحث . مثل دراسة آراء واتجاهات أعضاء هيئة التدريس المتخصصين أو معدى البرامج التعليمية أو البرامج التعليمية في القنوات الفضائية أو نظام التعليم من بعد في جامعة القاهرة .

يمكن تصنيف الأنواع السابقة في إطار الكيف *Quality* كما سبق أن أوضحنا لأنها تبحث في أفضل السبل للوصول إلى عينة يتوفر فيها نفس الخصائص التي تميز المجتمع الأصلي ، أو على الأقل توفر الإجابة على التساؤلات الخاصة بمتغيرات الصفات أو الخصائص التي يتم توزيع عدد مفردات العينة على أساسها ، حتى يتم التقليل من خطأ التحيز في اختيار العينة ، والارتفاع بدرجة تمثيلها لمجتمع البحث .

ثم يبدأ الباحث بعد ذلك باختيار العدد من المفردات أو الكم *Quantity* وهو ما يمثل حجم العينة والذي يتم اختياره من إطار العينة بشكل عشوائي . أو شكل منتظم أو بالشكلين معا . وهو يعكس أنواعاً أخرى من العينات ترتبط بطريقة اختيار الكم من وحدات المفردات كالتالي :

العينة العشوائية البسيطة Simple Random Sample :

يتم اختيار المفردات عشوائياً من بين قوائم إطار أو أطر العينة . وبذلك تعطى لجميع المفردات فرصة متساوية ومستقلة في الاختيار . وهذا يعني أن احتمال اختيار المفردات متساو لكل منها لأن الاختيار عشوائي . وكذلك لا توجد علاقة بين المفردة التي يتم اختيارها وغيرها من المفردات ، فكل المفردات بالنسبة للباحث لا يعبر عنها سوى رقم في الجداول العشوائية ، أو الاختيار بالفرعة ، أو بطريقة الروليت وغيرها من الطرق .

ويعتبر ذلك من خصائص الاختيار العشوائي التي تتمثل في :

- ١- أن يكون لجميع المفردات فرصة متساوية في الاختيار . حيث توضع جميع المفردات في إطار العينة أو ما يعبر عنها بالأرقام في وضع الاختيار .

٢- أن يكون اختيار كل مفردة مستقلاً عن الأخرى . وعلى سبيل المثال يتم اختيار المفردات من داخل الفصول الدراسية في المدرسة مستقلة عن باقى زملائها فى الفصل الواحد .

إلا أن هذا الاختيار قد يميل إلى التحيز نحو فئة أو سمة معينة من الفئات أو تسقط فئة أو سمة تماماً أو يقل تمثيلها نتيجة الاختيار العشوائى . فقد تختار العدد الأكبر من فصل واحد من فصول المدرسة أو الفرقة الدراسية ، أو يتغلب اختيار الإناث على الذكور نتيجة الاختيار العشوائى مما يترتب عليه ارتفاع نسبة الخطأ المعيارى للمتوسط الحسابى للمتغير أو المتغيرات . نتيجة زيادة عدم تجانس المجتمع وقلة حجم العينة .

ولذلك فإن الخطأ المعيارى للمتوسط الحسابى للمتغير يقل كلما زاد تجانس المجتمع (أى انخفاض الانحراف المعيارى للعينة) وزاد حجم العينة. وبالتالي يمكن التقليل من خطأ الصدفة أو خطأ العشوائية . ويمكن الرجوع إلى مراجع الإحصاء لمعرفة العلاقات الإحصائية التى تكشف عن الأخطاء الناتجة عن انحراف العينات عن متوسطات المجتمع التى تعكس الخصائص الإحصائية فى حساب مقاييس التشتت والنزعة المركزية .

العينة المنتظمة Systematic Sample :

يحاول هذا النوع تجنب خطأ الصدفة أو خطأ العشوائية الذى يترتب عليه زيادة احتمالات التحيز أو الميل نحو اختيار كم أكبر من خصائص أو سمات معينة. فقد يميل الاختيار فى معظمه إلى ربع القائمة الأول أو الأخير وهو ما يعكس سمات أو خصائص معينة للمجتمع على سبيل المثال .

ولذلك يتم استخدام العينة المنتظمة لضمان ثبات توزيع الاختيار على إطار العينة كله من البداية إلى النهاية . حيث يقل مجال اختيار كل مفردة ، وينساوى لكل المفردات ، ويوزع أيضاً على كل مواقع الاختيار . ولذلك تنسم هذه العينة بالانتظام فى اختيار مفرداتها من خلال اتباع هذا الأسلوب .

- تحديد مجال العينة (مجال اختيار كل مفردة) .

- يتم بالتالى المحافظة على مسافة الاختيار بين كل مفردة والمفردة التى تليها

- يضمن بذلك شمول الاختيار من بين كل المواقع في القائمة بنفس النسبة نظراً لثبات مجال الاختيار ، ومسافة الاختيار بين كل مفردة والأخرى .

فإذا كان مجموع مفردات مجتمع البحث ١٠٠,٠٠٠ مفردة ومجموع مفردات عينة البحث ٥٠٠ مفردة .

فيحسب مجال العينة بقسمة مفردات المجتمع على مجموع مفردات العينة .

$$\text{مجال العينة} = \frac{١٠٠,٠٠٠}{٥٠٠} = ٢٠٠ \text{ مفردة}$$

وهذا يعنى اختيار مفردة من بين كل ٢٠٠ مفردة على التوالى فالمفردة الأولى يتم اختيارها من الـ ٢٠٠ الثانية وهكذا حتى الـ ٢٠٠ رقم ٥٠٠

فإذا اختار الباحث المفردة رقم ٢ من المجال الأول فالمفردة الثانية ستكون رقم ٢٠٢ والثالثة ٤٠٢ والرابعة ٦٠٢ والأخيرة ٩٩,٨٠٢ .

ومع تقليل درجة التحيز فى هذا الاختيار ، إلا أن الاختيار العمدى للمفردة الأولى ومسار الاختيار بشكل منتظم يشير إلى أن أى تحيز أو خطأ فى اختيار المفردة الأولى سيؤدى إلى انتقال هذا الخطأ أو التحيز إلى المفردات التالية ، ولذلك كان تعديل اختيار المفردة الأولى ليكون عشوائياً . كما فى النوع التالى :

العينة العشوائية المنتظمة *Systematic Random Sample* :

يتجنب الباحث فى هذا النوع التحيز الناتج عن الاختيار العمدى للمفردة الأولى، ولذلك يختار المفردة الأولى بشكل عشوائى من بين مجال الاختيار الأول، ثم تترك مسافة الاختيار بما يعادل المجال بين كل مفردة والتى يليها .

فإذا كان مجال الاختيار فى المثال السابق هو ٢٠٠ مفردة فتختار مفردة من بين الـ ٢٠٠ مفردة الأولى بشكل عشوائى ، ويختار الرقم التالى بما يعادل رقم المفردة الأولى مضافاً إليه مسافة الاختيار التى تعادل مجال اختيار العينة .

فإذا اختيرت المفردة الأولى بشكل عشوائى وكانت رقم ١١٥ فالمفردة الثانية ستكون رقم ٣١٥ والثالثة ٥١٥ وهكذا وتكون المفردة الأخيرة رقم ٩٩٩١٥ .

تعدد اختيارات العينات

باستثناء بحوث تحليل المحتوى ، نادراً ما نجد بحثاً لم يستخدم أكثر من نوع من أنواع العينات التي تم عرضها . وبصفة عامة سنجد الاختيار العشوائي ، أو الاختيار العشوائي المنتظم للمفردات يقترن دائماً بنوع آخر يحدد كيفية تمثيل العينة لخصائص المجتمع ، وهو ما قدمناه في إطار مفهوم الكيف والكم في اختيار العينات .

فالعينة التطبيقية تحدد أولاً التمثيل النسبي لفئات المجتمع في العينات ، ثم يتم اختيار المفردات بعد ذلك من بين هذه الفئات في حدود الرقم المعبر عن التناسب بشكل عشوائي أو عشوائي منتظم .

وكذلك في العينة الحصصية ، وإن كان تمثيل الفئات يتحقق من خلال الوصف فقط ، دون التمثيل النسبي للأعداد ، فإن اختيار الأعداد يتم أيضاً من خلال العينة العشوائية أو العشوائية المنتظمة بعد ذلك .

وفي عينة التجمعات أو العينات المساحية ، فإن الانتقال من مستوى إلى المستوى التالي في التقسيمات الجغرافية أو الإقليمية قد يتم بشكل عشوائي أو منتظم في كل مرحلة ، حتى يصل الباحث إلى اختيار المفردات من بين مجموع مفردات التجمع بشكل عشوائي أو منتظم أيضاً وهكذا .

بل إننا نجد بحوثاً تفرض على الباحث بناء أشكال أخرى لاختيار العينات تفرضها أهداف البحث وبناء العلاقات الفرضية من جانب وحرص الباحث على تمثيل العينة لخصائص المجتمع من جانب آخر . ومن هذه الأشكال ما يلي :

العينة متعددة الأبعاد : *Dimentional Sample*

ويتم اختيار هذه العينات من خلال متغيرين أو أكثر ذي علاقة ببعضها، أو أن تصنف الفئات يتم من خلال اشتراك أكثر من صفة أو سمة من سمات المجتمع مع بعضها (K.D.Baily 78:82) فإذا كانت أهداف الدراسة تسعى إلى الكشف عن خصائص استخدام الطلاب للتلفزيون التعليمي والكمبيوتر التعليمي

مع تصنيف الطلاب إلى ذكور وإناث لأغراض المقارنة فإن العينة يتم اختيارها بحيث يجتمع لها وصف الاستخدام للوسيلتين والنوع معاً .

ويمكن التمثيل في بناء هذه العينة بالطريقة الطبقية متى توافرت البيانات الخاصة بالتمثيل الطبقي أو بالطريقة الحصصية متى توفر للباحث ذلك .

فإذا كانت العينة قوامها ٥٠٠ مفردة يتم توزيعها طبقياً ٣٠٠ ذكور ٢٠٠ إناث وإذا كانت نسبة استخدام الذكور إلى الإناث في التلفزيون التعليمي ٤٠%، ٦٠% والعكس في الكمبيوتر التعليمي .

فإن توزيع العينة يكون كالآتي : التوزيع بالتناسب

النوع	القناة	التلفزيون التعليمي	الكمبيوتر التعليمي	المجموع
ذكور	١٢٠	١٨٠	٣٠٠	
إناث	١٢٠	٨٠	٢٠٠	
المجموع	٢٤٠	٢٦٠	٥٠٠	

أو يتم التوزيع بأسلوب الحصص فيتم اختيار ١٢٥ مفردة لكل عينة يجتمع لها صفة النوع واستخدام إحدى الوسيلتين .

ويتم بعد ذلك في المرحلة التالية اختيار المفردات ذات الصفتين أو تجمع بين متغيرين من بين مجموع مفردات المجتمع. بالطريقة العشوائية أو الطريقة العشوائية المنتظمة .

ويحقق هذا الاختيار توافر الخصائص في المفردات التي يسعى إلى دراستها ويحقق تمثيلاً صادقاً في اختيار هذه المفردات .

العينة متعددة المراحل Multistage Sample :

قدمت طريقة اختيار عينة التجمعات *Clusters* نموذجاً لطريقة اختيار العينة على مراحل ، حيث يتم في كل مرحلة إجراءات اختيار العينات ، فالباحث قد يختار عينة من بين المحافظات التي تمثل مصر ، ثم عينة من

المراكز التي تنتمي إلى المحافظات المختارة ، ثم عينة من القرى التي تنتمي إلى المراكز المختارة ، وبعد ذلك قد يتم اختيار المفردات بطريقة طبقية أو حصصية ثم يختار عدد المفردات من بين الفئات بطريقة عشوائية أو منتظمة أو عشوائية منتظمة .

وبذلك يكون قد مر بعدة مراحل في اختيار عينة الأسماء التي سيقوم بجمع البيانات منها بالأسلوب والأدوات المناسبة .

وإذا كان أسلوب اختيار التجمعات يفرض على الباحث هذا الاختيار المرحلي ، حتى يتحقق صدق تمثيل العينات في المستويات المختلفة ، فإنه أصبح شائعاً استخدام هذه الطريقة في اختيار العينات من المجتمعات الكبيرة وتعرف باسم العينة متعددة المراحل .

وكما سبق أن قدّمنا يعتبر الاختيار المتعدد في شكل من الأشكال التي توفر هذا التعدد هو الأسلوب المناسب الذي يحقق دقة التمثيل وعشوائية الاختيار معاً، فيتجنب الباحث التحيز الناتج عن الاكتفاء بطريقة واحدة أو أسلوب واحد لاختيار العينة . لأن كل أسلوب له مزايا وعيوب، واستخدام أكثر من أسلوب في الاختيار المتعدد يتجاوز العيوب الخاصة بكل نوع، من خلال مزايا استخدام الأساليب الأخرى معاً .

وبصفة عامة نجد أن كل هذه الأنواع تصلح لكل البحوث في حدود أهداف البحث وخصائص مفرداته وحجم العينة المستهدف . وهناك نوع منها يرتبط بطريقة أو منهج للبحث بذاته . وتظهر مهارة الباحث في السيطرة على نظام اختيار العينات والتقليل بقدر الإمكان من أخطاء نظام العينات ، التي لا يمكن تجنبها كاملاً إلا بالدراسة الشاملة لكل مفردات مجتمع البحث ، وهو ما يصعب تحقيقه .

ولذلك يجب أن يحاول الباحث بقدر الإمكان تخفيف خطأ العشوائية أو الصدفة ، واحتمالات تزايد الانحراف المعياري عن متوسط خصائص الصفات من خلال زيادة حجم العينة بقدر الإمكان . ذلك أن خطأ العشوائية أو الصدفة يقل بزيادة حجم العينة . وأن يحاول أيضاً تمثيل خصائص المجتمع في اختيار

العينة تمثيلاً صحيحاً ، للتقليل من خطأ التحيز الذى ينتج من عدم تمثيل العينة للمجتمع تمثيلاً صحيحاً ، بتأثير الاختيار العمدى ، أو تأثير الوقت والإمكانات المحددة ، وعدم كفاية إطار العينة والقوائم المنقوصة . وإذا كان خطأ الصدفة الناتج عن العشوائية يمكن تقديره بالطرق الإحصائية ، ومراعاته فى النتائج ، فإن الأخطاء الناتجة عن تحيز الاختيار لا يمكن تجنبها دون تجنب أسباب هذا التحيز .

لذلك يجب أن يبذل الباحث جهداً مضاعفاً فى تجنب أخطاء العينات حتى يمكن أن يطمئن إلى صدق النتائج وثباتها ، وصدق التفسيرات والتعميمات العلمية .

ويجب أن يراعى الباحث أن الأساس فى التعميم هو دراسة كل مجتمع البحث ، أما نظام العينات فهو نظام يتجاوز به الباحث صعوبات الوقت والإمكانات والجهد المبذول فى دراسة المجتمع الكلى . ولذلك يرتبط نجاح تطبيق نظام العينات بتجاوز العوامل التى تؤدي إلى عدم كفايته فى التفسير والتعميم .

الباب الثالث

**مناهج البحث
والتصميمات المنهجية**

2

1. The first part of the paper is devoted to a discussion of the

2

3

4

5

6

7

8

9

10

11

12

13

14

15

16

17

18

19

20

21

22

23

24

25

26

27

28

29

30

31

32

33

34

35

36

37

38

39

40

41

42

43

44

45

46

47

48

49

50

على الرغم من حداثة الدراسات الخاصة بتكنولوجيا التعليم وعناصرها، وعلاقتها العلمية ، إلا أننا لا يمكن أن نقرر ارتباطها بالمرحلة المبكرة أو المرحلة الارتدادية التي يسود فيها استخدام الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية أو الصياغية كما في غيرها من العلوم الحديثة مثل دراسات الاتصال والإعلام.

وذلك لأن القاعدة المعرفية لبحوث تكنولوجيا التعليم تتمثل في كثير منها في العملية التعليمية باعتبارها السياق، أو النظام الأكبر، أو العملية الأكبر التي تعمل في إطارها تكنولوجيا التعليم، وأطراف العملية التعليمية وعلاقتها من جانب . وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتطورها من جانب آخر .

وكلا الجانبان تميزا بوفرة البحوث والمعلومات التي قدمتها العلوم الإنسانية والتربوية وكذلك العلوم الطبيعية في مجالاتها واستفادت بها بحوث تكنولوجيا التعليم منذ النشأة، نظرا للعلاقة البينية التي تربطها بهذه العلوم التي قطعت شوطاً بعيداً في مجال البحث وتراكم المعرفة حول الظواهر والمشكلات التعليمية والتربوية وتطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وانعكس بالتالي على اتجاهات البحث في تكنولوجيا التعليم ونوع الدراسات في مجالاتها .

ولذلك فإننا نرى أن تجاوز تكنولوجيا التعليم ومجالات البحث فيها للدراسات الاستطلاعية، واهتمامها في كثير منها بالدراسات الوصفية ومناهجها، والتصميمات المنهجية للدراسات التجريبية كان نتاجاً لهذا التفاعل العلمي الذي صاحب فترة النشأة وحتى الآن .

بل إننا يمكن أن نقرر أن الاهتمام الأكبر بالدراسات التجريبية وقليل منها بالدراسات الوصفية لأهداف الإثراء والتحسين وتفعيل مصادر التعليم والتعلم إنما يقوم بداية على اختبار صلاحية هذه المصادر وعناصرها لأداء أدوارها الوظيفية في عمليات التعليم والتعلم، وهذا لا نقرره بصورة أفضل سوى الدراسات التجريبية التي تقوم على الاختبارات المعملية والمنهج الصارم في دراسة العلاقات واختبارها في البيئة المعملية .

وبين الدراسات الوصفية والدراسات التجريبية لا يمكن أن تغفل الدراسات الأخرى التى تهتم بوصف الوقائع والأحداث فى إطار الزمن . وهى الدراسات التاريخية، والدراسات المستقبلية .

وفى إطار الدراسات التى يمكن توظيفها فى بحوث تكنولوجيا التعليم تم تقسيم هذا الباب إلى فصول ثلاثة هى :

الفصل التاسع : التصميمات المنهجية للدراسات الوصفية التى تستهدف وصف عناصر تكنولوجيا التعليم وعملاتها، وتركز على مناهج المسح الوصفى ودراسة خصائص العناصر البشرية، ودراسة الحالة فى وصف الأعلام والمراكز والمؤسسات التعليمية، ثم تحليل النظم فى دراسة المؤسسات التعليمية والتكنولوجية، وتحليل محتوى الوثائق والمطبوعات والبرامج التعليمية، ثم التحليل البعدى للبحوث والدراسات الخاصة بتكنولوجيا التعليم ومجالاتها.

الفصل العاشر : الدراسات التاريخية والمستقبلية .

الفصل الحادى عشر : وصف العلاقات السببية واختبارها . ويركز على التصميمات الخاصة بمنهج الدراسات السببية المقارنة، والمسح الاستدلالي، ومنهج الدراسات الارتباطية، ثم الدراسات دون التجريبية وشبه التجريبية، وأخيراً المنهج التجريبى واختبار العلاقات السببية .

الفصل التاسع

التصميمات المنهجية

للدراستات الوصفية

تستعد أهداف وصف عمليات تكنولوجيا التعليم وعناصرها، حيث تبدأ من الوصف المجرد لما يحدث في إطار الإجابة على التساؤلات .. ماذا؟ وكيف؟ .. أى التعريف بالعمليات والوقائع (استخدام/ تفضيل/ اهتمام... على سبيل المثال)، وكيف تتم في الفصل الدراسي أو خارجه؟ .. وكذلك الإجابة على السؤال من ؟.. للكشف عن الخصائص والأنماط السلوكية للعناصر البشرية في هذه العمليات .

فقد يستهدف البحث دراسة استخدام المعلمين لبعض المصادر واتجاهاتهم نحوها، أو تفضيل التلاميذ للبرامج التعليمية واهتمامهم بها . أو وصف الأدوار والوظائف التي يقوم بها أخصائيو تكنولوجيا التعليم والمشكلات أو الصعوبات التي تواجههم عند تنفيذ مهامهم ... فهذه كلها بحوث ودراسات تستهدف الوصف المجرد للمشكلة أو الظاهرة العلمية في هذا المجال، وفي الواقع الراهن . دون أن تتجاوز ذلك إلى دراسة العلاقات بين العناصر، أو الظاهرة التي تحدث وغيرها من الظواهر مثل العلاقة بين استخدام الكمبيوتر التعليمي وتغير القيم الاجتماعية . فمثلها يبحث في وصف العلاقات السببية الذي يتجاوز الوصف المجرد للوقائع والأحداث والعناصر في فترة من الزمن. والتي تقرضها التساؤلات من.. ماذا؟ .. كيف؟ .. وذلك كله في إطار جزئي لا يصل إلى مستوى الإجابة على التساؤلات الخاصة بالعلاقات السببية بين هذه العناصر وبعضها .

ومثل هذه التساؤلات التي تستهدف الوصف المجرد للظاهرة في مجال تكنولوجيا التعليم أو عناصرها تحدد مبدئياً المناهج والأدوات التي يمكن من خلال توظيفها الإجابة على هذه التساؤلات التي يطرحها الباحث لأغراض الوصف المجرد للظاهرة وحركتها، ووصف عناصرها وحركتها أيضاً في الواقع الراهن .

ويتصدر المسح بتصميماته المنهجية المختلفة المناهج التي تتفق وأهداف الوصف المجرد، بجانب دراسة الحالة وتحليل النظم بما يتفق مع دراسة كل عنصر من عناصر الظاهرة حسب خصائصه وسماته .

المسح الوصفي ودراسة العناصر البشرية

يعتبر منهج المسح *Survey* نموذجاً معيارياً لخطوات جمع البيانات من المفردات البشرية . وهو ما استقر في المجالات العلمية والمعرفية منذ القرن الثامن عشر والسبعينيات الأولى لاستخدامه في جمع المعلومات عن السكان ووصف الخصائص السكانية، بل إن له أصولاً تاريخية راسخة منذ القدم لأغراض إحصاء الناس وتوزيع الأقوات وتحصيل الضرائب .

ولذلك فإننا لا نبالغ إذا حددنا المفهوم باستخدامه مع المفردات البشرية بالتحديد دون سواها، لأغراض ترتبط بمجموع هذه المفردات أو بعض هذا المجموع، من خلال التعامل مع المجتمع الكلي أو عينات مختارة منه .

وإذا كان تعريف منهج المسح بأنه أحد الأشكال الخاصة بجمع المعلومات عن حالة الأفراد وسلوكهم وإدراكهم ومشاعرهم واتجاهاتهم (Ch.M. Backstroom & G. Cesar 81: P6) . فإنه يعتبر أيضاً الشكل الرئيسي والمعياري لجمع المعلومات عندما تشمل الدراسة المجتمع الكلي أو تكون العينة كبيرة ومنتشرة بالشكل الذي يصعب الاتصال بمفرداتها . مما يوفر جانباً كبيراً من الوقت والنفقات والجهد المبذول . من خلال خطوات منهجية وموضوعية .

وهو بهذا المفهوم يعتبر المنهج الرئيسي لدراسة المتعلمين والمعلمين عندما يكون الحجم كبيراً ويتسم بالانتشار حيث يسمح للباحث بدراسة عدد كبير من

المتغيرات فى وقت واحد مثل السمات العامة، والاجتماعية، والنفسية وكذلك أنماط السلوك . وتقديم قاعدة معرفية واحدة للبيانات الخاصة بهذه الفئات يمكن استخدامها فى وصف تركيبها وبنائها، واختبار العديد من الفروض العلمية الخاصة بالعلاقة بين هذه المتغيرات .

ويستهدف المسح الوصفى *Descriptive Survey* تصوير وتوثيق الوقائع والحقائق الجارية (R.D. Wimmer 83: P.110) ويهتم فى مجال دراسة جمهور المتلقين بوصف حجم وتركيب هذا الجمهور، وتصنيف الدوافع والحاجات، والمعايير الثقافية والاجتماعية، وكذلك الأنماط السلوكية ودرجاتها أو شدتها، ومستويات الاهتمام والتفضيل . ويمثل الوصف فى هذا الإطار إجابة على السؤال لمن ؟... أى وصف جمهور المتلقين .

وكذلك تهتم فى مجال المسح المدرسى *School Survey* (ديويولد فان دالين ٧٣:) بدراسة الوضع الذى يتم فيه التعلم، وخصائص هيئة التدريس، وطبيعة التلاميذ بالإضافة إلى طبيعة العملية التربوية .

وفى مجال تكنولوجيا التعليم فإن المسح الوصفى يستهدف تصوير وتوثيق الوقائع والحقائق الجارية (فى وضعها الراهن) مثل استخدام مصادر التعليم والتعلم واتجاهات المعلمين والمتعلمين نحوها، وصف خصائص التلاميذ والمعلمين الأولية والاجتماعية والسلوكية، وكذلك الخصائص والسمات التعليمية، مثل التأهيل والتدريب والإنجاز والتحصيل . وكذلك وصف الحاجات والدوافع وراء الاستخدام والتفضيل أو الاهتمام ... وغيرها .

- وهذا الوصف المجرد يمكن أن يكون هدفاً جزئياً فى دراسات منهجية علمية وتطبيقية للعديد من النظريات الاجتماعية والسلوكية ذات العلاقة بنظريات تكنولوجيا التعليم وتطبيقاتها فى تطوير مصادر التعليم والتعلم واستخدامها. مثل:
- وصف الخصائص والسمات الأولية والاجتماعية والسلوكية بالإضافة إلى السمات التعليمية للمتعلمين فى المراحل التعليمية وتخصصاتها، وكذلك المعلمين وأخصائى تكنولوجيا التعليم والممارسين فيها .
 - وصف الاهتمام والتفضيل والاستخدام لمصادر التعليم والتعلم سواء داخل الفصل الدراسى أو خارجه لكل من المعلمين والمتعلمين .

- وصف الاهتمام والتفضيل والاستخدام فى علاقته بالخصائص والسمات الأولية والاجتماعية والسلوكية للمعلمين والمتعلمين، وهذا يفسر التأثيرات الخاصة ببناء وتركيب المعلمين والمتعلمين فى عمليات الاهتمام والتفضيل والاستخدام .
- وصف الاتجاهات والحاجات والدوافع الخاصة بالاستخدام والتفضيل والاهتمام للمعلمين والمتعلمين .
- وصف البيئة التعليمية لمصادر التعليم والتعلم وإدارتها، وتقويمها .

ومثل هذه البحوث والدراسات تستهدف بالدرجة الأولى الواقع الراهن أى الوقائع والأحداث والأطراف كما تحدث فعلاً دون تدخل الباحث فى حركة الوقائع والأحداث وأطرافها .

وفى هذه الدراسات يتم الوصف أو التغير فيه أو العلاقة بين بناء هذه السمات من خلال طرق وأساليب الإحصاء الوصفى التى تقف عند حدود تسجيل معاملات الارتباط بين القيم المختلفة .

ولذلك فإن الوصف الكمي يعتبر ضرورة فى هذه الدراسات الوصفية، ويعتبر أيضاً من سمات منهج المسح فى الإطار الوصفى أنه منهج كمي Quantitative خاصة أنه يتعامل فى إجراءاته مع عدد كبير من المفردات يصعب معها الوصف الكيفى من خلال أساليب الملاحظة أو المشاهدة .

الإجراءات المنهجية للمسح

قدما أن أهم ما يميز منهج المسح أنه يمثل الطريقة أو الأسلوب الأمثل لجمع المعلومات من مصادرها الأولية، وعرض هذه البيانات فى صورة يمكن الاستفادة منها سواء فى بناء قاعدة معرفية أو تحقيق فروض الدراسة وتساؤلاتها .

ولذلك فإن أهم الإجراءات أو الخطوات المنهجية المميزة لهذا المنهج هى تنظيم أدوات جمع البيانات وبناء هياكلها، وتشكيل هيئة البحث أو مساعدى الباحث وتدريبهم على التعامل مع المفردات أو البيانات، ثم التعامل مع البيانات التى تم جمعها لتكون فى صورة قابلة للاستخدام .

ويمكن إيجاز الإجراءات المنهجية فى عملية المسح فى الآتى :

- فى إطار الإجراءات المنهجية العامة . فإن الباحث عند تحديده للمشكلة وصياغته لها لابد أن يتأكد من كفاية المعلومات أو البيانات المتاحة ومصادرها، ومواقع الحصول عليها . التى تقيد فى صياغة أدوات جمع المعلومات . وتحديد الطريقة المناسبة لاستقاء هذه المعلومات من خلال الأدوات التى تم تصميمها، مثل تفضيل الاستقصاء البريدى، أو البدوى .
- وكذلك يعتبر اختيار نوع العينة وتحديد حجمها إجراء هاماً للقضاء على عوامل التحيز أو عوامل العشوائية أو الصدفة التى يمكن أن تؤثر فى النتائج وتحديد المعاملات الإحصائية السليمة لحساب الخطأ المعيارى فى حساب العينة .
- ثم تبدأ بعد ذلك خطوات اختيار هيئة البحث والمعاونين، وتنظيم العمل فى حدود الميزانية التقديرية .
- إعداد أدوات جمع البيانات، وتصميم هيكلها واختبار ثبات هذه الأدوات وصدقها .
- ثم تأتى إجراءات جمع البيانات، بعد تدريب هيئة البحث والمعاونين على استقاء المعلومات والتعامل معها، وفرزها وتنقيتها .
- التعامل الإحصائى مع البيانات، وترميزها، وتصنيفها وتبويبها .
- تحليل البيانات وتفسيرها فى إطار النتائج المستهدفة، أو تحقيق الفروض أو التساؤلات المطروحة .

ولذلك تتركز كل الجهود فى عملية المسح فى الاختيار السليم للعينات التى تتوفر فيها الخصائص والسمات المرتبطة بأهداف البحث، وكذلك تصميم طرق وأدوات جمع البيانات من هذه العينات، ثم التعامل الإحصائى مع هذه البيانات لاستخلاص النتائج الوصفية، التى تجيب على الأسئلة المتعددة التى تهدف إلى وصف الخصائص والسمات وأنماط السلوك الإنسانى المختلفة ذات العلاقة بطبيعة البحث وأهدافه .

تصميمات المسح الوصفى

من أبرز المسوح التى تتم فى المجتمعات المختلفة، المسوح التى تجريها الأجهزة والمؤسسات المختلفة على عينات من جمهورها للتعرف على خصائصه وسماته وآرائه واتجاهاته ومعتقداته نحو مجال عمل هذه المؤسسات أو الأجهزة وما تقدمه من منتجات أو خدمات، أو الدراسات الخاصة بالرأى العام تجاه موضوعات أو قضايا معينة . وتساعد هذه المسوح فى رسم السياسات العامة والتخطيط واتخاذ القرارات وتقييمها. وأبرز هذه المسوح التى تجريها المؤسسات التعليمية بحوث الاستخدام/أو تقدير الحاجات/أو الكشف عن الاتجاهات/والمسوح القبلية والبعدية لاستخدام المستحدثات فى مصادر التعليم والتعلم .

وذلك بالإضافة إلى البحوث والدراسات المنهجية الأكاديمية التى تهدف إلى الإجابة على التساؤلات الخاصة بالمعلمين والمتعلمين واتجاهات التفضيل والاهتمام والتغير فيه . دون أن تتخطى حدود الوصف المجرد فى تحقيق أهدافها المنهجية .

ومن التصميمات المنهجية للمسح الوصفى مايلى :

١- المسح العرض أو لمرة واحدة / *One Shot Survey/ Single Time Survey/ Cross Sectional Survey/ The Un Weighted Cross Section* أو المسح غير المقارن، أو المسح من عينة واحدة لمرة واحدة . وهى كلها مسميات لتصميم منهجى يستهدف وصف سمات أو سلوك المبحوثين فى وقت معين . وعادة ما يهدف إلى جمع البيانات عن متغير واحد أو أكثر، وتصنيفها وتحليلها، وعرض النتائج فى جداول أو أشكال إحصائية يسهل قراءتها، والتعرف من خلالها على صفات أو خصائص أو سمات هذه المتغيرات، وعلاقتها الارتباطية مع بعضها البعض فى حالة الرغبة فى الكشف عن هذه العلاقات .

وعلى سبيل المثال يمكن وصف خصائص أو سمات طلاب مرحلة دراسية معينة واستخدامهم لمصادر التعليم والتعلم، أو تفضيلهم لمستحدثات تكنولوجية فيها، أو المقارنة بين الطلبة والطالبات/ أو طلاب المدارس

الحكومية والخاصة فى هذه المرحلة وغيرها. ومن خلال هذا الوصف يمكن وصف العلاقات الارتباطية واستنتاجها من خلال الوصف المجرد للتغير فى هذه الخصائص والسمات، أو أنماط السلوك المختلفة، وذلك لمرة واحدة فى وقت معين .

ويعتبر المسح العارض أو المستعرض- كما يسمى البعض هذا التصميم فى دراسات أخرى- يعتبر التصميم السائد استخدامه فى دراسة فئات المتلقين ودراسات الرأى العام، أو دراسات السوق وكذلك بحوث التعليم التى تستهدف دراسة المعلمين والمتعلمين . حيث يهتم بالدرجة الأولى بوصف خصائص المبحوثين وأنماط سلوكهم من خلال عينات ممثلة للمجتمع الكلى الخاصة بمتغير واحد أو أكثر، مثل دراسة عينات للمراحل العمرية، أو المستويات التعليمية أو المستويات الاقتصادية أو كل هذه المتغيرات مع بعضها لأغراض المقارنة بين مستويات هذه المتغيرات فى علاقاتها بخصائص الاستخدام والاهتمام والتفضيل والقبول والعزوف والسلوك الخاص بالعملية التعليمية أو مجالات تكنولوجيا التعليم . وكذلك دراسة الاتجاهات والرأى العام نحو الموضوعات أو القضايا المطروحة فى وقت ما، أو مرحلة زمنية معينة . حيث تستهدف هذه الدراسات عادة المبحوثين بناء على متغيرات معينة- عامة أو اجتماعية أو نفسية- فى علاقاتهم بالاتجاهات الكامنة أو الآراء المعلنة نحو الموضوعات أو القضايا أو المشكلات، أو المصادر والمستحدثات وغيرها مما تهدف هذه الدراسات إلى قياسه .

وبذلك يقدم هذا التصميم المنهجى صورة إحصائية عامة لمجتمع الدراسة فى وقت معين . وذلك لكبر حجم العينات التى تزيد بزيادة عدد المتغيرات المطلوب دراستها، وبالتالي إمكانية التعميم على المجتمع الكلى .

ونظراً لأن نتائج هذه الدراسات تقدم عرضاً إحصائياً لكل الفئات فى كل متغير من المتغيرات، يمكن من خلاله المقارنة بين وصف كل فئة فى وقت معين . فإن هذه المقارنة لاتصلح للتعميم من خلالها على دراسات التغير والنمو التى تتفق مع الدراسات الطولية أو الدراسات المتكررة . فلابد من المقارنة- فى وقت معين- بين المستويات التعليمية وسلوك فئاتها نحو البرامج التعليمية على أنه تفسير نهائى لتطور المستوى التعليمى فى علاقته بهذا السلوك . لأن كل

أنماط السلوك لكل الفئات تتأثر بالسياق الزمني الذي يعكس خصائص المجتمع الكلي في وقت ما . بينما في الدراسات الطولية يمكن التعميم على دراسات النمو لأن التطور الزمني حاصل فعلاً مما يشير إلى اختلاف السياق وتفسيراته على مر الزمن أو خصائص المراحل الزمنية .

وكل ما يمكن أن ينتهي إليه الباحث هو وصف خصائص فئات المبحوثين - على اختلاف فئاتهم - وأنماط سلوكهم في مرحلة الدراسة بالذات . وأن المقارنات التي تتم هي تفسير عن علاقة فئات المتغيرات ببعضها خلال هذه المرحلة ولكنها لا تعكس اختلافاً في الخصائص أو السلوك باختلاف النمو الذي تعكسه فئات المتغيرات .

ولذلك فإننا لانفضل صياغة فروض علمية في هذا النوع من الدراسة للكشف عن العلاقات بين اختلاف خصائص المتغيرات، وأنماط السلوك مع مصادر التعليم والتعلم . ويكفي في هذه الحالة الإجابة على التساؤلات التي تستهدف وصف سلوك كل فئة من الفئات في هذه المرحلة الزمنية .

ولا يغير من هذا التصميم المنهجي ، إجراء المسح المعياري - *The Unweighted Cross Sections* لعينة أخرى محددة *Over Sampling* لها نفس الخصائص والسمات، لاختبار ثبات النتائج ومصداقيتها، وتأكيد العلاقات التي انتهت إليها العمليات الإحصائية للمسح العرضي .

٢- المسوح الدورية أو المتكررة، أو الطولية، أو التطورية *Multiple Time Survey/ Longitudinal Survey*. ويستهدف التصميم الخاص بهذه المسوح وصف التغير في الخصائص أو السمات أو السلوك عبر الزمن . ويتم تكرار هذه المسوح لمرات متعددة كل فترة زمنية لمعرفة مدى ثبات أو تغير السمات أو أنماط السلوك - وذلك دون تدخل أي مثير خارجي مقصود معين بين كل فترة وأخرى - مثل معرفة التغير في الآراء أو الاتجاهات نحو موضوع معين مازال مطروحاً، أو الكشف عن ثبات أو تغير اتجاهات المبحوثين نحو نشر المستحدثات لتكنولوجية . وذلك دون ارتباطها بمثير أو متغير جديد يؤثر في تحديد الثبات أو حدوث التغير .

وتعتبر الإجراءات في كل مرة كما لو كانت مسحاً عارضاً أو وحيداً، حيث أن التغير يكون في الزمن فقط . ولذلك تكون مقارنة الثبات والتغير عبر الزمن في بعض المتغيرات أو كلها ذات العلاقة بأهداف الدراسة .

وعلى الرغم من أن هذا التصميم يحتاج إلى وقت وجهد أطول، إلا أنه يوفر صدقاً في تفسير السلوك في علاقته بالتطور أو النمو، حيث يحدث النمو الحقيقي بتطور الزمن . وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجها في دراسات التطور والنمو.

ومن الطبيعي أنه لا يمكن في هذه الحالة تعدد المتغيرات مع عينات كبيرة الحجم، ولذلك تختار عينات صغيرة يتوفر فيها صفة الثبات، ومن عيوب هذا التصميم هو الفقد الناتج في العينات محل الدراسة في كل مرة تلو الأخرى . وبذلك قد لا يكفي الحجم المتبقى للتعميم من خلاله عن تأثير التطور الزمني أو النمو .

ولذلك فإن الباحث يلجأ إلى إحدى الطريقتين التاليتين :

الأولى : دراسة العصبية *Cohort Study* وتقوم على اختيار عينات جديدة ذات خصائص صاعدة من نفس مجتمع الدراسة مرة تلو الأخرى مثل اختيار العينة في المرة الأولى من قائمة تضم أطفال ما قبل المدرسة، وبعد عامين تختار عينة أخرى من نفس المجتمع ممن يدرسون في الفرقة الأولى في المرحلة الابتدائية، وبعد عامين عينة ثالثة من أطفال الفرقة الثالثة ... وهكذا الخصائص الأخرى . دون أن تكون هي نفس العينة التي ينتقل معها الباحث من فئة إلى أخرى ولكنها تحمل نفس الخصائص والسمات في المجتمع وهذه الطريقة تقضى على عيب الفقد أو التناقص في العينات محل الدراسة . حيث تختار في كل مرة عينة جديدة لها خصائص التغير أو النمو .

الثانية : وهى الدراسة الطولية على المدى القصير *Short Term*، ففي المثال السابق لا يحتاج الأمر إلا لمتابعة مرة واحدة بعد عامين لعدد من الفئات معاً مثل دراسة مجموعة من الأطفال سن الرابعة ومجموعة أخرى في سن السادسة، وبعد عامين مجموعة في سن السادسة ومجموعة أخرى

فى سن الثامنة . وهكذا يتم فى كل فترة زمنية قد تعكس نمو المرحلة العمرية أو المستوى التعليمى طبقاً لأهداف الدراسة .

وبصفة عامة على الرغم من مزايا المسح الطولى أو التطورى، التى تتركز فى أهمية دراسة النمو والتطور فى السمات والسلوك، إلا أنه يحتاج إلى العديد من الإجراءات التى تضمن توفير الثبات والصدق المنهجى، نظراً لتأثير التغير فى الزمن أو العينات أو المقاييس أو زيادة ألفة المبحوثين بالأدوات والمقاييس، مع عدم قدرة الباحث على تطوير الأدوات والمقاييس لما لها من تأثير فى النتائج المقارنة .

كما أن أهم هذه العيوب هو التحيز فى اختيار العينات لضمان ثباتها واستقرارها وبالتالي يصعب فى هذه الحالة التعميم من خلال النتائج .

ومع ذلك فإن هذا النوع من المسح يوفر أداة منهجية صحيحة للكشف عن تأثير التطور الزمنى والنمو فى سلوك جمهور المتلقين، وهو المستهدف بالدراسة مع استخدام هذا النوع من تصميمات المسح الوصفى .

خصائص المسح الوصفى

ليسبت هناك اختلافات واضحة ومحددة بين صور المسح الوصفى وبين الاستدلالى أو التفسيرى وذلك لوحدة الإجراءات والخطوات المنهجية فى كلتا الحالتين ولكن أهم ما يميز المسح الوصفى هو الوقوف عند حدود الوصف المجرد للمتغيرات محل الدراسة، أو دراسة العلاقات فى حدود ما يسفر عنه الوصف الإحصائى دون تجاوزه إلى الاستدلال عن الأسباب والمقدمات التى ترتبط بالسؤال لماذا ؟.... .

وفى هذا الإطار يمكن إيجاز خصائص المسح الوصفى فيما يلى :

- إنه يرتبط بالأهداف الوصفية التى تقف عند حدود الإجابة على الأسئلة من...؟ لمن ؟.... وكيف ؟.... أى وصف الخصائص، والسمات وأنماط السلوك .
- الاختيار الأفضل للعينات هو الاختيار العشوائى *Random*، وذلك لإمكانية التعميم من النتائج على المجتمع الكلى أو الفئات الأوسع . لأن الاختيار

العمدى يرتبط عادة بأسبابه، ولاتصلح نتائجه فى التعميم إلا فى حدود الخصائص أو الفئات المنتقاة عمدياً .

- يوفر الاختيار العشوائى للعينات الكبيرة صفة الموضوعية وعدم التحيز ، وهى أهم سمات منهج المسح بصفة عامة .

- يتميز المسح الوصفى بصفة المعاصرة *Contemporary* . ولذلك فإنه يرتبط بأهداف حالية، ويتم اختيار المتغيرات فى هذا الإطار . ولايغير من ذلك المسح الوصفى المتكرر، أو التطورى . لأنه سيكون فى كل حالة معاصراً ويتم الوصف فى الإطار الزمنى الذى تم فيه . وتتم المقارنة عبر هذه الفترات الزمنية . وتسجيل التطور أو التغير من فترة لأخرى بظروفها وخصائصها .

- اختلاف التصميمات لا يغير من الإجراءات المنهجية أو أدوات الدراسة وأساليب جمع البيانات، لأن كل التصميمات تتعامل مع عينات ممثلة من مجتمع الدراسة بنفس الإجراءات والأدوات .

- تتميز إجراءاته بالثبات، وقابليته لإعادة التطبيق *Replicable* للوصول إلى نفس النتائج بنفس الطرق والأدوات .

- يكتفى الباحث فى عرض النتائج وتفسيرها بطرق الإحصاء الوصفى، لأنه يعتمد بالدرجة الأولى على رصد تكرار الخصائص والسمات وأنماط السلوك وهو ما يمكن عرضه وتفسيره بطرق الإحصاء الوصفى مثل مقاييس النزعة المركزية، ومقاييس التباين أو التشتت، ومعاملات الارتباط فى قياس العلاقة بين المتغيرات .

- يعتبر المسح الوصفى مطلباً فى ذاته لتحقيق الأهداف الوصفية والكشف عن السمات وأنماط السلوك، وبجانب ذلك يعتبر مرحلة من مراحل الاستدلال فى المسح الاستدلالي، حيث يجب أن نبدأ بالوصف ثم الانتقال إلى الاستدلال باستخدام ضوابط أخرى للاختيار والاختبار سيتم ذكرها فى الفصل التالى .

وبصفة عامة لا تختلف الإجراءات المنهجية فى المسح الوصفى عن المسح التفسيرى أو الاستدلالي، وتستخدم نفس الإجراءات والخطوات مع الاختلاف فى خصائص العينات المختارة وطرق اختيارها، واختيار المتغيرات وقياسها، ثم التعامل الإحصائى بعد ذلك مع نتائج المسح .

وبذلك يمكن أن نعتبر المسح الوصفي بداية أو مقدمة للاستدلال والتفسير والإجابة على السؤال لماذا؟... كما سيأتى بعد- وتقرير العلاقات السببية ووضعها كمحاولة لتشخيص الأسباب والمقدمات لحدوث الظاهرة الإعلامية، واتجاه العلاقات بين عناصرها .

دراسة الحالة فى وصف الأعلام والمراكز والمؤسسات التعليمية

تعتبر المؤسسة التعليمية المسماة (جامعة/ مديرية تعليمية/ مدرسة/ مركز بحوث إلى آخره) وحدة واحدة يستدعى الاقتراب منها، ووصف سياساتها واتجاهاتها ونظمها الداخلية، ومواردها وعلاقاتها الخارجية، وإنجازاتها وغيرها، يستدعى كل ذلك الدراسة الشاملة، المتعمقة والمركزة لكل هذه الجوانب للخروج بوصف كامل لهذه الوحدة باستخدام أدوات منهجية تتسم بالصدق والموضوعية .

وهذا هو جوهر منهج دراسة الحالة *Case Study* الذى يقوم على الدراسة المتعمقة والمركزة والشاملة لمفردة واحدة أو عدد محدود من المفردات أو الوحدات التى يمكن التعامل مع عناصرها وخصائصها بهذا المنهج .

وتعتبر المفردة الواحدة أو العدد المحدود من المفردات هى كل مجتمع الدراسة، وليس العينة المختارة كعدد محدود ممثل للمجتمع . ولذلك تصلح دراسة الحالة لدراسة المؤسسة أو المؤسسات التعليمية ككل، أو الأعلام فيها أو عدد محدود منها يمثل قطاعا يستدعى الوصف الجزئى أو الكلى . بما يتفق مع توظيف منهج دراسة الحالة وأدواته فى الاقتراب منهم وجمع البيانات وتسجيلها وعرضها من خلال الأدوات الرئيسية لدراسة الحالة التى تتمثل فى المقابلة *Interview* ، والملاحظة والمشاركة *Observation* التى تقوم على التوجيه والتعمق والتركيز بالدرجة الأولى .

وتتم دراسة الحالة لأى من المؤسسات أو الأعلام فى اتجاهين

الأول : دراسة الوثائق الخاصة بالنظم والأفكار، واتجاهات التخطيط والممارسة والإمكانات والموارد ولا تصلح فى هذه الحالة الدراسات التحليلية

للوثائق التي تعتمد على العينات أو التحليل الكمي، لأن هذا لا يسهم في تحقيق أهداف الدراسة التي تقوم على البحث المتعمق والمركز لأدوات أو وسائل اتخاذ القرار، والاتصال داخل الإطار التنظيمي للمؤسسة .

الثاني : دراسة الأفراد، ويشمل ذلك التأهيل والتدريب والتحصيل والمهارات بالإضافة إلى الأفكار والاتجاهات والآراء والدوافع والمشاعر من خلال المقابلة المتعمقة واليومية *Focus* التي تركز على أهداف الكشف عن الأدوار والمراكز في المؤسسات، ودورها في التخطيط واتخاذ القرار، والكشف أيضاً عن أساليب الممارسة المهنية والمهارات المختلفة في مجالات العمل وعلاقاتها .

ولذلك يتم توظيف الأدوات والوسائل التي تسهم في جمع المعلومات من مصادرها البشرية أو الوثائقية لتحديد الأوصاف الدقيقة للحالة موضوع الدراسة، والظاهرة العلمية التي ترتبط بها كوحدة من وحدات التحليل في حركة الظاهرة أو الوحدة الرئيسية فيها . وتشخيص أسباب الظاهرة ومقدماتها من خلال الدراسة المتعمقة للحالة سواء كانت فرداً أو مؤسسة تعليمية في دراسات تكنولوجيا التعليم .

كما يمكن دراسة الحالة- المفردة- باعتبارها الكل في الدراسة الوصفية مثل دراسة سياسات ونظام مركز التطوير التكنولوجي وأساليب إدارة العمل والإمكانيات والموارد واتجاهات رسم التطوير والتحديث في المصادر والبرامج، بالإضافة إلى الاتجاهات الخاصة بمحتوى برامجها . وذلك في إطار وصف المؤسسة وحدها والخروج بأوصاف دقيقة لهذه الجوانب وتسجيلها وعرضها .

أو الدراسة المتعمقة لأحد الأعلام البارزين في مجال تكنولوجيا التعليم أو التربوية : تاريخه/ واتجاهاته/ وأساليب الكتابة التي يتبناها/ وإنتاجه/ واتجاهات هذا الإنتاج السياسية والاجتماعية وغيرها .

وكما يمكن دراسة الحالة- المفردة- باعتبارها الكل، يمكن أيضاً دراستها كجزء من العناصر المحركة في مجالات تكنولوجيا التعليم، أو المواقف التعليمية المختلفة، سواء لأغراض وصف الكل من خلال وصف الأجزاء أو وصف الأجزاء لبناء العلاقة بين الكل والجزء لتفسير الكثير من المواقف والاتجاهات.

مثل دراسة عدد محدود من أعضاء هيئة التدريس أو الإخصائيين/ أو مراكز أو أقسام تكنولوجيا التعليم أو المكتبات الكبرى، لوصف وتقرير الواقع الخاص بمصادر التعليم والتعلم فى مرحلة معينة أو فترة تاريخية معينة .

وفى كلا الحالتين- دراسة الحالة باعتبارها الكل أو الجزء- تتبع نفس الإجراءات والخطوات المنهجية، ونفس الأدوات والأساليب الخاصة بجمع البيانات وتسجيلها ووصف الحالة وتشخيص الظاهرة ذات العلاقة بهذه الحالة التى يتم دراستها .

ويتبع فى دراسة الحالة الإجراءات المنهجية التالية :

- تحديد الأبعاد ذات العلاقة بالمشكلة أو الظاهرة العلمية، التى يمكن أن تقيد فى زيادة الاستبصار بالحالة والافتراض منها مثل: الأبعاد التاريخية/ الأبعاد الاجتماعية/ الأبعاد التنظيمية/ الأبعاد النفسية مثل الاتجاهات والعقائد والقيم والميول والمشاعر وغيرها/ الأبعاد الخاصة بالممارسات العلمية والمهنية/ العلاقات والتأثيرات الخارجية/ الوحدات أو المفردات ذات العلاقة بالحالة محل الدراسة/ مخرجات العمل والعلاقات والممارسة المهنية وتقييمها.
- تحديد نوعية البيانات والمعلومات المستهدفة فى الأبعاد السابق ذكرها، وحدودها مثل البيانات التى تعبر عن حقائق/ أو تلك التى تصف أنماط السلوك فى أى موقع من المواقع أو وحدة من الوحدات مثل السلوك الإنسانى أو السلوك المؤسسى الذى تعكسه اتجاهات الممارسة والتطبيق العملى للسياسات والخطط الكلية أو الجزئية للأفراد أو المؤسسات/ أو البيانات الخاصة بالأبعاد النفسية أو الاجتماعية .
- تحديد مصادر هذه البيانات سواء كانت الحالة ذاتها مؤسسة أو فرد/ أو غيرها: مؤسسات تعليمية أخرى أو أفرادا آخرين ذوى علاقة بالحالة محل الدراسة . وكذلك تحديد وعاء هذه البيانات وثائق/ تسجيلات/ أفراد .
- تحديد أساليب جمع البيانات وأدواتها، بما يتفق مع نوعية هذه البيانات ومصادرها مثل المقابلة والاتصال المباشر/ الملاحظة بأنواعها/ تحليل الوثائق/ الاستبيان متى دعت الحاجة إليه مثل جمع بيانات عن اتجاهات العاملين أو درجات الرضا فى المؤسسة التعليمية مثلا .

وبالتالى تصميم استمارات المقابلة أو بطاقات الملاحظة والتقدير، وكذلك الاستبيان . والتأكد من الصدق المنهجي لأدوات جمع البيانات وثباتها .

- جمع المعلومات وتسجيلها وتحليلها .
- صياغة النتائج وتفسيرها .

وتعتبر الإجراءات الخاصة بتأكيد الصدق المنهجي للإجراءات والأدوات ضرورة حيوية فى تطبيقات دراسة الحالة، لأن هذا المنهج يتسم بالذاتية *Subjectivity* بقدر كبير فى إجراءاته وبناء تفسيراته .

خصائص دراسة الحالة وحدودها

لعل أهم ما يلاحظ فى تطبيقات المنهج العلمى بصفة عامة، وبحوث التربية وتكنولوجيا التعليم بصفة خاصة هو غياب أو حدود توظيف منهج دراسة الحالة . بل إن الكثير من الدراسات قامت بالسير فى إجراءاته فعلاً، دون أن تدعى أو تشير إلى أن ما تقوم به فعلاً هو دراسة متعمقة ومركزة لحالة ما (فرد/ أو مؤسسة) . بجانب ندرة الدراسات التى استهدفت دراسة مؤسسة ما دراسة متعمقة ومركزة لأسباب ترتبط بحدثة هذه المؤسسات أو لأسباب خاصة بالماخ السائد وقت هذه الدراسات وما تفرضه هذه المؤسسات من قيود وصعوبات فى هذه الدراسات المتعمقة سواء من خلال إجراءات دراسة الحالة أو غيرها .

ولعل هذا بجانب غيره من خصائص دراسة الحالة هو الذى وضع حدوداً لتطبيقاته والاعتماد عليه فى الوصول إلى تفسيرات دقيقة فى وصف المؤسسات والمراكز والأفراد ومن هذه الخصائص والحدود ما يلى :

١- غلبة الذاتية *Subjectivity* فى الكثير من إجراءاته وتفسيرات نتائجه والميل إلى أن يكون انطباعياً *Impresionistic* . لغياب البعد الكمى الذى يفيد إلى حد بعيد فى التفسير الموضوعى لنتائج .

٢- لا يصلح المنهج أن يكون أداة للتعميم . لأن الدراسة مهما كانت متعمقة ومركزة فإنها تتم على حالة بذاتها ولذاتها . والنتائج لن تفيد إلا فى وصف الحالة فقط والإجابة على ما يرتبط بها من تساؤلات بحثية وعلمية . دون أن تقدم سنداً للاستدلال عن العلاقات الأخرى أو حركة الظاهرة الكلية أو

علاقتها بالظواهر الأخرى . ذلك أن وصف مؤسسة ما أو علم من الأعلام لا يصلح للتعميم من خلاله لوصف الإطار العام لبناء المؤسسات التعليمية، أو خصائص وسمات المتخصصين جميعهم في فترة ما أو مرحلة من المراحل .

٣- إن هذا المنهج على الرغم من بساطته الظاهرة، إلا أنه يحتاج إلى جهد كبير ووقت أطول، وإجراءات معقدة لتجاوز الكثير من الصعوبات، للوصول إلى النتائج التي قد لا تتفق مع هذا الجهد والوقت .

٤- يعتبر التوثيق العلمي لكافة الإجراءات والخطوات ضرورة لتأكيد الصدق المنهجي، وصلاحية الاعتماد على النتائج وتفسيراتها .

٥- إن تقرير إجراءات وخطوات منهجية للعمل لا يعنى أن تتم بنفس الترتيب. بل إن الكثير من الإجراءات يمكن أن تتم على التوازي، أو تتقاطع مع بعضها للوصول إلى المعلومات والبيانات وتسجيلها في الوقت المناسب وفي السياق الذي يسمح بالتفسير الدقيق للنتائج .

وهذه الخصائص والحدود هي التي دعت العديد من الخبراء إلى القول بأن هذا المنهج لا يعتبر علمياً بدرجة كافية وبصفة خاصة لاعتماده على الذاتية في الكثير من إجراءاته .

إلا أن هذا لا يقلل من كفاءته في التعامل مع وحدة واحدة - تمثل حالة الدراسة - بهذه الإجراءات التي لا يصلح معها التعامل الكمي أو التحليل الإحصائي في كثير من إجراءات الدراسة . بل إن التحليل الإنبطاعي والتفسير الكيفي يكون هو الأساس في مثل هذه الدراسات . وهذا المنهج بإجراءاته أو بعضها يصلح لأن يكون أداة لتأكيد الصدق المنهجي في بحوث تعتمد على مناهج أخرى مثل المسح على سبيل المثال . حيث يمكن إجراء الدراسة المتعمقة لعدد محدود من الحالات لتأكيد صدق النتائج الكمية للمسح . بالإضافة إلى أن هذا المنهج يستدعي إجراءات التعامل مع مصادر البيانات ونقدها بنفس الأساليب والأدوات الخاصة بالبحث النقدي والتاريخي .

ولذلك فإننا لا نقول من صلاحية هذا المنهج، لأنه يعتبر منهجاً كافياً لجمع المعلومات عن حالة ما أو عدد محدود من المفردات تمثل حالة دراسية .

وبتكمال مع مناهج وأساليب بحثية أخرى في دراسة الظواهر التعليمية التي تنسم بالتركيب والتعقيد .

تحليل النظم فى دراسة المؤسسات التعليمية والتكنولوجية

تحليل النظم *Systems Analysis* عبارة عن منهج استدلالى يقوم بداية على فكرة عزل العناصر والمكونات عن بعضها ومحاولة وصفها وصفا جزئيا دقيقا لتحديد معالم التفاعلات والعلاقات بين هذه العناصر وبعضها التى تؤدى إلى وجود الظاهرة أو المشكلة، ثم اقتراح الحلول والبدائل المختلفة التى تتفق وخصائص هذه التفاعلات والعلاقات .

وكما سبق أن قدمنا فى الفصل الثانى والثالث من هذا الكتاب أن تكنولوجيا التعليم تعتبر فى الفكر النظمى أو إطار المنظومات نظاماً يتفاعل عناصره مع بعضها لتحقيق الأهداف أو الغايات، سواء كان نظاماً مفتوحاً أو مغلقاً .

ولذلك لا تنقف حدود توظيف تحليل النظم فى دراسات تكنولوجيا التعليم على وصف العناصر والمكونات فقط . ولكنها تمتد إلى وصف علاقات النظام بالنظم التعليمية الأخرى والبيئة الكلية لهذه النظم .

ويركز تحليل النظم بصفة عامة على ثلاث عمليات رئيسية :

- ١- وصف للمدخلات *Inputs* أو العناصر المحركة للإنتاج، أو المؤثرة فى المنتج النهائى .
- ٢- وصف للعمليات التى تتم خلال مراحل تحويل المدخلات إلى مخرجات، وطبيعة العلاقات بين العناصر المحركة لهذه العمليات .
- ٣- وصف للمنتج النهائى أو المخرجات *Outputs* .

تم تأتى بعد ذلك العملية المنهجية التى تعتبر المدخل إلى التشخيص أو اقتراح الحلول والبدائل، وتتمثل فى إعادة التركيب لهذه العناصر فى أكثر من صيغة يترتب عليها اتفاق أو اختلاف فى النتائج البديلة .

وفى حالة النظم المفتوحة وعلاقتها مع النظم الأخرى والبيئة التى تمثل سياق حركة النظم، فإن هذه العلاقات تعتبر جزءاً من المدخلات فى الوصف الكلى .

وتعتمد عمليات الوصف السابقة على جهود كبيرة فى جمع البيانات والمعلومات التفصيلية والدقيقة عن كل عنصر وعلاقاته مع عناصر النظام الأخرى .

وذلك من خلال الأساليب المختلفة والأدوات العديدة لجمع البيانات والمعلومات بأنواعها، ومن مصادرها الأساسية، حسب طبيعة كل عنصر وخصائصه .

ويعتبر استخدام تحليل النظم غير ذى جدوى مالم ينتهى بتقديم نموذج مبكر يوضح أفضل الأوضاع للعناصر وعلاقاتها بما يودى إلى تحسين المخرجات أو إنتاج مخرجات جديدة. ولذلك فإن تحليل النظم يحتاج بدرجة كبيرة إلى قدرات إبداعية فائقة فى التعامل مع بناء العلاقات، وإصدار الأحكام وبناء النماذج، ويعتمد أيضاً تحليل النظم بدرجة كبيرة على الأساليب الكمية Quantitative فى جمع البيانات وتسجيلها ووصفها وعرضها فى صورة من صور العرض المختلفة التى تتمثل فى الجداول والعروض البيانية بجانب النصوص الشارحة للوصف والتفسيرات الخاصة بالعناصر والعلاقات بينها .

ويحدد الخبراء (جيسى لوينز ٨٥ : ٦٢) ست خطوات أساسية لتحليل النظم هى :

- ١- تحديد المشكلة وصياغتها .
- ٢- وضع الحلول البديلة .
- ٣- بناء النماذج التى تشكل البدائل .
- ٤- تحديد التكلفة والفعالية لكل من البدائل .
- ٥- تقديم التوصيات .
- ٦- تنفيذ البديل المختار .

وتحدد هذه الخطوات الست المراحل أو الخطوات بشكل عام فى إطار بحوث العمليات ومواجهة المشكلات والصعوبات .

وفى الخطوة الأولى يتم تطبيق فكرة التحليل، لأن الكشف عن المشكلة لا يتم إلا بعد دراسة الأجزاء فى البناء الكلى للنظام وتحديد موقع المشكلة فيها، هل

تكمّن فى السياسات والتخطيط أو فى المواد أو العناصر البشرية وقدراتها أو العناصر المادية وخصائصها، أو التفاعل بين هذه العناصر وبعضها، أو المنتج وخصائصه وعلاقته بالمستفيدين إلى آخره وبناء على تحديد المشكلة وموقفها يتم الانتقال إلى الخطوة الثانية وهى اقتراح الحلول البديلة كبداية للتغيير أو التطوير فى بناء النظام أو عناصره أو علاقاته .

كما يرى محمد الهادى (٩٥: ٢٢٥-٢٢٧) أن تحليل النظم يشتمل على :

- دراسة النظام الحالى أو جزء منه، وتطبيق المعلومات المحصل عليها فى تصميم نظام جديد يحل محل النظام الراهن أو يعمل على تحسينه .
- تجميع وتفسير البيانات والحقائق وتشخيص المشاكل بغية تحسين أو تطوير النظام .

وبذلك نرى أن تحليل النظم لايقف عند حدود التجزئ أو التفكيك والوصف المجرد لكل عنصر فى عزلة عن العناصر الأخرى، ولكن يهدف بالدرجة الأولى إلى تشخيص المشكلات واقتراح الحلول لهذه المشكلات من خلال المبادأة باقتراح النماذج البديلة لهذه الحلول .

وفى إطار الخطوات الشائعة للبحث العلمى، فإننا نرى أن تحليل النظم يمر أساسا بخطوات رئيسية تعكس مفهوم التحليل من جانب، ومفهوم النظم من جانب أخرى ولذلك فإن الخطوات الأولية لتحليل النظم تتمثل فى الآتى :

١- وصف النظام فى إطار السياق الذى يدور فيه، فنظام تكنولوجيا التعليم هو نظام مفتوح يعمل فى إطار النظام التعليمى الكلى، والآخر يعمل فى إطار السياق الاجتماعى . ولذلك فإن نظام تكنولوجيا التعليم ومؤسساته نظام فرعى فى النظام التعليمى الكلى يتأثر به ويؤثر فيه باعتبار الاتفاق فى المخرجات التى تستهدف المتعلم بصفة عامة .

٢- وصف المدخلات الناتجة عن التفاعل مع هذا السياق أو هذه البيئة، والتى تمثل مجموع التأثيرات المتبادلة مع النظم الفرعية الأخرى فى دائرة السياق أو البيئة مثل السياسات والأهداف/ التخطيط/ التمويل/ الإمكانيات المتاحة/ الاستخدامات/ المعلمين/ المتعلمين وغيرها .

٣- تحديد عناصر النظام ذاته، وعناصر الحركة فيه أو في أجزائه . وأدناها ما اتفقت عليه التعريفات الموضحة في الفصل الثاني والثالث، أو النماذج الواردة فيها مثل أهمية السياسات والأهداف/ اتجاهات التخطيط والتطوير/ العناصر البشرية/ العناصر المادية/ المتعلمين . وهى العناصر الرئيسة التى يمكن أن نجدها فى أى من نماذج التعليم أو تكنولوجيا التعليم فى وظائف التصميم أو التطوير أو الاستخدام أو الإدارة أو التقويم، وبينها عمليات بناء المصادر وتطويرها، وكلها تعكس نظاماً تتفاعل عناصرها فى الأداء والعمل من أجل تحقيق أهداف العمليات فى علاقتها بالمتعلمين العنصر الثابت فى كل النظم التعليمية أو النماذج التى تعكسها .

ويقصد بتحديد العناصر فى هذه الحالة هو وصفها وصفاً كاملاً ووصف علاقاتها فى إطار النظام الكلى . فإذا ما كان هناك وصف لعنصر المعلمين فإنه من الضروري وصف التأهيل والتخصص، والوظيفة وسنوات الخبرة، والتدريب واتجاهاته وموضوعاته، والاتجاهات نحو التعليم والمصادر والمتعلمين وغيرها، مما يرسم صورة كاملة لعنصر المعلمين التى يمكن بناء التفسيرات حول علاقاتها بتنفيذ السياسات والأهداف واستخدام الموارد المتاحة وتطويرها على سبيل المثال .

ويمكن وصف المعلمين بنفس الطريقة السابقة، لإمكانية رسم التفسيرات الخاصة بالإفادة من مصادر التعليم والتعلم فى اكتساب المعارف والمهارات المستهدفة فى العملية التعليمية وهكذا بالنسبة للسياسات والأهداف، والخطط العامة والتفصيلية والمصادر وغيرها من عناصر العملية التعليمية وتكنولوجيا التعليم .

وهذه الخطوات الأولية تشكل المدخل الأساسى للخطوات المنهجية الخاصة بتحديد البيانات المستهدفة، ومصادرها (مصادر بشرية/ وثائق) ثم تأتى الخطوات التالية :

٤- تحديد نظام جمع البيانات والذى يشمل تصميم أدوات جمع البيانات، وبطاقات التقدير والقياس واختبارها .

٥- تصنيف وتسجيل البيانات بما يتفق مع أهداف عملية التحليل واتجاهاتها .

- ٦- عرض البيانات في صورة من الصور المختلفة لعرض البيانات .
- ٧- إجراء المقارنات مع المعايير المختلفة- في حالة توافرها- للخصائص والعلاقات الخاصة بكل عنصر .
- ٨- إعادة توصيف هذه العناصر وبناء العلاقات التنظيمية بينها، من خلال البدائل المقترحة .
- ٩- اختيار أنسب البدائل والحلول المطروحة . وعرضها في صورة نموذج من النماذج الخاصة ببناء النظم .

ويراعى الباحث أن التحكم والاختبار وإجراء المقارنات مع المعايير الخارجية تعتبر ضرورة لتقرير أوزان الخصائص القائمة للعناصر والعلاقات بينها . ولذلك فإن تحليل النظم يحتاج إلى إطلاع واسع على علوم الإدارة وبحوث العمليات ونظم المعلومات، التي تعتبر ضرورة لإرشاد الباحث إلى سبل التعامل مع البيانات ومصادرها في تحليل النظم وأساليب عرض البيانات بما يتفق مع الأساليب الشائعة لتحليل البيانات . والتي أصبحت تتعامل مع الحاسب الآلى بالدرجة الأولى، مثل الجدولة وخرائط التدفق التي أصبحت من أساليب عرض البيانات وتحليلها في الحاسب الآلى .

ونؤكد على أن تحليل النظم يحتاج إلى مهارات إبداعية وإبتكارية في كل مراحله، بالإضافة إلى حاجته للمعرفة الواسعة التي تساعد على التفسير الكيفي وتسجيل النصوص الشارحة كصورة من صور عرض البيانات والنتائج . ويجب ألا نغفل ذلك اعتماداً على أن تحليل النظم يعتبر أسلوباً كمياً بالدرجة الأولى خاصة بعد أن تم تطوير إجراءاته وأدواته بما يتفق مع الاستخدامات العلمية للحاسب الآلى في الإدارة والتنظيم .

خصائص

تحليل النظم

- ١- يميل تحليل النظم إلى أن يكون النشاط فردياً متميزاً أكثر من كونه خطوات منهجية منتظمة، لأن الكثير من إجراءاته- كما سبق أن ذكرنا- تعتمد على المهارات الإبداعية والابتكارية، بالإضافة إلى أن رسم النتائج والنماذج في

النهاية هي اختيارات من بدائل تعكس قدرات متميزة للباحثين والخبراء في ميدان التحليل .

٢- تؤثر سيادة الطابع الكمى فى الكثير من إجراءاته وأدواته، حيث يتم تصميمها بما يتفق مع هذا الطابع . ولذلك تعتبر اختبارات الثبات والصدق ضرورة فى تصميم الإجراءات والأدوات، وتقرير النماذج المختاره .

٣- يحتاج الحكم على الخصائص والعلاقات الاسترشاد بمعايير قائمة ومعترف بها فى مجال البحث، لمساعدة الباحث فى تقييم الخصائص والعلاقات، وتقرير النتائج وبناء النماذج .

٤- من الممكن تطبيق تحليل النظم بشكل جزئى على خصائص بعض العناصر وبناء العلاقات بينها مثل رسم خصائص الإدارة وأساليبها، وعمليات التدريب، والمستفيدين . كما يمكن تطبيقه بشكل كلى على كل بناء النظم وعلاقاتها .

٥- يراعى أن يبدأ العمل دائماً من أعلى إلى أسفل ومن الدوائر الأكبر إلى الأصغر فى عملية التحليل . وتحليل النظم يبدأ من السياق والبيئة الكلية، وفى الداخل يبدأ من قمة الهرم التنظيمى إلى أسفله وهكذا . أو يبدأ العمل فى الاتجاه من المدخلات ثم العمليات ثم المخرجات .

٦- يقترب تحليل النظم إلى التكامل مع غيره من المناهج العلمية وبصفة خاصة المناهج والأساليب الخاصة بجمع البيانات مثل التصميمات المختلفة للمسح، أو دراسة الحالة فى دراسة بعض العناصر أو المكونات الخاصة بالنظام .

٧- ويعتمد أيضاً على عدد من أدوات جمع البيانات - حسب الحاجة - مثل الاستقصاءات والمقابلات والملاحظة بأنواعها، وتصميم الاستثمارات والبطاقات الخاصة بها للوصول إلى البيانات المستهدفة فى وصف النظام وعناصره .

أوجه الاتفاق والاختلاف بين دراسة الحالة وتحليل النظم

يقترب استخدام منهج دراسة الحالة مع تحليل النظم فى دراسة المؤسسات التعليمية الكبرى، لأنها تعتبر فى وقت واحد مفردة واحدة، تقوم على بناء

منظومي يحمل أهدافه وتنظيمه وآليات تنفيذ هذه الأهداف . وهذا البناء يمكن دراسته منهجياً من خلال دراسة الحالة دراسة متعمقة ومركزة لكل هذه العناصر، وفي نفس الوقت لا يمكن إجراء هذه الدراسة المتعمقة والمركزة دون عزل عناصر النظام أو البناء عن بعضها لمزيد من التعمق في دراستها، وهذا هو جوهر تحليل النظم . ولكن تبقى هناك عدة اختلافات :

١- يغلب على دراسة الحالة التسجيل الكيفي والإنطباعي للبيانات والمعلومات، مع غياب واضح للإستخدام الكمي . بينما يتطلب تحليل النظم تصحيح الأساليب وبناء الأدوات بشكل ييسر الإستخدام الكمي . نظراً لأن الإستخدام الشائع لتحليل النظم يكون من خلال برامج الحاسب الآلي التي تحتاج إلى استخدام رموز وأرقام تتفق وطبيعة هذه البرامج .

٢- ليس هناك ما يمنع من دراسة عناصر الوحدة دون ترتيب أو على التوازي، لأن من يسجل ويفسر ويعرض البيانات هو الباحث . بينما يفرض تحليل النظم العمل طبقاً لخرائط التدفق ومسارات التنظيم والعلاقات لأن كل وحدة أو عنصر قد تكون بياناته في حد ذاتها مدخلات لدراسة العنصر أو الوحدة التالية وهكذا . ولذلك يفرض تحليل النظم أن تبدأ الدراسة من الدوائر الأكبر إلى الأصغر، أو من قمة الهرم إلى قاعدته، بما يتفق مع مسارات التدفق ووضع الوحدات في برامج الحاسب الآلي في علاقتها ببعضها ببعض .

٣- تركز دراسة الحالة- في بحوث المؤسسات- على أساليب المقابلة والملاحظة وغيرها من الأدوات التي تعتمد على الاتصال المباشر مع المبحوثين أو مفردات الدراسة . بينما يتوسع تحليل النظم في استخدام أساليب أخرى تعتمد على الاستقصاء وجمع البيانات من بعد كجزء من المدخلات الأساسية لحركة العملية والأداء . أو ضرورة لتقييم المخرجات والمنتج النهائي .

٤- تهدف دراسة الحالة إلى الوصف التقريرى أو التشخيص القائم على هذا الوصف- بالنسبة لدراسة المؤسسات التعليمية بالذات- بينما يتطلب تحليل النظم المقارنة المعيارية مع معايير للأداء والعمل وبناء العلاقات ووصف النظم، تكون أساساً في تصميم البرامج ونماذج بناء النظم .

ولذلك يعتمد تحليل النظم فى جزء كبير من تصميماته على علوم الإدارة وبحوث العمليات وتحليل البيانات التى تعتبر ضرورة لتقرير خصائص النظام والعلاقات بين عناصره أو العلاقات مع البيئة الكلية وعناصرها .

وعلى الرغم مما يتردد دائماً عن منهجية تحليل النظم وعلاقاتها بما يستحدث فى علوم المعلومات والحاسب الآلى، إلا أنه بصفة عامة يعتبر تطويراً لدراسة الحالة فى اعتماده على الجانب الكمي وتقليل الذاتية التى تنتم بها بحوث دراسة الحالة .

ولذلك لا نجزم بأن هناك تصميماً منطقياً واحداً لتحليل النظم يجب الاسترشاد به، ولكنه كما سبق أن ذكرنا- يعتمد فى الكثير من إجراءاته المنهجية وتصميم أدواته على القدرات الابتكارية والإبداعية للباحثين فى هذا المجال .

كما أنه لا يعنى ارتباط تحليل النظم باستخدام الحواسيب، ضرورة استخدام برامجهما فى التسجيل والتحليل . بل أن هذه العمليات يمكن أن تتم من خلال الجهود البشرية لفريق البحث فى تمثيل عرض المعلومات وحركة العناصر وعلاقاتها مع بعضها بالصور المختلفة للتسجيل والعرض واستخدام وسائل وأدوات مساعدة لهذه الجهود تعتمد على الأساليب المبتكرة للبحث ودفع التفكير فى البدائل، مثل أساليب : دلفى Delphi وبناء السيناريوهات والعصف الذهنى وغيرها . التى تعتمد على خبرة واسعة ومعلومات كافية للتحليل والاستنتاج واتخاذ القرارات .

تصميم النظم وبناء النماذج

قدمنا فى الفصل الثانى والثالث أن مستحدثات تعريف تكنولوجيا التعليم قد اهتمت بوصف تكنولوجيا فى إطار مفهوم النظم أو المنظومات وإطار مفهوم العمليات، وأصبح من صميم وظائفها هو التصميم التعليمى الذى أصبح ينال اهتماماً كبيراً فى المدارس المختلفة التى تتبنى تكنولوجيا التعليم بمفهومها المعاصر .

وعلى الرغم من هذا الاهتمام بوظيفة التصميم التعليمى وتصميم العمليات وتصميم النظم وصياغتها فى نماذج أصبحت تفوق عدد النماذج المعرفية فى

علوم أخرى، على الرغم من ذلك فإنه لم تتجه الجهود بعد إلى صياغة أسس أو خطوات محددة ترشد الباحثين إلى كيفية تصميم النظم وبناء النماذج والتحكم على صلاحيتها وقبولها، كأساس للعرض أو التفسير الخاص بتحديد العناصر وعلاقتها لهذه النظم أو النماذج، صياغة مرجعها المنهج العلمى وأدواته . واتخاذ هذه الأسس مرجعاً فى بناء الأشكال والرموز وتحديد علاقاتها ببعضها فى العمليات المختلفة لتكنولوجيا التعليم مثل عمليات التصميم والتطوير والإنتاج بصفة خاصة .

وإذا كان تحليل النظم يهتم بعملية التجزئ *Imparting* لدراسة كل جزء على حدة بصورة أكثر عمقاً لتحديد المشكلة واقتراح الحلول البديلة . فإن بناء النظم يهتم بعملية التركيب *Construction* للأجزاء لبناء الكل الذى يحقق الأهداف والغايات، ويتم التعبير عن هذا التركيب للأجزاء وعلاقتها فى بناء صورى أو شكلى أو لفظى، رياضى أو رمزى يعكس موقع العناصر والأجزاء وعلاقتها ببعضها وهو ما يعبر عنه بمفهوم النموذج *Model* .

ولذلك نجد الكتابات عندما تتعرض لبناء النظم وصياغة تصميم هذا البناء، فإن الشكل الذى يوضحه هو النموذج الشكلى الذى يحدد عناصر النظام وعلاقتها .

وإذا كان يتم التعبير عن النظام من خلال نماذج مختلفة ترتبط بالبناء الرمزى لها، فإن النماذج يمكن أن تعبر أيضاً عن علاقات عديدة غير النظم مثل العمليات، والمواقف، وعلاقات المراكز، وعلاقات البناءات المرحلية، وتسلسل الإجراءات وعرض النتائج وغيرها من صور العلاقات التى نجدها فى الحياة العامة والحياة العلمية التى تحتاج إلى بناء يشرح هذه العلاقات فى أساليب مختصرة تعتمد على الرموز والصور والأشكال فى الشرح والعرض والتقديم .

الإجراءات المنهجية لتصميم النظم وبناء النماذج

تتنمى هذه الإجراءات إلى كل من الدراسة الاستطلاعية والدراسة الوصفية التى تهدف إلى الإفادة من وصف الواقع الراهن فى تطوير الوقائع والأحداث التى تقع . لذلك يعتبر وصف الواقع الراهن هو المدخل الأولى لعملية التطوير

التي تتمثل هنا في تصميم النظم وبناء النماذج المعبرة عنها . ومع الاتجاه إلى الاستفادة من إجراءات الدراسة الاستطلاعية والوصفية فإننا لانغفل أهمية الدراسة النقدية في هذه الإجراءات التي تقوم بالدرجة الأولى على التأمل واستقراء الوقائع والعلاقات بينها والخروج بنتائج تصف الواقع الراهن والمستهدف معاً .

ولذلك تظهر أهمية المقارنة المعيارية في الكثير من المراحل والخطوات المنهجية التي يقوم بها الباحث لتصميم النظم وبناء النماذج، وأهمية صياغة المعايير الخاصة بالتصميم والبناء .

أولاً : تحديد أهداف النظام .

وعادة ما تكون هذه الأهداف موثقة ومعدة مسبقاً، بما لا يترك للباحث التدخل في صياغتها وإعدادها ولكن الباحث يقوم في هذه المرحلة بناء على سؤال ذوى الخبرة وأصحاب الاختصاص في هذا المجال بالآتي :

- ١- تحديد الأوزان المقارنة لهذه الأهداف في علاقتها ببعضها .
- ٢- ترتيب الأهداف بناء على هذه الأوزان التقديرية .
- ٣- تحديد الأهداف والوظائف الفرعية لكل هدف من الأهداف العامة للنظام .
- ٤- تحليل المهام الرئيسية والفرعية ذات العلاقة بالأهداف الرئيسية والفرعية .

ثانياً : تحديد الموارد الأساسية للنظام .

ويقصد بالموارد في هذا المجال العناصر البشرية والمادية التي سوف يعتمد عليها النظام في تحقيق أهدافه، وتمثل العناصر والأهداف المدخلات الأساسية للنظام Input . إلا أن الباحث من خلال مصادر البيانات والمعلومات الخاصة بالنظام والنظم المشابهة . يقوم بالآتي :

- ١- تحديد العناصر الرئيسية والعناصر الفرعية وخصائصها .
- ٢- تحديد المهام الرئيسية والفرعية بناءً على نتائج التحليل التي تمت في المرحلة الأولى الخاصة بتحديد الأهداف وتحليل المهام .
- ٣- تخصيص المهام للعناصر المختلفة بناءً على خصائصها .

٤- تحديد أوزان العناصر الرئيسة والفرعية في علاقتها بالخصائص من جانب وعلاقتها بالأهداف والمهام المخصصة من جانب آخر .

ثالثاً : تحديد العمليات وتوصيفها .

وتعكس هذه المرحلة التفاعل بين الموارد المختلفة في سبيل تحقيق الأهداف وإنجاز المهام . ولذلك فإنه لا يكفي تسمية العمليات وتوصيفها فقط، ولكنها تستكمل بالآتي :

- ١- تحديد العناصر المشاركة في هذه العمليات .
- ٢- تحديد العلاقات بين العناصر المشاركة في كل عملية، والتي تعكس أوزان هذه العناصر ووظائفها ومهامها .
- ٣- تحديد اتجاه العلاقات في إطار العمليات المختلفة التي توضح مسارها وحركتها في اتجاهات تحقيق الأهداف وتنفيذ المهام .
- ٤- تحديد اتجاهات الاتصال والسيطرة بين العناصر والمراكز المختلفة في النظام .
- ٥- تحديد اتجاهات المتابعة والتقويم وعلاقاتها .

رابعاً : صياغة المعايير الخاصة بتصميم النظم وبناء النماذج .

وذلك بناء على مسح التراث العلمي في هذا المجال، ووصف النظم والحالات المشابهة وتقرير الأسس الخاصة بالمقارنة المعيارية .

خامساً : صياغة النموذج في صورته الأولية .

- ١- تحليل خصائص المستفيدين وتحديدها .
- ٢- اختيار البناء المناسب لخصائص هؤلاء المستفيدين (صورى/ شكلى/ رياضى/ لفظى إلى آخره) .
- ٣- تحديد الرموز الخاصة بالعناصر . خصوصاً أنه في الكثير من العلوم تكون هناك رموز معروفة ومستقرة للعناصر مثل نظم المعلومات، أو نظم إنتاج برامج الكمبيوتر وغيرها من العلوم والتطبيقات المختلفة .
- ٤- تحديد اتجاهات العلاقات التي تعكس :

- أ- مسار العمليات .
- ب- مسارات الاتصال .
- ج- مسارات السيطرة .
- د- مسارات المتابعة والتقييم
- واختيار رموز هذه الاتجاه أو المؤشرات *Indicators* الدالة عليها .
- ٥- ترجمة الرموز والمؤشرات فى البناء المقترح .
- سادساً : اختبار النموذج وتقرير صلاحية .

- وبعكس هذا الاختبار صدق النموذج كأداة للتعبير عن هيكل النظام أو العملية . ولذلك يجب التأكد من :
- صدق محتوى النموذج . بمعنى تعبير الرموز والأشكال والمؤشرات عن كل عناصر النظام وعملياته واتجاهات الاتصال والسيطرة والتقييم، واتجاهات العلاقات بينها .
 - صدق البناء أو صلاحيته للتعبير عن محتواه وقراءته بسهولة من جانب المستفيدين . وبنفس الإجراءات فى اختبارات صدق الأدوات المنهجية وصلاحيتها فى تحقيق أهدافها . فإن الباحث يقوم بالإجراءات التالية :
 - ١- المقارنة المعيارية للنموذج الخاص بالنظام أو العمليات، بما استقر عليه التراث العلمى والتطبيقات المختلفة من معايير خاصة بتصميم النظم وبناء النماذج . وهو ما قام بإعداده الباحث فى الخطوة السابقة .
 - ٢- عرض النموذج على عينة من المستفيدين بهذا النموذج لتقرير مدى سهولة قراءته وتعبيره عن الهدف الذى أعد من أجله .
 - ٣- عرض النموذج على عدد من أصحاب الخبرة والاختصاص فى هذا المجال للتحكيم على صلاحيته فى التعبير عن الهدف الذى أعد من أجله.
 - ٤- إجراء التعديلات التى سجلها الباحث نتيجة الخطوات الثلاث السابقة .

سابعاً : صياغة النموذج فى صورته النهائية .

ويشمل ذلك البناء والعناصر والعلاقات والرموز الدالة على كل ذلك مع سجل كامل بتفصيلات الأهداف الرئيسية والفرعية والمهام والعمليات وتوزيع المسئوليات والواجبات على العناصر وتحديد مستوياتها وعلاقاتها واتجاهات الاتصال والسيطرة والمتابعة والتقييم، مع التأكيد على المنتج النهائى *Output* وخصائصه .

ويلاحظ أن ما يتم من إجراءات فى تصميم النظم وبناء النماذج هى إجراءات معكوسة لتحليل النظم السابق الإشارة إليها . مع ملاحظة أن تحليل النظم يعتبر فى كثير من حالات تصميم النظم وبناء النماذج خطوة منهجية ضرورية لدعم البيانات والمعلومات الخاصة بالنظم والنماذج المطورة أو المستحدثة .

تحليل محتوى الوثائق

والمطبوعات والبرامج التعليمية

يكاد يغيب تماماً فى دراسات تكنولوجيا التعليم التطبيقات الخاصة بتحليل المحتوى *Content Analysis* لنصوص الكتب والمطبوعات والوثائق للأسباب التالية :

- إن وظيفة تكنولوجيا التعليم فى مجال الكتب والمطبوعات والوثائق بأنواعها هى التصميم والإنتاج وتوجيه الجهود لزيادة فاعليتها . وهذا يفرض اهتماماً بالشكل والعرض أكثر من كتابة المادة العلمية وتحريرها .
- ما تم إعداده من مادة علمية- النصوص- قام به متخصصون فى علوم المناهج وطرق التدريس والعلوم الطبيعية أو الإنسانية بأنواعها، وفق أهداف تربوية وتعليمية محددة . وتم تقويمها على هذا الأساس .
- السنظر إلى أن وظيفة تحليل محتوى النصوص الأساسية هى تقويم المحتوى من خلال الكشف عن العلاقات المتعددة للنصوص بعناصر العملية التعليمية وأهدافها وهذه الوظيفة ليست من وظائف تكنولوجيا التعليم .

- سيادة الاعتقاد بأن تحليل المحتوى يتم فقط على البنىات اللغوية وعلاقتها من أجل الكشف والتقويم لهذه البنىات وعلاقتها .

ولذلك يمكن أن نلاحظ توسعاً في استخدام تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية وبصفة خاصة في الدراسات الإعلامية في تحليل محتوى وسائل الإعلام (صحف/ برامج تلفزيونية/ إذاعية/ مطبوعات جماهيرية ... وغيرها) وكذلك في دراسات أصول التربية والتربية المقارنة التي تهتم بدراسات الثقافات التي يمكن أن يعكسها محتوى الإعلام مع وسائل أخرى .

أما تكنولوجيا التعليم وارتباطها بالجانب التكنولوجي بالدرجة الأولى يجعل الكثير من الباحثين يعتقد في عدم الحاجة إلى مثل هذا المنهج وأدواته للكشف عن محتوى النصوص التعليمية وعلاقتها . ولكن تظل الحاجة إلى هذا المنهج وأدواته طالما كانت هناك وثائق تتمثل في البحوث والدراسات، أو السيناريوهات أو خرائط التطوير والتصميم، أو الاتجاهات الفكرية والنظرية وغيرها، وطالما كان هناك محتوى له خصائص أو صفات معينة تميز هذه الوثائق عن غيرها .

والتحليل كمفهوم عام *Analysis* هو عملية ملازمة للفكر الإنساني تستهدف إدراك الأشياء والظواهر بوضوح من خلال عزل عناصرها، بعضها عن بعض، ومعرفة خصائص أو سمات هذه العناصر وطبيعة العلاقات التي تقوم بينها، وهذه هي الفكرة العامة لعملية التحليل مهما اختلفت الأساليب والوسائل أو تطورت بتطور المعارف والعلوم .

والمحتوى *Content* في علوم الاتصال هو ما يقوله الفرد أو يكتبه ليحقق من خلاله أهدافاً اتصالية مع آخرين، وهو عبارة عن رموز لغوية يتم تنظيمها بطريقة معينة ترتبط بشخصية الفرد - كاتب أو قائل - وسماته الاجتماعية ... فيصبح مظهراً من مظاهر السلوك يميزه عن غيره من الأفراد، ويستهدف آخرين بسماتهم وحاجاتهم واهتماماتهم ليذكروا ما في المحتوى من معان وأفكار فيتحقق اللقاء والمشاركة بين الكاتب أو القائل والمتلقين (محمد عبد الحميد ٨٣: ١٣-١٤) ولذلك كان تركيز التعريف في علوم الاتصال على تحليل محتوى الرسائل الاتصالية والكشف عن خصائصها أو خصائص أطراف العملية

الاتصالية . وكانت البدايات للتعريف المنهجي فى العقد الثالث من القرن العشرين بواسطة مجموعة من خبراء السياسة والاجتماع الذى اعتمدوا على محتوى الصحف فى وصف وتفسير العديد من الظواهر السياسية والاجتماعية، ثم تصاعد الاهتمام به بعد ذلك، وتزايد البحث فى الجوانب المنهجية وإجراءات عملية التحليل واستخداماتها، الذى انعكس على التعريفات الخاصة بهذا المنهج خلال مراحل تطوره واستخدامه .

ومن أوائل التقافة الذين قدموا تعريفا لهذا المنهج هو برنارد بيرلسون B.Berlson فى عام ١٩٥٢ الذى عرفه بأنه الوصف الموضوعى والمنظم والكمى/ للمحتوى الظاهر للاتصال .

ويشترط التعريف وكل التعريفات الأخرى لتحليل المحتوى حتى يحقق أهدافه، الموضوعية *Objectivity* التى تعنى التجرد من الذاتية والتحيز عند دراسة ما قيل أو كتب، ويتطلب ذلك بناء خطة منهجية للتحليل تتسم بثبات الإجراءات والنتائج .

ويشترط أيضاً التنظيم *Systematic* أو المنهجية، حيث يتم التحليل بناء على خطة وإجراءات تتفق مع قواعد البحث العلمى التى تمكن الباحث من الإجابة على التساؤلات المطروحة أو اختبار الفروض .

وذلك بالإضافة إلى شرط العد أو الاستخدام الكمي *Quantitative*، وبعد هذا من أبرز سمات تحليل المحتوى . ويعنى أن الباحث يستخدم الأساليب والطرق الإحصائية فى رصد تكرار وجود أو غياب الوحدات التى يتم قياسها والتعبير عن ذلك بقيم عددية (كميا) .

ولايعنى ذلك غياب التحليل الكيفي *Qualitative* الذى يعتمد على ذاتية الباحث بالدرجة الأولى فى تسجيل انطباعاته وملاحظاته على المحتوى دون الاعتماد على العد والإحصاء . مع ضمان أكبر قدر من الثبات والموضوعية فى الإجراءات تجنباً للتحيز الناتج عن التسجيل الكيفي .

أما بالنسبة لمادة التحليل التى اتفق عليها الباحثون وهى المحتوى الظاهر للاتصال والتى ربطت هذا المنهج بالاتصال الجماهيرى (الإعلام) وبدأت

وانتشرت بالصحافة وتحليل محتوى الصحف . فإن ذلك ما يجعل الكثيرون لايهتمون باستخدام تحليل المحتوى فى بحوث تكنولوجيا التعليم .

ولكننا نؤكد على أهمية استخدامه فى بحوث تكنولوجيا التعليم للأسباب التالية :

١- تعتبر المواد التعليمية عنصرا من عناصر تكنولوجيا التعليم، باعتبارها مصدرا للتعليم والتعلم تحتوى على رموز لغوية وغير لغوية، تم صياغتها وبنائها لتحقيق أهداف تربوية وتعليمية معينة . ويمكن أن يتعامل تحليل المحتوى مع هذه الرموز لخدمة أهداف تكنولوجيا التعليم . مثل تصوير برامج الفيديو للمواد والمقررات التعليمية المختلفة وتحليل اتجاهات الزوايا، واللقطات، وتسلسلها، والعلاقة بين النص المسموع والمقروء والصورة المتحركة، ووصف الأبطال فى الأعمال الدرامية التعليمية وغيرها، وبنفس الطريقة يمكن استخدام التحليل فى الكشف عن هذه المتغيرات فى الاسطوانات المدمجة، أو المواقع التعليمية على الشبكات وغيرها من المصادر المختلفة .

٢- تعتبر البرامج التعليمية فى التليفزيون وهى من مصادر التعليم والتعلم أيضاً مجالاً لتحقيق أهداف تحليل المحتوى واستخداماته فى تكنولوجيا التعليم، حيث يمكن وصف خصائص معلم الشاشة، والوسائل التعليمية التى يستعين بها فى تقديم المادة العلمية، وكذلك اتجاهات التصوير فى علاقتها بأجزاء النص أو النصوص المختلفة للمقررات التعليمية..... وغيرها، بالإضافة إلى الكشف عن اهتمام هذه البرامج بالمراحل التعليمية والتخصصات العلمية، والمقررات المتعددة، والتركيز على معدين معينين أو مقدمى برامج معينين وخصائصهم وسماتهم فى العرض والتقديم وغير ذلك مما يمكن الكشف عنه من خلال خصائص هذه البرامج واتجاهات القائمين عليها.

٣- وبنفس الطريقة يمكن تحليل محتوى المواقع التعليمية على الشبكات للكشف عن مراكز الاهتمام فيها بمراحل تعليمية، أو تخصصات معينة، أو مقررات علمية، أو استهدافها فئات معينة من المتعلمين ... بالإضافة إلى الكشف عن اتجاهات القائمين عليها نحو العناصر السابقة على سبيل المثال .

ومن هذه الدراسات دراسة إيمان صلاح الدين ٢٠٠٤ التي استهدفت التعرف على واقع برامج تدريب القوى البشرية العاملة في التعليم العام في مجال المعلوماتية من خلال تحليل محتوى عينة من الوثائق الإلكترونية المتوفرة على الإنترنت، والكشف عن موضوعاتها وأهدافها، واستراتيجيات تنفيذها، والقائمين على التنفيذ، وأساليب تقويم المشاركين فيها، ومتابعتهم بعد الانتهاء من الدورات التدريبية^(١).

٤- ويمكن استخدام تحليل المحتوى في دراسات تكنولوجيا التعليم في التحليل السبعدي للبحوث والدراسات التي اجتمعت حول الاهتمام بمداخل فكرية أو نظرية معينة، أو متغيرات بحثية في التصميم والإنتاج أو العرض والتقديم وغيرها مما يصلح لأن تكون فئات للتحليل يتم تصنيف البحوث والدراسات على أساسها، ومنها على سبيل المثال دراسة على عبد المنعم ٩١ (٢) التي استهدفت تحليل الدراسات السابقة في مجال التدريس المصغر. واستخدمت تحليل المضمون للإجابة على التساؤلات الخاصة بخصائص البحوث السابقة في مجال التدريس المصغر. من حيث الأهداف، ومهارات التدريس الأكثر تكراراً، والمتغيرات المستقلة والتابعة الأكثر تكراراً، وأنماط التصميمات التجريبية الأكثر تكراراً، واتجاهات نتائج هذه البحوث.

٥- ومن جانب آخر يعتبر استخدام تحليل المحتوى مطلباً في عمليات التطوير والتصميم متى كانت المواد التعليمية مجالاً لهذا التطوير والتصميم، باعتباره مطلباً علمياً للكشف بداية عن خصائص هذه المواد ووصفها في إطار تحليل المحتوى والكشف عن اتجاهات التطوير فيها، أو اختيار أسس التصميم التي تتفق معها ومع المتشابهات لها من المواد التعليمية.

وبصفة عامة يعتبر التحليل مطلباً أولياً في عمليات تكنولوجيا التعليم سواء كان للمصادر أو العمليات للكشف عن الاتجاهات الفكرية والنظرية واتجاهات

(١) إيمان صلاح الدين : دراسة تحليلية لمحتوى الوثائق الإلكترونية المتوفرة على الإنترنت حول برامج تدريب القوى البشرية العاملة بالتعليم العام في مجال المعلوماتية وتياراتها المستقبلية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٢٠، سبتمبر ٢٠٠٣، ص.ص ٣٠٥-٣٥٢.

(٢) على عبد المنعم : دراسة تحليلية للبحوث السابقة في مجال التدريس المصغر، وقائع المؤتمر العلمي الأول للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، ج٢، أكتوبر ١٩٩١، ص.ص ٢٩٩-٣٣٠.

الممارسة المهنية الموثقة التي تنتهجها بعض المؤسسات أو المراكز التعليمية .
تمهيدا لصياغة إطار نظري وتطبيقي لمفاهيم تكنولوجيا التعليم ومجالاتها .

الإجراءات المنهجية لتحليل المحتوى

عكست أهمية تحليل المحتوى في بحوث تكنولوجيا التعليم الاستخدامات المتعددة في هذا المجال سواء كان تحليل المواد التعليمية، أو الرموز الاتصالية في مصادر التعليم والتعلم، أو البرامج التعليمية التليفزيونية أو المواقع التعليمية على الشبكات.... وغيرها . وهذه كلها على سبيل المثال والاسترشاد بها. ويمكن أن يقوم الباحث بتوظيف تحليل المحتوى في بحوث تكنولوجيا التعليم متى كانت هناك حاجة علمية للإجابة على الأسئلة ماذا قيل ؟.. وكيف قيل ؟..

والإجابة على هذه الأسئلة من خلال تحليل المحتوى تقوم على عدد من الإجراءات المنهجية التي يتسم بها تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية بصفة عامة وعلوم الاتصال بصفة خاصة (محمد عبد الحميد: ٨٣، ٢٠٠٠/رشدي طعيمة ٨٧) وهذه الإجراءات تبدأ بعد تحديد عينة الوثائق أو الأوعية التي تضم المحتوى والرموز المستهدف تحليلها . ويمكن تلخيص هذه الإجراءات في مفهوم واحد هو الترميز - ترميز بيانات التحليل - أي تحويل محتوى النصوص في المواد التعليمية أو الأوعية المعرفية إلى وحدات قابلة للعد والقياس، وتتضمن خطة الترميز ثلاثة قرارات هي :

أولاً : تصنيف المحتوى وتحديد الفئات *Classification and Categorizing*
وترتبط هذه العملية بمفهوم التجزئة *Parting* أي تحويل الكل إلى أجزاء ذات خصائص أو مواصفات أو أوزان مشتركة، بناء على محددات يتم وصفها والاتفاق عليها مسبقاً .

مثل تقسيم المواقع التعليمية على شبكة الإنترنت إلى مواقع خاصة بمراحل التعليم الأساسي أو التعليم الثانوي أو التعليم الجامعي، أو مواقع خاصة بالإنسانيات، أو العلوم الاجتماعية أو العلوم الطبيعية .

وكذلك تقسيم الأسطوانات المدمجة التي تم إنتاجها كمواد تعليمية إلى مجموعات: خاصة بالعلوم، وأخرى بالرياضيات، وثالثة باللغة العربية، ورابعة للغات وهكذا .

أو تصنيف بحوث تكنولوجيا التعليم - باعتبارها مادة التحليل - إلى بحوث خاصة بالفيديو التعليمي، وأخرى بالشرائط السمعية المسجلة، وثالثة خاصة بالكمبيوتر التعليمي ورابعة خاصة بالتعليم عبر الشبكات .

وتعتبر مرحلة التجزئ أو التصنيف في فئات أكثر المراحل صعوبة، وتحتاج إلى دقة ومهارة باللغة من الباحث في تحديد معايير التصنيف *Classification Criteria* التي يتم على أساسها توزيع مجموعة الوثائق أو الأوعية إلى فئات أو أجزاء ذات خصائص موحدة .

والوصف الدقيق لفئات التحليل يتطلب توافر عدة شروط تتمثل في :

- الاستقلال *Independence* بمعنى ألا تقبل المادة المصنفة في فئة ما، التصنيف تحت غيرها من الفئات .
- الشمول *Exhaustive* ويعنى بناء الفئات بحيث نجد لكل مادة في المحتوى فئة تصنف في إطارها .
- وفاء التصنيف لحاجات الدراسة وأهدافها *Adequacy* .

وفي إطار التقسيمات التقليدية للفئات في بحوث تحليل المحتوى والتي تجيب على الأسئلة ماذا قيل ؟.. وكيف قيل ؟.. يمكن اقتراح العديد من الفئات التي يمكن الاسترشاد بها في بحوث تكنولوجيا التعليم مثل :

١- **فئة الموضوع :** وهذه الفئة تمتد لتشمل موضوعات المصادر المتعددة للتعليم والتعلم. وفي البحوث يمكن أن تشمل موضوعات المعالجة التجريبية فيها مثل تدريس مقرر، أو تنمية مهارات محددة، أو موضوعات إثرائية يتم اختبارها . بجانب المقررات وشروحاتها في الأوعية المختلفة لموضوعات التعليم والتعلم .

٢- **فئة الأهداف والوظائف :** والتي تجيب على السؤال: إلى ما تهدف تكنولوجيا التعليم ومجالاتها ؟ أو ماهي الوظائف التي تقوم بها المصادر والعمليات

المتعددة لتكنولوجيا التعليم؟ تحسين التعليم أو إثارة دافعية المتعلم، أو تجاوز حدود الزمان والمكان، أو تدعيم الوظائف الإثرائية أو زيادة فاعلية المصادر والمواد التكنولوجية وغيرها من أهداف تسعى تكنولوجيا التعليم إلى تحقيقها .

وفى مجال تحليل البحوث فإن الأهداف عادة ما تكون محددة فى تقديم مشكلة البحث، ويتم بناءً عليها تصنيف البحوث التى تخضع للتحليل .

٣- فئة وسائل تحقيق الأهداف والوظائف : وتجب على السؤال الخاص : كيف يتم تحقيق الأهداف والوظائف...؟ من خلال استخدام الوسائل التعليمية المختلطة داخل الفصل تحت إشراف المعلم، أو بواسطة التعلم الذاتى. أو داخل جدران المدرسة بواسطة التعلم الفردى أو التعليم فى مجموعات، أو الاتصال بواسطة الشبكات ومتابعتها وغيرها من الوسائل التى تقترحها الكتابات والبحوث لتحقيق وظائف تكنولوجيا التعليم وأهدافها .

٤- فئة المصادر والوسائل التعليمية : ويتم التصنيف فى إطارها إلى فئات مصادر التعليم والتعلم أو استخدام وسيلة أو أكثر مثل الكتاب أو شرائط الفيديو أو شرائط التسجيلات السمعية وغيرها من مصادر أو وسائل تتفق مع الأهداف وطبيعة المادة التعليمية وخصائص المتعلمين .

وفى نظام التعليم من بعد على سبيل المثال هل يتم الاعتماد على برامج التليفزيون التعليمى أو الكمبيوتر التعليمى أو التعليم عبر الشبكات أو الحفائز التعليمية التى تضم بعضاً من الوسائل المذكورة أو كلها .

٥- فئة الاتجاهات : وهى من الفئات الشائع استخدامها فى دراسات الاتصال حيث تستهدف معرفة اتجاهات الأطراف من قضايا أو موضوعات معينة، وهو ما يتم استخدامه فى تكنولوجيا التعليم وبحوثها، مثل دراسة الاتجاه من استخدام المصادر التعليمية بصفة عامة أو بعضها، أو الاتجاه من المستحدثات التكنولوجية فى التعليم وتطبيقاتها سواء بالنسبة للمعلمين أو المتعلمين، وفى هذه الحالة يتم تصنيف الاتجاه حسب التصنيفات المتبعة التى يتم فيها تحديد الاتجاه مؤيد/ معارض/ محايد وكذلك شدة الاتجاه وكثافته مثل درجات التأييد أو درجات المعارضة .

٦- فئة أطراف العمليات المتعددة في تكنولوجيا التعليم . مثل: المعلمون، والمتعلمون، أخصائيو تكنولوجيا التعليم، الممارسون والفنيون بالإضافة إلى الفئات المساعدة في التصميم والتطوير مثل: الخبراء وأعضاء هيئة التدريس في التخصصات المختلفة، وكذلك خبراء التصميم والتطوير والإنتاج والتقييم وغيرهم من أصحاب الأدوار المتعددة في عمليات تصميم المصادر وتطويرها المتعددة .

وذلك بالإضافة إلى العديد من التصنيفات التي يمكن أن يحددها الباحث وتتفق مع مشكلة البحث وأهدافه، مثل فئة مواقع النشر أو الإنتاج سواء كانت جغرافية، أو افتراضية مثل مواقع الإنترنت . أو فئة مصادر المواد التعليمية سواء كانت مقررات تعليمية أو مطالعات عامة إثرائية، أو أدبيات أجنبية وغيرها مما يمكن أن يقترحه الباحث للإجابة على التساؤلات الخاصة بتحديد فئات المواد المنشورة أو المذاعة أو المسجلة على شرائط الفيديو أو الشرائط السمعية أو أسطوانات الكمبيوتر أو المنشورة في المواقع التعليمية على شبكة الإنترنت .

وفى دراسة إيمان صلاح الدين - السابق الإشارة إليها- بعنوان دراسة تحليلية لمحتوى الوثائق الإلكترونية المنوفرة على شبكة الإنترنت حول برامج تدريب القوى البشرية في مجال المعلوماتية، اقترحت عدداً من الفئات التي تتفق مع طبيعة الدراسة وأهدافها، وهي فئات القوى البشرية العاملة بالتعليم العام/ موضوعات التدريب في مجال المعلوماتية/ أهداف برامج التدريب/ مدة التدريب وجلساتها/ طرق تقديم برامج التدريب/ مكان التدريب/ القائمون على التدريب/ أجهزة التدريب/ أساليب التقييم وغيرها من الفئات التي اقترحتها الباحثة لتحقيق أهداف الدراسة .

٧- فئات الشكل : والتي تجيب على السؤال كيف قيل ؟.. وفي مجال تكنولوجيا التعليم يمكن رصد هذه الفئات في متغيرات التصميم والإنتاج وطرق العرض والتقديم .

بالإضافة إلى المتغيرات التي تجعل الوسيلة أو الأداة أو مصدر التعليم يحقق أهداف الجاذبية والانتباه ويسهم في تحقيق الأهداف المعرفية والوجدانية والمهارية بسهولة ويسر، مثل فئات زوايا الكاميرا، وأساليب الانتقال في إنتاج

برامج الفيديو التعليمي، أو استخدام الوسائل المتعددة في إنتاج برامج الكمبيوتر التعليمية أو العلاقات بين عناصر إنتاج الكتب والمطبوعات وغيرها وكلها متغيرات يمكن تصنيفها في فئات متعددة يقترحها الباحث لتحقيق أهداف الدراسة .

ثانياً : تحديد وحدات التحليل

وهي الوحدات التي يتم عدها أو قياسها مباشرة ويعبر وجودها أو غيابها عن دلالة معينة . وفي الحالات التي يتم فيها عد أو قياس فئات التحليل، فإنها تعتبر في نفس الوقت وحدة تحليل وتجمع بين المفهومين معا مثل فئات الوسائل أو المصادر عندما يتم عدها مباشرة لأغراض التحليل، وكذلك أطراف عمليات تكنولوجيا التعليم المعلمون/ المتعلمون/ الأخصائيون ... وغيرهم، إذا ما تم عدها مباشرة .

أما إذا كان سيتم تصنيف المصادر أو الوسائل لأغراض وصفها بعد ذلك من خلال العد والقياس فتعتبر الخصائص التي يتم عدها هي وحدات التحليل، مثل الكتب أحد مصادر التعليم والتعلم التي سيتم عد خصائصها سواء من حيث القطع/ أو نوع الورق/ أو استخدام الصورة/ أو استخدام الألوان فهذه الوحدات البالية التي تصف فئة الكتب تعتبر وحدات تحليل . وكذلك وصف المتعلمين في أطراف عمليات تكنولوجيا التعليم فانذى يتم عده هو المؤهل الدراسي/ سنوات الخبرة/ الوظيفة وكذلك تعتبر الأخيرة هي وحدات التحليل . وهي التي يتم عدها أو قياسها مباشرة .

وفي عمليات الإنتاج يمكن أن تكون فئات الإنتاج هي شرائط الفيديو التعليمية، ويمكن تصنيفها إلى برامج للعلوم الطبيعية والإنسانيات واللغات، ثم يتم بعد وصفها من خلال خصائص زوايا الكاميرا مقربة/ متوسطة/ طويلة أو بعيدة ... يتم عدها وتعتبر في هذه الحالة هي وحدات التحليل التي يتم عدها وقياسها وإجراء المقارنة بعد ذلك من خلال نتائج العد والقياس .

ويمكن الاسترشاد بوحدات التحليل الشائع استخدامها في تحليل محتوى الاتصال مثل وحدة الفكرة، ووحدات اللغة (موضوع/ فقرة/ جملة/ كلمة) ووحدات النشر والإذاعة (لزم من أو المساحة والموقع .. وغيرها) .

ومن أكثر الوحدات التي تخضع للعد والتحليل هي فئات الشكل وتعتبر في نفس الوقت من وحدات التصنيف أو الفئات الشائع استعمالها. إلا أن ما نركز عليه في وحدات التحليل هو المتغيرات الخاصة ببناء الشكل وهي متغيرات الإنتاج التي تجد لها مجالاً كبيراً في بحوث تكنولوجيا التعليم، ويمكن استخدامها مع البحوث الخاصة بالإنتاج، وكذلك مع تحليل المواد التعليمية، أو المصادر، أو مختلف الوسائل التعليمية التي يتم إنتاجها بواسطة عمليات التصميم والتطوير لمصادر التعليم والتعلم المختلفة. ولذلك نظل متغيرات الإنتاج، ومتغيرات وصف المصادر/ ومتغيرات أطراف العمليات المختلفة لتكنولوجيا التعليم هي أنسب ما يتم عده أو قياسه لأغراض الوصف أو المقارنة باعتبارها وحدات التحليل.

ثالثاً : العد والقياس

بعد عملية الترميز والتي تشمل تحديد وحدات التصنيف (الفئات) ووحدات التحليل التي يتم عدها أو قياسها مباشرة لأغراض التحليل : تبدأ عملية رصد وجود وحدات التحليل أو غيابها وعدها من خلال مقاييس مختلفة يسترشد بها الباحث أو يقترحها حسب مشكلة البحث وأهدافه. وفي حالة اعتبار الفئات هي نفسها وحدات التحليل فإنه يتم أيضاً رصد وجودها أو غيابها وعدها أيضاً.

ويعتبر التكرار كوسيلة للعد هو الأسلوب المتفق عليه في معظم البحوث، ويمكن تحويله بعد ذلك إلى نسب مئوية لأغراض الوصف والمقارنة. مثل استخدام الزاوية المقربة ٨٧ مرة في برامج الفيديو التعليمية موزعة على برامج العلوم الطبيعية ٤٧ مرة والإنسانيات ١٣ مرة واللغات ٢٧ مرة ويمكن تحويلها إلى نسب مئوية لأغراض المقارنة.

وفي أحوال أخرى يمكن رصد وحدات التحليل وقياسها من خلال مقاييس المساحة مثل الوحدات في المطبوعات (مساحات الصورة في الكتاب أو المطبوعات) أو مقاييس الزمن (فترة العرض في برنامج الفيديو أو أسطوانات الكمبيوتر على سبيل المثال) فيقال أن عرض المهارة س (حسب فئات التصنيف) ١٢ ثانية في البرنامج التعليمي مادة التحليل وهكذا.

رابعاً : تصميم أدوات التحليل

ونشير في هذا المجال أن عملية التصنيف وتحديد وحدات التحليل والرصد (العد والقياس) يتطلب بداية تصميم الأدوات الخاصة بالتحليل . وهى عبارة عن استمارات خاصة يقوم الباحث بتصميمها بحيث تضم المعلومات المستهدفة من الترميز (تحديد الفئات ووحدات التحليل) مع مراعاة أن مستويات وحدات التصنيف يمكن أن تتعدد فتكون فئات رئيسة وفئات فرعية، وأخرى تحت الفرعية . وأى منها يمكن أن يكون وحدة تحليل أيضاً فى نفس الوقت . بجانب البيانات الأولية أو العامة عن مادة التحليل وخصائصها. وتبدأ بعد ذلك رصد وحدات التحليل وتكرار وجودها فى نفس الاستمارة التى يتم تفريغها بعد ذلك فى جداول تفريغية يمكن من خلالها الوصول إلى نتائج رصد التكرارات والنسب المئوية الخاصة بها وتفسير هذه النتائج .

التحليل البعدى أو التحليل من المستوى الثانى

لا تقف حدود الحاجة إلى دراسة الأدبيات السابقة عند الرغبة فى تطوير المشكلة العلمية أو صياغة الفروض الخاصة بها . ولكنها تمتد إلى تلبية الحاجات العلمية لمعرفة العلاقات بين نتائج البحوث السابقة التى تنتشابه فى المشكلات العلمية أو بعض العناصر أو تدرس مجالا واحدا من مجالات التخصص، لأغراض المقارنة المنهجية التى يمكن أن تثرى المعرفة النظرية فى المجال العلمى، أو توجه الباحثين إلى دراسة مشكلات علمية جديدة، أو إلقاء الضوء على المنهج والأدوات وإجراءات البحث المستخدمة فى البحوث السابقة ودراسة الارتباط بين هذه الاستخدامات والنتائج فى إطار المقارنة .

ويتم إجراء مثل هذه الدراسات من خلال التحليل البعدى *Meta Analysis* أو التحليل من المستوى الثانى *Secondary Analysis* الذى يعتبر إعادة لاستخدام تراث البحوث السابقة، سواء كان بواسطة الباحثين الذين قاموا بها أو غيرهم، يتم إجراء مثل هذه الدراسات للإجابة على التساؤلات المنهجية ذات العلاقة بهذه البحوث الأصلية، وتهدف عادة إلى المقارنة بين نتائج هذه البحوث، لتحقيق التكامل بين هذه النتائج، وصياغة تصميمات جديدة تعتمد على هذه المقارنة

ونتايجها، وتوجيه البحوث فى المجال العلمى إلى اتجاهات معينة فى المستقبل. (B.D.Haig 88: 90-91) خصوصاً إذا كان هناك تضارب بين نتائج البحوث والدراسات فى مجال ما . فهذا التضارب لاحتاج إلى دراسات جديدة، بقدر ما يحتاج إلى أساليب جديدة، يمكن أن تساعد الباحث فى دراسة نتائج الدراسات لاستخلاص المعنى وراء هذه النتائج (J.E.Hunter & F.L.Schmidt 90:37) .

ويعتبر جلاس Glass من أوائل من كتبوا فى هذا الأسلوب وقدمه بتعريفه بأنه تحليل نتائج التحليل وأنه الأسلوب الكمي المنظم للخروج بالمعلومات وعرضها من بين نتائج البحوث العديدة السابقة فى مجال ما وبطريقة موضوعية، بما يساعد فى الحكم على فاعلية نتائج هذه البحوث (E.V.Glass 76: 6-8) .

بالإضافة إلى أن هذا الأسلوب أكثر الأساليب دقة ومنهجية، ويلبى حاجة علمية بعد تراكم كم هائل من نتائج البحوث والدراسات العلمية فى مجال ما من المجالات العلمية، وعندما يشير هذا التراكم الرغبة فى الدراسة المنتظمة والموضوعية للخروج باستدلالات حول نقاط الاتفاق والاختلاف فى النتائج وحدودها، والإجابة على التساؤلات الخاصة بتأثيرات هذه النتائج فى المجال النظرى والتطبيقي وإصدار الأحكام والتعميمات الخاصة بذلك .

ونرى أن هذا الأسلوب يقترب من تحليل المحتوى Content Analysis فى الآتى :

- إن كلاهما يعتبر منهجاً أو أسلوباً للملاحظة غير المباشرة التى تقع على الوثائق . والوثائق فى هذه الحالة هى البحوث والدراسات السابقة فى مجال ما من مجالات العلم ونتائجها .
- يقوم هذا الأسلوب على نفس متطلبات تحليل المحتوى وهى الموضوعية Objectivity، والتنظيم Systematic، والاعتماد على الأساليب الكمية Quantitative والإحصائية فى رصد تكرار الفئات والوحدات التى يتم تحليلها.
- تفرض المتطلبات السابقة القيام بعمليات الترميز Coding وتحديد الفئات والوحدات التى يتم عدّها وقياسها تمهيداً لإصدار الأحكام والتعميمات .

إلا أنه يختلف عن تحليل المحتوى في أن التحليل البعدي يهتم بالدرجة الأولى بنتائج البحوث والدراسات السابقة في مجال ما من المجالات العلمية، بينما يهتم تحليل المحتوى برصد وجود أو غياب فئات ووحدات أخرى داخل تقارير البحوث .

وفى هذا المجال يمكن أن نفرق بين دراستين في مجال تكنولوجيا التعليم الأولى هي دراسة أحمد الحصرى ٢٠٠١ والتي اهتمت بنتائج بحوث التعليم بمساعدة الكمبيوتر، واستخدمت التحليل البعدي^(١) والدراسة الأخرى التي استخدمت تحليل المحتوى هي دراسة على عبد المنعم التي اهتمت بتحليل محتوى البحوث السابقة، في مجال التدريس المصغر^(٢) .

وكذلك يقترب التحليل البعدي أو التحليل من المستوى الثانى أو تحليل الأدبيات السابقة *Literature Analysis Research* يقترب من الدراسة الاستطلاعية للدراسات السابقة أو الدراسات المرتبطة التي تعتبر مطلباً للإقتراب من المشكلة العلمية التي يدرسها الباحث أو صياغة فروضها، في أنها جميعاً تعتمد على تراث الباحثين السابقين، وتعتبر البيانات الخاصة بالبحوث السابقة في هذه الحالة بيانات ثانوية، ولكنه يختلف في الآتى :

- إن الهدف من التحليل البعدي أو التحليل من المستوى الثانى الوصول إلى حقائق جديدة للإجابة على التساؤلات المطروحة في دراسة مستقلة تعتمد على تحليل الدراسات السابقة . بينما تهدف الدراسة الاستطلاعية للأدبيات السابقة تطوير مشكلات جديدة أو الاستفادة بها في صياغة الفروض علمية أو تطوير الأساليب والأدوات المنهجية في دراسة ترتبط بالدراسات السابقة.

- ولذلك يهتم الباحث بنتائج الدراسات السابقة بالدرجة الأولى، وبصفة خاصة المقارنة بينها أو إعادة النظر إليها في ضوء معايير أو أوزان جديدة، أو دراسة معالم التغير أو الاختلاف فيها على مر الزمن، أو البحث عن العوامل والمقدمات التي قد تكون سبباً في الاتفاق أو الاختلاف بين النتائج أو وضع

(١) أحمد كامل الحصرى : تحليل بعدي لنتائج بحوث التعليم بمساعدة الكمبيوتر، مجلة تكنولوجيا التعليم، المجلد ١١ الكتاب ٢، ربيع ٢٠٠١ .

(٢) على عبد المنعم:دراسة تحليلية للبحوث السابقة في مجال التدريس المصغر،مرجع سابق.

النتائج بعد الرصد والتنظيم في أطر تصنيف للاسترشاد بها في تطوير المعرفة العلمية، أما في الدراسة الاستطلاعية للدراسات السابقة والمرتبطة فهي النظر إلى كل مراحل العمل في هذه الدراسات للاستفادة بها في العمل البحثي الجديد . وتكون الاستفادة بالنتائج أحد أهدافها وليست الهدف الأساسي، لأن النتائج قامت بدورها قبل ذلك في توجيه الباحث نحو المشكلة المختارة .

- الدراسة التي تعتمد على التحليل من المستوى الثاني لبيانات البحوث السابقة، تتبع الإجراءات المنهجية الخاصة بدراسة المشكلة العلمية بشكل عام مثل تحديد المشكلة العلمية وصياغة الفروض أو طرح التساؤلات وتحديد البيانات المستهدفة ثم تحليل هذه البيانات واستخلاص النتائج . أما في الدراسة الاستطلاعية للدراسات السابقة والدراسات المرتبطة فإن جهد الباحث يتركز في الإطلاع المستمر على هذه الدراسات والتسجيل الانتقائي لما يرى الباحث الاستفادة منه .

- البيانات المستهدفة في التحليل من المستوى الثاني هي كل البحوث ذات العلاقة بمشكلة البحث والتي تسهم في اختبار الفروض أو الإجابة على التساؤلات المطروحة . دون تحديد أي ضوابط للاختبار من بينها . فليست هناك في هذا المجال دراسة قوية وأخرى ضعيفة، لأن المعيار هو وصول أي منها إلى نتائج يمكن الاستفادة منها . وفي هذه المجال يرى جين جلاس *G. Glass* أن الدراسات الضعيفة منهجياً غالباً ما تشمل نتائج مشابهة للأخرى الأكثر قوة، ومن خلال ربط النتائج ببعضها يتوقع الوصول إلى مستوى أكبر من الثقة، ودمج نتائج الدراسات مع بعضها تعطي مرجعاً أفضل لفهم الظاهرة، وهذا يكون أفضل من استبعاد الدراسات الضعيفة (*W.R. Borg & M.D. Gall 83:198*) .

أما في الدراسات الاستطلاعية للدراسات السابقة أو المرتبطة فإن الباحث يقوم بتحديد مدى الاستفادة من أي عنصر من عناصر هذه الدراسات، بناء على تقييم لهذه العناصر وتقييمه للبحث أيضاً .

ونفرد أيضاً في هذا المجال بين التحليل من المستوى الثاني وبين تقييم الجهود البحثية في مجال ما من مجالات التخصص أو فترة زمنية معينة

حيث يتم رصد البحوث وإعادة تصنيفها بناء على : الدراسات/ المناهج/ أسلوب العينات/ أدوات البحث. ثم رصد تكرار الاستخدام لكل عنصر من هذه العناصر .

ومع تطور بحوث تكنولوجيا التعليم واتساع مجالاتها، فإن هذا يفرض تزايداً في الاتجاه نحو التحليل البعدي للدراسات السابقة بعد تقسيمها إلى مجالات مثل الدراسات السابقة الخاصة بمتغيرات إنتاج برامج الفيديو التعليمية، أو فاعلية المواد التعليمية الضوئية مثل الشفافيات والشرائح الفيلمية، والدراسات السابقة الخاصة ببعض متغيرات إنتاج برامج الكمبيوتر التعليمية كما في دراسة أحمد الحصري السابق الإشارة إليها. ومع تطور البحث في كل مجال من المجالات الفرعية للنظرية والتطبيق في تكنولوجيا التعليم واتساعه، يفرض ذلك توجيهها نحو إجراء البحوث والدراسات الخاصة بالتحليل البعدي لنتائج هذه الدراسات . مثل دراسة بارسونس التي تناولت التحليل البعدي لنتائج البحوث المتعلقة بتأثيرات تحكم المتعلم في التعلم القائم على الكمبيوتر (93 J.A. Barsons) ودراسة برنارد التي استهدفت التحليل البعدي لنتائج البحوث الخاصة بتأثير التغذية الراجعة في التعليم القائم على الكمبيوتر (95 R.M. Bernard) .

ومن الدراسات العربية: دراسة أحمد كامل الحصري السابق الإشارة إليها، ودراسة رجب الميهي ٩٥ واستهدفت التحليل البعدي لنتائج بحوث التعليم الفردي في مجال العلوم. ودراسة على إسماعيل سرور ٢٠٠١ بعنوان : التحليل البعدي لنتائج البحوث التي تناولت فاعلية أساليب استخدام الكمبيوتر في تعليم وتعلم الرياضيات .

وقد يكون هدف التحليل من المستوى الثاني اختبار الفروض أو الإجابة على التساؤلات التي طرحها الباحث، ويتم رصد النتائج وتفسيرها في هذا الإطار *Hypothesis Then Data Type* . أو قد يكون هدف التحليل رصد المتغيرات العاملة في الدراسات السابقة وإقامة علاقة فرضية بينها من خلال التحليل من المستوى الثاني *Data Then Hypothesis Type* (L.B.Baker: In G.H.Stemle, 111 & B.H.Westley 81: 24-47)

تصميمات البحث فى التحليل البعدى

يتفق الخبراء على أن تصميم البحث وإجراءاته فى التحليل البعدى، أو التحليل من المستوى الثانى لا يختلف عن غيره من البحوث التى تعتمد على البيانات الأولية أو الثانوية المساعدة. فهى تتلخص فى خمس خطوات أساسية. هى: تحديد المشكلة العلمية/ جمع البيانات/ تقويم البيانات/ التحليل والتفسير/ عرض التقرير (H.M.Cooper 82: 241-303) ويؤكد هاريس كوبر فى هذا الإضرار على رصد كل ما يؤثر على صدق النتائج والتفسير ويرى أن مصدر غياب الصدق فى هذه الحالة يتعلق بنظام العينات سواء كانت عينات البحوث المختارة ذاتها فى حالة تعددها وزيادتها كمجتمع للدراسة، أو العينات الخاصة بكل بحث فى علاقتها بالمجتمع ومدى تمثيل العينة للمجتمع من حيث الحجم والخصائص .

ولفترات طويلة اعتمد الباحثون على عدد من الأساليب فى التعامل مع نتائج البحوث السابقة لتحقيق أهداف الدراسة . وكان يتصدرها التحليل الإنباعى *Impressionistic* للبحوث التى تمت فى مجال من المجالات وتسجيل النتائج فى علاقتها بأهداف البحث التى تدور عادة حول العلاقة بين نتائج البحوث السابقة واتجاهاتها . وهذا الأسلوب لا يصلح عادة إلا إذا كان عدد البحوث السابقة صغيراً، ولكن يخشى من التحيز فى النتائج النهائية نتيجة تأثير التحليل الإنباعى للباحث .

ويضيف لورانس بسطا إلى هذا الأسلوب، أسلوب حساب أو عد تكرارات النتائج الدالة *Voting Counts or Boxcounts* حيث يتم عد التكرارات النسبية للنتائج موزعة على ثلاث فئات دالة إحصائياً إذا كان أكثر من ثلث النتائج أظهرت دلالة إحصائية فى اتجاه معين (لورانس بسطا ٩٧: ٨-١٠) .

ويلاحظ أن الأساليب فى مجموعها تهتم بالدرجة الأولى ببناء العلاقات النهائية بين نتائج البحوث السابقة فى شكل كمى *Quantitative* . وهذه البحوث التى تجمعها وحدة المجال ووحدة التصميم التجريبي، ووحدة المتغيرات للخروج بدلالة العلاقة بينها أو التأثير الذى يمكن من خلاله التعميم .

ولذلك فلن أسلوب التحليل البعدي واهتمامه بحجم الفاعلية أو التأثير من خلال المعادلات التي صاغها الخبراء لهذا الغرض يعتبر أنسب الأساليب في دراسة العلاقة بين نتائج الدراسات السابقة ومتغيراتها . بل يمكن أن نقول أن معظم الدراسات التربوية تهتم بقياس هذا العامل أو هذا المتغير في التحليل البعدي، ذلك أن معظم الدراسات التربوية بصفة عامة ودراسات تكنولوجيا التعليم بصفة خاصة تهتم بدراسة العلاقة بين العديد من المتغيرات وفعاليتها في التعليم والتعلم . ومن هنا كان الاهتمام بدراسة الفاعلية أو الأثر وحجم هذا الأثر الذي انتهت إليه الدراسات السابقة .

وبالإضافة إلى الخطوات المنهجية السابق الإشارة إليها يحدد على إسماعيل مسرور خطوات أسلوب التحليل البعدي في الخطوات التالية (على إسماعيل سرور ٢٠٠١ & محمد جمال عبد الحميد ٨٧: ٣٢١-٢٢) .

- تحديد بؤرة الاهتمام .
- جمع وفحص البحوث والدراسات السابقة .
- اختيار عينة البحوث .
- تصنيف البحوث ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة الحالية (مستقلة / تابعة) .
- جدولة البيانات وحساب حجم الأثر .
- حساب متوسط حجم الأثر لجميع البحوث والدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة .
- الحكم على قيمة متوسط حجم الأثر .

ثم يلي ذلك عرض وتفسير النتائج، وعرض التعميمات ذات العلاقة بأهداف البحث ثم التوصيات والمقترحات .

ويتم حساب حجم الأثر من خلال أحد المعادلات التالية وفقاً لاتجاه وصف النتائج في علاقتها بالمجموعات المقارنة أو توقيت اختباراتهما .

$$١- \text{ح.أ} = \frac{\text{م ت} - \text{م ض}}{\text{ع ض}}$$

حيث (ح.أ) حجم الأثر، (م ت) متوسط درجات المجموعة التجريبية،
(م.ص) متوسط درجات المجموعة الضابطة، (ع ض) الانحراف المعياري
لدرجات المجموعة الضابطة .

وفي حالة المقارنة بين نتائج الاختبارات القبلية والبعديّة للمجموعة الواحدة،
تستخدم المعادلة التالية :

$$ح . أ = \frac{م ب - م ق}{ع ق}$$

حيث (م ب) متوسط درجات الاختبار البعدي، (م ق) متوسط درجات
الاختبار القبلي، (ع ق) الانحراف المعياري للاختبار القبلي .

ويتم بعد ذلك حساب متوسط حجم الأثر (م.ح.أ) للبحوث كلها بقسمة
مجموع حجم الأثر في كل البحوث على عدد البحوث .

$$م . ح . أ = \frac{م . ح . أ}{ن (للبحوث)}$$

أما الحكم على قيمة متوسط حجم الأثر أو تقدير قيمة المتغير المستقل
وفاعليته، فيتم من خلال الإجراءات التالية :

- تحديد القيمة المقابلة لمتوسط حجم الأثر في جدول التوزيع الاعتنالي
للدرجات المعيارية .

- حدود التغير في القيمة سوف تكون في المساحة (٠,٥-١,٠) تحت المنحنى
الاعتنالي لتوزيع الدرجات المعيارية حيث أن ٠,٥ هي المقابلة للدرجة
المعيارية صفر .

- ويقع بالتالي الحد الفاصل بين الفاعلية وعدم الفاعلية في منتصف المساحة بين
٠,٥-١,٠ هي ٠,٢٥ . وبالتالي فإن القيمة المقابلة إذا كانت أكبر من ٠,٥ فإن
يتم حساب قيمة التغير بطرح ٠,٥ من القيمة الجدولية . فإذا كانت القيمة
النتيجة أقل من ٠,٢٥ كان ذلك دالا على عدم الفاعلية أو التأثير الضعيف .
أو ببساطة أكثر إذا كانت القيمة أقل من ٠,٧٥ بالجدول كان ذلك دليلاً على

عدم التأثير أو الفاعلية، وإذا كانت ٠,٧٥ فأكثر دل ذلك على الفاعلية والتأثير ضعفاً أو قوة حسب الدرجة الجدولية .

وبالإضافة إلى ما سبق هناك عدد من المعادلات البديلة التي يمكن أن يستخدمها الباحث في حالة عدم توفر بيانات بدرجات المجموعة التجريبية أو الضابطة أو متوسط الدرجات القبلية والبعدية وتوفرت النتائج الخاصة بالفروق التي تعكسها قيمة (ت) أو (ف)، أو النسب المئوية للدرجات أو مربع كاي، فإنه يمكن استخدام عدد من المعادلات البديلة أشار إليها هولمز 83 Holmez في الآتي: (محمد جمال الدين عبد الحميد ٨٧: ٣٢٧-٣٣٣) .

١- في حالة توفر قيمة ت (T) وعدد أفراد العينة ن تستخدم المعادلات التالية:

- في حالة تساوى أعداد المجموعتين التجريبية والضابطة .

$$ح. ١ = \frac{2}{n}$$

- وفي حالة عدم تساوى عدد أفراد المجموعتين .

$$ح. ١ = ت \sqrt{\frac{1}{n_{\text{تجريبية}}} + \frac{1}{n_{\text{ضابطة}}}}$$

٢- حالة توفر قيمة ف (F) :

$$ح. ١ = \frac{م - ص}{\sqrt{\frac{م - ب}{ف}}}$$

حيث مج ب ٢ متوسط مجموع المربعات بين المجموعات

٣- في حالة توفر النسبة المئوية للدرجات :

$$ح. ١ = \frac{س ت - س ض}{\sqrt{\frac{1}{n_{\text{كل}}} + \frac{1}{n_{\text{ت}}}}}$$

$$\text{حيث ك} = \frac{\text{س ت} + \text{س ض}}{2}$$

$$\text{ل} = (1 - \text{ك})$$

٤- حالة توفر مربع كاي (كا^٢) وعدد المجموعات ومستوى الدلالة يمكن الحصول على قيمة ت (تحت مستوى الدلالة ودرجات الحرية وتطبيق المعادلة الخاصة باستخدام الدرجة الثانية ت السابق تقديمها في المعادلة رقم (١) .

ولابد أن يراعى الباحث تسجيل كل ما يثير التساؤل حول النتائج، لأنه قد توجد العديد من الدراسات التي توصلت إلى نتائج مختلفة لنفس الفروض، ولذلك يجب أن يسجل الباحث تقييمه النقدي لهذه الحالات . وما لم يراع ذلك فإن التفسير سيكون منقوصاً ما لم يكن هناك تفسير كاف للتباين بين النتائج في هذه الحالات. وسواء كانت الدراسة تهدف إلى تحليل الاتجاهات *Trend Analysis* أو تحليل العصبية (المجموعات والجماعات وخصائصها) *Cohort Analysis* فإن عامل الوقت يعتبر متغيراً مستقلاً في هذه الدراسات يوضع في الاعتبار عند تصميم التحليل من المستوى الثاني الذي يهتم بتحليل الاتجاهات أو خصائص الجماعات والمجموعات (L.B. Becker 247-252) .

وفى الدراسات الإحصائية فإن الباحث في التحليل البعدي أو التحليل من المستوى الثاني يجب أن يضع في اعتباره في العمل المنهجي تسجيل ومراجعة كافة العوامل الخاصة بالكشف عن مدى ارتباط نتائج البحوث ببعضها من حيث نظام العينات وقاعدة البيانات واختيار المجموعات في البحوث التجريبية وشبه التجريبية والمعاملات الإحصائية التي تؤثر في النتائج النهائية وتحمل مؤشراً لارتباط النتائج ببعضها مثل المتوسطات والانحرافات، ومعاملات الارتباط في الدراسات الارتباطية واختلافها أو اتفاق المقاييس المستخدمة . وكل ما يمكن أن يقدم تفسيراً لاتفاق النتائج أو اختلافها حتى يمكن بناء التعميمات على أسس ثابتة وموثوق فيها .

ونشير إلى أن نجاح التحليل من المستوى الثاني في استقراء نتائج الدراسات السابقة وإجراء المقارنة والوصول إلى نتائج جديدة تثرى العلم والمعرفة المتخصصة، يتوقف هذا النجاح على تخصص الباحث وعمق دراسته لمجال

التخصص الذى يبسر له اختيار مجالات التحليل ومادته من التراث العلمى بسهولة ويسر. ويوفر بالتالى الوقت والجهد اللازم للرجوع إلى المئات من البحوث فى التخصص العام لتحديد ارتباط البحوث بدراسته أم لا. كما يوفر تخصص الباحث عمق تحقيق الصديق المنهجى فى اختيار مادة التحليل وإجراءاته والثقة فى نتائج التحليل بالتالى. وينعكس هذا على الاستزادة العلمية وتحقيق التراكم العلمى فى الإطار النظرى لمجال التخصص.

ويحقق نجاح الباحث فى التحليل البعدى أو التحليل من المستوى الثانى استعادة للمعرفة العلمية فى الماضى وربطها بالتطورات المعاصرة فى نفس المجال، وهذا يحقق قيمة علمية مضافة. وحتى تتحقق هذه القيمة العلمية المضافة فإن الباحث يجب أن يكون حذراً فى التعامل مع بعض الدراسات المنقوصة من ناحية المنهج والأدوات وقاعدة البيانات التى تؤثر فى النتائج بالتالى، ولذلك فإن الباحث يجب أن يقوم بنقد هذه الدراسات من الجوانب المنهجية ووضع هذا النقد فى الاعتبار عند تفسير النتائج النهائية للتحليل الذى اعتمد على بعض من هذه البحوث.

الفصل العاشر

الدراسات التاريخية والمستقبلية

لسنوات طويلة استمرت الدراسات التاريخية وأدواتها أحد المحاور الأساسية فى تصنيف الدراسات العلمية ومناهج البحث وأدواته، باعتبارها الدراسات الخاصة بالكشف عن جهود الرواد وأعمالهم الرائدة أيضاً فى المجالات المتعددة للمعرفة العلمية، لمعرفة جذور هذه المعرفة، ومراحل تطور العلوم وتسجيلها، وطوال هذه السنوات كانت الدراسات التاريخية تعتبر فئة تصنيف الدراسات والمناهج أساس الزمن فى مقابل الدراسات الحالية أو دراسة الواقع الراهن .

ومع الاستمرار فى هذه الدراسات التاريخية والأثنية أو الحالية، فوجئ العالم كله بالتغير السريع والمتعاطم فى كافة مجالات المعرفة، حتى أن هناك العديد من المجالات التطبيقية لم تكن قد استعدت لمواجهة التغير المتنامى والسريع فى المعرفة، ولم تتمكن من رسم التوقعات الخاصة بالتعامل مع هذا التغير الحادث.

والذى يشير بوضوح إلى أن البحث العلمى يجب أن يمد به بصره إلى المستقبل لرسم احتمالات التغير ونتائجه والتخطيط للتعامل مع حركته والتكيف مع نتائجه.

ومن هنا أصبحت الدراسات المستقبلية *Futurism* مجالاً علمياً للبحث فى مختلف العلوم وقطعت فيها بعض الدول شوطاً كبيراً بعد انبدايات الحذرة فى الأربعينيات من هذا القرن، وأصبحت الدراسات المستقبلية فئة من فئات تصنيف الدراسات على أساس بعد الزمن. حيث أن الدراسات التاريخية تهتم بالوقائع

وحركتها فى الماضى، وتهتم الدراسات المستقبلية برسم حركة الوقائع فى المستقبل من خلال توظيف عدد من طرق البحث والأدوات المنهجية التى تتفق وطبيعة هذا الهدف، وخصائص البحث فى تحقيقه .

ونود أن نشير إلى أن أهمية الدراسات التاريخية لا تقف عند حدود المعرفة بما حدث فى الماضى واكتساب الخبرة من هذه الأحداث، ولكنها تفيد أيضاً فى التوقع بمسار مثل هذه الأحداث فى المستقبل، من خلال الرصد المتتابع لحركة الوقائع والأحداث فى الماضى، وكذلك الحركة الآتية لهذه الوقائع والأحداث، باعتبارها معطيات أو مقدمات لما يمكن التوقع بحدوثه- كنتائج - فى المستقبل .

ولكن قد يبدو غريباً طرح هذه الأنواع من الدراسات العلمية فى مجال تكنولوجيا التعليم مع الصورة التالية :

١- إن مجال تكنولوجيا التعليم مازال فى المرحلة المبكرة سواء من حيث النظرية أو التطبيق، وما زالت دراساته تستهدف وصف الواقع الراهن سواء فى المؤسسات التعليمية أو خارجها .

وبذلك لم يستهدف بعد الوقائع أو الأحداث التى يمكن أن نصف حدوثها وعلاقتها فى الماضى، مثل مصادر التعليم والتعلم وكيف كانت ؟.. أو استخدامها والإفادة بها فى الماضى، أو الاتجاهات المبكرة فى التعليم والتطوير، أو بناء المؤسسات التى تبنت هذه الاتجاهات فى الماضى، وكذلك الأعلام البارزين وسيرتهم التاريخية . فهذا كله ومثله مما لا يمكن وضعه فى دائرة الماضى وبالتالى إخضاعه للدراسات التاريخية .

٢- ومن جانب آخر نجد أن سرعة التطور الحادث فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات باعتبارها أداة التطوير المعاصرة فى تكنولوجيا التعليم، فإنه يصبح من الصعب أيضاً بناء التوقعات العلمية فى المدى القصير للدراسات المستقبلية وهى الخمس سنوات، ففي هذه السنوات يمكن أن نشهد تطوراً غير مسبوق، وغير متوقع فى علاقته بوقائع الماضى أو تطور السلاسل الزمنية . وغيرها والتى يمكن أن نبني بها أداءاته لاستشراف المستقبل بالأسلوب العلمى .

إلا أن هذه الصور لا يمكن أن تكون سببا لعدم تقديم هذه الأنواع من الدراسات تعتبر من الأدوات الهامة للبحث العلمي، وحاضر اليوم سيكون في الغد ماضيا، ومع التطور الحادث، في الأدوات والأساليب يمكن إخضاع وقائع تكنولوجيا التعليم للدراسة المستقبلية العلمية .

وبجانب ذلك فإن أساليب النقد في الدراسات التاريخية يمكن توظيفها في تقويم الوقائع والأحداث الحالية والاستفادة من هذه الأساليب في بناء المعايير والأسس الخاصة بمركز الوقائع والأحداث بجانب أن أساليب التنبؤ وبناء الاستوقعات في المستقبل يمكن الاستفادة منها في الوصول إلى نتائج أكثر صدقا من أساليب وأدوات أخرى تستخدم مع مناهج متعددة .

ولذلك يصبح تقديم التصميمات المنهجية في الدراسات التاريخية والمستقبلية ضرورة للباحث يمكن الاستفادة منها وتوظيف أدواتها بما يحقق دقة الإجراءات والأدوات وصلاحياتها للوصول إلى النتائج المستهدفة .

المنهج التاريخي

يعتبر المنهج التاريخي أداة البحث في المشكلات أو الظواهر العلمية في بعدها التاريخي أو سياق الوقائع والأحداث التي حدثت في الماضي . سواء لأغراض وصف الظاهرة وتسجيلها كما حدثت في الماضي مثل تسجيل تاريخ المؤسسات والوسائل والأعلام البارزين - كما سبق أن أوضحنا في الفصل الأول - أو لأغراض تفسير علاقات الظاهرة العلمية وعناصرها بالوقائع والأحداث التي حدثت أيضا في الماضي . وفي جميع الحالات يعتبر المنهج التاريخي هو أداة البحث في دراسة مثل هذه المشكلات أو الظواهر.

والمنهج التاريخي يستلزم استرداد *Reconstruction* بطريقة منهجية *Systematic* وموضوعية *Objective* من خلال تجميع الأدلة، وتقويمها، والتحقق منها، ثم تركيبها *Synthesizing* لاستخلاص الحقائق والوصول إلى نتائج أو خلاصات محكمة .

ويستلزم الإعداد المنهجي اتباع سياق منظم من الفواعل والإجراءات لجمع الأدلة الممكنة عن الوقائع والأحداث، والعصر، والسياق وتقويم هذه الأدلة

والبحث عن الارتباط السببي *Causal Connection* والتحقق منه، ثم تقويم هذه المعلومات المنظمة عن الأحداث بطريقة تجعلها قائمة على الاختبار النقدي (R.Tucker, et al 83:68) .

وتعتبر أهم الخطوات المميزة للمنهج التاريخي، بجانب الخطوات المنهجية العامة، الخطوات التالية :

- جمع المادة التاريخية .
- نقد المادة التاريخية وتقييمها .
- تصنيف الحقائق وتحليلها، ثم تركيبها في إطار أهداف البحث التاريخي .

أولاً : جمع المادة التاريخية

تبدأ عملية جمع المادة التاريخية بتحديد المصادر التي تضم هذه المادة أو تشير إليها ومستواها . وتسمى المصادر التاريخية . وتنقسم هذه المصادر إلى نوعين رئيسيين :

١- المصادر الأولية : وهي المصادر المباشرة ذات العلاقة العضوية بالوقائع والأحداث والشخصيات . مثل الآثار والوثائق التاريخية . حيث تعتبر الآثار المادية مصدراً لجمع البيانات مثل المباني وتصميمها وبنائها، والأثاث والأزياء والجوائز والشهادات . وغيرها مما يعتبر دليلاً وشاهداً على العصر وتاريخه، وكذلك المطبوعات والمحفوظات التي شهدتها الفترة التاريخية، ويمكن الاسترشاد بها في مرحلة نقد المصادر وتقييمها .

وتتعدد أشكال الوثائق التاريخية والأوعية التي تضمها وتختلف باختلاف العصر، ففي مرحلة تاريخية كانت المخطوطات من السيرة الذاتية مصدراً أولياً وأصبحت الآن التسجيلات الإذاعية والأفلام المصورة بالسينما والفيديو وبرامج الكمبيوتر في حالة وجودها مصدراً أولياً في علاقته العضوية بالأحداث والوقائع والأشخاص، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات والقرارات الخاصة بتنظيم العمل أو تنظيم العلاقات مع المؤسسات أو العاملين فيها، أو السجلات الرسمية للتوزيع ومصادر التمويل والميزانيات السنوية ، ومحاضر الاجتماعات ودفاتر تسجيل الزيارات.. وغيرها . ويضاف إلى الوثائق السابقة التقارير التي يكتبها

الأفراد عن الوقائع والأحداث وتحفظ في وثائق المؤسسات، أو تنشر في الصحف أو الدوريات حول الوقائع أو الأحداث أو الشخصيات .

ويشترط في جميع المصادر السابقة ومثيلاتها أن تكون هي المصدر الأساسي وذات العلاقة المباشرة بالأحداث والوقائع التاريخية حتى يمكن اعتبارها مصدراً أولياً يتم الاعتماد عليه في الرصد والتسجيل التاريخي .

٢- **المصادر الثانوية** : وهي المصادر التي تأخذ عن المصادر الأولية وتعيد تسجيلها أو نشرها بعد ذلك في سجلات أخرى أو الصحف والدوريات، وعادة ما تكون في غير الحالة التي تم تسجيلها بها في المصادر الأولية. مثل عمليات التصنيف والتبويب وإعادة التسجيل والنشر في أشكال جديدة غير الشكل الأولي الذي تم تسجيلها به . أو تكون مصحوبة بالآراء والتعليقات المرتبطة بإعادة التسجيل والعرض .

ثانياً : نقد المادة التاريخية وتقييمها :

بعد أن ينتهي الباحث من جمع مصادر المادة التاريخية، فإنه يقوم بعملية نقد هذه المصادر وتقويمها للتحقق من صلاحية المصادر للاعتماد عليها وصدق المادة التاريخية في رصد ما حدث في الماضي . وتزداد ضرورة القيام بهذا النقد والتقييم كلما زادت الفترة الزمنية بين وقوع الحوادث والوقائع وتسجيلها .

ويتم النقد والتقييم في اتجاهين

١- **النقد الخارجي** : الذي يستهدف التحقق من صحة المصدر أو الوثيقة في علاقتها بالفترة التاريخية من خلال الشكل والبناء والمقومات التي تتفق مع خصائص هذه الفترة ومميزاتها . وعلى سبيل المثال التفرقة بين المصادر الحقيقية والمصادر المزيفة .

٢- **النقد الداخلي أو الباطني** : الذي يستهدف التحقق من صحة المعنى أو المغزى والتأكد من صدق المحتوى *Validity of Content* للوثيقة أو المصدر ويتم التفرقة بين التقييم أو التحليل الداخلي الإيجابي، والتقييم أو التحليل الداخلي السلبي (محمد على محمد ٨٣-١٥٠-١٥٢) .

فيستخدم التقييم أو التحليل الإيجابي للتفرقة بين العناصر الأولية التي يحتوى عليها النص التاريخي، وإدراك كل عنصر على حدة . للوقوف على المعنى الحقيقي الذي يرمى إليه بناء المحتوى . فيستهدف تحديد المعاني المختلفة لكل ما تتضمنه الوثيقة من جمل وعبارات وتراكيب لغوية مقارنة بلغة العصر الذي كتبت فيه الوثيقة .

أما التقييم أو التحليل الداخلي السلبي، فيهدف إلى معرفة الظروف التي وجد فيها كاتب الوثيقة وقت تسجيلها، وشهادات الآخرين شهود العيان في علاقتها بالدوافع والبواعث التي كان يمكن أن تؤدي إلى التحريف أو التشويه، أو احتمالات وجود الخطأ في تسجيل الوثائق أو الأقوال في هذه الفترة التاريخية .

ويمكن الاسترشاد بأسس النقد التاريخي للوثائق ومصادرها على النحو التالي :

أ- يجب أولاً نقد الوثائق نقداً خارجياً أو من حيث خصائصها الموضوعية.

- التحقق من كاتب الوثيقة .

- التحقق من اتفاق الشكل والبناء مع خصائص المرحلة التاريخية .

ب- النقد الداخلي على أساس الخصائص الذاتية للوثيقة .

- ما الذي يعنيه الكاتب بعبارة ما ، وما هو معناها الحقيقي المميز لها؟

- هل صدرت العبارة عن عقيدة صادقة ؟

- هل يهتم الكاتب بخداع القارئ ؟

- هل كان يقع تحت ضغط التزييف ؟

- هل وقع تحت تأثير الغرور ؟

- هل كان متأثراً باتجاه معين أو متعاطفاً مع تيار فكري أو حركة سياسية معينة ؟

- هل تأثر بالرأي العام في هذه الفترة ؟

- ما هي حدود قدرات الكاتب وإمكاناته الفكرية ؟

- ما هو مدى ملاءمة الوقت والمكان للملاحظة والتسجيل وقتئذ ؟

- هل كان من السهل ملاحظة مثل هذه الوقائع والأحداث أم كان من الصعب على الكاتب ذلك ؟

- هل كان الكاتب مجرد مشاهد أم أنه مدرب على الملاحظة والرصد؟

- مدى صحة العبارات واتفاق بنائها مع لغة العصر ؟

ثالثاً : تصنيف الحقائق وتحليلها وإعادة تركيبها :

وهى العملية الخاصة بإعادة عرض الوقائع والأحداث كما حدثت فى الماضى فى إطار الأهداف التى يسعى البحث إلى تحقيقها، أو التساؤلات التى يسعى الباحث إلى الإجابة عليها وتفسيرها فى تقرير نهائى يقدم رؤية الباحث لهذه الوقائع فى إطار ما قام به من إجراءات، وما استند إليه من مصادر ثبتت صحتها وصلاحياتها للبحث التاريخى .

ونود أن نشير فى هذا الصدد إلى أن الكثير من الباحثين فى دراسات عديدة بخلطون بين تطبيق المنهج التاريخى بإجراءاته المميزة التى تقوم على النقد الفاحص للوثائق بالدرجة الأولى، وبين مجرد السرد التاريخى للوقائع والأحداث من خلال الرجوع إلى المصادر الثانوية مثل المراجع التاريخية أو الكتب أو الدوريات التى سجلت هذه الوقائع والأحداث من خلال البحث التاريخى الصادق.

فهذه المراجع أو الكتب أو الدوريات تعتبر بالنسبة للباحث فى الحالة الثانية مصدراً ثانوياً، وما قام به فى هذه الحالة لا يزيد عن كونه الرجوع إلى هذه المصادر والنقل عنها باعتبارها من أدبيات البحث ومراجعته، وليس تطبيقاً لأسس المنهج التاريخى كما يدعى هؤلاء الباحثون فى مقدمات بحوثهم ودراساتهم .

طرق البحث فى الدراسات المستقبلية

على الرغم من اعتماد الفكر المستقبلى على قوة الحدس والاستكشاف والمعايرة والمطابقة، إلا أن النتائج تظل فى النهاية احتمالية، لأنها تتناول وقائع لم تحدث بعد، وتفسر سلوكاً لم يتم . وهذا يتطلب درجة أكبر من الضبط المنهجى للإجراءات ومستوى عال من صدق التنبؤ أو التوقع *Predictive Validity* التى ترتفع بالعمل والاستدلال إلى مستوى عال من الثقة والتقدير .

وهذا يتطلب شروطاً أولية يجب الالتزام بها :

١- أن تعتمد الدراسات المستقبلية على المعلومات أو البيانات التي تعبر عن حركة المتغيرات في الماضي أو الحاضر، وأن يتوفر في هذه المعلومات أو البيانات مستوى عال من الصدق والثقة .

٢- عدم صلاحية الاعتماد على أسلوب العينات في انتقاء المصادر وجمع البيانات، ذلك أن البيانات في البحوث المستقبلية عادة ما تكون مستهدفة لأغراض العرض الصادق لحركة المتغيرات وتطورها. ولا يصلح بالتالي قياس أهمية البيانات أو جدواها على أهمية العينات المنتقاة منها. لأن العينات لا تصلح مقياساً للتعميم في البعد المستقبلي لحركة الظواهر أو العلاقات بين المتغيرات .

٣- مهما كان الأسلوب الذي يتبع في البحث المستقبلي، فإنه يجب أن يقوم على خطوات منهجية منتظمة، وأن يتم توثيق هذه الخطوات والإجراءات بحيث تسمح للآخرين من تتبعها والحكم على صدق الحكم والاستدلال .

٤- على الرغم من أن بعض الأساليب المنهجية والحكم والاستدلال يتسم بقدر كبير من الذاتية، إلا أن الباحث يجب أن يقلل من قدر الذاتية، ويرتفع بالموضوعية بقدر الإمكان، وتقدير مطلب الموضوعية من خلال الإجراءات والاختبارات التي تؤكد وجوده وارتفاع قيمته .

٥- ويرتبط بالمطلب السابق توفير أدوات الحكم بصدق التنبؤ والثقة في النتائج المستقبلية .

٦- مراعاة تحديد المدى الزمني للتنبؤ أو التوقع أو الخروج باستدلالات عن المستقبل حيث ترتبط دقة الاستدلال بهذا المدى وابتعاده أو اقترابه من تاريخ العمل المنهجي، فكلما زاد المدى الزمني تأثر مستوى اليقين في الحكم والاستدلال .

وهناك الكثير من التقسيمات المختلفة لأنواع الدراسات المستقبلية، قامت على أساس التفرقة بين قدر الذاتية والموضوعية، وتوافر معايير للحكم على مسار المتغيرات وحركة الظواهر، وكذلك الاستدلال عن اتجاه العلاقات في علاقتها بالتطور الزمني ابتداء من الماضي والحاضر واستشرافاً للمستقبل .
(السعيد محمد رشاد ١٢٢:٩٧-١٢٥)

وأبرز هذه التقسيمات هو تقسيم هذه الدراسات إلى نوعين رئيسيين :

النوع الأول : الذى يبدأ من الماضى والحاضر الذى ترسمه قاعدة كبيرة من المعلومات والبيانات عن حركة الظاهرة والعلاقات بين عناصرها أو بينها وبين غيرها من الظواهر الأخرى ونتائج هذه العلاقات . وبناء على رؤية الباحث لمسار الظاهرة وعلاقتها فى الماضى والحاضر يمكنه صياغة افتراضاته حول النتائج المستقبلية .

ويبدأ البحث فى هذا النوع بوضع افتراضات حول التوقعات المستقبلية، يقوم بتحديد صلاحيتها من خلال الحقائق والمعطيات التى قدمها الماضى والحاضر معا وتخضع هذه الحقائق والمعطيات للدراسة والتحليل بأداة من أدوات التحليل الخاصة بدراسة خرائط التدفق والعلاقات مثل تحليل النظم وبحوث العمليات .

وهذا النوع يطلق عليه النوع أو النمط الاستطلاعى أو الاستكشافى
• *Exploratory Model*

ومهما قيل فى اعتماد هذا النوع على دراسة الحقائق أو تحليل معطيات الحاضر والماضى من خلال أساليب رياضية أو نماذج خاصة للتحليل فإنه يصعب عزل البحث فى هذا النوع عن ذاتية الباحث سواء كان فى صياغة الافتراضات حول المستقبل أو انتقائه للمعطيات التى تسهم فى تقرير الصياغة أو الصياغات . وهذا كله قد يتأثر بشكل أو آخر باتجاه الباحث ومعتقداته حول مسار الظاهرة وعلاقتها وشبكاتها الاتصالية التى تخضع للدراسة والتحليل .

ولذلك يتوقف نجاح هذا النوع فى تحقيق أهدافه على مدى تجرد الباحث من الذاتية وتوظيف الأدوات والآليات التى تسهم فى ضبط الاختيار والانتقاء للحقائق والمعطيات وتقرير صلاحية بناء التوقعات .

ويثور سؤال فى تطبيق هذا النوع من الدراسات المستقبلية، حول تباين السياقات التى عملت أو تعمل فيها الظاهرة محل الدراسة، والسياق المتوقع الذى تعمل فيه الظاهرة فى المستقبل . وحدود صعوبة رسم الأساق والسياقات المستقبلية وبالتالى رسم خرائط أو شبكات العلاقات فى المستقبل .

ولذلك ترتفع أهمية الدراسة الاستطلاعية الموسعة للحقائق والبيانات في إطار السياقات المتعددة وعقد المقارنات والتأكيد على مصادر الاتفاق والاختلاف بين السياقات المختلفة وتأثيراتها في الماضي والحاضر، وما يمكن أن يصل إليه في المستقبل .

النوع الثاني : ويأتى على خلاف النوع الأول حيث يبدأ من المستقبل أولاً برسم الأهداف المستقبلية وتحديدها ودراسة الحقائق والمعطيات في الحاضر التي تسهم في تحقيق الأهداف المستقبلية المحددة سلفاً .

وتعتبر الأهداف المحددة مسبقاً معياراً يستهدف الباحث تحقيقه. وبالتالي فإنه يضع النماذج المختلفة التي تشمل السياسات والخطوات والإجراءات التي تصل فى النهاية إلى تحقيق الأهداف . ويتم بناء النماذج وتقويمها فى إطار معطيات الحاضر أو حركة هذه المعطيات التي يمكن أن تتطور فى المستقبل.

ونظراً لأن الباحث يبدأ بتحديد الأهداف المستقبلية، فإنه يسهل ضبط أسلوب العمل وإجراءاته من خلال الحكم على صلاحيتها لتحقيق الأهداف ومداها .

ولذلك يطلق على هذا النوع النمط المعيارى Normativa Model أو التوقع المعيارى Normative Forecasting .

وعلى الرغم من إمكانية الحكم على صياغة الأهداف وعلاقتها برسم السياسات والإجراءات الخاصة بتحقيقها وتقرير صلاحية التوقعات بناء على ذلك إلا أن صياغة الأهداف أيضاً ورسم السياسات والإجراءات لا تخلوا أيضاً من قدر كبير من الذاتية، التي تقربها إلى مفهوم الحدس Intuitive الذي يتم فى إطار نظريات ومفاهيم يمكن أن تخدم رؤى وتصورات الباحثين الذين يتجهون إلى استشراف المستقبل والتوقعات الخاصة به .

ويجمع تقسيم آخر لهذه الدراسات بين النوعين السابقين فى نموذج آخر لا يغفل دراسة معطيات الماضي والحاضر التي تفرض نفسها على مسارات الظواهر فى المستقبل، وكذلك يسمح بتوظيف آليات الحدس والإبداع فى تصور الأهداف المستقبلية وصياغتها ورسم السياسات والإجراءات التي تحقق هذه الأهداف وهو نموذج الأساق الكلية Feed back Model الذي يعتبر

إطاراً موحداً يجمع بين النمطين السابقين فى إطار التفاعل بينهما (عواطف عبد الرحمن ٨٨: ١٩-٢٣)

ويعتمد اختيار أسلوب البحث فى الدراسات المستقبلية على المدخل الذى يختاره الباحث لصياغة الافتراضات أو الأهداف المستقبلية وطرق تحقيقها. وهذه بالتالى تختلف باختلاف التخصص العلمى من جانب والاتجاه الفكرى الذى يمثل الإطار المرجى للباحث عندما يتطرق إلى المشكلات الإنسانية والاجتماعية .

ومن أهم الأساليب البحثية فى هذا المجال مايلى: (جس روت، فى: جون ميد لتون ٨٥: ١٠٠-١٠٩)

١- أسلوب دلفى *Delphi Technique* :

يعتمد هذا الأسلوب على جولات متعاقبة من الاستقصاءات مع مجموعة من الخبراء والمتخصصين فى موضوع ما، بقصد الوصول إلى الإجماع فى النهاية حول هذا الموضوع، وتقوم الفكرة الأساسية لهذا الأسلوب على أن نتائج تفكير الجماعة تكون فى النهاية أكثر صلاحية من نتائج تفكير الفرد (*W.R.Borge & M. D.Gall 83: 413-14*)

ويتم الوصول إلى آراء المجموعة من الخبراء والمتخصصين بشكل منهجى ومنظم بإتباع الخطوات التالية :

١- تحديد عدد كبير من الخبراء وأصحاب الاختصاص فى موضوع الاستقصاء والحصول على موافقتهم على المشاركة فى جولات متعاقبة من الاستقصاء والحصول على استجاباتهم فى كل مرة .

٢- تحديد محتوى وبناء الاستقصاء الأولى ، واختيار صدق الاستقصاء للتأكد من صلاحية المحتوى والبناء لتحقيق الأهداف .

وفى هذا الاستقصاء الأولى أو التمهيدى يمكن استخدام الأسئلة المفتوحة، حيث يمكن إعادة بناء الأسئلة للمرات التالية من خلال إجابات الأسئلة المفتوحة .

٣- دعوة كل مشارك من الخبراء والمتخصصين أن يضع إجاباته واستجاباته منفرداً على الاستقصاء الأولى .

مثل تحديد إجابة كل فرد للسؤال الخاص بتحديد التغير في الحاجات التعليمية للأفراد في المستقبل أو تحديد رؤية الفرد لكيفية اكتساب مهارات التعلم من بعد نتيجة التوسع في استخدام الشبكات التعليمية العالمية .

٤- تحليل جميع الإجابات وترتيبها لتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الأفراد وبعضهم .

٥- إعادة الاستقصاء مرة أخرى في صورة جديدة تضع في اعتبارها الإجابات السابقة على الاستقصاء الأول ومظاهر الاتفاق والاختلاف فيه.

وتزويد كل مشارك بإجابات الآخرين مقارنة بإجاباته وسؤاله عما إذا كان سيبحث تعديل إجابته أو تبرير الاختلاف .

ويمكن في هذا الاستقصاء تزويد الأفراد بمعلومات إضافية وطرح أسئلة جديدة .

٦- يتم تكرار الخطوات مع استمرار توضيح المواقف والاتجاهات المختلفة، للوصول إلى صيغة نهائية يتم الاتفاق عليها فيما يتعلق بالرؤى المستقبلية.

وهذه الجولات قد تصل إلى خمس جولات لنفس الخبراء والمتخصصين في نفس الموضوع إلى أن يصل الباحث إلى النتائج التي تتفق مع الأهداف المطروحة .

ويتميز هذا الأسلوب بالتالي :

- مشاركة عدد ضخم من الأفراد في مختلف التخصصات وفروع المعرفة .
- مشاركة أفراد في مناطق جغرافية متباعدة، دون تكبد انتقالهم أو إهدار الوقت في حضور مقابلات أو اجتماعات .
- تغاди تأثيرات علاقات القوى بين الأفراد التي تظهر في المقابلات الجماعية.

وعلى الرغم من هذه المزايا إلا أنه يتسم بعدد من الصعوبات المقترنة بتفسير الإجابات وتحليلها، بجانب عدم اليقين الخاص بجدية الاهتمام والانتباه إلى التفاصيل التي تتميز بالكثرة والتكرار، بجانب الصعوبة الناتجة عن ملل المشاركين عن بعد دون الإحساس بالتفاعل مع الباحث والآخرين .

وعموماً فإن الحاجة تبدو ماسة إلى استخدام أسلوب دلفى فى الدراسات المستقبلية عندما يتطلب البحث الاستعانة بعدد كبير من الخبراء والباحثين مع صعوبة الاتصال معهم وبينهم، أو فى حالة التوقع بوجود اختلافات حادة بين الخبراء، وكذلك إذا ما كان صدق البيانات يسلتزم إخفاء المشاركين لأسباب معينة، وكذلك توفير حرية التعبير عن الآراء والأفكار وتدفقها بعيداً عن سيطرة الأغلبية أو تأثيرات الآخرين (سعيد رشاد ١٣١:٩٧) .

وحتى يمكن الاستفادة أكثر من هذا الأسلوب يمكن الجمع بينه وبين الاتصال الشخصى بين الخبراء والباحثين فى جلسات تعقد لهذا الغرض *Panel Discussion* يتم فيها عرض ما توصل إليه الباحث فى الرؤى المستقبلية من خلال جولات الاستقصاء، وإدارة الحوار بما يشجع على تدفق الآراء والتبريرات لتدعيم الاتفاق فى النهاية وتحقيق الإجماع .

٢- أسلوب العصف الذهنى Brain Storming :

ويطلق عليه الاستثارة الفكرية أو الحث الفكرى، ويعتمد هذا الأسلوب على استثارة المتخصصين والخبراء على توليد الأفكار والآراء حول الرؤى المستقبلية فى مناخ يتسم بالود واللفة بين المشاركين بعيداً عن النقد أو ما يؤثر فى قبول الأفراد لاستمرار المشاركة . ويتطلب هذا الأسلوب اجتماع الخبراء والمتخصصين فى جلسة خاصة، وتنشيط الحوار بينهم حول ما يسهم به كل فرد من أفكار للوصول فى النهاية إلى مجموعة كاملة من الأفكار تشكل رؤية عامة أو اتجاه ما لوصف الصورة المستقبلية .

ويتطلب هذا الأسلوب اتخاذ الخطوات التالية :

- ١- تكوين مجموعة صغيرة من الخبراء والمتخصصين فى موضوع البحث من أربعة أفراد إلى أربعة عشر فرداً، ويفضل الأكثر معرفة وعمقاً فى هذه المعرفة .
- ٢- عرض الموضوع فى أبسط صورة وأكثرها إجمالاً .
- ٣- عرض أسلوب العمل المشترك خلال الجلسة بشأن موضوع البحث، على سبيل المثال :

- حيث كسل شخص على ذكر أى فكرة ذات صلة بالموضوع مهما بدت خارجة عن المألوف وقبولها وتسجيلها .

- حظر إصدار الأحكام السلبية أو الناقدة لأفكار الغير .

٤- تكليف أحد الباحثين أو من يتولون إدارة الحوار بكتابة كل إسهام فكرى علنا على سبورة أو لوحة لتظهر المعلومات أمام الفريق كله .

٥- يتم الانتقال فى طرح العناصر أو الموضوعات الفرعية إلى مستوى تالى من حيث التعقيد وعودة أفراد الفريق إلى القيام - بصفة فردية - بتبسيط العناصر، وتجميعها وترتيبها والانتقاء من بينها وفقا للمعايير الموضوعية . وبذلك يتم توليد مجموعة جديدة من الأفكار .

٦- يتم تكرار الخطوات نفسها، مادام هذا التكرار يثمر ويسهم فى توليد أفكار جديدة يتم تسجيلها وهكذا حتى يتم الوصول إلى اتفاق أو إجماع حول الأفكار المطروحة والتطورات المتوقعة فى المستقبل .

ويتوقف نجاح هذا الأسلوب على قدرة قيادة الجلسة ومتابعة المشاركين فيها واستمرارهم بنفس المشاركة الحماسية . مع الوضع فى الاعتبار أن الأفكار وطرحها تعتمد على الجس والانطلاق فى التعبير، وبالتالى فإن ما يمكن أن تكون الجلسة قد بدأت به من أفكار أو آراء غير مقبولة أو غير مألوفة يكون فى النهاية مقبولا ومتفقا عليه .

ومما يؤخذ على هذا الأسلوب هو عدم إمكانية تحقيق التوازن بين الأفراد نتيجة علاقات القوى التى يمكن أن تظهر بينهم، وعدم اتفاق خصائصهم وصفاتهم الشخصية التى يمكن أن تؤثر فى فرض الآراء على الآخرين أو عدم قدرة البعض على توصيل آرائهم أو أفكارهم، ولذلك يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على براعة وقدرة قيادة الجلسة وتوجيهها إلى تحقيق الأهداف .

بالإضافة إلى أن هذا الأسلوب يحتاج من المشاركين بداية الاقتناع بأهمية الاستكشاف والتحليل بدلا عن الحلول الجاهزة والأمثلة المشابهة، حتى يمكن أن يسهموا بمختلف الأفكار مهما اختلفت قيمتها وطرحها للمناقشة وتبادل الآراء .

٣- أسلوب كتابة السيناريوهات Scenario Technique :

السيناريو هو عبارة عن نص مكتوب يصف الوقائع والأحداث المتوقعة والعوامل المؤدية إليها وكذلك التصرفات أو أنماط السلوك التي تترتب على هذه الوقائع والأحداث .

ويمكن البدء في كتابة السيناريو بالمعطيات وتطورها ثم صياغة التوقعات بناء على المعطيات وأوزانها وتطورها. ويرتبط هذا النوع بالنمط الاستطلاعي أو الاستكشافي للدراسات المستقبلية التي تعتمد على صياغة التوقعات بناء على نموذج للعلاقات بين المعطيات المختلفة ويطلق على هذا النوع السيناريو الاستطلاعي .

وعلى الجانب الآخر هناك السيناريو المعياري ويرتبط بالنمط المعياري أو الاستهدافي للدراسات المستقبلية حيث تبدأ كتابة السيناريوهات بتحديد الأهداف المستقبلية ثم صياغة البدائل والمتطلبات المختلفة لتحقيق هذه الأهداف .

وفي كلا الحالتين فإن كتابة السيناريو يمكن تلخيصها في السؤال ماذا ... لو ؟ وبمعنى آخر فإن هناك تصورات عديدة وبدائل عديدة للتوقعات، أو الأهداف وكذلك متطلبات ومعطيات عديدة لحدوثها أو تحقيقها .

ومع التباين في التوقعات وكذلك في تحديد المعطيات أو المتطلبات يمكن أن تعد سيناريوهات متعددة كل منها يعبر عن اتجاه معين، ويتم الوصول في النهاية إلى سيناريو واحد للتوقع وتحديد المتطلبات .

ويتضمن أسلوب كتابة السيناريوهات الخطوات التالية :

- ١- تحديد التوقعات البديلة أو الأهداف المطلوب تحقيقها في المستقبل .
- ٢- تحديد مجموعات الأفراد من المتخصصين وذوى الخبرة، ممن يتبنون هذه التوقعات أو يؤيدون الأهداف المستقبلية .
- ٣- تتقدم كل مجموعة بوصف مكتوب للأهداف أو التوقعات وتصورها للمتطلبات أو المعطيات وتطورها .
- ٤- تحليل جميع السيناريوهات بواسطة فريق من المتخصصين والمستشارين لتحديد الأبعاد الوصفية الهامة في كل سيناريو .

٥- الاتفاق على صيغة مشتركة لطرح التوقعات أو البدائل والأبعاد الوصفية بين الجماعات، مع استمرار التباين في الأوزان القيمة لهذه الأبعاد الوصفية. ويمكن في هذه الحالة إعادة كتابة السيناريوهات بعد تنقيتها والاتفاق على الأبعاد الوصفية المشتركة .

٦- وضع السيناريوهات والأبعاد الوصفية على مصفوفات تحدد الأوزان والقيم المشتركة لهذه الأبعاد . ويتم التقدير تنازلياً لهذه الأبعاد، ولكن درجة من مائة أو ألف حتى يسهل تحويلها إلى نسبة مئوية . بحيث تكون القيمة الأعلى للبعد رقم (١) والأقل لما يليه وهكذا .

٧- من خلال تحديد قيمة لكل بعد وصفي في كل سيناريو، يتم تحديد قيمة كلية متوسطة لكل بعد وصفي في السيناريوهات كلها .

٨- يتم لقاء المجموعات لتقييم السيناريوهات المقدمة بناء على الأوزان الكلية للأبعاد الوصفية، وإدارة جلسة حوار للتفضيل والتراجع ويمكن أن تدار بأسلوب الحث الفكري لاختيار سيناريو واحد يقدم الصور المستقبلية والتوقعات المرتبطة بها أو التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف .

ويرتبط نجاح هذا الأسلوب باختيار المشاركين من الخبراء وأصحاب الاختصاص وتوزيعهم في مجموعات تتسم بالكافو . مع القدرة على الاتفاق في تحديد الأبعاد الأساسية أو الهامة في بناء السيناريوهات وكذلك القيم والأوزان التي تعطى لهذه الأبعاد والاتفاق عليها .

وهذه الأساليب الثلاثة السابقة هي أساليب تستهدف الوصول إلى الإجماع بين الخبراء والمتخصصين في الآراء أو الأفكار باستخدام أدوات مختلفة، وتعتمد في النهاية على حث هؤلاء الخبراء والمتخصصين على التفكير والتعبير والاتفاق حول مفاهيم أو رؤى واحدة، ولذلك فإنه يمكن تطبيقها في الدراسات المستقبلية كما يمكن تطبيقها في دراسات وبحوث أخرى تعتمد في نتائجها على الإجماع .

كما أنها ليست الأساليب الوحيدة التي يمكن الاستفادة منها في الدراسات المستقبلية، فحيث يتوفر الكم من المعطيات يمكن بناء النماذج الرياضية واستخدام الأساليب الإحصائية والكمية . وكذلك يمكن الاستفادة بأسلوب المناظرة مع تجارب الدول والمجتمعات في التحليل سواء بمحاكاة هذه التجارب، أو الاستفادة منها .

الفصل الحادى عشر

وصف

العلاقات السببية واختبارها

فى مجال تكنولوجيا التعليم حيث تحتل مصادر المعرفة أو مصادر التعليم والتعلم موقعا هاما فى حركة المجال وتحقيق أهدافه، فإننا نجد أن أهداف البحث العلمى لا تقف عند حدود الوصف المجرد للظاهرة وعناصرها من خلال مناهج المسح أو دراسة الحالة أو تحليل النظم ثم تحليل المحتوى، ولكنها تتجاوز ذلك إلى الكشف عن العلاقات السببية واختبارها بين مصادر المعرفة وما يتم من عمليات فى التطوير والتصميم والاستخدام والإدارة والتقييم، وبين تحقيق وظائف تكنولوجيا التعليم وأهدافها بالنسبة للمتعلمين والمعلمين . والتقيرير بصلاحيه هذه المصادر والعمليات فى تحقيق الوظائف والأهداف .

لذلك فإنه يسود فى دراسات تكنولوجيا توظيف المناهج الخاصة بدراسة العلاقات السببية واختبارها وأبرزها المناهج التجريبية وشبه التجريبية، وهو ما يعنى اهتمام دراسات تكنولوجيا التعليم بالبحث فى العلاقات بين الأسباب أو المقدمات والنتائج . ويعنى بالتالى تجاوز حدود الوصف المجرد للظاهرة فى واقعها الراهن إلى البحث فى العلاقات السببية ووصف هذه العلاقات لتكون مرشدا للتفسير والاستدلال الصادق للظاهرة وأسباب حدوثها .

بل إن البحث العلمى فى إطار دراسة العلاقات السببية ومحاولة تأكيد العلاقات بين المقدمات والنتائج فإنه يتجاوز ذلك إلى التجريب المعملى لضبط التأثيرات وحركتها لإطلاق الأحكام والتعميمات الصادقة والدقيقة حول هذه العلاقات .

ولذلك فإن الباحث يهدف الوصول إلى التعميمات الصادقة والدقيقة والضبط المحكم للعلاقات السببية، فإنه يقوم بتوظيف أى من المناهج التى تنتمى إلى الدراسات الوصفية التشخيصية أو التجريب المعملى، أو يحاول جاهداً الاستفادة من أساليب الضبط المعملى فى الدراسات الوصفية التشخيصية فى المناهج شبه التجريبية، وهو ما يستعين به الباحث من خلال المقارنة المنهجية فى دراسة السببية المقارنة، أو دراسة العلاقات الارتباطية أو التجريب بمستوياته المختلفة.

منهج الدراسات السببية المقارنة

يعتبر منهج السببية المقارنة *Causal Comparative Method* نموذجاً للبحث فى العلة والأسباب الكامنة وراء حدوث الظاهرة من خلال دراستها فى واقعها الراهن، بحيث يصعب التجريب المعملى أو ضبط المتغيرات والتحكم فيها .

ويعكس من خلال المسمى - المقارنة السببية، أو المقارنة العلنية - الأساليب التى تتم للبحث فى الأسباب من خلال المقارنة، والإجابة على السؤال لماذا.....؟ فى دراسة العلاقة بين المقدمات والنتائج .

فهذا المنهج وتصميماته المتعددة يهدف إلى البحث وراء الأسباب الكامنة لحدوث الظاهرة، من خلال مقارنة الجماعات أو المجموعات أو العينات التى تتباين فى خصائصها أو سماتها أو تكرار دراستها فى تعرضها لمثير معين . وبالتالي يقدم التباين فى الخصائص والسمات تفسيراً للتباين فى الاستجابة لمثير واحد .

وبالتالى يعتبر هذا المنهج أحد مناهج الدراسات الوصفية، التى تتجاوز حدود الوصف المجرد والإجابة على الأسئلة من ...؟ وماذا.....؟ وكيف.....؟ إلى الإجابة على السؤال لماذا؟ والاستدلال عن الأسباب الكامنة وراء حدوث الظاهرة فى واقعها الراهن .

ولا يسعى هذا المنهج إلى اختلاق الأسباب، ولكن الكشف عنها والاستدلال على حركتها من خلال غيابها أو وجودها فى الظاهرة وتأثيرات هذا الغياب أو الوجود فى حدود الظاهرة التى نهى إلى دراستها .

ويهدف إلى بحث أو دراسة حالات قائمة فعلاً، والأسباب المسؤولة عن وجود النتائج كما حدثت مسبقاً، وكما هي قائمة في الواقع الراهن. دون تدخل الباحث في وجود الأسباب أو غيابها .

ويدرس الباحث فقط أشكال الاستجابات إلى منير واحد، ويعزى في التفسير والاستدلال تباين الاستجابات إلى أسباب معينة يحددها في الظاهرة بعد جمع البيانات عن الاختلافات أو التباينات السابقة .

ولذلك يعتبر هذا المنهج من الدراسات اللاحقة أو البعدية *Expost Factor* التي تفسر النتائج في ضوء ما حدث مسبقاً أى من خلال استرجاع الوقائع والأحداث التي حدثت في الماضي وليس ما يحدث بعد ذلك بتأثير التدخل الذاتي أو الإجراءات العمدية المتعددة في المعمل أو البيئة الدراسية (*W.R. Borg & M.D. Gall 83:533*) فالباحث يبدأ في رصد النتائج من خلال البيانات، ثم يقوم بعد ذلك في البحث عن الأسباب المحتملة التي أدت إلى هذه النتيجة، كما حدث من قبل . أو كما تواجدت في الواقع الراهن، وكانت سبباً في حدوث النتائج كما يفسرها الباحث .

ولعل المثال البسيط على ذلك هو الاستدلال عن تباين التحصيل في أحد المقررات العلمية بين مجموعتين بسبب عدم اشتراك إحداها في القنوات التعليمية المشفرة واشتراك الأخرى .

والسبب حدث فعلاً من قبل، واستعان به الباحث في تفسير النتائج الخاصة بتباين التحصيل العلمي، مع إجراءات أخرى يقوم بها الباحث لتأكيد الصديق المنهجي ومحاولة ضبط المتغيرات الأخرى في الواقع الراهن، كما يظهر واضحاً في التصميمات المنهجية المتعددة لهذا المنهج .

التصميمات المنهجية للسببية المقارنة

بالإضافة إلى الخطوات المنهجية العامة للبحث العلمي، فإن أهم ما يميز هذا المنهج من خطوات هو الآتي :

أولاً : اختيار جماعة البحث وهي الجماعة أو العينة التي تمثل مجتمع الظاهرة، فحيث يكون الهدف هو دراسة الفروق الناتجة عن مشاهدة التلفزيون التعليمي فإن جماعة البحث تكون ممن لا يشاهدون هذا التلفزيون . ثم دراسة خصائصها وأنماط سلوكها من خلال مناهج وأدوات جمع المعلومات .

ثانياً : اختيار الجماعة أو الجماعات المقارنة، وهي الجماعة أو العينة التي تجتمع لها نفس خصائص وأنماط سلوك جماعة البحث، وتختلف معها في خصائص المتغير المستقل . الذي يقوم بناء الفرض على أساس علاقاته بالخصائص الأخرى وهو مشاهدة التلفزيون التعليمي على سبيل المثال .

ثالثاً : اختيار التصميم المنهجي المناسب .

ثم تأتي بعد ذلك الخطوات الخاصة بتصميم أدوات جمع البيانات ثم جمعها، وتبويبها وتصنيفها وتحليلها، وتفسير النتائج على أساس الفروض العلمية والتصميم المنهجي المختار . ويمكن الاسترشاد بالقواعد التي وضعها جون ستوارت ميل للبحث في العلاقات السببية سواء من خلال التجريب أو غيره من المناهج العملية المختلفة . وهي نفسها التي يسترشد بها الباحث في صياغته أيضاً للفروض العلمية التي تبحث في هذه العلاقات . وهذه القواعد وإن كانت لاتصلح في جميع الحالات إلا أنه يمكن الاسترشاد بها في صياغة التصميم المنهجي المناسب . ومن خلالها يمكن أن نحدد التصميمات المنهجية في البحث عن العلاقات السببية المقارنة كالآتي :

١- طريقة الاتفاق

وتعني أن تكرر وجود متغير ما في أكثر من جماعة تحدث فيها الظاهرة محل الدراسة يجعلنا نفسر سبب حدوث هذه الظاهرة بوجود المتغير المشترك .

والمثال على ذلك هو اختيار جماعات من الأطفال متباينة السمات، وتتصف بالميل إلى النشاط الفني فإذا ملاحظنا حرصهم على المشاركة في ساعات الرسم والتصوير بنفس القدر فإننا يمكن أن نفسر هذا الميل بانتظامهم في ساعات الرسم والتصوير .

- جماعة ١ تقديرات علمية مرتفعة (م) ١ (ت) ١ استخدام شديد لبرامج الكمبيوتر التعليمي
- جماعة ٢ تقديرات علمية مرتفعة (م) ١ (ت) ١ استخدام شديد لبرامج الكمبيوتر التعليمي
- جماعة ٣ تقديرات علمية مرتفعة (م) ١ (ت) ١ استخدام شديد لبرامج الكمبيوتر التعليمي

ويجسم بناء العلاقة السببية في هذه الحالة الاختلاف في الخصائص الأخرى، كالتخصص العلمي، أو نظام التعليم على سبيل المثال مع الاتفاق في المرحلة العمرية، بحيث يمكن أن نقرر أن التقديرات العلمية المرتفعة ساعدت على الاهتمام الكبير باستخدام برامج الكمبيوتر التعليمي .

٢- طريقة الاختلاف

وهذه الطريقة عكس الطريقة السابقة فإذا ما اتفقت الجماعات في كل المتغيرات واختلفت في متغير واحد . فإن الاختلاف في هذا المتغير يمكن أن يفسر سبب حدوث الظاهرة. أى أن غياب المتغير في أحد الجماعات هو السبب في حدوث الظاهرة .

- جماعة ١ م ١ ارتفاع مستوى التعليم ت ١ زيادة في استخدام الشبكات التعليمية
- جماعة ٢ م ١ انخفاض مستوى التعليم ت ٢ عزوف عن استخدام الشبكات التعليمية

وفى هذه الحالة يمكن تفسير استخدام الشبكات التعليمية باعتبارها نتيجة لارتفاع مستوى التعليم وهذان التصميمان يكملان بعضهما البعض بحيث يمكن أن يطبقهما الباحث معاً كتصميم مشترك يبحث بداية في عناصر الاتفاق ثم عناصر الاختلاف لتقرير العلاقة السببية، وعادة ما يقوم الباحث بذلك منهجياً عندما يكشف عن عناصر الاتفاق لأغراض الضبط أو العزل، أو العكس وهو التصميم السائد في دراسات السببية المقارنة ويتفق تماماً مع دراسات تكنولوجيا التعليم وطبيعتها التى تتسم بتعدد المتغيرات وتداخلها . وفى البحث عن أى من المتغيرات، فإنه يبحث أيضاً فى المتغيرات العكسية فى نفس الوقت، وهذا هو التصميم المشترك للاتفاق والاختلاف .

٣- طريقة التلازم فى التغيير (التباين المشترك)

وهذا التصميم يعتمد على القياس الكمي للعلاقة السببية، وملاحظة التغيير فى المتغير المستقل وكذلك التغيير فى النتائج أو المتغير التابع . من خلال تطور

التغيير أو العلاقة الارتباطية بينهما . بحيث يمكن تفسير العلاقة السببية على أساس وجود هذا الارتباط أو غيابه .

- الجماعة (١)	م +	ت ١
- الجماعة (٢)	م ++	ت ٢
- الجماعة (٣)	م +++	ت ٣

مثل تفسير التباين فى التحصيل العلمى بسبب التباين فى استخدام الوسائل التعليمية .

- الجماعة (١)	وسيلة واحدة	تحصيل علمى +
- الجماعة (٢)	وسيلتين	تحصيل علمى ++
- الجماعة (٣)	أكثر من وسيلتين	تحصيل علمى +++

أو ملاحظة التغيير فى النتائج على مدى فترات زمنية بتأثير التغيير فى المثير فى هذه الفترات لنفس الجماعة الواحدة ويمكن أن نلاحظه من خلال تزايد عدد ساعات استخدام الكمبيوتر فى التحصيل .

- الجماعة (س)	الاستخدام حتى ١ ساعة	كسب معرفى +
- الجماعة (س)	تزايد الاستخدام حتى ٢ ساعة	كسب معرفى ++
- الجماعة (س)	تزايد الاستخدام حتى ٣ ساعة	كسب معرفى +++

ومما يجدر ملاحظته فى تطبيق التصميم المنهجى المناسب هو زيادة جهد الباحث ودقته، فى الكشف عن المتغيرات الدخيلة أو الزائفة، وكذلك قدرته على عزل المتغيرات الأخرى وضبطها، لمزيد من الدقة والموضوعية فى تقرير العلاقات السببية . لأن من أبرز العناصر فى نقد هذا المنهج هو التشكيك فى صحة اختيار المتغيرات السببية . حيث يطرح التساؤل دائماً عن تأثيرات المتغيرات الأخرى الدخيلة أو الكامنة، أو تأثير عامل الصدفة . مما يجدر بالباحث أن يكون دقيقاً فى الاختيار وتجاوز عامل الصدفة بدراسة وملاحظة الظروف التى يتم خلالها البحث، حتى يمكن بناء التفسيرات السليمة للعلاقات السببية .

خصائص منهج السببية المقارنة

تتجاوز الدراسات الوصفية في بعض مناهجها حدود الوصف المجرد، إلى الاستدلال عن أسباب وجود الظاهرة وطريقة عملها وبناء العلاقات بين عناصرها كما يحدث في الواقع الراهن. ويقدم منهج السببية المقارنة إسهاما في الإجابة على الأسئلة كيف...؟ ولماذا...؟..... وذلك من خلال دراسة جوانب التشابه والاختلاف بين الظواهر وبعضها .

ويتميز المنهج بالخصائص التالية :

- ١- يوفر المنهج الأسلوب المناسب لدراسة العلاقات السببية في البيئة الطبيعية، حيث يصعب إخضاع المفردات أو ضبط المتغيرات في البيئة المعملية. ويشكل تطبيق هذا المنهج نسبة كبيرة في دراسة العلاقات السببية في الظواهر الخاصة بالمتعلمين أو المعلمين عندما يتسم مجتمع البحث بالضخامة والانتشار ويصعب تطبيق التجريب المعملى مع هذه السمات. ولذلك يعتبر منهج السببية المقارنة بديلا في هذه الحالات .
- ٢- وفي حالات أخرى يصعب تطبيق التجريب المعملى لأسباب إنسانية وأخلاقية، مثل تعريض الأطفال لمواد العنف لدراسة الأثر، أو محاولة تشكيل المعرفة الإنسانية بشكل عمدى من خلال التجريب، أو تغيير الاتجاهات نحو بعض التقاليد أو المعتقدات في البيئة المعملية. في هذه الحالة يعتبر منهج السببية المقارنة بديلا حيث يتم الدراسة والقياس في حالات التعرض الاختيارى في الظروف الطبيعية .
- ٣- ساهم التطور في استخدام الطرق والأساليب الإحصائية في انتشار استخدام هذا المنهج حيث يعتمد فى كثير من تفسيراته على المقارنة بين المتوسطات، والفروق الإحصائية بين نتائج حركة المتغيرات التى تحسم التفسير للباحث في وجود العلاقة السببية أو غيابها .
- ٤- يحتاج إلى مزيد من البحث والتقصى لاختيار المتغيرات العاملة وعزل المتغيرات الأخرى ليتمكن التأكيد على مصداقية العلاقة السببية بين المتغيرات العاملة . حيث أنه يؤخذ على التطبيق عدم إمكانية حسم العلاقة بمتغير واحد خصوصاً في التصميمات المنهجية الخاصة بالاتفاق أو

الاختلاف أو المشتركة التي تعتمد على بناء العلاقة مع متغير واحد يفسر وجوده أو غيابه العلاقة السببية في الظاهرة محل الدراسة .

٥- يحتاج أيضاً إلى جهد كبير من الباحث لبناء الجماعات المقارنة، التي تجتمع لها التشابه في متغيرات كثيرة عدا المتغير موضوع الدراسة . وتجاوز هذه الصعوبة يحتاج إلى مزيد من الجهد والنفقات لقياس العديد من المتغيرات مع عدد كبير من المفردات للوصول إلى الجماعات المقارنة المتماثلة التي تسمح بالتجريب في الظروف الطبيعية .

٦- يجب أن يضع الباحث في اعتباره صعوبة تحديد السبب والنتيجة في العلاقات السببية في بعض الظواهر مثل العلاقة السببية بين اكتساب المعرفة وكثافة المشاهدة . حيث يتحركان معا بحيث يصعب على الباحث التقرير بأن كثافة المشاهدة هي السبب في الوقت الذي يمكن أن تفسر اكتساب المعرفة كدافع لزيادة المشاهدة أو التعرض لمصادر التعلم ومجتواها . وهذه أيضاً تحتاج إلى جهد كبير في صياغة التفسيرات المرتبطة بهذه النتائج .

٧- بينما تعتمد مناهج الدراسات الوصفية الأخرى على طرق وأساليب الإحصاء الوصفي، لارتباطها بطبيعة الأهداف والمقاييس المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف . فإن منهج السببية المقارنة يتطلب توظيف طرق وأساليب الإحصاء الاستدلالي لتقرير وجود أو غياب العلاقة بين المتغيرات ودلالة الفروق بين نتائج إحصاء هذه المتغيرات، لبناء النتائج الإحصائية التي تعتبر أساساً للتفسير . ولذلك فإن منهج السببية المقارنة يعتمد بالدرجة الأولى على العلاقات الكمية التي يمكن من خلالها الاستدلال على وجود العلاقة أو غيابها وتفسير النتائج على هذا الأساس .

المسح الاستدلالي ووصف العلاقات السببية

يعتبر المسح الاستدلالي وتصميماته المنهجية من أقرب المناهج لمنهج السببية المقارنة في الدراسات العلمية التي تستهدف دراسة المجتمع البشري الذي يتميز بضخامة الحجم والانتشار . مثل تلاميذ المدارس أو طلاب

الجامعات في المدن أو المحافظات المختلفة، بجانب دراسة متغيرات عديدة ذات علاقة بالسلوك والخروج بالتفسيرات المحتملة لأسباب هذا السلوك من خلال المقارنة بين المتغيرات وخصائصها للجماعات المقارنة .

وقد سبق أن أوضحنا أنه يتم تصنيف التصميمات المنهجية لمسح المجتمع البشرى إلى نوعين أساسيين هما **المسح الوصفي** الذي يهتم بجمع البيانات وتحليلها بهدف الوصف والقياس الدقيق لمتغير أو أكثر وصياغة النتائج في أطر مستقلة ترتبط بهذه المتغيرات . **والمسح الاستدلالي أو التفسيري أو التحليلي** *Inferential analytical survey* الذي يشرح ويفسر لماذا تستمر حالة أو ظاهرة ما، ويستخدم عادة لاختبار العلاقة بين المتغيرات ورسم الاستدلالات التفسيرية . ويعتمد بالدرجة الأولى على الإجراءات المنهجية لأى من التصميمات المنهجية الخاصة بالسببية المقارنة من حيث اختيار العينات المقارنة والمتغيرات وطرق جمع البيانات وتحليلها ووصف النتائج وتفسيرها . ولذلك فإن التصميمات المنهجية التي صاغها خبراء الدراسات الإعلامية والاجتماعية للمسوح التحليلية *(H.L.Kidder 81:61-66 & K.R.Tuker81:193-209)* تقترب في بنائها من التصميمات المنهجية السابق ذكرها للسببية المقارنة، حيث تعتمد على طرق الاتفاق والاختلاف والتلازم في التغيير خلال المقارنة بين الجماعات وإن اتخذت مسميات أخرى، تعكس أسلوب اختيار الجماعات وإجراء المقارنات لبناء العلاقات السببية للظاهرة الخاصة بالطلاب أو المتعلمين .

ومن تصميمات المسوح الاستدلالية ما يلي :

اختبارات الجماعات أو العينات المقارنة *Contrasting Samples Static Comparison design* . وتقترب فكرة هذا التصميم من التصميمات الخاصة بطرق الاتفاق أو الاختلاف . حيث تعتمد على المقارنة بين جماعتين متباينتين في متغير أو أكثر، بحيث يبقى في النهاية المتغير الخاص بالاتفاق، أو الاختلاف والمقارنة بين الأنماط السلوكية للجماعتين، وتفسير التباين في هذه الأنماط في إطار علاقته بالتباين في المتغيرات .

ومن الأمثلة الشائعة على ذلك الدراسات التي تجرى على مشاهدى وغير مشاهدى القنوات التعليمية التلفزيونية أو اختيار عينات متباينة في متغير من

متغيرات السمات الأولية أو الاجتماعية في علاقتها بالتغير في السلوك . وتصلح لأن تكون سبباً لهذا التغير .

- الاختبارات التتبعية للعينات Successive Cross Sections

وتستهدف هذه الاختبارات دراسة التغير الذي يطرأ على متغيرات معينة في فترات معينة من الزمن بتأثير بعض المثيرات الخارجية التي لا يتدخل الباحث في وجودها وهناك نوعان شائعان من هذه الاختبارات هما: الاختبارات القبلية السعدية وتطبيقاتها في فترات التغير والتطوير والتحديث وكذلك دراسة التغير في الآراء والاتجاهات في علاقتها بالمثير الذي يحدث أو يتغير خلال السياق الزمني . مثل اتجاهات الطلاب نحو استخدام الكمبيوتر في التعليم .

وتجرى الاختبارات في وجود مثير خارجي يفترض مسبقاً أنه سوف يحدث تغييراً فعلياً في بعض المتغيرات مثل المعرفة أو السلوك الأدائي أو المهاري .

وبالتالي تختلف عن المسموح الدورية أو المتكررة - أحد تصميمات المسموح الوصفية - في أن الأخيرة لا تفترض وجود تغير ناتج عن وجود مثير خارجي لإجراء القياس ولكنها تهدف إلى وصف التغير عبر السياق الزمني دون حاجة إلى مثير خارجي .

منهج الدراسات الارتباطية

فرض التطور في اتجاهات البحث في السنوات الأخيرة، الاهتمام بدراسة الأثر في مجالات عديدة، من خلال الأساليب الإحصائية، وكما يعتبر البحث من خلال الدراسات السببية المقارنة مدخلاً للكشف عن العلاقات السببية، وبالتالي تفسير الأثر في إطار هذه العلاقات . يعتبر أيضاً البحث من خلال الكشف عن العلاقة الارتباطية بين المتغيرات إطار لتفسير الأثر أيضاً .

فالكشف عن العلاقة الارتباطية بين مستويات التحصيل ، ومستويات السجول بين المواقع التعليمية يمكن أن يفسر تأثير ارتفاع مستوى الأخير أو

انخفاضه على مستوى التحصيل، أو دراسة العلاقة بين مستويات ذكاء الأطفال والوقت الذي يقضيه الطفل أمام الكمبيوتر، وغيرها من الأمثلة التي تقدم شكلاً عن علاقة بين متغيرين أو أكثر .

ويعتبر المنهج الارتباطي *Correlation Method* هو الطريق الذي يكشف عن العلاقة الارتباطية بين المتغيرات، ويعرف بأنه المنهج الذي يهدف إلى تقرير العلاقة بين متغيرين أو أكثر وتحديد قدر هذه العلاقة واتجاهها .

ويهتم بالإجابة على السؤال الرئيسي : هل توجد علاقة ارتباطية ذات مغزى أو دلالة بين المتغيرات محل الدراسة أم لا..... ؟

وللإجابة على هذا السؤال فإن الخطوات الأساسية لهذا المنهج تتركز في الآتي :

- ١- جمع البيانات الخاصة بكل متغير من المتغيرات .
- ٢- عرض هذه البيانات في صورة تعكس حركة المتغيرات (قيم متغيرة / معدل التغير / الترتيب)
- ٣- تقدير قيمة الارتباط بين المتغيرات واتجاهه إيجاباً أو سلباً بما يعكس العلاقة الطردية أو العكسية (إحصائياً)
- ٤- تقرير دلالة الارتباط والمغزى (جدولياً) .

وبعد تقرير الدلالة يبدأ الباحث في التفسير الخاص بالعلاقة الارتباطية ووجود المغزى أو غيابه، وهو ما يعني أن العلاقة الارتباطية ليست زائفة . وأن حركة المتغيرين تعود إلى هذه العلاقة .

وبالإضافة إلى تفسير العلاقة الارتباطية فإن النتائج تتيح الفرصة للتنبؤ باتجاهات حركة المتغير التابع في إطار العلاقة الارتباطية العالية. ويمكن في هذه الأحوال تقدير مستوى التحصيل بعد فترة زمنية في علاقته الارتباطية العالية بارتفاع مستوى التجول بين الشبكات التعليمية بعد هذه الفترة .

ولذلك تعتبر الدراسات الارتباطية مدخلا إلى الدراسات التنبؤية وإن كانت تختلف عنها في بعض الوجوه كما سبق ذكره .

خصائص الدراسات الارتباطية

١- يقف حدود منهج الدراسات الارتباطية عند تقرير العلاقة ومدى الارتباط، ولكنه لا يساهم في تقرير العلاقة السببية وتحديد ما تحديدها قاطعاً. ذلك أن الارتباط لا يعنى أن حركة المتغير س هي السبب في حركة المتغير ص. أو أن ذلك نتيجة تأثير المتغير س. لأن العلاقة الارتباطية قد تكون بتأثير متغير ثالث يؤثر في الاثنان معاً. فالعلاقة الارتباطية بين مستوى التعليم واستخدام برامج الكمبيوتر. لا يعنى أن ارتفاع مستوى التعليم هو السبب في استخدام برامج الكمبيوتر ولكن ارتفاع مستوى الدخل قد يكون سبباً في ارتفاع الاثنين معاً.

وذلك لا يقلل من قيمة الدراسات الارتباطية، لأنها توفر للباحث أساسيات التجريب أو تطبيق السببية المقارنة. وبصفة خاصة في حالات ضبط المتغيرات أو عزلها.

٢- إن تطبيق هذا المنهج والاعتماد عليه يحتاج إلى جهد عملي من الباحث لتقرير صحة العلاقة الارتباطية - بعد الوصول إليها إحصائياً وجدولياً- لأن هذه العلاقة قد تكون علاقة زائفة، ولا تعبر عن ارتباط حقيقي. ولذلك لا يكفي تقرير العلاقة الارتباطية أو الدلالة الإحصائية دون محاولة التقرير العلمي والمنطقي لصحة العلاقة وصحة الدلالة. وهذا يحتاج جهداً فكرياً منظماً من الباحث لتقرير هذه النتائج.

٣- إن تقرير العلاقة الارتباطية يعود بالدرجة الأولى إلى الإجراءات الخاصة بجمع البيانات واستخدام الأدوات المنهجية لتقرير علاقات كمية باستخدام طرق وأساليب إحصائية. وليس هناك ما يضمن صدق الإجراءات والأدوات وثباتها، أو مصداقية المبحوثين بشكل كبير، حتى يمكن تأكيد صحة العلاقة الارتباطية والاعتماد عليها في صياغة القرار. لأن النتائج في تطبيق المنهج الارتباطي تميل إلى أن تكون احتمالية. فهي علاقات إحصائية لأرقام قد لا تعكس خصائص أو أنماط سلوكية حقيقية. نتيجة تأثير خصائص الاستقصاء أو المقابلة على هذه الأرقام التي يتم حساب المعاملات الارتباطية على أساسها.

٤- يشير معامل الارتباط إلى قوة العلاقة أو ضعفها بصرف النظر عن مستوى الدلالة، فالمعامل المنخفض يشير إلى ضعف العلاقة والعكس صحيح. بينما

يحدد مستوى الدلالة أو المغزى احتمالية صحة العلاقة مهما كانت درجة قوتها أو ضعفها .

تفسير العلاقة الارتباطية

يسود الاعتقاد بين الباحثين على أن معامل الارتباط يعكس الدرجة التي يرتبط بها المتغيران قوة أو ضعفاً، فمعامل الارتباط يعنى أن درجة الارتباط ٥٠% وهذا اعتقاد شائع . بينما الصحيح أن يتم تفسير معامل الارتباط في ضوء التباين المشترك بين المتغيرين والذي يتم حسابه بتربيع معامل الارتباط والذي يطلق عليه معامل التحديد *Coefficien Determination* الذى يشير إلى قدر التباين المشترك بين المتغيرين (على ماهر ٢٠٠٢ : ٢١٩-٢٢٢) ويشير ذلك إلى مدى مساهمة أى من المتغيرين فى تفسير التغيرات فى الآخر . ويتم تقدير قيمة معامل التحديد (التباين المشترك) بتربيع معامل الارتباط . فإذا كان معامل الارتباط ٠,٧ فإن قيمة التباين المشترك ٠,٤٩ وهذا معناه أن أحد المتغيرين يفسر التباين على المتغير الآخر بهذا القدر . وبالإضافة إلى ذلك فإن تفسير معامل الارتباط يعتمد على الغرض من استخدامه، وفى إطار الدلالة الإحصائية . فليس الهدف هو قياس قوة الارتباط أو ضعفه بقدر ما يكون الهدف هو الكشف عن صحة الارتباط أو رجوعه إلى عامل الصدفة والتأثيرات الخارجية . فقد يرتفع معامل الارتباط لكنه لا يكون دالاً عند درجات الحرية المحدودة بنفس درجة الثقة (أى صغر حجم العينة). ولكنه ينخفض ويكون دالاً عند درجات الحرية الأكبر (كبر حجم العينة) عند نفس درجة الثقة .

وبالتالى يمكن أن نقرر أنه كلما كبر حجم العينة بحيث تمثل المجتمع أكثر، كلما زادت الثقة فى أن معامل الارتباط المحسوب للعينة يمثل القيمة الحقيقية لهذا المعامل فى المجتمع الأصل .

أوجه الاتفاق والاختلاف بين السببية المقارنة والمنهج الارتباطى

يتفق كلا من منهج السببية المقارنة والمنهج الارتباطى فى أنهما يبحثان فى العلاقة بين المتغيرات التى قد تعكس الفاعلية أو التأثيرات أو السببية فى حدوث الظاهرة محل الدراسة .

كما يستفان في أنهما يدرسان الظاهرة في واقعها الراهن، وفي ظروفها الطبيعية دون تدخل من الباحث في حركة الظاهرة أو بناء العلاقات بين عناصرها، أو مع المظاهر الاجتماعية الأخرى، ويضع الباحث تفسيراته على أساس معطيات هذا الواقع من بيانات ومعلومات يتم جمعها وتسجيلها وتبويبها بنفس الأساليب والأدوات التي تعتمد على مناهج البيانات في الدراسات الوصفية مثل المسح في دراسة العينات الكبيرة أو أساليب الملاحظة والمقابلة في العينات محدودة العدد أو الجماعات المركزة . ولذلك فإنهما يتفان في كل الضوابط والمعايير الخاصة بالتعامل مع العينات والمفردات البشرية، وتوظيف إجراءات الثبات والصدق بدقة كبيرة لأنهما لا يوصلا إلى مستوى الضبط في الدراسات التجريبية العملية .

ولكنهما يختلفان عن بعضهما في الآتي :

- يقف حدود تطبيق منهج الدراسات الارتباطية عند حدود الكشف عن وجود العلاقة الارتباطية أو غيابها ودلالة هذا الارتباط ومغزاه من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية . ولا يصل إلى تفسير العلاقة السببية مالم تقم أدلة منهجية كافية على وجودها . وأن وجود الدلالة أو المغزى الإحصائية لا يفسر العلاقة السببية ولكنه يشير فقط إلى عدم تدخل عامل الصدفة في بناء هذه العلاقة .

- بينما يهدف تطبيق منهج الدراسات السببية المقارنة وتصميماته المنهجية إلى الكشف عن العلاقة السببية بين المتغيرات، وصياغة تفسير النتائج في هذا الإطار .

- يتطلب تطبيق منهج الدراسات السببية ضرورة المقارنة بين حركة المتغيرات لجماعتين أو عينتين أو أكثر والاستدلال من خلال وجود أو غياب المتغيرات عن العلاقة السببية بين المقدمات والنتائج . بينما يمكن دراسة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات بالنسبة لجماعة أو عينة واحدة ، يتوفر في سمات مفرداتها وسلوكهم المتغيرات محور البحث وحركة هذه المتغيرات . فيمكن دراسة العلاقة بين متغير التعليم وكثافة الاستخدام في عينة واحدة ، بينما يتطلب دراسة العلاقة السببية بينهما العزل بين جماعات المقارنة لمحاولة ضبط المتغيرات الأخرى ووصف كل جماعة على حدة لتقرير وجود أو غياب المتغيرات العاملة .

- وبالإضافة إلى ذلك يوجد اختلاف في توظيف الطرق والمعالجات الإحصائية حيث يركز منهج السببية المقارنة على اختبارات الفروق بين المتوسطات التي تكشف عن وجود أو غياب هذه الفروق ودلالاتها مثل اختبارات (ت)، وتحليل التباين وتحليل التباين كما سبق أن قدمنا . بينما يحتاج تقرير العلاقة الارتباطية ومداها ، تحديد معامل الارتباط ودلالته وتقدير مربع هذا المعامل للكشف عن التباين المشترك بين المتغيرات في العلاقات الارتباطية .

الدراسات دون التجريبية وشبه التجريبية

يسعى الباحثون بقدر كبير إلى محاولة الضبط المنهجي الذي يقترب من الدراسات التجريبية، حتى يمكن بناء الاستدلال الصحيح عن العلاقات السببية من خلال الإجراءات المنهجية التي يقومون بها. وحيث يصعب التجريب المعملية لأسباب عديدة- نذكرها بعد- يحاول الباحث أن يتلمس الطرق والأساليب المختلفة لعقد المقارنات أو يبتكر أسلوباً جديداً يقترب به من صرامة المنهج التجريبي ودقته. ويلجأ الباحث بالتالي إلى محاولة الضبط في مرحلة ما، أو عزل متغير، أو التدخل الشخصي في الانتقاء أو صياغة المثيرات السببية، لتقرير العلاقة على أسس تقترب من التجريب المعملية .

ولذلك يطلق الخبراء والباحثون على هذه الطرق والأساليب التصميمات المنهجية دون التجريبية *Pre-experimental Design* والتصميمات المنهجية شبه التجريبية *Quasi-Experimental Design* وتختلف عن بعضها في الاقتراب أكثر من تصميمات المنهج التجريبي .

وهذه التصميمات في أي من النوعين السابقين لا تختلف في بنائها عن التصميمات السابق ذكرها في التصميمات المنهجية للدراسات السببية المقارنة التي اعتمدت على القواعد التي صاغها ستوروات مل لبناء العلاقات السببية. ولكنها تحدد أكثر توقيت القياس، أو التدخل في اختيار خصائص الجماعات بداية. ومن هنا تأتي التسميات التي تقترب من مفهوم التجريب المعملية، ولكنها تفتقر إلى مستويات عالية من الصدق الداخلي والخارجي (H. L. Kidder 81:43)
-57, D. Nachmais & Ch. Nachmais 81:107, R. Wimmer & J. Daminick . 83:91-93)

وتتدرج مستويات التصميمات المنهجية للدراسات دون التجريبية في قوتها من الضبط المنهجي كالاتي :

١- القياس البعدي للجماعة الواحدة *The One Shot Case Study* ويتم القياس عقب وجود المثير أو المتغير المستقل للإجابة على السؤال الخاص بفاعلية أو تأثير هذا المثير . مثل استخدام وسيلة تعليمية جديدة أو التغيير في التصميم التعليمي أو نشر المستحدثات، وغيره . وهذا التصميم يفتقد إلى أساس للمقارنة بالإضافة إلى غياب الضبط المنهجي تماماً وبالتالي لا يصلح الاستناد عليه في التفسير والاستدلال عن العلاقات السببية أو وجود الأثر وغيابه .

٢- القياس القبلي- البعدي للجماعة الواحدة *The One Group Pre-Post Test Design* وهذا التصميم يوفر الأساس للمقارنة من خلال القياس القبلي للتعرض للمثير أو المتغير المستقل، ويقدم بالتالي تفسيراً للفروق بين القياسات قبل التعرض وبعده، وبالتالي يمكن تفسير الفروق في إطار تأثير المتغير المستقل أو بسببه .

وهذا التصميم شأنه شأن التصميمات المنهجية المقارنة السابقة لا يحسم العلاقة السببية، لغياب الصدق الخارجي، ويستخدم اختبار (ت) للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات المرتبطة في هذه الحالة .

٣- القياس البعدي المقارن *The Static Comparison Group Design* ويحاول هذا التصميم تجاوز غياب الصدق الداخلي من خلال المقارنة في وقت واحد بين الجماعة التجريبية والضابطة، بعد تعرض التجريبية للمثير أو المتغير المستقل، ثم قياس التغير في الجماعتين بعد التعرض، وإجراء المقارنة من خلال الكشف عن دلالة الفروق للجماعات المستقلة.

وتقف حدود الاستفادة من نتائج استخدام هذه التصميمات عند حدود الاسترشاد بها أو اعتبارها دليلاً للدراسات التجريبية بعد ذلك، ولذلك فإنها تسمى الدراسات التمهيدية للتجريب المعمل (على ماهر ٢٠٠٢: ١٣٦) .

أما التصميمات المنهجية شبه التجريبية فتتجاوز بعض نقاط الضعف التي تشوب التصميمات التمهيدية للتجريب أو دون التجريبية، ولكنها لا تصل إلى

دقة التصميمات التجريبية التي تعتمد على الضبط المنهجي الكامل : ومن التصميمات المنهجية شبه التجريبية ما يلي :

الاختبار القبلي- البعدي للجماعات غير المتكافئة Pre - Post Test Nonequivalent Control Groups ويعتمد اختبار جماعتين متباينتين في أى من الخصائص ويتم تعريض إحداها (التجريبية) إلى المتغير المستقل لفترة من الزمن، وملاحظة التغير في الاستجابات نحو هذا المثير وتسجيل التغير، ثم يتم تفسير التغير في التباين من خلال العلاقة السببية بهذا المثير .

وعلى سبيل المثال يؤدي نشر المستحدثات التكنولوجية في التعليم إلى تقليل الفجوات بين طلاب النظم التعليمية المختلفة في إدراك بعض المفاهيم، رغم التباين المسبق في المدركات قبل نشر هذه المستحدثات .

الاختبارات المتتالية Time-Series Design والتي تشبه الدراسات الطولية، فستهدف إلى دراسة التغير كل فترة زمنية طويلة، بما يسمح بالاختبار القبلي- البعدي كل فترة زمنية والكشف عن نشاط المتغير المستقل كسبب للتغير .

ومن الأمثلة على ذلك وصف التغير في معارف أو مهارات أو اتجاهات أو سلوك الأطفال خلال أربع أو ثلاث دورات كاملة بتأثير برنامج معين . ويتم قياس هذا التغير قبل وبعد انتهاء كل دورة من الدورات خلال العام .

ويمكن تطوير الاختبارات للجماعات غير المتكافئة في إطار هذا التصميم لتوفير قدر كبير من الصدق المنهجي خلال القياس المتكرر .

وكذلك تطوير اختبارات الجماعات المتعددة في هذا الإطار أيضاً، حتى يتمكن الباحث من عزل المؤثرات الخارجية، وضبط المتغيرات الداخلية أو الكشف عن المتغيرات الكامنة .

وتختلف هذه التصميمات السابقة عن المسوح التفسيرية أو الاستدلالية أو السببية المقارنة في أنها تقترب من البحث التجريبي، ولذلك فهي لا تعتمد على العينات كبيرة الحجم. لكنها تعتمد على دراسة الجزء، وهي العينات الصغيرة الثابتة التي يتم اختيارها لإجراء القياس المتكرر في التصميمات السابقة .

وهذه التصميمات السابقة يمكن جمعها فى إطار واحد هو التجريب الميدانى *Field Expremental* حيث يتم البحث والدراسة فى البيئة الطبيعية، ولا يتأثر خلالها المبحوثون بالموقف التجريبي الذى يمكن أن يؤثر فى النتائج.

وعادة ما يعتمد التجريب الميدانى على الملاحظة أو المقابلة الشخصية حيث يقل حجم العينات وعدد المبحوثين بما يسمح باستخدام هذه الأساليب وأدواتها. وفى التصميمات السابقة قد يتحكم الباحث فى المتغير المستقل مثل استخدام برامج جديدة أو مستحدثات تكنولوجية فى التعليم وقد يقاس تأثير المتغير المستقل فى حالته الطبيعية مثل قياس تأثير بعض البرامج على التغير المعرفى أو السلوك .

المنهج التجريبي واختبار العلاقات السببية

يعتبر المنهج التجريبي *Expremental Method* أكثر المناهج العلمية ملائمة لرصد الحقائق، وصياغة التفسيرات على أساس متكامل من الضبط والصدق المنهجي، لما يتوافر له من مقومات وإجراءات تحقق للباحث الصدق الداخلى والخارجى. ولذلك يعتبر أكثر ملائمة لاختبار العلاقة السببية والتقرير بصحة وجودها أو غيابها، وحسم هذه العلاقة علمياً . حيث يمكن من خلال هذا المنهج ملاحظة تأثير أحد المتغيرات فى الآخر تحت ظروف الضبط المحكم .

وتعتبر الدراسات الخاصة باختبار صلاحية مصادر التعليم والتعلم، ومصادر المعرفة أو متغيرات تطوير هذه المصادر وتصميمها وكذلك استخدامها فى علاقتها بالتغير فى التحصيل أو المهارات أو الآراء، وزيادة الإنجاز فى مجال من المجالات العلمية . تعتبر هذه الدراسات من المجالات البحثية التى تثير أهمية تطبيق المنهج التجريبي، خصوصاً بعد التوسع فى دراسات التفاعل بين الاستعداد و المعالجة، ودراسات تقرير صلاحية متغيرات التصميم والإنتاج، وفاعلية المستحدثات التكنولوجية وتكنولوجيا الكمبيوتر التعليمي والشبكات ومتغيراتها، وتطوير الاستخدام وفاعليته فى تغيير الاتجاهات أو تعديلها، أو التحصيل والإنجاز التعليمي ومهارات التطبيق والأداء .

يسهم المنهج التجريبي فى هذه المجالات البحثية فى تأكيد العلاقات السببية بين المتغيرات الفاعلة والمتغيرات التابعة. ويجب على الأسئلة المتعددة الخاصة بالتأثير والفاعلية وعلاقتها بالكسب المعرفى وتطوير الأداء والمهارات .

ويقوم المنهج التجريبي على توافر شروط الضبط والتحكم فى العناصر التالية (79 – 81: R. D. Wimmer & J. R. Dominick) :

- التحكم فى البيئة، وذلك بعزل المتغيرات الناتجة عن النشاط العادى، بحيث لا يصبح فى مجال التجربة سوى النشاط التجريبي، حتى يمكن إخضاع هذا النشاط للقياس .

- التحكم فى المتغيرات وطريقة قياسها.

- التحكم فى اختيار العينات أو الجماعات أو المفردات .

وهذا الضبط يتم فى البيئة الصناعية أو العملية التى يقوم الباحث ببنائها، لاختبار فروض الدراسة فى إطار الضبط المحكم لكافة العناصر والمتغيرات والبيئة المحيطة بالظاهرة، ولذلك فإنه كثيراً ما يطلق على تطبيق المنهج التجريبي فى الظروف الصناعية أو العملية التى تعتمد على الضبط المحكم التجريب المعمل *Laboratory Experiments* تمييزاً له عن التجريب الميدانى الذى يتم فى الظروف والبيئات الطبيعية، ولا يتوافر له مقومات الضبط المحكم بنفس المستوى الذى يتوافر فى التجريب المعمل .

وكما سبق أن قدمنا يقوم تصميم الإجراءات المنهجية فى تطبيق المنهج التجريبي وتصميماته على استخدام إحدى الطرق التى أرساها جون ستيورات مل فى الكشف عن العلاقات السببية واختبار الفروض الخاصة بها والقوانين التى تحكم حركة هذه العلاقات، والتى تتلخص فى الاتفاق، والاختلاف، والجمع بينها ثم التلازم فى التغيير والتى سبق الإشارة إليها فى هذا الفصل .

ولتحقيق أى من الطرق المشار إليها فإن البحث يتطلب توافر العناصر الأساسية التالية :

- تحديد الجماعات أو المجموعات التى سوف يتم التجريب عليها، بغرض ملاحظة الاتفاق أو الاختلاف أو التلازم الذى يفسر حدود تأثير المعالجة التجريبية أو المتغير المستقل .

وفى هذه الحالة نفرق بين الجماعة التجريبية *Expremental Group* التى تستعرض للمعالجة التجريبية، والجماعة الضابطة *Control Group* التى يتم تحديدها لأغراض القياس والمقارنة دون أن تتعرض للمعالجة التجريبية .

- القياس فى مراحل التجريب المختلفة، تبعاً للتصميم المنهجى المختار، بغرض ملاحظة التغير الناتج عن عملية التجريب .

- استخدام طرق الإحصاء الاستدلالي فى الكشف عن الفروق، أو التباين، أو التغير من خلال حساب الفروق بين المتوسطات ودلالاتها، أو تحليل التباين أو تحليل التغير حسب حدود المتغيرات العاملة وعدد المعالجات التجريبية التى يتم إجراؤها فى مراحل التجريب تبعاً للتصميم المنهجى الذى يختاره الباحث ويحقق أهداف البحث .

ويمكن أن نميز بين عدد من التصميمات المنهجية، التى تختلف باختلاف عدد الجماعات، وتوقيت القياس بالنسبة للمعالجة التجريبية، أو عدد المعالجات التجريبية . ولكنها تتفق جميعها فى الآتى :

١- تعريف الجماعات التجريبية للمعالجة أو المعالجات التجريبية .
٢- قياس المتغيرات الخاصة بالجماعات التجريبية قبل المعالجة التجريبية وبعدها .

٣- عزل الجماعة أو الجماعات الضابطة بعيداً عن المعالجة، مع قياس المتغيرات الخاصة بها فى التوقيت الذى يتفق مع طبيعة التصميم المنهجى .
٤- عقد المقارنات بين التغير فى المتغيرات الخاصة بالجماعة أو الجماعات التجريبية فى علاقتها بالجماعات الضابطة التى لم يتم تعريضها للمعالجة التجريبية فى أى من التصميمات المنهجية .

٥- الاستدلال عن الأثر أو السبب من خلال حساب دلالة الفروق بين المتوسطات أو تحليل التباين أو التغير كما سبق أن قدمنا .

تصميمات المنهج التجريبى

ومن التصميمات المنهجية الشائعة فى المنهج ما يلى :

القياس القبلي - البعدي Pretest - Post test Design وملاحظة السببية أو التأثير من خلال الكشف عن دلالة الفروق في النتائج بين المجموعتين، سواء تم القياس القبلي - البعدي للتجريبية فقط أو تم للجماعتين للتأكد من عزل التأثيرات الخارجية التي قد تتعرض لها المجموعة التجريبية .

ويوجد أكثر من تصميم منهجي فرعى في هذا التصميم القبلي - البعدي، توضحه العلاقة بين الرموز التالية :

قبيل	المعالجة التجريبية	بعد
- جماعة تجريبية	ت ١	× ت ٢
جماعة ضابطة	ض ١	- ض ٢
أو		
- جماعة تجريبية أ	ت أ ١	× أ ت ٢
جماعة تجريبية ب	ت ب ١	× ب ت ٢
جماعة ضابطة	ض ١	- ض ٢

وذلك في حالة استخدام معالجتين تجريبيتين ، باستخدام أكثر من متغير مستقل، أو أكثر من حالة للمتغير المستقل .

- جماعة تجريبية	ت ١	×	ت ٢	ت ٣
- جماعة ضابطة	ض ١		ض ٢	ض ٣

وذلك لمحاولة تجنب الأثر الناتج عن التفاعل بين مدركات المبحوثين عن القياس قبل التجربة والمعالجة التجريبية بما يؤثر على نتائج القياس البعدي. ولذلك يأتي القياس التالي بعد فترة من الزمن . وهو ما يطلق عليه النتائج المرجأة . مثل التحصيل المرجأ أو التذكر .

ويراعى الباحث أن تعريض المجموعات التجريبية للقياس القبلي قد يترتب عليه اكتساب المجموعات معلومات الاختبار ومهارات الاستجابة إليه، وما قد يحتاجه من تعديل في أدوات القياس بتجنب به هذا القصور، ولكن في نفس الوقت فإنه قد يصعب بناء مقياس بنفس المستوى للاطمئنان على ثبات الإجراءات وتحقيق صدق الأدوات فيؤدي الاختلاف بين القياس القبلي والبعدي

إلى وجود شبهة تحيز يؤثر في ثبات الإجراءات وصدق الأدوات من جانب آخر. وبالتالي فإن استخدام الباحث لهذا التصميم يجب يرتبط بتقدير هذه الاحتمالات، وتحقيق الأثر الخاص بالقياس القبلي .

وفي حالة وجود فجوة زمنية كبيرة بين القياس القبلي والبعدي فإن الباحث يجب أن يراعي تأثيرات الزمن وما يرتبط به من وقائع وأحداث قد تؤثر في مستويات الاستجابة إلى القياس البعدي ، فتؤثر بالتالي في ثبات النتائج .

كما يراعى الباحث إدراك المجموعات المسبق لموقعهم من التجربة (تجريبية / ضابطة) لأن هذا الإدراك قد يؤثر في اتجاهاتهم نحو القياس القبلي أو البعدي، ولذلك يفضل أن يتم التصنيف - بعد تقدير تجانس المفردات- إلى مجموعات بعد القياس القبلي .

وعلى الجانب الآخر فإن اختيار الجماعات الضابطة يساعد الباحث على ضبط القياس والتأثيرات الخارجية غير تأثير المتغير المستقل ، وذلك بملاحظة هذه التأثيرات بالنسبة للمجموعة الضابطة وعزلها عند تقدير الفروق أو التأثيرات بالنسبة للمجموعة التجريبية .

القياس البعدي فقط والمقارنة بين المجموعتين *Posttest Only Control Group Design*

- جماعة تجريبية _____ × ت ١
- جماعة ضابطة _____ ض ١

وفي هذه الحالة يتم تعريض الجماعة التجريبية للمعالجة دون قياس قبلي، ولكن يتم إجراء القياس بعد المعالجة لكل من الجماعة التجريبية والضابطة، ويتم الكشف عن دلالة الفروق بين نتائج القياس البعدي للمتغير التابع في الجماعتين.

وهذا التصميم يتجنب نتائج التفاعل بين إدراك الجماعة التجريبية للقياس والمعالجة التجريبية، نتيجة تعرض الجماعة التجريبية للقياس القبلي . وما يترتب عليه من تأثير في نتائج القياس البعدي للمتغير التابع في الجماعة التجريبية .

اختبار سلومون ذو المجموعات الأربع *Solomon Four Groups* ،
ويجمع هذا التصميم بين التصميمين السابقين كما لو كانتا تجربتين مستقلتين،
فإذا ما جاءت نتائج التجريبتين متسقة دل ذلك على مدى صدق وضبط العمل
المنهجي، ويتم تصميمه كالآتي:

قبل	المعالجة التجريبية	بعد
ت ١	x	ت ٢
ض ١	_____	ض ٢
_____	x	ت
_____	_____	ض

وعلى الرغم من أن هذا التصميم يعتبر أكثر جهداً وتكلفة إلا أنه أكثر
شيوعة لأنه يعزل بذلك العديد من العوامل التي تؤثر على الصدق الداخلي
والخارجي الذي يؤثر على القياس . ويشترط التجانس التام في الجماعات الأربع
المختارة، بالإضافة إلى أن الاختيار العشوائي يعتبر هو أساس الاختيار لهذه
الجماعات .

الباب الرابع

القياس وجمع البيانات

تمثل عملية القياس وجمع البيانات المرحلة الأساسية فى الإجراءات التطبيقية- الميدانية أو العملية- حيث يتوقف على سلامة الإجراءات التى تتم فى هذه المرحلة ودقتها صحة النتائج وثقة فيها وإصدار الأحكام أو التعميمات الصادقة .

ذلك أن المراحل السابقة على مرحلة القياس أو جمع البيانات تنتمى فى معظمها إلى جوانب التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بتحديد الخيارات من بين بدائل العينات ومناهج البحث وأدواته . بينما تمثل عملية القياس وجمع البيانات المرحلة العملية فى تنفيذ خطة الدراسة فى إطارها التطبيقي الذى يتمثل فى توظيف المناهج والأدوات فى التعامل مع مصادر البيانات الأولية. وتوجيه هذه البيانات لخدمة الأهداف البحثية .

ونؤكد فى هذا المجال على مفهوم البيانات الأولية التى يعتبر مجتمع البحث -والعينة المختارة- مصدرها الأساسى، وتعتمد بالدرجة الأولى على جهود الباحث فى جمعها وتبويبها وتصنيفها وإعدادها للاستخدام التطبيقي والإحصائي. حيث يختلف مفهوم البيانات الأولية عن الثانوية التى سبق جمعها وإعدادها للاستخدام بواسطة مؤسسات أو أجهزة أخرى لتلبي حاجات خاصة بها، قد لا تتفق مع حاجات الباحث وأهداف الدراسة، وإن كانت تسهم بشكل أو آخر فى وصف المجتمع وقياس خصائص صفاته، ولذلك يظل استخدام البيانات الثانوية محدوداً ومرهوناً بتجنب المحاذير الخاصة باختلاف الأهداف، والنقادم، ومستوى الدقة والموضوعية فى علاقتها بأهداف البحث والدراسة. مثل البيانات التى تعدها أجهزة الإحصاء السكانى أو البيانات التى تعدها المؤسسات التعليمية لخدمة أهدافها .

ويعتبر الفرد أو الوثيقة فى عينة البحث المصدر الأساسى للوصف والقياس من خلال الأدوات والمقاييس المناسبة التى يقوم بتصميمها وإعدادها الباحث بنفسه بما يتفق مع أهداف البحث وخصائص المجتمع والتصميم المنهجي ومتطلباته وإطار النتائج والمستهدفة من البحث والدراسة.

ومن بين العديد من الأساليب والأدوات الخاصة بالقياس وجمع البيانات والتى يتصدرها مقاييس الاتجاهات أو التقدير أو خصائص الصفات، وأدوات

الاستقصاء والمقابلة والملاحظة لجمع المعلومات والقياس. من بين العديد من هذه الأساليب والأدوات التي يعدها الباحث أو يستفيد بها أعده الآخرون فيها، يكون قرار الباحث بالاختيار بناء على عدد من العوامل يتصدرها مايلي :

- وعى الباحث بالفرق بين عملية جمع البيانات وعملية القياس . حيث تهتم الأولى بالبيانات في حد ذاتها (صفات- أنماط سلوكية- اتجاهات- آراء وغيرها) بينما يهتم القياس بخصائص هذه البيانات مثل وجود الصفات أو غيابها، أوزان أو قسيم الاتجاهات أو الأداء أو السلوك . وبينما تكتفى أداة جمع البيانات بوجود الصفة أو غيابها، فإن القياس يعكس درجة وجود الصفة نفسها .

- نوع الدراسة الذى يؤثر فى التفرقة بين أداة جمع البيانات والمقياس، فالبحوث التجريبية تعتمد على القياس الدقيق لقدر وجود الخصائص والصفات لأغراض المقارنة أو المعايرة بينما يمكن أن تكتفى بالبحوث الوصفية فى بعض تصميماتها المنهجية بالكشف عن وجود الخصائص أو الصفات أو غيابها فقط .

- مجتمع البحث وخصائص العينة وبصفة خاصة حجم العينة الذى يمكن أن يؤثر فى أسلوب القياس أو جمع البيانات، حيث يتفق الاستقصاء مع العينات كبيرة الحجم أو المنتشرة جغرافياً، وتتفق المقابلة والملاحظة للقياس وجمع البيانات مع العينات الصغيرة أو المجموعات على سبيل المثال .

ويعتبر الاختيار فى حد ذاته قراراً منهجياً يعتمد على صحته الثقة فى النتائج والأحكام التى قامت على نتائج جمع البيانات أو القياس .

ويقدم هذا الباب فى فصوله الأربعة تعريفاً بالقياس ومستوياته وكذلك بناء المقاييس وإعدادها بالإضافة إلى الأطر النظرية والتطبيقية لأدوات جمع البيانات، ثم اختبارات الثبات والصدق الخاصة بعملية القياس وجمع البيانات. كماأتى :

الفصل الثانى عشر : القياس وبناء المقاييس، ويتناول هذا الفصل التعريف بالقياس وأهميته، ومستويات القياس وأنواع المقاييس شائعة الاستخدام .

الفصل الثالث عشر : الاستقصاء أو الاستبيان، ويتناول التعريف
بالاستقصاء وأساليبه واستخدام الشبكات الإلكترونية في الاستقصاء، ثم تصميم
استمارة الاستقصاء وأنواع الأسئلة التي تحتويها صحيفة الاستقصاء
والاعتبارات أو العوامل المؤثرة في بناء صحيفة الاستقصاء واختبارها .

الفصل الرابع عشر : المقابلة والملاحظة الميدانية، باعتبارهما أداتين لجمع
البيانات والقياس في البحوث والدراسات الكيفية، ويتناول التعريف بالمقابلة
وأشكالها وتنظيم المقابلة وإدارتها، ثم تناول المقابلة الجماعية التي تعتبر أداة
رئيسية في الدراسات الكيفية والبحوث المستقبلية، ويتناول الفصل أيضاً
الملاحظة الميدانية وخطواتها المنهجية .

الفصل الخامس عشر: اختبارات الثبات والصدق . ويتناول هذا الفصل
أنواع الأخطاء المنهجية واختبارات الثبات وتقدير قيمة الثبات في الدراسات
الميدانية وتحليل المحتوى وقبول معامل الثبات وتفسيره بالإضافة إلى تعريف
الصدق وأنواعه والعلاقة بين الثبات والصدق .

ونشير في نهاية هذا التقديم إلى أنه على الرغم من أهمية الاختيار الدقيق
للمقاييس وأدوات جمع البيانات وإعدادها في بناء الثقة في البحث ونتائجه إلا أن
الكثير من الباحثين يتعاملون مع عملية القياس وجمع البيانات بأساليب زائفة-
تشير إلى الاستهانة بالمقاييس والأدوات أكثر من الاهتمام بها- سواء في تقويم
المقاييس والأدوات أو القياس وجمع البيانات . وهذا التهاون في بناء الأدوات
أو عملية القياس وجمع البيانات أو الاستخفاف بها يعتبر من أخطر الفيروسات
التي تصيب البحث العلمي، وتهدد البناء المعرفي الصادق في المجالات العلمية
المختلفة .

الفصل الثانى عشر

القياس وبناء المقاييس

القياس *Measurment* هو تحديد خصائص الأشياء والوقائع والأحداث والأفراد فى إطار كمى . وبمعنى آخر تحديد القدر من هذه الخصائص الذى يمكن من خلاله التمييز وإصدار الأحكام والمقارنة .

ويكتسب هذا التحديد الكمى لقدر الخصائص والسمات قيمته من خلال القواعد والإجراءات التى تتسم بالدقة والضبط، حتى يمكن الثقة فى نتائج القياس والاعتماد عليه فى الإجراءات المنهجية الأخرى . وكما يمكن وصف الخصائص من خلال القياس المادى مثل الطول والزمن والوزن ... وغيرها فإنه يمكن وصفها أيضاً من خلال مفاهيم مجردة مثل التغير فى السلوك، والإدراك، واكتساب اللفظ والمعنى والمهارة باعتبارها ناتجا يمكن قياسه من خلال عمليات أخرى لها خصائص أيضاً تخضع للقياس الكمى .

ويقع القياس على الخصائص أو السمات التى يمكن أن تخضع للعد والتقدير الكمى، أما الخصائص أو السمات التى يمكن وصفها من خلال مفاهيم أخرى مثل النوع والسلالة واللون ... وغيرها . فيتم تحديد هذه الخصائص كيفياً حيث لا تخضع مثل هذه السمات للعد والقياس .

وهذا ما يجعلنا بداية نفرق بين خصائص المتغيرات - كما سبق أن أوضحنا فى الفصل الأول - من خلال إمكانية قياسها . ونقسمها إلى متغيرات كمية يمكن عدّها وقياسها، وأخرى كيفية يمكن تحديدها من خلال دلالة الخصائص التى

تميزها وهو ما يشير إلى اتجاه التمييز بين الأشياء أو الوقائع والأفراد، فالقياس لا يكتفى بالتفرقة أو الكشف عن الفروق من خلال الخاصية الكلية- وجودها أو غيابها- ولكن من خلال قدر أو قيمة هذه الخاصية أو السمة التي يتم قياسها .

ففى بحوث المشاهدة لا يكتفى الباحث بالتفرقة بين استخدام/ أو عدم استخدام ولكنه يقيس درجة الاستخدام (دائماً/ نادراً/ لا يستخدم) .

وكما يقع القياس على خصائص أو سمات الأشياء والأفراد، فإنه يقع أيضاً على الوقائع والأحداث . حيث يخضع تكرار الحدث وشدة القياس أيضاً، ولذلك يضاف إلى قياس قدر الخصائص والسمات، قياس العمليات أو الأفعال أو أنماط السلوك . فالتعرض للبرامج التعليمية فعل أو حدث يتم وضعه من خلال تكرار حدوثه (عدد المرات) وشدة حدوثه أو كثافته مثل كثافة المشاهدة أو الاستماع أو القراءة والتي تقاس من خلال الزمن الذي يقضيه الفرد فى التعرض أو زمن عملية التعرض أو زمن حدوث التعرض . ولذلك فإنه عادة ما يشمل القياس فى البحوث التطبيقية المتغيرات التالية :

- قياس خصائص أو سمات الأفراد أو الأشياء .

مثل الخصائص أو السمات الأولية التى يتم تقسيم الطلاب فى فئات على أساسها مثل النوع/ المرحلة التعليمية/ المستوى التعليمي/ السكن أو الإقامة. ووصف الأشياء مثل نوع التعليم (حكومي/ خاص/ أجنبي)، وسائل العرض الضوئي/ أشكال التعليم الالكتروني/ وغيرها مما يمكن من خلال الفئات وجودها أو غيابها أو مستواها وصف الأشخاص أو الأشياء .

- قياس الوقائع والأحداث أو العمليات .

مثل وصف مستويات استخدام برامج الكمبيوتر التعليمية، أو وصف مستويات تفضيل الوسائل التعليمية فى التخصصات المختلفة، أو استخدام زوايا الكاميرا فى إنتاج البرامج التعليمية إلى آخره .

- قياس النتائج من الوقائع والأحداث، أو تفاعل الخصائص والسمات مع بعضها . أو تفاعل الخصائص أو السمات مع الوقائع والأحداث .

وهى التى يمكن حصرها فى النهاية فى مستويات التحصيل، وزمن التعليم أو التعلم، أو تنمية الاتجاهات، أو الإدراك، أو التذكر، وتنمية المهارات ومستويات هذا النمو فى هذه العناصر وبعضها .

ويؤكد ذلك اتجاهنا إلى التفرقة بين عملية القياس التى تعتبر مطلباً منهجياً فى البحوث والدراسات الوصفية والتجريبية، يتسم بالدقة والموضوعية ويخضع لاختبارات عديدة للحكم بصدقه والثقة فيه، وبين عملية جمع البيانات التى يمكن توظيفها لأغراض القياس أو غيرها، حيث تستهدف عملية جمع البيانات فى البحوث العلمية تيسير عملية القياس والحكم على الأشياء والأحداث فى إطار كمى .

خصائص القياس وأهميته

من خلال التقديم السابق لمفهوم القياس يمكن أن نحدد خصائص القياس كمفهوم وعملية فى الآتى :

١- يقع القياس فى الإجراءات المنهجية على درجات وجود الصفة أو الخاصية أو السمة التى تصف الأشياء والأشخاص والأحداث . ولا يقع على الأشياء أو الأشخاص أو الأحداث ذاتها، كما لا يقع أيضاً على الصفة ذاتها، ذلك أن الفرض يبدأ بوجود الموصوف أولاً، ثم تبدأ بعد ذلك عملية الوصف التى من بينها قياس درجة الصفة . ولذلك فإن الفروق الناتجة هى فروق بين درجات الصفات أو الخصائص وليست بين الصفات والخصائص ذاتها، لأن الفروق بين الصفات والخصائص هى فروق كيفية لا تخضع للقياس، ولكن يتم تمييزها بأضدادها عادة (الطول: طویل/ قصير/ الجودة: ممتاز/ ضعيف ... وهكذا) أما القياس فيتم فى المدى الذى يقع بين طرفى الصفة ذاتها ويقاس مداها .

٢- ومادام القياس يقع على درجة وجود الصفة أو الخاصية فإنه يتم التعبير عن هذه الدرجة فى شكل كمى يتم تمييزه فى إطار الصفة أو الخاصية (استخدام الكمبيوتر ساعة/ يومياً) .

٣- إن القياس هو عملية إجرائية يجب أن تتسم بالدقة والموضوعية- بما يوفر ثبوتات وصدق القياس- حتى يمكن الاعتماد عليها والنقطة في نتائجها في تحديد الخصائص والصفات وإصدار الأحكام .

وتظهر أهمية القياس بالدرجة الأولى في مساعدة الباحث على إصدار أحكام صادقة وثابتة . حيث أن القياس الكمي يوفر درجة كبيرة من الدقة والموضوعية، ويتجنب عوامل التحيز . ولاتقف حدود هذه الأحكام على وصف الأشياء والأفراد والوقائع فقط ولكنها تسهم أيضاً في عقد المقارنات والخروج باستدلالات صادقة حول العلاقات بين المتغيرات وبعضها من خلال الاختبارات المنهجية للفروض الإحصائية التي تعتمد بالدرجة الأولى على نتائج القياس . والذي يعكس وجود قاعدة من البيانات الكمية يتعامل معها الباحث في اختبار الفروض الإحصائية التي تتفق مع أهداف البحث .

وفى الجانب الإحصائي يوفر القياس وصفاً كمياً للخصائص والسمات، ويلخص قدر هذه الخاصية أو السمة في ذاتها أو في علاقتها بغيرها . ولذلك فإن القياس الكمي هو المدخل لتحديد الفروق أو التباين بين المتغيرات من خلال التحليل الإحصائي، كما يصف هذه المتغيرات كمياً من خلال الإحصاء الوصفي وطرقه المختلفة .

مستويات القياس

يرتبط القياس- كما سبق أن أوضحنا- بالعد أو لغة الكم، والتعبير عن الوصف من خلال الأرقام التي تعكس تكرار الحدوث أو شدته أو نسبته . وتبدأ هذه العملية بالتعريف الدقيق للخصائص والسمات التي تصف الأشياء والأفراد والوقائع، وتحديد الرموز الدالة عليها بدقة . وعلى سبيل المثال يمكن وصف الكفايات التعليمية من خلال الارتباط وعدم الارتباط، أو الموافقة وعدم الموافقة والمعارضة فقط، كما يمكن وصفها من خلال درجة الموافقة وعدم الموافقة. ووصفها أيضاً من خلال عدد من المظاهر السلوكية مثل تعديل أو تغيير السلوك أو الاستجابة، أو العزوف عن المهنة، بالإضافة إلى شدة الإقبال وشدة العزوف . ولكل من هذه الصفات طرق للقياس وأدوات خاصة لها . وكذلك الخصائص

التي تميز السلوك اللفظي هل هو مجرد التقليد والمحاكاة أم أنه الاستخدام المتكرر للألفاظ أو هو الاستخدام المرهون بمواقف معينة؟ وأيضاً : كيف يمكن وصف عملية التعلم من خلال الشبكات ومحتواها؟ من خلال الزمن الذي يقضيه فقط أو يضاف إليه وقت التعرض يومياً؟ وهل يكفي ذلك أم يمتد إلى معرفة طقوس التعرض اليومي وغيرها من خصائص عملية الاستخدام حتى يمكن تحديد الدلائل التي تشير إلى الصفة موضوع القياس . وتسهم في اختيار المقياس الذي يتفق مع كل خاصية أو سمة والتي تختلف عن الأخرى في الوصف النهائي لها .

ويتدخل في تحديد الصفات المراد قياسها ومحدداتها الهدف من القياس الذي يتفق بداية مع أهداف البحث . بالإضافة إلى أن قياس صفة واحدة قد تختلف من كونها وصفاً لعملية عنها في وصفها كنتيجة . مثل الفرق في وصف البرامج التعليمية في إطار عملية النشر والإذاعة، عن وصفها كنتيجة كلية لعملية التصميم والإنتاج . فالأول قد يوصف من تكرار الكلمات والعبارات فقط بينما يوصف الأخير من خلال خصائص أخرى مثل علاقات متغيرات الإنتاج ووجودها أو غيابها وهكذا .

وذلك لأن التحديد الدقيق لخصائص أو سمات ما هو مطلوب وصفه كمياً يؤثر في اختيار مستوى القياس من جانب واختيار المقياس بناء على ذلك، والذي يتطلب أنماطاً معينة من طرق الإحصاء الوصفي والاستدلالي التي تتفق مع الهدف من القياس الكمي ، وتختلف باختلاف مستوى القياس المعمول به .

ويقسم الخبراء المقاييس إلى أربعة أنواع أو أربعة مستويات تتدرج فيما بينها من الأدنى إلى الأعلى، بحيث يشمل المقياس الأعلى إضافة إلى ما قبله من المستويات الأخرى، أي أن كل قياس هو نتاج للقياس السابق . ومعها تختلف العمليات الإحصائية التي تتفق مع كل مستوى عن الآخر .

ويتفق الخبراء والباحثون على تقسيم المقاييس إلى أربعة مستويات تتمثل في الآتي :

القياس الإسمي :

ويمثل القياس الإسمي *Nominal Measurement* المستوى الأدنى والأكثر بساطة في القياس . حيث يهتم بالدرجة الأولى بالتصنيف إلى فئات لخصائص الأشياء أو الأفراد أو الوقائع . ولذلك فإنه يطلق عليه القياس النوعي، والكثير من الكتاب لا يصنفون هذا القياس في الإطار الكمي . لأن التصنيف حتى مع استخدام الأعداد في التمييز لا يعتبر قياساً كمياً .

وفى أبسط صورته عزل خصائص الأشياء عن بعضها ورصد تكرارها . مثل تصنيف الآراء بين موافق/ غير موافق، أو مؤيد/ معارض . وصور الاختيار من بديل أو بدائل متعددة . فهي كلها لا تزيد عن عملية تصنيف يتم بناء عليها رصد تكرار الوحدات التي تنتمي إلى أحد الفئات أو أحد البدائل .

وقد يتم تسمية الفئة برقم ١ أو ٢ أو ٣ أو غيره ولكنه لا يغير من كونها فئات للتصنيف وما يتم قياسه هو الانتماء إلى هذه الأرقام وليس الأرقام ذاتها . وهي في هذه الحالة تعامل معاملة العناوين أو الأسماء التي تدل على الفئة . فتقسيم الطلاب إلى ذكور وإناث، أو علمي وأدبي، هي نفسها إعطاء رقم ١ للفئة الأولى ورقم ٢ للفئة الثانية .

وهذا التزقيم يختلف عن الأعداد التي تم رصدها تحت هذه الفئات في ضوء الخصائص أو السمات المشتركة التي تنتمي إلى كل فئة . فكل الوحدات التي تم رصدها تحت الفئة (١) أو الفئة الأولى تتفق في أنها من الذكور مثلاً، أو من طلاب تخصص العلوم .

والعمليات الرياضية والإحصائية التي يمكن تطبيقها على هذا القياس الإسمي هي العمليات المرتبطة بوصف ناتج عد التكرارات في قيم كمية يتم التعامل معها من خلال طرق الإحصاء الوصفي للبيانات الإسمية وناتج استخدامها .

القياس الترتيبي

ويصنف القياس الترتيبي *Ordinal* إلى القياس الأسمى وضع ناتج القياس في رتب، أو الرصد بداية من خلال الترتيب . ليعكس الترتيب العلاقة بين الفئات وبعضها من خلال مقارنة القيم الخاصة بها على السلم الترتيبي أو

المقياس الترتيبي *Ordinal Scales* تنازلياً أو تصاعدياً . ولكنها لا تعكس بحال من الأحوال انتظام الفروق بين فئات الترتيب . فالفئات قد تكون الأول والثاني والثالث ... وهكذا وتحت كل فئة قيم معينة تتفق مع هذا الترتيب . ولكنها لا تقدم تفسيراً لتصنيف الوحدات تحت الأول أو الثاني أو الثالث، وبالتالي تحديداً أولياً لمستويات الفروق المفروضة بين كل رتبة وأخرى .

فالباحث قد يرتب الوحدات على أساس السن إلى كبير جداً وكبير وصغير ولكنه لا يقدم لنا الفروق ومدى انتظامها بين كل فئة وأخرى . ومن الأمثلة على ذلك تقديرات الاستفادة من الوسائل التعليمية التي ترتبها حسب عدد المستفيدين منها إلى الأولى والثانية والثالثة .. وهكذا . لكنه لا يوضح لنا الفرق بين الأولى والثانية ولا يوضح أيضاً المسافة الفاصلة بين كل من الأولى والثانية .

ومن الأمثلة على ذلك سؤال المبحوثين عن ترتيبهم للوسائل السمعية حسب درجة تفضيله لها، فالسينما والتلفزيون ثم تسجيلات الفيديو ... وهكذا، لا تعكس إلا عدد الذين يفضلونها في علاقتهم بالأقل، ولكن المقياس لا يقدم قدر الفرق بين كل من الأولى أو الثانية والثالثة في شكل منتظم بحيث يكون الفرق بين الأول والثاني قدر الفرق بين الثاني والثالث والفرق بين الأول والثالث هو ضعف الفرق بين الأول والثاني على سبيل المثال .

ولذلك فإن هذا القياس يضيف إلى التصنيف الإسمي وضع التصنيف في رتب بناء على القيم الناتجة عن الرصد أو عد تكرار الخاصية أو السمة المميزة .

وعلى سبيل المثال سؤال المبحوث عن تفضيله لوسيلة معينة من بين الوسائل المحددة له . هو اختيار من البدائل الإسمية . أو هو تصنيف لهذه الوسائل على أساس قدر التفضيل بين مجموع المبحوثين .

أما ترتيب هذه الوسائل بناء على نتائج رصد تكرار التفضيل . فهو قياس ترتيبي يضع الوسائل في رتب بناء على قدر التفضيل أو الاهتمام .

وهذا يتفق بداية مع طلب المبحوث أن يضع الوسائل التي يستخدمها في رتب أو ترتيب- بصورة أو أخرى- طبقاً لدرجة تفضيله لها . فالنتائج في النهاية

سوف يصنف هذه الوسائل في رتب تعكس درجة التفضيل والاهتمام بناء على رصد تكرار كل رتبة لبرنامج معين . ولكن كل رتبة لاتعكس قدرأ متساوياً من القيمة مع الرتبة التي تليها أو تسبقها .

وبالتالى فإن هذا القياس لايقدم سوى وصفاً كمياً للخاصية أو السمة أو الفئة على سلم القياس الترتيبي . الذى يعكس وصفاً كيفياً للعلاقة بين هذه الرتب وبعضها فكل رتبة أكبر أو أصغر من التي تليها، وكل رتبة تزيد أو تقل عن التي تليها تبعاً لسلم القياس الترتيبي .

ويمثل التوزيع التكرارى والتمثيل البيانى صورة للعرض الإحصائى للنتائج، بالإضافة إلى تقدير قيمة الوسيط ومقاييس النزعة المركزية أو التشتت الخاصة ببيانات الوسيط والوصف الإحصائى للعلاقات الارتباطية من خلال سبيرمان أو كندال، وكذلك دلالة معامل ارتباط الرتب لكندال ودلالة الفروق بين بيانات الرتبة فى الإحصاء الاستدلالي . للكشف عن العلاقات أو الفروق فى تفسير بيانات الرتب بين الفئات المختلفة .

قياس المسافات المتساوية

ويضيف هذا النوع من القياس، وهو قياس المسافات المتساوية *Interval Measurment* إلى المستويات السابقة توحيد المسافات بين كل ترتيب وآخر، بحيث يصبح الفرق بين الترتيب الأول والثانى مساو للفرق بين الترتيب الثانى والثالث، والفرق بين الترتيب الأول والثالث ضعف الفرق بين أيهما وهكذا وهو ما يشير إلى انتظام الفروق الكمية بين خصائص السمات نفسها، ويعبر عنه بتساوى المجالات الفاصلة بين كل سمة وأخرى . ويصلح للمقارنة بين خصائص يعتبر حدها الأدنى هو صفر اعتبارى .

وهذا القياس لايبداً من الصفر المطلق ولكنه يحدد فقط مجالات متساوية تعبر عن تقديرات الخصائص بالنسبة لبعضها مهما كانت هذه الخصائص واتجاهاتها . حيث لايشترط أن تكون الخصائص كلها إيجابية ولكن يمكن أن يدخل فى القياس الخصائص السلبية أيضاً وتعامل بنفس الأسلوب فى علاقتها بالخصائص الأخرى .

ولذلك يتم تشبيه هذا القياس بقياس درجات الحرارة حيث ترتفع درجات السخونة بمسافات متساوية وكذلك ترتفع درجات البرودة في الاتجاه الآخر أيضاً بدرجات متساوية .

قياس المجالات الفاصلة

(قياس درجات الحرارة)									
٢٠	١٠	صفر	١٠	٢٠	٣٠	٤٠			

ونظراً لغياب الصفر المطلق الذي يمكن من خلاله إصدار الأحكام بقيمة أى رتبة في علاقتها بقيم الرتب الأخرى، فإنه لا يمكن الحكم بأن درجة ٤٠ مثلاً هي ضعف درجة ٢٠ أو تعادل ثلاث أضعاف الدرجة ١٠ أو أن الطالب الحاصل على تقدير جيد جداً اكتسب معلومات تعادل مرة ونصف الطالب الحاصل على تقدير مقبول، حيث يعتبر الصفر في هذه الحالة درجة اعتباطية. لاتعنى غياب ما يستم قياسه تماماً . فالحرارة موجودة ولها درجة على المقياس سواء في درجة البرودة أو درجة السخونة، ولاتعنى درجة الصفر عدم وجود حرارة .

ومثل هذا القياس - كما سنوضحه تفصيلاً بعد - نجده في قياس الاتجاهات فالالاتجاه المحايد والذي يعنى درجة الصفر الاعتبارى بالنسبة للاتجاه المؤيد والمؤيد جداً لايعنى غياب الاتجاه تماماً . وكذلك لا يعنى أن شدة اتجاه الفرد المؤيد جداً هي ضعف شدة اتجاه الفرد المحايد .

والاستخدام الأمثل لمقاييس المسافة أو المجالات الفاصلة هو تحديد بعد كل سمة عن نقطة متوسطة (المتوسط) لأن ذلك يمكن معه حساب انحراف كل سمة من السمات عن هذه النقطة . وإجراء العمليات الإحصائية بعد ذلك حيث تغيب عمليات القسمة في هذه الحالات لأن الفرد المؤيد جداً لايعنى أنه ضعف الفرد المتوسط ولكنه يبعد عن أو ينتشر بعيداً عنه بمقدار مسافتين فإذا كانت قيمة المتوسط ٥٠ والمسافة الفاصلة = ١٠ فالمؤيد تكون قيمة ٦٠ ومؤيد جداً ٧٠ وكذلك المعارض ٤٠ ومعارض جداً ٣٠ ... وهكذا . ولا يتطلب تقدير هذه الاتجاهات وجود الصفر المطلق لحساب بعدها عنه .

ولذلك فإن تعريف قياس المجالات الفاصلة هو عبارة عن تحديد رتب أو تقديرات للخصائص أو السمات يشير إلى فروق متساوية (مجالات متساوية) بين كم هذه الرتب أو التقديرات دون حاجة لوجود الصفر المطلق .

وعلى هذا فإن قياس المسافات المتساوية أو المجالات المتساوية يتم من خلال التصنيف النوعي في القياس الإسمي وكذلك يقوم على الترتيب المنطقي كما في القياس الترتيبي ويضيف إلى ذلك توحيد المجالات الفاصلة التي تشير إلى قدر الإضافة بين كل رتبة والرتب التي تليها من خلال معرفة قدر هذه المجالات أو المسافات . فهذا القياس يجمع بين التصنيف بالأرقام والأعداد وكذلك الكم أيضاً وهى القيم التي تندرج تحت الأرقام والأعداد (يوصفها مؤشرات للخصائص أو الفئات) مما يتيح استخدام كافة طرق الإحصاء الوصفي والاستدلالي للوصف وتمثيل العلاقات بين المتغيرات ذات الخصائص المتعددة وبعضها .

القياس النسبي

ويتميز القياس النسبي *Ratio Measurment* عن المستويات السابقة بأنه أقواما حيث يضيف إلى خصائص المستويات الثلاثة الأخرى وجود الصفر المطلق الذى يتيح إجراء المقارنات بناء على وحدات معيارية ثابتة توجد في الصفة محل القياس مادامت أكثر من الصفر المطلق ويعبر الصفر المطلق عن غياب كامل للصفة أو السمة التي يتم قياسها . ولذلك فإن نسبة ٨٠% تعتبر ضعف نسبة ٤٠% وأربعة أضعاف نسبة ٢٠% وهكذا لأن الكل يتم قياسه في إطار وحدة ثابتة بينها مجالات متساوية وتتجاوز كلها حالة العدم أو الغياب الكامل لخصائص أو سمات ما هو مطلوب قياسه . وهذا القياس يعتبر تجميعاً لكل خصائص المستويات السابقة ويضيف عليها أهمية وجود الصفر المطلق ويصلح معها بالتالي استخدام جميع العمليات الحسابية، وبالتالي كافة الطرق الرياضية والإحصائية .

١	١	١	١
١٠	٢٠	٣٠	٤٠

ويعبر الرقم الأكبر في هذا القياس عن نسبة ١٠٠% التي تنسب إليها القيم السابقة عليها وتمثل الوجود الكامل للصفة المراد قياسها، بينما يمثل الصفر الغياب الكامل لهذه الصفة. ومن هنا يمكن الحكم على قيمة الرتبة في علاقتها ببعضها من خلال النسبة المئوية . فإذا كان الحد الأقصى للدرجات ١٠٠ درجة

للمادة فإن ١٠ درجات تمثل ١٠%، ٥٠ درجة تمثل ٥٠% ... وهكذا، وصفر تمثل عدم وجود درجات على الإطلاق .

ويستخدم أيضاً مع هذا القياس جميع الطرق الإحصائية للوصف والاستدلال عن العلاقة بين المتغيرات وخصائصها .

ويترتب على تدرج هذه المستويات فى القياس - والمقاييس الخاصة بها - أنها تراكمية، بمعنى أن كل مستوى يستخدم فى القياس الأدنى . وأن الطرق الإحصائية التى تستخدم مع المستوى الأدنى يمكن أن تستخدم مع المستوى الأعلى، وليس العكس . وعلى هذا يعتبر من الضروري أن يعى الباحث طبيعة البيانات المتاحة والطرق الإحصائية التى يمكن استخدامها معها .

أنواع المقاييس شائعة الاستخدام

المقياس *measure* هو أداة للوصف الكمي لخصائص الأفراد والأشياء والأحداث، وتصنيف هذه الخصائص والمقارنة بينها .

ويقدم المقياس قيمة عددية ثابتة للصفات الكيفية التى نصف بها ذاتنا والآخرين . وقد يتم الوصف الكيفي أو النوعي بداية، ولكن قياس انتشار خصائص الوصف وحدودها يتم التعبير عنه فى شكل كمي .

فإذا قلنا أن الطالب لا يستخدم الكمبيوتر صفة نوعية أو كيفية، فيتم تصنيف الفرد بناء على ذلك مع "من لا يستخدمون الكمبيوتر" ووصفهم فى عدد يحدد الحجم أو النسبة بين الأفراد الذين يتم تصنيفهم .

وكذلك قد يتم بداية تقدير أوزان الخصائص أو سمات كيفية مثل التأييد والمعارضة والحياد يتم بناء عليها التحديد الكمي لاتجاه الفرد، ومنها اتجاه المجموعة بناء على ذلك، كما سيأتى تفصيلاً بعد .

وحيث أن هذا الوصف يتصدر أهداف البحث العلمى وتعتبر البيانات الوصفية هى القاعدة المعرفية لعقد المقارنات وإصدار الأحكام، فإن المقاييس تعتبر أدوات جمع بيانات عن هذه السمات والخصائص فى إطار كمي أو لفظي

يعبر عن الكم . أو تعتبر المقاييس أيضاً هي المحتوى الرئيسى لأدوات جمع البيانات شائعة الاستخدام مثل الاستقصاء والمقابلة والملاحظة التى تعتمد فى بنائها على هذه المقاييس، ويرتبط بخصائص هذه المقاييس الحكم على صدق وموضوعية هذه الأدوات .

ويعتمد بناء المقياس بصفة عامة على مجموعة من الأسئلة المتنوعة التى تستهدف التصنيف من خلال مجمل الإجابات المتباينة، أو مجموعة من العبارات التقريرية التى يستجيب إليها الفرد بدرجة ما تعبر عن تقديره لخصائصه والآخرين أو الأشياء والوقائع كما يراها . ويضم المقياس وحدة أو أكثر للقياس يستدل الباحث من نتائج قياسها على الخصائص أو السمات أو الأبعاد المختلفة التى يستهدفها فى بحثه .

ويميل الخبراء إلى تصنيف المقاييس فى أنواع متعددة ترتبط بالشكل أو البناء الخاص بالمقياس ومحتواه، مثل التصنيف إلى مقاييس لفظية *Verbal* تعتمد على الألفاظ فى بناء الوحدات ومقاييس غير لفظية تعتمد على الشكل والرسوم *Graphic* فى صياغة الوحدات مثل المصفوفات والأشكال المصورة... وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك هناك المقاييس اللفظية التى تعتمد على الوصف اللفظى لفئات التصنيف، والمقاييس الرقمية أو العددية التى تعتمد على الأرقام فى وصف هذه الفئات . وبجانبهم مقاييس الترتيب التى تعتمد على بناء درجات أو رتب يتم التصنيف فى إطارها .

وكذلك المقاييس المباشرة التى توجه الأسئلة أو العبارات التقريرية مباشرة إلى المبحوث، وغير المباشرة التى تصنف الخصائص والسمات والآراء من خلال الأدوات غير المباشرة .

وهناك العديد من الكتابات التى تتوسع فى تصنيف هذه المقاييس وتعددها بناء على رؤى الخبراء فى معيار التصنيف . ولكنها بصفة عامة ترتبط بالشكل أكثر من ارتباطها بالهدف وطرق صياغة المقاييس .

وهذه المقاييس مهما تعددت أو تنوعت فإنها تقسم حسب الهدف من بنائها إلى الأنواع التالية :

أولاً : مقاييس

تصنيف الذات

وتعنى قيام الفرد بتصنيف ذاته (الخصائص والسمات والأنماط السلوكية) فى فئة من فئات التصنيف، التى تستهدفها أسئلة أو عبارات القياس ويقوم الفرد بنفسه بالإجابة أو الاستجابة التى تصف نفسه فى إطار فئات التصنيف التى تشملها وحدات المقياس .

وتعتمد هذه المقاييس على الوضوح فى عرض وحدات القياس ومفرداته، حتى يمكن للمتحدث أن يحدد موقعه من الخصائص أو السمات التى تصف الفرد على المقياس بنفسه . مثل فئات النوع التى يصف نفسه فى إطارها، وكذلك مستوى التعليم ومؤشرات الحالة الاقتصادية... وغيرها من الخصائص التى تصف كل فرد فيستجيب إلى الخاصية التى تتفق ورويته لذاته .

وكذلك الوحدات التى تستهدف تصنيف الفرد فى فئة من فئات الاستخدام والتفضيل والاهتمام بوسائل الإعلام ومحتواها، فى شكل من أشكال وحدات القياس التى تهدف إلى التصنيف أو الترتيب . وتستخدم مع هذه المقاييس وحدات القياس الشائعة التى تستخدم الأنواع المختلفة من الأسئلة : مثل :

١ - أسئلة التصنيف

وفىها يطلب من المبحوث تحديد استجابته إلى أى من البدائل الموجودة فى قائمة البدائل لإجابة السؤال بحيث تعكس استجابته تصنيفه لذاته فى إطار هذه البدائل . ويتسع استخدام هذا النوع من الأسئلة التصنيفية فى وصف السمات العامة والاجتماعية للأفراد، وكذلك أسئلة الاهتمام والتفضيل وخصائص سلوك التعرض . مثل :

- النوع ذكر ☐ أنثى ☐
- تشاهد التلفزيون بصفة منتظمة ☐ بصفة غير منتظمة ☐ نادراً ☐
- ماهى القنوات التى تفضلها من بين القنوات التالية ؟
- الأولى ☐ الثانية ☐ الثالثة ☐
- الرابعة ☐ الخامسة ☐ السادسة ☐

وفى الحالة الأخيرة يمكن للباحث أن يختار أكثر من بديل واحد من بين قائمة البدائل .

ولأن هذه الأسئلة تهدف أساساً إلى تصنيف المبحوثين وقياس البدائل المختارة لأغراض الوصف أو المقارنة فكثيراً ما يطلق عليها أسئلة التصنيف، أو مقاييس التصنيف، وإن اتخذت شكل الاختيار من بين البدلين أو البدائل المتعددة .

٢- أسئلة الترتيب

ويتم من خلال الأسئلة تقدير قيمة لكل من الخصائص والسمات أو أنماط السلوك . بحيث تسهم هذه القيمة فى ترتيب هذه الخصائص أو الأنماط ترتيباً تنازلياً أو تصاعدياً .

وقد تكون من خلال فئات يتم ترتيبها مسبقاً مثل ترتيب فئات السن أو المراحل العمرية من الأدنى إلى الأعلى، أو ترتيب كثافة الاستخدام من الأدنى إلى الأعلى أو العكس .

وفى الحالتين يكون الهدف هو وصف الاستجابات فى قياس ترتيبى يحدد ترتيب الخاصية أو الصفة، أو الأفراد والأشياء والموضوعات ذاتها التى تمثل موقعاً من اهتمام المبحوث يعكس ترتيبه لها أو ينعكس اهتمامه على ترتيبها كنتيجة، بحيث يصنف الفرد ذاته من ناحية الخاصية أو السلوك فى موقع من مواقع هذا الترتيب .

- وتبدأ الحالة الأولى بتصنيف استجابات الفرد أولاً من خلال أسئلة التصنيف أو قياس التصنيف، ثم يتم ترتيب النتائج بعد ذلك بما يشير إلى ترتيب وحدات التصنيف أولاً، وموقع ترتيب الفرد على هذا المقياس ثانياً .

- أما الحالة الثانية فيطلب من الباحث نفسه ترتيب الموضوعات أو الأشياء أو الأفراد بناء على درجة اهتمامه أو تفضيله مثل :

- رتب هذه الوسائل التعليمية بناء على درجة اهتمامك بها .
السينما/ التلفزيون/ الرسوم المتحركة/ تسجيلات الفيديو/ التسجيلات الإذاعية ... إلى آخره (هذا الترتيب هجائى) .

• أخطر رقما من ١-٥ لترتيب هذه بناء على استخدامك لها فى التعليم .

- السينما ()
- التلفزيون ()
- الرسوم المتحركة ()
- تسجيلات التلفزيون ()
- التسجيلات الإذاعة ()

ويلاحظ أن أسئلة الترتيب تصلح فى حالتى تصنيف الفرد لذاته، وتقدير اتجاهات الفرد نحو الغير أو الموضوعات والأشياء . لأن الترتيب قد يقوم به الفرد ذاته لخصائصه وأنماط سلوكه عندما تتعدد هذه الخصائص أو الأنماط السلوكية . أو يقوم به لتحديد العلاقات الرتبية بين الخصائص وبعضها أو بين الأشياء وبعضها بناء على تحديده لهذه العلاقات، بما يعكس تقديره لها أو اتجاهه نحوها .

وتتنمى نتائج استخدام مقاييس التصنيف إلى البيانات الإسمية *Nominal* حيث يتم تصنيف البيانات فى فئات تصنيفية حسب الهدف من التصنيف مثل التصنيف على أساس النوع/ أو التعليم/ فئات التعرض/ فئات التفضيل والاهتمام، وتعتمد بصفة عامة على رصد تكرار ظهور هذه الفئات فى نتائج استخدام هذه المقاييس .

ويمكن عرض هذه التكرارات من خلال المدرج التكرارى والنسب المئوية والمتوسطات، وتقدير القيم الأكثر شيوعاً من خلال المنوال، بالإضافة إلى مقاييس النزعة المركزية وتقدير المدى، ثم معاملات الارتباط (فاى) والارتباط الثنائى ومعامل الاقتران بالإضافة إلى الاستدلال عن العلاقات والمغزى أو الدلالة من خلال اختبار كا^٢ بالإضافة إلى دلالة معاملات الارتباط سابقة الذكر .

أما البيانات الرتبية وهى ناتج استخدام مقاييس الرتبة . فيتم عرضها من خلال التوزيعات التكرارية التراكمية، وحساب الوسيط، ومعامل ارتباط الرتب لسبيرمان وكندال بالإضافة إلى الاستدلال عن الدلالة والمغزى من خلال دلالة ارتباط الرتب وتقدير الفروق بين البيانات الرتبية وهى متعددة .

ثانياً : مقاييس الاتجاهات

وهى التى تهدف إلى تقدير رأى الفرد أو اتجاهه نحو الأشياء أو الموضوعات أو الآخرين بما يؤدى إلى تصنيف أو تقدير موضوع الاتجاهات من خلال نتائج استخدام هذه المقاييس . ولذلك يطلق عليها بعض الخبراء مقاييس تصنيف الآخر (محمد الوفائى ٨٩:٥٥) أو تنتمى إلى مقاييس تقدير الآخرين (على ماهر خطاب ٢٠٠٢: ٣٩٣) .

ومثل هذه المقاييس تصلح للاستخدام فى قياس رأى العام والاتجاهات الكامنة للأفراد نحو الموضوعات والأفكار والأشخاص فى وقت إجراء القياس. وتعتبر البديل الأكثر صدقاً لتصنيف آراء الأفراد واتجاهاتهم نحو هذه الأمور . حيث لا يكفى فى معظم الأحوال تصنيف الأفراد، أو تصنيفهم لأنفسهم بناء على درجة الموافقة أو المعارضة فقط، ولكن يتطلب الأمر قياس الشدة أو الكثافة فى درجات التأييد أو المعارضة، بالإضافة إلى أن درجات الشدة أو الكثافة تتميز بمرونة تحديد رأى أو الاتجاه حيث لا يتم التصنيف فى إطار بديلين فقط هما الموافقة أو عدم الموافقة والتأييد أو الاعتراض فقط ، ولكن تترك مساحة من تحديد درجات التأييد والمعارضة على هذه المقاييس . ويمكن بالتالى تحديد مستويات التأييد أو الاتفاق بدقة فى مستويات متعددة بناء على درجات الشدة أو الكثافة .

وكما تستخدم هذه المقاييس بشكل منفصل وبناء مستقل لقياس الاتجاه نحو موضوع أو فكرة أو شخص من خلال فئات متعددة تصف هذا الموضوع أو الفكرة أو الشخص، وقياس الاتجاهات نحو هذه الخصائص والصفات . كما تستخدم هذه المقاييس على النحو المشار إليه فإنه يمكن الاستفادة من بناء هذه المقاييس فى بناء وحدات فرعية داخل استمارات الاستقصاء أو المقابلة أو أدوات جمع البيانات لوضع تقديرات للخصائص أو السمات باستخدام أساليب بناء هذه المقاييس .

وكما تستخدم هذه المقاييس فى تصنيف الغير، فإنها يمكن أن تستخدم فى تصنيف الذات أيضاً مع إعادة تكييف بناء الأساليب لهذا التصنيف .

وهذه المقاييس ينتشر استخدامها في الدراسات السلوكية والنفسية، وإن كان يقل استخدامها في مجال تكنولوجيا التعليم إلا أن مبادئ تصميمها والاستفادة منها ينتشر استخدامها في الاستقصاءات أو الاستبيانات واستمارات المقابلة لتحديد أوزان اتجاه المبحوث نحو الأشياء والوقائع والأحداث كجزء من أدوات جمع البيانات .

ومن المجالات التي ساد فيها استخدام مقاييس الاتجاهات الدراسات التي أجريت في دول عربية عديدة عن اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو استخدام الوسائل التعليمية في التدريس، أو الدراسات الخاصة باتجاهات أعضاء هيئة نحو استخدام الكمبيوتر في التعليم .

وهناك العديد من المقاييس التي تستخدم في المجالات المختلفة للعلوم الاجتماعية والسلوكية نرى أن أفضلها استخداماً في دراسات تكنولوجيا التعليم . ما يلي :

١- مقياس المجالات المتساوية *Equal Appearing Intervals Scale*

ويعرف هذا المقياس باسم مقياس ثرستون (لويس ثرستون) الذي طبقه مع شافى في عام ١٩٢٩ *Thurstone and Chave* حيث يعتمد بداية على التدرج الفئوي أو المجالات أو المسافات المتساوية للتمييز بين العبارات الدالة على التأييد أو المعارضة وشدة هذا التأييد أو المعارضة، وتمثل مستويات التأييد أو المعارضة بمجالات متساوية بين الأطراف المتشددة، وبما يوفر مقومات بناء مقياس المسافات الفاصلة، كما أوضحناه من قبل . ويتم بناء المقياس نفسه كالآتي :

١- اختيار عدد كبير من العبارات التي تصف موضوع الاتجاه، يجتمع فيها الوصف الإيجابي والسلبي لهذا الموضوع أو محدداته .

٢- كلما زادت عدد العبارات اتسعت فرصة الاختيار للعبارات الدالة على الاتجاه وشدة . وبالتالي يحتاج الأمر إلى معرفة كبيرة بموضوع الاتجاه، لتحديد أكبر عدد من العبارات التي قد تصل إلى المئات منها .

٣- توزع هذه العبارات أيضاً على عدد كبير جداً من المحكمين، لتصنيف هذه العبارات في إحدى عشرة فئة تمثل درجات التطرف في التأييد والمعارضة

مؤيد جداً ومعارض جداً، تمثل الفئة السادسة درجة الحياد بين شدة التأييد والمعارضة . ويتم ذلك من خلال إعطاء درجة من ١-١١ تعبر عن هذا التدرج في الفئات .

٤- تعطى أوزان للعبارات التي اتفق المحكمون على درجات لها، أو يحسب قيمة الوسيط *Medium* لكل عبارة، ويتم تصنيفها في الدرجة المناسبة وتستبعد العبارات التي تتميز بالتشتت عن القيمة الوسيطة .

٥- تعتبر الدرجة التي يتفق عليها المحكمون (١-١١) هي وزن العبارة التي تعرض في المقياس . ويتم تجميع العبارات التي تحصل على درجة واحدة في فئة أو مجموعة واحدة على المقياس .

٦- يتم ترتيب العبارات على المقياس بناء على هذه الأوزان (١-١١) وقد تصل هذه الفقرات إلى عشرين أو ثلاثين عبارة .

٧- يعرض هذا المقياس على المبحوثين لتحديد استجاباتهم نحو هذه العبارات بالموافقة أو عدم الموافقة .

٨- يتم تقدير اتجاه المبحوث الواحد بتقدير متوسط مجموع أوزان العبارات التي اختارها كالآتي :

$$٨ \times ٤ + ٩ \times ٣ + ١٠ \times ٢ + ١١ \times ٥ \dots\dots\dots$$

ن (عدد العبارات في المقياس)

٩- يتم تقدير الاتجاه العام لكل عبارة بترجيح وزن العبارة بعدد المبحوثين الذين يتفقون عليها .

$$\text{العبارة رقم (١)} = ٢٠٠ \times ١١ = ٢٢٠٠$$

$$\text{العبارة رقم (٢)} = ١٥٠ \times ١١ = ١٦٥٠$$

$$\text{العبارة رقم (٣)} = ٣٠٠ \times ١٠ = ٣٠٠٠$$

$$\text{العبارة رقم ٣٠} = ٦ \times ١ = ٦$$

وهكذا بالنسبة لباقي العبارات .

ويتم تقدير الاتجاه العام بتقدير متوسط تقديرات مجموع المبحوثين، ويمكن الاستدلال على نتائج أخرى بوصف الاتجاه نحو كل سمة أو خاصية منفردة، وكذلك وصف مستويات شدة الاتجاه نحو موضوع الاتجاه في إطار تقدير

الاتجاه الكلى للمبحوثين وتقديراتهم الفرعية مثل تقديرات الاتفاق حول كل وزن من الأوزان بما يعكس الدرجة أو الشدة في الاتجاه في علاقته بأوزان العبارات الأخرى، وتقديرات الارتباط بين كل عبارة والتقدير العام وكذلك بين كل مبحوث ومجموع المبحوثين وهكذا .

وكما يتم تقدير الاتجاهات بهذا الأسلوب يمكن أيضاً توظيفه في تقدير الحاجات، ومستويات الاهتمام والتفضيل على سبيل المثال . وذلك بأن يتم عرض الحاجات التعليمية المتعددة على عدد من المحكمين - وكذلك موضوعات الاهتمام والتفضل- لإعطائها وزن أو قيمة من ١-١١، ثم يتم ترتيب هذه الحاجات بناء على الاتفاق بين أوزان المحكمين لها، وتعرض بعد ذلك على المبحوثين في إطار القياس المستقل أو في إطار بناء الاستقصاء أو المقابلة وتحديد استجابة المبحوثين نحو هذه الحاجات من خلال تقديرات (مهم/ غير مهم) مثلاً .

وعلى الرغم من أن هذا المقياس يتميز بقدر كبير من الثبات الذي تؤكد الإجراءات الخاصة ببنائه، إلا أنه يحد من تطبيقه الحاجة إلى جهد ووقت كبير في إعداده، باختيار عدد كبير من العبارات وعدد كبير من المحكمين وإجراء إحصائية لتقدير الاتفاق والتشتت لكل عبارة، وتأثير الأحكام المسبقة بالأوزان التي يضعها المحكمون على تقديرات المبحوثين لموضوعات الاتجاه .

٢- مقياس مجموع التقديرات (ليكرت) *Summated Rating Scale*

ويتجنب هذا المقياس الصعوبات التي ارتبطت بمقياس ثرستون، خصوصاً في اختيار العبارات وزيادتها وزيادة عدد المحكمين، ويتم باليساطة والوضوح في إعداده وتطبيقه، كما أن الأساس في تقدير الوزن لكل عبارة هو المبحوث ذاته، ومنها يمكن تقدير الاتجاهات وشدة بناء على أوزان هذه العبارات .

١- ويبدأ إعداد المقياس باختيار عدد من العبارات التي تصف الخاصية أو السمة وتعتبر عن مختلف الآراء نحو هذه الخاصية في موضوع الاتجاه .

٢- توضع العبارات على مقياس يبدأ بأعلى درجات التأييد وينتهي بأعلى درجات المعارضة، ويحدد لكل منها درجة أو وزن يبدأ من أعلى الدرجات تنازلياً حتى أقلها .

ومن الدراسات التي استخدمت هذا المقياس دراسة جبرين عطية (٩٧) بعنوان: "اتجاهات طلبة كلية العلوم التربوية في الجامعة الهاشمية نحو تكنولوجيا التعليم" (١)

واستخدم عبارات وأوزان خمسة للتقدير منها :

تساعدني تكنولوجيا التعليم في عملي المستقبلي كمدرس

موافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)

أشعر أنه يمكن أن ينجح المعلم في عمله دون أن يستخدم تكنولوجيا التعليم

موافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

أعتقد أن النظرة الاجتماعية للمتخصصين في مجال تكنولوجيا التعليم سلبية

موافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

أكون سعيداً إذا عملت بإحدى المهن المتعلقة بتكنولوجيا التعليم

موافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)

والأمثلة السابقة تشير إلى أن وضع العبارات على المقياس لايعنى أن تكون كلها عبارات إيجابية ليكون التأييد هو الدرجة أو الوزن الأعلى، ولكن يفضل أن يكون هناك عدد مساو من العبارات السلبية التي تعطى للاعتراض عليها الوزن الأكبر وتحقق ثباتاً عالياً للمقياس من جانب، وتتيح الفرصة الأوسع للمقياس في وصف الخصائص أو السمات أو المحددات من جوانب متعددة .

٣- ويقدم المقياس إلى المبحوث ليحدد استجابته نحو أحد التقديرات المذكورة أمام كل عبارة، والتي يحتفظ الباحث بأوزانها ويحدد من خلالها كثافة

(١) جبرين عطية محمد حسنين : اتجاهات طلبة كلية العلوم التربوية في الجامعة الهاشمية نحو تكنولوجيا التعليم، مجلة تكنولوجيا التعليم، المجلد السابع، الكتاب الرابع، خريف ١٩٩٧، ص.ص ١٧٣-١٩٩ .

الاتجاه أو شدته بالنسبة لكل عبارة أو لكل عدد من العبارات يصف سمة أو خاصية معينة لموضوع الاتجاه .

٤- يتم تقدير كل خاصية من خلال حساب متوسط الأوزان الخاصة بالعبارات التي تشير إلى هذه الخاصية (عدد العبارات خمسة) .

$$\frac{17}{5} = \frac{2+2+3+5+5}{5}$$

= ٣,٢ مؤيد

ويتم تقدير اتجاه الفرد وشدته من خلال متوسط أوزان كل خاصية أو سمة أو محدد من محددات موضوع الاتجاه .

فإذا كان عدد الخصائص أو السمات التي يتم بحثها في موضوع الاتجاه ٧ خصائص على سبيل المثال في كل خاصية خمس عبارة تم حساب أوزانها بالطريقة سالفة الذكر، فإنه يمكن تقدير الاتجاه وشدته بحساب متوسط مجموعة الاتجاهات في كل خاصية .

$$\frac{3+3,2+5+4+3,6+4,2+5}{7} =$$

= ٤ مؤيد

وإذا كانت العبارات تصف الاتجاه بصفة عامة دون تحديد لخصائص معينة لموضوع الاتجاه فيتم تقدير الاتجاه من خلال متوسط الأوزان الخاصة بمجموع العبارات على المقياس .

وهكذا يتم تقدير الاتجاه وكثافته لمجموع المبحوثين بتقدير متوسط مجموع الأوزان الخاصة بكل فرد من الأفراد في عينة البحث .

ونظراً لسهولة هذا المقياس، فإن الكثير من الباحثين يستخدمون أسلوبه في التقدير وتحديد أهمية وأوزان الكثير من المفاهيم التي يتم طرحها على عينات البحث : مثل دراسات الاستخدام، وبواقع استخدام الوسائل أو مواد تكنولوجيا التعليم وتقويم الاستخدام أو تقدير الدوافع . وفي هذه الأحوال يمكن الاكتفاء بثلاثة تقديرات فقط مثل مهم جداً- مهم - مهم إلى حد ما .

تقدير دوافع استخدام البرامج التعليمية فى وسائل الإعلام

الحاجات أو دوافع الاستخدام	مهم جداً (٣)	مهم (٢)	قليل الأهمية (١)
----------------------------	-----------------	------------	---------------------

- مصدر للمعلومات .
- اكتساب النصيح والإرشاد .
- التعليم والتعلم الذاتى .
- دعم القيم الشخصية .
- التوحد مع قيم الغير .
- التعرف على ظروف الآخرين .
- وغيرها .

وبنفس الطريقة يتم تقدير أوزان كل حاجة أو دافع من دوافع الاستخدام فى علاقته بمجموعة المبحوثين، وفى هذه الحالة يمكن إعادة ترتيب الحاجات، أو الدوافع وفقاً لنتائج تقدير الأوزان. ويتم التعامل معها بعد ذلك على أساس أنها بيانات رتبىة من حيث استخدام الطرق أو الأساليب الإحصائية، متى أراد الباحث ذلك .

واستخدم أحمد حامد منصور هذا الأسلوب بالتقدير الثلاثى فى دراسة بعنوان "تقويم إدخال واستخدام الكمبيوتر فى مدارس التعليم الثانوى العام بمحافظة دمياط من خلال آراء القائمين عليه والمستفيدين منه" واستخدم فى هذا البحث ثلاثة أوزان لتقدير قيمة العبارات وهى موافق/ لا أدرى/ غير موافق^(١) .

ونظراً لاعتماد هذه المقاييس على صياغة العبارات أو الفقرات التى يتم تقدير أوزانها وتقدير الاتجاهات من خلال هذه الأوزان، نظراً لذلك فإن جزءاً كبيراً من نجاح المقياس فى تحقيق أهدافه يظل مرهوناً بصياغة هذه العبارات أو الفقرات التى يجب أن يتوفر فيها : البساطة والسهولة فى بناء العبارات، وتجنب

(١) أحمد حامد منصور : تقويم إدخال واستخدام الكمبيوتر فى مدارس التعليم الثانوى العام بمحافظة دمياط من خلال آراء القائمين عليه والمستفيدين منه، مجلة تكنولوجيا التعليم، المجلد السادس . الكتاب الأول، شتاء ١٩٩٦، ص.٧٢-٧٣ .

استخدام الكلمات الغامضة أو المهجورة أو المصطلحات العلمية لغير المتخصصين، وعدم استخدام المفاهيم الإيحائية أو التعميمات أو الحقائق، بالإضافة إلى تجنب العبارات التي يمكن إدراكها في أكثر من معنى .

وغير ذلك من أسس بناء العبارات التي تستهدف التعبير عما صيغت من أجله بدقة وموضوعية .

وهذه العبارات تخضع للتحكيم والحكم بصدق البناء من خلال تقدير صدق المقياس، وهو ما سيأتي تفصيله في الفصول التالية .

وتعتمد مقاييس الاتجاهات على بناء المجالات الفاصلة بصفة عامة، وإن كانت نتائجها يمكن عرضها في إطار ترتيبى بما يتفق مع أهداف الدراسة . ولذلك يمكن التعامل إحصائياً مع نتائج استخدام المقاييس من خلال طرق الإحصاء الوصفى والاستدلالي جميعها . أما في حالة تحويل نتائجها إلى قياس ترتيبى فيستخدم معها الطرق الإحصائية السابق الإشارة إليها في التعامل الإحصائي مع البيانات الرتبىة .

ثالثاً : مقياس

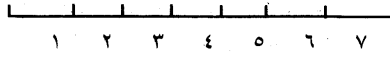
الصفات أو السمات

ويطلق عليه مقياس التباين الدلالي *Semantic Defferential Scale*

وينسب هذا المقياس إلى تشارلز اسجود *Ch.Osgood* الذى قدمه في إطار قياس المعانى . على أساس أن الاستجابات الفردية إلى المثيرات إما أن تكون إيجابية أو سلبية، نتيجة تأثير المخزون المعرفى للفرد عن هذه المثيرات . فإذا ما كانت هذه المثيرات تصف موضوعاً ذا اتجاه، فإنه يمكن التعرف على هذا الاتجاه من خلال وصف الاستجابات الإيجابية أو السلبية نحو المثيرات التى تصف هذا الموضوع .

ويستخدم المقياس أيضاً المجالات الفاصلة بين طرفى الاستجابات الإيجابية والسلبية نحو المثيرات فى حدود سبعة مجالات .

ويستخدم هذا المقياس بتوسيع فى وصف الأفراد والأفكار والمؤسسات والوسائل والأشياء من خلال الصفات الإيجابية والسلبية والمسافات السبع البينية لها.



ويمكن أن يستخدم في دراسات تكنولوجيا التعليم في تقدير الأفراد المبحوثين للأخريين والمؤسسات والنظم والوسائل، وكذلك الأفكار . وذلك بتحديد المفاهيم التي تصف هذه الأشياء أو الأفراد مثل الكفاءة/ النشاط/ القوة/ السرعة/ وغيرها من الصفات التي تصف المفهوم، ثم اختيار الصفة وعكسها لكل مفهوم يحدد خصائص الأشياء والموضوعات التي تحدد الاتجاه نحوها، أو تحدد الصفات والسمات الخاصة بها ودرجة وجود هذه الصفات أو غيابها . وهذا المقياس يصلح بصفة خاصة في البحوث الخاصة بالصورة الذهنية Image عن الأفراد أو الموضوعات أو الأشياء لدى الغير . مثل تحديد الصورة الذهنية لبرنامج تعليمي معين .

جاد	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	هزل
جديد	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	قديم
متنوع	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	ثابت
صادق	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	كاذب
خفيف	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	ثقليل

وهكذا في وصف موضوعات الاتجاه من خلال تباين المعنى في وصف المحددات الخاصة بهذه الموضوعات بحيث يمكن أن يتم رسم صورة لفظية كاملة من خلال هذه الصفات ومستوياتها .

ويصطدم هذا المقياس بصعوبة التحديد الدقيق للمعاني، حيث قد يختلف المعنى من فرد إلى آخر فالتنوع في البرنامج المذكور قد يكون صفة إيجابية لدى البعض، لكنها قد تكون سلبية عند البعض الآخر .

وكذلك دلالة الصفة نفسها فالهزل قد يكون صفة سلبية في هذا البرنامج لكنها نفسها قد تكون صفة إيجابية في برنامج آخر من برامج الترفيه مثلا . ولذلك فإنه يجب الحذر في تحديد هذه الصفات وأبعادها الإيجابية والسلبية مالم يكن هناك اتفاق كامل في المعنى بين أطراف البحث أو الدراسة .

ولذلك يحتاج هذا المقياس إلى المهارة في اختيار الصفات ودلالاتها، حتى يتم الوصف الدقيق لموضوع القياس .

وكما سبق أن أوضحنا فإن هذا المقياس والمقاييس السابقة يمكن أن تستخدم مستقلة، ويمكن أن تكون دليلاً في بناء أدوات جمع البيانات، حيث يتم بناء الأسئلة وصياغتها في إطار أسلوب بناء المقياس .

وحتى يتحقق الباحث من صدق المقياس وارتباطه بالهدف الموضوع من أجله، وثبات بناء عباراته، فإنه يخضع للاختبارات الخاصة بالثبات والصدق التى تعتبر مطلباً منهجياً ضرورياً للاعتماد على هذا المقياس والثقة فى نتائج استخدامه .

وبالإضافة إلى المقاييس سابقة الذكر، فإن هناك مقاييس أخرى كثيرة ومتنوعة مثل الطرق والأساليب الاسقاطية التى تعتمد على الكشف عن العلاقة بين مدركات الأفراد عن موضوع الاتجاه واستجابته بصورة ما إلى هذا الموضوع . وكذلك الطرق غير المباشرة فى توجيه السؤال الذى يستهدف القياس . وغيرها من المقاييس التى يمكن أن تجد تطبيقات عديدة لها فى العلوم الاجتماعية والسلوكية ويمكن تكيفها بما يتفق مع خصائص وسمات دراسات تكنولوجيا التعليم وأهدافها .

الفصل الثالث عشر

الاستقصاء أو الاستبيان

الاستقصاء - الاستبيان أو الاستفتاء *Questionnaire* هو أسلوب جمع البيانات الذي يستهدف استئارة الأفراد المبحوثين بطريقة منهجية، ومقننة، لتقديم حقائق أو آراء، أو أفكار معينة، في إطار البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة وأهدافها، دون تدخل من الباحث في التقرير الذاتي للمبحوثين في هذه البيانات .

ويعتبر الاستقصاء من أكثر وسائل أو أدوات جمع البيانات شيوعاً واستخداماً في منهج المسح، وذلك لإمكانية استخدامه في جمع المعلومات عن موضوع معين، من عدد كبير من الأفراد يجتمعون أو لا يجتمعون في مكان واحد .

ويعتبر الاستقصاء منهجياً، لأنه عبارة عن مجموعة من الخطوات المنتظمة التي تبدأ بتحديد البيانات المطلوبة وتنتهي باستقبال استمارات الاستقصاء عن المبحوثين، بعد استيفاء هذه البيانات فيها، ويعتبر مقتناً لأن تنظيم إجراءاته وأدواته يتم بطريقة نمطية، توفر كثيراً من الوقت والجهود والنفقات المبذولة فيه، وتوفر على الباحث التدخل ثانية في مراحل التطبيق.

ويعتمد الاستقصاء على "استمارة الاستقصاء *Questionnaire*" في جمع المعلومات، وهي عبارة عن شكل مطبوع، يحتوي على مجموعة من الأسئلة،

موجهة إلى عينة من الأفراد، حول موضوع أو موضوعات ترتبط بأهداف الدراسة .

وكما يعتبر الاستقصاء من أكثر أدوات جمع البيانات شيوعاً واستخداماً في منهج المسح فإنه يعتبر أيضاً أكثر ملاءمة لدراسة الأعداد الكبيرة من التلاميذ والطلاب والمدرسين للأسباب التالية :

- إن فئات المتعلمين والمعلمين تتميز بضخامة العدد والتشتت، بالشكل الذي يحد من إمكانيات استخدام أساليب أخرى مثل المقابلة والملاحظة لهذا العدد الضخم، بينما يمكن للاستقصاء أن يغطي عدداً كبيراً منهم - العينة المختارة - في أماكن جغرافية متباعدة .

- إن دراسة هذه الأعداد الكبيرة من فئات المتعلمين والمعلمين أو المدرسين تستهدف في حالات كثيرة وصف خصائصهم وسماتهم، وأنماط السلوك، سواء لأغراض الوصف، أو تفسير العلاقات السببية، وهذه الدراسات تعتمد في نسبة كبيرة من بياناتها على الحقائق الوصفية التي يمكن الحصول عليها من خلال الاستقصاء بنسبة عالية من الدقة

- يوفر الاستقصاء درجة أكبر من الصدق الداخلي، نظراً لتجنب التحيز الناتج عن تأثيرات تدخل الباحث أو مساعديه، في استيفاء البيانات المطلوبة.

- يوفر التقنين الذي يتسم به الاستقصاء درجة كبيرة من التجانس في البيانات، تيسر تصنيف وتبويب هذه البيانات، واستخراج النتائج التي تتسم بالدقة والثبات .

- يوفر الاستقصاء الوقت الكافي للمبجوثين، للتفكير في التقرير الذاتي للحقائق والأفكار والآراء المطلوبة، مما ينعكس على دقة البيانات التي يقوم المبجوث بتسجيلها بنفسه .

وإذا ما أضفنا إلى هذه الأسباب، ما يوفره الاستقصاء من وقت وجهد ونفقات، نظراً لاعتماده على الأدوات النمطية - استمارات الاستقصاء - في جمع المعلومات، وعدم الحاجة إلى جهاز كبير من الباحثين المدربين فإن هذا يفسر شيوع استخدامه في البحوث العملية، وبصفي خاصة في دراسة الأعداد

الكبيرة والمنتشرة مثل التلاميذ والطلاب والمعلمين أو أى أطراف أخرى فى العملية التعليمية تتميز بضخامة الحجم والانتشار .

ورغم ما يتوفر للاستقصاء من مزايا إلا أنه يحتاج إلى مهارة كبيرة فى تقنين خطواته ومتابعتها، ودقة عالية فى إعداد أدواته، حتى يمكن أن يتجنب الباحث التحفظات التى توجه إلى استخدامه كأداة لجمع البيانات، ومن بين هذه التحفظات ما يلى :

- على الرغم من التوسع فى استخدامه إلا أنه لا يصلح فى جميع المواقف، وبصفة خاصة فى المجتمعات التى ترتفع فيها نسبة الأمية، لأنه يعتمد على الاتصال التحريرى، الذى تمثله استمارة الاستقصاء التى يقوم المبحوث باستيفاء بياناتها بنفسه وإن كان هذا التحفظ يغيب فى بحوث تكنولوجيا التعليم التى تتعامل مع أفراد يمتلكون الحدود الدنيا للتعامل مع الاستقصاء تحريريا، أو مع ذويهم من العائلات أو المعلمين بالنسبة للأطفال .
- يؤدى عدم تدخل الباحث أو معاونيه فى الاستقصاء إلى عدم إمكانية مراجعة المبحوث للتأكد من فهمه واستيعابه للأسئلة أو المصطلحات أو الألفاظ التى تحتويها استمارة الاستقصاء .
- يحتاج الاستقصاء إلى مهارة شديدة فى صياغة الأسئلة التى تستهدف معرفة الآراء والأفكار، والمعتقدات، والاتجاهات، التى يصعب الوصول إليها دون التواصل المباشر بين الباحث أو المبحوث، أو الاعتماد على الأساليب المقتنة فى الحصول على المعلومات .
- قلة استجابات المبحوثين إلى الاستقصاء، ويظهر ذلك من خلال قلة المرتد من استمارات الاستقصاء، إذ تتراوح بين ١٠-٥٠% من الاستمارات المرسلة، حتى بعد متابعة المبحوثين لثلاث مرات وبطرق مختلفة . بينما تصل فى المقابل إلى ٧٠-٨٠% وتختلف هذه النسبة باختلاف مستوى التعليم وارتفاع الوعى بأهمية البحوث العلمية فى المجتمعات المختلفة، ولذلك فإنه فى بحوث تكنولوجيا التعليم يستخدم الباحث الاستقصاء اليدوى ويعتمد على تكرار الزيارات والمتابعة للمبحوثين حتى يطمئن على الاستجابة إلى الاستقصاء واستلامه .

- لا يمكن للمبحوث التعرف على، أو ضبط العوامل أو الظروف التي تمت فيها الإجابة على أسئلة الاستقصاء، والتي قد يكون لها تأثير كبير في تحريف أو تعديل الإجابات .

وبالإضافة إلى هذه التحفظات فإن الباحث يجب أن يقوم باختبارات عديدة لصدق محتوى الإجابات، الذي قد يتأثر بالعوامل المتعددة التي تؤدي إلى تحريف الإجابات لأسباب مرتبطة ببناء الاستقصاء، أو لأسباب مرتبطة باتجاهات المبحوث ومستوى تعليمه وإدراكه لأهمية البحث العلمي بصفة عامة.

طرق الاستقصاء

يعتبر الاستقصاء البريدي *Mailed Questionnaire* أكثر الطرق شيوعاً، حيث يتم إرسال استمارات الاستقصاء إلى المبحوثين عن طريق البريد بدلاً من تسليمهما باليد *Handed Questionnaire* وبذلك فإنه يوفر كثيراً من الوقت والجهد والنفقات، بالإضافة إلى ما يوفره من تأمين وسرية المعلومات التي يحرص عليها المبحوث في كثير من الحالات ، وتؤثر إلى حد كبير في نسبة الاستمارات المرتدة.

وترتبط بالاستقصاء البريدي إلى حد بعيد مزايا الاستقصاء وعيوبه بصفة عامة، ويحتاج في تصميم الاستمارات إلى الأسئلة البسيطة والواضحة التي يسهل فهمها بسهولة، حيث لا يسمح للباحث بالشرح والتوضيح .

وتعتبر قلة الاستمارات المرتدة من أكبر عيوب الاستقصاء البريدي، ويرى الخبراء أن معدل الاستجابة إلى هذا الاستقصاء يتأثر بعدد من العوامل أهمها: (D.Nachmais & Ch. Nachmais 81 : 183-6)

- الجهة التي تكفل أو تشارك في دعم أو كفالة الاستقصاء : فكلما كانت هذه الجهة محددة، ومعروفة وموثوق فيها، مثل الجهات الرسمية والأكاديمية والتي لا تسعى إلى الربح، ارتفع معدل الاستجابة إلى الاستقصاء .
ولذلك فإنه دائماً ما ينصح بتسجيل الجهة التي تكفل البحث، أو استخدام مطبوعاتها، في الخطابات التي ترسل إلى المبحوثين مرفقاً بها استمارات الاستقصاء (R. K Tucher 81:101)

- مدى اقتناع المبحوث بالاستقصاء : واستخدام المثيرات التي تشجعه على الاستجابة، مثل التعريف بأهداف البحث بصفته عامة، وأسباب اختياره شخصياً ضمن عينة الاستقصاء، والمجالات التي ستستخدم فيها نتائج البحث، ومدى حاجة البحث العلمي إلى مساعدته أو إسهاماته، وغيرها من المثيرات الخاصة بالاتصال الاقناعي .

وهناك من يستثير الدافع إلى الاستجابة من خلال تقديم المقابل المادي للمشاركة في الاستقصاء .

- شكل استمارة الاستقصاء : ذلك أن الكثير من الباحثين يرون أن اختيار نوع الورق وطريقة الطباعة وتصميم الاستمارة تؤثر في مستويات الاستجابة إلى الاستقصاء . وإن كانت الألوان ليست ذات تأثير كبير في هذه المستويات .

وهناك من يرى أنه كلما أمكن تحديد طول الاستمارة بما لا يزيد عن أربع أو خمس صفحات، مطبوعة على الوجهين، كلما كان أفضل، لأن المبحوث إذا رأى استمارة الاستقصاء طويلة فإنه سينحيها جانباً إذا كان مشغولاً، أو ببساطة شديدة سيحدد استجابات سلبية أو ربما يرفض نهائياً استيفاء بياناتها (Nan lin 76: 223) .

- فعالية خطاب الاستقصاء في استثارة المبحوث للاستجابة : وتزداد فعالية هذا الخطاب Coverletter كلما احتوى على المعلومات أو البيانات التي تشرح للمبحوث أهداف البحث وأهميته وأهمية المشاركة في الاستقصاء، وغيرها من البيانات التي يراها بعض الخبراء ضرورية في صياغة خطاب الاستقصاء مثل: (T.k. Toker 81:101-2)

• أن يبدأ الباحث الخطاب بالتعريف بنفسه والجهة التي ينتمي إليها، ويفضل في هذه الحالة استخدام خطابات هذه الجهة لدعم الثقة في البحث.

• توضيح الجهة التي تكفل البحث أو تدعمه، أو تشارك فيه خلاف الجهة التي ينتمي إليها الباحث .

• تحديد الهدف من الاستقصاء، وذلك بتقديم أهداف البحث بصفة عامة، وأسباب القيام به أو تنظيمه وبيان أهميته .

- توضيح المعايير التي تم على أساسها اختيار المبحوثين، والطريقة التي تم من خلالها التعرف على أسمائهم وعناوينهم .
- اتجاهات استخدام نتائج البحث، سواء في الأغراض العلمية، أو في التخطيط واتخاذ القرارات على سبيل المثال، وما إذا كان سيتم نشر هذه النتائج، ذلك أن من حق المبحوث أن يعرف كيفية الاستفادة من إجاباته.
- الإشارة إلى سرية الأسماء، وعدم طلب تسجيلها إذا لم تدع إليها الحاجة، وكذلك سرية البيانات .
- حق المبحوث على التعاون مع البحث، وتحديد الوقت الكافي لاستكمال الاستقصاء وإعادته .

- ويضاف إلى العوامل السابقة التي تؤثر في مستوى الاستجابات، مراعاة التخفيف من الأعباء البريدية، التي تتسبب في إهمال الاستقصاء، مثل إعداد المظروف المناسب، وشراء طوابع البريد، وكتابة عنوان الباحث وغيرها. ولذلك فإنه كثيراً ما يقدم الباحث كل هذه الأمور جاهزة إلى المبحوث، مثل المظروف مسجلاً عليه العنوان، وملصقاً عليه طابع البريد، ليضع فيه الاستمارة بعد استيفاء بياناتها، ويضعه في أقرب صندوق بريد .

- وكذلك أسلوب المتابعة : فالباحث لا يركن إلى مجرد إرسال الاستمارات بالبريد، وينتظر الردود والإجابات . ولكنه يجب أن يقوم بالمتابعة المستمرة للمبحوثين لحثهم على الإجابة، من خلال الاتصالات التليفونية إذا أمكن، واستغلال المناسبات وإرسال الكروت التذكارية، أو من خلال خطابات المتابعة، التي تستهدف تذكير المبحوث وحثه على الاستجابة .

وعلى الجانب الآخر فإن الاستقصاء غير البريدي (اليدوي) Handed ، يجنب الباحث الكثير من الصعوبات أو العيوب المرتبطة بالاستقصاء البريدي، ويقع وسطاً بينه وبين المقابلة، حيث لا يتدخل الباحث أيضاً في توجيه الإجابات، ولكنه يسلم الاستمارة ويقوم بشرح أو إيضاح ما يحتاجه المبحوث فقط في إطار الأسئلة المحددة بالاستمارة، دون تجاوز الباحث لأكثر من ذلك .

وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب يضمن نسبة أكبر من الاستجابات، ويناسب الأفراد ذوي المستويات التعليمية الأقل، إلا أنه لا يصلح مع العينات

الكبيرة لحاجتها إلى عدد كبير من مساعدي أو معاوني الباحثين، بالإضافة إلى ما يحتاجه من وقت، وجهود، ونفقات كبيرة .

ويسود في دراسات تكنولوجيا التعليم هذا النوع من الاستقصاء وهو الاستقصاء اليدوي والذي يتم من خلال التسليم وتسلم الاستقصاء من المبحوثين باليد . حتى مع الأعداد الكبيرة وذلك للأسباب التالية:

- أن التعامل مع المبحوثين أو عينة المجتمع في الدراسات الميدانية غالباً ما يكون في إطار وحدات تجمع مثل المدرسة/ الكليات والمعاهد العلمية/ مراكز البحوث / الإدارات التعليمية. ولذلك فإن الباحث لا يجد صعوبة في الوصول إلى هذه التجمعات ومقابلة فئات العينة الممثلة فيها .

- بعكس الدراسات الاجتماعية الأخرى، فإن الباحث في مجال العلوم التربوية بصفة عامة ودراسات تكنولوجيا التعليم بصفة خاصة يكون على ألفه مع هذه التجمعات التعليمية والمنتمين إليها (طلاب / معلمين) وبذلك فإنه لا يجد صعوبة في تقديم نفسه وتقديم البحث وأدواته ثم إنجاز مهامه . بل إنه يجد تعاوناً ملموساً في هذه التجمعات بوصفه زميلاً للمسؤولين فيها في أغلب الأحوال .

- هناك افتتاع كامل من المؤسسات التعليمية - التي غالباً ما تكون هي وحدة تجمع فئات عينة البحث - بأن مردود هذه البحوث ونتائجها سيعود إليهم بصورة أو أخرى، ولذلك فإنه غالباً ما تصدر الموافقات والترحيب من المسؤولين فيها بإجراء البحوث والاستقصاءات مع المنتمين إليها .

ويجمع الاستقصاء التلغوني *Telephone Questionnaire* بين مزايا الاستقصاء والمقابلة، حيث يلتقي الأطراف من خلال الحديث التلغوني، لجمع المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة من خلال استقصاء معد مقدماً (مقنن) وذلك حتى يتم التركيز في المحادثة على حدود المعلومات المستهدفة، ولا يؤدي إلى ملل البحوث من الحديث التلغوني المطول .

ونظراً لأن الاستقصاء التلغوني يجمع بين الباحث والمبحوث، ويقوم فيه الباحث بتوجيه الأسئلة، فكثيراً ما يتم تصنيفه على أنه من طرق المقابلة ويسمى المقابلة بالتلفون *Interview - Telephone* . إلا أننا لا نرى ذلك حيث لا تتوفر

له أهم ما يميز المقابلة، وهو صلاحيتها لدراسة الآراء والمعتقدات والأفكار من خلال التعمق في أغوار المبحوث . والذي لا يسمح به الحديث التليفوني القصير المركز .

ويتميز الاستقصاء التليفوني بأنه يحقق نسبة استجابات أعلى وأسرع من الاستقصاء البريدي، ويوفر كثيرا من النفقات والجهود والوقت قياسا بأسلوب المقابلة الشخصية .

ولكن يؤخذ على هذا الأسلوب أن من يمتلكون آلة التليفون قد لا يمثلون مجتمع الدراسة، بالإضافة إلى أن كثيرا من المشتركين لا يسجلوا أرقامهم في دليل المشتركين، وإن كان يمكن تلافي ذلك بالاختيار العشوائي للأرقام من قرص التليفون مباشرة دون الرجوع إلى الدليل والأسماء *Digit Dialing*، وذلك عندما يصبح من الضروري مشاركة غير المسجلين في دقات المشتركين. وعادة ما ينصح بمراعاة عدم التأثير في استجابات المبحوث بأي شكل خلال الحديث التليفوني، وذلك من خلال التدريب، والتعليمات الواضحة للباحثين التي تحد من التحيز الناتج عن تأثير الباحثين في الحديث التليفوني. وللحد من التحيز قدم الاتحاد القومي للمذيعين بأمريكا *National Association of Broadcasters* هذه التوصيات لاتباعها في الاستقصاء التليفوني *(R . D . Wimmer & J. R . Daminick 83 : 128)*

- إقرار الأسئلة كما هي بالضبط .
- لا تقترح إجابات .
- سجل الإجابات والتعليقات بالضبط .
- إذا لم يفهم السؤال، اقرأه مرة ثانية .
- إثارة اهتمام المبحوث، دون التعليق على الإجابة .
- قدم الشكر إلى كل مبحوث لتترك انطباعا جيدا في الحديث التالي .

استخدام الشبكات الإلكترونية

من الأساليب المستحدثة التي ارتبطت بظهور شبكات الاتصال الرقمية، توظيف المواقع الخاصة بالسير الذاتية للأفراد *Home Page* أو الموضوعات أو

المشاركة فى المؤتمرات *Useinet* أو البريد الإلكتروني *E. mail*، توظيف مثل هذه الأساليب فى استقصاء البيانات أو المعلومات أو القياس فى الدول أو المناطق البعيدة عن حدود أو إمكانيات الباحث فى الانتقال وإجراء المقابلة أو الاستقصاء اليدوى .

وهذه الأساليب أصبحت بديلا علميا ومنهجيا للأساليب الورقية حيث تسود فى الاتصال والمراجعة وأجراء الحوار الأساليب اللاورقية *Paperless* التى تعتمد على وسائل الاتصال الرقمى وأدواتها، بل إن هذا قد يكون سببا فى زيادة الاستثمارات الورقية غير المرتدة متى كان الاستقصاء يستهدف القياس أو جمع البيانات فى الدول المتقدمة التى أصبحت تعتمد على الكمبيوتر والشبكات فى معظم أعمالها وتنفيذ مهامها ومنها المهام العلمية على وجه التحديد حيث تتميز بقوة الجهد والوقت فى إجراء القياس وجمع البيانات .

ويقترَب البريد الإلكتروني *Electronic Mail* من الاستقصاء البريدى، حيث يكون المبحوث وعنوان بريده الإلكتروني معروفا للباحث فيراسله على هذا العنوان وينتظر منه الرد على عنوانه الإلكتروني أيضا ويقوم بجمع هذه الردود ويتعامل معها منهجيا بنفس أسلوب التعامل مع بيانات الاستقصاء .

أما برامج الكمبيوتر الخاصة بالحدث أو الحوار *Talk /Chat* السابق الإشارة إليها فى الفصل السادس فتقترب كثيرا من الاتصال التليفونى باستثناء الاختلاف الناتج عن الاتصال الشفوى والتحريرى الذى تتميز به برامج الحوار الإلكتروني، وما يرتبط به من تأثيرات خاصة بعامل الوقت وخصائص الأجهزة والشبكات وضوابط التعامل معها .

وبينما لا يسمح البريد الإلكتروني وبرامج الحوار إلا بتبادل الحديث أو رسائل مع أفراد معروفين للباحث ولا يسمح الاتصال الثنائى بزيادة عدد المبحوثين كثيرا بتأثير عامل الوقت فى الاتصال الإلكتروني مع كل مبحوث على حدة حتى لو أرسلت الرسالة إلى مجموعه الأفراد المسجلين لدى الباحث فى أجنده الإلكترونية *Book Adress* إلا أن الباحث فى الحالات التى ينتظر فيها تفاعلا أكثر أو زيادة فى الاستجابة إلى طلباته أو أسئلته فإنه يمكن استخدام الموقع الخاص بسيرته الذاتية ليضع عليها أسئلته أو يطرح عليها موضوعه مع

التأكيد على حاجته للرد والتعليق *Feed back & Comment* على عنوان البريد الإلكتروني الخاص به .

Feedback and Comment : dr- Abdelhamid @ hot mail. Com .

أو يختار موقعاً من مواقع الموضوعات المتخصصة ذات العلاقة بالموضوع أو الأسئلة التي يطرحها، يضع موضوعه أو أسئلته عليها على إحدى الشبكات المتخصصة مثل الشبكات التعليمية أو شبكات المعاهد والكلبيات ... وغيرها . وينيل الموضوع أو الأسئلة بالعنوان الإلكتروني الذي ينتظر عليه الاستجابة والتعليق كما سبق أن ذكرنا .

ويفضل أن يضاف في هذه الحالة البيانات التفصيلية للباحث مثل الاسم ورقم التليفون والفاكس والبريد الصوتي والبريد الإلكتروني لتوثيق الروابط مع المستجيبين إلى الموضوع أو الأسئلة المعروضة على الشبكة .

وهذا النظام يعمل به بتوسع في الترويج للأفكار أو الموضوعات أو المؤسسات وما تقدمه من أنشطة متعددة وكذلك الإعلان عن الكتب أو الإصدارات العلمية المختلفة .

ويراعى عند استخدام الشبكات الرقمية في الاستقصاء ما يلي :

- ١- التأكد من تكرار المستخدمين لهذا الموقع وخصائصهم .
- ٢- الدقة في كتابته البيانات الخاصة بالرد والاتصال مثل عناوين البريد الإلكتروني وأرقام التليفونات والمواقع الأخرى التي يمكن الاستزادة من الاطلاع عليها مثل موقع السيرة الذاتية للباحث .
- ٣- التدريب على الإنجاز والاختصار في صياغة الأفكار أو الموضوعات أو الاستقصاءات الإلكترونية .
- ٤- إثارة اهتمام الآخرين للرد على الاستقصاء أو تسجيل تعليقاتهم .
- ٥- تدعيم الروابط مع الآخرين من خلال عبارات الشكر والتثناء والإفادة العملية .
- ٦- مراعاة توقيتات الاتصال وكفايتها في برامج الحوار .
- ٧- المتابعة المستمرة للبريد الإلكتروني وتخزينه أو طباعته أولاً بأول .

ونتشير إلى أن التوسع في استخدام الشبكات الرقمية في البحث العلمي والتقصي وجمع البيانات أصبح - تقريباً - بديلاً عن إجراء المقابلات الشخصية والاستقصاء البريدية، حيث يتراد الاهتمام بإنتاج النظم والبرامج التي تسهم في تبسيط هذه العمليات من خلال الاتصال الإلكتروني كما سبق أن أشرنا في الفصل السادس .

تصميم استمارة الاستقصاء

تعرف استمارة الاستقصاء - كما سبق أن أوضحنا - بأنها شكل مطبوع، أو محتوى رقمي *Digital Content* يحتوى على مجموعة من الأسئلة، موجهة إلى عينة من الأفراد، حول موضوع أو موضوعات الدراسة .

ويمكن استخدامها بعد تصميمها الذي يتفق مع أهداف الدراسة، بالشكل الذي يتفق أيضاً مع أسلوب جمع البيانات، فتعرف في الاستقصاء باستمارة الاستقصاء *Questionnaire* وتعرف في المقابلة باستمارة المقابلة *Schedule Interview* وفي الحالتين قد يحتاج الباحث تصميمها معيناً للاستمارة وما تحتويه من أسئلة لا يختلف فقط باختلاف أسلوب جمع البيانات، ولكن باختلاف طبيعة البيانات المطلوبة وخصائص المبحوثين الذين يمثلون عينة البحث.

ولذلك تعتبر استمارة الاستقصاء أداة لجمع البيانات، وتستخدم مع كل الأساليب الخاصة لجمع البيانات بعد أن يتم تكيف تصميمها ليتفق وطبيعة البيانات المطلوبة وخصائص المبحوثين . وتكون دليلاً للباحث في جمع هذه البيانات من مفردات عينة البحث .

خطوات تصميم استمارة الاستقصاء

- تمر مراحل أو خطوات تصميم استمارة الاستقصاء بالمرحل التالية :
- تحديد إطار البيانات المطلوبة ونوعها .
 - تحديد نوع الاستمارة ، ونوع الأسئلة المطلوبة .
 - إعداد الاستمارة في صورتها الأولية، ووضع الأسئلة في أشكالها المختارة .
 - اختبار الاستمارة .

- إعداد الاستمارة فى صورتها النهائية .

أولاً : مراجعة إطار البيانات وتحديد نوعها

تعتبر مشكلة البحث، والعلاقات الفرضية أو التساؤلات المطروحة، هى المرجع الأساسى فى تحديد إطار البيانات المطلوب جمعها، ذلك أن تحديد المشكلة يعنى بداية تحديد العناصر التى يتم دراستها والمستهدف من الدراسة، والأطر المكانية والزمنية والبشرية التى ترتبط بهذه الدراسة .

كما أن العلاقات الفرضية تحدد بدقة المتغيرات التى يتم دراستها، وتحددها أيضاً التساؤلات المطروحة فى حالة استخدامها بدلاً عن صياغة الفروض العلمية، وكذلك حدود ومجالات الإجابات المستهدفة من هذه التساؤلات .

وهذه الإجراءات البحثية التى يقوم بها الباحث تحدد العناصر والمتغيرات التى سوف يتم دراستها، والتى تعتبر الإطار العام للبيانات المطلوبة، ويقوم الباحث بمراجعتها وإعادة تنويعها وتصنيفها، لتحديد كفايتها ونوعها .

وطبقاً لأهداف البحث فى دراسة الطلاب أو المعلمين، فإن البيانات المستهدفة لا تخرج عن حدود السمات العامة، والسمات الاجتماعية والفردية لهؤلاء المبحوثين، وكذلك البيانات الخاصة بالسلوك فى مجال من المجالات.

وهذه البيانات قد تعبر عن حقائق، أو عن آراء واتجاهات ومعتقدات أو مشاعر، أو عن السلوك فى الماضى أو الحاضر .

وطبقاً لنوعية هذه البيانات المستهدفة يتم تقسيم الأسئلة التى تضمها استمارة الاستقصاء إلى الأنواع التالية: (L. M. Kidder 81 : 155-59 & D. Nachmais 81 : 204-212)

أسئلة تستهدف التعرف على الحقائق :

وهى الأسئلة التى تستهدف التعرف على سمات الفرد وخبراته، مثل السن، النوع، التعليم، والمهنة، والحالة الزوجية، الدخل، الظروف البيئية والاجتماعية..... وغيرها من السمات التى تميز الأفراد ويمكن تصنيفها فى فئات تصف المبحوثين، أو تفسر التباين بينها فى الاتجاهات والآراء والسلوك .

وعادة ما تتسم الإجابة على هذه الأسئلة بالدقة، خاصة إذا ما تم تحديد هذه الفئات بدقة، وكانت الأسئلة لا تمثل حرجاً أو تهديداً للمبحوث من وجهة نظره. ويمكن من خلال المقارنة، أو استخدام الأسئلة التأكيدية، اختيار هذه الحقائق والتأكد من صحة الإجابات المعبرة عنها .

١ - أسئلة تستهدف التعرف على الآراء والاتجاهات والمعتقدات والمشاعر.

ويرتبط بهذا النوع العديد من الصعوبات التي يجب أن يراعيها الباحث، بداية من عدم كفاية البيانات الخاصة بهذه الموضوعات، وعدم معرفة الفرد بها أو تحديدها قبل الاستقصاء أو المقابلة، إلى إمكانية تحديد أوزان أو معايير ثابتة لتحديد الاتجاه أو الرأي، وكثافته، أو عدم فهم المبحوث في حالات الاستقصاء البريدى، للسؤال بالمعنى الذى يستهدفه الباحث بدقة، فقد يوافق المبحوث على برنامج معين لكنه لا يوافق على طريقة تقديمه .

وتظهر الصعوبة أكثر في قياس الاتجاهات، التى تحتاج إلى استخدام العديد من المقاييس أو الأوزان، بينما لا تظهر بنفس الدرجة في قياس الرأي الذى يمكن تمثيلة بنسبة من يوافق أو لا يوافق على موضوع الرأي المراد قياسه.

وعلى الرغم من أن الأسئلة التى تستهدف التعرف على الحقائق، والآراء والاتجاهات وغيرها من العناصر الفكرية أو المعنوية، قد تستهدف الوصف، إلا أن الأخيرة تحتاج إلى مهارات كبيرة في صياغة الأسئلة واختيار شكلها وتعددتها، حتى تعكس إلى حد بعيد حقيقة الاتجاهات أو الآراء أو المشاعر أو المعتقدات .

٢ - أسئلة تستهدف التعرف على السلوك فى الماضى والحاضر

وهى الأسئلة التى يدور محتواها حول التعرف على دور الفرد وسلوكه فى موقف من المواقف، وترتبط بالتساؤلات الخاصة بالتفضيل والاهتمام والاستخدام والآراء والإنجاز بحيث تعبر عن النشاط فى موقف من المواقف التعليمية وتجيب على السؤال كيف ... وماذا ؟..... وكذلك مجموعة الأسئلة التكميلية التى ترتبط بالسؤال العام، لماذا ؟.. فى محاولة للتعرف على تفسير الفرد للسلوك .

ويضيف باكستروم - سيزار نوعاً آخر من البيانات التي تستهدفها الأسئلة وهي الأسئلة المعرفية *Information Questions* التي تهدف الكشف عما يعرفه الناس، ودرجة المعرفة، ومصادرها، وبداية معرفتهم بالوقائع والأحداث.

فما يقرأه الفرد أو يتعرض إليه يرتبط أيضاً باتجاهات الأفراد، وهي أساس السلوك الانتقائي، حيث يعرضون أنفسهم انتقائياً للمعرفة، ويدركون، ويتذكرون انتقائياً (Ch.M.Backstram & G.M. Cesar 81: 126-127)

وكما يري باكستروم وسيزار فإن الأنواع السابقة من المعلومات تستهدف استجابات للكشف عن وجود أو غياب هذه الأنواع من المعلومات (خصائص أو سمات-الاتجاهات والآراء-أنماط السلوك-المعرفة) ودرجات أو مستويات التمثيل أو الوجود والغياب لهذه الأنواع من المعلومات مثل كثافة الآراء والاتجاهات وشدها. وبالإضافة إلى ماسبق يضيف تان (A. S.Tan 85:46) نوعاً آخر وهو الأسئلة التي تستهدف الصور الذهنية *Image*. حيث تستهدف الكشف عن الصفات وكثافتها وشدها من خلال استخدام المقاييس التي تعد لهذا الغرض .

ثانياً: تحديد نوع الاستمارة ونوع الأسئلة المستخدمة

يؤثر نوع البيانات المطلوبة التي يعكسها محتوى الأسئلة، في نوع الاستمارة من جانب، ونوع الأسئلة المختارة من جانب آخر .

وهناك نوعان من استمارات الاستقصاء حسب نوع البيانات ومحتوى الأسئلة :

الاستقصاء المقتن *Structured*

وهو الذي يتضمن الأسئلة التي تستهدف التعرف على الحقائق، أو السلوك المحدد من خلال مجموعة من الأسئلة المعدة مسبقاً، ذات البدائل المحددة في استجابات المبحوثين، التي يمكن الوصول إليها من خلال البيانات المتوفرة عن موضوع البحث والدراسة .

وهذا النوع هو أنسب الأنواع استخداماً في الاستقصاء البريدي. نظراً لسهولة إعداده، وتحديد الاستجابات الخاصة بالأسئلة، دون وجود الباحث أثناء الإجابة .

الاستقصاء غير المقتن *Unstructured*

وهو الذى يعطى حرية أكثر للمبحوثين فى الإجابة على الأسئلة التى يتضمنها الاستقصاء، بالطريقة والألفاظ والتركيبات اللغوية التى تناسبهم، بدلا من إجبارهم على اختيار الاستجابات من بين البدائل التى يضمها الاستقصاء المقتن .

وهذا النوع من الاستقصاء يستهدف التعرف على الآراء، والاتجاهات، والمعتقدات، والمشاعر، التى يصعب الكشف عنها من خلال الاستقصاء المقتن.

ويستخدم أيضاً فى حالة عدم توفر البيانات الكافية عن موضوع الدراسة، التى تسهم فى تحديد بدائل الاستجابات، والخيارات المتاحة فى الإجابات، ويتم الاكتفاء ببرؤوس الموضوعات فى الأسئلة العامة التى يضمها هذا النوع من الاستقصاء .

وكذلك يؤثر نوع البيانات، ونوع الاستقصاء، فى نوع الأسئلة المقترحة التى يمكن تمييزها بالأنواع الثلاثة التالية: (P.J.Labaw 80 : 132-51)

١- الأسئلة المفتوحة، ذات الإجابة الحرة

Open- Ended Questions and Without precoded Answer Categories

وهى التى يترك للباحث حرية الإجابة عليها بالطريقة والأسلوب الذى يراه، دون إجباره على اختيار إجابة محددة مسبقاً، أو بديل من بين الإجابات المحددة ويستخدم هذا النوع بتوسع فى الحالات الآتية :

- الرغبة فى معرفة الدوافع والاتجاهات والآراء والأفكار والمشاعر، والتى لا يمكن أن تعكسها إجابات أو مقاييس نمطية ويمكن أن تختلف من فرد إلى آخر، باختلاف السمات العامة والاجتماعية والبيئية، كما يمكن أن يختلف درجة الإحساس بها، أو الكشف عنها أيضاً، مما يجعل هناك صعوبة فى تمييز الإجابات، فيفضل أن يترك للمبحوث الإجابة عنها بالطريقة والأسلوب الذى يراه .

- التعرف على مدى معرفة الفرد للمعاني التى قد يكتنفها الغموض، خصوصاً فى الدراسات التى تتباين فيها المستويات التعليمية للمبحوثين ، مثل السؤال

حول تفضيل البرامج الثقافية فيكون السؤال ماذا يعنى مفهوم الثقافة من وجهة نظرك.....؟

- فى الحالات التى تتسم بالنقص فى البيانات الخاصة بموضوع الدراسة، أو أحد جوانبه، مما يجعل هناك صعوبة فى تحديد استجابات محتملة للأسئلة المطروحة، وتظهر بصفة خاصة فى الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية أو الصياغة .

- عند تعدد بدائل الاستجابات بشكل كبير، يودى إلى صعوبة الاختيار واستخدام مساحة كبيرة فى الاستقصاء، أو ملل المبحوث من الاختيار بين هذه البدائل العديدة. أو استخدام فئة (أخرى تذكر) التى تحتاج إلى تصنيف آخر بعد ذلك.

ونظراً لاحتمالات التباين فى فهم السؤال بنفس المستوى من كل المبحوثين، فإن هذا النوع من الأسئلة غالباً ما يكون نادر الاستخدام فى الاستقصاء البريدى، ويستخدم فى أسلوب المقابلة، التى تحتاج إلى تدريب عالٍ للارتقاء بمهارة الباحثين على إمكانيات تسجيل آراء وأفكار المبحوثين بدقة، وإدارة المقابلة حتى لا يخرج المبحوث عن موضوع السؤال.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا النوع من الأسئلة غالباً ما يواجه بصعوبات تصنيف وتبويب الإجابات، بشكل إحصائي أو كمي .

٢- الأسئلة المفتوحة ذات الإجابات المحددة

Open- Ended With Precoded Answers

وهذا النوع من الأسئلة يحاول أن يتجاوز الصعوبات الخاصة بإمكانيات تصنيف وتبويب الإجابات فى الأسئلة المفتوحة ذات الإجابات الحرة، وكذلك صعوبات استخدام بدائل عديدة للإجابات قد تبعث على الملل أو تؤدى إلى تحريف الإجابات فى الأسئلة المغلقة .

ويقوم استخدام هذا النوع من الأسئلة، على إعطاء الحرية كاملة للمبحوث فى الإجابة بالطريقة والأسلوب الذى يراه، مع احتفاظ الباحث برموز أو فئات الإجابات المحتملة للمبحوث دون أن يطلع عليها، ويقوم على أساسها الباحث بتحويل الإجابات الحرة للمبحوث إلى فئات أو رموز يسهل تبويبها وتصنيفها .

فعندما نسأل الفرد عن اهتمامه بأحد البرامج التعليمية- على سبيل المثال - من خلال السؤال التالي: هل هناك أسباب خاصة لاهتمامك بهذا البرنامج ...؟

فتكون إجابته الحرة كالآتي : عادة ما يذاع هذا البرنامج في الفترة المسائية ويتوسع في الشرح والتفسير بعد أن أكون قد راجعت جزء كبير من واجباتي المدرسية بالإضافة إلى أنه يرتبط بمسار تدريس المقررات المدرسية .

فهنا نجد أن المبحوث قدم إجابات، يقوم الباحث بترميزها - أثناء المقابلة ودون علم المبحوث - حسب الفئات الموضوعية مسبقاً كالآتي:

- ١ - ملائمة وقت البرنامج
- ٢ - يهتم بالشرح و التفسير
- ٣ - تعزيزاً للمراجعة في المنزل

ومن الطبيعي ألا تستخدم هذه الأسئلة إلا في حالات المقابلة، حيث تتطلب المواجهة والاستماع إلى المبحوث، وتعتمد على المقومات الآتية :

- قدرة الباحث أو القائم بالمقابلة على الاستماع جيداً إلى الإجابات، ويجب ألا يكون ذلك مبرراً لاستخدام أجهزة التسجيل، لأن كثيراً من المبحوثين يعارضون تماماً استخدام أجهزة التسجيل أثناء المقابلة، إلا في حالات نادرة ترتبط بشخصية المبحوث وطبيعة موضوع المقابلة .

- قدرة الباحث على التفسير الصحيح للإجابات والقدرة على اختيار الرموز أو الفئات المناسبة لها بدقة من بين فئات الترميز التي يستخدمها الباحث. وهذه القدرات تحتاج إلى تدريب عالٍ للباحثين على استنتاج كافة الإجابات المحتملة، ووضع الإجابات الطويلة في أحد الفئات القائمة، خصوصاً إذا تعددت الإجابات مع تعدد مفردات عينة البحث، فتشكل صعوبة في الترميز والتصنيف.

٣- الأسئلة المغلقة Closed- Ended Questions

وتعتبر أكثر الأنواع شيوعاً في الاستقصاء نظراً لما توفره من وقت وجهد في الترميز والتبويب، والتصنيف والتحليل الإحصائي للإجابات .

وتعتمد هذه الأسئلة على مجموعة من الإجابات المحددة مسبقاً، التي تعتبر البدائل أو الخيارات التي يختار منها المبحوث ما يتفق مع ما يرمى إليه أو يستهدفه بالإجابة .

وتستخدم هذه الأسئلة بصفة خاصة في حالة الرغبة في الحصول على البيانات المرتبطة بالحقائق أو السلوك الظاهر، أو الأمور التي يمكن تحديد استجاباتها المحتملة بدقة .

وعلى الرغم من مزايا استخدام هذه الأسئلة إلا أنها تحتاج إلى اختبارات عديدة للتأكد من صدق المحتوى *Validity Content* ، لأنه من الضروري أن يكون هناك اتفاق بين ما يعنيه الباحث بالاستجابات البديلة، وما يعنيه المبحوث باختياره منها. ونتيجة لذلك فإنه من النادر استخدامها في الحصول على البيانات الخاصة بالاتجاهات أو الآراء أو المعتقدات، التي يمكن أن تختلف حولها التفسيرات، أو الحدود التي تمثلها أوزان أو مقاييس الاستجابات مثل درجات مهم / مهم جداً / كبيرة / صغيرة / ضعيفة وهكذا .

ولا يقف استخدام هذه الأنواع من الأسئلة على استمارات أو موضوعات أو بيانات معينة، ولكن استخدامها يرتبط برؤية الباحث لطبيعة موضوع الدراسة ، والعينة المختارة، وطبيعة البيانات المطلوبة، والأساليب الإحصائية التي سيستخدمها في تصنيف وتبويب النتائج وتحليلها.

وهناك عدة معايير للاختيار بين أي نوع من أنواع الأسئلة السابقة في تصميم الاستمارة . (*D. Nachmais & Ch- Nachmais 81: 214*)

- موضوع الاستقصاء : فإذا كان موضوع الاستقصاء يستهدف التصنيف من خلال تعبيرات ذات أوزان محددة مثل نعم / لا ، أوافق، لا أوافق، أو يستهدف الكشف عن الترتيب أو الدرجة والكثافة، فإن الأسئلة المغلقة تعتبر أفضل استخداماً. أما إذا كان الموضوع يستهدف التعرف على عملية تكوين هذه التقديرات وأسبابها، فإن الأسئلة المفتوحة تعتبر أكثر مناسبة .
- مستوى المعلومات المتاحة عند المبحوث عن موضوع الاستقصاء: ذلك أن النقص في هذا المجال يجعل الباحث يلجأ إلى الأسئلة المفتوحة لتكون مرشداً له في توجيه الإجابة، بينما تعتبر الأسئلة المغلقة أكثر مناسبة حينما يكون الموضوع حول سمات أو خبرات المبحوث التي يدركها جيداً .
- وتعتبر الأسئلة المفتوحة أكثر مناسبة للتعبير عن الآراء أو الاتجاهات، لأن الأسئلة المغلقة في هذه الحالة لن تقدم تعبيراً صادقاً عما يعنيه المبحوث .

- مستوى الدافع إلى الإجابة على أسئلة الاستقصاء: فالأسئلة المغلقة تحتاج إلى دافع بسيط؛ لارتفاع مستوى وعي المبحوث أو إدراكه وتفاعله مع موضوع الاستقصاء على سبيل المثال، بينما تحتاج الأسئلة المفتوحة إلى دوافع أقوى، تُشير الاتصال بين الباحث والمبحوث الذي يتمثل عادة في أسلوب المقابلة الشخصية .

ثالثاً: إعداد الاستمارة في صورتها الأولية ووضع الأسئلة في أشكالها المختارة

بعد أن يتخذ الباحث قراره بشأن نوع الأسئلة المختارة، فإنه يبدأ في إعداد الاستمارة في صورتها الأولية ، التي ترتبط باختيار شكل الأسئلة، وصياغتها وترتيبها على صفحة أو صفحات استمارة الاستقصاء .

ولا توجد بدائل في شكل الأسئلة المفتوحة، فهي أسئلة تبدأ عادة بأدوات الاستفهام المعروفة، ويترك للمبحوث مساحة كافية لتسجيل أجابته بالأسلوب والطريقة التي يراها، أو يسجلها الباحث كما يعينها المبحوث، أو يحولها الباحث إلى الفئات السابق ترميزها وإعدادها بما يتفق مع الإجابات في الأسئلة المفتوحة ذات الإجابات السابق ترميزها .

أما في الأسئلة المغلقة، أو ذات النهايات المغلقة فإن هناك عددا من الأشكال التي توضع فيها الأسئلة وإجاباتها المحتملة، يختار منها الباحث ما يتفق مع طبيعة موضوع السؤال والبدايل المحتملة للإجابة، وهي كما سبق أن قدمنا في الفصل السابق تنتمي إلى مقاييس التصنيف والترتيب وتصلح لتحقيق هذه الأهداف والخروج بتقديرات للخصائص والسمات وترتيب الاستجابات. ومن الأشكال الشائعة ما يلي :

- الاستجابات الثنائية *Dichotomouse Response*

وهي عبارة عن بديلين فقط للاستجابات، يختار منها المبحوث واحدة فقط، وأبسطها نعم/ لا، أو افق/ لا أو افق. مثل :

- هل توجد شبكة معلومات محلية على مستوى الكلية أو الجامعة
نعم () لا ()

- يفضل استخدام الأقراص المدمجة فى التعليم من بعد
أوافق () لا أوافق ()

- الخيارات المتعددة Multiple Choice

وفى هذا النوع تتعدد الاستجابات للسؤال الواحد، ويختار منها المبحوث استجابة واحدة تتفق مع الحقيقة المطلوبة مثل: فئات السن، أو فئات الدخل، أو فئات المستوى التعليمي..... أو غيرها من الفئات الخاصة بالسماوات العامة أو الاجتماعية والفردية، أو فئات السلوك المرتبطة بالاهتمام والتفضيل.

* المستوى التعليمى

- مؤهل أقل من المتوسط ()
- مؤهل متوسط ()
- مؤهل عالى ()

وقد يسمح للمبحوث باختيار أكثر من استجابة من الاستجابات المتعددة، يرى أنها تتفق مع رؤية أو وجهة نظره، ويظهر استخدام هذا الشكل من الأسئلة فى الأسئلة التى تبحث فى التفضيل والاهتمام، والاستخدام أو تحقيق الحاجات ومن الأمثلة على هذا الشكل ما يلى :

* محركات البحث التى تفضل استخدامها فى الوصول إلى المعلومات

- جوجل ()
- اكزايست ()
- ليكسوس ()
- هوت بوت ()
- نورثرن لايت ()
- ياهو ()

وفى هذه الحالة فإن المبحوث يمكنه أن يختار أكثر من استجابة تعبر عن تفضيله ويحدد اختياره بعلامة توضع بين أقواس البدائل المختارة مثل علامة (✓)

* تحرص على التجول بين مواقع شبكة الإنترنت لأنها

- تقدم معارف جديدة ()
- تقدم مهارات جديدة ()
- تنمي ادراكى للأمور ()
- تروح عن النفس ()
- تقتل الوقت ()

ويراعى فى تحديد بدائل الاستجابات أن تكون كافية بحيث تشمل البدائل المتوقعة، ويجد المبحوث من بينها ما يناسب رأيه أو وجهة نظره، وذلك حتى لا تتكرر فئة " أخرى " أو غير ما ذكر، والتي تشكل صعوبة فى التصنيف والتبويب وإجراء اختبارات صدق وثبات النتائج، وفى حالة زيادة عدد الخيارات أو البدائل إلى حد يصعب تسجيله فى الأسئلة المغلقة، فإنه يفضل فى هذه الحالة أن تترك الإجابة حرة أو مفتوحة، حتى تترك الحرية للمبحوث فى الإجابة دون أن يشعر أن هذه الخيارات المحددة تشكل قيداً على اختياره من خارجها .

وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تتميز الخيارات أو البدائل بالاستقلال، بحيث يمثل كل خيار أو بديل وحدة مستقلة متميزة، لا تتداخل مع غيرها من الخيارات أو البدائل فى التصنيف .

- الخيارات المتعددة ذات العلاقة *Related Multiple Choose*

ويصلح استخدام هذا الشكل من الأسئلة فى الحالات التى يسعى الباحث فيها إلى التعرف على علاقات التفضيل والاهتمام بين الوسائل والمفردات وبعضها، أو العلاقة بين الاستخدام وخصائصه والإشباع وتحقيق الحاجات التى تكشف عن التفضيل ودوافعه أو أسبابه .

فيمكن على سبيل المثال دراسة العلاقة بين تفضيل المبحوث لمصادر المعلومات وعلاقتها باللغة أو المقررات التعليمية من خلال هذا الشكل، كالآتي:

ضع علامة (✓) أمام مصادر المعلومات التى تفضل الاستفادة بها فى أحد المقررات التعليمية التالية :

صور ثابتة
صور متحركة
أقراص مدمجة
تسجيلات صوتية
تقارير
دوريات
رسائل علمية
شرائح فيلمية
كتب وموسوعات
ملفات رقمية

أو تقدير أهمية مصادر التعليم المذكورة، التي تعكس التفضيل والاهتمام
المقارن بينهما

أذكر درجة أهمية مصادر التعلم التالية بالنسبة إليك

مهمة جداً مهمة مهمة إلى حد ما غير مهمة

أفلام سينمائية
برامج فيديو
أقراص مدمجة
ملفات رقمية

ويراعى عدم استخدام هذا الشكل من الأسئلة، بدلاً عن سؤالين كل منهما
يحتاج إلى استجابة واحدة، توفيراً للوقت أو المساحة، لأن استخدامه يرتبط
بمستوى عال من التعليم لدى المبحوثين، ومهارة عالية للمباحث في صياغة
العلاقة بين العناصر الرأسية والأفقية، وإمكانات تصنيفها وتبويبها بسهولة
ويسر .

- الترتيب حسب الأهمية Rank-Ordering

ويستخدم هذا الشكل في الحالات التي يرى فيها الباحث أهمية المفاضلة
بين عناصر متعددة، تتفاوت درجة اهتمام وإدراك المبحوث لها.

ويطلب الباحث إما ترتيب العناصر في الاستمارة، أو إعطاء أرقام لهذه العناصر تدل على درجة الأهمية، مهما اختلفت مواقع هذه العناصر في الاستمارة .

مثل : رتب مصادر التعليم الآتية حسب درجة اهتمامك بها :

أفلام سينمائية / برامج فيديو / أقراص مدمجة / ملفات رقمية

-١

-٢

-٣

-٤

-٥

أو يتم صياغة الترتيب كالآتي :

رتب البرامج الآتية من ١-٥ (مثلاً) حسب درجة اهتمامك بها :

- أفلام سينمائية (٢)

- برامج فيديو (١)

- أقراص مدمجة (٣)

- ملفات رقمية (٤)

ويراعى في الأسئلة الخاصة بالترتيب ألا تكون العناصر المراد ترتيبها، كثيرة ومتعددة تزيد من حيرة المبحوث، وتسبب له ارتباكاً أثناء الترتيب، وكلما كان عدد العناصر صغيراً، كلما كان الترتيب أكثر سهولة للمبحوث والتحليل الإحصائي .

وفي الأحوال التي تزيد فيها عدد العناصر، فإننا نفضل أن يكون الترتيب مرحلة تالية لتقدير قيمة العناصر من خلال أوزان نسبية يحددها المبحوث لكل عنصر، ثم يتم الترتيب بعد تقدير قيمة كل عنصر بالنسبة لمجموع المبحوثين بواسطة تحديد الوزن المرجح لكل عنصر . فيكون السؤال كالآتي :

ففى نموذج تقدير درجة أهمية مصادر التعليم السابق الإشارة إليه، تكون درجة مهمة جداً = ٣ ، مهمة = ٢ ، مهمة إلى حد ما = ١ أما درجة غير مهمة فتكون = صفر

ويستمر تقدير أهمية كل عنصر بالنسبة لمجموع المبحوثين بالوصول إلى الوزن المرجع الذى يتم تقديره كالاتى :

$$\text{الوزن المرجع للعنصر} = \frac{\text{مجموع (عدد المبحوثين فى كل وزن} \times \text{درجة الوزن)}}{\text{عدد المبحوثين}}$$

ويستمر بعد ذلك ترتيب العناصر بعد تقدير الأوزان المدمجة لهذه العناصر التى تعكس درجة أهميتها للمبحوثين، أو درجة اهتمام المبحوثين بها .

ويتفق الترتيب حسب الأهمية مع مستوى القياس الترتيبى *Ordinal Scale* الذى يقتضى من الباحث وضع ترتيب لنتائج الرصد، حتى يوضح التباين فى الاختيار من خلال هذا الترتيب، أو يعطى درجات تنازلية للمستويات يعبر أعلاها عن المستوى الأعلى فى التقدير أو الاختيار مثل :

ضع درجة من ٥ تعبر عن درجة تفضيلك لمصادر التعليم التالية :

- أفلام سينمائية ()
- برامج فيديو ()
- أقراص مدمجة ()
- ملفات رقمية ()
- كتب ومجلات دورية ()

ويلاحظ أن الدرجة التى أعطاها المبحوث، قامت بترتيب العناصر ترتيباً يعكس رؤية فى علاقة العناصر بعضها ببعض، ويتم الترتيب بعد ذلك بناء على تقدير الدرجة المدمجة والتى يمكن حسابها بنفس الطريقة السابقة، على أساس أن الدرجة تعبر عن وزن لدرجة التفضيل أو الاهتمام أو الاستخدام .

- المجالات الفاصلة *Interval Scales*

ويمثل هذا النوع من الأسئلة فى مقاييس الاتجاهات والتقدير التى سبق الإشارة إليها فى الفصل السابق، وتستخدم بتوسع فى قياسات الرأي والاتجاهات

والتفضيل، وذلك بأن يطلب من المبحوث اختيار الفواصل، أو المسافات الدالة على رأيه أو اتجاهه من موضوع السؤال، الذى يقع بين رأيين متباينين يعبر عنها لفظياً، فيطلق عليه مقياس التباين الدالى *Semantic Differential Scale* - كما سبق أن أشرنا - أو مقياس المسافات الخمس، أو السبع، *Five Or Seven- Step Rating scale*، حيث تقع هذه المسافات أو الفواصل بين الألفاظ المتباينة ذات الدلالة، على أطراف الاتجاه أو الرأي، فتعكس شدة أو كثافة الاتجاه أو تأييد أو معارضة الرأي، وتستخدم مثل هذه الأسئلة أيضاً فى وصف الصورة الذهنية من خلال خصائص الصفات التى ترسم هذه الصورة .

ممتاز - - - - - ضعيف
مفيد - - - - - غير مفيد
مهم جداً - - - - - غير مهم على الإطلاق

وفى قياس الاتجاهات أو تقدير الأوزان، يتوسط هذه المجالات التقدير الصفرى أو المحايد وهو يمثل الصفر الاعتباري الذى أشرنا فى الفصل السابق بحيث يمثل الاتجاه نحو اليمين واليسار الاتجاه الموجب والسالب بنفس الأوزان.

موافق للغاية	محايد	معارض للغاية
٣	١	٣
٢	٢	٢
١	٣	١
-	-	-

والمبحوث فى هذه الحالة يؤشر على المسافة التى يرى أنها تقترب من الاتجاه الذى يتيناه، فيعبر من خلال الرموز التى يحتفظ بها الباحث عن شدة أو كثافة هذا الاتجاه .

- الخيارات الجبرية *Forced Chois*

وهذه تتفق مع الأسئلة السببية، التى تكون قد انتهت أولاً إلى الإجابة بالتفضيل أو عدم التفضيل، ولذلك لا يطرح على المبحوث استجابات تعكس تبايناً ما، ولكنها كلها أسباباً أو دوافع يرى الباحث أنها تمثل كل الاستجابات البديلة ويختار المبحوث منها، ولا يترك له حرية رفضها أو اختيار غيرها من السؤال التابع (..... أذكر الأسباب الأخرى)، الذى يأتى بعد هذه

الأسباب، ولكن يقتصر على ما يراه الباحث فقط، والذي يعرض من خلال تكرار الإجابة في أشكال مختلفة .

أختر عبارة من العبارات التالية :

- (١) - أشاهد التلفزيون للتسلية .
- أشاهد التلفزيون لقتل الوقت
- (٢) - أتجول على شبكة الانترنت للاستفادة في التعليم .
- أتجول على شبكة الإنترنت للتسلية وقضاء الوقت .

ومن خلال الأسئلة المتكررة يمكن للباحث التعرف على نماذج السلوك والاتجاهات وأسبابها أو دوافعها .

- ملأ الفراغات *Fill-in The Blunk*

وتستهدف مثل هذه الأسئلة استدعاء المعلومات لدى المبحوث، ومساعدته على التذكر من خلال السياق الناقص، الذي يملأ فراغاته بكلمات أو جمل تعكس معرفته بالموضوع، أو معلوماته عنه .

وتستخدم بتوسع في تحديد مستويات المعرفة واختياراتها أو اختبارات التذكر .

وأشكال هذه الأسئلة ليست على سبيل الحصر، ولكنها على سبيل المثال، ذلك أن الباحث يمكنه أن يقوم بتصميم العديد من الأشكال التي تتفق مع طرق القياس الرئيسية التي تستخدم في مجال مقارنه وتقويم الاستجابات، مثل القياس الأسمى أو اللفظي *Nominat* أو الترتيبي *Ordering* ، أو الفاصل *Interval* ولها تطبيقات متعددة . كما يمكن استخدام الصور والرسومات المرتبطة بموضوع السؤال، أو المحددة للاستجابات في الاستقصاءات التي تصمم للأطفال على سبيل المثال .

صياغة الأسئلة

يعتبر تحقيق النموذج الاتصالي في بناء استمارة الاستقصاء، الأساس الأول لصديق هذه الاستمارة في تحقيق أهدافها الدراسية، ويرتبط بتحقيق

النموذج الاتصالي بداية صياغة الرموز والمعاني في أسئلة الاستقصاء بحيث تكون مفهومة لكل من الباحث والمبحوث بنفس المستوى .

ولذلك فإنه يجب أن يكون أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى الباحث إلى تحقيقها في عملية الاستقصاء، تحقيق التواصل بين الباحث والمبحوث، وتوفير الكثير من الجهد والوقت في اختبار صدق الاستمارة .

وهناك العديد من المبادئ أو القواعد التي يجب أن يراعيها الباحث في صياغة أسئلة الاستقصاء التي تساعد على تجاوز الغموض في الأسئلة، وتجنب المبحوث الحيرة أو الارتباك، ولا تؤدي إلى التحريف غير المقصود في الإجابات أو إهمال بعض الأسئلة، أو الاستمارة كلها .

ومن هذه المبادئ والقواعد ما يلي :

- تجنب الأسئلة المزدوجة *Double Barreled Questions* ، وهي الأسئلة التي تستهدف إجابتين من خلال سؤال واحد، قد يختلف الرأي بينهما، وتعتمد في صياغتها على حرف العطف أو البند مثل :

هل توافق على تدريس الكمبيوتر اعتباراً من المرحلة الابتدائية ؟

نعم () لا ()

ففي هذا المثال قد يوافق المبحوث على تدريس الكمبيوتر، لكنه لا يوافق على أن يبدأ من المرحلة الابتدائية . وبالتالي لا يجد مجالاً لتسجيل رأيين معاً، لأن الإجابة لا تحتل إلا استجابة واحدة للسؤال المزدوج .

وأيضاً : استخدام الحقائق التعليمية ضرورة في التعليم من بعد، لأنها تتحقق وظائف تكنولوجيا التعليم مجتمعة .

أوافق لا أوافق

وهنا نجد أنه قد يوافق على الجزء الأول من العبارة، بينما يرى أنها لا تتحقق كل وظائف تكنولوجيا التعليم .

وفي هذه الحالة يفضل صياغة السؤال في سؤالين أو عبارتين منفصلتين .
كالآتي .

- هل توافق على تدريس الكمبيوتر فى مرحلة التعليم الأساسى ؟
نعم () لا ()
 - فى حالة الموافقة. هل توافق على أن يبدأ التدريس من المرحلة الأولى الابتدائية ؟
نعم () لا ()
- وكذلك :

- استخدام الحقائق التعليمية ضرورة فى التعليم من بعد
أوافق () لا أوافق ()
- الحقائق التعليمية تحقق وظائف تكنولوجيا التعليم مجتمعة
أوافق () لا أوافق ()
- أن يتجنب الباحث استخدام الأسئلة السالبة *Negative* وهى الأسئلة التى تسأل عن النفى أو العبارات التى تبدأ بالنفى ، فتسبب حيرة للمبحث فى الإجابة . مثل :
- من بين الوظائف التالية لتكنولوجيا التعليم، حدد الوظائف التى لا توافق على أن يقوم بها الكمبيوتر التعليمي .
- تحسين التعليم .
- تدعيم التذكر .
- تحسين الأداء المهارى .
- زيادة الدافعية للتعليم .
- إثراء التحصيل المهنى .

من بين محركات البحث على شبكة الإنترنت . حدد أى منها الذى لا تستخدمه فى البحث عن المعلومات

- جوجل () الثانيرنا () أكرزيت ()
ليكوس () هوت بوت () ياهو ()

وتسبب الأسئلة الإيحائية *Leading Questions* تحيزا واضحا فى الإجابة، لأن المبحث قد يستشعر من خلال السؤال أن هناك إجابة مستهدفة يوافق

عليها، أو يستجيب لها، ويظهر الإحياء في تقديم السؤال، أو في بنائه اللفظي الذي يحتوي على بعض الألفاظ أو العبارات العاطفية ، التي تستميل المبحوث إلى إجابة معينة .

يحقق أسلوب القطع في برامج الفيديو التعليمية زيادة في إدراك المعنى. ويمكن بالتالي استخدامه في كل البرامج التعليمية .

أوافق () لا أوافق ()

فالمقدمة تؤكد صلاحية استخدام أسلوب القطع في إنتاج برامج الفيديو التعليمية، وبذلك لا يكون هناك مجالاً للمبحوث في الخروج على هذا التعميم والتأكيد الذي بدأت به العبارة .

وكذلك :

نظراً لانتشار التعليم القائم على الشبكات في كل جامعات العالم، هل توافق على استخدامه في الجامعة ؟

نعم () لا ()

وبدأية السؤال المذكور يحد من رفض المبحوث استخدام الشبكات في التعليم ما دامت البداية قد أوجت إليه بغير ذلك .

- وبالإضافة إلى ذلك يتجنب الباحث الألفاظ أو المصطلحات المتحيزة التي توحى للمبحوث باستجابة معينة : مثل :

في أوقات فراغك، تفضل قراءة الصحف، أو مجرد مشاهدة البرامج التعليمية وهنا نجد أن استخدام كلمة " مجرد مشاهدة" قد تثير لدى المبحوث الإحساس بعدم أهمية المشاهدة في السؤال، فيستجيب إلى تفضيل قراءة الصحف.

وكذلك في استخدام المصطلحات المتحيزة .

من أين سمعت عن هذه الاستخدامات الجديدة في الكمبيوتر التعليمي ؟

فكلمة (سمعت) هنا حددت بداية الوسائل السمعية في الإعلام وتجعل المبحوث يستجيب مشيراً إلى الراديو أو التلفزيون والاتصال الشخصي وإهمال الكتب الجديدة التي قد تكون مصدراً لهذه المعارف .

- ويعتبر غموض السؤال عاملاً من عوامل عدم فهم السؤال، أو ما يعنيه الباحث بمحتواه. وذلك نتيجة عدم مراجعة الباحث للإطار المرجعي للمبحث الذي يؤثر في إدراكه للرموز والأشياء المحيطة به، فيجعله يفهم هذه الرموز أو الأشياء في إطار هذه المدركات، وما يكون خارج مدركاته يصعب عليه فهمه، وبالتالي استجابته له .

ومما يسبب غموض السؤال، استخدام الكلمات الصعبة، أو المصطلحات، أو الكلمات المهجورة، والكلمات ذات المعاني المزدوجة، أو التركيبات اللفظية الجوفاء التي لا تؤدي معنى محدداً، أو استخدام التعبيرات اللفظية الكمية مثل : كثير / قليل / مهم / ضعيف دون أن يكون هناك أساس معياري لتقدير أوزان هذه التعبيرات .

ولذلك فإنه يجب على الباحث أن يتجنب هذا الغموض، ويلجأ إلى الأساليب والألفاظ والتركيبات والمعاني الواضحة، وأن يتمثل دائماً بالمبحث بمستواه التعليمي والثقافي والاجتماعي الذي يؤثر في مدركاته، فلا يستخدم شيئاً يخرج عن هذا الإطار، يؤدي إلى غموض السؤال .

- أن يتأكد الباحث من أن السؤال لا يسبب حرجاً، في الإجابة عليه، مثل الأسئلة المرتبطة بالأعراف والتقاليد الاجتماعية، التي لا تتوقع من المبحث أن يستجيب إلى ما يخالفها، أو الأسئلة التي تمثل تهديداً للمبحث نتيجة مخالفة السلوك فيها لتقاليد المجتمع، مثل السؤال عن مشاهدة التمثيليات أو الأفلام الخارجة على الآداب العامة، أو تأييده لبعض الأفكار أو الآراء الدخيلة على المجتمع والتي يعتقد أن المجتمع يرفضها، ففي مثل هذه الحالات سيتردد المبحث كثيراً في الإجابة على هذه الأسئلة، وربما يرفض الإجابة على الاستمارة كلها .

وعندما يكون السؤال ضرورياً في مثل هذه الحالات، وتكون الإجابة مستهدفة فإنه يمكن للباحث أن يلجأ إلى الأسئلة غير المباشرة، التي تجعل المبحث يتحسس إلى الإجابة عليها اعتقاداً منه أن الإجابة لا تعبر عن رأيه الشخصي، مثل :

- ما هي في رأيك الأسباب التي تجعل الطلاب لا يبحثون في شبكة الإنترنت؟ وهذا السؤال يعتبر بديلاً عن سؤاله، لماذا لا يستخدم شبكة الإنترنت في البحث عن المعلومات ؟
- وتعتبر الأسئلة الخاصة بالسن، والتعليم، والدخل، من الأسئلة المحرجة بالنسبة للمبحوث، التي يلجأ الكثير من الأفراد إلى تجنب الإجابة عليها بطريقة مباشرة .

ولذلك فإنه عادة ما يتم صياغة هذه السمات في فئات يستجيب إلى إحداها بدلاً من سؤاله مباشرة عن سنه، أو تعليمه أو دخله، مما يؤكد على ضرورة تحقيق التوازن بين الدقة التي يحققها السؤال المباشر حول هذه الأمور واحتمالات رفض مثل هذا السؤال .

- أن يتجنب الباحث أيضاً الأسئلة التي تستهدف معلومات تفصيلية قد لا يتمكن المبحوث من تذكرها أو استعادتها، فتشكل صعوبة في الإجابة تجعله يهمل السؤال، مثل : كم عدد الساعات التي زرت فيها شبكة الإنترنت خلال الأسبوع الأخير ...؟ وتزايد بالتالي نسبة الإجابات المرفوضة، ويصبح من الأفضل الاكتفاء بسؤاله عن عدد الساعات التي زار فيها الشبكة أمس.

- ومن الملاحظ أن المبحوث عادة ما يكون متسرعاً في الإجابة على أسئلة الاستقصاء، ولذلك فإن طول السؤال أيضاً قد يؤدي إلى عدم فهمه، ولهذا فإن الباحث يجب أن يحاول قدر الإمكان صياغة السؤال في عبارات قصيرة وجمل مركزة وبشكل لا يخل بالمعنى أو يؤدي إلى استخدام كلمات أو عبارات غريبة على المبحوث .

وهذه الآراء التي يرى الخبراء ضرورة مراعاتها في صياغة الأسئلة، هي على سبيل المثال لا الحصر - وكلها أو مثيلاتها - تستهدف بصفة عامة تيسير عملية الإجابة على أسئلة الاستقصاء، وتقليل الجهد والوقت المبذول فيها، بحيث لا تشكل عبئاً على المبحوث فيهمل أجزاء من الاستمارة، أو الاستمارة كلها، ذلك أن الهدف النهائي هو الارتفاع بقدر الإمكان بنسبة الاستجابات الدقيقة المرتدة إلى الباحث، خاصة في الاستقصاء البريدي الذي يتولى فيه المبحوث وحده الإجابة على الاستمارة .

ونشير كذلك إلى انه ليست هناك حدود ملزمة لاختيار الأسئلة المفتوحة أو المغلقة، ولكن الاختيار يرتبط بالدرجة الأولى بنوع البيانات، وخصائص عينة المبحوثين، وأسلوب جمع البيانات، مع مراعاة تنوع الأسئلة وأشكالها في حالة الأسئلة المغلقة، حتى يتجنب الباحث الأسئلة والإجابات النمطية التي لا تستثير تعاون المبحوث، وتبعث على الملل الناتج عن التعامل مع نمط من الأسئلة .

ويظل تحديد عدد الأسئلة مرهوناً بموضوعات الاستقصاء، وتعددتها من جانب وتأثير هذا العدد على طول الاستمارة من جانب آخر، والتي ينصح الخبراء بتحديد طولها إلى أقل قدر ممكن لتوفير الوقت والجهد على المبحوث، وتلافى التأثير الذى يمكن أن يحدث فى استجابات المبحوث نتيجة طول الاستمارة وتعدد أسئلتها بشكل كبير.

ففى دراسة لتأثير طول الاستقصاء على نوعية الاستجابات (A.R.Herzog & J.G.Bachman 81: 544- 559) وجد الباحث تبايناً كبيراً فى استجابات الأفراد لخمسة استقصاءات قصيرة، عن الاستقصاء المطول، الذى يضم مفردات الاستقصاءات القصيرة، والتي كانت مدة الإجابة المفترضة لها ٤٥ دقيقة. وكانت مدة الإجابة المفترضة للاستقصاء المطول ساعتين مع وجود دوافع للمبحوثين تمثلت فى المقابل المادي، وإطلاق وقت الفصل الدراسي لطلبة الدراسات العليا، الذين كانوا يمثلون المبحوثين فى هذا الاختيار. وقد انتهى الباحث إلى أنه رغم الدوافع المستخدمة، فإنه كان هناك تأثير لطول الاستمارة على نوعية الاستجابات .

فالأفراد فى الجزء الأخير من الاستقصاء الطويل يكونون نمطيين فى الإجابة، ولذلك ينصح بأنه إذا كانت هناك ضرورة لاستخدام استقصاء طويل فإنه يفضل تقسيم الأسئلة إلى جزئين على الأقل، وصياغة الأجزاء فى أشكال مختلفة، حتى يمكن الاعتماد على صدق الاستجابات، وتجنب خطأ القياس الذى يفرضه الوقت والمجهود المرتبط بطول الاستمارة .

ترتيب الأسئلة

يستهدف ترتيب الأسئلة المناسب *Questions Order* ، تقليل الوقت والمجهود الذى يبذله المبحوث فى الإجابة على الأسئلة، ذلك أن الأسئلة التى

تفقد إلى الترتيب المناسب، ترفع المبحوث وتؤثر في مستوى تعاونه، وبالتالي في مستوى الاستجابة إلى الاستقصاء .

ولا يمكن أن نقرر أن هناك ترتيباً منطقياً يحقق هذه الأهداف، ولكن رؤية الباحث، وطبيعة موضوعات الاستقصاء، وخصائص عينة المبحوثين، تؤثر تأثيراً كبيراً في الترتيب المناسب للأسئلة ، خاصة في علاقة الموضوعات بعضها ببعض .

واتباع الترتيب المنطقي للأسئلة يفرض الانتقال من الأسئلة السهلة إلى الأصعب . حتى لا يصطدم المبحوث بداية بصعوبة الأسئلة فيحجم عن استكمالها، بينما أن الإجابة على الأسئلة السهلة في البداية تكون دافعا إلى استكمال الإجابة حتى لو كانت أكثر صعوبة .

ويفرض أيضاً، الانتقال من الأسئلة العامة إلى الأسئلة المحددة، حتى يتم تهيئة المبحوث من خلال الأسئلة العامة إلى إجابة الأسئلة المحددة . فمن الطبيعي أن نبدأ بالأسئلة الخاصة بامتلاك أجهزة الكمبيوتر واستخدامه وكثافة استخدامه قبل الأسئلة الخاصة بالتفضيل والاهتمام بالمواقع ومحتواها، أو المعرفة المكتسبة من الاستخدام وهكذا . وفي دراسة لتأثير ترتيب الأسئلة على استجابات المسح (S.G.Mc Farland 81:208-15) انتهى الباحث إلى أهمية أن تسبق الأسئلة التي نوجهها للتقييم العام لموضوعات معينة، الأسئلة الأكثر تحديداً، ذلك أن الأسئلة المحددة تخلق وضعاً محدداً، ربما يؤثر في الإجابة على معظم الأسئلة العامة، بينما الأسئلة العامة أقل تأثيراً على الاستجابات لأكثر الموضوعات الفرعية المحددة.

وانتهى الباحث في هذه الدراسة إلى فرض قابل للاختبار مضمونه أنه عندما تكون إجابات المبحوث على سؤال ما، مؤشراً سلوكياً لأسئلة أخرى، فإن السؤال المحدد أو لا سوف يعزز العلاقة الارتباطية الإيجابية بين السؤالين .

وفي المجالات التي ترتبط فيها الأسئلة بإطار زمني، فإن اتباع الترتيب الزمني في ترتيب الأسئلة يكون مفضلاً، خاصة في الأسئلة الخاصة بالآراء أو الاتجاهات المرتبطة بالتطور التاريخي للأحداث أو التطور العمرى أو التعليمي للفرد .

وكذلك يفضل أن تكون الأسئلة المفتوحة متأخرة في ترتيب الأسئلة، لأنها تتطلب جهداً في التفكير واستعادة المعلومات وترتيبها ووضعها في إجابة، وهذه العملية تستغرق وقتاً أكبر من إجابة الأسئلة المفتوحة أو الأسئلة التي تستهدف التعرف على الآراء والاتجاهات .

ونظراً لأن الأسئلة ذات الحساسية بالنسبة للمبحوث قد تمنعه من الاستمرار في الإجابة، فإنه يفضل أن تكون متأخرة أيضاً، حتى تدعم الأسئلة السابقة مواصلته في الإجابة على الأسئلة ذات الحساسية أو المرحجة.

ولذلك يرى الكثير من الخبراء، أن تكون الأسئلة الخاصة بالسلمات الأولية أو العامة للفرد في نهاية الاستقصاء، حتى لا تسبب له حرجاً في البداية فيرفض الاستجابة إلى الاستقصاء .

وبصفة عامة فإن الترتيب يستهدف أساساً تيسير الإجابة على المبحوث، وتوفير الوقت والجهد في البداية، الذي يجعله يسترسل في الإجابة بعد ذلك، وهذا الأسلوب يشبه الخبراء بالقمع ويطلقون عليه أسلوب القمع *Funnel Technique* في ترتيب الإجابة الذي يعنى الانتقال بين الأسئلة في سهولة يسر، مع تأخير الأسئلة الصعبة والمرحجة والتي تحتاج إلى تفكير أكثر إلى نهاية الاستمارة .

ويرتبط بنظام الترتيب أيضاً، توزيع الأسئلة في وحدات يجتمع لها التشابه سواء في علاقتها بموضوعات الأسئلة، أو بطريقة الإجابة، وبحيث يكون الانتقال بين هذه الوحدات انتقال سهلاً لا يشعر به المبحوث، ولا يعبر عن قفزة تتمثل في التباعد بين الموضوعات التي تجتمع حولها الأسئلة، أو بين طرق الإجابات .

ويؤثر أيضاً سياق الأسئلة وتجاورها في الحالات التي تبدو فيها تعارض الآراء بحيث نجد تبايناً في نتائج الاستجابة للسؤالين في ترتيبين مختلفين مثل : أن نسأل أولاً - هل تسمح باستقبال كل القنوات الفضائية؟ ثم بعد ذلك- هل تسمح بوصول البرامج التلفزيونية المصرية إلى كل دول العالم ؟ أو الترتيب عكس هذا الترتيب السابق .

وقد أجريت دراسة مشابهة، حول تأثير سياق وتجاور الأسئلة على الاستجابات ووجد الباحث تبايناً كبيراً بعد تغيير ترتيب الأسئلة لبعضها . ووضعها فى مواقع متباعدة فى الاستمارة (M.Schuman 83:112-15) مما يفرض على الباحث ضرورة ملاحظة تجاور الأسئلة فى الاستجابة، وعادة ما يكون الخيار بين تقديم وتأخير الأسئلة ذات العلاقة أو تفريقها، أو تجاوزها، فى وحدات الاستمارة .

وتظهر أهمية الترتيب فى استخدام ما يسمى بأسئلة التصفية *Filter* أو الأسئلة الكاشفة *Screening* ، التى تستخدم فى الحالات التى يحتمل فيها وجود تباين فى الاستجابات، مرتبطاً بتباين فى السمات أو السلوك، يستدعى من الباحث توجيه أسئلة أخرى لاستكمال البيانات الخاصة بكل مجموعة فرعية من المجموعات المتباينة .

ونظراً لأن الباحث يدرك منذ البداية التباين فى المجموعات، وما يتطلبه من استدعاء معلومات أخرى ترتبط بهذا التباين فإنه يضع فى اعتباره صياغة الأسئلة التى تواجه هذه الاحتمالات، من خلال أسئلة التصفية أو الأسئلة الكاشفة.

ولذلك فإن هذا النوع من الأسئلة يستهدف بداية مواجهة احتمالات التباين فى الاستجابات، وما يرتبط به من التعرف على اتجاهات الفئات المتباينة، أو آرائها التفصيلية، أو الأسباب والدوافع .

ويتم تنظيم الأسئلة فى هذه الحالة على مستويين :

- الأسئلة السابقة أو المتبوعة وهى التى يطلق عليها أسئلة التصفية أو الأسئلة الكاشفة . مثل : هل تستخدم الوسائل التعليمية فى التدريس نعم / لا .
- الأسئلة التابعة، يطلق عليها الأسئلة الاحتمالية لأنها توجه فقط إلى من يحتمل أن تكون استجاباتهم فى اتجاه معين .

مثل : ما هى الوسائل التى استخدمتها فى الفصل الدراسى السابق ؟

ومن الطبيعى أن يكون السؤال التابع لمن أجاب ب(نعم) فقط، أما من أجاب ب(لا) فلا يطلب منه الإجابة على هذا السؤال ويطلب منه الانتقال إلى الأسئلة التالية التابعة، والتى قد تكون فى مواقع بعيدة عن أسئلة التصفية .

ويراعى فى ترتيب هذه الأسئلة أن تكون الأسئلة الاحتمالية تالية لأسئلة التصفية أو الأسئلة الكاشفة، وأن تكون تعليمات الإجابة واضحة للمجوتين، وهناك طرق عديدة يمكن أن يصممها الباحث، تتفق مع هذا الغرض، ومن الطرق الشائعة الأمثلة التالية :

١- هل تستخدم الكمبيوتر بانتظام ؟

نعم (اجب على السؤال التالى)

لا (اجب على السؤال رقم ١٣)

٢- ما هو معدل استخدامك للكمبيوتر يومياً

- ٢ ساعة () - ٣ ساعة ()

- ٤ ساعة () - ٤ ساعة ()

١٣- لماذا لا تستخدم الكمبيوتر بانتظام ؟..

* لأننى لا أملك جهازاً فى منزلى ()

* لأننى لا أملك مهارات استخدامه ()

* عدم وجود وقت كاف لاستخدامه () (اجب على السؤال ١٧)

* لأسباب صحية ()

* أخرى تذكر ()

١٧ - عدد مرات استخدامه للكمبيوتر أسبوعياً

مرة واحدة أسبوعياً () مرتين أسبوعياً ()

وقد يتم فصل السؤال أو الأسئلة الاحتمالية في وحدة خاصة، أو في شكل مربع أو مستطيل، يفصل بينه وبين الأسئلة العامة للمبحوثين كلها مثل حالة الرغبة في التعرف على تفضيل وسائل الإعلام وبرامجها لاستغلال صدورها ومواقعها في تخطيط نشر الصفحات التعليمية وبث البرامج التعليمية وتوقيتاتها.

هذا السؤال - أو هذه الأسئلة خاصة بالطالبات فقط - ما هي الصحف النسائية التي تفضلينها أكثر ؟ - ما هي درجة اهتمامك ببرامج المرأة في التلفزيون ؟
--

وعندما تتعدد المجموعات الفرعية في عينة المبحوثين، والتي تظهر من خلال تعدد الاستجابات في أسئلة التصفية فإنه يجب توضيح تعليمات إجابة الأسئلة الاحتمالية بدقة، أمام الاستجابات الخاصة بها، مثل :
تفضل استخدام شبكة الإنترنت للأسباب التالية :

- * زيادتي معلوماتي العامة ()
- * معرفة أخبار العالم وما يدور فيها ()
- * تعلم مهارات جديدة () (أجب على السؤال ٥)
- * تنمية مهارات البحث العلمي لدى () (أجب على السؤال ٩)
- * معرفة معلومات جديدة خاصة بالمناهج الدراسية () (أجب على السؤال ١٤)
- * التسلية والترفيه ()

وبالإضافة إلى الاهتمام بالترتيب، ومراعاته بالنسبة لأسئلة التصفية وأسئلتها التابعة أو الاحتمالية، فإن الباحث قد يرى أن يضيف أسئلة تأكيدية أو ضابطة، أو أسئلة صدق يتأكد من خلالها من مدى صدق استجابات المبحوث على الأسئلة .

وهذه الأسئلة عادة ما تكون ذات علاقة بغيرها من الأسئلة، وإن كان الباحث لا يلتزم بترتيبها معاً في وحدة واحدة، أو في ترتيب منتظم .

مثل : ٧- تفضيل البحث عن المعلومات بواسطة محرك البحث .

* جوجل ()

* أكرابت ()

* ليكوس ()

* هوت بوت ()

١٨ - تستخدم برامج التصفح مثل نيتسكيب ، واكسيلورر مباشرة في البحث عن المعلومات نعم () لا ()

فمن الطبيعي أن من يستخدم محركات البحث للوصول إلى المعلومات المستهدفة يعلم أنه لا بد من الدخول على هذه المحركات من خلال برامج التصفح أولاً، وليس الوصول إلى المعلومات مباشرة من خلال برامج التصفح وبالتالي ستكون أجابته (لا) والإجابة (بنعم) تدل على عدم صدق الاستجابات في السؤال الأول . وهذا يسمح للباحث باستبعاد الإجابة على السؤال أو الاستمارة كلها حسب تقديره .

رابعاً: اختبار صدق استمارة الاستقصاء

تستهدف هذه الخطوة التأكد من صلاحية الاستمارة للتطبيق، وتحقيق أهدافها في جمع البيانات المطلوبة، وهو ما يسمى بصدق الاستمارة *Validity* ، أي صلاحية الاستمارة في تحقيق الهدف الذي صممت من أجله (قياس ما هو مطلوب قياسه) .

وهناك ثلاث طرق مكتملة لاختبار استمارة الاستقصاء وصدقها، والتأكد من أنها تقيس ما هو مطلوب قياسه فعلاً، وصلاحيتها لجمع البيانات المطلوبة فعلاً.

(١) مراجعة الأسئلة وصياغتها وإجابات البديلة .

وفى هذا المجال هناك مجموعة من الأسئلة التى يطرحها الباحث لمراجعة الأسئلة، التى تشير إجاباتها إلى مدى صلاحية الأسئلة والاستقصاء للتطبيق، وهذه الأسئلة تتعلق بمحتوى السؤال، وصياغته، وأشكال الإجابات، وترتيب الأسئلة فى استمارة الاستقصاء، وهذه الأسئلة يضعها الخبراء كمرشد لتصميم استمارة الاستقصاء (L. H. Kidder 83: 163-78) .

- بالنسبة لمحتوى السؤال : يطرح الباحث هذه الأسئلة :

- ما هو أهمية السؤال وارتباطه بأهداف الدراسة.
- حاجة موضوع السؤال إلى سؤال منفصل، أو إمكانية إدماجه فى أسئلة أخرى .
- تكرار موضوع السؤال فى أسئلة أخرى .
- هل يحتاج موضوع السؤال إلى عدد أكثر من الأسئلة ؟
- كفاية السؤال للبيانات المطلوبة .
- تقسيم السؤال إلى عدة أسئلة .
- الحاجة إلى أسئلة أخرى لتوضيح الإجابة .
- هل لدى الأفراد المعلومات الضرورية لإجابة هذا السؤال ؟
- إمكانيات الأفراد فى إجابة السؤال .
- احتمالات تجنب الفرد الإجابة على السؤال .
- ارتباط السؤال بخبرة لدى الفرد، أو خبرة قديمة يصعب تذكرها .
- هل يحتاج السؤال إلى زيادة فى الإيضاح أو التحديد ؟
- مدى عمومية السؤال .
- مدى ربط السؤال بخبرات الفرد السابقة .
- مدى تعبير السؤال عن اتجاهات عامة تحتاج إلى تحديد .
- مدى تحيز السؤال، وافتقاره إلى أدوات قياس جديدة.
- هل سيقدم الأفراد المعلومات المطلوبة فعلاً ؟
- الخلج أو الحرج الذى يسببه السؤال المباشر .

- التهوين أو التهويل من الحقائق المطلوبة .
- بالنسبة لصياغة الأسئلة، يوجه الباحث مجموعة من الأسئلة الآتية التي يمكن أن تقيس إجاباتها دقة الصياغة، وانفاقها مع إطار البيانات وأهداف البحث .
- هل يتحمل عدم فهم السؤال .
- مدى سهولة الألفاظ المستخدمة .
- استخدام مصطلحات غير واضحة .
- استخدام جمل قصيرة وبسيطة في السؤال .
- استخدام الأسئلة المزدوجة التي تحمل أكثر من فكرة .
- احتمالات تغيير معنى السؤال بتغيير أحد الألفاظ أو العبارات .
- مدى استخدام التقديرات اللفظية للأوزان : قليلاً كثيراً، بدلاً من تحديد أوزان كمية معبرة عنها .
- بالنسبة لشكل الإجابات :
- هل من المفضل بالنسبة لنوع البيانات المطلوبة استخدام الأسئلة المفتوحة أو المغلقة ؟
- هل تعتبر بدائل الأسئلة المغلقة، كافية، محددة، ومنطوية ؟
- بالنسبة لترتيب الأسئلة .
- هل هناك تأثير على إجابة أسئلة بمحتوى الأسئلة السابقة ؟
- هل الأسبق هي أسئلة عامة .
- هل يساعد ترتيب الأسئلة على استدعاء الأفكار بتسلسل واضح ؟
- هل أصبح السؤال غير مناسب لوجود إجابات سابقة تغنى عنه ؟
- هل يتفق ترتيب الأسئلة مع طبيعة الترتيب النفسي الصحيح، بحيث يثير اهتماماً لدى المبحوث إذا ما تقدم أو تأخر عن موقعه ؟
- (٢) عرض استمارة الاستقصاء على عدد من أصحاب الاختصاص، في موضوع الاستقصاء، وفي مناهج البحث العلمي، وذلك للكشف عما يكون

فى تصميم الاستمارة من قصور أو أخطاء علمية، أو منهجية تؤثر فى موضوعية الاستقصاء وصدق محتواه وبنائه .

(٣) توزيع عينة أولية من استمارة الاستقصاء على عينة محددة مشابهة للعينة الرئيسية للكشف عن مدى فهم العينة للأسئلة وطريقتها وأشكالها، وتجاوبها مع أشكال الإجابات وترتيب الأسئلة، والكشف عن الألفاظ الصعبة، أو غير الشائعة، أو ما يظهره هذا الاختبار من صعوبات يمكن تلافيها، عند إعداد صحيفة الاستقصاء فى صورتها الأولية .

خامساً : الإعداد النهائى لاستمارة الاستقصاء

بعد أن ينتهى الباحث من اختيار وتجريب الاستمارة فى صورتها الأولية، ويقوم بما يراه من إجراءات ترتفع بمستوى صدق أو صلاحية الاستمارة لجمع البيانات المستهدفة، يقوم الباحث بعد ذلك بإعداد الاستمارة فى شكلها النهائى .

ويرتبط بالإعداد النهائى لاستمارة الاستقصاء، تصميم الغلاف المناسب الذى يحقق الجاذبية الشكلية، ويثير انتباه المبحوث إلى البيانات الأساسية عن عنوان الاستقصاء والجهة التى تنتبها أو تكفله .

ويبدأ الاستقصاء فى صفحته الأولى، بإيضاح كامل عن عنوان الاستقصاء، والبحث الذى يرتبط به الاستقصاء وأهميته العلمية والعملية، وأهمية البيانات التى يستهدفها الاستقصاء، وطرق الاستفادة من النتائج .

وكذلك المعايير التى تم على أساسها اختيار المبحوثين، مع الإشارة إلى سرية البيانات أو الإشارة إلى عدم الحاجة إلى كتابة الاسم .

وتخصص الصفحة التالية للتعليمات الموجهة إلى المبحوثين، وشرح مفصل لطرق الاستجابة إلى بدائل الإجابات، وكذلك التعريف بالمفاهيم والمصطلحات التى قد تتضمنها أسئلة الاستقصاء، ثم يلى ذلك الأسئلة مبنية ومرتبطة مراعى فى ذلك المبادئ الأساسية فى التوبيخ والترتيب، وتلافى الأخطاء أو القصور الذى كشف عنه اختبار وتجريب الاستمارة .

ويراعى أن تترك مساحات بيضاء فى نهاية الاستقصاء حتى يترك للمبحوث الفرصة لأن يسجل ما يراه، ولم تتضمنه الأسئلة، من أراء أو ملاحظات إضافية .

وفى النهاية يوجه الشكر للمبحوث على تعاونه بالاستجابة إلى هذا الاستقصاء وحثه على سرعة الاستجابة وإرسال الاستمارة على العنوان الذى يعاد نشرة ثانية فى نهاية الاستمارة، مع توضيح كافة التسهيلات البريدية التى يقدمها الباحث لاسترداد الاستمارة .

ويراعى فى الطباعة اتخاذ كافة الإجراءات الفنية، وتوفير كافة المقومات، التى تساعد على إخراج استمارة الاستقصاء فى شكل يثير إعجاب المبحوث، ويجذب اهتمامه إليه .

ثم يرفق خطاب الاستقصاء - السابق الإشارة إليه - ويرسل إلى المبحوث مع مظروف آخر مكتوب عليه عنوان الباحث، وملصق عليه طابع البريد كلما تيسر ذلك لاستخدامه فى إعادة الاستقصاء إلى الباحث أو جهة البحث بعد استكمال بياناته .

الفصل الرابع عشر

المقابلة

والملاحظة الميدانية

على الرغم من التوسع في بحوث المسح التي تعتمد على الاستقصاء في نسبة كبيرة منها، إلا أن هذا الأسلوب في جمع البيانات لا يصلح في جميع الحالات . وبصفة خاصة عندما تكون هناك حاجة ضرورية للتواصل المباشر مع المبحوثين *Face to Face Communication* سواء بسبب الأمية أو انخفاض مستوى التعليم، أو بسبب الحاجة المنهجية إلى ملاحظة السلوك الفعلي كما يحدث في الواقع، أو في الدراسات الخاصة بالطفولة المبكرة .

وفي هذه الحالات تظهر الحاجة إلى استخدام أسلوب المقابلة *Interview* في جمع البيانات من المبحوثين مباشرة . أو استخدام أسلوب الملاحظة *Observation* لرصد أنماط السلوك الخاصة بالأداء أو الاستخدام أو الاستجابات إلى مواقف معينة، وتسجيل هذا الرصد في بطاقات تعد لهذا الغرض، تتضمن وصفاً دقيقاً لهذه الأنماط السلوكية .

ويستزايد استخدام أسلوب المقابلة والملاحظة في بحوث تكنولوجيا التعليم، في التصميمات التجريبية التي تستهدف قياس التغير في الأداء أو اكتساب مهارات جديدة في التصميم والإنتاج أو الاستخدام نتيجة فاعلية أو تأثيرات متغير ما أو متغيرات معينة .

وفي هذه الحالة فإن صغر عدد المجموعات التجريبية يشجع الباحث وينتج له الوقت الكافي للمقابلة مع مفردات هذه المجموعة وملاحظة أدائها وسلوكها سواء كان لهدف الاختبار أو جمع البيانات .

بالإضافة إلى أن بحوث تكنولوجيا التعليم التي تستهدف دراسة الطفل في مرحلة رياض الأطفال أو التلاميذ ذوي الحاجات الخاصة، فإنها تعتمد بالدرجة في جمع المعلومات أو إجراء الاختبارات على المقابلة مع المبحوثين وجها لوجه، أو الملاحظة عن قرب للأداء والسلوك .

المقابلة أنواعها

يجتمع في أسلوب المقابلة خصائص نموذج الاتصال المواجهي . فيمكن تعريفه بأنه تفاعل لفظي منظم بين الباحث والمبحوث أو المبحوثين لتحقيق هدف معين .

ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نحدد خصائص المقابلة في الدراسات التربوية بصفة عامة وتكنولوجيا التعليم بصفة خاصة في الآتي :

- إنها عبارة عن تفاعل لفظي، يسمح للمبحوث بتخطي الإجابة المحدودة على أسئلة الباحث، إلى الحرية الكاملة في الإجابة على الأسئلة بالطريقة التي يراها، والتعبير عن آرائه وأفكاره ومعتقداته .
- إنها عبارة عن أسلوب منظم، يقوم على مجموعة من الخطوات والإجراءات العلمية والمنهجية، التي تنظم اللقاء وتدير الحوار، في إطار الأهداف البحثية لتنظيم المقابلة .
- إنها ليست مجرد حديث أو حوار عادي بين طرفين، ولكنها تهدف إلى تحقيق هدف معين، يرتبط بطبيعة المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة، أو طبيعة البيانات، أو خصائص الأفراد المبحوثين .

وترتفع أهمية المقابلة، نظراً لما تنفرد به من مزايا تختلف عن وسائل جمع البيانات الأخرى. تتمثل في الآتي :

- تسمح المقابلة للباحث بالتعمق في أغوار البحوث، لمعرفة أفكاره، وآرائه ومعتقداته، ودوافعه من خلال الحوار المتصل والمناخ الودي الذي يعكسه نظام المقابلة، وبهذا يمكن أن يتعرف على أبعاد جديدة في الدراسة لا يصل إليها من خلال الأساليب الأخرى، ولذلك يطلق عليها مصطلح "الاستبصار"

الذى يعنى سبر أغوار المبحوث، أى اختبار وتجريب أعماقه، ولذلك تظهر أهميتها فى الحصول على البيانات الخاصة بالاتجاهات والآراء والمعتقدات والمشاعر أكثر من البيانات الخاصة بالحقائق .

- تظهر أهمية المقابلة فى المجتمعات أو الحالات التى يكون فيها مستوى التعليم منخفضاً، وفى مراحل الطفولة المبكرة حيث لا يتطلب أسلوب المقابلة من المبحوث قراءة الأسئلة والاستجابة إلى ما فيها، ولكنه يجب على ما يوجه إليه من أسئلة يلقيها أو يقرأها الباحث .

- قد لا يتوفر فى بعض الدراسات القدر الكافى من البيانات أو المعلومات التى تسمح بتحديد المشكلة أو الظاهرة تحديداً دقيقاً، أو الصياغة الدقيقة لفروض الدراسة، أو تحديد إطار البيانات تحديداً دقيقاً، ولذلك فإن المقابلة تسمح بالاقتراب من الظاهرة أو المشكلة ومفردات البحث والتعرف عن قرب على أبعاد جديدة فيها، لا توفرها الأساليب الأخرى كالاستقصاء فى حالة عدم كفاية البيانات أو المعلومات .

- إن المرونة التى يوفرها أسلوب المقابلة تسمح بالتغلب على الصعوبات العديدة التى تؤدي إلى التحريف فى الإجابات، أو نقص استجابات المبحوثين، التى تظهر فى الاستقصاء، حيث تسمح المقابلة للباحث بشرح الأسئلة الغامضة، وتوضيح معانى الكلمات والألفاظ، والعبارات المستخدمة، واستئارة المبحوث إلى الإجابة على الأسئلة كلها، وعدم إهمال أو إغفال أى أسئلة. وبذلك ترتفع نسبة الاستجابات إلى الأسئلة، وجمع البيانات المطلوبة.

- ضبط الاستجابات إلى المقابلة. ذلك أن المبحوث سيجيب على الأسئلة بنفسه، خلال وقت المقابلة أثناء الحديث مع الباحث، فيؤكد الباحث أن الإجابات تعبر عن رأى المبحوث الشخصى، حيث لم تترك له الفرصة لاستئارة غيره من الأقارب أو الأصدقاء الذين قد يؤثرون فى رأيه، أو استجابته للأسئلة، كما يحدث فى الاستقصاء البريدى الذى يتم بعيداً عن الباحث .

- يمكن الثقة فى النتائج بدرجة كبيرة، لأن الباحث يختار العينة التى سوف يقابلها اختياراً دقيقاً، يتفق مع أهداف الدراسة، ويضمن الحصول على البيانات المطلوبة دون تحريف فيها، إذا تم تنظيم وإدارة المقابلة بطريقة سليمة .

وعلى الجانب الآخر نجد أن المقابلة وجها لوجه، تتكلف جهداً ووقتاً ونفقات عالية، لحاجتها إلى أعداد كبيرة من الباحثين المدربين على إدارة المقابلة والحصول على البيانات والمعلومات من خلالها، ولذلك نجد أن هذا يؤثر في حجم العينة المختارة من المبحوثين، حيث لا يمكن اختيار عدد كبير منهم كما في أسلوب الاستقصاء، الذي يعتمد على الاستقصاء البريدي ويمكن إرساله إلى عدد كبير من المبحوثين وتغطية مساحات جغرافية كبيرة لاسمح بها المقابلة .

ويتصدر العيوب أو التحفظات التي تواجهها المقابلة، التحيز الذي يمكن أن تنسجم به البيانات والمعلومات نتيجة تأثير الباحث أو القائم بالمقابلة في توجيهها أو التفسير الشخصي للأحكام والتقديرات التي يدلي بها المبحوث، بالإضافة إلى التحيز الناتج عن اعتقاد المبحوث في أهمية تقديم ما يرضى الباحث، أو تقديم صورة مختلفة عن الواقع لإحساسه بعدم سرية البيانات أو المعلومات الخاصة به شخصياً، لأنه أصبح معروفاً لدى الباحث، أو الامتناع نتيجة ذلك أيضاً عن الإجابة على الأسئلة الشخصية أو المرحجة، أو التي يعتقد أنها تشكل تهديداً أدبياً أو معنوياً له .

وهذه العيوب أو التحفظات لا تقلل من أهمية المقابلة، فكل أسلوب له مزاياه وعيوبه، وتظهر أهمية استخدامه بوفرة المزايا التي يحققها الأسلوب متفقة مع أهداف الدراسة وطبيعة البيانات والسمات الخاصة بالمبحوثين .

بالإضافة إلى أن كثيراً من هذه التحفظات يمكن التغلب عليها من خلال تخطيط وتنظيم وإدارة المقابلة التي توفر درجة كبيرة من الثقة في أهمية البحث والباحث، وأيضاً في صدق البيانات التي يقدمها المبحوث .

وبصفة عامة فإن هناك عدة معايير تؤثر في قرار اختيار أسلوب المقابلة كأسلوب لجمع المعلومات أو البيانات، يمكن تلخيصها في الآتي :

- إذا كانت المقابلة هي الأسلوب الوحيد، أو الأفضل لجمع البيانات، وهذه تتوقف على رؤية الباحث لأهداف الدراسة، وطبيعة البيانات- كما أسلفنا- التي تؤثر أيضاً في نوع وشكل الأسئلة، وتتوقف أيضاً على طبيعة المبحوثين وخصائصهم .

- إذا كانت ضرورات البحث تفرض الحاجة إلى بيانات تفصيلية، أو إجابات تفصيلية على الأسئلة، ونسبة عالية من الاستجابات .
- إذا ما توقع الباحث صعوبة في قراءة المبحوثين للأسئلة، وفهمها وتفسيرها .
- إذا كانت هناك حاجة ماسة إلى ملاحظة ردود الأفعال العفوية أو التلقائية، والسلوك غير اللفظي للمبحوثين، الناتج عن الأسئلة وموضوعاتها .

وهناك تصنيفات متعددة للمقابلات يضعها الخبراء، تبعاً لطبيعة البحث وأهداف الدراسة، التي تؤثر في طبيعة البيانات المستهدفة والعينة المختارة .

ونرى أن أقرب التصنيفات التي تتفق مع طبيعة الدراسات الخاصة بالطلاب والتلاميذ أو المعلمين والأخصائيين في بحوث تكنولوجيا التعليم، هو التصنيف على أساس الأسلوب المستخدم في المقابلة، والذي يتم اختياره حسب وظيفة المقابلة، ولا يختلف باختلاف عدد المبحوثين، أو عدد مرات المقابلة أو وقت المقابلة .

١- المقابلة المقتنة *Structured Interview*

وهي المقابلات ذات الإجراءات والخطوات والأسئلة المحددة مسبقاً، والتي لا يسمح فيها للقائم بالمقابلة *Interviewer* بالخروج عن الحدود المرسومة، فالأسئلة تحدد مقدماً . وتوجه إلى كل مبحوث بنفس الصياغة، والترتيب الموجود في استمارة المقابلة *Schedule Interview*، وعادة ما تستخدم فيها الأسئلة ذات النهايات المغلقة، وإذا ما استخدمت الأسئلة ذات النهايات المفتوحة، فتكون لأغراض الاستيضاح أو معرفة الأسباب والدوافع .

٢- المقابلة غير المقتنة *Unstructured Interview*

ويتميز هذا النوع من المقابلات بالمرونة في إدارة المقابلة وتوجيه الأسئلة والحديث، في إطار الخطوط والأهداف العامة لتنظيم المقابلة، كما يترك الحرية للمبحوث في التعبير عن آرائه وأفكاره ومعتقداته، بحرية كاملة تعكس شخصيته، وتجعلهم لا يحسون بمناخ أو قيود المقابلة .

وعادة ما تكون الأسئلة في المقابلة غير المقتنة قليلة، وتوضع لتوجيه الحديث، وإدارة الحوار الذي يستهدف التعمق في شخصية المبحوث وأفكاره ومعتقداته .

وهذا النوع من المقابلة يحتاج إلى مهارة عالية من الباحث أو القائم بها، ففى إدارتها، واستئثاره المبحوث إلى الحديث عن الموضوعات المستهدفة، وتكييف الأسئلة والحوار بما يتفق ومناخ المقابلة، ويطلق عليها المقابلة غير الموجهة *Non-Directive* عندما تستهدف معرفة الدوافع والاتجاهات والأفكار والمعتقدات من خلال الحوار والحديث المتصل بين أطراف المقابلة فى جو من الألفة، الذى يتيح للمبحوث الحرية الكاملة فى عرض الملامح التى تعكس الدوافع والاتجاهات والأفكار، ويصل إليها القائم بالمقابلة من خلال هذا الحوار.

وتتخذ شكل المقابلة البؤرية، أو المركزة *Focused*، عندما تركز على خبرة معينة، مر بها الفرد أو الأفراد مثل المقابلات التى تتم بعد عرض فيلم سينمائى أو تليفزيونى، يرتبط بمهارة معينة، أو الاستماع إلى برنامج معين كالبرامج التعليمية أو الإرشادية بحيث يقتصر الحديث أو الحوار حول هذا الموضوع، مع ترك الحرية كاملة للمبحوث فى التعبير عن رأيه كاملاً .

وبصفة عامة تستخدم المقابلة غير المقننة فى الدراسات الاستطلاعية، والدراسات التى تستهدف معرفة الدوافع والاتجاهات والأفكار والمعتقدات حيث تسمح بالتعمق فى شخصية المبحوث . ولكنها تواجه بصعوبة الصياغة الكمية للمعلومات والبيانات، لعدم وجود إطار موحد يتم تصنيف وتبويب أقوال وسلوك المبحوث فى التعبير عن آرائه وأفكاره بطريقته الخاصة .

تنظيم المقابلة

ويقصد بها مجموعة الإجراءات أو الخطوات التى يقوم بها الباحث للإعداد للمقابلة، وتبدأ باختيار المفردات، حتى يتم اللقاء معهم وتسجيل المعلومات المطلوبة، وتشمل :

اختيار عينة المقابلة

ليس شرطاً أن تكون عينة المقابلة هى نفس عينة المنهج المستخدم معه أسلوب المقابلة، كالمسح مثلاً، لأن المقابلة قد تستخدم بجانب وسائل أخرى لجمع البيانات كالاستقصاء البريدى أو التليفونى، أو تستخدم مع نوع معين من

عينة المبحوثين، كطبقة أو حصة أو مساحة جغرافية معينة، أو تستخدم لتأكيد صدق بيانات الاستقصاء السريدي، ولذلك فإنه قد يعاد اختيار العينة لهذه الأسباب أو بعضها، بالإضافة إلى أن حجم العينة - كما سبق أن ذكرنا - عادة ما يكون محدوداً مقارنة بالاستقصاء، مما يجعل الباحث يذوق في اختيار المبحوثين بطريقة تضمن تحقيق أهداف الدراسة، وتمثيل المجتمع رغم صغر حجم العينة المختارة .

وعادة تختار العينات في أسلوب المقابلة بالطريقة متعددة المراحل، التي تنتهي إلى عدد من المبحوثين تتوافر فيهم الخصائص التي تتطلبها طبيعة الدراسة والبيانات المستهدفة، والتي تسعى إلى الحصول على أكبر قدر من الاستجابات إلى المقابلة والتي تتأثر إلى حد بعيد بالتباين في بعض السمات العامة مثل السن ومستوى التعليم . (H.A. Regula, etal 83:405-18)

تصميم استمارة المقابلة :

لا يختلف تصميم استمارة المقابلة عنها في الاستقصاء، سوى في اختلاف طريقة الأسئلة أو عددها، وعادة ما تحتاج استمارة المقابلة إلى الأسئلة المفتوحة، أو الأسئلة الإرشادية العامة التي توجه الحديث أو الحوار، ويترك للقائم بالمقابلة تسجيل الإجابات بما يتفق مع نوع أو شكل الأسئلة .

ويمكن للباحث استخدام المساعدات المرئية داخل الاستمارة أو مع الاستمارة، مثل الصور أو الرسوم التي يتفق استخدامها مع أهداف المقابلة .

وتعتمد استمارة المقابلة في بنائها على ما يسمى بالأسئلة الاسقاطية- بجانب الأسئلة المباشرة التي تضمها استمارة الاستقصاء- وهي الأسئلة التي تستهدف استثارة المبحوث إلى الإعلان عن مدركاته حول الأشخاص والموضوعات والأشياء بتأثير المعرفة والخبرة السابقة التي تختلف من فرد إلى آخر . ولذلك فإن الفرد يستجيب إلى الرموز والصور والأشكال التي تضمها هذه الأسئلة بتأثير تفسيره الذاتي لها . فالفرد في هذه الحالة يسقط رويته الذاتية لهذه الرموز أو الصور أو الأشكال أو البناءات المختلفة على الآخرين . ولذلك فإن الاستجابة إلى نفس الرموز قد تختلف من فرد إلى آخره بقدر ما توجه به إلى أي من المبحوثين من مثيرات .

ولذلك فإن هذه الأسئلة تحتاج إلى قدرة إبداعية كبيرة في صياغتها وإعدادها وتصبح أقل تقنياً من أنواع الأسئلة الأخرى- المباشرة وغير المباشرة- وبالتالي لا يمكن التعامل مع الاستجابات إحصائياً حيث أنها ترتبط بالموقف النفسى الذى يكون فيه المبحوث وقت المقابلة . (محمد الوفاى ٨٩: ٧٣-٧٥)

ومن أشكال الأسئلة الإسقاطية : اختبارات بقع الحبر *Inkblots* التى تترك لكل فرد التعبير عن شكلها بما يتفق مع ما توحى به إليه .

وكذلك اختبار الترابط بين الصور والقصة *Thematic Apperception Test (TAT)* والتى تشير إلى كتابة كل فرد قصة ترتبط بصورة ما بتأثير مدركاته لمكونات هذه الصورة . ونتوقع بالتالى العديد من القصص لصورة واحدة، بتأثير ما يسقطه كل فرد من تفسيرات على الصورة .

بالإضافة إلى أسلوب أو طريقة العبارات الناقصة *Sentence Completion Technique* حيث يقوم الفرد باستكمال العبارات الناقصة بكلمة أو أكثر تعكس اتجاهه نحو الموضوع بما يشير إليه بناء العبارة بعد استكمالها .

فعبارة مثل: زيادة الحصص الخاصة بالتعليم القائم على الكمبيوتر

تعكس الاتجاه المؤيد إذا ما كان الاستكمال هو : مزيد من المعرفة والمهارات . بينما يعكس الاتجاه المعارض الاستكمال الذى يرى أنه : هدر للإمكانات المادية .

ومع الأطفال تعكس طريقة لعب الأطفال أو استخدام الدمى، تعكس هذه الطريقة اتجاهات الطفل نحو الموضوع الذى ترمز إليه اللعبة أو الدمية .

وهذه الطرق تستخدم مع المقابلة كما يمكن استخدام طريقة لعب الأطفال أو الدمى مع الملاحظة والمشاركة، ويصعب استخدامها فى الاستقصاءات لأنها تحتاج بداية إلى استثارة دافعية المبحوث إلى الاستجابة إلى هذه الأشكال من الأسئلة الإسقاطية .

اختيار القائمين بالمقابلة :

نظراً لصعوبة قيام الباحث وحده بمقابلة عدد كبير من المبحوثين يمثلون العينة المختارة . فإنه عادة ما يختار مساعدين له يطلق عليهم "القائمون بالمقابلة

Interviewers الذين يقومون بمقابلة المبحوثين والحصول منهم على البيانات المطلوبة .

وبجانب بداية أن يتوفر فى القائم بالمقابلة القدرة على إدارة المقابلة، واستشارة المبحوث للحديث، وتعميق التواصل مع المبحوث، ومهارات تسجيل الإجابات بالطريقة التى يمكن استغلالها علمياً، وذلك بالإضافة إلى بعض الخصائص الأخرى التى تؤثر فى مناخ المقابلة، والمبحوثين، وبالتالي فى الحصول على المعلومات واستخراج النتائج .

ولذلك يعتبر اختيار القائمين بالمقابلة مرحلة هامة من مراحل تنظيم المقابلة، يبدأ بتحديد المواصفات أو الخصائص المطلوبة منهم، وتوفر الدافع إلى التعاون مع الباحث، والحد الأدنى من المهارات البحثية التى تسهم فى نجاح المقابلة .

ويفضل أن يوضع فى الاعتبار عند الاختيار العلاقة بين خصائص القائم بالمقابلة والتوقعات الخاصة بالاستجابة إليها، ونوعية الاستجابات، حيث يرتفع مستوى التعاون مع القائم بالمقابلة بارتفاع السن مثلاً الذى يعكس خبراته وثقته فى نفسه ومستوى الإقناع أثناء المقابلة، وبالتالي زيادة الاستجابة إليها، بالإضافة إلى أن الاتجاهات المتفائلة أيضاً تساعد فى الحصول على نسبة عالية من هذه الاستجابات، التى ترتفع أيضاً بارتفاع مستوى تعليم القائم بالمقابلة (E.Siger., et al., 83:68-83) .

تدريب القائمين بالمقابلة :

لايكفى توافر مجموعة من الخصائص التى ينشدها الباحث، لاختيار القائمين بالمقابلة، مثل الخصائص العامة، أو الدافع إلى التعاون مع الباحث، أو الاهتمام بالبحث العلمى بصفة عامة، أو المهارات البحثية والاتصالية، ولكن بجانب ذلك الاهتمام بتدريب المختارين منهم للارتفاع بكفاءتهم فى فهم أهداف البحث وأهميته، وتنمية الدافع لديهم لبذل الجهد والوقت فى إجراءات المقابلة . (K.R.Tuker., et al.,81:105-106)

وهناك ثلاثة أهداف رئيسية للتدريب :

- إعطاء القائمين بالمقابلة فكرة عامة عن موضوع البحث، والوسائل والأدوات المنهجية للاختبار والقياس، وعلاقتهم بتوفير دقة التطبيقات المختلفة للاختبار والقياس .

- استثارة الدافع لديهم للتعاون مع الباحث أو هيئة البحث .

- إكسابهم المهارات الاتصالية مع الآخرين (المبحوثين) .

وبصفة عامة تهدف الدورة التي تعقد للقائمين بالمقابلة إلى إكسابهم المعارف والمهارات التي توفر لهم الأمانة والدقة والموضوعية، والاهتمام بموضوع البحث، والاتجاهات المتفائلة، والمهارات الاتصالية، وبصفة خاصة بالنسبة للمتطوعين أو من الطلاب الذين كثيراً ما يستفاد منهم في المقابلات المختلفة .

وبصفة خاصة يجب تدريب القائمين بالمقابلة على تطوير المهارات الخاصة بتنمية تعاون المبحوثين، وتوحيد نظم إدارة المقابلات، حتى تتوفر الموضوعية في إجراءات البحث، وتسجيل الاستجابات، والتمسك بالمبادئ الأخلاقية .

تنظيم التعاون مع الأجهزة المسؤولة :

يمكن أن نجد في العديد من الدول أجهزة مسؤولة في تنظيمها السياسى أو الإدارى تتولى مهام الإشراف على تنظيم وإجراء مثل هذه المقابلات، وذلك مثل أجهزة الحكم المحلى، أو أجهزة التخطيط والإحصاء، أو أقسام الشرطة التى يمكن أن تمنح الكثير من التيسيرات لإجراءات البحث ودعمه، وتدعو إلى اطمئنان الأفراد إلى سلامة البحث وأهدافه، والكثير من الدول تدعم هذه البحوث من خلال القرارات والتوصيات المنظمة لها، وتوفر الدعم لى الأجهزة المسؤولة، وتقديم التيسيرات للباحثين والقائمين بالمقابلة، فى إطار هذه القرارات والتوصيات، وبذلك توفر الجهود التى يبذلها الباحث فى تجاوز الصعوبات الناتجة عن امتناع الأفراد عن التعاون مع القائمين بالمقابلة لعدم ثقتهم فى البحث وأهميته^(*) .

(*) يتولى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى مصر، إضفاء الدعم الرسمى للبحوث والدراسات الخاصة بالأفراد كالاستقصاءات والمقابلات وغيرها، من خلال القرارات الرسمية التى يصدرها بناء على طلب الباحثين والجهات التى تكفل البحث .

إدارة المقابلة

تعتمد إدارة المقابلة على الإعداد الجيد لها، الذى يشمل التنظيم السليم لإجراءاتها، بما فى ذلك اختيار القائمين بالمقابلة وتدريبهم، والتأكد من استيعابهم للهدف منها، واستعدادهم للإجابة على كل الأسئلة التى يحتمل أن يطرحها المبحوثون مرتبطة بأى موقف من مواقف المقابلة، أو إطار البيانات، وأسئلة الاستمارة، وكذلك ميادين العمل، وإجراء عدد من المقابلات المبدئية أو التمهيدية، للتعرف على مدى ملاءمة الأسلوب وأدواته لأهداف البحث .

وتهدف الإدارة الناجحة للمقابلة إلى هدفين رئيسيين :

- بناء المناخ الودى للمقابلة، الذى يشمل كل ما يتصل بالمكان والأفراد والأدوات المساعدة التى توفر الثقة، وتدعم العلاقة بين القائم بالمقابلة والمبحوث .
- استدعاء المعلومات والبيانات المطلوبة، بدقة وموضوعية .

وتظهر أهمية الهدفين السابقين فى ارتباط أسلوب المقابلة بالحصول على البيانات المتعلقة بالاتجاهات والآراء والأفكار والمشاعر والدوافع، التى يتوقف الحوار حولها على مناخ المقابلة ومستوى الثقة الذى يوفره هذا المناخ بين أطراف المقابلة .

وهناك مجموعة من المبادئ يضعها الخبراء لتهيئة مناخ المقابلة، والحصول على البيانات المستهدفة، فى إطار من التعاون التام خلال فترة المقابلة . (H.Ch. Backstrom & G.Cesar 81:261-65)

- دراسة الأسئلة جيداً حتى يتم إدراك معانيها، واستيعابها جيداً، حتى يمكن توجيهها فى إطار الحوار، دون قراءتها من الاستمارة .
- التدريب على المقابلة مع بعض الأفراد خارج إطار عينة المبحوثين المستهدفة .
- إعادة قراءة تعليمات المقابلة كلما تيسر ذلك بين المقابلات وبعضها، حتى يتأكد القائم بالمقابلة من عدم إغفال بنودها، أو الخطأ فى تطبيقها .
- مراجعة الباحث أو هيئة البحث كلما صادفت المقابلة أى صعوبات يواجهها القائم بالمقابلة .

- يجب ألا ينسى القائم بالمقابلة أنه في ضيافة المبحوث أثناء المقابلة .
- يجب أن يكون طبيعياً حتى لا يشك المبحوث في دوافعه .
- يجب تأكيد سرية المقابلة وسرية البيانات حتى يطمئن المبحوث إلى المقابلة .
- استكمال هدف المقابلة في جلسة واحدة بقدر الإمكان .
- يجب مقابلة الأفراد المستهدفين فقط، وليس أى تلميذ في الفصل على سبيل المثال .
- استعمال نفس المقدمة المستخدمة في استمارة المقابلة دون تغييرها من فرد إلى آخر .
- توجيه الأسئلة بنفس التركيب اللفظي، والترتيب الموجودة به في الاستمارة .
- تسجيل كل الإجابات في نفس المكان الصحيح .
- تكرار السؤال لمرة واحدة إذا لم يفهمه، أو اعترض عليه، وبنفس التركيب اللفظي، دون محاولة الشرح والتبسيط، حتى لا تتأثر الإجابة بما يمكن أن يظهر كإيحاء أو تحيز من القائم بالمقابلة نحو إجابة معينة .
- يجب الحرص على توجيه المبحوث إلى السؤال، كلما حاول المبحوث الخروج عن موضوعه، مستخدماً كافة الأساليب الودية التي لا يظهر من خلالها الاستياء أو الرفض لما يقول، ولكن الأفضل تشجيع ما يقول ثم توجيه السؤال مرة أخرى .
- دعم التواصل مع المبحوث، وخاصة إذا ما أخطأ المبحوث الإجابة أو تردد فيها، فيجب توجيهه برفق حتى لا يشعر المبحوث أن السؤال صعب عليه .
- يجب أن يتوقع القائم بالمقابلة الرفض والاعتراض، وبالتالي فإنه لامانع من تكرار السؤال بطريقة مباشرة وبصفة خاصة في الأسئلة الخاصة بالدوافع.
- يجب أن يكيف القائم بالمقابلة نفسه مع كل الاحتمالات التي يمكن أن يواجهها في مكان العمل، أو ظروفه حتى لا يسبب حرجاً للمبحوث .
- وفي النهاية يجب التأكد من استكمال الإجابة على كل الأسئلة، واستيفاء البيانات المطلوبة، من خلال المراجعة الفورية للإجابات قبل مغادرة مكان المقابلة .

ويعتبر الاختيار السليم للقيام بالمقابلة، وتدريبه جيداً على المهارات البحثية والاتصالية، هو المبدأ الأساسي لنجاح المقابلة في الحصول على البيانات والمعلومات المستهدفة .

المقابلة الجماعية

ويطلق عليها أيضاً المناقشة الجماعية أو المقابلة المركزة للجماعة *Focus Group* . وهي لا تختلف في تعريفها وأهدافها عن المقابلة الفردية - مع أفراد - إلا في زيادة عدد المبحوثين الذين يتم إجراء المقابلة معهم في كل مرة أو في المرة الواحدة المستهدفة . وما يرتبط بهذه الزيادة - عدد المبحوثين إلى عدد الجماعة الواحدة - من إجراءات منهجية يتصدرها تجهيز قاعات اللقاء ووسائل عرض الموضوعات وتسجيلها وإعداد الجلسة وإدارة الحوار مع أفراد الجماعة.

وهو أسلوب من أساليب جمع البيانات لا يستخدم منفرداً نظراً لصغر عدد المبحوثين الذين تتم المقابلة معهم، بما لا يصلح لأن يكون مصدراً وحيداً للتفسير أو التعميم .

وتستخدم المقابلة الجماعية في حالة اتفاق خصائص عينة المبحوثين في هذه الجماعة، وباعتبار هذه المقابلة أسلوباً متكاملًا مع الأساليب الأخرى لتأكيد الصديق المنهجي، أو لاتفاق خصائص البيانات المستهدفة من هذه الجماعة كمصدر أولى لهذه البيانات .

أو تستخدم بوصفها مستوى ثانٍ من مستويات جمع المعلومات في بحوث المسح عندما لا يطمئن الباحث كثيراً إلى نتائج القياس مع الأعداد الكبيرة من المبحوثين في تصميمات المسح المختلفة .

بالإضافة إلى استخدامها أيضاً في تصميمات المسح الاستدلالي المختلفة، والدراسات شبيهة التجريبية التي تعتمد على درجة كبيرة من درجات الصديق المنهجي باعتمادها على الجماعات المقارنة وتركيز المقابلة وجمع البيانات من هذه الجماعات الذين يمكن إجراء المقابلة مع أفرادها في مجموعات وجلسات متعددة لمزيد من الدراسة المتعمقة لهذه الجماعات المقارنة أو تستخدم في

دراسات الجزء *Panel* أو العصبه *Cohort* - السابق الإشارة إليها- حيث تفرض هذه الدراسات اختيار جماعات أو عينات صغيرة تجتمع لها خصائص العينة أو المجتمع الأكبر الذى يهدف دراسته .

ويستفك الخبراء على صلاحية هذا الأسلوب لجمع البيانات من مصادرها الأولية، وقلة الجهد والوقت والتكلفة المطلوبة لأنها ترتبط أساساً بعدد مفردات الجماعة المقابلة، وصلاحيته كأسلوب مرن ومتكامل مع الأساليب الأخرى فى جمع البيانات ويمكن الاستفادة من هذا الأسلوب فى الدراسات التمهيدية أو الدراسات الاستطلاعية . (R.D.Wimmer & J.R.Dominick 83:100-103)

ويستحفظون أيضاً على هذا الأسلوب لأنه يميل إلى التعقيد الذى يمكن أن يرتفع مع زيادة أعداد المبحوثين فى المقابلة الواحدة وهذا التعقيد يفرض الميل إلى البيانات الكيفية وليس الكمية . بالإضافة إلى أنه قد يؤدى إلى عدم رضا جماعة المقابلة عن تنظيم المقابلة أو إدارتها أو تقييد حريتهم فى التعبير خصوصاً مع استخدام أجهزة التسجيل .

وبصفة عامة يعتمد نجاح هذا الأسلوب على مهارة القائم بالمقابلة فى إدارة الجلسات والحوار وتسجيل البيانات المستهدفة .

ومتى استخدم هذا الأسلوب فإن الباحث يجب أن يهتم بالاختيار الدقيق للعينة وخصائصها وتحديد الأعداد، ثم إعداد الجلسات وتجهيز المعدات وآلات العرض أو التسجيل . ثم تسجيل البيانات وتحليلها .

ويفضل أن يستخدم هذا الأسلوب متكامل مع أساليب أخرى مالم يكن ذلك واضحاً فى مشكلة البحث وأهدافها . وبالتالي يتم تفسير البيانات فى الإطار العام لأهداف البحث وتوظيف الأساليب الأخرى أيضاً .

الملاحظة الميدانية

نظراً لأن جانباً كبيراً من فاعلية توظيف تكنولوجيا التعليم ينبعكس على الأداء المهارى والاستخدام والتطبيق فى حالات كثيرة، نظراً لذلك تمثل

الملاحظة الميدانية والمعملية أسلوباً حيوياً في هذا الجانب . حيث يمكن من خلال ملاحظة الباحث لأداء المبحوثين واستخدامهم أو تطبيقهم للمعارف النظرية، سواء كانت من خلال جمع البيانات أو التقييم بواسطة بطاقات ملاحظة الأداء والسلوك، أن يقرر فاعلية هذا التوظيف وقدر الفاعلية أو الكسب الناتج عن هذا التوظيف .

ولذلك تحل الملاحظة المنهجية- الميدانية والمعملية- أهمية كبيرة في جمع البيانات والاختبارات الخاصة بتقويم التلاميذ والطلاب أو المعلمين لأدائهم ومهاراتهم في التوظيف والاستخدام لمصادر التعليم والتعلم، أو السلوك الاتصالي داخل الفصل وخارجه سواء كان مع أطراف عملية التعليم والتعلم، أو مع المصادر نفسها .

وعلى الرغم مما يحققه أسلوب الملاحظة الميدانية من مزايا، إلا أن الصعوبات المرتبطة بالجهود والنفقات والوقت تقف عائقاً في سبيل استخدامه بتوسع بصفة عامة، وفي البحوث الأكاديمية بصفة خاصة .

ويعتبر أسلوب الملاحظة أحد الأساليب الأولية لجمع البيانات عن السلوك الانساني بصفة عامة، والاتصالي بصفة خاصة ويقدم البعد الكيفي في وصف السلوك، ولا تهتم الملاحظة بالإجابة على الأسئلة من؟ وماذا...؟ ولماذا...؟ الذي يمكن أن تجيب عليها أساليب الاستقصاء والمقابلة، وتهتم بالسؤال كيف...؟ فتقدم تفسيراً للظواهرات في بعدها الكيفي .

ولذلك فإنها تعتبر ضرورة لدعم التفسيرات الخاصة بالآراء والاتجاهات، التي لا يكفي في تحديدها معرفة السلوك اللفظي الذي يستدل عليه من خلال إجابات المبحوثين أو استجاباتهم إلى الأسئلة المعروضة عليهم في استمارات الاستقصاء أو المقابلة، خاصة وأن هناك اتفاقاً عاماً بين الخبراء على أن السلوك اللفظي لا يعبر في كثير من الحالات عن الاتجاهات أو الآراء الحقيقية، ولكنه يعبر فقط عن الاتجاهات والآراء الظاهرة، التي قد يبديها أو يعلنها المبحوث لأسباب عديدة ترتبط بموضوع الاتجاه أو الرأي، أو أسلوب جمع البيانات، أو طبيعة البيانات المستهدفة .

وتعتمد الملاحظة الميدانية، على مراقبة أو ملاحظة السلوك الفعلي للأفراد،
فى المواقف الطبيعية التى ترتبط بأهداف الدراسة .

وهى فى هذا تختلف عن الملاحظة المعملية Laboratory التى تعتمد على
ضبط هذه المواقف والتحكم فيها من قبل الباحث لاختبار العلاقات السببية .
بينما يمكن أن تسهم الملاحظة الميدانية فى المجالات المتعددة للدراسات
الاستطلاعية، وجمع البيانات الأولية عن الظاهرة لتحديد مشكلة الدراسة
وصياغة الفروض العلمية، أو فى الدراسات الوصفية التى تهدف إلى وصف
السلوك، أو تفسير العلاقات السببية .

ولايعنى اختلاف الملاحظة الميدانية عن المعملية، أنها بسيطة أو غير
منظمة أو غير مقننة، لأن التنظيم والمنهجية ضرورة يحتتمها الاستخدام العلمى
لأساليب وأدوات البحث بصفة عامة، ولكن يكمن الخلاف فى مستوى ضبط
المواقف أو المفردات التى تخضع للملاحظة .

ذلك أن الملاحظة الميدانية تقوم على ملاحظة سلوك الأفراد فى حالته
الطبيعية، بناء على خطة إجرائية منظمة ترتبط بأهداف الدراسة، وتودى إلى
مستوى من الضبط يرتبط بهذه الأهداف من حيث اختيار فئات المبحوثين، أو
فئات الوقائع التى تخضع للملاحظة، أو توقيت الملاحظة .

وتختلف طريقة الملاحظة باختلاف مشاركة الباحث وتفاعله مع الأفراد أو
المبحوثين فى مواقف الملاحظة، فهناك الملاحظة بدون مشاركة Non
Participant Observation التى لا يكون فيها القائم بالملاحظة Observer
معروفاً للأفراد المبحوثين Hidden Observer، ولكنه يقوم بملاحظة سلوكهم
وتسجيل هذا السلوك، دون أن يكون معروفاً لديهم، وذلك إما مباشرة، أو من
خلال أدوات الملاحظة المساعدة مثل آلات التصوير الفوتوغرافى، أو
التليفونى، أو آلات تسجيل الصوت والصورة، أو الملاحظة عن بعد من خلال
الوسائل الإلكترونية .

وبالتالى فإن هذا الأسلوب يفتقد إلى معايشة المبحوثين فى مواقفهم
الطبيعية، والتفاعل معهم، الذى يمكن أن يضيف أبعاداً جديدة فى وصف السلوك
وتفسيره .

وهناك أيضاً **الملاحظة بالمشاركة أو المعايشة Participant Observation** التى يشترك فيها القائم بالملاحظة مع الأفراد أو المبحوثين فى مواقف الملاحظة ويتفاعل معهم، للوصول إلى تفسيرات صادقة لأسباب السلوك، من خلال معايشة نفس المواقف أو المناقشة وتبادل الآراء . مثل مشاركة الباحث المبحوثين فى عمليات إنتاج المواد التعليمية داخل المعامل والاستوديوهات .

وقد تكون هذه المشاركة معلنة- ملاحظة بالمشاركة- فيكون القائم بالملاحظة معروفاً *Visible* لدى الأفراد أو المبحوثين الذين يقوم بملاحظة سلوكهم، أو يكون مجهولاً لديهم *Hidden*، ولكنه يتعايش معهم ويشاركهم نشاطهم ومواقفهم المختلفة .

ويتيح أسلوب الملاحظة بالمشاركة الفرصة كاملة للقائم بالملاحظة لدراسة كافة أبعاد الظاهرة محل الملاحظة، ولكنه على الجانب الآخر قد يتأثر بمواقف الملاحظة وجدانياً وعقلياً، وبالتالي يحدّيز إلى مواقف وآراء معينة تفقد الملاحظة موضوعيتها، وتؤثر فى صدق البيانات والنتائج بالتالى، وخاصة عندما تكون المواقف مما يظهر فيها الخلاف فى السلوك أو الخلاف فى الآراء.

وبالإضافة إلى ذلك تظهر احتمالات تحيز المبحوثين أيضاً عند إحساسهم بالملاحظة فيسلكون السلوك الذى يعتقدون أنه يرضى القائم بالملاحظة .

ويتوفر للملاحظة الميدانية المزايا الآتية التى تؤكد على أهمية استخدامها فى جمع البيانات عن سلوك المبحوثين وأدائهم .

- أنها تساعد الباحث فى التعرف على المعلومات الضرورية لصياغة الفروض العلمية وعزل المتغيرات المستقلة والتابعة وتحديدها .
- أنها تصلح فى مراقبة السلوك الفعلى الذى لا يمكن إخضاعه للوصف الكمي مثل: مراحل أداء المهارات وردود الأفعال غير اللفظية، خلال الأداء والاستخدام أو زمن الأداء .
- تساعد فى دعم الثقة عند الأفراد والجماعات، حيث تساعد هذه الثقة بعد ذلك، فى الاستجابة إلى أدوات جمع المعلومات الأخرى كالاستقصاء والمقابلة .
- إذا لم تحتج الدراسة إلى عدد كبير من المبحوثين، فإن الملاحظة لا تعتبر مكلفة، لأنها لا تحتاج سوى أدوات بسيطة لتسجيل المعلومات .

- إنها توفر ملاحظة المواقف في ظروفها الطبيعية أو الثقافية، التي تسمح للباحث التعرف على كل المتغيرات المجهولة .

وعلى الرغم من ذلك، فإن الملاحظة الميدانية لا يتوفر فيها الصدق الخارجى بقدر كبير، نظراً لاحتمالات التحيز الناتج عن اختيار المفردات، أو فترات الملاحظة، أو مكان الملاحظة، التي قد لا تتماثل في جميع الظروف، بالإضافة إلى ارتباط ثبات الإجراءات، بمدركات الباحث وأحكامه عن الوقائع أو المفردات التي يقوم بملاحظتها، أو تأثره بمواقف الملاحظة، والتي قد تؤدي بالباحث إلى تجاهل أو تحريف المعلومات التي يقوم بتسجيلها، فتؤثر بالتالي في ثبات وصدق النتائج مما يثير الحاجة إلى جهود كبيرة من الباحث لتوفير الصدق المتوافق أو التلازمى الذى يمكن من خلاله التأكد من صدق البيانات وثبات الإجراءات .

الخطوات المنهجية للملاحظة الميدانية

يستقل كل أسلوب من أساليب جمع البيانات بخطوات منهجية تميزه عن غيره من الأساليب، وتعتبر أهم الخطوات المميزة في أسلوب ملاحظة المبحوثين هي الاقتراب من هؤلاء المبحوثين، وتصميم بطاقات الرصد أو بطاقات الملاحظة، واختيار وتدريب القائمين بالملاحظة، ثم عملية الملاحظة الفعلية وتسجيل البيانات المستهدفة .

الاقتراب من ميدان الملاحظة ومفرداتها :

تعتبر هذه الخطوة هي الأساس الذى تقوم عليه الملاحظة واستمرارها، ذلك أن الهدف الأول للباحث يجب أن يكون تأمين استمرار عملية الملاحظة، واكتساب وتأيد المسؤولين عن ميدان الملاحظة، أو الأفراد الذين يقوم بملاحظة سلوكهم في حالة المشاركة، حتى لا يواجه بمقاومة من الأفراد تحول دون استمرارها .

وفي البداية فإنه يجب على الباحث أن يحصل على التصريح بالملاحظة، خصوصاً عند ملاحظة الجماعات الرسمية مثل الطلبة في المدارس والفصول

... أو غيرها من المؤسسات والتنظيمات الرسمية أو شبه الرسمية، ويبدأ بالتعريف بموضوع الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، وكيفية استخدام النتائج مع الإشارة إلى تأمين وسرية البيانات التي يحصل عليها خلال عملية الملاحظة .

وعادة ما لا يكون الحصول على التصريح بالملاحظة سهلاً، ولكنه يحتاج إلى مثابرة وإصرار، واستخدام مهارات الاتصال والعلاقات العامة، وقد يحتاج في سبيل ذلك إلى شرح مفصل للخطوات المنهجية للبحث، والفروض التي يقوم باختبارها، خاصة إذا كانت هناك مقاومة أو اعتراض ضد بعض الأمور التي تبدو ذات حساسية معينة عند الأفراد .

وعندما يبدأ في المعاشية والمشاركة، فإن القائم بالملاحظة يجب أن يسعى إلى إقامة الود والألفة مع الأفراد، من البحث عن الاهتمامات المشتركة لهم، ثم البدء في إقامة العلاقات معهم تدريجياً والمشاركة في النشاط العام لهم، مع مراعاة عدم تغيير النظام العادي لهم أو التأثير فيه .

تصميم بطاقة الملاحظة :

يعتمد تصميم بطاقة الملاحظة على طبيعة البيانات السلوكية المستهدفة من الملاحظة، وهي التي تحدد الوقائع المطلوب تسجيلها، مثل طرق الاستخدام الصحيحة، أو أداء المهارات، أو العلاقات الاتصالية مع المعلمين والمصادر، ملاحظة الانفعالات أو الإيماءات أو الحركات التي تعكس الرضا أو الاستياء في موضوع الملاحظة، مناقشة المعارف والأفكار التي تؤثر في تكوين الاتجاهات والآراء، ملاحظة مدى التعصب إلى الاتجاهات أو الآراء ... وغيرها من الوقائع السلوكية التي يمكن أن يقوم بها الفرد، وتتفق مع طبيعة ونوع البيانات المطلوبة .

يرتبط بتسجيل الوقائع أيضاً تسجيل وقت الوقائع، ووقت حدوثها ونهايتها، وكذلك المكان إذا كان له علاقة بالوقائع .

وفي تصميم بطاقة الملاحظة يفضل أن يتم تصنيف السلوك المستهدف في فئات - مهما كان تعددها - تمثل الوقائع المحتملة، حتى يسهل على القائم بالملاحظة تسجيلها بدقة، ويسهل على الباحث بعد ذلك تصنيف وتبويب وتحليل البيانات بدقة أيضاً .

مع ملاحظة أن تقتزن الفئات الخاصة بالوقائع السلوكية، بالفئات الخاصة بالتقدير والأوزان مثل مستويات الاستخدام أو الأداء أو مساعدة الآخرين . مثل أدي بطريقة صحيحة دون معاونة/ أدي بطريقة صحيحة بمساعدة المعلم/ أو أدي بطريقة خاطئة وقام بالتصحيح بنفسه/ أدي بطريقة خاطئة وقام المعلم بالتصحيح/ لم يؤد/ وهذه الفئات لها أوزان يتم استخدامها أثناء الملاحظة .

اختيار وتدريب القائمين بالملاحظة :

تعتبر هذه المرحلة على درجة كبيرة من الأهمية نظراً لاعتماد صدق نتائج الملاحظة على مهارة القائمين بها، وعدم تحيزهم في مرحلة التسجيل، وحاجة الملاحظة- وبصفة خاصة المشاركة- إلى المهارات الاتصالية والعلاقات العامة لكسب ود وتأييد مجتمع الملاحظة لموضوع وعملية الملاحظة، وكذلك حاجتها إلى الألفة مع الأفراد الملاحظين حتى يتقوا في القائم بالملاحظة من حيث الاستعداد للتكيف مع المواقف أو الجماعات التي سيعايشها، وكذلك القبول الاجتماعي، وتوفير المهارات الاتصالية، والمهارات الخاصة بالعلاقات العامة، حتى يمكن اكتساب الود والألفة مع المجتمع أو الأفراد الذين سيلاحظهم وكذلك توفر الخصائص العامة ذات العلاقة بمستوى الثقة في الفرد مثل السن، والتعليم، والحالة الاجتماعية، والمهنة أو الوظيفة، وكلها اعتبارات تؤثر في مستوى الثقة في القائم بالملاحظة وسرعة بناء العلاقة الودية مع أفراد مجتمع الملاحظة .

ويركز التدريب على التعريف بموضوع الملاحظة، وأهميته، وعلاقته بموضوع الدراسة، والجهة التي تكفل الدراسة أو تدعّمها، حتى تكون الأهداف واضحة لديه، وحتى يتمكن من الإجابة على التساؤلات التي توجه إليه أثناء عملية الملاحظة .

ويلبى ذلك تدريب الأفراد على تنمية المهارات الاتصالية، والتكيف مع ما يسند من وقائع أو أحداث أثناء فترة الملاحظة، ومواجهة المواقف بما يتفق وأهدافها .

وكذلك تدريب الأفراد على نوعية البيانات المستهدفة، الوقائع السلوكية التي تعكسها، والفئات التي يتم تصنيف هذه الوقائع في إطارها، وكذلك طريقة

التسجيل، وكيفية توفير سرعة الملاحظة والتسجيل ودقتها، وتوفير الموضوعية، وتجنب العوامل التي تؤدي إلى تحيز الملاحظة والتسجيل، واستخدام مقاييس التقدير في حالة حاجة الملاحظة إلى ذلك .

ويستوقف على اختيار القائمين بالملاحظة وتدريبهم قدر كبير من نجاح عملية الملاحظة، وتجنب التحيز، وتوفير الصدق الداخلي، والخارجي، وثبات الإجراءات، التي تعتبر ضرورة لتأكيد صدق وثبات النتائج .

تسجيل البيانات المستهدفة :

تعددت أدوات تسجيل الملاحظة وتطورت بحيث تصل إلى أكبر قدر من الدقة في تسجيل الوقائع السلوكية، وقد استخدمت أدوات التصوير الفوتوغرافي التي تستهدف تسجيل معالم السلوك وقت حدوث المنبه، وفي غيرها استخدمت الكاميرات التليفزيونية، وغيرها من الأدوات التي تستخدم في الملاحظة المباشرة، بالإضافة إلى الأدوات والوسائل الميكانيكية والإلكترونية التي تستخدم في الملاحظة عن بعد .

وعلى الرغم من هذا التعدد والتطور، يظل التسجيل التحريري، الذي يعتمد على قدرات ومهارات القائم بالملاحظة في تسجيل الوقائع السلوكية في علاقتها بالمشيريات التجريبية، يظل هو الأساس والأكثر استخداماً في الملاحظة الميدانية سواء كان من خلال البطاقات المقننة للملاحظة، أو استخدام المذكرات أو المفكرات في التسجيل .

ولذلك كان الاهتمام البالغ في اختيار وتدريب القائمين بالملاحظة باعتبارهم الأساس في تقرير صدق البيانات والإجراءات وثباتها، ذلك أن فشل القائم بالملاحظة في التسجيل يعني فشل عملية الملاحظة بالكامل .

وكذلك اهتمام الخبراء والباحثين بالاعتبارات التي ترفع من مستوى دقة التسجيل وموضوعيته، والتي تتمثل في الآتي :

- عدم تأجيل التسجيل لأي سبب كان، ويجب مراعاة، سرعة التسجيل بحيث يكون أولاً بأول حتى لا يؤدي النسيان إلى سقوط كثير من البيانات والمعلومات الضرورية .

- ضرورة الانتباه، والحذر الشديد، وتسجيل الوقائع في حدود الفئات المطلوبة، دون تقويم مسبق لأهميتها، ويفضل أن يكون التقويم لاحقاً لعملية التسجيل .
 - الاهتمام بتسجيل جميع التفاصيل، والتكيف معها بسرعة، مهما كانت غير عادية أو غير مألوفة، وذلك قبل أن تفقد دلالتها بمرور الوقت .
 - يجب أن يعي القائم بالملاحظة، أنه لا يسجل ما يحدث فقط، ولكنه يجب أن يهتم بالمشاعر، والانطباعات، والتفسيرات الخاصة بكل ما يقوم به وفي هذه الحالة يجب فصل الآراء الذاتية عن وصف الوقائع بشكل أو بآخر من أشكال التحديد مثل الأقواس أو العلامات الخاصة .
 - عرض البيانات على الباحثين والخبراء أصحاب الاختصاص، للاستفادة بأرائهم في تعديل طريقة الملاحظة والتسجيل، أو ثباتها واستمرارها .
 - وبالنسبة لأدوات التسجيل، فإنه يفضل أن يسجل الملاحظات بنفسه بدلاً من إملائها على الغير، ويفضل أيضاً أن يكون تسجيل الملاحظة من نسختين لمواجهة كافة الحاجات إلى نتائج التسجيل، مثل اعتماد الأصل كمرجع، والاعتماد على النسخة الأخرى في إعادة التنظيم، أو إعادة الكتابة أو التصنيف والتبويب .
- ويجب أن يتم تحليل بيانات التسجيل أولاً بأول، حتى يتأكد من شمول التسجيل لكافة جوانب أو زوايا الوقائع المطلوبة، من حيث الحدوث، التوقيتات، الأشخاص، الأقوال، الانطباعات والمشاعر، لأنه قد يرى استبعاد أو إضافة فئات جديدة، تصنيف أبعاداً جديدة إلى طبيعة البيانات المطلوبة، يتمكن من تسجيلها قبل انتهاء عملية الملاحظة أو انتهاء المواقف التي تخضع لها، وذلك لتأكيد أكبر قدر من الصدق الداخلي أو الإجرائي .

الفصل الخامس عشر

اختبارات الثبات والصدق

يعتبر من ضرورات تصميم المقاييس والأدوات المنهجية أن يتأكد الباحث من أن هذه المقاييس والأدوات صالحة لتحقيق الأهداف التي أعدت من أجلها، وأنها ستتقل بدقة وموضوعية صورة الواقع البحثي والتجريبي أمام الباحث، بحيث يمكن الاعتماد على هذه الصورة في التفسير والتعميم .

ولذلك يقوم الباحث بإجراء عدد من الاختبارات التي تجعله يتأكد من هذه الأمور حتى يطمئن إلى أن المقياس أو الأداة قد تجاوز إلى حد كبير الأخطاء الخاصة بالتصميم والتطبيق التي تؤثر في صلاحية المقاييس أو الأداء ودقتها.

ويكاد يجمع الخبراء والباحثون على صعوبة تجاوز هذه الأخطاء تجاوزاً مطلقاً، ولكن الممكن هو تقليل قدر الخطأ بنسبة كبيرة بحيث يطمئن الباحث إلى دقة النتائج والثقة فيها .

ويرى الخبراء أن الخطأ قد يكون أحد نوعين (محمد الوفاي ١٠٦ : ٨٩-٨)

النوع الأول : وهو الخطأ العشوائي أو خطأ الصدفة *Random Chance Error* وهو خطأ قد يحدث ويتكرر في مرات عديدة مع تكرار القياس، نتيجة لأسباب متنوعة تحدث بطريق الصدفة أو نتيجة عوامل عارضة غير ثابتة التكرار . ومن مصادر هذا الخطأ ما يلي :

- عدم وضوح التعليمات للمبحوثين، فيحدث اختلاف في استجاباتهم إلى نفس المقاييس .
- اختلاف ظروف ومناخ تطبيق المقاييس أو الاستجابة إليها أو التقرير الذاتي للمطلوب في الاستقصاء أو المقابلة .
- اختلاف مستويات تدريب الباحثين ومعاونيهم على المقابلة أو الملاحظة .
- اختلاف تفسير الباحثين ومعاونيهم أو المبحوثين لرموز القياس أو الأدوات أو الأسئلة، نتيجة غموضها أو عدم وضوحها .
- وغيرها من الأمور التي تجعل القياس غير ثابت، ويمكن أن تختلف من باحث لآخر، أو من وقت لآخر . ولذلك فإن أهم ما يتسم به هذا الخطأ هو اختلاف نتائج القياس مع تكراره باختلاف الباحثين أو الوقت أو الظروف..... وغيرها .

النوع الثاني : هو الخطأ المنظم Systematic وهو الخطأ القائم في القياس أو الأدوات ذاتها والذي يتكرر في كل مرة يتم فيها القياس أو توظيف الأداة، ويكون نتيجة لبناء المقياس أو وحداته أو صياغته أو علاقات هذه الوحدات ببعضها، أو علاقتها بالهدف الذي أعدت من أجله . وبالتالي فإن الخطأ سيظل منتظم الحدوث والتكرار مادامت أسبابه أو مصادره موجودة في بناء المقياس أو محتواه . مما يجعل صلاحية المقياس أو الأداة للهدف الذي أعدت من أجله مرهونة بالحد من هذا الخطأ .

والأخطاء العشوائية أو أخطاء الصدفة هي التي تؤثر في ثبات المقياس أو الأداة *Reliability* بمعنى عدم اتساق الإجراءات أو النتائج عند تكرار تطبيق المقياس أو استخدام الأداة مرة أخرى . وتؤثر الأخطاء المنتظمة في مستوى الصدق *Validity* وهو ما يشير إلى عدم صلاحية الأداة أو المقياس لتحقيق الهدف الذي أعدت من أجله .

وحتى يمكن للباحث أن يتجاوز هذه المشكلات فإنه يقوم بعدة اختبارات للتأكد من مستوى ثبات وصدق المقاييس والأدوات التي يقوم بتطبيقها أو استخدامها .

اختبارات الثبات

يتم تعريف مفهوم الثبات *Reliability* من خلال مفاهيم أخرى تتفق معه في المعنى، وهى الاتساق *Consistency* والدقة *Accuracy* والثبات أو الاستقرار *stability* وهى كلها تشير إلى تعريف إجرائى واحد هو الوصول إلى نفس النتائج بتكرار تطبيق المقاييس على نفس الأفراد فى نفس المواقف أو الظروف. وبالتالي فإن كافة الإجراءات يجب أن تتسم بالدقة والاتساق والثبات للوصول إلى ثبات النتائج .

وهذا يعود إلى اختلاف الدرجات الملاحظة أو المشاهدة فى كل مرة يتم فيها تطبيق نفس المقياس فى نفس الظروف عن المرة الأخرى أو عن الدرجة الحقيقية، نتيجة حدوث خطأ من الأخطاء العشوائية السابق الإشارة إليها .

ولذلك يشار إلى العلاقة بين الدرجات الحقيقية والدرجات المشاهدة بالمعادلة الآتية :

$$\text{الدرجات المشاهدة} = \text{الدرجات الحقيقية} + \text{الخطأ}$$

وعندما لا يحدث الخطأ- وهو أمر صعب التحقيق عملياً- فإن الدرجات المشاهدة تساوى الدرجات الحقيقية. وهذا يعنى أن معامل الثبات بين كل من الدرجتين هـى واحد صحيح. بينما يمكن أن يقل معامل الثبات عن ذلك بتأثير وجود الخطأ الذى يؤدى إلى اختلاف الدرجات المشاهدة عن الدرجات الحقيقية.

وليس المقصود بالدرجات الحقيقية أنها درجات معيارية، ولكنها يمكن أن تشير إلى درجات التطبيق للمرة الأولى، وبالتالي يتأثر معامل الثبات بين التطبيق للمرة الأولى والثانية بحدوث الخطأ فى المرة الثانية .

وحيث أن كل المقاييس والأدوات وإجراءات القياس أو جمع البيانات يحدث فيها قدر من الخطأ بشكل أو آخر، فإن جهد الباحث يتجه إلى التقليل بقدر الإمكان من هذا الخطأ حتى يمكن أن يتسم المقياس أو الأداة أو الطرق والأساليب بالثبات الذى يؤدى إلى ثبات النتائج والدقة فيها .

وللتأكد من ثبات المقياس أو الأداة فإن الباحث يختار أسلوباً للاختبار من بين الأساليب أو الاختبارات التالية :

١ - طريقة إعادة الاختبار *Test-Retest*

وفي هذا الاختبار يتم إعادة تطبيق المقياس أو الأداة مرة أخرى على نفس العينة من المفردات البشرية بعد مرور فترة زمنية وتقدير قيمة الثبات بين نتائج الاختبارين . ويعتبر المقياس أو الأداة ثابتة إذا ما كان اختلاف النتائج بسيطاً، أو ارتفع معامل الارتباط بين نتائج الاختبارين .

وفي تحليل المحتوى يتم إعادة الاختبار على نفس الوثائق بنفس تعليمات الترميز، ويشير معامل الثبات في هذه الحالة إلى وضوح تعليمات الترميز والتعريفات الإجرائية، وتقويم مهارات القائمين بالترميز .

ويراعى في تطبيق هذا الاختبار أن يتم إعادة الاختبار بعد فترة مقبولة لا تقل عن أسبوع حتى يكون المبحوث أو أفراد العينة قد ضعف تذكرهم للاختبار الأول، وكذلك لا تطول بحيث يؤثر التراكم المعرفي للمبحوثين في زيادة التباين بين نتائج الاختبارين أيضاً.

٢ - طريقة التقسيم أو التجزئ النصفى *Split - Half*

تعتمد الطريقة السابقة على مرور الزمن بين إجراء الاختبار وإعادةه. وتعتمد طريقة التقسيم النصفى على إجراء الاختبار مرتان في وقت واحد وتقدير الثبات بينهما . وذلك بتقسيم عينة الاختبار إلى مجموعتين متساويتين بطريقة أو أخرى وإجراء الاختبار على المجموعتين وتقدير قيمة الثبات بينهما، وذلك بإجراء القياس أو توظيف الأداة على المجموعتين وفي وقت واحد، أو تقسيم المقياس أو الأداة، وأجراء الاختبار لكل قسم مع كل مجموعة، ثم تقدير الثبات بين نتائج القياس في المجموعتين .

وفي تحليل محتوى الوثائق يمكن تقسيم عينة الوثائق الخاصة بالاختبار إلى نصفين، ويتم عملية الترميز على كل جزء منهما باتباع نفس أسلوب الترميز والرصد، ويتم مقارنة نتائج الرصد للمجموعتين وتقدير قيمة الثبات .

كما أن تقسيم الأداة أو المقياس إلى نصفين يجب أن يكون مرهونا بالاتساق الداخلى بين وحدات المقاييس أو الأداة (فقرات - أسئلة - مثيرات ... وغيرها) حتى لا يكون التباين ناتجا أيضا عن التباين بين هذه الوحدات .

ولذلك فإنه فى حالة استخدام الاختيار النصفى- بتقسيم المقياس أو الأداة - فإنه يجب أن يحدد مدى الاتساق بين وحدات المقاييس أو الأداة حتى يطمئن إلى أن كل الوحدات ذات علاقة بما هو مراد قياسه . ويمكن استخدام الارتباط البسيط فى تقدير معامل الارتباط بين كل وحدة والوحدات الأخرى، لاستبعاد الوحدات ذات الارتباط الضعيف بداية . وفى جميع الأحوال فإن الباحث يجب أن يتأكد بداية من تحديد هذه العلاقات وتقدير الارتباط بين الوحدات وبعضها، وبينها وبين المقياس ككل للتأكد من الاتساق الداخلى *Internal Consistency* للمقياس أو الأداة .

٣- طريقة الصور والأشكال المتكافئة *Equivalent Forms*

وتعتمد هذه الطريقة على إعداد صورتين أو شكلين متكافئين من المقياس أو الأداة، وتجربيهما على نفس المجموعة، مع مرور فترة زمنية بسيطة بين تجرب الشكّل الأول والثانى، وحساب قيمة الثبات أو الارتباط بين نتيجة الاختبارين .

وتفترض هذه الطريقة بداية التجانس التام بين صورتى أو شكلي الأداة أو المقياس، فى اختيار المفردات وبناء الوحدات وصياغتها، وطول الصورتين أو الشكلين وارتباط الوحدات ببعضها وبالمقياس كله، وغيرها من مقومات إعداد المقياس أو الأداة وإجراءات تطبيقه وظروف التطبيق . ذلك أن الاختلاف فى هذه المقومات وبعضها سيؤثر بداية فى قيمة الثبات عند الاختبار بعيدا عن الاختبار ذاته .

ولا نبالغ إذا قلنا أن تطبيق هذا الاختبار يحتاج إلى جهد ووقت كبير فى إعداد الصور أو الأشكال المتكافئة التى يصعب إعدادها بنفس المستوى فى المحتوى والبناء .

وفى تحليل المحتوى يعتمد الاختبار على إعداد صور أو أشكال متكافئة من مادة التحليل وهذا أمر يصعب تحقيقه . ولذلك طور *G . H . Stempl* ستمبل

هذا الأسلوب باقتراح أن يقوم فردان أو أكثر مختلفان بتطبيق أدوات الترميز والتحليل على نفس مادة التحليل وتقدير قيمة الثبات بينهما . وهذا الاقتراح يقترَّب أكثر من طريقة إعادة الاختبار ويعتبر أنسب طرق اختبار الثبات في تحليل المحتوى .

تقدير قيمة الثبات

يتسم تقدير قيمة الثبات بأنه تقدير كمي، لأنه يقوم على التعامل مع نتائج رصد سواء كانت لاختبارين أو أكثر، أو قام بالاختبار الواحد باحثان أو أكثر .

ويتطلب الأمر لتقدير قيمة الثبات حساب معامل الارتباط بين النتائج الذي يعكس مستوى ثبات المقياس أو الأداة أو إجراءات القياس وأسلوب توظيف الأداة .

ولذلك فإنه مهما تعددت الطرق الإحصائية لتقدير قيمة الثبات، فإنه يمكن تطبيق أى منها مع أى طريقة من طرق الاختبار، لأن طرق تقدير قيمة الثبات فى النهاية هى ترجمة إحصائية للارتباط البسيط بين متغيرين، الذى يعتمد على الدرجات الخام الناتجة عن الاختبارين ومربعات هذه الدرجات كالآتي :

$$r = \frac{n \text{ مـ جـ س } \times \text{ ص } - \text{ مـ جـ س } \times \text{ مـ جـ ص}}{\sqrt{(n \text{ مـ جـ س }^2 - \text{ مـ جـ س }^2) (n \text{ مـ جـ ص }^2 - \text{ مـ جـ ص }^2)}}$$

وترمز س إلى درجات الاختبار الأول Test

ص إلى درجات إعادة الاختبار Retest

وتشير (ر) إلى معامل الارتباط الذى يطلق عليه فى هذه الحالة معامل الاستقرار Coefficient of Stability الذى يشير إلى الثبات بمرور الزمن، أى بتكرار القياس بعد مرور فترة معينة من الزمن .

ويمكن أيضاً حساب معامل الثبات باستخدام معامل الارتباط الترتيبي (سبيرمان) بين الاستجابات إلى الاختبارين، وترتيبها وحساب درجات ف، ف٢ وتقدير معامل الارتباط من خلال المعادلة التالية :

$$y = 1 - \frac{6(\text{مجموع } y)}{n(n-1)}$$

واستخدام أى من المعاملين السابقين يمكن توظيفه مع المقاييس الاسمية أو الترتيب حسب استخدام أنواعها فى القياس أو جمع المعلومات .

ومن المعادلات القائمة فى تقدير قيمة الثبات فى اختبار التقسيم النصفى أو التجزئة النصفية *Split - Half* هى معادلة جوتمان *Guttman* المعمول بها منذ الأربعينيات والتي لا تفترض بداية تساوى التباين فى جزئى أو قسمي المقياس، حيث يقوم على بناء العلاقة بين تقديرات التباين فى النصفين والتباين فى المقياس أو الأداة كلها .

$$\text{معامل الثبات } r = \frac{E^2 + A^2 - B^2}{E^2 + A^2}$$

حيث ع أ هى مربع الانحرافات فى النصف أ

ع ب هى مربع الانحرافات فى النصف ب

ع أ ب هى مربع الانحرافات فى كل الاختبار

أما اختبارات الصور المتكافئة فيمكن استخدام معامل الثبات بين تطبيق المقياسين بنفس معامل الارتباط لبيرسون أو سبيرمان ويطلق عليها فى هذه الحالة بمعامل التكافؤ *Equivalence Coefficient* ، وإن كان من صعوبات هذا الاختبار كما سبق أن أوضحنا هو تصميم صور أو أشكال متكافئة للمقاييس أو الأدوات يتم تطبيقها فى ظروف وأزمته متكافئة أيضا . وهو أمر صعب تحقيقه بنسبة عالية .

تقدير قيمة الثبات فى تحليل المحتوى

يتفق خبراء تحليل محتوى الإعلام على أن أنسب اختبارات ثبات التحليل التى تتم بطريقة إعادة الاختبار، أو تعدد المحكمين أو القائمين بالاختبار . ويفضل فى هذه الحالة تعدد الاختبارات بواسطة محكمين اثنين على الأقل على

نفس مادة التحليل بنفس تعليمات الترميز وقواعده . ويتم تقدير ثبات الترميز في البداية أو نتائج التحليل في النهاية بواسطة تقدير حدود الاتفاق بين المحكمين على دقة الترميز وموضوعيته (ثبات الترميز) من خلال تطبيق المعادلات التالية التي يراها خبراء تحليل المحتوى .

بينما نجد أن واين دانيلسون W. Danilson ينسب الاتفاق بين المحكمين إلى العدد الأكبر لمادة التحليل (R. O. Nafziger & D. M. White 72 : 190-91)
نجد أن هولستي (O. R. Holsti 69:136-42) ينسب الاتفاق بين المحكمين إلى مجموع مواد التحليل التي قام المحكمون بتحليلها لأغراض الاختبار .

فيقدر دانيلسون معامل الثبات *Coefficient Reliability* بحساب النسبة المئوية للاتفاق نتيجة نسبة عدد الوحدات التي يتفق المحكمان عليها إلى العدد الكلي لمادة التحليل . فإذا ما قام المحكم "أ" بتحليل ٤٠٠ موضوعاً والمحكم "ب" ٤٢٠ موضوعاً واتفقا الاثنان على أن نسبة الموضوعات المؤيدة ٣٦٠

$$\text{فإن معامل الثبات} = \frac{360}{420} \times 100 = 85,7\%$$

ويقدر هولستي أكثر من معادلة لحساب الثبات تستخدم مع تعدد المحكمين ففي حالة قيام محكمين اثنين باختبار الثبات تكون المعادلة كالآتي :

$$\text{معامل الثبات} = \frac{م}{ن١ + ن٢}$$

حيث م عدد الحالات المتفق عليها .

ن١ عدد الحالات التي قام بترميزها المحكم رقم (١)

ن٢ عدد الحالات التي قام بترميزها المحكم رقم (٢)

أما في حالة تعدد المحكمين تكون المعدلة كالآتي :

ن (متوسط الاتفاق بين المحكمين)

$$\text{معامل الثبات} = \frac{ن + ١}{ن + ١ - \text{متوسط الاتفاق بين المحكمين}}$$

حيث ن = عدد المحكمين

فإذا كانت نسبة الاتفاق بين أربعة محكمين كالآتي :

د	→	ب	أ
٠,٧١	٠,٧٠	٠,٦٤	أ
٠,٦٦	٠,٦٩		ب
٠,٦٨			→
			د

$$\text{متوسط الاتفاق بين المحكمين} = \frac{٠,٦٨ + ٠,٦٦ + ٠,٧١ + ٠,٦٩ + ٠,٧٠ + ٠,٦٤}{٦}$$

$$٠,٦٨ =$$

$$٠,٦٨ \times ٤ =$$

$$\text{معامل الثبات} = \frac{٠,٦٨ \times ٤}{٠,٦٨ (١ - ٤) + ١}$$

$$٠,٩٠ = \frac{٢,٧٢}{٣,٠٤} = \frac{٢,٧٢}{٢,٠٤ + ١} =$$

ويؤخذ على المعادلات السابقة أن الاتفاق بين المحكمين قد يتم بتأثير الصدفة في حساب النتائج للتكرارات، خصوصاً أن هذه المعادلات تغفل تعدد الفئات في الموضوع الواحد مثل تحديد الاتجاهات .

فقد يستفك المحكمان على أن عدد وحدات التحليل المؤيدة هي ٥٠ وحدة على سبيل المثال في الوثائق أ، ب. في الوقت الذي يختلفان فيه في عدد هذه الوحدات في كل وثيقة فقد تكون عند المحكم الأول ٣٠ ، ٢٠ ب بينما لدى المحكم الثاني هي ٢٠ ، ٣٠ ب. ولذلك فإن الاتفاق في هذه الحالة يكون زائفاً . فعلى الرغم من الاتفاق بشكل عام إلا أن هناك اختلافاً في التفاصيل . ولذلك تم تطوير المعادلة السابقة بتقدير الاتفاق المتوقع الذي يضع في اعتباره نسبة التكرار في كل فئة من فئات التحليل وليس مجموع التكرارات فقط، وهي الصيغة التي وضعها سكوت W. scott في عام ١٩٥٥ (R .D. Wimmer & J.

R. Dominick 83:154)

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{نسبة الاتفاق الملاحظ} - \text{نسبة الاتفاق المتوقع}}{1 - \text{نسبة الاتفاق المتوقع}}$$

فإذا كان عدد الوحدات التي تم ترميزها ٢٤ وحدة، وعدد الوحدات المتفق عليها ١٤ وحدة .

$$\text{فإن الاتفاق الملاحظ} = \frac{14 \times 2}{24 + 24} = 0,58$$

وإذا ما افترضنا أن عدد الوحدات التي تم ترميزها موزعة على موضوعين من موضوعات الاتجاه كالآتي :

	مؤيد	معارض	
موضوع أ	١٠	٣	١٣ =
موضوع ب	٣	٨	١١ =
			٢٤

تكون نسبة تكرار كل فئة (تكرار الفئة) كالآتي
مجموع تكرار الفئات

أ	٠,٤٢	٠,١٣
ب	٠,١٣	٠,٣٣

مجموع مربع نسبة التكرارات

وتكون نسبة الاتفاق المتوقع =

$$\frac{0,42^2 + 0,13^2 + 0,13^2 + 0,33^2}{0,42 + 0,13 + 0,13 + 0,33} =$$

$$= 0,32$$

ونسبة الاتفاق الملاحظ = ٠,٥٨

نسبة الاتفاق الملاحظ - نسبة الاتفاق المتوقع

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{نسبة الاتفاق المتوقع} - 1}{\text{نسبة الاتفاق الملاحظ} - 1} = \frac{0,32 - 0,58}{0,32 - 1} = 0,38$$

وبالإضافة إلى ذلك هناك العديد من الصيغ الرياضية التي قدمها آخرون، ويمكن أن يجتهد الباحث في بناء العلاقة الارتباطية أو الاتفاق بين النتائج الكمية لاختبارات الثبات .

قبول معامل الثبات وتفسيره

يجب أن يضع الباحث في اعتباره بداية أن تصميم المقاييس والأدوات، وتصميم عملية الترميز وجمع المعلومات عندما تتم لأغراض تحقيق أهداف الدراسة، فإنها يجب أن تتسم بالدقة والموضوعية بما يشير إلى مستوى عال من الثقة فيما تحققه من أهداف، ولذلك يجب أن تزيد من اهتمامه بكافة العوامل التي تؤثر في ثبات المقاييس والأدوات وعمليات القياس وجمع المعلومات والتي يتصدرها وضوح التعليمات وتدريب الباحثين والتأكد من ثبات وحدات المقياس أو الأداة أو وحدات الترميز .. وغيرها من العوامل السابق الإشارة إليها في بناء المقاييس وإعداد أدوات جمع المعلومات .

ولذلك فإنه يجب بقدر الإمكان أن تشير نتائج اختبارات الثبات إلى الاتفاق التقريبي بين الدرجات المشاهدة والدرجات الحقيقية، بالشكل الذي يقلل بقدر الإمكان من احتمالات الخطأ العشوائي الذي تتسبب فيه العوامل السابق ذكرها . ويفسر معامل الثبات الفروق الناتجة عن هذه الأخطاء . فإذا كان معامل الثبات ٠,٨٥ فإن هذا يعني أن ٨٥% من الدرجات المشاهدة تعود إلى الدرجات الحقيقية وأن ١٥% تعدد إلى أخطاء بناء المقياس أو الأداة أو عملية القياس أو جمع المعلومات نفسها .

وطبيعي أن يتم التعبير عن هذه النسب بالتباين بين درجات الأفراد في الاختبار أو مربع الانحرافات الخاصة بكل من الدرجات الحقيقية أو المشاهدة . أو لكل من الاختبارين في اختبار الإعادة أو التجزيء النصفى .

وليس هناك اتفاق حتى الآن لمستوى معامل الثبات الذى يمكن قبوله وإن كنا ننصح بأن يبذل الباحث جهده فى ألا يقل عن ٠,٩٠ حتى يطمئن إلى مستوى الثقة فى النتائج وقد اعتبر كل من كابلان وجولدسون فى تحليل المحتوى أن نسبة الاتفاق التى تصل إلى ٩٠% تعتبر مستوى عال من الثبات بينما لا تعتبر ٧٥% نسبة مرضية يمكن الاعتماد عليها .

وبالإضافة إلى أن شرط الثبات هو مطلب منهجى للتأكد من مستوى الدقة فى تصميم المقاييس والاختبارات والأدوات وإجراءات العمل بها، فإنه يعتبر فى نفس الوقت ضرورة لتحقيق مطلب الصدق . وأن ما يبذله الباحث من جهد ووقت لتحقيق ثبات المقاييس والأدوات والإجراءات سوف يوفر كثيراً فى تحقيق مطلب الصدق .

تعريف الصدق وأنواعه

كما سبق أن أوضحنا يؤثر الخطأ المنتظم الذى يتكرر فى كل مرة يتم فيها القياس أو استخدام الأدوات نتيجة وجود خطأ فى بناء المقياس أو محتواه، يؤثر فى صلاحية قياس ما هو مراد قياسه، أى يؤثر هذا الخطأ فى تحقيق الهدف الذى أعد من أجله المقياس أو أداة جمع البيانات .

ولذلك يتسم المقياس أو الأداة بالصدق *Validity* متى كان صالحاً لتحقيق الهدف الذى أعد من أجله . وهذا هو تعريف الصدق الذى اتفق عليه الخبراء .

وارتباط صدق المقياس أو الأداة بالهدف الذى أعد من أجله، يجعله نسبياً، فالمقياس أو الأداة يتسم بالصدق بالنسبة لهدف محدد بذاته وبالتالى فإن صدق المقياس أو الأداة لا يعنى صلاحيته للاستخدام فى كل الظروف والمستويات المنهجية للتطبيق والتجريب .

ومتى كان المقياس صادقاً - صحيحاً - وصالحاً لتحقيق الهدف الذى أعد من أجله فإنه يعنى أيضاً أنه ثابت *Reliable* ويتسم بالدقة أيضاً، لأنه لن يصلح للقياس ما لم يكن دقيقاً، ولذلك فإن مفهوم الصدق يعنى الثبات فى نفس الوقت .

بينما لا يعنى الثبات مفهوم الصدق، لأن الدقة والموضوعية لا تكفى فى ذاتها مالم يرتبط التطبيق بالهدف الذى أعد من أجله وهو مفهوم الصدق.

وتظهر أهمية الصدق فى انه المطلب الأساسى للتعميم على المجتمعات الأصلية، أو الحالات والمجتمعات المشابهة . بينما يقف دور الثبات عند حدود الثقة فى النتائج الخاصة بالبحث ذاته . والتعميم من خلال النتائج لا يتم مالم تكن المقاييس والأدوات صادقة أو صحيحة .

ويستفك الخبراء على أنواع الصدق التى يجب أن تتوفر فى المقياس أو الأداة، من خلال التعريف بالمفهوم وأهميته كالآتى :

أولاً : الصدق الظاهرى *Face Validity*

وهو الذى يعبر عن اتفاق المحكمين أو المبحوثين على ان المقياس أو الأداة صالحة فعلاً لتحقيق الهدف الذى أعدت من أجله، ويطلق عليه الصدق الظاهرى، نظراً لأنه يقوم على رؤية المحكمين أو المبحوثين للصلاحيّة بشكل عام . ويكون السؤال المطروح فى هذه الحالة حول مدى صلاحية المقياس ككل أو الأداة لتحقيق الهدف الذى أعدت من أجله وقد يتفق المحكمون أو يختلفون فى بعض الجوانب الخاصة بالمحتوى أو البناء فى علاقته بالهدف من القياس ، ويجب أن يكون المحكمون فى هذه الحالة من أصحاب الاختصاص فى التخصص العلمى ومناهج البحث وأدواته، حتى لا يصبح الحكم وإجراء التعديلات مرهونا بالرؤى الذاتية لهؤلاء المحكمين .

وفى هذه الحالة فإنه يمكن تقدير صدق المقياس أو الأداة بتقدير حدود الاتفاق بين هؤلاء المحكمين فإذا ما اتفق المحكمون كان المقياس صادقاً بنسبة هذا الاتفاق . مع مراعاة إعادة النظر فى الملاحظات التى يبديها المحكمون حول بعض التعديلات فى بناء المقياس أو الأداة ومحتواه .

أما المبحوثون فقد تختلف استجاباتهم حول بعض الأسئلة أو المثيرات، أو إغفالها، وهو ما يعكس عدم إدراكهم لها. ولذلك يجب أن تراعى هذه الاختلافات وتقديرها فى إطار الحدود المقبولة للصدق الظاهرى للمقياس أو الأداة .

ولذلك فإن الصدق الظاهرى يهتم بجانبين فرعين من جوانب صدق المقاييس والأدوات وهما محتوى المقاييس والأدوات *Content* وبنائها

Construction ويمثلان نوعين آخرين من أنواع الصدق : صدق المحتوى وصدق البناء .

ثانياً : صدق المحتوى *Content Validity*

ويهتم هذا النوع من أنواع الصدق بمحتوى المقاييس أو الأدوات ومدى اتفاق هذا المحتوى مع الهدف الذى أعد من أجله هذا المقياس . فإذا كان المقياس قد تم إعداده لقياس الاستخدام الأفضل للأساليب الفنية لتصميم محتوى الوسائل المتعددة مثل استخدام الجمل القصيرة، استخدام الاختصارات، تسلسل المحتوى، المنظمات التمهيدية، العلاقات بين العناصر، أنماط العناوين، استخدام الألفاظ وغيرها . فإنه يكون غريباً السؤال حول معرفة المبحوث بتاريخ ونشأة الوسائل المتعددة، أو تكون الأساليب والعلاقات غير كافية للاختيار والتفضيل.

ولذلك فإن ملاحظات المحكمين أو المبحوثين تدور حول غياب عبارات معينة أو عدم كفاية عبارات أخرى وهكذا .

وهذا يتطلب بداية المعرفة العلمية بالمجال العام لموضوع القياس *Universe of Content* ، والمجالات الفرعية التى يمكن أن يضمها محتوى المقياس أو الأداة . بحيث يراعى عدم إغفال هذه المجالات الفرعية *Items* وتقدير أوزانها حسب موقعها من المجال العام لموضوع القياس .

وفى تحليل المحتوى يهتم الباحث بعملية الترميز واختيار فئات التحليل الخاصة بالموضوع بحيث تعكس الفكرة أو الهدف بالضبط، وتتميز بالشمول والاستقلال والكفاية حتى لا تتأثر النتائج بالاختيار غير الصحيح لفئات التحليل فعلى سبيل المثال لايكفى تصنيف المحتوى تحت فئة "علوم" فقط للإشارة إلى التخصص العلمى، لأن علوم مفهوم شامل لا يقتصر على تخصص العلوم فقط ولكن يشير إلى جمع علم وهى مظلة لجميع العلوم الطبيعية والإنسانية، واستخدام مثل هذه الفئة يشير إلى عدم صدق أداة التحليل وإجراءاته .

وفى هذه الحالة يطرح مارشال (*S. Marchall 60:218*) سؤالين يجب عليهما الباحث للتقرير بصدق أداة التحليل :

السؤال الأول : هل أداة القياس تقيس ما هو مراد قياسه فعلاً ؟ وهذا السؤال ينقسم إلى قسمين :

- هل تم التحكيم على البناء المنهجي بواسطة محكمين خارجين ؟
- مدى اتفاق الفئات كمصطلحات منهجية مع المصطلحات المستخدمة في وثائق التحليل، وهو ما يعكس صدق المحتوى .

والسؤال الثاني: يدور حول كفاية عينة التحليل أو عينة الوثائق للوصول إلى نتائج ثابتة، حيث تشمل العينة كل أو معظم المدخلات المرتبطة ببناء الفئات. بالإضافة إلى التأكد من مدى ثبات عملية الترميز واتفاق نتائج القائمين بالترميز المستقلين مع نتائج الدراسة .

ومن خلال الإجابة على هذه الأسئلة، يتم تحديد الثغرات في الإجراءات المنهجية التي أدت إلى عدم صحة النتائج .

ويمثل صدق المحتوى وصدق البناء أساساً هاماً للتأكد من صدق الأداة أو المقياس كما طرحه مارشال من خلال الأسئلة السابقة .

ثالثاً : صدق البناء Construct Validity

ويطلق عليه الصدق النظري أو صدق التكوين الفرضي . ويرتبط هذا النوع بإدراك الباحث للأطر النظرية والفرضية لبناء المقياس أو الأداة والذي ينعكس في صياغة المشكلة العلمية، وصياغة الأهداف والمتغيرات والعلاقات الفرضية، والتي تؤثر بالتالي في تحديد وحدات أو مفردات المقياس أو الأداة ومدى اتفاقها مع الأطر النظرية والفرضية، واتفاقها مع بعضها وكذلك مع الإطار العام لبناء المقياس أو الأداة .

ويرتبط توافر صدق البناء بمدى إدراك الباحث للإطار النظري لمشكلة البحث ومهارات بناء الإجراءات بكل تفاصيلها، وصياغة العلاقات بينها وبين النتائج المستهدفة في نفس الوقت .

ويستخدم في تقدير صدق البناء تقريباً الاختبارات الخاصة بصدق المحتوى والأنواع الأخرى من الصدق .

رابعاً : صدق التوافق *Concurrent Validity*

ويختلف تعريف هذا النوع باختلاف المقياس أو الأداة . ففي أدوات جمع البيانات أو مقياس الاتجاهات يقصد بهذا النوع هو قدرة المقياس أو الأداة على التمييز بين أنواع المبحوثين الذين نعلم مسبقاً أنهم مختلفون .

وعلى سبيل المثال فإن المقياس الصادق لا يمكن أن تنتهي نتائج اختبار به زيادة استخدام الطلاب المستقبليين للبرامج التلفزيونية التعليمية . أو زيادة الاتجاه نحو تفضيل العمل التعاوني في كل مرحلة من مراحل إنتاج البرامج التعليمية . فمثل هذه النتائج في الاختبار تشير إلى عدم صدق المقياس أو أداة جمع البيانات .

وبالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن تقدير صدق التوافق أيضاً من خلال المقارنة مع معايير خارجية *Criterion -Related Method* أى تقدير الصدق المرتبط بمعيار خارجي فإذا كانت كل النتائج على المقاييس أو الأدوات الأخرى تشير إلى التباين بين الإناث والذكور في سلوك المشاهدة التلفزيونية - واعتبار هذه النتائج معياراً خارجياً - فإن نتائج اختبار صدق التوافق تشير إلى صدق المقياس أو الأداة متى اتفقت نتائج هذا الاختبار مع المعيار الخارجى .

ولا يعتبر الاتفاق وحده مطلباً في اختبارات صدق التوافق - أو الصدق التلازمى كما يسميه البعض - لأنه يمكن أيضاً استخدام دراسات التباين لتأكيد الصدق من خلال المقارنة بين الاتجاهات المتضادة لتأكيد أيهما للآخر . وعلى سبيل المثال تؤكد اتجاهات الإناث الاتجاهات العكسية للذكور التى تختلف معها في اختيار الرموز واستخدامها في معظم المواقف .

خامساً : صدق التشابه أو التقارب *Convergent Validity*

ويقترَب صدق التوافق مع مفهوم صدق التشابه أو التقارب والذي يشير إلى التشابه أو التقارب بين نتائج القياس عندما يتم تطبيق اختبار المقياس أو الأداة على عينات مختلفة، أو تطبيق عملية القياس بأساليب مختلفة .

فقد نستخدم أسلوبين للقياس للكشف عن اتجاهات الأفراد نحو استقبال القنوات الفضائية مثل أسلوب ليكرت، وأسلوب التباين الدلالي . فإذا ما جاءت

النتائج متشابهة دل ذلك على صدق أى من المقياسين فى حالة استخدام أى منهما، واختبار الصدق بدلالة الآخر. ويمكن إجراء الاختبار العكسي لما يسمى صدق الاختلاف أو التباين أو التمييز *Discrimination Validity* وهو تمييز المقياس أو الأداة بحيث يفسر الصدق بعدم صلاحيته لقياس ظاهرة أخرى مضادة، أو تميزه واختلافه عن مقياس أو أداة أخرى صالحة لقياس تلك الظاهرة الأخرى .

وكلا المفهومين - التشابه والتباين - يفسران بعضهما البعض فى التعريف والتطبيق .

سادساً : صدق التنبؤ *Predictive Validity*

ويستلزم التأكد من توافر هذا النوع من الصدق فى المقاييس أو الأدوات التى تستهدف الكشف عن السلوك أو الأداء أو المعرفة المكتسبة المتوقعة فى فترات لاحقة مثل تقدير التغير المحتمل فى سلوك المشاهد، أو احتمالات زيادة الاعتماد على وسائل الإعلام فى تطور الكسب المعرفى أو التغير الوجداني أو الأداء المهارى ... وغيرها من مصادر التغير أو التوقع بالتغير فى الأداء المرتبط بالتطوير التكنولوجي فى مجالات الإنتاج والنشر أو الإذاعة لأخصائي تكنولوجيا التعليم وفى هذا المجال يقوم الباحث بالمقارنة مع معيار خارجي تحددت قدرته على قياس موضوع القياس فعلاً، لذلك يطلق على هذا الاختبار أيضاً الصدق المرتبط بمعيار خارجي، شأنه شأن الصدق التلازمي أو صدق التوافق كما أوضحنا من قبل .

وفى حالة المقارنة مع معيار خارجي يتم إجراء اختبارات صدق التنبؤ من خلال تقدير معامل الارتباط بين درجات القياس باستخدام المقياس أو الأداة، ودرجات المحك أو المعيار الخارجي الذى يقيس نفس موضوع القياس.

ونظراً لأن صدق التنبؤ وصدق التوافق أو الصدق التلازمي يقومان فى اختباريهما على المقارنة مع معايير أو محكات خارجية فإنه يشار إليها بالصدق التجريبي *Expremental Validity* حيث يتعامل الباحث كما لو أنه يقوم بالتجريب على عينة أخرى أو نفس العينة بعد مرور فترة من الزمن - صدق التنبؤ - أو كما لو كان تطبيق اختبار المعيار الخارجي إعادة للتجريب باستخدام مثيل سبق

استخدامه من قبل في بحوث ودراسات أخرى . ولذلك يتم تقدير معامل الارتباط البسيط بين نتائج اختبار صدق المقياس والاختبار على المعيار أو المحك الخارجي مع مراعاة ألا تطول الفترة الزمنية لتقدير نتائج الاختبار على المحك الخارجي بشكل يؤثر في معامل صدق التنبؤ، فكلما اتسعت الفترة الزمنية بين القياس التجريبي والقياس على معيار خارجي كلما زادت عوامل الصدفة والعشوائية التي تقلل معامل الصدق في هذه الحالة .

العلاقة بين معامل الثبات ومعامل الصدق

يعتبر معامل الصدق للاختبار دالا لثباته. ذلك أن معامل الصدق يتأثر ارتفاعا و انخفاضاً بمعامل الثبات وبالتالي فإن تقدير قيمة الصدق تشير في نفس الوقت إلى قيمة الثبات ارتفاعاً أو انخفاضاً .

ونتوقع بالتالي أن يتأثر معامل الصدق بكافة العوامل التي تؤثر في معامل الثبات ارتفاعاً أو انخفاضاً والتي تؤدي إلى خطأ الصدفة وتتمثل بالدرجة الأولى في عدم وضوح بناء المقياس ومحتواه للمبحوث وإدراكه له بالتالي وأدى قد يختلف مستواه من مبحوث إلى آخر فيؤثر أيضاً في ثبات النتائج وادام المقياس أو الأداة غير ثابت فإنه لن يكون صادقاً أيضاً في قياس ما يراد قياسه .

بالإضافة إلى أن عدم صدق القياس أو الأداة نتيجة لوجود أخطاء متكررة مع كل المبحوثين وفي كل الظروف يعني عدم صلاحية القياس أو الأداة وبالتالي عدم الحاجة إلى تقدير ثباته لأن نتائجه مشكوك في صحتها بداية .

وبتصدر الأخطاء المتكررة أو المنتظمة التي يمكن تقديرها من خلال تقدير ثباتها اتفاق البناء الكلي للمقياس أو الأداة مع الهدف المراد تحقيقه . فلا يكفي صلاحية عتد من وحداته (أسئلة أو عبارات أو أوزان) وعدم صلاحية وحدات أخرى . وهو ما يمكن تقديره من خلال معامل الاتساق أو معامل الارتباط البسيط بين كل وحدة ومجموع وحدات المقياس أو الأداة، وهو ما يقترب من طرق تقدير الثبات .

بجانب أن هناك من أنواع الصدق ما لا يعتمد على تقديرات رياضية أو إحصائية للخروج بتقدير كمي لقيمة الصدق . مثل صدق المحتوى الذي يقوم

على تقدير الخبراء والمحكمين لمدى اتفاق محتوى الأداة أو المقياس للمجال الذى يهدف إلى قياسه، ويعتمد هذا التقدير على رؤى وتقديرات أساسها المعرفة والخبرة بالموضوع ومجال هذا الموضوع أو المحتوى .

أما صدق التنبؤ وصدق التوافق الذى يعتمد على معايير أو محكات خارجية أو يقوم على المقارنة بين نتائج القياس التجريبي للأداة أو المقياس والقياس الناتج عن تطبيق المعيار أو المحك - متى أمكن تطبيقه كميًا - فإنه يمكن استخدام معاملات الارتباط البسيط أو التوافق لتقدير حدود الاتفاق أو الاختلاف مع نتائج قياس المحك أو المعيار الخارجى . وهذه الطرق تقترب أيضاً من طرق تقدير الثبات الناتج عن إعادة الاختبار *Test-Retest* أو الصور أو الأشكال المتكافئة *Equivalente Form* . مع مراعاة الاتفاق بين ظروف تطبيق المحك أو المعيار الخارجى وخصائص عينات التجريب فى الحالتين وقياس الفروق والارتباط بين نتائج تجريب المقياس أو الأداة والمحك أو المعيار الخارجى .

ولايعنى الارتباط الإيجابى بين قيمة الثبات والصدق وتأثير الصدق بالارتفاع أو الانخفاض هو الاتفاق بين قيمة كل من الثبات والصدق . ولكن أقصى قيمة للصدق ترتبط على نحو مباشر بالثبات ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة الرياضية التالية (على ماهر ٢٠٠٢ : ٢٩٨)

أقصى قيمة للصدق = الجذر التربيعي لقيمة الثبات

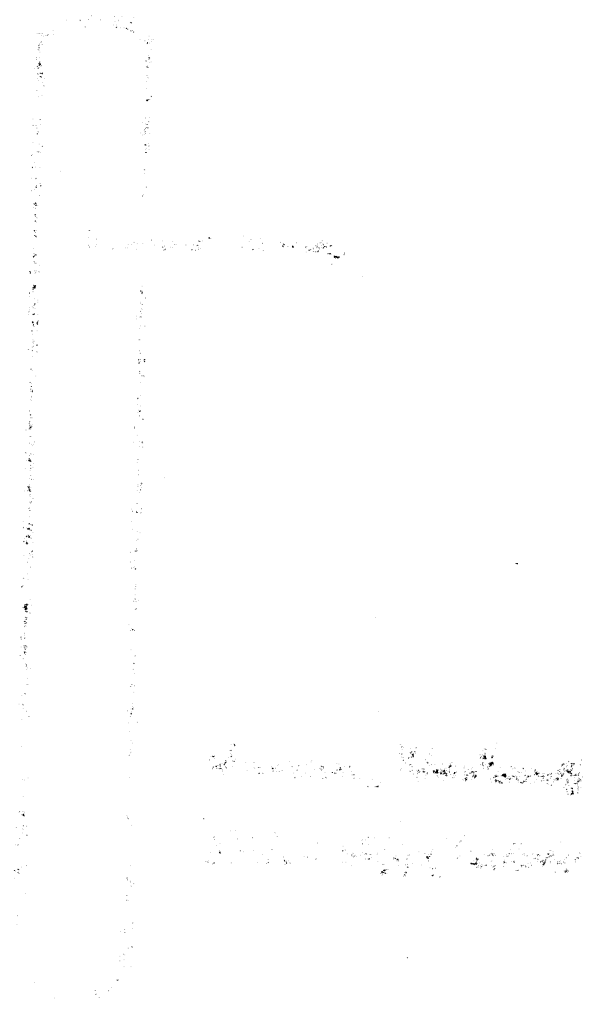
$$\text{معامل الصدق} = \sqrt{\text{معامل الثبات}}$$

وهذا يشير إلى أن قيمة الصدق لا يمكن أن تزيد عن الجذر التربيعي للثبات ويشير بالتالى إلى أن معامل الثبات يعادل مربع معامل الصدق .

ومتى تم تقدير صدق المقياس أو الأداة كميًا يمكن تقدير معامل الثبات بالتالى، مع مراعاة أن قيمة الصدق تتوقف على وجود أو غياب الأخطاء المنهجية وتكرارها، وعادة ما يشير غياب الأخطاء المنهجية إلى إمكانية السيطرة على الأخطاء أو العوامل العشوائية التى تؤثر فى قيمة ثبات القياس أو الأداة .

الباب الخامس

**تفسير النتائج
وكتابة تقرير البحث**



التفسير هو جوهر البحث العلمى وغايته، والمصدر الأساسى للتوصيات العلمية التى ترقى بمستوى البحث ونتائجه، وبصفة خاصة فى البحوث الجزئية التى تنتهى عادة بنتائج إحصائية صماء لا تقدم دلالة دون تفسير واضح بالعلاقات وبنائها واتجاهات حركتها فى إطار المفاهيم والتعميمات والنظريات العلمية التى تشرح وتفسر من خلال الإجابة على الأسئلة من ... وماذا؟ وكيف ... ولماذا...؟ فى إطار علمى يدعم من النظرية والتطبيق .

ولانسبالغ إذا قلنا أن آفة البحث العلمى، والسبب الأساسى فى هبوط قيمته لدى الغير هو اكتفاء معظمها بنتائج جزئية تعتمد على العرض الرياضى والإحصائى، دون قراءة واعية تفسر الأرقام للقارئ الذى ييغى الإفادة من البحث ونتائجه .

ومن هنا تأتى أهمية التفسير العلمى للنتائج وعرضها بدعم من النظرية والتطبيق، فى الارتقاء بقيمة البحث وأهميته فى خدمة العلم والمجتمع .

ومع اكتمال حلقات البحث بصياغة التفسير والاستدلال، فإن الباحث يقوم بعد ذلك بكتابة تقرير البحث الذى يقدم إلى القراء والمستفيدين خلاصة الإجراءات المنهجية ونتائجها للاستفادة منها فى بحوث أخرى أو تنظيم المعرفة العلمية من خلال هذه النتائج المتراكمة والتعميمات التى تقدمها .

ولذلك يهتم هذا الباب بالتفسير العلمى لنتائج البحوث باعتباره الحلقة الأخيرة من حلقات البحث العلمى ، وكذلك كتابة تقرير البحث الذى يضم كل هذه الحلقات والعلاقات بينها .

وينقسم هذا الباب إلى الفصلين التاليين :

الفصل السادس عشر : التفسير العلمى لنتائج البحوث . ويقدم هذا الفصل أهمية التفسير وبصفة خاصة فى الدراسات الجزئية، ثم أمثلة لنماذج التفسير التى يمكن يسترشد بها الباحث، ثم صعوبات التفسير، ويختتم باليات التفسير التى ترفع من قيمته العلمية .

الفصل السابع عشر : كتابة مشروع البحث وتقريره النهائي : ويبدأ بالمقارنة بينها، ثم عناصر التقرير وتنظيم محتواه وكتابته، وعرض أساليب الاقتباس والاستشهاد، والإحالات المرجعية والتوثيق والإسناد المرجعي وبصفة خاصة توثيق النصوص الإلكترونية التي أصبحت أهم معالم البحث المعاصرة، ثم التسجيل في قوائم المراجع .

الفصل السادس عشر

التفسير العلمى

لنتائج البحوث

تشير الملاحظة المتعمقة والنظرة التحليلية لبحوث تكنولوجيا التعليم مهما اختلفت أهدافها أنها تميل إلى الاهتمام بالتالى :

- التطبيق والتجريب الميدانى بداية للوصول إلى المعرفة الحسية التى يمكن اختبارها والتحقق من صدقها وهى خاصية الإمبيريقية * .
- الالتزام بتطبيقات المنهج العلمى فى العلوم الطبيعية الذى يؤكد التزام الباحث وحياده فى البحث والدراسة بما يحقق مطلب الموضوعية .
- محاولة الضبط المنهجى من خلال استخدام أدوات منهجية للقياس والتقدير، والتقرير بأوصاف لايمكن الاختلاف عليها وهى الأوصاف الرياضية أو الإحصائية . وذلك يتمثل فى التكميم أو الالتزام بالكم *Quantitative* فى الوصف والتقدير .
- الاعتماد على الاستقراء بدراسة الجزء أولاً للوصول إلى وصف الكل، أدى إلى الاهتمام بالدراسة الجزئية والوصول إلى فروض أو تعميمات من خلال نتائج هذه الدراسات الجزئية وحدها .

وإذ كنا لا نعترض على هذه السمات التى تميز بحوث تكنولوجيا التعليم بل والكثير من فروع العلوم الإنسانية لتحقيق مطلب الموضوعية بالدرجة الأولى،

* الإمبيريقية *Empiricism* مشتقة من الكلمة اليونانية *Emperia* التى تعنى الخبرة، والخبرة مصدرها الحواس، وبالتالي فإن المعرفة الإنسانية تستمد شرعيتها من مرورها بهذه الحواس، حيث تصبح بذلك قابلة للتحقق من صدقها .

إلا أن ما نلاحظه أن هذه السمات كانت في مجملها نصرياً للباحث لإغفال أهم متطلبات البحث العلمي وهو تفسير النتائج .

لأن الاهتمام بالسبب الإمريقي يفرض على الباحث التجريب المعلى أو الميداني من خلال الملاحظة المباشرة وهذا يحد من التعامل مع المفردات والعينات الكبيرة أو المتغيرات المتعددة، أو التعامل مع المشكلة العملية في علاقتها بالكل مثل النظم أو العمليات أو السياقات التي تدور في إطارها الظاهرة العلمية وهي هنا عمليات تكنولوجيا التعليم والمصادر المعرفية والعلمية .

وهو ما أدى أيضاً إلى التجزئ-المتناهي في الصغر- الذي لا يمكن أن يساعد على التعميم بحال من الأحوال، بل وصل الأمر في الكثير من البحوث العلمية والرسائل إلى الإغراق في التجزئ في وصف حدود البحث بجانب الحدود المطروحة بداية في العنوان . وهذه لا يمكن أن تشير إلى إمكانية التعميم من خلال نتائج هذه البحوث التي تفقد قيمتها بالتالي .

وذلك بجانب الاهتمام بالتعامل الكمي مع البيانات والنتائج اعتقاداً بتحقيق مطلب الموضوعية وتحديد الذات في الوصف والتقرير، وذلك يفقد الباحث أيضاً اهتمامه بالوصف التقريري للنتائج وعلاقتها، والإجابة التفسيرية أو الاستدلالية على العلاقات السببية وتأثيراتها في اتجاهات النتائج الرياضية أو الإحصائية التي توصل إليها الباحث .

ولذلك يمثل مطلب التفسير والاستدلال البعد الغائب في بحوث تكنولوجيا التعليم . حيث يلاحظ الإغراق في الإمريقية والعرض الكمي للنتائج دون تفعيل الفكر النظري والبناء التصوري لدى الباحث في الإجابة على الأسئلة العديدة التي يثيرها العرض الإحصائي المجرد للبيانات بعد تحليلها وتصنيفها. بل إن أقوى هذه الأسئلة ما يدور حول جدوى العرض الكمي للبيانات ما لم تتبعه شروح وتفسيرات تطرح الإجابات الخاصة بالأسئلة كيف ... ولماذا ...؟ والخروج باستدلالات عن قضايا ومشكلات أخرى ذات علاقة بنتائج المشكلة المطروحة .

والاكتماء بالعرض الكمي لنتائج البحث يعني أن تحليل البيانات هي خطوة إجرائية تستهدف ترتيب البيانات وتصنيفها لأغراض سهولة العرض الإحصائي

والوصف الكمي، ولكن تحليل البيانات لا يجب أن يتوقف عند حدود التقسيم والتصنيف الآلي للبيانات مع غياب النظرة الناقدة والفاحصة للأرقام والإحصاءات والعلاقات الكمية . وإلا فقد التحليل مفهومه باعتباره عملية عقلية للتعامل مع البيانات التي تم جمعها ووضع نتائج التحليل في إطار هذه العملية التي تستهدف تفعيل المهارات الفعلية في الاستقراء، والاستنباط والقياس وبناء البرهان والخروج باستدلالات تصلح للتعميم والتنبؤ .

ولذلك فإننا لا نبالغ إذا قلنا أن البحث العلمي يفتقد إلى التدريب على مهارات التعامل الكيفي والتفسير مع البيانات والنتائج الكمية . مما يضعف من قيمة هذه النتائج الكمية وجودها .

وبتأثير الكثير من الباحثين بهذا الاتجاه ويقفون عند حدود النتائج الكمية الوصفية، بل إنهم لا يبذلون جهداً يتجاوز حدود التصنيف الإحصائي أو تلخيص النتائج في شكل مجموع التكرارات أو المتوسطات مع غياب البحث في تقديرات التشبث التي تعتبر مكملة وضرورة لوصف ملخصات النتائج الإحصائية التي تعكس خصائص المجتمع الأصل .

وكثير من النتائج الإحصائية تحتاج إلى جهد نظري مكمل للوصف الدقيق لأن بعض النتائج لا تشير إلى وجود أو غياب مصدر قيام العلاقة الإحصائية .

فنجد معظم الباحثين يكتفي برصد الفروق أو العلاقة الارتباطية بين المتغيرات، دون تفسير واف لأسباب وجود الفروق أو غيابها، أو عمق الارتباط في ذاته، وتوضيح مصدر العلاقة فيما إذا كان أحد المتغيرين يعكس العلاقة السببية المباشرة أو متغير ثالث أو مجموعة من العوامل الأخرى تعكس العلاقة السببية غير المباشرة، فالارتباط في حد ذاته لا يشير إلى طبيعة العلاقة بين المتغيرين، مما يحتاج إلى مزيد من البحث النظري والتقصي والحدس الذي يسهم في تفسير العلاقة الارتباطية واتجاهها .

وبالإضافة إلى ذلك فإن كثيراً من الباحثين لا يدرك -عن غير وعي- متطلبات التعميم من النتائج الإحصائية، لأن الأرقام التي ينتهي إليها البحث لاتصلح للتعميم مالم يضع في اعتباره الخطأ المعياري بين الوصف الإحصائي

للعينة والمجتمع الأصل . وهذا ما يحتاج أيضاً إلى تفسير يرتبط بمصادر الخطأ وموقعه فى العمليات الإحصائية .

ونشير أيضاً إلى أن جوهر الفكر الإمبريقي هو الاستقراء من خلال النتائج الجزئية لبناء الأفكار والمقولات النظرية . ولذلك فإن بناء النظرية أو التعميم يتطلب تفسيراً واضحاً وشاملاً يمكن أن يقوم الباحث من خلاله بعمليات التركيب العقلية التى تقود فى النهاية إلى بناء النظرية أو التعميم .

وبذلك نجد أن النتائج الإحصائية تفرض على الباحث الاستنباط لتفسير النتائج الجزئية، ثم القيام بالاستقراء لبناء النظريات الكلية من خلال هذا التفسير . ودون ذلك لا تظهر هناك جدوى أو قيمة للدراسات الجزئية أو الفكر الإمبريقي بصفة عامة .

بناء التفسيرات فى الدراسات الجزئية

تهتم الدراسات الجزئية عادة بالوصف الكمي لعنصر من عناصر الظاهرة العلمية، أو خصائص المتغيرات العاملة فيها . وتنتهى إلى النتائج الكمية التى يعبر عنها فى إطار الفكر الإمبريقي على أنها الحقائق المستخلصة من البحث العلمى، حيث أن البحوث فى هذه الحالة تعاملت مع الموجودات والمحسوسات فى الظاهرة من خلال الأدوات المنهجية المختلفة .

وتكشف هذه الدراسات عند حدود عرض النتائج الكمية أو خلاصة النتائج، ومناقشتها فى ضوء ماهو مطروح أمام الباحث من حقائق، دون تجاوز ذلك إلى العلاقات أو السياق الذى يؤثر فى وجود هذه الحقائق أو غيابها .

وأدى سيادة المفهوم الجزئى والكمى فى هذه الدراسات إلى الإفراط فى الاستخدامات الإحصائية وكأنها هى الهدف والغاية من البحث وغياب ماتشير إليه نتائج هذه الاستخدامات، حتى أنه يمكن ملاحظة الكثير من الاستخدامات الإحصائية غير المطلوبة فى هذه البحوث أو عدم توفيق الباحث فى اختيار الأسلوب الإحصائى أو المعاملات التى تناسب أهداف البحث وغاياته .

وأدى هذا بالتالى إلى تدعيم الاكتفاء بهذه النتائج الإحصائية باعتبارها الحقائق المستهدفة، وإغفال الأسئلة الأخرى المرتبطة بالأسباب والعلاقات والتأثيرات التى تقدم الأبعاد التفسيرية لهذه الأرقام أو النتائج الإحصائية .

غير أن الاهتمام بالتفسير والاستدلال فى البحوث الجزئية ترتفع قيمته بارتفاع الحاجة إليه فى تطوير المعرفة المتخصصة وعلاقتها العلمية والاجتماعية . حتى لا يصبح الأمر هو استيراد مشكلات معلبة من مجتمعات أخرى، وعبوات للبحوث يتم للتعامل مع المشكلات فى إطارها، وبالتالي تصبح المشكلات ونتائجها محدودة بحدود هذا التجزئ والاطر التى تم فيها التجريب الميدانى أو المعملى دون ارتباط بالحاجات الأكاديمية والاجتماعية .

ويصبح أيضاً بناء التفسيرات فى هذا الدراسات مطلباً منهجياً يراعى الأسس والمبادئ التالية :

١- إذا كانت الدراسات الامبريقية لا تقدم النظرية أولاً، وتبدأ بالبحوث كمدخل إلى الاستقرار وبناء النظريات . فإن ذلك لا يمنع من زيادة الاهتمام بالحاجات والأهداف العلمية التى تصوغها أفكار ومقولات نظرية تحدد الأهداف البحثية، والحقائق المستهدفة . وهذا لا يعنى أيضاً ضرورة البحث عن القوالب النظرية لإجراء البحوث فى إطارها . ولكن المقصود هو صياغة الأهداف والحاجات البحثية فى إطار أفكار ومقولات تسهم فى زيادة الاقتراب من هذه الأهداف والحاجات وتحديدها . دون تفرقة بين المصادر العلمية لهذه الأفكار والمقولات أو النظريات .

٢- ويرتبط بالأسس السابقة أن يجد الباحث إجابة محددة عن السؤال الخاص بما يضيفه البحث من أبعاد جديدة إلى النظرية والتطبيق . وهذا يمثل القيمة العلمية والاجتماعية للبحث العلمى بصفة عامة .

٣- وبالإضافة إلى ما سبق فإن التعمق فى الأفكار والنظريات السابقة على البحث تساعد الباحث على صياغة أكثر الفروض ثراء فى المعرفة وهى الفروض الموجهة والدالة، أحد أنواع الفروض العلمية أو فروض البحث التى يتم صياغتها فى عبارات تقريرية دالة، لا يمكن الباحث من صياغتها

مالم يمتلك رصيذاً معرفياً يمكنه من تحديد العلاقات واتجاهها وقدرها وصياغة ذلك فى عبارات تقريرية شارحة .

ونشير هنا أيضاً إلى ما سبق أن ذكرناه بأن الفروض الإحصائية تعبر عن ففر معرفى ومنهجهى مالم تقم على قاعدة عريضة من المعرفة والعلم بالمتغيرات وعلاقتها الفرضية .

٤- وهذا ما يعبر بالتالى عن القيمة الفعلية لإعداد إطار نظرى كاف من النظريات والتعميمات ونتائج البحوث السابقة التى تشكل قاعدة عريضة من المعرفة العلمية لدى الباحث وتضع أساساً كافياً للتفسير .

٥- ويعتبر من أسهل طرق التفسير هو رد النتائج إلى القاعدة المعرفية لبناء الفروض أو طرح التساؤلات . وهنا تكمن القيمة العلمية للإطار النظرى للبحث الذى يساعد الباحث على إثراء تفسيراته للنتائج، بعد أن قام بدوره فى صياغة الفروض العلمية .

٦- رغم أهمية الأدوات التقليدية للقياس وجمع البيانات فى توفير قاعدة البيانات التى يتم التعامل معها إحصائياً . فإنها يجب ألا تقف عازلاً عن قيام الباحث بالملاحظة الانطباعية والرصد الذاتى والتأمل للظاهرة وحركتها وعلاقتها . وبناء التفسيرات فى إطار البناء المعرفى للنشط لهذا الباحث .

وإذا ما أضفنا إلى ذلك، اتجاه الباحثين نحو الاستفادة بجهود الغير وخبراتهم - والتوسع فيه - فى التعامل الإحصائى مع البيانات واستخراج النتائج، وتأثير ذلك على إسهام الباحث فى القراءة العلمية للبيانات والنتائج . إذا ما أضفنا ذلك يمكن أن نستنتج التأثيرات السلبية التى تتركها آليات الأدوات النمطية لجمع البيانات والتحليل الإحصائى على القدرات التفسيرية للباحثين. وتأثير ذلك بالتالى على تطوير المعرفة العلمية .

٧- وإذا ما كانت البحوث الجزئية تهتم بدراسة العناصر والمتغيرات والعلاقات فى أطر مستقلة ومنعزلة، فذلك لا يمنع إعادة قراءة نتائجها واستكمال تفسيرها فى أطر السياقات المتعددة وأهمها السياقات العلمية والمهنية والاجتماعية .

إن هدف التفسير يتجاوز المسح الميداني للعينات الصغيرة التي تفقد الدراسة قيمتها وجدواها، أو التجريب على مجموعات صغيرة لم يتم تأكيد تجانسها مع المجتمع الأصلي في كثير من الأحوال، وأيضاً لصعوبة تحقيق هذا التجانس بين المفردات البشرية التي تحمل معاني الحرية والتغير في السلوك . وبذلك يصعب في كثير من الأحوال الإجابة على أسئلة عديدة تفرضها مثل هذه البحوث، مثل لماذا يتم الاهتمام بأحد المصادر دون الأخرى ؟.. ولماذا يؤثر نمط معين للعرض والتقديم دون آخر ؟.. أو لماذا تختلف الوظائف باختلاف فئات الطلاب أو التلاميذ وخصائصهم ؟.. وهو ما يجب أن تهتم به الدراسات الامبريقية للارتقاء بقيمتها العلمية .

نماذج التفسير

تظهر دائماً في البحوث الامبريقية غياب الحاجة إلى بناء نظري أولى يحدد إطار التفسير الذي يضع النتائج في إطار الإفادة العلمية. لأن هذه البحوث تعتمد بداية على صياغة فروض علمية ينتهي اختبار صحتها إلى بناء تعميمات تعتبر هي الأساس في البناء النظري بعد ذلك وليس قبل بداية البحث .

ولذلك فإن التفسير في هذه الحالة هو تأكيد صحة الفروض، وتأكيد بناء العلاقة بين المتغيرات التي درسها الباحث، ويبدأ بعد ذلك بناء المفاهيم والعلاقات والتصورات .

وفى هذا الإطار يفرق الخبراء بين نوعين من أنواع التفسير العلمي : الأول وهو التفسير الذي يعتمد على ما تصل إليه البحوث الامبريقية من تعميمات احتمالية . والنقد الذي يوجه إلى هذا النوع من التفسير هو نفس النقد الذي يوجه إلى البحوث الامبريقية بصفة عامة، مثل اعتمادها على عينات صغيرة ومحدودة وفي فترة زمنية محددة لها ظروفها الخاصة، مما يحد من قيمة التعميمات، بالإضافة إلى أن النتائج تعكس روى الباحثين للأساليب الإحصائية المستخدمة وهي متعددة أكثر مما تعكس تفسيرهم للظاهرة ذاتها أو حركتها وعلاقاتها .

أما النوع الثالث من التفسير : فهو الذى يعتمد على بناء نظرى متكامل وقضايا عامة يمكن أن تفسر الظاهرة وحركتها وعلاقتها، وهذا هو التفسير الذى يعتمد الباحث عليه فى الدراسات الكيفية أو التفسيرية .

وفى رأينا أن مشكلة البحوث الامبريقية فى التطبيقات السائدة، غالباً ما تكمن فى آلية الإجراءات ونمطية الأساليب والأدوات التى تجعل العمل البحثى سهلاً فى رؤية الباحثين، دون اهتمام بالتعمق فى تطوير هذه الآليات والأدوات وبناء تفسيرات علمية قوية، حتى مع غياب الأبنية النظرية الأولية فى العمل المنهجى.

ولعل محاولة الاسترشاد بالأسس والمبادئ التى عرضناها من قبل ترفع من قيمة النتائج التفسيرية فى تقديم أطر نظرية مضافة إلى المعرفة العلمية، ويرفع بالتالى من قيمة الدراسات الامبريقية ويضعها فى الإطار العلمى السليم وتجاوز صور النقد المنهجية التى توجه إليها .

وفى الدراسات الامبريقية عادة ما تكون العلاقة السببية والتأثير المتبادل* هى محور صياغة الأهداف والفروض والنتائج الإحصائية، لكنها تقف عند حدود التعبير الإحصائى عن العلاقات والتأثيرات دون تجاوز ذلك إلى البحث فى أساس قيام العلاقة أو تطورها، أو الأسباب والدوافع الكامنة وراء حدوث التأثيرات .

وعلى الرغم من أن التفسير هو نهاية حلقات البحث العلمى وأساس بناء النظريات والأفكار والمقولات العلمية العامة، فإن قليلاً من مراجع مناهج البحث التى تهتم بهذه الخطوة الإجرائية وتعطيها اهتماماً فى العرض، اكتفاء بعرض خلاصة النتائج تبعاً لمسارات البحث الامبريقى .

* مبدأ السببية : كل التغييرات تحدث تبعاً لقانون الارتباط بين الأسباب والنتائج والسببية شرط يتطلبه العقل لى يتصور تعاقب الحوادث، وفى نفس الاتجاه: لا يستطيع المرء أن يدرك أن الحادثين متعاقبان إلا إذا أدرك أحدهما بوصفه سبباً للآخر .
مبدأ التأثير المتبادل: يوجد تأثير متبادل عام بين الظواهر، بالقدر الذى تكون مقترنة من حيث المكان، وكما أن السببية هى أساس التعاقب، فإن التأثير المتبادل هو أساس الاقتران، فالحدثان المقترنان ليسا مجرد حادثين غير متعاقبين بل هما حادثان يؤثر كل منهما فى الآخر تأثير متبادلاً ومتساوياً (راجع بالتفصيل بول موى ٦٦ : ٢٣٣-٢٤٠) .

ولذلك فإن مهمة تحديد نماذج للتفسير تحتاج إلى الرجوع لأدبيات علوم الاجتماع وعلم النفس وعلم النفس اللغوى وباقي العلوم التربوية ... وغيرها من العلوم التى يمكن الاسترشاد بمبادئها فى تحديد هذه النماذج فى دراسات تكنولوجيا التعليم التى تعتبر من الدراسات البينية لهذه العلوم وغيرها التى تدرس الفرد والجماعة والمؤسسات والنظم والعلاقات بينها .

وعلى هذا يمكن تحديد عدد من النماذج يمكن الاسترشاد بها فى التفسير من خلال الأطر المرجعية والنظريات الاجتماعية والنفسية والتربوية التى تعمل فى إطارها بحوث تكنولوجيا التعليم وهى كلها تتسم بالتكامل فى الوصف والتفسير .

النموذج الوظيفى فى التفسير

ويعتبر هذا النموذج هو أساس التفسير فى البحوث الامبريقية التى تستمد إطارها المرجعى من البنائية الوظيفية التى تتمثل المجتمع كإنسان يتكون من عدد من الأعضاء التى يقوم كلاً منها بعدد الأنشطة والوظائف المتكررة تعمل باتساق، وتساعد الإنسان على البقاء والاستمرار . وهكذا المجتمع فإنه يتكون من عدد من النظم التى تعمل باتساق وتقوم بعدد من الوظائف والأنشطة المتكررة تعمل على ثبات المجتمع واستقراره . وهذه الوظائف والأنشطة المتكررة التى يقوم بها كل نظام تلبي حاجات النظم الأخرى والمجتمع . وبالتالي تعتبر ضرورة للغير والمجتمع .

وفى إطار هذه النظرية يمكن النظر إلى العلاقات بين النظم والعمليات على اختلاف أشكالها وأهدافها . فهى فى مجموعها عدد من العناصر التى يقوم كل عنصر فيها بالأنشطة والوظائف المتكررة التى تعمل باتساق للمحافظة على بقاء النظام واستمرار العمليات. وحيث أن تكنولوجيا التعليم هى نظام فرعى من النظم التعليمية الكلية، فإنه يقوم بتنفيذ وظائفه التى تتمثل فى التصميم والتطوير والاستخدام والإدارة والتقويم لمصادر التعليم والتعلم، ويعمل باتساق مع نظم التدريس والتقويم والإدارة التعليمية لتحقيق أهداف النظام التعليمى الكلى .

وهذا ما يطرح الحاجات المختلفة للنظم الفرعية المختلفة من نظام تكنولوجيا التعليم، التى يعمل الأخير لتلبيتها، لتحقيق ثبات واستقرار النظام التعليمى العام فى المجتمع، أو فى المؤسسة التعليمية كنظام فرعى أصغر أيضاً .

وفى هذه الحالة نجد أن الباحث يطرح عدداً من التساؤلات حول المهام والوظائف التى يقوم بها نظام تكنولوجيا وعملياته بالاتساق مع نظم التدريس والتقويم والإدارة التعليمية لتحقيق استقرار النظام التعليمى . مثل : الارتقاء بمستوى التحصيل والفاعلية والكفاءة التعليمية، تنمية الدافعية للتعليم والتعلم، إشراء المدركات التعليمية ، دعم التفكير النقدى وحل المشكلات، تشكيل العقل التطبيقى ودعم المهارات وغيرها من الوظائف التى تلبي حاجات النظام التعليمى من تكنولوجيا التعليم، وتخضع للبحث والاختيار والتحقق من اتفاقها مع الوظائف العامة أو الكلية، وإمكانيات التنفيذ لتحقيق استقرار النظام ككل واستمراره .

ومن جانب آخر فإن نظام تكنولوجيا التعليم يقوم على عدد من العمليات التى تتفاعل مع بعضها لتحقيق الأهداف والوظائف العامة لتكنولوجيا التعليم، ويتولى القيام بها العناصر البشرية بدعم من الموارد المالية والبيئة التعليمية . وتوزيع هذه الوظائف والعمليات على العناصر البشرية كل فى مجال تخصصه وإطار تأهيله وتدريبه . وتعمل هذه العناصر أيضاً باتساق لتحقيق الأهداف والوظائف الكلية التى تتمثل فى الوظائف الرئيسة لعمليات التصميم والتطوير والاستخدام والإدارة والتقويم . لترسيخ الفكر النظرى والمهارات التطبيقية لممارسة المهنة .

وبذلك تتحقق الأهداف من وجود نظام تكنولوجيا التعليم واستمراره فى إطار النظام التعليمى الكلى، وكذلك الأهداف من وجود العناصر البشرية المتعددة واستمرارها فى إطار نظام تكنولوجيا التعليم .

وفى إطار توزيع الوظائف والمهام باتساق بين النظم والعناصر لضمان استقرار النظام الأكبر واستمراره، تتم عملية المتابعة والتقويم واتخاذ القرارات بالدعم والتطوير للوظائف والأهداف، وتنمية الموارد البشرية والمادية التى تضمن استمرار النظام واستقراره .

وفى هذا الإطار يعتبر النموذج الوظيفى أساساً للتفسير فى البحوث الجزئية التى تهتم بعناصر النظم وأدوارها ووظائفها، واختيار القيام بهذه الأدوار

والوظائف وتقويمها من خلال البحوث التى تهدف إلى ذلك، وتحتاج نتائجها للتفسير من خلال النموذج الوظيفى .

وتدعم علوم الإدارة والاتصال والمجالات العلمية فى التربية المقارنة والإدارة التعليمية ونظرياتها والمفاهيم الخاصة بهذه العلوم ومجالاتها البحثية هذا النموذج وآلياته فى تفسير النتائج فى البعد الخاص بالوظائف والأدوار والمهام واختبارها فى إطار المفاهيم الخاصة بالنظم وبنائها وأهدافها فى المجتمع أو النظم العامة .

نموذج الدوافع والحاجات

تعتبر نظريات علم النفس بفروعه المختلفة الإطار المرجعى لهذا النموذج، حيث تهتم الكثير من النظريات بتنظيم الدوافع والحاجات وتحديد أسبقياتها بالنسبة للفرد، وعلاقتها بالسلوك بصفة عامة . وتوجيه السلوك الفردى إلى ما يلبي هذه الدوافع ويشبع الحاجات . حتى يتحقق للفرد الاتزان النفسى الذى يساعد على استمرار التواصل مع الغير والتكيف مع البيئة . ومع تعدد الأنماط من الدوافع والحاجات وتباينها بين الأفراد، فإننا نتوقع أيضاً أن تختلف هذه الدوافع والحاجات بتغير الخصائص الديموجرافية والمواقع والأدوار، وكذلك بتأثير المعايير الثقافية والاجتماعية المكتسبة .

ومن هنا تظهر أهمية دراسة الخصائص والسمات الأولية أو الديموجرافية أو الاجتماعية فى علاقتها بأنماط الاتصال والتفاعل مع مصادر التعليم والتعلم، وتحدد الإجابة على التساؤلات الخاصة بأسباب اختلاف مستويات الاستخدام والإفادة من هذه المصادر باختلاف هذه السمات مثل المستوى التعليمى/ والمرحلة العمرية/ والنوع/ والمستوى الاجتماعى والاقتصادى وغيرها، حيث أن الدوافع والحاجات تختلف باختلاف هذه السمات المذكورة .

وبذلك فإنه قد لا يتم تفسير أنماط السلوك والاستخدام فى علاقتها بالحاجات والدوافع تبعاً لمستويات السمات الديموجرافية أو الأولية أو الاجتماعية . لكن بناء هذه العلاقات يظل وإراداً فى مرحلة التفسير حتى لو جاءت النتائج رصدًا للعلاقة بين السلوك والاستخدام وبين هذه السمات فقط .

وبجانب تفسير تباين التعرض والاستخدام في علاقته بتباين الدوافع والحاجات، فإن نظريات تباين الحوافز *Incentive- Conflict Theories* تفسر السلوك الاتصالي مع مصادر التعليم والتعلم أيضاً في علاقته بالعائد الذي يجنيه الفرد أو يخسره من هذا السلوك . ذلك أن السلوك في هذه النظريات يرتبط بأقصى ما يحققه الفرد من عائد، وأقل ما يخسره ممثلاً في الوقت والجهد والمال ... على سبيل المثال .

ويمكن أن يفسر العائد في هذه النظريات بما يحققه الفرد من دوافع أو يشبعه من حاجات لديه في إطار الجهد المبذول الذي يصل إلى أدناه في هذه النظريات.

وفى إطار هذا النموذج يضع الباحث في اعتباره المقارنة بين مستويات التعرض والاستخدام، واتجاهات الاهتمام والتفضيل، والتباين في دوافع التعرض والاستخدام أو الحاجات المستهدفة من مصادر التعليم والتعلم .

وهذا النموذج يرتبط إلى حد بعيد بالنموذج الوظيفي، لأنه في الوقت الذي يحدد فيه الفرد دوافعه من التعرض والاستخدام وحاجاته منه، فإنه يتم تحديد وظائف مصادر التعليم والتعلم على الجانب الآخر وترتيبها في إطار ترتيب الفرد لدوافعه وحاجاته، مادامت هذه المصادر تسعى إلى تحقيق أكبر مستوى من كثافة التعرض والاستخدام .

ولا يوقف الأمر عند حدود حاجات الفرد ودوافعه فقط كمدخل للتفسير، ولكن بناء العلاقة بين حاجات النظم والوظائف المستهدفة - كما سبق أن أوضحنا - في إطار المؤسسات أو النظم التعليمية يدخل أيضاً في هذا النموذج، كما كان مطلباً في النموذج الوظيفي السابق عرضه .

وهذا ما يؤكد مفهوم التكامل بين النماذج المختلفة للتفسير، وتكامل المداخل البحثية أيضاً عند دراسة المشكلات العلمية في مجال تكنولوجيا التعليم كما سبق أن أوضحنا في الباب الأول .

نموذج السببية والتأثير المتبادل

يسهم هذا النموذج في تفسير حدوث وقائع معينة باعتبارها نتيجة لوقائع أخرى كانت سبباً في حدوث الأولى، وهو مبدأ الربط بين المقدمات والنتائج أو

الأسباب والنتائج، أو ما يسمى بالسببية أو العلئية . ذلك أنه متى توافرت ظروف معينة أو شروط خاصة فإنه يمكن الاستدلال عما يترتب عليها باعتبارها نتيجة لأسباب تمثلت في الظروف أو الشروط التي أدت إليها .

ويكون المهم في حالة التفسير السببي هو توافر الشروط والمقومات التي تجعل من تعاقب الأحداث زمنياً إطاراً لهذا التفسير، فلا يكفي توافر الشروط والمقدمات وحدها لتكون سبباً، ولكن التعاقب يفسر أن الواقعة الأولى متى توافرت فيها الشروط والمقومات أصبحت سبباً للواقعة التالية باعتبارها نتيجة .

ولذلك يضع الباحث في اعتباره التسلسل التاريخي في الحدوث، والاقتران في المكان، والارتباط العضوي بين السبب والنتيجة .

ويظهر مبدأ الاقتران في المكان والزمان ضرورياً في حالة التأثير المتبادل. وفي هذه الحالة لا يكفي أن نفس واقعة باعتبارها سبباً للآخرى، بل يمكن تفسير الواقعتين باعتبارهما سببان ونتيجتان في نفس الوقت .

ويعتبر فرض السببية والتأثير المتبادل الأساس في معظم -أن لم يكن كل- البحوث والدراسات الخاصة باختبار العلاقات السببية التي تقوم على المنهج التجريبي وتصميماته . لأن الفروض الخاصة بالعلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة تقوم أساساً على أن هذه العلاقة هي علاقة سببية أو تأثير . حيث تكون المتغيرات المستقلة سبباً في التغير أو الفروق الناتجة في قياس المتغيرات التابعة أو تؤثر فيها .

وهذا يتطلب من الباحث أن يبني فروضه على النظريات والتعميمات العلمية الخاصة بهذه العلاقة والتي اكتسبت رسوخاً في نظريات علم النفس التعليمي وعلم النفس المعرفي فيما يتعلق بقياس المعارف أو المهارات المكتسبة في علاقتها بعدد من المثيرات التي صاغتها النظريات الخاصة بهذه العلوم .

وفي هذا الإطار يمكن تأكيد الحاجة إلى التفسير القائم على مبدأ السببية في البحوث الخاصة بوصف العلاقات السببية واختبارها مثل البحوث الخاصة بتحقيق العلاقة السببية بين خصائص التعرض والاستخدام وقدرة مصادر التعليم والتعلم على القيام بوظائفها في تلبية الدوافع وإشباع الحاجات الفردية لدى

المستفيدين . وكذلك تفسير العلاقات السببية بين تصميم وتطوير المثيرات المستحدثة أو التغير فيها في مصادر التعليم والتعلم، والكسب المعرفي والمهارى الناتج عن التعرض أو الاستخدام لهذه المثيرات . وهو ما نجده شائعاً في بحوث التصميم والتطوير في مجال تكنولوجيا التعليم التى تقوم على البحوث التجريبية التى يعتبر الاقتران فى الزمان والمكان من أهم دعائمها .

وليسست هذه النماذج فى التفسير على سبيل الحصر لكنها أمثلة لما يمكن أن يسترشد به الباحث فى قراءة النتائج الكمية فى البحوث الامبريقية ويقدم تفسيراً لها .

وهناك نماذج أخرى مستقاة من علوم أخرى مثل النماذج الخاصة بتفسير الرموز اللغوية فى إطار علم اللغة والدلالة والعلامات وبصفة خاصة فى تفسير ظهور أو اختفاء رموز لغوية، ومعانى جديدة ترتبط بالتغيرات التى تحدث فى الواقع الاجتماعى، والتى تعتمد فى معظمها على الأفكار والمقولات الخاصة بعلم دراسة الظواهرات، والأنثروبولوجى، ودراسة الفئات والمجتمعات ونظريات التفاعل الرمزي .

وكذلك النموذج المعرفى *Cognitive* فى التفسير، الذى يرتبط أيضاً بالنماذج اللغوية ويستقى نظرياته وأفكاره من علم النفس المعرفى ونظريات الإدراك ومعالجة المعلومات التى تفسر تباين التعرض والاستخدام وكذلك تباين الإدراك والستذكر بوصفها نتائج لعمليات التعرض والاستخدام وتباين التأثيرات بالتالى، بالإضافة إلى الكشف عن التأثيرات المعرفية وعلاقتها بالعمليات الإدراكية للمحتوى العلمى أو موضوعات التجريب وخصائصها .

وغيرها من نماذج التفسير التى تقوم على النظريات والأفكار الخاصة بالعلوم الأخرى، خصوصاً أن دراسات تكنولوجيا التعليم من الدراسات البيئية التى تعتمد فى الكثير من نظرياتها وتعميماتها وفروضها على العلوم التربوية الأخرى وعلوم الاتصال والمعلومات والإدارة وتستفيد من نظريات هذه العلوم وأفكارها .

وكما أن هذه النماذج لا يتم حصرها والاعتماد عليها على سبيل التحديد، فإنه فى نفس الوقت لا يمكن التحديد بشكل قاطع بصلاحية أى منها مع أنماط معينة من البحوث .

ويشير هذا أيضاً إلى أهمية التكامل بين هذه النماذج في تفسير الظاهرة العلمية التي تتعدد عناصرها ومتغيراتها بالتالي بجانب تعقد علاقاتها، بحيث يحتاج الباحث إلى أكثر من نموذج لتفسيرها كما احتاج إلى أكثر من مدخل نظري لصياغتها، وأكثر من منهج لدراستها .

صعوبات التفسير

تزداد الحاجة إلى التفسير والاستدلال في الدراسات الامبريقية التي تهتم بالجزء وتكتفى بعرض النتائج في إطار كمي من خلال العمليات الإحصائية المتعددة . وبالتالي فإن استكمال حلقات البحث والاستفادة منه يحتاج إلى التفسير الكيفي لهذه النتائج الكمية والإحصائية ووضعها في السياق المعرفي لهذه الدراسات .

وفي معظم الأحيان تكون محاولة الباحث للتفسير ورؤيته له على أنه إعادة قراءة للجداول والأرقام والإحصائيات في بناء لغوي لفظي مما يعد تكراراً للعرض مرة أخرى، وتكون خلاصة النتائج في العادة هي أبرز هذه الأرقام والإحصائيات دون محاولة تفسير دلالتها أو مغزاها أو علاقاتها في إطار الأفكار والتعميمات النظرية .

وهذا يكون عادة نتيجة للعوامل التالية التي تشكل صعوبة للباحث في التفسير والاستدلال وبناء التعميمات .

أولاً : غياب الفكر المنهجي وفلسفة اتجاهات دراسة الظاهرة العلمية لدى الكثير من الباحثين . حيث لا يدري الباحث في أي إطار يعمل وإلى أي المدارس الفكرية في البحث العلمي ينتمي . فهو لا يدري المفهوم الخاص بالامبريقية وعلاقاتها العلمية ومتطلباتها المنهجية، ولا يدرك خصائص وسمات الفكر الوضعي ونقيضه في البحث ومجالات تطبيق كل منهما .

فالفكر الامبريقي في البحث العلمي يعتمد على الاستقراء في البحث، ودراسة الأجزاء وبناء التعميمات التي تقود في النهاية إلى بناء النظرية وليس العكس . ولذلك يصبح بناء التعميمات وتفسيرها أو توظيف

طرق الاستدلال والبرهان من خلال النتائج الكمية أمراً ضرورياً .
لاتتصف حدود البحث عند صياغة النتائج الكمية والبحث عن دلالة النتائج الإحصائية فقط .

ثانياً : عجز الباحث في البداية عن بناء إطار نظري قوى يحدد ملامح البحث ومشكلاته واتجاهات صياغة الفروض العلمية واختبارها بحيث تتحول بعد اختبارها إلى تعميمات تعتمد على هذا البناء . فالدراسات السابقة ليست رصداً أو تصنيفاً لما سبق إعداده من بحوث في مجال المشكلة ولكنها قاعدة معرفية لبناء هذا الإطار النظري الذي يسهم أيضاً في التفسير والاستدلال والقراءة العلمية الصحيحة للنتائج الكمية .

ثالثاً : عجز العينات المحدودة والأدوات المنهجية التقليدية- مثل الاستقصاءات- عن تحصيل المعرفة والخبرة الكافية من المبحوثين، وإتاحة الفرصة لهم للتعبير بحرية عن ذاتيتهم دون قيود تفرضها نمطية بناء هذه الأدوات ومحتواها . التي لاتنفذ في أكثر من تصنيف المبحوثين في فئات تبعاً للمتغيرات التي يحددها البحث .

ولذلك فإن هذه الأدوات يجب أن تستكمل بأدوات أخرى تؤكد فهم المبحوثين وإدراكهم للبحث ورموزه وقيمه وتؤكد أيضاً حريته في التعبير عن ذاته بطرق أخرى غير هذه الأدوات التقليدية . ووضع هذه الضوابط المنهجية في الاعتبار عند التفسير والاستدلال .

رابعاً : الإغراق في استخدام الأساليب والطرق الإحصائية واستعارة مصطلحاتها ومناهجها في عرض النتائج دون حاجة فعلية تتفق ومتطلبات البحوث وأهدافها، حتى تحولت هذه الاستخدامات إلى غاية في حد ذاتها وليست وسيلة للمساعدة على التفسير والاستدلال .

ولذلك يجب الحذر في الاستخدامات الإحصائية واستخدامها في إطار متطلبات البحث وأهدافه، ثم قراءة المصطلحات والمفاهيم الإحصائية الخاصة بعرض النتائج في إطار الأفكار والمقولات التفسيرية التي تدعم هذه النتائج فترتفع بقيمتها بالتالي في تطوير المعرفة العلمية المتخصصة .

وبجانب العوامل السابقة هناك عوامل أخرى ترتبط باتجاهات الباحث نفسه وأخلاقيات البحث العلمي، لأن غير الجاد أو الذي يعتمد على المحاكاة والنمطية أو الآلية في إعداد البحث، لن يجد قاعدة من المعرفة تدعم تفسيراته وقيمه العلمية .

فالباحث الجاد هو الذى يتعامل مع البحث العلمى فى إطار المعرفة العلمية والمنهجية المتكاملة التى تسهم فى الارتقاء بقيمته ودوره فى تحقيق الإضافة العلمية المتميزة .

آليات التفسير

يعتبر تجاوز صعوبات التفسير مطلباً أولياً، حيث نشير دائماً إلى امتلاك الفكر النظرى والمنهجى العلمى للارتقاء بالباحث والبحث ونتائجه، ويأتى بعد ذلك الإجابة على السؤال الخاص بتوظيف الفكر النظرى والمنهج العلمى فى الارتقاء بالتفسير والاستدلال والقراءة العلمية لنتائج البحث والدراسة .

وإذا كان امتلاك الفكر النظرى والمنهج العلمى يمثل الجانب المعرفى فى عملية التفسير، فإن توظيف هذا الجانب يمثل الجانب المهارى فى هذه العملية، الذى يحتاج إلى تدريب منظم للباحثين على اتباع خطوات ضرورية تمثل آليات التفسير أو المراحل الخاصة بعملية التفسير والاستدلال . والتى يمكن عرضها فى الآتى :

١- الخطوة الأولى هى إعادة قراءة النتائج الإحصائية فى ضوء المفاهيم الخاصة بالعلاقات الإحصائية مثل مفهوم الدلالة والمغزى، ووجودها أو غيابها، وتفسير الدلالة والمغزى فى ضوء العلاقات التقريرية التى قدمتها فروض البحث، أو التعميمات النظرية الخاصة .

مثل ما هو المقصود بوجود علاقة دالة بين عرض النصوص مصاحبة للصوت فى برامج الكمبيوتر التعليمية وبين التحصيل فى مقرر معين؟ دلالة العلاقة فى هذه الحالة لايزيد عن التقرير بأن هذه العلاقة ليست وليدة الصدفة وأن الاحتمال الأكبر أن هناك تأثيراً ما للعرض على التحصيل، ولكن يظل مطلوباً استكمال التفسير الخاص باتجاه العلاقة . ولذلك فإن

التفسير يحتاج إلى دراسة الارتباط بينهما لتقرير الاتجاه لتأكيد دلالة العلاقة الارتباطية لما ينص عليه الفرض العلمي أو التعميمات الخاصة بالتأثير الإيجابي للنصوص والصوت على التحصيل .

وهنا تظهر أهمية الاستخدام المتكامل للعلاقات الإحصائية، فدراسة دلالة الارتباط تعتبر ضرورة لاستكمال دراسة دلالة العلاقة أو مغزاها، وكذلك دراسة المعاملات المكملة لدلالات الفروق في المعادلات ذات الطرفين التي يتم توظيفها في الفروض غير الموجهة . لأن عدم استكمال دراسة العلاقات الإحصائية، يقدم نتائج خادعة في معظم الأحوال، أو على الأقل منقوصة لاتقدم تفسيراً حقيقياً للعلاقات، ولكنها تصل إلى نتائج ذات علاقة بالجدول الإحصائية فقط، دون ارتباط بالبحث وأهدافه وفروضه أو الإطار النظري الخاص به .

٢- وبعد إعادة قراءة النتائج قراءة تفسيرية، يسجل الباحث ملخصاً بها، في عبارات تقريرية شارحة، خصوصاً بعد استكمال دراسة العلاقات الإحصائية. دون الاكتفاء بالتقرير بصحة الفرض أو زيفه .. ولكن البحث عن مواطن صحة الفرض أو زيفه في النتائج التفصيلية يعتبر ضرورة لتحقيق هذا الهدف .

٣- إعادة استعراض نتائج البحوث والدراسات السابقة، والتركيز على النتائج في علاقتها بخصائص العينات أو إجراءات التجريب لتحديد مواطن الفروق والاختلافات . والإجابة على السؤال لماذا اختلفت نتائج دراسة ما عن نتائج دراسة أخرى ؟ .. أو لماذا اتفقت النتائج رغم اختلاف العينات أو موضوعات المعالجة التجريبية ؟.. وتسجيل هذه الملاحظات في إطار تصنيفي يتفق مع تصنيف نتائج البحث الذي يقوم بتفسير نتائجه .

٤- عقد المقارنة العلمية بين ما توصل إليه الباحث من نتائج ونتائج الدراسات السابقة والعوامل المؤثرة فيها، وتحديد أوجه الاتفاق أو الاختلاف بينها .

٥- استعادة التعميمات والفروض العلمية التي صاغتها النظريات ذات العلاقة مع أهداف البحث وعناصره ومتغيراته، والتي ساقها الباحث في عرضه للإطار النظري للدراسة. وهذه التعميمات والفروض العلمية التي ثبتت صحتها تعتبر المظلة العلمية أو الإطار المرجعي لبنايات المفاهيم والعلاقات التي تقوم عليها الدراسة أو البحث محل التفسير . مادام لم يثبت نقدها أو تأكيد زيفها.

وهذا لايعنى أن النتائج يجب أن تتفق مع هذه التعميمات اتفاقاً مطلقاً، ولذلك يظل من مسئولية الباحث الإجابة على الأسئلة الخاصة بأسباب عدم الاتفاق بين النتائج وهذه التعميمات، فالإجابة على هذه الأسئلة هي التي تقدم تطويراً للمعرفة العلمية في هذا المجال يقوم على نقد الأفكار أو التعميمات السابقة، وفي هذا المجال تعتبر الدراسة النقدية أو الكيفية لهذا التباين ضرورة لدعم حرية الباحث في استيفاء البيانات والمعلومات والمعارف التي تقدم الإجابة النقدية على هذه الأسئلة .

٦- بذلك يصبح أمام الباحث ثلاث معطيات للتفسير، الأولى نتائج البحث ذاته في جمل أو عبارات تقريرية مؤكدة بالدلالات الإحصائية، وكذلك تسجيلاً لفئات الدراسات السابقة ونتائجها بعد تصنيفها بما يتفق مع نتائج البحث الحالي وأوجه الاتفاق والاختلاف بينها، بالإضافة إلى الفروض والتعميمات والنظريات الراسخة ذات العلاقة بالبحث .

وفى إطار هذه المعطيات والمقارنة بينها، يقدم الباحث إجابة على الأسئلة التالية .

- ما هي العلاقات التي توصل إليها البحث الحالي ؟
- ما هي حدود الاتفاق أو الاختلاف بينها وبين نتائج دراسة هذه العلاقات في الدراسات السابقة ؟
- هل هناك اتفاق بين نتائج البحث ونتائج الدراسات السابقة وبين الفروض والتعميمات والنظريات العلمية ذات العلاقة بالبحث .
- وإذا كان هناك اختلاف، فما هي جوانب هذا الاختلاف ؟
- وفى حالة الاختلاف، ما هي الأسانيد العلمية لكل جانب من الجوانب، فى كل نقطة من نقاط الاختلاف ؟
- نقد الأسانيد العلمية التي يستعين بها الباحث، للترجيح بواسطتها وتصنيفها حسب قوتها وضعفها، واستبعاد الضعيف منها .
- ترجيح أحد الجانبين بناء على المقارنة المعيارية بهذه الأسانيد العلمية .
- بذلك يقدم الباحث إجابة على السؤال الخاص بصحة العلاقات التي توصل إليها البحث أو زيفها .

٧- وبعد الوصول إلى هذه الإجابات يقدم التفسير العام في جمل وعبارات تقريرية تسجل هذه الجوانب وبصفة خاصة أوجه الاتفاق والاختلاف وأسبابه للوصول إلى إجابة عامة على السؤال لماذا توصلت النتائج إلى قيام العلاقة واتجاهها وشكلها؟، أو الإجابة على الأسئلة الخاصة بالعلاقات السببية بين المتغيرات التي طرحتها فروض الدراسة في البداية .

٨- يراعى الباحث تعدد النتائج وتعدد التفسيرات المرتبطة بها، مع ملاحظة أنه مهما تعددت النتائج والتفسيرات الخاصة بكل نتيجة منها، فإن الباحث لا يغفل الحاجة إلى تقديم تفسير شامل أو كلي يربط بين النتائج الفرعية وبعضها، وكذلك بين التفسيرات الفرعية وبعضها .

٩- ومتى وصل الباحث إلى التفسيرات الخاصة بوجود العلاقات وأسبابها والعوامل المؤثرة في استمرارها أو غيابها . فإنه يجهد نفسه في البحث التفصيلات الخاصة بدعم هذه العلاقة واستمرارها أو تطويرها . بحيث تكون هذه التفصيلات هي مصدر التوصيات التي ينتهي بها تفسير النتائج، باعتبارها مطلباً أساسياً من متطلبات قراءة النتائج وتفسيرها .

١٠- ويراعى الباحث في تقرير التوصيات، أنه لاتوصية دون سند علمي، وأهم هذه الأسانيد هو النتائج التي توصل إليها وتفسيراتها والتي يمكن من خلالها الإجابة على الأسئلة الخاصة بكيفية دعم النتائج التي توصل إليها، وآليات تفعيلها والاستفادة بها في تطوير المعرفة العلمية، أو التطبيق والممارسة المهنية .

ولا ندعى أن هذه الآليات في تفسير النتائج هي كل ما يمكن للباحث القيام به حتى يمكن قراءة النتائج قراءة تحليلية تحقق الفائدة العلمية والتطبيقية، ولكن الباحث هو الأكثر دراية بالبحث وأهدافه واتجاهات التجريب والتطبيق وأساليب تحقيق النتائج . ولذلك فإن ما سبق لا يزيد عن كونه دليلاً للباحث يسترشد به في تفسير النتائج والوصول إلى التوصيات العلمية التي ترقى بالبحث وأهميته في المجالات العلمية والمهنية .

الفصل السابع عشر

كتابة مشروع البحث وتقريره النهائي

بينما يعتبر مشروع البحث مخططاً علمياً يوضح ما ينوي الباحث أن يقوم بدراسته وكيفية القيام بهذه الدراسة . فإن التقرير النهائي هو وثيقة علمية توضح ما قام به الباحث فعلاً، وما توصل إليه من نتائج وتوصيات علمية .

ويقوم مشروع البحث أو خطة البحث *Proposal /Plan /Project* بأدوار عديدة في مسار البحث العلمي . حيث يعتبر التزاماً من الباحث بالمشكلة التي سوف يدرسها وحدود الدراسة، وإجراءاتها، ومجالات الدراسة. ويضاف إلى ذلك بالنسبة للمشروعات البحثية التي تقوم بها الهيئات أو المؤسسات تحديد الإمكانيات المالية والمادية والبشرية الواجب توافرها لإنهاء البحث والوصول إلى النتائج المستهدفة .

أما التقرير النهائي للبحث فإنه يتحدث عن الماضي فيما يتعلق بالإجراءات والمسارات العلمية، حيث يقدم المشكلة التي قام الباحث بدراستها وكيفية دراستها والنتائج التي توصل إليها وتفسير هذه النتائج .

وإذا ما اعتبرنا كلا من المشروع أو الخطة والتقرير النهائي صورة واحدة لوثقتين الأولى تعكس ما سوف يتم في المستقبل، والثانية تعكس ما تم في الماضي فإن النتائج وتفسيرها تعتبر العنصر الأساسي الذي يميز التقرير النهائي عن خطة البحث بالإضافة إلى ما يقترحه البحث من توصيات أو ما يثيره من بحوث أخرى ترتبط بالنتائج التي توصل إليها .

ويستمر عرض كل من مشروع البحث والتقارير النهائية في تنويع منهجى بالعناصر التى يتضمنها كل منهما.

عناصر مشروع البحث

١- صفحة العنوان : وتشمل

- الجهة أو المؤسسة العلمية التى يقدم إليها مشروع البحث أو تدعمه.
- عنوان البحث المقترح .
- اسم الباحث ووظيفته، أو فريق البحث .
- سبب تقديمه (فى حالة الرسائل العلمية)
- المشرف على البحث أو هيئة الإشراف .
- تاريخ تقديم مشروع البحث .

٢- جسم مشروع البحث : ويشمل

- التمهيد للمشكلة العلمية . والتركيز على مصادر التعرف على المشكلة وجودها ودوافع دراستها ، وتأكيد هذه الجوانب من خلال الأبعاد النظرية والفكرية والتراث العلمى فى موضوع المشكلة .
- تحديد المشكلة العلمية وطرح الجملة التقريرية أو التساؤل العام الذى يلخص هذه المشكلة والتساؤلات الفرعية التى يستهدف الإجابة عليها .
- الأهداف العلمية لدراسة المشكلة المقترحة .
- أهمية دراسة المشكلة المقترحة .
- التعريف بالمفاهيم والمصطلحات .
- أدبيات البحث والدراسات السابقة .
- الفروض العلمية التى يستهدف الباحث اختبارها .
- الإجراءات المنهجية : وتشمل
 - المعاينة أو نظام العينات .
 - وصف التصميم المنهجى .

- الأدوات والمقاييس .
- إجراءات جمع البيانات، والاختبارات أو إجراءات القياس والمقاييس، والاستخدامات الإحصائية .

٣- قائمة المراجع

ويكتفى بهذه العناصر فى مشروعات أو خطط البحوث التى تقدم لاستكمال متطلبات الدراسات العليا، أو التسجيل فى درجاتها . بينما يضاف عليها فى المشروعات الكبيرة والممولة التى تقوم بها هيئات أو مؤسسات بحثية أو فريق بحث، يضاف العناصر الخاصة بالدعم المالى وتفصيلاته، وتشكيل فريق البحث ومهامه، وإيضاح كامل للإجراءات التنفيذية لخطة العمل مقرونة بالحدود الزمنية المقترحة لكل خطوة أو مرحلة من مراحل البحث والميزانية التقديرية .

وفى كل الأحوال يتبع فى كتابة مشروع البحث أو خطته الأسس العلمية للكتابة والتسجيل ، وتوثيق المعلومات كما سيأتى ذكره بعد .

عناصر التقرير النهائى وتنظيمه

يتسع التقرير النهائى ليشمل المزيد من التفاصيل الخاصة بكل خطوة من خطوات البحث، لأن التقرير النهائى يشمل ما قام به الباحث من إجراءات وخطوات عمل للوصول إلى النتائج التى توصل إليها الباحث .

ولذلك فإن الباحث يتخذ القرار الخاص بتقسيم التقرير النهائى إلى وحدات أو أجزاء يتوفر فيها صفة الوحدة فى عرض التفاصيل الخاصة بها . تأخذ إطار التقسيمات المألوفة أجزاء / أبواب / فصول / مباحث . يتميز كل منها بوحدة الموضوع المطروح فى إطارها . ولا يدخل الجزء التمهيدى أو قوائم المراجع والملاحق ضمن هذه التقسيمات حيث تعتبر وحدات مستقلة لكنها ذات ارتباط بكل عناصر التقرير، وبالتالي يتم تقديمها خارج جسم التقرير الذى يطرح الباحث تقسيمه إلى وحدات مستقلة فى إطار التبويب الذى يراه . وينقسم التقرير النهائى للبحث إلى الأجزاء التالية :

١- الجزء التمهيدي *Introductory* ويضم :

- صفحة العنوان .
- صفحة الشكر والتقدير .
- قائمة المحتويات .
- قائمة الجداول .
- قائمة الأشكال .

٢- الجسم الرئيسي للتقرير *Main body* ويمكن تقسيمه إلى أجزاء أو أبواب وفصول ، أو فصول فقط أو فصول ومباحث، أو فصول ومباحث ومطالب، بما يتفق مع مفهوم تحقيق الوحدة داخل كل جزء أو قسم في هذا التوزيع .ويضم العناصر التالية :

- ١/٢- مشكلة البحث. ويشمل التقديم للمشكلة ثم التعريف بها وعرضها في صورة من صور عرض المشكلة مثل الجملة التقريرية أو التساؤل العام.
- أهداف دراسة المشكلة .
- أهمية البحث أو أهمية دراسة المشكلة .
- التعريف بالمفاهيم والمصطلحات .
- العلاقات الفرضية أو التساؤلات المطروحة .

٢/٢- أدبيات البحث والدراسات السابقة . ويمكن أن يدخل في إطار هذا الجزء التعريف بالأبعاد الفلسفية والنظرية للمشكلة وجوانبها وأهداف دراستها وذلك كله فيما يمكن عرضه في وحدة أو أكثر للإطار النظري للدراسة .

٣/٢- الإجراءات المنهجية :

- وصف نظام العينات .
- وصف التصميم المنهجي .
- وصف الأدوات والمقاييس المستخدمة .
- مناقشة اختبارات الثبات والصدق .
- شرح الإجراءات الميدانية أو العملية (التجريبية) التي اتبعها الباحث للوصول إلى النتائج .
- وصف الطرق والأساليب الإحصائية المستخدمة وأهميتها .

٤/٢- عرض النتائج التي توصل إليها البحث وتفسيرها .

٥/٢- الخاتمة والتوصيات : وتشمل ملخصا للمشكلة المطروحة والإجراءات والنتائج، ثم مناقشة أهم النتائج وتفسيرها. بالإضافة إلى التوصيات التي يوصي بها الباحث، وكذلك ما يثيره البحث من الحاجة إلى دراسة مشكلات وبحوث أخرى ترتبط بنتائج البحث .

٣- قائمة المراجع .

٤- الملاحق .

وبينما لا توجد اختلافات في بناء تقرير البحث في البحوث العلمية التي يجريها الخبراء والباحثون من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمراكز العلمية، وكذلك في بناء تقارير الرسائل العلمية في الجامعات الأجنبية . نجد اختلافًا واضحًا في بناء تقارير الرسائل العلمية بين الجامعات المصرية، وبين الكليات وبعضها داخل الجامعة الواحدة، بحيث يمكن أن نرصد اتجاهات عديدة ومتباينة في هذا البناء يمكن إجمالها في الآتي :

١- تسجيل الدراسات السابقة تحت عنوان مستقل في الجزء الخاص بالتقديم للمشكلة العلمية أو التمهيد لها باعتبار هذه الدراسات مصدرا من مصادر تحديد المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة . بينما نجد في تقارير أخرى يخصص لها فصل مستقل يلي تحديد المشكلة العلمية .

وإذا كنا قد قدمنا رأينا بخصوص تسجيل الدراسات السابقة في التقرير النهائي للرسالة في الفصل السادس من هذا الكتاب . لكننا لانعتقد في صحة تسجيل الدراسات السابقة تحت عنوان مستقل في التمهيد للمشكلة وقبل تحديدها . لأن ما يقدم من دراسات سابقة في التمهيد للمشكلة إنما يؤكد الدافع لدراسة المشكلة الذي يمكن أن يتمثل في غياب أو ندرة الدراسات السابقة، أو معالم التغيير في النتائج التي توصلت إليها وذلك في الإطار العام لتأكيد دوافع دراسة المشكلة وليس التسجيل الكامل لهذه الدراسات السابقة والمرتبطة وتحليلها . بالإضافة إلى أننا إذا اتفقنا على تسجيلها قبل تحديد المشكلة - فيثور السؤال التالي : سابقة لماذا ؟... ولم يصل القارئ بعد إلى تحديد المشكلة . إلا إذا اعتقد أصحاب هذا الاتجاه أنها سابقة للعنوان ليس إلا !!!... ونشير في هذا المجال إلى أن الدراسات السابقة سواء ظهرت في

تقرير الرسالة أو أكتفى الباحث بالاستفادة منها في بناء الإطار النظري وتفسير النتائج، تعتبر سابقة على تحديد المشكلة في التفكير وليس في التقرير، أما في التقرير فإن القارئ لابد أن يعرف المشكلة أولاً ثم الدراسات السابقة عليها واتساق التحليل والاستفادة منها في تحديد المشكلة أولاً، ثم الاستفادة فيما يلي من إجراءات منهجية سبق استخدامها أو توظيفها .

٢- ويظهر أيضاً هذا التسجيل بعنوان مستقل فيما يدعيه البعض أن هذا الجزء ليس تمهيداً للمشكلة العلمية، ولكنه المقدمة العامة للتقرير التي يضمها مع تحديد المشكلة في فصل واحد هو الفصل الأول عادة، بما نلاحظ الإطالة في هذه المقدمة على حساب تسجيل باقي الإجراءات المنهجية في هذا الفصل، ويؤدي هذا إلى غياب الاتساق في بناء هذا الفصل . ولذلك نشير في هذا المجال إلى الآتي :

أ- عادة ما لا تكون هناك حاجة لمقدمة مستقلة في البحوث العلمية تقدم ملخصاً للبحث في مجمله . فهذا مجاله الملخصات والمستخلصات التي تلحق بالبحث أو الرسالة العلمية ، وأن تقرير البحث يبدأ مباشرة بتحديد المشكلة العلمية وأهميتها وأهدافها وإجراءات دراستها . فهذا الجزء هو التقديم العلمي للمشكلة ودراساتها ونتائج هذه الدراسة .

ب- إذا ما كان هناك اتجاه إلى تقديم للبحث ككل في التقرير النهائي تحت عنوان مقدمة أو مقدمة عامة كما في الكتب والمراجع العلمية، فإنها تسجل في تقرير البحث خارج ترقيم فصوله أو أجزائه . لأن المقدمة في هذه الحالة هي عرض مختصر للدراسة كلها وصعوباتها وبالتالي لا تكون جزءاً من تقسيم البحث أو الدراسة ذاتها .

ويتم ترتيب جسم التقرير كالآتي :

المقدمة
الفصل الأول : التعريف بالمشكلة وإجراءات دراستها
وهكذا

٣- الاتجاه إلى تحديد الفصول التالية إلى فصل خاص تحت عنوان الإطار النظري للدراسة يقدم فيه الباحث الأبعاد النظرية للدراسة تحت عناوين فرعية متعددة ثم الفصول التالية للإجراءات المنهجية ونتائج الدراسة .

ونحن لا نعترض على وجود هذا الفصل ولكن اعتراضنا على العنوان الخاص به الذى لا يشير إلى أى دلالة خاصة بالأبعاد النظرية، ويمكن استخدام العنوان فى أى دراسة أخرى دون تغير .
وأرى أن استخدام عنوان الإطار النظرى للدراسة يكون مرهونا بتعدد الفصول تحت هذا العنوان، وكل فصل منها له عنوان دال على محتواه . إما إذا كان فصلا واحدا يقدم الأبعاد النظرية فيفضل تحديد عنوان خاص به يكون دالا على محتواه بدلا من العنوان العام - ويكون مرتبطا بعنوان البحث أو الرسالة وإيعادها النظرية .

٤- ومن جانب آخر نجد هناك اتجاها آخر، يضع ملخص الرسالة وتوصياتها ومقترحاتها فى فصل خاص عادة ما يكون هو الفصل الأخير من فصول التقرير ويحمل رقما مسلسلا فى علاقته بالفصول السابقة (الفصل السابع مثلا)

وعلى الرغم من شيوع هذا الاتجاه فى جامعات عديدة، إلا أنه -للأسف- يقوم على خطأ فى الشكل والمحتوى . كالاتى :

أ- أن البحث ينتهى عادة بعرض النتائج وتفسيرها، وما يلحق بها من توصيات أو اقتراحات التى مرهونة بالنتائج التى توصل إليها الباحث، وبذلك يمكن أن يكون الفصل الأخير هو نتائج البحث وتفسيرها، والتوصيات والاقتراحات التى ترتبط عادة بهذه التفسيرات. وإذا كان هناك حاجة للتأكيد على التوصيات فيمكن أن يكون الفصل تحت عنوان نتائج البحث والتوصيات أو تفسير النتائج والتوصيات أو ملخص النتائج وتفسيرها وتوصياتها ... وغيرها من الأشكال التى يمكن أن تسجل تحت مظلة نص التقرير وبنائه المنطقى .

ب- ومن حيث الشكل فإنه ليس من المنطق أن يضم التقرير النص وملخصه ويحمل الملخص رقما مسلسلا يلى النص، وإنما الأفضل دائما أن يكون هذا الملخص خارج التسلسل ملحقا بالنص لسهولة تبادله أو نشره فى الدوريات أو المستخلصات العلمية العالمية .

ج- فى الحالات التى يقوم ببناء جسم التقرير على وجود مقدمة وخاتمة بجانب الفصول أو الأجزاء الداخلية للنص . فإننا لانميل إلى أن تضم هذه الخاتمة

ملخصاً آخر للبحث، وإلا كانت تكراراً لما سبق ذكره في المقدمة أيضاً، وهذا لا تحتمله البحوث العلمية، ويفضل في هذه الحالة أن تكون الخاتمة خلاصة النتائج والتوصيات .

وهذا ما تسير عليه البحوث المنشورة في الدوريات التي لا تقسم عادة إلى فصول أو مباحث، ولكنها تنشر التقرير وعناصره على التوالي وينتهي عادة بالنتائج والتوصيات *Finding and Recommendation* أو الخلاصة والتوصيات *Conclusion and Recommendation* . وبصفة عامة نود أن نشير إلى أن تحقيق الاتساق في الشكل والمحتوى للتقرير العام للرسالة العلمية من المتطلبات الأساسية لكتابة هذا التقرير، وتجنب الاتجاهات سالفه الذكر يحقق اتساقاً يقوم على المنطق في عرض التقرير وقراءته . بجانب الأبعاد التفصيلية الأخرى التي يجب أن يراعيها الباحث في كتابته محتوى المشروعات والتقارير العلمية .

كتابة محتوى المشروعات وتقارير البحوث

تمثل الكتابة المرحلة الأخيرة في إعداد مشروع البحث أو التقرير النهائي، وفي هذه المرحلة يضع الباحث خلاصة جهده ونتائجه على الورق، ويأمل في هذه الحالة ألا يقل مستوى العرض عن مستوى الجهد الذي بذله في البحث وإجراءاته. وألا يؤثر الأسلوب أو طريقة الكتابة والعرض على اتجاهات الآخرين نحو البحث ونتائجه .

ويشعر الباحث في هذه المرحلة بمزيد من التوتر والقلق يفوق ما كان يستشعره أثناء فترة الاطلاع والبحث والتقصي والتجريب وتقرير النتائج، لأن هذه الإجراءات في علاقتها ببعضها تسير في تسلسل واضح وتعمل بشكل آلي ويستحكم فيها الباحث حيث لا تخضع لرقابة أو ملاحظة الآخرين . أما الكتابة النهائية وتنظيمها فتخضع لملاحظة الآخرين وتشكل إطار الوثيقة التي يودعها تحت طلب الخبراء والباحثين في المكتبات العلمية.

ولذلك لاندج غرابة أن تتجمع المادة العلمية بين يدي الباحث ويتأخر في تناولها بالكتابة والعرض . تحت تأثير إحساسه بالقلق والتوتر الناتج من

إحساسه أن ما سيكتبه سيكون وثيقة يتناولها الآخرون بشكل أو آخر . ويجب أن تعرض في شكل يحقق أهداف العمل والجهد البحثي الذي قام به .

ولذلك فالنصيحة الأولى في هذا المجال ألا يحاول الباحث الكتابة تحت ضغط الوقت أو حث الآخرين، بل يكتب عندما يكون مستعداً لأن يكتب، ويكون قد سيطر على مفاتيح الكتابة وأدواتها. وبعد أن يكون قد انتهى تماماً من تدوين المادة العلمية في وحدات متجانسة، تحت عنوان أولى يشير في بنائه إلى الفكرة الجامعة لكل المعلومات أو الأفكار أو الآراء أو النتائج في كل وحدة يجتمع لها التجانس، والتي يمكن أن تأخذ شكل الباب/ أو الفصل / أو المبحث أو المطلب بعد ذلك، أو القسم أو الجزء من أجزاء المشروع أو التقرير النهائي .

وهذا يسهل الكتابة بعد ذلك، حيث لا يبقى أمام الباحث سوى استخدام عبارات أو جمل الربط أو الانتقال، والبناءات اللغوية التي تيسر عملية الانتقال السهل بين عناصر كل وحدة، وتربط في نفس الوقت بين هذه العناصر والأفكار .

ومن أبرز المخاطر في كتابة تقارير البحوث العلمية، أن يكتب الباحث كل جزء أو قسم بشكل مستقل وعلى فترات مباعدة، معتقداً أنه قد حقق إنجازاً بالانتهاء أولاً بأول من جزء وراء الآخر. بينما قد يؤدي ذلك إلى عدم اتساق هذه الأجزاء أو الأقسام - أو ما يعرض فيها من محتوى - مع بعضها في التقرير النهائي الكلي . ومن صور عدم الاتساق ما يلي :

- عدم مراعاة الأبعاد الزمنية أو التاريخية في عرض الوقائع والأحداث .
- تباين في عرض المفاهيم والمصطلحات من جزء إلى آخر .
- تباين في الآراء أو الأفكار المطروحة بين جزء أو قسم وآخر .
- اختلافات في الإحالات المرجعية والهوامش .
- عدم الاتساق بين عناوين الجزء أو القسم الواحد ، أو بينها وبين العناوين الرئيسية .

ولذلك يفضل أن يكتب التقرير كله مرة واحدة بعد الانتهاء من جمع المادة العلمية، والوصول إلى النتائج البحثية . وإذا كان قد كتبه مجزءاً وعلى فترات

متباعدة يلتزم الباحث بإعادة مراجعة ما كتبه بدقة شديدة في إطار السياق الكلى للتقرير، لتجنب ما قد يكون ظاهراً من عدم الاتساق بين الأجزاء أو الأقسام .

ويتصدر التوصيات الخاصة بكتابة مشروعات البحوث أو التقارير النهائية، أن يعنى الباحث الأسلوب العلمى فى الكتابة، الذى يتعامل مع الحقائق، ولا يبنى الأفكار أو الآراء على ملاحظات عامة، ويعتمد على الوصف المنطقى لهذه الآراء والأفكار مؤكدة بالأدلة والبراهين، واضعاً فى اعتباره قدرة الأسلوب على تحدى النقد العلمى من الآخرين . ولذلك يتجنب الباحث العبارات الإنشائية أو الجمل الخطابية، أو الشعارات الرنانة، التى تفقد النتائج العلمية قيمتها وقوتها .

وبجانب ذلك هناك عدد من التوصيات الأخرى فى الكتابة :

- ترتيب المحتوى فى إطار الباب أو الفصل وفقاً لمعيار من المعايير التى تحقق الانتقال السهل والمتدرج بين المعلومات، مثل الترتيب حسب الأهمية أو الزمن أو العلاقات الفرضية، أو معالم التشابه أو الاختلاف، أو الانتقال من العام إلى الخاص أو من السهل إلى الصعب .
- تحقيق الاتساق فى تقسيم المحتوى إلى أبواب أو فصول أو إلى فصول ومباحث، ويحاول بقدر الإمكان تحديد مساحات مقاربة لهذا الأبواب أو الفصول، بحيث لا يكون التباين كبيراً فى مساحات هذه التقسيمات بقدر الإمكان .
- يعكس العنوان الرئيسى والعناوين الفرعية الإطار العام لمحتوى الجزء أو القسم، وفى بناء لغوى محدد يميزه عن غيره من العناوين، ويربطه بها فى نفس الوقت بحيث تشير العناوين الفرعية فى مجموعها إلى العنوان الرئيسى، والعكس، ويظهر الارتباط واضحاً بما قبلها أو بعدها .
- أن يتجنب الباحث وضع ترجمه باللغة الأجنبية لهذه العناوين، ما لم تكن هى نفسها تعريب لعناوين باللغة الأجنبية فى نفس الموضوع، بحيث يمكن أن نقرر أنها تحولت إلى مصطلحات خاصة بالمجال العلمى، مثل عناوين الإجراءات المنهجية نظام العينات *Sampling* ، أو عرض النتائج *Finding* وهكذا .

- تحقيق الاتساق بين ما هو مقتبس والسياق الذى يوضع فيه . بحيث لا تظهر الاقتباسات فى صورة معزولة تؤثر على تفاعل القارئ مع النصوص .
- الالتزام بالاقتباسات القصيرة ذات العلاقة بالمعنى فقط، والبعد عن الاقتباسات المستفيضة مع تحديدها تحديداً قاطعاً من خلال وضعها بين علامات تنصيص أو أقواس ورقم الإحالة المرجعية، وإذا طالت هذه الاقتباسات يُلخصها الباحث فى فقرات قصيرة تؤدي المعنى الذى يقصده مصدر الاقتباس أو مرجعه .
- وفى هذا المجال فإنه لا يجوز إعادة تصوير أو رسم ما تم تصويره أو رسمه فى المراجع السابقة ويسجل على أنه اقتباس، حيث أنه من الممكن أن يعيد الباحث الرسم أو التصوير بما يخدم أهداف البحث وينطلق من البيئة الخاصة بالبحث . وذلك ما لم يكن الرسم أو التصدير المقتبس يعبر عن دلالة معينة ترتبط بالبحث الأصلي وتكون استكمالاً لمفاهيمه أو أفكاره، ويستشهد بها .
- يتجنب الباحث التكرار فى العرض أو الاستطراد فيه ، حتى لا يغيب المعنى عن القارئ بتأثير هذا التكرار أو الاستطراد .
- اللغة العربية هى لغة الكتابة- مالم يتفق على غير ذلك - ولذلك لا تستخدم الكلمات أو الرموز اللغوية الأجنبية مالم تكن لها صفة المصطلح أو المفهوم العلمى، أو تكون أسماء الخبراء والباحثين والمؤلفين الأجانب، على أن يكتب مختصر الاسم وأسم العائلة باللغة الأجنبية بجانب المنطوق العربى لها .
- استخدام الفقرات والجمال القصيرة الواضحة، والتركيز على وضع علامات التوقيف فى مكانها الصحيح .
- لا يجوز استخدام الاختصارات للكلمات أو المسميات فى البحث، مالم يكن قد تم تقديم الأصل فى بداية البحث أو المرة الأولى، حيث يمكن استخدام الاختصارات بعد ذلك. وذلك باستثناء الاختصارات الشائعة على المستوى العالمى أو القومى مثل يونسكو *Unesco*، أو الجات *GATT* أما غير ذلك فيكتب المسمى كاملاً وبجواره الاختصار تمهيداً لاستخدامه بعد ذلك فيكتب المسمى كاملاً وبجواره الاختصار تمهيداً لاستخدامه بعد ذلك فى المرات التالية، وخصوصاً اختصارات أسماء اللجان أو المؤسسات أو البروتوكولات التى لا تكون معروفة بالاختصار إلا فى دولتها فقط .

- التركيز على الوضوح بقدر الإمكان، ولذلك يتجنب الباحث الكلمات غير الواضحة أو غير المألوفة أو المهجورة، وكذلك التعقيدات اللفظية أو الأسلوبية، وكذلك يتجنب الباحث الاستخدام المتكرر للمبنى للمجهول وخصوصاً عند عرض الحقائق أو الآراء أو الأفكار المسندة . بالإضافة إلى تجنب استخدام الجمل الضمنية، أو النهايات المفتوحة للحقائق المعروضة . وعندما يضطر الباحث إلى استخدام ما يؤثر في وضوح العرض والكتابة مثل الكلمات المهجورة أو غير المألوفة فإنها توضع في سياق يساعد على تفسير المعنى أو إدراكه، أو تفسيرها في الهامش .

- يتجنب الباحث بقدر الإمكان استخدام الضمائر الشخصية مثل قمت بإجراء ... أو أرى أو نرى، أو أنا ونحن أو الأدوات الدالة على ذلك فالحديث من الباحث عن البحث . فيقول يرى الباحث، وانتهى البحث إلى ... فالعلاقة هي بين البحث والباحث وليس هناك أطراف أخرى للتمييز بينها من خلال الضمائر الشخصية .

- تكتب الأعداد التي تبدأ بها الجملة، والأقل من مائة، وكذلك الكسور، تكتب بالحروف وغير ذلك يكتب بالأرقام، ويتم الفصل بين الآلاف وما زاد عنها بعلامة فصل مثل (١٠٠٠,٠٠٠) مليون مستمعا أو طالبا .

- وتعتبر الجداول والأشكال عرضاً لأفكار وعلاقات يمكن أن تعرض في صفحات عديدة، ولذلك تعتبر من الأدوات المساعدة في عرض المحتوى ويجب الاهتمام بعرضها بما يؤدي إلى سهولة التعرف على عناصرها وقراءتها وإدراك العلاقات التي تقدمها .

ولذلك يجب أن ينشر الجدول أو الشكل كاملاً على الصفحة، وإذا لم يكفى الجزء السابق من الصفحة ينقل إلى صفحة تالية، وإذا كانت مساحته نصف صفحة فإنه يفضل أن يتوسط الصفحة، أما الجداول التفصيلية التي تشمل مساحات كبيرة فإنها ترحل إلى الملاحق ويشار إليها في النص حتى لا تؤثر في سياق المحتوى .

ويشار إلى الجدول بالرقم - جدول رقم س - تكتب على سطر مستقل ثم يليها عنوان الجدول الذي يصف محتواه، وتوضع هذه الإشارات أعلى الجدول،

بينما توجد مثيلاتها في الأشكال أسفل الشكل . ويتوسط العنوان الصفحة والسطر ويكتب في شكل هرم مقلوب إذا ما تعددت الأسطر في العنوان، ويراعى الدقة في كتابة عناوين الأعمدة واتساقها مع بعضها .

ويشار إلى الجدول والشكل برقم الجدول وكذلك الصفحة، بدلاً من انظر الجدول التالي أو أنظر الجدول رقم س، فالإحالة لا تكون إلا في الهوامش فقط، ولكن النص يجب أن يكون متكاملًا . ولذلك يشار إلى الجدول بالرقم والصفحة وكذلك الشكل بعد انتهاء الجملة أو الفقرة التي تتعرض لهذا الجدول أو الشكل .

الاقتباس والاستشهاد و الإحالات المرجعية

كما تعتبر الاستفادة العلمية من التراث المعرفي حقاً لكل باحث، فإن حقوق الباحثين والمؤلفين على مصنفاتهم الفكرية تعتبر أساساً في البحث العلمي . ولذلك فإنه إذا كان من حق الباحث الاقتباس أو الاستشهاد بأعمال الآخرين، فإنه يجب أيضاً أن يوثق هذا الاقتباس أو الاستشهاد في نفس البحث، بما يسجل لهؤلاء الآخرين حقوقهم في أعمالهم وإنتاجهم العلمي . ولذلك تظهر ضرورة الفصل بين جهد الباحث وجهد الآخرين وتمييزه، وضرورة إسناد الجهود إلى أصحابها بشكل منهجي .

وبصفة عامة يجب أن يتجنب الباحث كثرة الاقتباسات دون مبرر كاف، والتي قد تحول شكل العرض إلى تجميع أقوال الآخرين (قص ولصق) . وتخفى بالتالي الجهد المطلوب من الباحث في النقد والتعليق، واستخلاص ما يفيد منها في بناء الأدلة والبراهين أو تدعيم التفسيرات .

ولذلك يجب أن يكون الاقتباس أو الاستشهاد هادفاً، وليس مجرد عرض لما يعكس جهد الباحث في القراءة والإطلاع فقط .

وهناك عدد من التوصيات في الاقتباس وتسجيله، منها :

- يتجنب الباحث الاقتباسات الطويلة . وإذا ما احتاج الباحث إلى هذه الاقتباسات الطويلة فمن الأفضل أن يعيد الباحث صياغتها بفكره في فقرات قصيرة، مع المحافظة على الفكرة العامة لهذه المواد المقتبسة .

- ليس كل ما سجله الآخرون في مراجعهم من جمل أو فقرات، ترتفع قيمته إلى حد ضرورة الإسناد والتوثيق، فهناك العديد من الأقوال أو العبارات التي أصبحت مرسله لكل من يتناول موضوعات بعينها، بحيث يمكن أن نقول أن الكل متفق عليها . وبالتالي لاتسند مثل هذه الأقوال إلى أحد بعينه. مثل أن يقال "..... أننا نعيش عصر الانفجار المعرفي" أو "..... أننا نعيش عصر السماوات المفتوحة بفضل انتشار الأقمار الصناعية في سماء العالم....." وغيرها من العبارات أو الفقرات التي يصبر الباحثون على إسنادها دون حاجة لذلك .
- وكذلك لا تعتبر الملخصات أيا كان مصدر النشر مرجعا صالحا للاقتباس والاستشهاد . وبصفة خاصة ملخصات الرسائل العلمية مثل *Desertation* و *Abstract* ولكنها تعتبر دليلاً للباحث إلى الرسائل الأصلية التي يمكن الاقتباس منها والاستشهاد بها .
- الحقائق والأفكار أو الآراء التي ترتبط بمؤلفين أو باحثين بعينهم، مثل نتائج البحوث أو التعميمات أو التفسيرات العلمية أو الآراء الفلسفية، يجب ألا يتدخل الباحث فيها بالاختصار أو إعادة الصياغة عند الاقتباس أو الاستشهاد، خصوصاً إذا كانت في عبارات أو فقرات قصيرة في المرجع الأصلي .
- تكتب الفقرات القصيرة المقتبسة بين علامات تنصيص "....." وبوضع رقم الهامش أو المرجع أعلى علامة التنصيص الأخيرة . أما الفقرات الطويلة أو الفقرات المتعددة المقتبسة فيكون تسجيلها داخل النص بمسافات أقل في الكتابة سواء من الجوانب وبين السطور، بحيث يمكن تمييزها مباشرة على أنها نصوص مقتبسة . وفي جميع الأحوال يفضل أن تنتهي الفقرات أو العبارات المقتبسة بنهايات فقرات النص مع وضع علامة الهامش أو رقم المرجع في نهايتها، بحيث يكون معروفاً أن السطر الجديد سيكون فقرة جديدة وليس امتداد للنصوص المقتبسة .
- إذا طالت النصوص المقتبسة إلى عدد من الصفحات فيفضل أن توضع في ملحق التقرير وليست داخل النص .
- لا يجوز أن يستخدم الباحث نصاً مقتبساً بواسطة باحث آخر ، فالأفضل الرجوع إلى المرجع الأصلي، أو تسجيله عن الباحث الآخر، حيث أنه الذي

قام بالاقتباس ويتحمل مسؤولية الاقتباس وما يمكن أن يكون قد قام به من حذف أو تغيير أو صياغة جديدة لهذه النصوص المقتبسة . وبالتالي لايجوز أن يقتبس الباحث ماسبق اقتباسه حتى لو سبق ذلك بالقول نقلاً عن فلان

- ويترتب على ذلك عدم جواز الاقتباس من الأطر النظرية لرسائل الماجستير والدكتوراه، لأنها مقتبسة أصلاً من آخرين، وذلك ما لم يكن ما قدمته هذه الرسائل هي خلاصات، أو نتائج تحليل، أو صياغات لأفكار ... وغيرها مما يرتبط بالجهد الذاتي للباحثين في هذه الرسائل، وتتميز بالتالي بالأصالة التي يمكن أن يعتمد عليها الباحث التالي .

- ويسنثنى من ذلك الوثائق أو المخطوطات التي يصعب على الباحث الحالي الرجوع إليها، لأنه يجب أن تنشر بنصها دون تدخل من أحد فيها، وبالتالي يمكن نقلها عن آخرين قاموا بالجهود الأولى في تسجيلها .

- وفي حالة عدم الرجوع إلى المرجع الأصلي لأي سبب، وكانت هناك حاجة ملحة لاقتباس ماسبق اقتباسه أو الاستشهاد به، فيسجل النص المقتبس باسم صاحبه الأصلي ويشار في المراجع إلى من قام باقتباسه للمرة الأولى . مثل "ويحدد دينيس ماكويل المعالم العامة الرئيسية للمؤسسات...." ^(١)، ويسجل رقم المرجع باسم : محمد عبد الحميد الذي قام بالاقتباس أو الاستشهاد للمرة الأولى، وليس باسم دينيس ماكويل نقلاً عن محمد عبد الحميد كما يتكرر استخدامه في بعض البحوث .

- في حالة اقتباس فكرة واحدة من أكثر من مرجع، فإنها تسجل برقم موحد في الهامش ويتم تفصيل المراجع في الهامش . مثل: "ويتفق الخبراء على أن التليفزيون قد أصبح المصدر الأساسي للمعلومات للطفل في مرحلة الطفولة المبكرة" ^(١) ثم تسجل المراجع التي اتفقت في هذه الفكرة في هامش الصفحة .

١- راجع في ذلك :

- فتح الباب عبد الحليم : _____ ص
- محمد عبد الحميد : _____ ص
- عبد اللطيف الجزار : _____ ص
- على عبد المنعم : _____ ص

وهكذا

وفى جميع الأحوال يجب أن يتحرى الباحث الدقة فى اقتباس النصوص، والأمانة العلمية فى توثيقها والاعتراف بحقوق الآخرين على هذه النصوص المقتبسة . ولذلك يتم تسجيل الأصول المرجعية باسم أصحابها فى هامش الصفحات أو فى داخل النص، بجانب التسجيل الكامل فى قائمة المراجع .

التوثيق والإسناد المرجعى

تعتبر الهوامش أو الحواشى أجزاءً أساسية ومكملة لنص التقرير، وإن لم تكن من عناصر النص البنائية، إلا أنها تعتبر ضرورة للأسباب التالية :

- تستوعب الهوامش الشروح والتفسيرات والإحالات التى تيسر فهم النص وإدراك محتواه .

- تعتبر متنفساً للباحث يضع فيها آراءه الذاتية، فيما يكون خارج موضوع البحث وإن كان يرتبط به بصورة أو أخرى .

- يمكن أن تستوعب النصوص المقتبسة الطويلة، ما لم يتم ضمها إلى ملاحق البحث .

- تحقق الارتباط بين أجزاء الرسالة بما تحمله من إشارات أو إحالات، أو استعادة لبعض مما سبق عرضه، أو ما سيأتى عرضه .

ويتصدر هذه الضرورات السابقة، أهمية الهوامش باعتبارها دليلاً للمصادر والمراجع التى استند أو رجع إليها الباحث فى صياغة النص وبناءه. ولذلك كان الاهتمام بوضع الأسلوب المنهجى لتنظيم عرض هذه المصادر أو المراجع فى هوامش البحث .

ونفترق بداية بين الهوامش الخاصة بتسجيل المراجع أو المصادر الخاصة بالبحث، وبين الهوامش الخاصة بالشرح أو التفسير أو الإحالات الداخلية فى النص . فالأولى يجب تسجيلها تحت أرقام سلسلة لكل صفحة، أو لكل الفصل أو الجزء إذا ماتم وضعها فى نهاية الفصل أو الجزء وليس أسفل الصفحات . والثانية تسجل بدليل المثيرات مثل النجمة/ أو الشرطة/ أو النقطة ويتكرر عدد المثيرات *، **، ***، بتكرار الشروح أو التفسيرات فى الصفحة الواحدة

وهكذا . وإن كنا نوصى بعدم التوسع في هذه الشروح أو التفسيرات في الهامش، مادام النص قد كتب في إطار التوصيات التي تجعل قراءته سهلة ميسرة .

وهناك أكثر من طريقة لتسجيل المراجع في تقرير البحث .

الأولى : أن يشار إلى المرجع برقم في نص التقرير داخل الصفحة أو الفصل، بعد فقرات الاقتباس والاستشهاد . ثم يتم تسجيل المعلومات البibliوجرافية للمرجع بنفس الرقم المشار إليه من أسفل الصفحة أو نهاية الفصل .

وهذه هي الطريقة الأساسية والمنهجية التي تربط النص بالإسناد المرجعي في وقت القراءة والمراجعة .

ويمكن تسجيل هذه المراجع مرتبة في كل صفحة على حدا، أو تجميعها بترتيب يستمر إلى نهاية الفصل .

وفى الحالتين فإن تسجيل المراجع في هوامش الصفحة أو نهاية الفصل يكون بمقاس مختلف للحروف عن مقاس حروف النص، لسهولة التمييز بين النصوص والهامش .

الثانية : وجد بعض الباحثين أن تسجيل المعلومات البibliوجرافية للمرجع في الصفحة وإعادة تسجيلها مرة أخرى في قائمة المراجع فيه هدر للوقت والجهد الناتج عن تكرار التسجيل في الحالتين، ولذلك فإنهم يقومون بالعمل بتوصية الجمعية الأمريكية لعلم النفس *American Psychology Association A.P.A.* بتسجيل مختصر للمعلومات البibliوجرافية بين قوسين داخل النص وبعد الفقرات المقتبسة مباشرة وبصفة خاصة اسم الكتاب ثم السنة فأرقام الصفحات مثل: (محمد عبد الحميد ٩٧: ٤٢) وفى حالة تكرار المراجع الخاصة بالمؤلف فيتم التمييز بينها بسنة النشر، وإذا تكررت في ذات سنة النشر يضاف رقم آخر مميز لكل مرجع حسب ترتيب نشرها في قائمة المراجع (محمد عبد الحميد ٩٧/٢: ٦٥-٧٠) .

ويستجه آخرون إلى اختصار أكثر، فيذكر رقم المرجع في قائمة المراجع وبعده رقم الصفحة أو الصفحات مثل (٢١٤: ٦٥) إلا أن استخدام الطريقة

الأخيرة تعتبر طريقة مشكوك في صحتها خصوصاً في الرسائل والأطروحات الكبيرة . فهي تعنى أن قائمة المراجع قد رتبّت وكتبت أولاً ثم كتب التقرير بعد ذلك، حتى يتم تسجيل رقم المرجع بدقة . وهذا يتعارض مع مستوى الدقة في البحث التى تفرض على الباحث الاطمئنان أولاً إلى التسجيل الدقيق للإسناد المرجعى وتوثيقه، ثم تسجيل قائمة المراجع التى تعكس ما قام الباحث فعلاً بالرجوع إليه وليس العكس .

وفي جميع الأحوال فإننا نفضل الطريقة الأولى في تسجيل الإسناد المرجعى وتوثيقه، خصوصاً بالنسبة للرسائل العلمية، فهي بجانب أنها تحقق الارتباط الحالى والدقيق بين النصوص المقتبسة ومراجعها، فإنها تعتبر تدريباً للباحث على استخدام الأسلوب العلمى الدقيق الذى استقرت عليه أدبيات المنهج العلمى فى الإسناد والتوثيق . وتجنبه الكثير من الأخطاء المرتبطة باحتمالات تكرار الإسناد وتكرار المؤلفين أو تكرار المراجع للمؤلفين . حيث تختص بكل هذه الاحتمالات أساليب للتسجيل فى الهامش كما نراها بعد .

التسجيل فى هوامش النصوص

المبدأ العام هو تسجيل اسم المؤلف أو المؤسسة المصدرة فى حالة عدم وجود مؤلف، ثم عنوان الكتاب أو المرجع بخط مائل أو حروف سوداء أو تحتها خط، ثم بيانات النشر وهى (المدينة، الناشر: سنة النشر) ثم رقم الصفحة أو أرقام الصفحات .

- محمد عبد الحميد : نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، القاهرة : عالم الكتب ١٩٩٧ ، ص ٦٩ .

ولا تختلف كتابة المراجع الأجنبية عن العربية فى ترتيب المعلومات البيبلوجرافية فى الهامش .

- Klaus Bruhn Jensen: *The Social Semiotics of Mass Communication*. London: SAGE Publications 1995, P.7.

وحرف (ص) اختصار لكلمة صفحة فى العربية، وفى الإنجليزية P. اختصار Page وعندما تتعدد الصفحات تكتب ص.ص ٤٣-٤٦ P.P. 43-46 اختصاراً لكلمة من صفحة ٤٣ إلى صفحة ٤٦ .

٢- وإذا كان هناك أكثر من مؤلف أو كاتب فيكتب المؤلفون حتى ثلاثة، وما زاد عن ذلك يكتب اسم المؤلف الأول ويشار إلى باقي المؤلفين بـ **آخرون** . ثم تكتب باقي المعلومات كما سبق ذكره ويشار إلى آخرون بالإنجليزية إلى الحرف *et al* وتعني *and Others* وتكتب بعد الاسم الأول مباشرة .

- محمد تيمور عبد الحسيب ومحمود علم الدين : الحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيا الاتصال، القاهرة : دار الشروق ١٩٩٧، ص.ص.....

- نجوى الفوال وآخرون : **البرامج الدينية في التلفزيون المصري**، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية- قسم بحوث الاتصال الجماهيري والثقافة ١٩٩٦ . ص.ص.....

- Cheryl Hassan & Alan Bryman (eds) **Social Scientists meet the Media**., New York: Routledge 1995. P.,

ويشار بكلمة (محرر) التي تكتب بالعربية كما هي بالاختصار (*ed*) بين قوسين، وأكثر من محرر (*eds*) وتشير إلى أن هناك أكثر من مشارك بالكتابة وأن هذه الأسماء هي التي تولت تنظيم المادة العلمية وعرضها في كتاب مع الاحتفاظ بحق كل كاتب على موضوعه داخل الكتاب وفي هذه الحالة تكتب الأعمال الداخلية كالآتي :

- Mans J. Eysenck: Media Vs. Reality., In: Cheryl Hassan and Alan Bryman (eds) **Social Scientists Meet the Media**.....

٣- وفي حالة عدم وجود مؤلف تكتب المؤسسة المصدرة للعمل مكان المؤلف وتستمر باقي المعلومات بنفس الترتيب السابق .

- اتحاد الجامعات العربية، المجلس العربي للدراسات العليا والبحث العلمي: دليل دوريات الجامعات العربية، القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٩٦ .

- Unesco : **Media Education**., France : Unesco 1984 .

٤- وإذا تكرّر استخدام المرجع مرة أخرى دون أن يفصل بين المرتين مرجع آخر، فيشار إلى باقي المعلومات بالمصطلح مرجع سابق ثم أرقام الصفحات.

- المرجع السابق . ص..... وبالإنجليزية *Ibid. p.*

٥- وإذا تكرّر مرة أخرى فيكتب :

- نفس المرجع السابق ص.ص وبالإجليزية *Op.cit. p.p* .
- ٦- أما إذا فصل بين المرتين مرجع آخر فيكتب اسم المؤلف أولاً ثم يشار إلى باقي المعلومات بالمصطلح مرجع سابق ثم أرقام الصفحات .
- محمد عبد الحميد : مرجع سابق ، ص.ص .
- Klaus Bruhn Jensen: Op. cit p .
- وإذا كان لنفس المؤلف مرجع آخر تم استخدامه قبل ذلك فيذكر اسم المؤلف، متبوعاً باسم الكتاب الذى تكرر استخدامه، تمييزاً له عن الكتب الأخرى، ثم باقى المعلومات .
- محمد عبد الحميد : تحليل المحتوى فى بحوث الإعلام ، مرجع سابق ص.ص .
- ٨- وإذا كان للكتاب أكثر من جزء فيشار إلى رقم الجزء بعد عنوان الكتاب أو المرجع مباشرة بالاختصارات جـ ١ بالعربية أو *Vol 1* بالإنجليزية .
- ٩- وإذا كان للكتاب أكثر من طبعة فيشار إلى رقم الطبعة بعد عنوان الكتاب أو المرجع مباشرة بالاختصارات (ط ٢) وبالإجليزية رقم الطبعة *2 end edition* .
- ١٠- أما إذا كان المرجع مترجماً . فيكتب اسم المؤلف الأصلي أولاً بالعربية ثم اسم الكتاب فالترجم، وبعد ذلك بيانات النشر ورقم الصفحة أو الصفحات.
- روبرت شيالدينى، التأثير : وسائل الإقناع، ترجمة : سعد جلال، القاهرة: دار الفكر العربى ١٩٨٨، ص.ص. .
- ١١- أما البحوث المنشورة فى الدوريات والمجلات العلمية، فيكتب بنفس الترتيب السابق، ويكتفى باسم الدورية أو المجلة العلمية إذا كانت ذات شهرة واسعة فى التخصص، أما إذا كانت حديثة أو تستخدم على نطاق محدود فتكتب بيانات الإصدار الخاصة بتلك الدورية أو المجلة مثل المدينة والجهة التى تصدرها بالإضافة إلى بيانات البلد أو العدد الذى تم الرجوع إليه .
- أحمد كامل الحصرى : تحليل بعدى لنتائج بحوث التعليم بمساعدة الكمبيوتر، مجلة تكنولوجيا التعليم، الكتاب الثانى، المجلد الحادى عشر، القاهرة: الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، ربيع ٢٠٠١، ص.ص. .

بينما في الحالة الأولى يمكن الاكتفاء بذكر اسم المجلة ورقم المجلد ورقم العدد وتاريخه .

- حسن حنفى : "ثورة المعلومات بين الواقع والأسطورة"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٣ يناير ١٩٩٦، ص.ص ٧٨-٨٢ .

وفي حالة المجلات والدوريات العلمية فإن ما ينشر بحروف سوداء أو مائلة أو تحتها خط هو اسم المجلة وليس عنوان الكتاب أو المجلد، كما في الحالات السابقة أما الموضوع نفسه فيوضع بين علامتى تنصيص .

- M.E. Mc Combs. "Explorers and Surveyers: "Expanding Strategies for Agenda-Setting Research". *Journalism Quarterly* Vol 69- 1992 .

١٢- وتسجل البحوث المنشورة في وقائع المؤتمرات أو الندوات العلمية بنفس الأساليب السابقة مع بيان تفصيلي لعنوان المؤتمر والجهة المنظمة والدولة أو المدينة وتاريخ تنظيم المؤتمر ثم بيان الصفحات أو الصفحة . وب نفس الطريقة السابقة فإن ما يسجل بحروف سوداء أو مائلة أو تحتها خط هو عنوان المؤتمر، أما عنوان الموضوع فيوضع بين علامتى تنصيص كما في حالات النشر في المجلات والدوريات العلمية .

- على محمد عبد المنعم : "طبيعة بحوث تكنولوجيا التعليم ومساراتها الحالية والمستقبلية" وقائع المؤتمر العلمى السادس للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم : تكنولوجيا التعليم فى الفكر التربوى الحديث، الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، ٣-١٢/٥-١٩٩٨، ص.ص ٥٩-٦٧ .

١٣- أما البحوث غير المنشورة مثل رسائل الماجستير والدكتوراه والمودعة بالكلية أو المؤسسات أو مراكز البحوث العلمية، فيوضح أمام الموضوع أنها رسالة ماجستير أو دكتوراه أو محاضرات غير منشورة، ثم تحديد مكان الإيداع والسنة والذي غالباً ما يكون هو مكان القبول ومنح الدرجة .

- عمرو جلال الدين أحمد : "فاعلية اختلاف متغيرات تصميم وبناء الكمبيوتر" رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر: كلية التربية ٢٠٠٤، ص — .

- R.D. Wimmer "A Multivariate Analysis of The Uses and Effects of the Mass Media in the 1968 Presidential Campaign" Unpublished doctoral dissertation., Bowling Green State University 1976.

١٤- أما اقتباس النصوص من الموضوعات المنشورة بالصحف، أو المجلات والدوريات العلمية، غير الموقعة أو التي لا تنسب إلى كاتب أو باحث بعينه، مثل المقالات الرئيسية التي توقع باسم الصحيفة أو الدورية، أو المختارات، وعروض الكتب والأفكار المنشورة التي تحتل أبواباً رئيسية في مثل هذه الصحف والدوريات . اقتباس مثل هذه النصوص ينسب إلى الصحيفة نفسها مع استكمال باقى بيانات النشر بعد ذلك .

- الأهرام : الفراغ التشريعى بشجع الجرائم الإلكترونية، العدد ١٠٧٧ لسنة ١٢٣، ١٩٩٩/٥/٥ ص ٢٨ .

- المجلة المصرية لبحوث الإعلام: قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٥: للسلطة الوطنية الفلسطينية، العدد الثانى، إبريل ١٩٩٧، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ص.ص ٢١٧-٢٢٦ .

ذلك أن المبدأ العام هو نشر الموضوعات مسندة إلى شخص كاتبها أو صاحبها أو الجهة التي تولت مسئولية النشر . ويعتبر خطأ بالتالى اعتقاد الباحث أن غياب اسم كاتب الموضوع أو الباحث يعنى أن يبدأ الهامش بعنوان الموضوع- كما يحدث فى بعض البحوث .

واستثناء من هذه الحالة ما ينشر من موضوعات على مواقع الشبكة العالمية "الإنترنت" وهو ما سوف نتناوله فيما بعد .

١٥- فى حالة تعدد المراجع للفقرة الواحدة المقتبسة أو الإحالة إلى أصحاب الآراء المستفكة حول موضوع أو فكرة معينة فى النص . فإنه يسجل رقم الهامش فى نهاية الفقرة أو الفقرات، ويشار إلى الرقم فى الهامش، ويسجل تحت هذا الرقم وبدون أرقام فرعية المراجع التي تناولت النص أو الفقرة المقتبسة، مرتبة ترتيباً هجائياً مثل :

٣- راجع فى ذلك

أو راجع بالتفصيل .

- محمد عبد الحميد :
- عبد اللطيف الجزار :
- محمد عطية خميس :

وإذا تعددت المراجع العربية والأجنبية، تسجل المراجع العربية كما سبق أن ذكرنا وتسجل بعدها المراجع الأجنبية بنفس الطريقة .

١٦- فى حالة غياب أى بيانات فى النشر يتم الإشارة إلى ذلك فى الهامش، فتستخدم الاختصارات د.ن. *n.p.* للدلالة على عدم وجود ناشر على البحث أو الوثيقة، وكذلك د.ت. *n.d.* للدلالة على عدم وجود تاريخ أيضاً أو عدم وجود ترقيم للصفحات *n.pag.* .

توثيق النصوص الإلكترونية

قدمنا فى الفصل السادس أهمية النصوص المقتبسة من موضوعات منشورة على مواقع بالشبكات المحلية والعالمية . ومع هذه الأهمية تظهر أيضاً أهمية توثيق هذه النصوص . ومع جده هذا الاستخدام ظهرت مشكلات عديدة مرتبطة بطبيعة النشر على مواقع بهذه الشبكات وتتمثل فى الآتى :

١- إن النشر على هذه المواقع *Sites* ليس مطلقاً من الناحية الزمنية، بحيث يمكن لأى فرد أن يدخل على الموقع المحدد ويجد نفس المعلومات لأجال طويلة . لأن هذا يرتبط بكثافة استخدام هذه المواقع، فما لا يستخدم منها يتم حذفه من جانب الشبكة . هذا من جانب ومن جانب آخر فقد يرى الكاتب أو الباحث تغيير الموقع لسبب أو آخر وبالتالي فعندما يريد أى مستخدم أن يرجع إلى هذه النصوص قد لايجدها على نفس الموقع الذى سجله الباحث فى دراسته عند الاقتباس منه للمرة الأولى .

٢- حتى مع ثبات الموضوع واستقراره على الموقع لفترة طويلة، فإن كاتب الموضوع أو ناشره على الشبكة قد يقوم بتحديثه من وقت إلى آخر، خصوصاً وأن التحديث على مواقع شبكات الكمبيوتر أسهل كثيراً وأقل تكلفة من تحديث المواد المطبوعة مما يؤدي أيضاً إلى عدم قدرة المستخدم التالى

على التعرف على النصوص المقتبسة عند مراجعتها بعد ذلك، فيفقد البحث مصداقيته نتيجة ذلك

٣- العديد من النصوص المنشورة على مواقع هذه الشبكات لا تكون نفس الأعمال ولكنها تكون مجرد عروض *Demonstration* لهذه الأعمال لإثارة اهتمام الباحثين والمستخدمين للرجوع إلى العمل الأصلي الذي قد يكون مطبوعاً في كتب منشورة أو مسجلاً على أقراص مدمجة *CDs* معدة للبيع والتداول مثل الموسوعات على سبيل المثال :

وبالتالى فإن ما ينشر عنها فى مواقع الشبكات عادة ما يكون مبسراً أو منقوصاً ويكون العمل كاملاً فى الشكل المعروض للبيع . وقد لايفرق الباحث بين العاملين سواء كان بشكل هادف أو غير هادف .

ولمواجهة هذه المشكلات- كما سبق أن أوضحنا من قبل- فإن الباحث يجب أن يكون دقيقاً فى توثيق هذه الحالات . بالشكل الذى يحقق الهدف من التوثيق . ويراعى الآتى :

أولاً: عند الاقتباس من موضوعات منشورة على مواقع محددة على الشبكة، يتبع من ناحية المبدأ نفس نظام التوثيق فى المطبوعات مع مراعاة الآتى :

- أن يبدأ التوثيق بإسناد العمل إلى الشخص أو المؤسسة فى البداية .

- تضاف إلى بيانات الشخص أو المؤسسة الخصائص المميزة مثل عنوان البريد الإلكتروني أو البريد الصوتى أو رقم التليفون أو الفاكس إن وجد، حيث أن الأمر قد يستدعى الاتصال بالشخص أو المؤسسة للمزيد من المعلومات حول الموضوع أو العمل المنشور على الشبكة .

- تعريف العمل أيضاً أو الموضوع المنشور بنوع وسيلة الإتاحة *Medium* مباشر *on line* / مطبوعات *printed* / دوريات *Periodicals* / تسجيلات إذاعية *audio* / تسجيلات فيديو *video* / أسطوانات مدمجة *CD* ... وغيرها وكذلك تاريخ تحديث العمل فى حالة تحديثه *Up.Dated 1316/199* أو *Last Up date....*

- توضع الخصائص المميزة للكاتب أو العمل بين أقواس كبيرة، مثل (*On Line*).

- يعتبر موقع العمل أو الموضوع هو البديل لبيانات الناشر في المطبوعات، ويسبق تحديد الموقع تحديد المصدر مثل *Gopher IFTPI W.W.W* وغيره ويسبقها : *Available at* وتوضع بعد كلمة متاح على أو في العلامات الشارحة (=) تميزاً لها عن باقي علامات الترقيم التي توجد في عناوين ومواقع الملفات الموجودة عليها الأعمال أو الموضوعات .

- تحديد تاريخ زيارة الموقع والاقتباس من العمل *Access Date / Available Date / Date of Search* .

- تحديد رقم الصفحة في حالة تعدد الصفحات أو الشائعات المنشور عليها العمل أو الموضوع .

Basil. Mechael., (mbasil @ du. Edu) Mass Media Effect (On Line)
Available at: http: llWWW du edun - mbaasil mcom 3020 .

- وفي حالة وجود بيانات النشر الأصلي للعمل قبل عرضه في الملفات على الشبكة مثل الأعمال المنشورة *Journal of Communication* فإنه يضاف إلى البيانات الخاصة بالعمل البيانات الخاصة بالدورية وهي التي توضع في الموقع وليس العمل ذاته . مثل *Journal of Communication, Vol 47: 4 autumn 97., Available at : htt:ll WWW. Ou. P. co. UK. Jnlcom/ hdb.,*

- وفي حالة عدم إسناد العمل إلى مؤلف أو جهة تعتبر هي المسؤولة عن العمل، فإن التوثيق يبدأ بالعمل نفسه وتاريخه ونوع الوسيلة ثم بيانات الإتاحة، وهي التي تحدد المصدر في معظم الأحوال (يسرية زايد ٩٨، وإقية درويش ٩٩).

ونفضل في هذه الحالة البحث أولاً عن المصدر الذي يمكن أن يتمثل في الجهة التي تنشر مختصرة في بيانات الموقع مثل *Jnlcom* للإشارة *Journal of Communication* . فيبدأ به النشر كما سبق أن أوضحنا، بالإضافة إلى أنه يمكن الاستدلال على المصدر أو المؤسسة من ملاحظة وقراءة بيانات الموقع *U.R.L* التي تضم في محتواها اسم المصدر أو مختصراً له . أما إذا كانت هناك صعوبة في تحديد الجهة أو عدم إمكانية استعادة الأسماء في بنائها الأصلي من خلال العنوان، فيبدأ التوثيق بعناوين الأعمال ثم خصائصها ويليه بعد ذلك بيانات الإتاحة كما سبق أن ذكرنا .

ويتبع نظام التوثيق فى المطبوعات فى حالات تعدد المؤلفين أو أصحاب العمل، أو وجود عمل أساسى وعمل فرعى (مقال فى دورية أو فصل فى كتاب) وغيرها من الأمور، يتبع نفس النظام فى حالة الإتاحة من خلال الشبكات .

ثانياً : وفى حالات استقبال أعمال من آخرين استجابة لرسائل سابقة من خلال البريد الإلكتروني *E.Mail* فإنه يتم التوثيق بذكر اسم المرسل وعنوان بريده الإلكتروني وأى بيانات خاصة تيسر عملية إعادة الاتصال الإلكتروني به، وتاريخ استقبال الرسالة ثم موضوع العمل إذا كان له عنوان ينتمى إليه فى البحث أو الدراسة .

ثالثاً : وفى حالة إجراء الحوار أو الحديث مع آخرين من خلال الشبكات باستعمال نظم المحادثات *Talk / Chat* أو المؤتمرات من خلال الشبكات *Telnet* أو *Usenet* فإن الباحث يسجل الأفراد الذين قام بإجراء الحوار معهم وبياناتهم الإلكترونية وتاريخ إجراء الحوار أو المحادثة، كما هو معمول به فى البريد الإلكتروني . وفى جميع الأحوال فإن الباحث يراعى الاحتفاظ بالأعمال التى قام باستخدامها من خلال الملفات الموجودة على الشبكات، وعرضها أو بعضها فى الملاحق متى تطلب الأمر ذلك باعتبارها أدلة بحثية تعامل معاملة التسجيلات الإذاعية أو تسجيلات الفيديو غير المتاحة للجميع . وذلك متى عجز الباحث عن الاتصال بالمصدر الأساسى ومراجعته للحصول على أصل العمل مطبوعاً أو مسجلاً بصفته الوثيقة الأساسية الكاملة التى يمكن أن يتوسع الباحث فى الاستفادة منها ومراجعتها .

التسجيل فى قائمة المراجع

هناك عدد من الاختلافات بين تسجيل نفس المرجع فى كل من الهامش وقائمة المراجع تتمثل فى الآتى :

- ١- يسجل اسم المؤلف أو الباحث فى الهامش بنفس التسلسل العائلى؛ بينما، يسجل فى قائمة المراجع اسم العائلة *Family Name* أولاً متبوعاً بنقطة وفصله ثم الاسم الأول والثانى *Wimmer., Roger D.* . وهناك اتجاه فى بعض الدول العربية لاستخدام نفس الأسلوب فى تسجيل المراجع العربية فى

قائمة المراجع، ولكن لم يتم الاتفاق على هذا الأسلوب في مصر حتى الآن، سوى في عدد محدود من المؤسسات العلمية .

٢- نظراً لاستخدام النظام الخاص باختصار المعلومات البيبليوجرافية وتسجيلها داخل النص بين أقواس (محمد عبد الحميد ٩٧: ١١٥) واستخدام الأسلوب التقليدي في هامش النصوص . فقد أصبح يسجل مبدئياً سنة النشر بعد اسم الكاتب مباشرة في قائمة المراجع بدلاً من وضعها في بيانات النشر .
- محمد عبد الحميد (٩٧) :

- Mc Quail., Dennis (94).

٣- لا تكتب أرقام الصفحات في قائمة المراجع .

٤- تكتب المراجع في قائمة المراجع مرتبة ترتيباً هجائياً .

٥- يفضل تصنيف قائمة المراجع في وحدات متتابعة كالآتي :

أ- وثائق رسمية ومخطوطات .

ب- كتب عربية ومعربة .

ج- بحوث عربية منشورة في دوريات ومؤتمرات علمية .

د- بحوث ودراسات عربية غير منشورة .

هـ- كتب أجنبية .

و- بحوث أجنبية منشورة في دوريات ومؤتمرات علمية .

ز- أعمال منشورة على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) .

بالنسبة للأعمال مجهولة الكاتب أو المصدر السابق الإشارة إليها، ترتب الموضوعات هجائياً كما في حالة ترتيب المؤلفين أو مصادر الإسناد في المراجع المختلفة .

٦- وهذا التصنيف ليس ملزماً، ويمكن للباحث أن يقوم بتصنيف المراجع العلمية بناء على أى معيار يختاره- مثل التصنيف بناء على محاور الدراسة- بشرط أن يسهم هذا التصنيف في مراجعة القائمة والاستفادة منها بسهولة ويسر .

٧- فى حالة تعدد المراجع لمؤلف واحد يتم ترتيب المراجع زمنياً، وصولاً إلى أحدث ما صدر للمؤلف .

٨- فى حالة تعدد المراجع لمؤلف واحد فى سنة واحدة (كتب وبحوث مثلاً) يتم ترتيبها زمنياً متى أتيح ذلك، أو ترتيبها هجائياً .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية والمعرية

- أحمد حامد منصور (٩١) : المدخل إلى تكنولوجيا التعليم، ن . بدون .
- أحمد عطية أحمد (٩٩) : مناهج البحث في التربية وعلم النفس (رؤية نقدية)، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية .
- الغريب زاهر، إقبال بهياني (٩٩) : تكنولوجيا التعليم - نظرة مستقبلية، الكويت: دار الكتاب الحديث .
- الغريب زاهر إسماعيل (٢٠٠١) : تكنولوجيا المعلومات وتحديث التعلم، القاهرة : عالم الكتب .
- إيمان محمد الغزو (٢٠٠٤) : دمج التقنيات في التعليم، دبي: دار القلم .
- باربارا سيلز، ريتا ريتش (٩٨) : تكنولوجيا التعليم، التعريف ومكونات المجال، ترجمة: بدر بن عبد الله الصالح، الرياض: مكتبة الشقري .
- جمعية الاتصالات التربوية والتكنولوجيا (٨٥) : تعريف تكنولوجيا التربية، ترجمة: حسين حمدي الطوبجي، الكويت: دار القلم .
- جون ميدلتون (٨٥) : نهج في تخطيط الاتصال، شعبة الترجمة العربية باليونيسكو، باريس: اليونيسكو .
- حسين حمدي الطوبجي (٨٨) : التكنولوجيا والتربية، الكويت : دار العلم .
- خالد مصطفى مالك (٢٠٠٠) : تكنولوجيا التعليم المفتوح، القاهرة : عالم الكتب .
- د. رونترى (٨٤) : تكنولوجيا التربية في تطوير المنهج، ترجمة: فتح الباب عبد الحليم، القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

- ديوبولد فان دالين (٨٣) : **مناهج البحث فى التربية وعلم النفس**، ترجمة: محمد نبيل نوفل وآخرين، ط٣، القاهرة: الأنجلو المصرية .
- زيدان عبد الباقي (٨٠) : **قواعد البحث الاجتماعى**، ط٢، القاهرة: مطبعة السعادة .
- صلاح قنصوة (٨٠) : **الموضوعية فى العلوم الإنسانية - عرض نقدى لمناهج البحث**، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر .
- ضياء الدين زاهر وكمال يوسف اسكندر (٨٤) : **التخطيط لمستقبل التكنولوجيا التعليمية فى النظام التربوى**، القاهرة: مؤسسة الخليج العربى .
- عبد الباسط محمد حسن (٨٠) : **أصول البحث الاجتماعى**، ط٧، القاهرة: مكتبة وهبة .
- عبد الرحمن بدوى (٧٧) : **مناهج البحث العلمى**، ط٣، الكويت: وكالة المطبوعات .
- عبد العظيم عبد السلام الفرجانى (٩٣) : **تكنولوجيا تطوير التعليم**، القاهرة: دار المعارف .
- عبد اللطيف بن الصفى الجزار (٩٩) : **تكنولوجيا التعليم، النظرية والعملية**، ن. بدون .
- عبد اللطيف محمد العبد (٧٦) : **مناهج البحث العلمى**، القاهرة: دار المصرية .
- عبد الله إسحاق عطار، وإحسان محمد كنارة (٩٦) : **وسائل الاتصال التعليمية**، مكة المكرمة: دين .
- عزيز حنا داوود وآخرون (٩١) : **مناهج البحث فى العلوم السلوكية**، القاهرة: الأنجلو المصرية .
- على عبد المعطى (٨٥) : **رؤية معاصرة فى علم المناهج**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية .

- على ماهر خطاب (٢٠٠٢) : مناهج البحث فى التربية وعلم النفس، القاهرة: الأنجلو المصرية .
- على محمد عبد المنعم (٩٥) : تكنولوجيا التعليم والوسائل التعليمية، ن. بدون .
- فتح الباب عبد الحليم سيد وآخرون (٨٧) : الوسائل وتكنولوجيا التعليم، القاهرة: دار الهلال .
- _____ (٩١) : توظيف تكنولوجيا التعليم، القاهرة: مطابع جامعة حلوان .
- فؤاد أبو حطب، وآمال صادق (٩١) : مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي فى العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية .
- كنت جاستفسون، وروبرت برانش (٢٠٠٣) : استعراض نماذج التطوير التعليمي، ترجمة: بدر بن عبد الله الصالح، الرياض: مكتبة العبيكان .
- ل. ر. جاي (٩٣) : مهارات البحث التربوي، ترجمة : جابر عبد الحميد، القاهرة : دار النهضة .
- لويس كوهين، لورانس مانيون (٩٠) : مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية والتربوية، ترجمة: كوثر كوجك، وليم عبيد، القاهرة : الدار العربية للنشر والتوزيع .
- محمد الجوهري، عبد الله الخريجي (٧٨) : طرق البحث الاجتماعى، القاهرة: بدون .
- محمد الوفايى (٨٩) : مناهج البحث فى الدراسات الاجتماعية والإعلامية، القاهرة : الأنجلو المصرية .
- محمد عبد الحميد (٨٣) : تحليل المحتوى فى بحوث الإعلام، جدة: دار الشروق .

- محمد عبد الحميد (٩٣) : دراسة الجمهور في بحوث الإعلام، القاهرة : عالم الكتب .
- _____ (٢٠٠٤) : البحث العلمى فى الدراسات الإعلامية، ط٢، القاهرة : عالم الكتب .
- _____ (٢٠٠٤) : نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط٣، القاهرة : عالم الكتب .
- محمد عطية خميس (٢٠٠٣) : عمليات تكنولوجيا التعليم، القاهرة : دار الكلمة .
- _____ (٢٠٠٣) : منتوجات تكنولوجيا التعليم، القاهرة : دار الكلمة .
- محمد على محمد (٨٣) : مقدمة فى البحث الإجتماعى، بيروت : دار النهضة العربية .
- محمد عماد الدين إسماعيل (٨٩) : المنهج العلمى وتفسير السلوك، ط٤، الكويت : دار القلم للنشر والتوزيع .
- محمد محمد الهادى (٩٥) : أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية، القاهرة : المكتبة الأكاديمية .
- _____ (٢٠٠١) : تكنولوجيا الاتصالات وشبكات المعلومات، القاهرة : المكتبة الأكاديمية .
- محمد نبهان سويلم (٩٥) : التحليل وتصميم نظم المعلومات، القاهرة : المكتبة الأكاديمية .

ثانياً : أوراق عوبية :

- السعيد محمد رشاد (٩٧) : أنماط الدراسات المستقبلية وأساليب منهجها ودورها فى توجيه البحث العلمى التربوى نحو المستقبل، جامعة حلوان: كلية التربية، المؤتمر العلمى الخامس ٢٩-٣٠ إبريل، ١٩٩٧ .

- بدر بن عبد الله الصالح (٩٦) : تقنية التعليم بين مفهومي الوسائل التعليمية ومدخل السنظم ومضامينه التعليمية، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، جامعة حلوان، كلية التربية .
- خالد يوسف القضاة (٩٩) : تكنولوجيا التعليم من منظور التطوير المهني لأعضاء الهيئات التدريسية بالجامعات، مجلة تكنولوجيا التعليم، مجلد ٨، ك ١، شتاء ١٩٩٩ .
- دانية محمد درويش (٩٩) : فهرسة ملفات الإنترنت وإمكانية الاستشهادات المرجعية بها، تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أعمال المؤتمر التاسع للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، دمشق، ٢١-٢٦ أكتوبر، ١٩٩٨ .
- صالح بن مبارك الدباسي (٢٠٠٠) : التعليم في ضوء مستجدات تكنولوجيا المعلومات الحديثة، مجلة تكنولوجيا التعليم، المجلد ١٠، ك ١، شتاء ٢٠٠٠ .
- عبد اللطيف بن الصفي الجزار (٩٨) : توظيف تكنولوجيا المعلومات في تكنولوجيا التعليم كعملية منظومية ديناميكية؛ المؤتمر العلمي السادس للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، تكنولوجيا التعليم في الفكر التربوي الحديث، ٣-٥/١٢/١٩٩٨ .
- على محمد عبد المنعم (٩٨) : طبيعة بحوث تكنولوجيا التعليم ومساراتها الحالية والمستقبلية، المؤتمر العلمي السادس للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، تكنولوجيا التعليم في الفكر التربوي الحديث، جامعة حلوان ٣-٥/١٢/١٩٩٨ .
- عواطف عبد الرحمن (٨٨) : الدراسات المستقبلية، الإشكاليات والآفاق، الكويت: مجلة علم الفكر، المجلد ١٨، العدد ٤، مارس ١٩٨٨ .
- كمال يوسف اسكندر (٨٧) : الأسس النفسية للتقنيات التربوية، المؤتمر التربوي السابع عشر لجمعية المعلمين الكويتية، الكويت، ٢١-٢٦/٣/١٩٨٧ .

- كمال يوسف اسكندر (٨٨) : دراسة تحليلية ناقدة لأبحاث التفاعل فى الاستعداد والمعالجة فى مجال الوسائط التعليمية، مجلة تكنولوجيا التعليم، الكويت: المركز العربى للتقنيات التربوية، السنة ١٢، العدد ٢٠، ديسمبر ١٩٨٨ .
- (٩٨) : تأثير البحث والنظرية فى تشكيل مجال التكنولوجيا التعليمية؛ المؤتمر العلمى السادس للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، تكنولوجيا التعليم فى الفكر التربوى الحديث، جامعة حلوان ٣-٥/١٢/١٩٩٨ .
- لورنس بسطا (٩٧) : أسلوب التحليل البعدى لدمج نتائج البحوث والدراسات السابقة إحصائياً وتعميمها، المجلة المصرية للتقويم التربوى، مجلد ١، عدد ٥ .
- محمد جمال الدين عبد الحميد (٨٧) : أسلوب التحليل البعدى لنتائج البحوث والدراسات السابقة، حولية كلية التربية، جامعة قطر، السنة الخامسة، العدد الخامس .
- محمد عبد الحميد (٩٨) : تكنولوجيا التعليم، رؤية فى المفهوم والعلاقات، مجلة تكنولوجيا التعليم، المجلد ٨، الكتاب ١، شتاء ١٩٩٨ .
- (٩٨) : المداخل الأساسية للبحث العلمى فى تكنولوجيا التعليم، المؤتمر العلمى السادس للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، تكنولوجيا التعليم فى الفكر التربوى الحديث، جامعة حلوان، ٣-٥/١٢/١٩٩٨ .
- (٢٠٠٢) : العلاقة بين مستحدثات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتنمية البشرية فى مجال التعليم، قضايا جوهريّة، المؤتمر العلمى العاشر، كلية التربية، جامعة حلوان، ١٣-١٤/٢٠٠٢/٣ .
- (٢٠٠٣) : الجودة الشاملة فى إعداد أخصائى تكنولوجيا التعليم والإعلام فى المؤسسات التعليمية، المؤتمر العلمى الحادى عشر، كلية التربية، جامعة حلوان، ١٢-١٣/٣/٢٠٠٣ .

- محمد على نصر (٩٨) : بعض الدعائم الفكرية والبحثية لتكنولوجيا التعليم، المؤتمر العلمى السادس للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، تكنولوجيا التعليم فى الفكر التربوى الحديث، جامعة حلوان، ١٩٩٨/١٢/٥-٣ .
- محمد محمد الهادى (٩٨) : العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا التعليم من منظور الفكر التربوى، المؤتمر العلمى السادس للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، تكنولوجيا التعليم فى الفكر التربوى الحديث، جامعة حلوان، ١٩٩٨/١٢/٥-٣ .
- ناهد صالح (٨٤) : المنهج فى البحوث المستقبلية، الكويت: مجلة عالم الفكر، المجلد ١٤، العدد ٤، مارس ١٩٨٤ .
- نرجس عبد القادر حمدى (٩٨) : العلاقة بين تكنولوجيا التعليم وتكنولوجيا المعلومات فى إطار الفكر التربوى، المؤتمر العلمى السادس للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، تكنولوجيا التعليم فى الفكر التربوى الحديث، جامعة حلوان، ١٩٩٨/١٢/٥-٣ .
- يسرية محمد عبد الحليم (٩٩) : الوثائق الإلكترونية على شبكة الإنترنت، محاولة دولية لتقنين الإرجاعات الببليوجرافية لها، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أعمال المؤتمر العربى التاسع للإتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، دمشق، ٢١-٢٦ أكتوبر، ١٩٩٨ .

ثالثاً: بحوث عربية تم الاستشهاد بها :

- أحمد حامد منصور (٩٦) : تقويم إدخال واستخدام الكمبيوتر فى مدارس التعليم الثانوى العام بمحافظة دمياط من خلال آراء القائمين عليه والمستفيدين منه، مجلة تكنولوجيا التعليم، المجلد ٦، الكتاب ١، شتاء ١٩٩٦ .
- أحمد علوان المذحجى، محمود خورشيد (٩٩) : تفضيل طالبات كلية التربية بجامعة الإمارات العربية المتحدة لتقنيات التعليم وعلاقة ذلك

بأنماطهن المعرفية وتخصصاتهم النوعية، مجلة تكنولوجيا التعليم، المجلد ٩، الكتاب ٢، ربيع ٩٩ .

- أحمد كامل الحصرى (٩٥) : استخدام أعضاء هيئة التدريس بجامعة السلطان قابوس للوسائل التعليمية ومدى استفادة الطلاب منها، مجلة تكنولوجيا التعليم، المجلد ٥، الكتاب ٢، ربيع ١٩٩٥ .

- _____ (٢٠٠١) : تحليل بعدى لنتائج بحوث التعليم بمساعدة الكمبيوتر، مجلة تكنولوجيا التعليم، المجلد ١١، الكتاب ٢، ربيع ٢٠٠١ .

- إنشراح عبد العزيز (٢٠٠٠) : المشكلات التى يواجهها خريجو أقسام تكنولوجيا التعليم وعلاقتها باحتياجات سوق العمل التربوى فى ضوء النهضة التكنولوجية، وقائع المؤتمر العلمى السابع، الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، ٢٦/٤/٢٠٠٠ .

- إيمان صلاح الدين (٢٠٠٣) : دراسة تحليلية لمحتوى الوثائق الإلكترونية المستوفرة على الإنترنت حول برامج تدريب القوى البشرية العاملة بالتعليم العام فى مجال المعلوماتية وتياراتها المستقبلية/ مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٢٠، سبتمبر ٢٠٠٣ .

- جيزين عطية محمد حسين (٩٧) : اتجاهات طلبة كلية العلوم التربوية فى الجامعة الهاشمية نحو تكنولوجيا التعليم، مجلة تكنولوجيا التعليم، المجلد ٧، الكتاب ٤، خريف ١٩٩٧ .

- حمدى إسماعيل شعبان، سامى شلبى (٢٠٠٠) : فعالية برنامج فيديو تعليمى لتنمية مهارات السكرتارية التطبيقية لدى طلاب المدارس الثانوية التجارية فى ضوء متطلبات سوق العمل، المؤتمر العلمى السابع للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، ٢٦-٢٧/٤/٢٠٠٠ .

- رافت سيد أحمد نجارى (٩٩) : ورشة عمل مقترحة لتدريب المعلمين أثناء الخدمة على إنتاج واستخدام رزمة تعليمية لإثراء كتابات تلاميذ

المرحلة الابتدائية لحروف اللغة الإنجليزية، مجلة تكنولوجيا التعليم، مجلد ٩، ك ١، شتاء ٩٩ .

- رعوف عزمى توفيق (٢٠٠١) : فعالية تدريب معلم المرحلة الابتدائية على استخدام برنامج العروض التقديمية Power Point فى إعداد وتقديم الدروس، مجلة تكنولوجيا التعليم، مجلد ١١، ك ٣، صيف ٢٠٠١ .

- رضا عبده القاضى، صلاح الدين عرفة محمود (٩٩) : برنامج لتدريس مقرر الدراسات الاجتماعية بالوسائل البصرية فى ضوء بعض الأساليب المعرفية لدى التلاميذ الصم، مجلة تكنولوجيا التعليم، المجلد ٩، الكتاب ٤، خريف ٩٩ .

- _____ (٢٠٠٠) : توظيف الكمبيوتر والمستحدثات التكنولوجية فى إعادة هندسة العمليات B.P.R لتطوير المكتبات الجامعية، وقائع المؤتمر العلمى السابع للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، ٢٦/٧/٢٠٠٠ .

- سعاد أحمد شاهين (٢٠٠٠) : تأثير حجم الصورة على تحصيل تلاميذ الصف الرابع الابتدائى فى مادة العلوم، وعلاقة ذلك باتجاهاتهم نحو تلوث البيئة، مجلة تكنولوجيا التعليم، المجلد ١٠، ك ٢، ربيع ٢٠٠٠ .

- عادل سرايا (٢٠٠١) : أثر برنامج تدريبي فى تنمية بعض كفايات تكنولوجيا التعليم اللازمة لمعلمي التعليم الثانوى الزراعى، مجلة تكنولوجيا التعليم، مجلد ١١، ك ١، شتاء ٢٠٠١ .

- عبد اللطيف بن الصفى الجزار (٩٥) : دراسة استكشافية لاستخدام طالبات كلية التربية بجامعة الإمارات العربية المتحدة لنموذج تطوير المنظومات التعليمية فى تكنولوجيا التعليم، مجلة تكنولوجيا التعليم، المجلد ٥، الكتاب ٤، خريف ١٩٩٥ .

- على إسماعيل سرور (٢٠٠١) : التحليل البعدي لنتائج البحوث التي تناولت فاعلية أساليب استخدام الكمبيوتر فى تعليم وتعلم الرياضيات، مجلة تكنولوجيا التعليم، المجلد ١١، ك١، شتاء ٢٠٠١ .
- على عبد المنعم (٩١) : دراسة تحليلية للبحوث السابقة فى مجال التدريس المصغر، وقائع المؤتمر العلمى الأول للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، أكتوبر ١٩٩١ .
- فادية ديمترى يوسف (٩٧) : أثر استخدام الرسوم وأسئلة التحضير على تلاميذ الصف الأول الثانوى، مجلة تكنولوجيا التعليم، المجلد ٧، الكتاب ٢، ربيع ٩٧ .
- فاطمة الزهراء محمود (٢٠٠٠) : أثر اختلاف نمط أنشطة التعلم فى تنمية مهارة إنتاج الرسوم التعليمية لدى طلاب تكنولوجيا التعليم المتجانسين والمتباينين فى مواقف الإنتاج الجماعى والفردى، وقائع المؤتمر السابع للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، ٢٦/٧/٢٠٠٠ .
- محمد أحمد المقدم (٩٧) : دراسة مقارنة لفاعلية التدريس المكبر والتدريس المصغر فى تنمية مهارات التدريس لدى الطلاب المعلمين، وقائع المؤتمر العلمى الخامس للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، ٢١/١٠/١٩٩٧ .
- محمد عطية خميس (٩٧) : واقع تدريب معلمى المرحلة الابتدائية بالسعودية، أثناء الخدمة، فى مجالات تكنولوجيا التعليم من وجهة نظر المعلمين، وقائع المؤتمر العلمى الخامس للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، ٢١/١٠/١٩٩٧ .
- ياسين عبده المقطرى (٢٠٠٠) : احتياجات أعضاء هيئة التدريس بجامعة إب على استخدام الوسائل التعليمية واتجاهاتهم نحوها، المؤتمر العلمى السابع للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، ٢٦-٢٧/٤/٢٠٠٠ .

رابعاً: المراجع الأجنبية :

- Anderson, J.A.(87) *Communication Research: Issues and Method.*, New York : Mc Grow- Hill .
- Anglin, G.J (Ed) (91): *Instructional Technology Past, Present and Future.*, Englewood, CD: Libraries Unlimited, Inc .
- Backstrom, Ch.M & Grerald H. (81): *Survey Research 2^{ed} edition.*, New York: John Wiley and Sons .
- Bailey, K.D., (78): *Methods of Social Research.*, New York: Free Press .
- Borg W. R. & Gall M.D. (83): *Educational Research: An Introduction.*, 4th ed, New York, Longman .
- Berger, A. A.(98): *Media Research Techniques* 2nd ed. London: Sage Publication .
- Blalock, H. J., JR. (82): *Conceptualization and Measurement in the Social Science.*, Benerly Hills, CA: Sage .
- Bowers, J.W & Coutlright, J.A. (84): *Communication Research Metleds.*, London: Scott, Foresman and Company .
- Branyan- Broadbent, B. and Wood, R.K. (Eds) (93): *Educational Media and Technology Yearbook.*, Englewood, C.D: Libraries Unlimited, Inc .
- Brinberg, S., and Mc Grath, J.E. (85): *Validity and the Research Process.*, Benerly Hills, CA: Sage .
- Cozby, P.C. (93) : *Methods in Behavioral Research* (5th ed) Califorina: Moutain View May Field Publishing Company .
- Donoghe., T.O. & Punch Keith (eds) (2003): *Qualitative Educational Research In Action.*, London : Routledge Falmer .

- Emmert, Ph. & Brooks W.D. (eds) (70): ***Methods of Research in Communication.***, Boston: Houghton Mifflin Company .
- Fowler, F.J., JR (84): ***Survey Research Method.*** Beverly Hills, CA: Sage .
- Fowler, F.J., JR (84): ***Survey Research Method.*** Beverly Hills, CA: Sage .
- Fink, A., and Kosecoff J. (85): ***How to Conduct Survey: A Step-By-Step Guide.***, Beverly Hills, CA: Sage .
- Fleming, M. and Levie, W.H (Eds) : ***Instructional Message Design: Principle From the Behavioral Science.*** (2nd Ed) N.J. Englewood Cliffs .
- Fraenkel, J.R. & Wallen, N.E. (93): ***How to Design and Evaluate Research in Education*** 2nd ed. New York: Mc Grow-Hill Inc.
- Glass G.V., Mc Graw B. and Smith M.L. (84) : ***Meta-Analysis in Social Research*** 3rd edition California : Sage Publication.
- Gunter B., (2000) : ***Media Research Methods*** London: Sage Publication .
- Gustafson, K.L. & Branch, R.M (97) ***Survey of Instructional Development Models*** 3rd edition., Syracuse : Syracuse University .
- Hammersley, M. (ed) (93): ***Social Research, Philosophy, Politics and Practice.***, SAGE Publication, London .
- Haig B. D. (88): Meta-Analysis: An Inappropriate for Science Education Research . ***Journal of Research in Science Teaching***, Vol 25: 1 .
- Hansen, A. (et al) (98) : ***Mass Communication Research Methods.***, London: Macmilan Press ltd .

- Holmes C. (83) : Effect Size Estimation in Meta-Analysis: *Journal of Experimental Education* Vol.51, N4 .
- Hunter J.E. & Schmidt, F.L. (90) : *Method of Meta Analysis.*, California : Sage Publication .
- Judith, B. (93) : *Doing Your Research Project* 2^{ed} edition Buckingham: Open University .
- Kalton, G. (83) : *Introduction to Survey Sampling.*, Beverly Hills, CA: Sage .
- Kerlinger, F. (73) : *Foundation of Behavioral Research.*, 2^{ed} ed. New York: Holt, Rinehart and Winston .
- Kirk J., and Miller, M.L. (86): *Reliability and Validity in Qualitative Research.*, Beverly Hills, CA: Sage .
- Knowles, D. (ed) (90) : *Explanation and its Limits.*, Cambridge University Press Cambridge .
- Krippendorff, K. (80): *Content Analysis An Introduction to Its Methodology.*, Beverly Hills, Calif: Sage .
- Labaw, P.K. & Roppeport M.A., (80): *Advanced Questionnaire Design.*, Cambridge: Abt Books .
- Lin. N. (76): *The Foundation of Social Research.*, New York: McGraw-Hill Book Company .
- Maffioletto, R. (ed) (2001): *Education & Technology*, New Jersey: Hampton Press Inc .
- Nachmais D. & Nachmais Ch. (81): *Research Methods in Social Sciences* 2^{ed} edition., New York: St., Martin's Press .
- Seels. B. B. & Richey, R.C. (94): *Instructional Technology: The Definition and Domains of the Field.*, Washington, D.C. AECT.

- Stemple G.H. & Westly B.H. (eds) (81): ***Research Methods in Mass Communication*** U.S.A: Printice- Hall. Inc .
- Sundman S. (76): ***Applied Sampling***, New York: Academic Press Inc
- Turabian, K.L. (82): ***A Manual for Writers of Research Papers***, London: The Pitman Press .
- Weisber H.F. & Bower B.D. (77) : ***An Introduction to Survey Research and Data Analysis***, San Franciso: W.H. Freeman and Company .
- Wimmer, R.D. & Dominick J.R. (83): ***Mass Media Research: An Introduction***, California,, Words Wor the Publishing Comp .